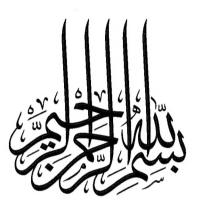


تَصَٰنِيفُ الإمَام المُجْتَهَد شَيْخ الإسْلَامِ سِرَاج الدِّين أَبِيحَفْصٍ عُمَر بَن رَسْلَان البُلْقِيني ٨٠٥-٧٢٤

> تَحْقِيْقُوَتَعَلِيْق الدَّكَتُورِعُمَرُحَسَنَ القِيَامِ





الفوائد المراكب المرا

□ الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام

تأليف: الإمام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني

تحقيق: الدكتور عمر حسن القيام

الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©

قياس القطع: ٧٤ × ٢٤

الرقم المعياري الدولي: ١٥٥٥،٥٠١ عامياري الدولي: ISBN: ٩٧٨٩٩٥٧٥٦٦٥٠٥٠

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (١٠٥٠/ ٢/ ٢٠١٤)

ٱزْوُقِيَ بَهُمُ لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ

هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٢٠٩٦٢٠) ص.ب : ١٩١٦٣ عمّان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net

الدّراسات المنشورة لا تعبّر بالضرُّورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصّة شرعًا وقانونًا، وطبقًا لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مَصُونة شرعًا، ولأصحابها حقّ التصرُّف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

بين يَدَي الكتاب

الحمدُ لله الذي أنزلَ على عبدهِ الكتابَ ولم يجعلْ له عِوَجاً، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، سيدنا وقُدوتِنا محمدِ بنِ عبدِ الله، وعلى آله وصَحْبِه ومَنْ سارَ على نَهْجِهِ بإحسانِ إلى يوم الدين.

أما بعد،

فقد كان من لطيفِ صُنْعِ الله لي أن تشرّفْتُ بخدمةِ بعضِ التراثِ العلميِّ للسِّراجِ البُلْقينيِّ؛ حيث أسهمتُ مع ثُلَّةٍ من كرامِ الباحثينَ في تحقيقِ «فتاواه» في ثلاثةِ مجلدات، وعُنيتُ بتحقيقِ الترجمةِ الضافيةِ التي كتبها له ولده العَلَم صالحُ البُلْقيني، وها أنذا أضعُ بين يدي العلماءِ والباحثين أثراً جليلاً من آثارهِ العلمية هو كتابُ: «الفوائد الجِسام على قواعدِ ابن عبد السلام»، وهو الكتابُ الذي استولى به السراجُ البُلقينيُّ على الآمادِ الرَّحبةِ في تتبعِ ألفاظِ ابنِ عبد السلام، ونَقْدِ اختياراته، وأودعَ فيه مِن لطائفِ نظره وبدائع فِكره ما يفضي بإمامتِه وكهالِ فهمه، فجاءَ عملاً بديعاً اكتملَتْ به فوائدُ «القواعد الكبرى»، وأذكرنا صنيعُه بصنيعِ ابن الشاطّ حين تعقّبَ اكتملَتْ به فوائدُ «القواعد الكبرى»، وأذكرنا صنيعُه بصنيعِ ابن الشاطّ حين تعقّبَ الأعمالُ الجليلةُ في نظائرَ لها دليلاً ساطعاً على ثراءِ الروحِ العلمية، وسطوعِ نجمِ النقدِ في سهاءِ ثقافتنا العربيةِ الإسلاميةِ العربقة.

و إتماماً لفوائدِ هذا الكتابِ فقد صدّرتُه بأربعِ مقدماتٍ تُضيئُ مجاهلَه، وتضَعُ

القارئ في قلبِ السياقِ العلميِّ الذي ظهر فيه هذان الكتابان الجليلان: «القواعدُ الكُبرى» لابن عبد السلام، و «الفوائدُ الجِسام» للسِّراجِ البلقيني، حيث جاءَتْ على النحو التالي:

- _ ترجمة العزّ ابن عبد السلام.
 - _ ترجمة السِّراج البلقيني.
- -التعريف بكتابي «القواعد الكبرى» و «الفوائد الجِسَام».
- ملحوظاتٌ نقدية حول طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية لكتاب «الفوائد الجِسَام» التي صدرت بتحقيق الدكتور الفاضل محمد يحيى بلال منيار سنة ١٤٣٤هـــ٢٠١٣م.

وهذا أوانُ الشروع فيما نحنُ آخذونَ بسبيلهِ من خدمةِ هذا الكتابِ الجليل.

* * *

سلطانُ العلماء عبد العزيز بن عبد السلام (٩٧٧هــ ٦٦٠هـ)

حين نَهُضَ التاجُ السُّبكيُّ بأعباء الترجمة للعزِّ ابن عبد السلام، صَدَّرَ هذه الترجمة بخُلاصة جامعة لمعالم شخصيته التي ألقت بظلالها على القرن السابع. وعلى الرغم ميّا ظفِرَ به ابنُ عبد السلام من عبارات المَدْحِ والثناء من أعيانِ المؤرِّخين، إلاّ أنّ التاجَ السُّبكيَّ كان من أدقهم مَنْزِعاً، وأكثرِهم نفاذاً وإحاطة بجوهرِ هذه الشخصية الفريدة، فهو: «شيخُ الإسلام والمسلمين، وأحدُ(۱) الأئمة الأعلام، سلطان العلماء، إمامُ عَصْرِه بلا مُدافعة، القائمُ بالأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المُنكر في زمانه، المُطلَّلُعُ على حقائقِ الشريعةِ وغوامضِها، العارفُ بمقاصدِها، لم يَرَ مِثْلَ نَفْسِه، ولا رأى مَنْ رآه مِثْلَه: عِلْماً ووَرَعاً، وقياماً في الحقِّ وشجاعةً وقوَّة جَنان، وسلاطة لسان» (۲).

إنّ هذه الديباجة المتينة، هي خيرُ تعبيرٍ عن الملامح الأساسيّة في شخصية العزّ ابن عبد السلام، فبعدَ الإقرارِ بها جزمَ به التاجُ السُّبكيُّ من إمامتِه لعصرِه، وارتقائه

⁽١) كذا في «طبقات الشافعية الكبرى»، ولـو قُرِئَت «واحِدُ» لكانت أوفى بالدلالةِ على منزلتهِ الرفعة.

⁽٢) «طبقات الشافعية الكرى» (٨: ٢٠٩).

إلى سُدَّةِ «شيخ الإسلام والمسلمين» العالية، لا بُدَّ من التأكيد على أنَّ هذه المنزلة السامقة ما تبوّأها ابنُ عبد السلام، إلّا لأنّه كان رأسَ علماءِ عصره، فَضْلاً عمّا وهَبهُ الله تعالى من نفوذِ البصيرة في أسرارِ الشريعةِ، وكمال الخبرةِ بمقاصِدِها، على ما سيأتي بيانُه، فإذا شُفِعَ ذلك بها استطار من شهرتِه في الصَّدْعِ بالحقِّ، ومواجهتِه ملوكَ عصرِه بالإنكارِ والحِسبَة، والقيام بمصالح المسلمين، والانخراط في صفوفِ المجاهدين، والارتقاء في سهاءِ العارفين، كانت إمامتُه لعصره حقّاً يتقاضاه على زُهْدِه فيه، وحقيقةً ساطعةً لن يصحَّ في الأذهان شيءٌ إذا احتاجَتْ إلى برهان ودليل، كيف وقد قال القائل:

وليس يصحُّ في الأفهام شيءٌ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلِ (١)

وُلِدَ العِزُّ ابن عبد السلام في مدينةِ دمشق سنة سبع أو ثمانٍ وسبعين وخمسمئة على ما ذكره التاج السُّبكي (٢). وكان في يَفاعتِه فقيراً جدّاً، لم تتهيّأ له سُبُل الاتصالِ بأشياخ عَصْرِه، فلذلك لم يشتَغِلْ إلّا على كِبَر (٣).

وقد ذكر التاج السُّبكيُّ حكايةً عن والده الشيخ الإمام التقيِّ السبكيِّ فيها دلالةٌ صادقةٌ على مظاهرِ العنايةِ الإلهيَّةِ بابن عبدِ السلام، وأنّه ممّن لَحِظْتهُ عينُ الرعاية حين كان في طَراءة الشباب، وأنّه خُيِّرَ على لسان الولاية: «يا ابنَ عبد السلام، أتريدُ العلْمَ أم العمل»؟ فقال الشيخ عزُّ الدين: العِلْمَ؛ لأنّه يهدي إلى العمل، فأصبح وأخذ

⁽١) هو للمتنبي في «ديوانه» (٣: ٩١).

⁽٢) «طبقات الشافعية الكرى» (٨: ٢٠٩).

⁽٣) شأنهُ في ذلك شأن القفّالِ المروزي الصغير (ت ١٧ ٤هـ)، الذي اشتغل على كِبَرِ السنِّ، بعد أن كان مشتغلاً بصُنْعِ الأقفال، ثم صنع الله له، وَجَمَعَ قلبه على العلم ومحبيه، فأصبح بحراً ثجّاجاً من بحور الشافعية الكرام. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٩٣).

«التنبيه» (١). فحفظه في مُدَّة يسيرة، وأقْبَل على العلم، فكان أعلمَ أهلِ زمانه، ومن أعبدِ خَلْقِ الله تعالى (٢).

إنَّ عقبةً كؤوداً تقِفُ في وجه الدارسِ لأعلام التراثِ، تتمثَّلُ في نُدْرةِ الأخبار التي تتحدَّثُ عن بواكيرِ نشأتهم، ولم يكن ابنُ عبدِ السلام بِدْعاً بين أقرانِه باستثناء بعضِ العلماءِ الذين قُيِّضَ لهم مَنْ يعتني بأخبارِهم، ومن هنا فإنّ رَصْدَ ملامح التكوين العلميِّ للشخصية المدروسة، يكون في الأغلب هو الخُطوة الأولى في طريقِ إعطاءِ صورةٍ علمية مُقاربةٍ لهذه الشخصية.

لقد ظفِرَ العِزُّ بعناية غير واحدٍ من الباحثين المعاصرين، فَضْلاً عمّا غَصَّت به تصانيفُ القدماءِ من التنويه بذكْرِه، وكانت كُتُبه التي نُشِرت هي المجالَ الذي ظهرت فيه معالم هذه العناية بهذا العَلَم الجليل، ولا سيّما في المقدّمات الحافلة التي تصدَّرت تصانيفَه المباركة، وقد أفرده بالدراسةِ المتقصّية الدكتور علي الفقير، الذي كتب عنه أطروحة دكتوراه بعنوان «العز ابن عبد السلام وأثره في الفقه الإسلامي» صَدَّرها، بمُقدّمةٍ واسعة عن شخصية هذا الإمام الكبير (٣)، ويلوح لي أنَّ هذه

⁽١) للإمام الفقيه الزاهد أبي إسحاق الشيرازي صاحب «المهذّب» و «اللمع» وغيرهما. وهو من مصنّفاتِ الشافعية المباركة، وقد شرحه غيرُ واحدٍ من أفذاذهم كالعِمْراني في «البيان»، وابن الرفعة في «كفاية النّبيه».

⁽٢) «طبقات الشافعية الكرى» (٨: ٢١٢-٢١٣).

⁽٣) نوقشت هذه الأطروحة في جامعة الأزهر عام (١٣٩٧هـــ١٩٧٧م)، وصدرت في مجلّدين كبيرين.

وهناك غير واحدٍ من المؤلفين المعاصرين الذين أفردوا ابن عبد السلام بالتصنيف منهم: ١-العز ابن عبد السلام، حياته وآثاره ومنهجه في التفسير، لعبد الله إبراهيم الوهيبي. ٢-العز ابن عبد السلام، رضوان على النّدوي، دار الفكر، دمشق.

الدراسة هي الفُضْليٰ بين الدراسات العلمية التي تبلورَتْ عن هذا الإمام العَلَم، وتوجدُ بحوثٌ متخصِّصةٌ في ترجمتهِ والتنويه بشأنهِ، فقد كان الرجلُ كلمةَ إجماع، وبفضْلِهِ أقرَّ الموافقُ والمخالف، فهو في الشافعية كأبي المُطرَّف في المالكية، الذي انعقدت عليه خناصرُ المحبّة والتوقير حتى قال فيه شاعرهم:

مَنْ يَخْتَلَفْ كُلُّ الورى في حبِّه فأبو المُطرَّفِ حبُّه إجماعُ

بل إنّ ابن عبد السلام أصبح مصدر إلهام لبعض كبار الأدباء، مثل: مصطفى صادق الرافعيّ، الذي كتب مقالةً فريدة سمّاها «أمراء للبيع» (١) توقّف فيها عند معالم القوَّةِ الروحية في شخصية ابن عبد السلام، وكيف أنّما تستطيلُ على العظهاء بقوَّةِ النور والزهد في هذا الحُطام، وأبدع الرافعيُّ في جلاءِ المعنى الصحيح لشخصية العالم الذي يُواجه جبروت السلطة بقوَّة الإيهان، وأدار حواراً فريداً بين تلاميذِ الشيخ حول قوَّة روحِه وجلال شخصيته، ثم استنطق ابن عبد السلام قائلاً: «نحنُ يا ولدي مع هؤلاء _ يعني الحكّام المتجبّرين _ كالمعنى الذي يُصَحِّح معنى آخر، فإذا أمرناهم، فالذي يأمُرهم فينا هو الشرعُ لا الإنسان، وهم قومٌ يرون لأنفسِهم الحقَّ في إنطاقِ هذه الكلمة وبيانها يُقابَلوا من العلماءِ الصالحين، بمَنْ يَروْنَ لأنفسِهم الحقَّ في إنطاقِ هذه الكلمة وبيانها وتوضيحها، فإذا كان كذلك، فهاهُنا المعنى بإزاءِ المعنى، فلا خوف ولا مُبالاة ولا شأنَ للحياةِ والموت. وإنّما الشرُّ كلُّ الشرِّ أن يتقدَّمَ إليهم العالمُ لحظوطِ نفسِه ومنافعِها، فيكونَ باطلاً مُزَوّراً في صورةِ الحقّ، وهاهُنا تكون الذاتُ مع الذات،

٣- العز ابن عبد السلام، بائع الملوك، محمد حسن عبد الله، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٦٢م.
 ٤- عز الدين ابن عبد السلام وأثره في الفقه والأصول، عبد العظيم فودة، ١٩٧٦م.
 ١) نُشِرَت في «وحى القلم» (٣: ٤٣).

فيخشع الضعفُ أمامَ القوّة، ويذلُّ الفَقْرُ بين يدي الغِنىٰ، وترجو الحياةُ لنَفْسها وتخشى على نَفْسِها، فإذا العالمُ من السلطانِ كالخشبةِ الباليةِ النَّخِرَةِ حاولت أن تقارعَ السيف»(١).

إنَّ هذا التكوين الروحيَّ الفريد لابن عبد السلام هو ثَمَرةُ العرفانِ الصحيح، الذي كان يستغرقُ روحَ هذا الإمامِ الجليل، فقد كان هذا الرجُلُ على قَدَمِ السلفِ الصالحِ في الفراغِ من هذه الدنيا الفانية، والإقبالِ بالكلّيةِ وجَمْعِ شراشرِ القَلْبِ على محبَّةِ اللّهِ تعالى، والرغبة في الدارِ الآخرة. ويبدو أنّ شهرةَ العزّ ابن عبد السلام أستاذاً لفن المقاصدِ الشرعية، قد استبدّت بشخصيته وأدّت إلى ضمور شخصيته الروحيّة، وخفائها على الرغمِ من افتراعِه للذُّرى العالية من منازل السائرين، وارتقائِه الدرجاتِ الرفيعة في معارجِ العارفين، وكيف لا وهو الذي كان عظيمَ العناية بكتابِ «الرعاية» للمحاسبي، وهو الكتابُ الذي يُوقِظُ الروحَ ويدفَعُ بها إلى آفاقِ الملكوت.

ومن نظر في مصنفات ابن عبد السلام، هالَه تلك العباراتُ الصافيةُ الخارجةُ من مشكاةِ أهل الذوقِ والعِرفانِ، الدالّةُ على خبرتِه بهذه المسالِكِ والمضايق، على ما في عبارتِه من وضوحٍ ونورٍ وإشراق، ولو أردنا أن نتقصّىٰ كلَّ ما يروقُ ويُعجِبُ ويتغلغلُ في القلب من كلامِه، لطال المقامُ جدّاً، لكنّ الاجتزاءَ ببعض كلامِه رحمه الله، ربها كان دالًّا على شريفِ محلّه في علم القلوب؛ استوعْ إليه رحمه الله وهو يصفُ من أحوالِ أهلِ العرفان والقرآن فيقول: «وأمّا أصفياءُ الأصفياء، فإنّهم عرفوا أنّ لذّاتِ المعارفِ والأحوالِ، أشرفُ اللّذّاتِ، فقدَّموها على لذّاتِ الدارَيْن، ولو عرف الناسُ كلُّهم من ذلك ما عرفوه، لكانوا أمثالهم، فنصبوا ليستريحوا، واغتربوا ليقتربوا...

⁽١) «وحى القلم» (٣: ٤٦).

أدّبُهم القرآن، ومُعلِّمهم الرخمٰن، وجليسُهم الديّان، وسرابيلُهم الإذعان، قد انقطعوا عن الإخوان، وتغرَّبوا عن الأوطان، بكاؤهم طويل، وفرحُهم قليل، يَردون كلَّ حين مورداً لم يتوهموه، وينزلون منزلاً لم يفهموه... قد اتصفوا بأخلاق القرآن على حسب الإمكان، وتلك الأخلاق موجبةٌ لرضا الرحمن، وسُكنى الجنان، فهي الرَّغدُ والأمان، مع النظر إلى الديّان»(١).

ويقولُ في موطنٍ آخر من تصانيفِه: «وَثَمرةُ امتلاءِ القلب بِعرفانِ الديّان: رَفْضُ الأكوان، ونَبْذُ الإخوان، وهَجْرُ الأوطان، وسلوكُ الطرائق، وقطعُ العلائق، ولزومُ الحقائق، وتقديم إرضاءِ الخالقِ على إرضاءِ الخلائق»(٢) إلى غير ذلك من كلامِه الثمين المتين الدالّ على جلالةِ قدْرِه بين أهل الإيهان والعِرفان.

إنَّ هذه الروح المستبصرة هي ثمرة جلوس طويل بين يدي العلماء، واستغراقٍ صادقٍ بين التصانيف النافعة، وملازمةٍ كلّيةٍ لأرباب القلوبِ المستنيرة، ولقد كان ابن عبد السلام من أهلِ الحظِّ الوافي في أشياخِه: فقهاءِ الروحِ والنفسِ والبَدَن، فاغترف بكلتا يديه من أنهارِهم، وانتزح صافي ركاياهم، وكان فَضْلُ الله عليه عظيماً حين اتصلت أسبابُه بأسبابهم.

فمن أعيانِ أشياخِه الذين انتفع بهم:

1- الإمام الجليل قاضي القضاة جمال الدين أبو القاسم عبد الصمد بن محمد ابن أبي الفَضْل الحرَسْتاني الأنصاريُّ الدمشقيّ (ت ٢١٤هـ)، كان من أجلِّ الفقهاءِ البارعين في المذهب، تفقّه بحلب على أبي الحسن المُرادي، وروىٰ عن غير واحدٍ من أعيانِ المحدِّثين، وكان ابن عبدِ السلام يقدِّمهُ على الفخر ابن عساكر ويقول: لم أرَ

⁽١) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١: ١٢-١٣).

⁽٢) «شجرة المعارف والأحوال» ص٨.

أَفْقَه منه، إنه كان يحفظ «وسيط الغزاليّ، وكان عالماً صالحاً على قَدَمِ السلفِ: صَدْعاً بالحقِّ واقتصاداً في العيش. مات محمودَ السيرة رحمَه الله، وكانت جنازتُه عظيمة، ودُفِن بسفح قاسيون عن خمسٍ وتسعين سنةً رحمه الله»(١).

٢- الإمام الكبير أبو منصور فخر الدين عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن عساكر الدمشقي، (ت ٢٠٦هـ) شيخ الشافعية في الشام، وكان ممن جُمِعَ له العلمُ والعملُ والزهدُ والدوامُ على الذّكر. تفقه بدمشق على القطب النيسابوري وتزوّج ابنتَه، وسمع الحديث من عمّه الحافظ الكبير أبي القاسم بن عساكر، وصنّف التصانيف في الفقه والحديث، وبه تحرَّج ابنُ عبد السلام رحمَه الله، وأريدَ على القضاء فأبيٰ وأشارَ بابنِ الحرستاني، ومات مُتوضّئاً مُتشَهّداً مُستغرقاً في الذّكرِ رحمَه الله(٢).

٣ الفقيه الأصوليُّ النظّار أبو الحسن سيف الدين على بن أبي على الثعلبيّ الآمديُّ الشافعيّ (ت ٦٣١هـ)، كان واحداً من أذكياء العالم، وتصانيفُه دالّةٌ على تبحُّرِه ودقّةِ مسالكه، وأجلّها «الإحكام في أصولِ الأحكام» و«أبكار الأفكار» وغيرهما، وكان ابنُ عبد السلام كثيرَ التعظيم لجانبه، وقال في حَقِّه: ما سمعتُ أحداً يُلقي الدرسَ أحسَنَ منه كأنّه يخطب، وإذا غَيَّر لفظاً من «الوسيط» كان لفظه أمسَّ بالمعنى من لفظِ صاحبه. وقال مرَّة: ما عَلِمْنا قواعدَ البحثِ إلّا من سيف الدين الآمدي، وكان السيف حنبلياً في بادئ أمره ثم صار شافعيّاً، وصحبَ أبا القاسم بن فضلان، وأحكم طريقة أسعدَ المِيهَنيِّ، وتفنَّنَ في علمِ النظر، وأحكمَ الأصلَيْن والفلسفة وسائر العقليات (٣).

⁽١) له ترجمة في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٩٦)، و«الذيل على الروضتين» ص١٠٦.

⁽٢) له ترجمة في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٧٨)، و «الذيل على الروضتين» ص١٣٦.

⁽٣) له ترجمة في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣٠٦)، و «الذيل على الروضتين» ص١٦١.

3 ـ حنبل بن عبد الله الرُّصافي (ت ٢٠٤هـ): راوي «مسند أحمد» بطريقه إلى الإمام أحمد، أخذ العلم في بغداد ثمَّ ذهبَ إلى إربل، ثم استدعاه شيوخُ دمشق للإسماع، فسمع الناسُ عليه المُسند، وكان الملك المُعظّمُ يستدنيه ويُكرمُه، سمع منه ابن عبد السلام وغيره، وكان زاهداً، قانعاً، مُقِلًا، مُقْبلاً على شأنه، أسْمَع «المسند» حِسْبةً لله تعالى، وكان فارغاً من الدنيا وأهلها رحمَه الله(۱).

٥- أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخُشوعي الدمشقي (ت ٥٩٨هـ): سمع من هبة الله بن الأكفاني وغيره، وكان أعلى أقرانِه إسناداً مع تواضع وافر، ودين ظاهر، ومروءة تدلُّ على أصل طاهر (٢). وقد انتفع به خَلقٌ كثير، وألحق الأحفاد بالأجداد، وسمع عليه ابن عبد السلام في سِنِّ مبكرة، وقد أثنى عليه الذهبي، ووصفه بمُسْندِ الشام رحمه الله (٣).

أمّا تلاميذه رحمَه الله، فقد كان فيهم كثرة، وقد أحصى منهم الدكتور على الفقير أربعة وثلاثينَ تلميذاً ممّن تفاوتوا شُهْرة وخمولاً، وليس المقامُ مُتّسعاً للإتيان على ذكْرِ جميعهم، فلنكتفِ بذكْرِ خمسةٍ من أعيانِهم، كالذي فعلناه في ذكْرِ أشياخِه رحمه الله.

فمن أعيان تلاميذه:

1_ الإمام الفقيه، الأصوليُّ المجتهدُ النظّار أبو الفتح تقيُّ الدين محمد بن علي ابن وَهْب ابن مُطيع القُشَيْري المصريّ الشافعي (ت ٧٠٢هـ): إمامُ عصره بلا

⁽١) له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (٢١: ٤٣١)، و «الذيل على الروضتين» ص ٦٢.

⁽٢) هكذا وصف تلميذه القُوصي، وزاد: لازمتُه إلى حين موته. «سير أعلام النبلاء» (٢) هكذا وصف ٢٥٧).

⁽٣) له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (٢١: ٥٥٥) و «ذيل الروضتين» ص ٢٨.

مُدافعة، وكان عصراً مشحوناً بالفُضلاء، وكان آيةً من آياتِ الله في الذكاءِ والحفظِ والزهد، وهو الذي لم يختلف اثنان في أنه المبعوث على رأسِ المئة السابعة. تفقّه بابن عبد السلام ولازمَه، وهو الذي سمّاه «سلطان العلماء»، وكان كثيرَ التعظيم له، وله التصانيفُ القاضية بإمامتهِ وسؤدده، وأجلُها: «الإمام في شرح الإلمام»، و«شرح عمدة الأحكام» وهو من أهلِ النظرِ والتحقيق، ومن نظر في مصنفاتِه بَهَرَهُ حسنُ إيرادِه وجميلُ اعتراضه وذكاء بنائه للمسائل، وبالجملةِ فقد كان شيخَ الزمان ونُقاوة العصر، وأنا شديدُ الوَلوع بتصانيفهِ، وكلُها مما يُتنافَسُ فيه رحمَه الله(۱).

٢- الإمامُ الفقيةُ الأصوليُّ النظّارُ شهابُ الدين أبو العباس أحمد بن إدريسَ ابن عبد الرحمٰن القَرافيُّ المالكي (ت ١٨٤هـ) صاحب «الفروق» (٢) وما أحسنه من كتاب، و «الذخيرة في الفقه المالكي»، و «شرح المحصول» وغير ذلك من التصانيف البديعة، وهو كثيرُ الاستمدادِ من شيخهِ ابن عبد السلام، ولا سيّا في فنّ المقاصد، وقد لازمَه أكثر من عشرين عاماً، وكان أسعدَ تلاميذه به، وكم أثنى عليه في تصانيفه، وأخذ أيضاً عن ابن الحاجب (ت ٢٤٦هـ) وهو مَنْ هو نبالةَ قَدْرٍ وكمالَ سُؤددٍ، وانتهت رئاسة المالكية للقرافي، وكان حسنَ الإلقاءِ للدروس، إماماً بارعاً في الفقه والأصول والعلوم العقلية رحمه الله تعالى (٣).

٣- الإمام الفقيه الأصوليّ المتكلّم أبو العبّاس ناصر الدين أحمد بن محمد بن

⁽١) له ترجمة في «طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ٧٠٧)، و «حسن المحاضرة» (١: ١٢٨).

⁽٢) قد تشرفتُ بخدمةِ هذا الكتاب، ونشرتُه في طبعةٍ علمية محققة، في أربعة مجلّدات، وصدر في مؤسسة الرسالة، عام ٢٠٠٣م.

⁽٣) له ترجمة في «الديباج الـمُذْهَب» ص٦٢-٦٧، و «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» (٢: ٢٧٣).

منصور ابن المُنكِّر الإسكندراني (ت ٦٨٣هـ): كان إماماً متفنّناً في شتى علوم الإسلام، وعلى قَدَم راسخةٍ في العلوم العقلية، وقد أثنى عليه شيخه ابن عبد السلام، ولي القضاء استقلالاً سنة (١٥٦هـ) في الإسكندرية، وصنَّف التصانيف الحسان، وأجلُّها: «الانتصاف من الكشاف» الذي تعقَّب فيه مقولات الاعتزال في «الكشاف» للزخشري، واستطال عليه بالحجّةِ البالغة، وله «المتواري على أبواب البخاري» كشفَ فيه عن دقيقِ نظرِ البخاريِّ في الفقه وبناءِ التراجم، وكان من حسناتِ دهره رحمه الله (۱).

3- الإمام المُفسِّر الفقيه الأصوليُّ المُقْرئ أبو شامة شهاب الدين عبد الرحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي الشافعيّ (ت 370هـ): صاحب التصانيف البديعة في التاريخ وعلوم القرآن وغير ذلك من التصانيف الدالة على بديع تصرُّفاتِه. تفقّه بأشياخ عصره مثل: الموفق بن قدامة المقدسي والسخاوي وغيرهما، وانتفع بابن عبد السلام، وبرع في فنونِ العلم، حتى قيل: إنّه بلغ رتبة الاجتهاد. رحمه الله (٢).

٥- الإمام الحافظ أبو محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن شرف الدمياطي (ت ٥٠٧هـ)، إمام أهلِ زمانه في الحديث. كان فقيها أصولياً، عارفا بالأنساب، مُجمَعاً على جلالته. تتلمذ لابن عبد السلام، وخرَّج له أربعين حديثاً من العوالي، ولازم الإمام الحافظ المنذري، وتخرَّج به في علم الحديث، وكان على سيرة حسنة، وله بعضُ التصانيف التي ليست على قَدْرِ رُتبتِه في العلم، رحمه الله (٣).

⁽١) له ترجمة في «الديباج المُذْهَب» ص٧٢، و «حسن المحاضرة» (١: ١٢٧).

⁽٢) له ترجمة في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٦٨)، و «طبقات الأسنوي» (٢: ١١٨).

⁽٣) له ترجمة في «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ١٠٢)، و «الدّرر الكامنة» (٣: ٣٠).

مصنفات العزّ ابن عبد السلام:

كان ابنُ عبد السلام إماماً مجتهداً راسِخَ القَدَمِ في جملةِ علوم الإسلام، وعلى الرخمِ من غزارةِ علومِه واتساع دائرتِه إلّا أنه لم يكن مكثراً من التصنيف، ولولا ما قُيض لكتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» من الشهرةِ والقبولِ والسيرورة، ليا كان لابن عبد السلام مِثلُ هذه المنزلة العلمية الفريدة بين العلماء. فقد استبدَّ هذا الكتابُ بالشُّهرةِ، وجعل من صاحبه أستاذَ «علم المقاصد»، وتغلغل سريعاً في عقولِ العلماء، وبسَطَ ظِلَّه على كثيرٍ من مباحثِ الفقهاء، وهو ما سنفرده بالحديثِ فيها نستقبل من صفحات هذه المقدِّمة.

إنَّ هذه الفكرة الصحيحة عن ابن عبد السلام، لا تُقلِّلُ من قيمة تصانيفه، فقد كان إماماً نافذَ البصيرة، مستنيرَ القلب، دقيقَ العبارة، صافي المشرب، يخاطبُ الروح والعقل والقلب، ويحسنُ اختيارَ موضوعاته لكنه كان قصيرَ النَّفَسِ، لا يتعانىٰ صَنْعَة التأليف، ويبدو أنّ ملكة التأمُّل لدَيْه قد غلبت ملكة التصنيف، فكانت تصانيفُه مبتكرةً في الأعمِّ الأغلب، دالّةً على إنعامِ نظرهِ في الكتابِ والسنة والفقه، وعلى الرغمِ من انتسابه للشافعية إلّا أنّه كان يتغلغلُ في أسرارِ الشريعة بإدمانِ النظر في دواوين الفقه الكبرى، ومن هنا طارت عنه تلك الكلمةُ الشهيرة: «ما رأيتُ في كُتُبِ الإسلام في العلمِ مثلَ «المحلّى» لابن حزم، وكتاب «المُغني» للشيخ موفق الدين»(۱).

⁽١) ذكره الذهبي في «السِّير» (١٨: ١٩٣)، وزاد: «لقد صدق الشيخ عزُّ الدين. وثالثها: «السُّنَنُ الكبير» للبيهقي، ورابعها: «التمهيد» لابن عبد البَرِّ، فمَنْ حَصَّل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المُفْتين، وأدْمنَ المطالعة فيها، فهو العالم حَقّاً».

ويَشْهَدُ لإدمانهِ المطالعة في تصانيف المتقدِّمين، ما نقله ابنُ فَهْدِ المكيُّ عن شيخه البرهانِ سِبْط ابن العَجَميِّ قال: حُكِيَ لِي أنّ الشيخَ بهاء الدين بن عقيل حُكيَ له عن قيِّم مسجدِ النارنجِ بالقرافة: أنَّ الشيخَ عزَّ الدين ابن عبد السلام كانَ يخرُجُ إلى المسجدِ المذكورِ يوم الأربعاء، ومعه «نهاية إمام الحرمين» (١)، فيمكثُ بالمسجدِ يوم الأربعاء ويومَ الجُمعةِ إلى قُبيْل الصلاة، فينظر في هذا الوقتِ «النهاية»، الأربعاء ويومَ الجُمعةِ إلى قُبيْل الصلاة، فينظر في هذا الوقتِ «النهاية»، قال الشيخ بهاء الدين: وأنا أستبعدُ ذلك، فقال الشيخ سِراجُ الدين البُلْقيني: ولا أستبعدُ لأنّ الشيخ عز الدين لا يُشكِلُ عليه منها شيء، ولا يحتاجُ إلى أن يتأمّل منها إلّا شيئًا قليلاً، أو ما هذا معناه، وأنا أنظر مجلّداً في يوم واحد» (٢).

لقد كان لهذه الطريقة في قراءة المصنفات أثرُ حاسم في تكوين العقلية النقدية في شخصية ابن عبد السلام، وكان نزوعُه إلى الاجتهاد دليلاً صادقاً على اتساع دائرته العلمية، فإذا شفعنا ذلك بها يظهر في أثناء كلامِه من الرقائق واللطائف والعبارات الخارجة من مشكاة أهلِ العرفان، اتضح لنا أيَّ عالم جليل كان ابنُ عبد السلام، وبالجملة فقد كانت تصانيفُه عظيمة النفع، كثيرة البركة وذلك ببركة صاحبها الذي تجافى عن هذا الحطام الفاني، وشخص بقلبه إلى دار البقاء، وأشفق على العلماء الذين يجعلونَ الدينَ سُلَّماً للارتفاق بالدنيا، وعَبَّر عن هذه السخرية بقوله واصفاً حاهم المُوْرية:

أظهروا للناسِ نُسْكاً وعلى المنقوشِ داروا أرادَ بالمنقوش الدراهمَ والدنانير، ورحم الله ابن عبد السلام.

⁽١) يعنى «نهاية المطلب» الذي ليس للشافعية مثله.

⁽٢) «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ» (١: ١٣١).

وذكر التاج السبكيُّ طرفاً صالحاً من مصنَّفاتِ ابن عبدِ السلام، هي الأشْهَرُ والأولىٰ بالتقدِمة، وشَفَعَ بعْضَ هذه الكُتب ببيان قيمتها العلمية، ولكن ما ذكره السبكيُّ ليس مستوعباً جميعَ تصانيفه، وقد نَهَضَ باستقصاءِ هذه التصانيف غير واحدٍ من أفاضل المحققين والدارسين، الذين اهتموا بتراثِ ابن عبد السلام، ومِنْ أمثلِهم طريقةً في هذا الباب الأستاذ المحقِّق محمد جمعة كردي، الذي نشر «فتاوى شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام» في مجلّدٍ كبير، وصدر في طبعته الأولى عن مؤسسة الرسالة عام (١٩٩٦م)، وكذا فعل الدكتور على الفقير في أطروحته المشار إليها سابقاً، والدكتور رضوان بن مختار في مقدّمة تحقيقه لكتاب «الإمام في بيانِ أُدلَّةِ الأحكام»، وأمّا أكبر الجهود في هذا السياق فهي الجهود الطيبة، التي بذلها الأستاذ المحقق إياد خالد الطبّاع، الذي نَهضَ بنَشْرِ الجزءِ الأكبرِ من تراثِ ابن عبد السلام، ولا سيّم رسائلِه الصغيرة، و «مختصر رعاية المحاسبي» و «شجرة المعارف والأحوال»، وقد ظفِرَ الكتابُ الأخير بمقدِّمةٍ جَيِّدة، استوعبَ فيها غير قليل من ملامح هذه الشخصية، وعقد فَصْلاً نفيساً في ذكْرِ مؤلفات ابن عبد السلام، التي صحَّت نسبتُها إليه فَضْلاً عمّا ذكره من المصنَّفاتِ، التي نُسِبَتْ إليه خطأً، فذكر خمسة وثلاثين مصنَّفاً بين كبيرٍ وصغيرٍ ممَّا صحّت نِسبتُه إليه، فكان في عملِه مَقْنَعٌ ورضيً في هذه البابةِ من باباتِ التعريف بابنِ عبد السلام، وسأكتفي في هذه الطالعةِ بذكرِ مصنّفاتِه المشهورةِ الدالةِ على عميقِ غورهِ، واتساع دائرته، وفقاهةِ بَكَنهِ ونَفْسِه.

1_ «الإشارةُ إلى الإيجاز في بعضِ أنواع المجاز»: وهو كتابٌ ناطقٌ بإمامةِ العِزّ، وقرنَه التاجُ السبكي «بالقواعدِ الكبرى»، فقال: «وهذا الكتاب_ يعني القواعد الكبرى ، وكتابُ «الإشارة إلى الإيجاز» شاهدان بإمامةِ العزِّ وعظيم منزلتِه في الشريعة». وهو مطبوع متداول، لكنه يحتاج إلى فَضْلِ عنايةٍ وتحقيق.

٢- «أمالي العزّ ابن عبد السلام»: وهي طائفةٌ من الإشكالاتِ التي أوردها العزُّ على مواطنَ متفرّقة من القرآن الكريم. وقد تعقّبه فيها الإمام ابن حجر الهيتميّ من متأخّري الشافعية، وأجابَ عن غير واحدٍ من هذه الإشكالات. وقد طبعت الأمالي بعنوان: «فوائد في مُشكل القرآن» بتحقيق د.سيد رضوان الندوي، وصدرت عن وزارة الأوقاف الكويتية، عام ١٩٦٧م.

٣- «الإمام في بيانِ أدلّةِ الأحكام»: وهو كتابٌ نفيسٌ ذكر فيه ابنُ عبد السلام مراتبَ الأدلةِ في القرآن الكريم، وارتباطها بالوعد والوعيد والترغيب والترهيب، وكون ذلك مستفاداً ممّا يترتّبُ عليها من الثوابِ والعقاب، وهو مطبوع.

٤- «شجرة المعارف والأحوال»: وهو كتابٌ في تهذيب النفس، وصفه التاج السبكي بقوله: «نافعٌ جدّاً»، وهو كما قال، فقد شحنه العزُّ بالمواجيد الصافية، والرقائق العالية التي هي لبابُ الشريعة، فقد كان رحمه الله ريّان العود من علوم الشريعة، مُتَضلِّع الروح من علوم الحقيقة.

٥- «مختصر رعاية المحاسبي»: وما أنفعه من كتاب! اختصر فيه كتاب «الرعاية للمحاسبي» وهو بديع الاختصار، آخذٌ بمجامع «الرعاية»، لطيف المآخِذ، وقد طبع بعناية الأستاذ إياد الطباع.

٦- «ترغيب أهلِ الإسلام في سكنىٰ الشام»: وهو جزءٌ لطيف ذكر فيه ابن عبد السلام طائفة من الأحاديثِ النبوية الشريفة المرغّبة في سكنىٰ بلاد الشام، ولا سيّما في زمن الفتن، وهو مطبوع بعناية الأستاذ إياد الطباع.

٧- «الغاية في اختصار النهاية»: يعني «نهاية المطلب» لإمام الحرمين، وقد
 سبقت الإشارة إلى العناية التامّة لابن عبد السلام بهذا الكتاب الجليل.

٨ ـ «مقاصد الصلاة»: وهي رسالةٌ نافعة جدّاً، وكان لها شأنٌ في حياته رحمه الله، ونوَّه بذكْرِها الإمام سبط ابن الجوزي في مجالس وعظِه، فكتب منها مئات النسخ فهي نفيسةٌ مباركة.

9_ «الترغيب عن صلاة الرغائب»: وهي ردُّ على الإمام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله، الذي كان يستحبُّ هذه الصلاة، فأنكر عليه ابن عبد السلام ذلك، وهي مطبوعة.

 ١٠ «الفتاوى»: وهي فتاواه المشهورة، وقد طُبعت بتحقيق الأستاذ محمد جمعة كُردي.

هذه عَشَرَةٌ من مصنّفاتِ ابن عبد السلام، ذكرناها على جهةِ الدلالةِ على منزلته في التصنيف، ونحن على ذُكْرِ من قلّةِ سُهْمَتِه في هذا الشأن، قياساً إلى غزارةِ علمهم، لكنَّ كُتُبَه كانت وما زالت نافعةً مباركةً، يُفيدُ منها العلماءُ وطلابُ العلم وعامة المسلمين.

إنَّ الحديثَ عن شخصية عظيمة مثل ابن عبد السلام، لا تصلُّح له مقدّماتِ الكتب إلّا في حدودِ الدلالةِ على قيمةِ الكتاب وموقعِه بين مصنّفاته، وقد سبقت الإشارةُ إلى طائفةٍ من أهلِ العلم الذين أفردوه بالتصنيف، وهو بذلك حقيقٌ، فقد كان الرجلُ شيخ عصرِه غَيْرَ مُدافَع، وكان شيخَه في العلْمِ والدعوةِ والجهاد وشَحْذِ هِمَمِ المسلمين لمواجهةِ خصومهم من التتار، فَضْلاً عن إنكاره على ملوك عصره ومواجهتهم، لا يخاف في الله لومة، غير مبالٍ بها يفوتُه من هذا الحطامِ الفاني الذي أفسدَ العلهاءَ والعبّاد.

حين دخل سلطان العلماء على السلطان موسى ابن الملك العادل في مرضِه

الذي أشْفىٰ منه على الموت، طلب منه السلطان أن يَنْصَحَه فأمَرَه بمصالحةِ أخيه، وإبطالِ المنكراتِ التي يُبيحُها نُوَّابُه، فأمَر بإبطال ذلك كلِّه، وقال له: جزاك الله عن دينك وعن نصائحك وعن المسلمين خيراً، وجمع بيني وبينك في الجنّةِ بمَنّه وكرَمِه، وأطلق له ألفَ دينارٍ مصرية، فردَّها عليه، وقال: هذه اجتماعةٌ لله لا أُكدِّرُها بشيءٍ من الدنيا.

على مِثلِ هؤلاءِ العلماءِ الرّبانيين، ينهضُ الإسلامُ والمسلمون في زمن الفتن والاضطراب، وأبو محمد بن عبد السلام كان واسطة العقْدِ في عصرِه، وإنَّ لي محبَّة صادقةً في هذا الإمامِ الجليل، وشغفاً كاملاً بمصنفاته، فهو من الأعلامِ الذين تَخْضَعُ الروح بحضرتهم، وكلامُه يسري من القلْبِ إلى القَلْب، ولا غَرْوَ في ذلك، فقد كانت لهذا الرجلِ مُناسَمةٌ صادقةٌ لأرباب العرفان، وفي قلْبِهِ نداوةُ الخاشعين، وفي عينيه دَمْعَةُ الخائفين، وهو بَعْدَ ذلك وقَبْلَه من أهلِ الحضورِ والمراقبة، وما كان يرى الخسارة في شيءٍ كما يراها في الغيابِ عن حضرةِ الله جَلَّ جلالُه.

ارضَ لمن غابَ عنك غَيبته فيذاك ذَنْبُ عقابُه فيه

لقد كان ابنُ عبد السلام ممّن رُفع له عَلَمٌ فشَمّر إليه، وأغَذَّ السّيْرَ غير ملتفتٍ إلى ما يفوتُه من زهرةِ الحياة الدنيا، وبذلَ مُهْجته في سبيل نُصْرَةِ دين الله تعالى، وكان يقول في مخاطبةِ سلاطينِ عصره فيما ذكره التاجُ السبكيُّ في «الطبقات» (٨: ٢٢٨): «ينبغي لكلِّ عالمٍ إذا أُذِلَّ الحقُّ وأُخْلِ الصوابُ أن يَبْذُلَ جُهْدَه في نَصْرِهما، وأن يَجْعلَ نَفْسه بالذلِّ والخمولِ أولى منها... فمَن آثر الله على نَفْسِه آثره الله، ومَنْ طلب رضا الله بها يُسخِطُ الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومَنْ طلب رضا الله بها يُسخِطُ الله سخِط الله عليه وأسخطَ عليه الناس، وفي رضا الله كفايةٌ عن رضا كلِّ أحد».

فليتك تحلو والحياة مريرة وليتك ترضى والأنام غضاب

وفي التاسع من جمادى الأولى سنة ستين وستمئة كانت وفاة الشيخ رحمه الله، فارتجَّت الدنيا لفقدِه، وتأسَّف الظاهر بيبرس وحزِنَ عليه كثيراً حتى قال: لا إله إلَّا الله! ما اتَّفقت وفاةُ الشيخ إلَّا في دولتي.

رحمَ الله هذا الحَبْرَ الجَليل، فقد كان قمراً منيراً في دياجي الظلام، أضاءَ العقولَ بعلمه، وأنار القلوبَ بورَعِه وزُهْدِه، وأشرقت الطروسُ بصافي وَبْلهِ وقوادحِ فكره، فعاش سعيداً حميداً بنُصرةِ دين الله تعالى، ومضى سعيداً سديداً بالثباتِ على الحقّ، وبَذْلِ النفس في ذاتِ الله تعالى.

لقد ترك ابن عبد السلام ثروةً علميةً تُشَدُّ عليها يد الضَّنانة، وترك سيرةً عَطِرةً تُلْهِمُ الصادقين في سيرهم إلى الدارِ الآخرة، وترك بيتاً وحيداً من الشعر يُلَخِّصُ تَوْقَه إلى السعادةِ الأبدية، وَسيْرَه إلى الجنابِ الأعلىٰ بالعَزْم الأقصى، فقال رحمه الله:

لو كان فيهم مَنْ عَراهُ غرامُ ما عَنَّفوني في هواه ولاموا فأجابه الإمام شمس الدين الأسواني بقوله:

«لو كان فيهم مَنْ عَراهُ غرامُ ماعنفوني في هواه ولاموا» لكنهم جَهِلوا لذاذة حُسْنِه وعلمتُها، ولذا سَهِرْتُ وناموا لو يعلمون كما علمتُ حقيقةً جنحوا إلى ذاك الجنابِ وهاموا

ثم ختمَ قصيدَته ببيتٍ هو خيرُ ختامٍ نختم به هذه العُجالة، وهو قوله: فعليك يا عبدَ العزيزِ تحيّةٌ وعليكَ يا عبدَ العزيزِ سلامُ



شيخُ الإسلام سراجُ الدِّين البُلْقيني (٧٢٤-٥٠٥ هـ)

هذه ترجمةٌ مُقْتَصِدةٌ للإمام الحافظ سراجِ الدِّين البُلْقيني مجدِّد المئة الثامنة، وكبير فقهاءِ الشافعية في زمانه، وهي ترجمةٌ كالـمُتَمِّمةِ للترجمةِ السابغةِ التي صَدَّرْتُ بها كتاب «فتاوى البلقيني»، ووقعَتْ في تسع وسبعينَ صفحةً، أتَيْتُ فيها على الدقيقِ والجليلِ من أمورِه: علماً وتعليماً، وتدريساً وتصنيفاً، وقضاءً وإفتاءً، وحِشْمةً وافرةً وكلمةً نافذةً في المحافلِ الكبرى، فَضْلًا عن مَنْهجه في بناءِ فتاواه، ونزوعِه إلى اتباع الدليل والاجتهاد مع أنه ينتسب للمذهبِ الشافعيّ، مشفوعًا ذلك كلَّه ببعضِ أخبارهِ الدالة على اكتمالِ شخصيته، وكمالِ اضطلاعِه بها انتدب إليه نَفْسَه من المهمَّاتِ الجسام.

وعلى الرغم من سُبوغ تلك الـمُقدّمة وتَقصّيها ملامحَ شخصية السِّراجِ البلقيني، إلّا أنَّ في قوسِ الكتابة عَنْه مَنْزَعاً رَحْباً، وكيف لا وقد غَصَّت كتبُ التاريخِ والفقهِ وشروحِ الحديثِ بأخباره واختياراته، واستبدَّ بالشهرةِ بين أعيانِ عصرِه الموّارِ بالعلماءِ الكبار، ناهيك عمّا نَهَضَ به ولدُه علمُ الدين صالح البلقيني (ت ٨٦٨هـ) من أعباءِ العنايةِ بأخبارِ والدِه، وتدوين سِفْرِ نَفيسٍ في سيرته واختياراته العلمية بلغ خمساً وستين لوحةً من القطع الكبير، وهو عِلَقٌ نفيسٌ من شأنه أن يُفيد الباحثين، ويوسِّع دائرةَ البحثِ في هذه الشخصيةِ العلميّة الفريدة.

وُلِدَ الإمام الحافظ، الفقيه المجتهد، الأصوليُّ الـمُفَسِّر سراج الدين أبو حفصٍ عمر بن رَسْلانَ بن نَصير (١) صالح الكِنانيُّ البُلْقينيُّ الشافعيُّ، في ثاني عشر شعبان، سنةَ أربع وعشرين وسَبْعِمئة (٢). وحفِظَ القرآن العظيمَ في صِغَره، وخَتَمه وهو ابنُ سبع سنين، وحفظ «المحرَّر» للرافعيّ، و«الكافية الشافية» لابن مالك، و«مختصر ابنِ الحاجب» في الأصول، ثم أقْدَمَه والدُه القاهرةَ سنة ستِّ وثلاثين وسبعمئة، فسَمِع من شيخي عَصْرِه: جلال الدين القزويني (ت ٢٩٧هـ)، وتقيّ الدين السُّبكي من شيخيْ عَصْرِه: جلال الدين القزويني (ت ٢٩٩هـ)، وتقيّ الدين السُّبكي (ت ٢٥٩هـ)، فرقيً الدين السُّبكي

وحين ناهز الاحتلام عاد إلى القاهرة وأخذَ عن شيوخِها، ثم أدّى فريضة الحج سنة (٤٠٠هـ)، وبعد أدائِهِ الفريضة، زار القدس الشريف، وهناك اجتمع بشيخ تلك الديار وقاضي القدس الشريف، الإمام الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ) صاحب التصانيف البديعة، ثم عاد إلى القاهرة، ولازم شيوخَها، وأخذَ عن طائفةٍ من أعيانهم فقهاء ومحدِّثين، وليس المقامُ مُتَسعًا لذكْرِهم على جهةِ الاستقصاء والشمول، فنذكر مِن أعيانهم:

1_ قاضي القضاة الإمام الفقيه العلّامة عز الدين أبا عمر عبد العزيز بن محمد ابن جماعة الكِنانيّ الحَمَويّ الأصل الشافعيّ (ت ٧٦٧هـ)، صاحب «المناسك» المشهورة، كان من أعيانِ عصره مُقْتَصِدًا في شأنه، له ترجمة في «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر (٣: ١٧٦).

٧ ـ شيخ النحاة، الإمام الفقيه أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل

⁽١) بفتح النون، وقد اشتبه ضبطُهُ على بعضِ المعاصرين ممّن اعتنى بتراثِ البُلْقيني فضَبَطه بالضمّ، والجادَّةُ ما أثبتناه.

⁽٢) وهو الذي جزم به ولده في «ترجمة سراج الدين البلقيني» ص٧٣، وعليه اتَّفق العلماء.

الطالبي الحلبي الشافعي (ت ٧٦٩هـ) صاحب الشرح المشهور على «ألفية ابن مالك»، وقد لازمَه السراجُ البلقيني وتنبَّه به، وأصهر إليه، ونابَ عنه، ثم ولي تدريس الزاوية بعد وفاة ابن عقيل، وكان من حسناتِ دهره رحمَه الله. له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٣: ٤٢).

٣- الإمام الـمُفَسِّرَ النحويَّ أثيرَ الدين أبا حيّان محمد بن يوسف بن علي الجيّاني الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) صاحب «البحر المحيط» في التفسير، و«شرح التسهيل» و«ارتشاف الضَّرَب» وغير ذلك من التصانيف الرصينة الدالة على وفور حَظِّه من العلوم.

انتفع به السراجُ البُلقيني «وكتب له ما لم يكتُبُه لغيره»(١). له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٦: ٥٨).

\$ ـ الإمام المحدِّث شمس الدين أبا عبد الله محمد بن غالي بن نجم الدمياطي (ت ٧٤١هـ) كان من عدولِ القاهرة، وسمع على أعيانِ عصره، وازدحم عليه طلّابُ العلم، سمع عليه البُلقيني كثيرًا من «سنن أبي داود»، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٥: ٣٩٣).

٥-الإمام الحافظ الشهير جَمال الدين أبا الحجّاج يوسف بن الزكيِّ عبد الرحمن ابن يوسف القُضاعيّ المِزِّيّ (ت ٧٤٧هـ) سيِّدَ حفّاظِ زمانِه، وصاحبَ التصانيف البديعة، وأجلُّها «تهذيب الكهال»، و«تحفة الأشراف» وناهيك بها دلالةً على اتساع دائرتِه. كانَ آيةً من الآيات في الحفظِ والإتقانِ والصبر على الطلبة، وكان التقيُّ الشبكي يرفعُ من شأنه، أخذ عنه البلقيني بالإجازة سنة (٧٤١هـ)، وله ترجمة في «الدرر الكامنة» (٢: ٢٧٨).

⁽١) «ترجمة سراج الدين البلقيني» ص٧٤.

إنَّ الاقتصارَ على هؤلاءِ الخمسةِ العلماءِ من أشياخِ البُلْقيني، لا يعني أنه ممَّن ضاقَتْ دائرةُ أشياخِه، فقد أخذَ عن الجمِّ الغفير من العلماء، وتأهَّل للفُتْيا والتدريس في فَوْرةِ الشباب، وهو ما لخَصه تلميذُه الحافظُ ابن حجر بقوله: «ودرّس وهو شابُّ وبَحَثَ وناظر، وظهَرَتْ فضائلُه، وبَهَرتْ فوائده، واشتهر أمرُه حتى كان لا يجتمعُ به أحدٌ من الفضلاءِ إلّا ويَبْهَرُه استحضارُه» (١) وكان لحدَّةِ ذِهْنِه يلقي «الحاوي به أحدٌ من الفضلاءِ إلّا ويَبْهَرُه استحضارُه» ومَنْ تأمَّل نُقولَه في «فتاواه» وتصانيفه، الصغير» للنجم القزويني في الأيام اليسيرة، ومَنْ تأمَّل نُقولَه في «فتاواه» وتصانيفه، جزمَ بأنّه إنّا يتكلَّمُ من حِفْظِه في أغلبِ الأحيان، فلمّا كان بهذه المنزلةِ العلمية السامية، ازدحم عليه طُلّابُ العِلْم، واغترفوا مِن غزيرِ نَبْعِه، فطلعوا في سماءِ العلمِ نجومًا متلألئة.

وكما ضاقَ المقامُ عن استيعابِ أشياخِ البُلْقيني واستقصائهم، فإنّ المقامَ ضائقٌ عن ذكرِ تلاميذه على جهةِ التتبُّع والاستقصاء، فنذكر من أعيانِهم:

1- الإمام الحافظ، الفقيه المجتهد شهاب الدين أبا الفضل أحمد بن عليّ بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) صاحبَ «فتح الباري»، وناهيك به دلالةً على منزلته العلمية السامقة، وغير ذلك من التواليفِ الحِسانِ القاضيةِ بإمامتِه وجليل مكانته.

تنبّه بالسِّراجِ البُلْقيني واستنزف علومَه، ولازمَه بالكُلِّية، وأكْثَر من النقلِ عنه والتنويه بذكْرِه، وترجم له في غيرِ مصنَّفٍ من مصنفاته رحمَه الله. له ترجمة في «الضوء اللامع» لتلميذه السخاوي (٢: ٣٧)، وأفرده بترجمة ضخمة في ثلاثة أسفار هي: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر».

⁽١) هذه عبارة العكم البُلْقيني في «ترجمة سراج الدين البلقيني» ص١٣٢.

٢- قاضي القضاة الإمام الفقيه أبا البقاء عَلَمَ الدين صالح بن عمر بن رَسُلانَ البُلْقيني (ت ٨٦٨هـ) نشأ في كَنْفِ أبيه وتَحْتَ عَيْنِه، فأخذ عنه الفقه، وأملى عليه أكثر «التدريب»، وحفِظ «القرآن الكريم» و «العُمْدَة» لعبد الغني المقدسي، و «ألفية ابن مالك» في النحو، وأخذ الأصول عن العِزِّ ابن جماعة، وولي قضاء الديار المصرية، وصنَّف تفسيرًا للقرآن في اثني عشر مجلّدًا، وجَمعَ «فتاوى والده»، وكمّل «التدريب» من النفقاتِ إلى آخر الكتاب، إلى غير ذلك من التصانيف الدالة على عنايته بالعلم، ومحبّةِ نَشْرِه. له ترجمة ضافية في «المَنْجَم في المُعْجم» للإمام السيوطي ص١٢٦ في ابَعْدَها.

٣- الإمام الفقيه الأصوليّ الـمُفسِّر بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشيّ (ت ٧٩٤هـ) صاحب «البحر المحيط» في أصول الفقه، و «البرهان في علوم القرآن» وغير ذلك من التصانيف النافعة. تفقَّه بالجمالِ الأسنويّ، ولازم السِّراج البُلْقيني وجمع حواشيه على «روضة الطالبين»، وكان مِن أهلِ التعفُّفِ والصيانة رحمَه الله. له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٥: ١٣٣).

3- الإمام الحافظ، ولي الدين أبا زُرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ الشافعيّ (ت ٨٢٦هـ)، ظفِرَ من والده الحافظ العراقيّ بأتمٌ عناية، فأسمَعه على أعيانِ عصره، ثمّ استقلَّ بالطلب بنفسِه، وانتفع بالسِّراج البُلْقيني وعَوَّلَ عليه في الفقه، وأفرد حواشيه على «الروضة»، فانتفع بها الناس، وكان كثير الاعتداد باختيارات شيخه البُلْقيني ومباحثه، ويُطَرِّزُ كتبَه بذلك. صنّف التصانيف النافعة وأجلُّها إكمال شرح والده على «ترتيب المسانيد» و «الغيث الهامع على جمع الجوامع» وهو نفيسٌ غاية، و «الفتاوى» وهو نافعٌ محرَّر، له ترجمة حسَنةٌ جدًا في «الضوء اللامع» (١: ٣٣٦).

٥ - الإمام الجليل شهاب الدين أحمد بن علي بن خلف الطَّتدائي الحُسَيْني الشافعيّ (ت ٨١٣هـ)، لازم السراجَ البُلْقيني وانتفع به أيّها انتفاع، وجمع «فتاواه» في قَدْرِ مجلّد. وبرعَ في فنون عديدة، وكان حسن الصوت، حسنَ الخطِّ ماهراً في العربية، له ترجمة في «ذيل الدرر الكامنة» ص٧٠٧، و «الضوء اللامع» (٢: ١٩).

لقد كان السِّراجُ البُلْقيني سعيداً في مشيخته وتلاميذه، قد كيل له بأوفى المكاييل في هذا الشأن. ولو ذهبتُ أستقصي هذه البابة من أخباره، لطال الأمرُ، فلنقتصر على هذه النَّخبة المختارة من أشياخه وتلاميذه الذين كانوا من محاسِن الدهر وأعيان الزمان.

أما تصانيفُه، فقد كان إماماً سيّالَ الذِّهن، يَمْتَحُ من صَدْرٍ مَوَّارٍ بالعلوم والمعارف، ولو لا ما شَغَله من أمورِ القضاءِ والتدريس، لكان نسيجَ وحده في التصنيف، وقد ذكر ولدُهُ في «سيرته» ما يَقْطعُ باستغراق أوقاتِه في التدريس والفُتيا، والعناية بشؤون الخلق «فلذلك لم يكمُلْ من كُتُبه إلّا ما شاءَ الله إكهاله»(۱)، وقد ذكرتُها على جهةِ الاستقصاء في مقدّمة «الفتاوى»، ولا بأسَ أن نذكر في هذه الطالعة أشهر مصنفاتِه، التي فيها جماعُ الدلالةِ على اكتهالِ علومِه ونفوذِ بصيرته.

1_ «الفوائد المحضة على الرافعي والروضة»: كتب منه أجزاءً متفرّقة، وقد ضمّها ولده العَلَمُ البُلْقيني إلى حاشية أخيه الجلال على «الروضة»، فجمع بينهما في حاشية نفيسةٍ سمّاها: «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخي الإسلام»، وهي مطبوعة بضميمة «روضة الطالبين».

٢- «فتاوى البُلْقيني»: وهي التي جمعها ولده العَلَمُ صالح وسيّاها: «التجرُّد

⁽١) «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٢.

والاهتهام بجَمْع فتاوى شيخ الإسلام» رتَّبها على الأبواب، وانتفع الناسُ بها، وقد طُبعَت وشاركْتُ في تحقيقها بحمد الله تعالىٰ(١).

٣ـ «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام»: وهو كتابنا هذا، وسنتكلم
 عنه تفصيلًا فيها نستقبل من صفحات هذه المقدِّمة.

٤- «محاسِن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح»: وهو مطبوع، وهو ليس على قَدْرِ رُتْبته في العلم، كما نبّه على ذلك تلميذه الحافظ ابن حجر.

٥_ «التدريب في الفقه»: كتب منه إلى الرّضاع، وأكمله ولده العَلَمُ البُلْقيني، وقد طبع كاملاً مع تكملته.

٦- ترتيب «الأم» للشافعيّ، وهو مطبوع.

٧- «العرف الشّذي على جامع الترمذي»: كتب منه قطعةً حسنةً، وكان دائم النظرِ فيها بغية تجويدها وإتقانها.

٨ ـ «الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة»: وهو مطبوع، بتحقيق مشهور حسن سلمان، وقد نبَّهتُ على بعض ما اعتورَ عمله في مقدمة تحقيقي لفتاوىٰ السراج البلقيني. ثم أعاد تحقيقه الأستاذ فادي المغربي، ونُشر هنا ضمن (المكتبة البلقينية).

ربها كان هذا النَّزْرُ اليسيرُ من مُصنَّفاتِ البُلْقيني، ذا دلالةٍ صادقةٍ على فخامةِ شأنِ هذا العالم الجليل، الذي جزم تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني بأن الجمَّ

⁽١) طبعَتْها (أَرْوِقة للدراسات) بعيّان الأردن هذا العام ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م؛ في حُلّةٍ قشيبة وتحقيق متقَن، ضمن سلسلة المكتبة البُلْقينية.

الغفيرَ من العلماء قد شهِدَ بأنّه العالمُ الذي على رأسِ القَرْن (١)، وهو ما لخّصه الحافظ ابن فهدٍ المكيُّ بقولِه واصفًا من شأنِ البُلْقيني: «اجتهد في آخرِ عمره، واختار مسائلَ فانفردَ بعلوم شَتّى، ودارت عليه الفتوى، وكانت العلماءُ في جميع الأقطارِ، يعترفون له بالعلم والحِفْظ مع كَثْرةِ الاستحضار، وأنّه طبقةٌ وَحْدَه، يفوقُ جميع العلماءِ الكائنين في زمانِه، بل إنّ بَعْضَهم يُفَضِّلُه على بَعْضِ مَنْ تَقَدَّمَه من الشافعية» (٢).

فلأجلِ هذا انفرد بغير واحدةٍ من المسائل التي خالف بها مذهبه، اتباعًا للدليل، وقد عَقَد ولده العَلَمُ البُلْقيني فَصْلًا مُفيدًا في «سيرة والده» ذكر فيه «انفراداتِه عن الأصحابِ للدليلِ وترجيحاتِه» (٣). وكذا القولُ في مباحثاته وتعقباتِه على أعيانِ عصره، مثل: العزّ ابن عبد السلام، وابن دقيق العيد وغيرهما من أفذاذِ العلماء، وفي هذا ونظائره أبلغُ الدلالةِ على رسوخِ قدمِ البُلْقيني في العلم، واتساع دائرته في شتّى المعارفِ والفنون.

لقد كان السِّراجُ البُلْقيني عالِمَ المئة الثامنة، وصاحبَ اليدِ الباسطةِ في الفُتْيا والتدريس والتصنيف، وسَيِّدَ الكلمةِ النافذةِ في مجالسِ السلاطين، وكان وافرَ الحشمةِ ثَخينَ الديانة، يتوقَّدُ ذكاءً وألمعية، أمّارًا بالمعروف نهّاءً عن المنكر، أبْطل كثيرًا من منكراتِ عَصْرِه، وكان مشغوفًا بالعلم لا يَفْتُرُ عن الاشتغال: إمّا مطالعةً وإما تصنيفًا وإقراءً (٤). ناهيك عمّا اشتُهِرَ من أخلاقِه: فقد كان عظيمَ المروءة، جميل

⁽١) «ترجمة سراج الدين البلقيني» لولده جلال الدين (مخطوط ق٤/ ب).

⁽٢) انظر: «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٤.

⁽٣) «لحظ الألحاظ» لابن فهد ص ٢١٤، ولتمامِ الفائدة انظر: «درر العقود الفريدة» للتقيّ المقريزي (٢: ٤٣٤).

⁽٤) «ترجمة سراج الدين البلقيني» لولده جلال الدين (مخطوط ق١١/ ب-١٤/ب).

المودّة، كثير الاحتمال، كثير المباسطة مع مهابته، شفوقًا على أتباعه، وكان يعملُ مجلسَ الوعظ، ويجتمع عنده الفقراء والصلحاء، ويحصلُ له خشوعٌ وخضوعٌ رحمه الله تعالى(١).

لم يزَلْ السِّراجُ البُلْقيني على سيرتِه المحمودة: تدريسًا وإفتاءً، وتصنيفًا وإملاءً، وتفسيرًا للقرآن حتى ضَعُفَتْ قواه، فتمرَّضَ نحوًا من شهرٍ، ثم تَوفّاه الله بعد صلاة الجمعة في العاشر من ذي القعدة سنة خمس وثهانمئة، فأصيب به الناس، وأرجفت الدولة بفقْدِه، وشهد جنازته أمراءُ الدولة وأعيانها، وكانت جنازة مَهيبة ذكَّرت بجنازاتِ الصالحين، وتأسَّف الناسُ لموتِه، ووقع الحزنُ عامًّا حتى بَلَغَ أهْلَ المِللِ بجنازاتِ الصالحين، وتأسَّف الناسُ لموتِه، ووقع الحزنُ عامًّا حتى بَلَغَ أهْلَ المِللِ الأخرى، وكان يومًا مشهودًا، ودُفِنَ بمدرسته التي أنشأها في حارة بهاء الدين (٢). وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن نبأ وفاة البُلْقيني قد بَلَغَه وهو مع الحجيج بعَرفة، وأنّه عملَ فيه مرثيةً طويلة مطلعها:

يا عَيْنُ جودي لفَقْدِ البحرِ بالمطَرِ

سراجُه، فأضاءَ الكون للبَشرِ جَلَّ الخطاب، وحارَ القومُ في الفِكرِ سلامُه، ما بكى بالإعلى عُمر (٣) لقد أقامَ سراجَ الدين مُتَّضِحًا مَنْ للفتاوى وحَلِّ المشكلاتِ إذا فرحمةُ الله والرضوانُ يَشْمَلُه

رحِمَ الله السِّراجَ البُّلْقيني، فقد كان إمامًا في العلم والعمل، طلع على هذه

⁽۱) «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٣-١٣٤.

⁽٢) المصدر السابق ص ١٣٤.

⁽٣) «ترجمة سراج الدين البلقيني» ص٧١-٥٢٢.

الدنيا سراجًا منيرًا، فأضاءَ من ظلماتِها ما أضاء، ثم مَضى لِطَيَّتِه، وخَفَّ إلى آخرته، بعد أن تَسَنَّم ذُرى المجدِ في الدين والدنيا رحمَه الله، وجعلنا وإيّاه من العاملين بتقوى الله، السالكين على مدارج خشيته وتقواه.

* * *

التعريف بكتاب «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»

تبلورَ هذا الكتابُ القيِّم في سياقِ الاتجاه المتصاعد للعناية بمقاصدِ الشريعة، والمرادُ بمقاصدِ الشريعة: «الغايةُ منها، والأسرارُ التي وضعها الشارعُ عند كلَّ حكمٍ من أحكامِها»(١)، وقد نبّه العلّامةُ محمد الطاهر بن عاشور إلى غير واحدةٍ من الإشاراتِ المبكّرةِ لفقهاءِ الصَّدْرِ الأولِ إلى كليّاتِ الشريعةِ ومقاصدِها العامّة، ثم شفع ذلك بقوله: «ولجَقَ بذلك أفذاذُ أحسبُ أنَّ نفوسَهم جاشت بمحاولة هذا الصنيع، مثل عز الدين بن عبد السلام المصريّ الشافعي في «قواعده»، وشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافيّ المصريّ المالكيّ في كتابه «الفروق»، فلقد حاولا غَيْرَ الدين علم المقاصد»(١).

لقد اختلف علماءُ الإسلام في المقاصد الشرعية، وكونها ملازمةً للعباداتِ والتكاليف، فذهبَ الجمهورُ من الفقهاءِ والمحدّثين إلىٰ أنَّ الله تعالىٰ لا يَفْعلُ إلّا ما فيه الصلاحُ للإنسان من غيرِ القولِ بوجوب ذلك عليه، وعلى الرغمِ مما ذهبت إليه الأشاعرةُ، من أن أفعالَ الله تعالىٰ ليست معلّلةً بالأغراض (٣)، إلا أنهم جَرَوْا في

⁽١) انظر: «قواعد الشريعة الإسلامية ومكارمها» ؛ علال الفاسي، ص٧.

⁽٢) انظر: «مقاصد الشريعة الإسلامية» محمد الطاهر بن عاشور، ص١١٢.

⁽٣) انظر: «المواقف» للإيجى، ص ٢٣١.

الفروع على تعليل الأحكام وإجراء القياس، والبحث عن الغايات التي تغيّاها الشارعُ الحكيم من التكاليف، أما المعتزلةُ فقد ذهبت إلى وجوبِ الصلاحِ علىٰ الله تعالىٰ، وأن أحكامَه سبحانه مُعَلَّلةٌ بمصالح العباد.

لقد وضَّح علّال الفاسي رحمَه الله، موقفَ الجمهورِ القائلِ بمراعاةِ المقاصد، بأنَّ الله تعالى لا يَفعلُ إلّا ما تقتضيه الحكمةُ المودَعةُ في نواميسِه الكونية، التي جَعلها هو علىٰ ما هي عليه، ولا يَضُرُّ التنزيه الإلهيَّ أن يكونَ لحُكْمهِ تعالىٰ غاية؛ لأنَّه المدبِّرُ لشؤونِ الكون، فلا بُدَّ مِن أن يكونَ التدبيرُ علىٰ أحسنِ ما يريدُه هو (١).

وكانَ إمامُ دارِ الهجرة مالك بن أنسٍ رحمَه الله (ت ١٧٩هـ)، مِن أوائلِ الفقهاءِ الذين لجِظوا الشريعة بعينِ المقاصد، وقد أكّد هذا المعنى شيخ المالكية في زمانه الإمام الفقيه النظار أبو بكر بن العربي (ت ٤٣هـ) حين قال: «والشافعيُّ ومَنْ سواه لا يلحظون الشريعة بعين مالك رحمَه الله، ولا يلتفتون إلى المصالح، ولا يعتبرون المقاصد، وإنَّما يلحظون الظواهرَ وما يستنبطون منها» (٢)، والعلماءُ كالمُجْمعين على نفوذِ بصيرةِ الإمام مالك في مقاصدِ الشريعة، وهو ما أكّده الإمام الذهبي بقوله: «وبكلِّ حال، فإلى فقهِ مالكِ المنتهی، ولو لم يكن له إلا حَسْمُ مادَّةِ الجِيل، ومراعاةُ المقاصد، لكفاه» (٣).

إِنَّ الإشارةَ إِلَى الإمامِ مالكِ في هذا السياقِ، لا تتجاوزُ كونَها إشارةً إلى اللحظات المبكِّرةِ في علمِ المقاصدِ، الذي تنامىٰ علىٰ نحوٍ تاريخي متصاعدٍ، بدأ بالقفّالِ الشاشي الكبير (ت ٣٦٥هـ) من أعيانِ الشافعية الذي ألّف كتابه الشهير

⁽١) «مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها» ص٧.

⁽٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (٢: ٦٢٣).

⁽٣) «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (٨: ٩٢).

«محاسِن الشريعة»(١) وصدَّره بغير واحدٍ من التساؤلاتِ التي كان يشيرها أهلُ عصره، ويبدو أنَّه كان يودُّ لو أنَّ الناسَ وقفوا عند حدودِهم، واستراحوا إلى تدبير خالقِهم، وفي هذا إشارةٌ إلى أنّ التأليفَ في المقاصدِ الشرعية، كان في معرِضِ الدفاع عن الإسلام ضدَّ أباطيل خصومِه وشكوكهم، وأنَّ القفَّال الشاشيَّ كان يتمنَّىٰ أن يدرك الناسُ أساسَ وضع الشريعة ابتداءً، وأنه قائمٌ على المصلحة، وأنه ليس من الحكمةِ أن يتساءل الناسُ عن التفاصيل، وهو ما عَبَّر عنه في مخاطبتهِ خصومَه بقوله: «إن كُنتُم تثبتون للأشياء صانعاً حكياً قادراً، فهو لا يكون إلّا مريداً للخير لعباده، مُجْرِياً لهم علىٰ السياسةِ الفاضلة العائدة باستصلاحهم، وعلىٰ موافقةِ ما رُكِّبَ في عقولهم، وجُبِلَ علىٰ اعتيادِ طبائعهم، والذي هذه صفتُه أحكمُ الحاكمين، وأقْدَرُ القادرين وأغنى الأغنياء، فَخبِّرونا عن أفاضِل ملوكِنا: هل تجدونهم يُسَوُّون بين من هم تحتَ تدبيرهم في تعريفهم كلِّ ما يعرفونه، وإطلاعِهم على ما يُجرون عليه سياستَهم في أنفُسِهم وفي منازلهم، حتى لا يعلمون في ضَيْعةِ لهم قَيِّماً إلَّا أخبروا مَنْ تَحْتَ أيديهم بالسبب في ذلك، والمعنى الذي قصدوه فيه... فلا شَكَّ أن هذا معدوم، فكيف أُوجَبْتُم أَن يكونَ الله تعالى يخبرُ عباده بكُلِّ ما يعلمُه، ويوقفَهم على وجهِ تدبيره في كلِّ ما يُريده، وعلى المقاصدِ في صغيرِ ما ذرأ وبرأ من خليقتِه وكبيره (٢).

وبعد هذا الحِجاجِ العقليِّ أصَّل القفّالُ هذا البابَ بأنّ «السائسَ الحكيمَ مِنّا إذا

⁽۱) قد صدر هذا الكتاب «محاسن الشريعة» عَرِيًّا عن محاسِنِ التحقيق، إذْ جاء غاصًا بالأخطاء العلمية، أصدرته دار الفاروق بتحقيق الأستاذ على إبراهيم مصطفى، فها نَقَعَ غُلَّةً ولا أجادَ في عملِه، وقد نُمِي إليَّ أن هذا الكتابَ قد صارَ إلى أستاذِنا المحقِّقِ الثَّبْتِ الدكتور محمد السليهاني، وهذا من صنيع الله لكتاب القفّال، فعسى أن نراه في حلّةٍ قشيبةٍ مُتقنةٍ على المعهودِ من منهج أستاذِنا السليهاني في التجويد والإتقان.

⁽٢) «محاسن الشريعة» ص١٩.

أَثْبَتَ حَكَمَتُه وابتغاءه الصلاحَ لمن تحت يدِه، كَفَىٰ ذلك عن تتبُّعِ مقاصدِه، إلّا أن يَبْلُغَ الأمرُ في ذلك مَبْلغاً لا يُوجَدُ لفعلِه مَنْفَذٌ ولا مَساغٌ في المصلحة، فحينئذٍ يخرجُ صاحبُه الفاعلُ عن استحقاقِ صفةِ الحكيم»(١).

لقد كانت هذه التساؤلاتُ، مَدْخلاً مَهّد به القفّالُ الشاشيُّ لبناءِ كتابه على أساسِ أنّ «الشرائع كلَّها عقلية، ولو وقعت على غيرِ ما هي عليه، لخرجت عن الحكمة والمصلحة» (٢) ثم سردَ رحمَه الله أصنافَ العبادات وأجناسَها، وعَلَّل كلَّ عبادةٍ بها أدّاه إليه اجتهاده، ثم شفعَ ذلك بقوله: «وهذا كلَّه واجبٌ في العقول، لا تتمُّ السياساتُ الفاضلةُ إلّا به، والذي يَبْقىٰ وراءَ هذا هو ما يدخلُ في التفصيل، وكثيرٌ من ذلك يُعْقَلُ جِنْسُه وكثيرٌ منه يخفىٰ الوجهُ فيه، كأعدادِ ركعاتِ الصلوات، وتكرير السجودِ في كلِّ ركعة، والاقتصار فيها على ركوعٍ واحدٍ ممّا لا يضرُّ خفاءُ الوجه فيه» (٣).

إنّ هذا النزوعَ العقليَّ في تعليلِ الشريعةِ لدى القفّال في مرحلةٍ مبكّرة من مسيرةِ الفقه الشافعيّ، قد يكون من آثارِ مَيْلِه إلى المعتزلة، فقد ذكر الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء»: أنّ أبا الحسن الصفّارَ قال: سمعتُ أبا سهلِ الصعلوكيَّ وقد سُئِل عن تفسير أبي بكر القفّال؟ فقال: قَدَّسَه مِن وجه، ودَنَّسَه من وجه. أي: دَنَّسَه من جهةِ نصرهِ للاعتزالِ. وقد عَلَّقَ الإمام الذهبيُّ على هذا الخبرِ قائلاً: الكمالُ عزيز، وإنّما يُمدَحُ العالمُ بكثرةِ مالَهُ من الفضائل، فلا تُدفَنُ المحاسِنُ لورطة، ولعلّه رجع عنها، وقد يُغفَرُ له باستفراغِه الوُسْعَ في طلب الحقِّ ولا قوَّة إلا بالله (٤٠).

⁽١) «محاسن الشريعة» ص٠٢.

⁽٢) المصدر السابق ص٢١.

⁽٣) المصدر السابق ص٢٢.

⁽٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦) : ٢٨٥).

إنَّ صياغة دفاع عقليٍّ عن الشريعةِ من منظورِ «المقاصد الشرعية»، ليست حكراً على المعتزلة، وإن كان قولهُم بوجوب رعايةِ المصالح مقتضياً لذلك، وعليه فإنّ المذاهبَ الفقهية المتبوعة قد أسهمَت مجتمعةً في إنضاج «نظرية المقاصد الشرعية»، وفي هذا السياق يُمكنُ أن يُشارَ إلى الجُوريني، والغزالي، وابن العربي المالكيّ، والكاساني، والقرافي، وابن تيمية وابن القيِّم، والشاطبي، وإنَّ هيمنةَ هذه الأسماءِ على فقهِ المقاصد لا يَعني أنَّ هذه البابة من النظر لم تكن معروفةً لدى غيرهم، وفي هذا السياق يحسنُ التوقَّفُ عند الدراسةِ القيِّمة التي كتبها الدكتور أحمد الريسوني، بعنوان «المنحى المقاصدي في فقه ابن رشد»، إذْ ربط بين ابن رشدٍ والغزالي مؤكّداً أنّ ابن رشدٍ كان مُدْمِناً على كُتب الغزالي، وكان الغزالي مدمناً النظرَ والتنقيب في مقاصِد الشريعة، وقد بثُّ من ذلك الشيءَ الكثير في مختلفِ مؤلفاته (١)، ثم شرع في بيانِ مظاهرِ النظرِ المقاصدي عند ابن رُشد في خمسةِ أنظارِ سلكها ابن رشد، وهو يصنِّفُ كتابه المشهور «بداية المجتهد» إذْ توقّف الريسوني عند «أحكام الشرع بين التعبُّد والتعليل»، وذكر غيرَ واحدٍ من الأمثلةِ التي تشيرُ إلىٰ مَيْل ابن رشدٍ إلىٰ بناءِ مذهبِه في الأحكام الشرعية على المعاني المعقولةِ دونَ التعبُّدِ المحض، وقد ترتَّب على ا هذا القولِ بتعليلِ أحكام الشريعةِ، اعتبارُ تلك العلل والمقاصدِ عند إجراء الأحكام وتنزيلها، وهو ما جعله الدكتور الريسوني المظهرَ الثاني من مظاهرِ النظرِ المقاصديِّ عند ابن رُشد، وضربَ غير واحدٍ من الأمثلةِ العملية التي تؤكد على رسوخ النظرِ المقاصديِّ في عقلية ابن رُشد، فمن ذلك ردُّه على الفقهاءِ الذين ذهبوا إلى أنَّ الخُلْعَ لا يجوزُ ولا يُعْطَىٰ للمرأةِ إلَّا بأسبابِ زائدةٍ علىٰ مجرَّدِ رغبةِ المرأة وتراضيها مع

⁽۱) انظر: «المنحى المقاصدي في فقه ابن رشد»، د. أحمد الريسوني، قضايا إسلامية معاصرة، العدد الثامن، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ص٢٠٨.

الزوج، واحتجَّ عليهم بكَوْنِ مقصودِ الخُلْعِ هو أن يكون حقّاً للمرأةِ، نظيرَ حقِّ الزوج في الطلاق، فقال: «والفِقْهُ أنّ الفداءَ إنّما جُعِلَ للمرأةِ في مقابلةِ ما بيدِ الرجلِ من الطلاقِ إذا فَرَك المرأة، جعل الخُلْعَ بيدِ المرأةِ إذا فَرَكت الرجل»(١).

أما الأنظارُ الثلاثةُ الأخرىٰ في مظاهرِ النظرِ المقاصدي، فقد كانت على النحو التالي: «اعتبار المآلات، والقياس المقاصدي، والمقاصد العامّة للشريعة»، وليس المقامُ مُتَّسِعاً للوقوفِ عندها على جهةِ التفصيل، فلنكتفِ بهذه العجالةِ المفيدةِ في هذا المقام.

لقد سبقت الإشارةُ إلى أنَّ العِزَّ ابن عبد السلام كان شديد العناية بكتابِ «نهاية المطلب» لإمام الحرمين الجُويني (ت ٤٧٨هـ)، وأنه كان يُدْمنُ النظر فيه بين الفينةِ والأخرى، ومعلومٌ أن لإمام الحرمين نظراً نافذاً في مقاصد الشريعة، وبصيرةً صالحةً في مراتبِ المصالح والمفاسد، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابه الشهير «غياث الأمم عند التياث الظُلَم» الذي صنّفه من منظورِ فراغ الزمانِ عن الحاكم المسلم، فَضُلاً عن خُلُوه من العلماءِ المجتهدين، فذكر أنّ «مضمونَ هذا الركن الأخير، يستدعي نَخلُ الشريعة من مَطْلعِها إلى مَقْطعِها، وتتبع مصادرِها وموارِدها، وإنعام النظرِ في أصولِها وفصولها، والاحتواء على مداركها ومسالكها، واستبانة كلّياتها وجزئياتها» (٢) أما نهايةُ المطلب، فهو الكتابُ الذي وُصِفَ بأنّه ليس للشافعية مِثلُه، وقد ظهرَتْ فيه فقاهةُ نفسِ الجُويْني وَبدَنِه، ومَنْ تأمّل في عباراتِه المتمكّنةِ في بناءِ الكتابِ وتقرير مباحثِه، وترجيحِ مسائلِه، وَنصْبِ الخلافِ مع أربابِ المذاهبِ الأخرى، لاحَتْ له

⁽١) «بداية المجتهد» لابن رشد (٢: ١١٣).

⁽٢) «غياث الأمم في التياث الظلم»، الإمام الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب، ص٣٩٧.

أماراتُ الإشرافِ علىٰ كلّياتِ الشريعةِ وجزئياتها، واعتبارِ مقاصدِها والعنايةِ بثنائيةِ المصالح والمفاسد.

فمن الأمثلة الدالّة على ذلك قولُه في «باب الميراث»: «لو اصطلح الذين وُقِفَ المالُ بينهم، جازَ ذلك؛ فإنَّ الحقَّ لا يعدوهم، وهذا لم يختلف فيه الأصحاب، وينشأ منه إشكالٌ من جهة أنَّ المُصْطلحين لا يتواهبون ولا يتهادَوْن، ولو فُرِضَ منهم تواهب، لكان مبناه جهالةً من المُلْكِ، وكلُّ ذلك مُشْكِل. والذي يقتضيه الفقه عندي أنّهم إذا اصطلحوا، فلا بُدَّ وأن يتهادَوْا ويتواهبوا، فإنّهم إن لم يفعلوا ذلك، بقي ما في يد كلِّ واحدِ منهم على حُكْم الوقفِ وصورتِه، فإن قيل: إذا تواهبوا، فصدر ذلك عن جهالة؟ قُلْنا: نعم، الأمرُ كذلك، ولكنَّ الجهالة محتملةٌ عند الضرورة وإفضاء الأمرِ إلى التعطيل، وعلى هذا بنى الشرعُ عدمَ اشتراطِ الاطلاعِ على ما يعسُرُ الاطلاعُ عليه في المبيع، مع أنا نشترطُ أكْملَ الإعلام فيه، وكُلِّياتُ الشريعة دالّةٌ على أنّ الأحكام لا تبقىٰ مُشكِلةً لا فَيْصَلَ فيها؛ فكان الصلحُ فَصْلاً للإشكال الواقع»(۱).

وأيضاً، فقد تحدَّث الإمامُ الجُّوَيني عن كلّيات الشريعة في كتابه «البرهان»، عند حديثهِ عن الضروريات، وهي ما يستندُ إلى ضرورة، وذكر من خصائصه: أنَّ القياسَ الجزئيَّ فيه وإنْ كان جلِيًّا إذا صادم القاعدة الكلّية، تُرِكَ القياسُ الجليُّ للقاعدةِ الكُلّية (٢). وضربَ مثالاً عليه: أن القصاصَ معدودٌ في حقوقِ الآدميين، وقياسُها رعايةُ التماثُل عند التقابلِ على حسبِ ما يليقُ بمقصودِ الباب، وهذا القياسُ يقتضي ألّا تُقْتَلَ الجهاعةُ بالواحد، ولكن في طَرْدِه والمصيرِ إليه، هَدْمُ القاعدةِ الكليّة ومناقضةُ الضرورة؛ فإن استعانةَ الظّلمةِ في القتلِ ليس عسيراً، وفي دَرْءِ الكليّة ومناقضةُ الضرورة؛ فإن استعانةَ الظّلمةِ في القتلِ ليس عسيراً، وفي دَرْءِ

⁽١) انظر: «نهاية المطلب» للإمام الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب (٩: ٣٢٣- ٣٢٤).

⁽٢) «البرهان» للإمام الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب (٢: ٤٠٤) فقرة رقم (٢٠٤).

القِصاصِ عند فَرْضِ الاجتهاع خَرْمُ أصل الباب (١). ثم ذكر الضربَ الثاني، وهو ما يُبْنىٰ علىٰ الحاجةِ كالإجارة، وأنّ مَنْ قال: الإجارةُ خارجةٌ عن القياس (٢)، فليس على بصيرةٍ من قولِه، فإنّها إن خَرَجَتْ بخروجها عن الاستصلاح، فهي جاريةٌ علىٰ مُقتضىٰ الحاجة، والحاجةُ هي الأصل، والاستصلاحُ بالنسبة إليها فرع (٣).

وأما الضّربُ الثالث، فهو ما لا ينتسبُ إلى ضرورةٍ ولا إلى حاجة، أو غايتُه الاستحثاث على مكارمِ الأخلاق. ووَضْعُ الاستصلاحِ يُنافي إيجابَ ذلك على الكافّةِ في عمومِ الأوقاتِ لعُسْرِ الوفاءِ به (٤). وهذا الذي قاله الإمامُ الجويْني هو الذي عبَّرَ عنه الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) بقوله: «تكاليف الشريعةِ ترجعُ إلى حِفظِ مقاصدِها في الخَلْق، وهذه المقاصدُ لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكونَ ضرورية، والثاني: أن تكون حاجبة، والثالث: أن تكونَ تحسينية»(٥).

تطوّرت فكرةُ المقاصد الشرعية عند التلميذ الأبرز للإمامِ الجويني، أعني أبا حامدِ الغزالي (ت ٥٠٥هـ) الذي ركّز على مفهوم الضروريات الخمس، وجزم بأنّها مراعاةٌ في كلّ مِلّةٍ وشريعةٍ سهاوية، وتكلم عن فن المقاصد في كتابه الشهير «المستصفى» في أصول الفقه.

لقد وصل هذا التراثُ النافعُ من فقه المقاصدِ إلى العزِّ ابن عبد السلام، وقد

⁽۱) «البرهان» (۲: ۲۰۶ – ۲۰۰۵).

⁽٢) يعني الأحناف الذين يقولون: القياس أن الإجارةَ لا تجوزُ، لما فيها من إضافةِ العَقْدِ إلى ما سيُوجَد، لكنّها أجيزت للضرورة؛ لشدَّةِ الحاجةِ إليها، انظر: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للفخر الزيلعي (٥: ١٠٥).

⁽٣) «البرهان» للجويني (٢: ٢٠٧).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٦١٠).

⁽٥) «الموافقات» للشاطبي، تحقيق: محمد عبد الله دراز (٢: ٧).

سبقت الإشارةُ إلىٰ أنّه قد قرأ «وسيط الغزالي» قراءةَ بحثٍ وتفتيش، على شيخِه الأصولي النظار السيف الآمديِّ، وأنَّ الآمديُّ كان يتخيَّرُ من عبارات «الوسيط» على جهةِ التدقيق، بحيث تغلغلت هذه الدقائق في عَقْل التلميذ وروحِه، فإذا أُضِيفَ إلىٰ ذلك عنايتُه الحثيثة بمصنّفات الجويني، وفي طليعتها «نهاية المطلب»، وديوانَيُّ الفقه العظيمَيْن: «المحلِّي» لابن حزم، «والمُغْني» لابن قُدامة، فَضْلاً عن غير ذلك من التواليف في شتى بابات المعرفة، لم يكن بِدْعاً من القول أن يُقال: إنَّ ابن عبد السلام لم يصنِّف «القواعد الكبرى»، إلَّا بَعْدَ أن تمرَّس بدقائقِ المسالك الفقهية، واستوعبَ تراثَ المقاصد الشرعية الذي تبلورَ في المسيرةِ الراشدةِ للفقه الإسلامي، فعاد ملىء العَيْبَةِ من هذه الأعلاقِ والذخائر، وصنّف «القواعد الكبرى» وهو مكتمل الأداة، عميقُ النظرة، غزير الرُّواءِ من المعارف والأذواق، فأخرج هذا الكتاب إخراجاً بديعاً مزجَ فيه بين الفِقهين: الأكبر والأصغر، وَميّزَ تمييزاً دقيقاً بين رُتَبِ المصالحِ ورُتَبِ طالبيها، فقدَّم الأولياءُ والأصفياءُ مصالحَ الآخرةِ علىٰ مصالحِ هذه الدارِ؛ لمعرفتهم بتفاوت المصلحتين، ودرؤوا مفاسدَ الآخرةِ بالتزامِ بعضِ مفاسدِ هذه الدار؛ لمعرفتهم بتفاوت الرتبتين، وأما أصفياءُ الأصفياء، فإنَّهم عرفوا أنَّ لذاتِ المعارفِ والأحوالِ أشرفُ اللذات، فقدَّموها على لذات الدارَيْن (١).

لقد عقد ابن عبد السلام فَصْلاً قصيراً جامعاً، بَيَّن فيه مقاصدَ كتابه «قواعد الأحكام» بقوله: «الغَرضُ بوضْعِ هذا الكتابِ بيانُ مصالحِ الطاعاتِ والمعاملات وسائرِ التصرُّ فات؛ ليَسْعىٰ العبادُ في كَسْبِها، وبيانُ مقاصدِ المخالفات؛ ليَسْعىٰ العبادُ في دَرْئها، وبيانُ مصالحِ المُباحات؛ ليكون العبادُ على خِيرةٍ منها، وبيانُ ما يُقَدَّمُ من

⁽١) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١: ١٢).

بعضِ المصالح على بعض، وما يؤخَّرُ من بعضِ المفاسدِ عن بعض، ممّا يدخلُ تحتَ أكسابِ العباد، دون ما لا قُدْرةَ لهم عليه، ولا سبيلَ لهم إليه»(١).

إنّ هذه الكلماتِ الموجزة هي عمودُ صورةِ الكتاب، فقد جمعت الأبعادَ الروحية والعلمية لهذا الكتابِ الفريد، فالسّعي لرضا الله تعالى والاجتنابُ عن مساخطِه، هما غاية كلّ عبدٍ عاقل، وما استراحت الأرواحُ لشيءٍ راحتَها للاجتهادِ في طاعةِ ربّها، والحنينِ إلى نسيم قُربِه ورَوْحِ حَضْرته، فهذا غايةُ ما شَمَّر إليه السالكون (٢)، ورَمَت إليه أبصارُ العارفين، فلهذه الدقائقِ والأسرارِ والمطالبِ العالية كان ابنُ عبد السلام ينثرُ بين الفَيْنةِ والفينةِ غير قليلٍ من دُررِ العِرفانِ ومواجيدِ أهلِ الصفاءِ والإيقان؛ تنشيطاً للروح، وتذكيراً للقارئ بأنّ وراءَ دقائقِ الفقهِ مَقْصِداً أعلى هو رضا الله تعالى والفَوْزُ به، فقد كان رحمَه الله عامرَ القَلْبِ بذكْرِ الله، مُشْرِقَ البصيرةِ بنورِ القرآن، قد رُفِعَ له عَلَمٌ فشَمَّر إليه، رضي الله عنه.

أما الأبعادُ العلميةُ للكتاب، فإنّ «قواعد الأحكام» كتابٌ فريدٌ في قواعدِ أصولِ الفقه، وهو ثَمَرةُ مسيرةٍ طويلةٍ من التأمُّلاتِ في دواوين الفِقْهِ الكبرى، وعزيمةٍ

⁽١) «قواعد الأحكام» (١: ١٤).

⁽٢) للإمام الحافظ ابن حزم الأندلسي (ت ٢٥٦هـ) كلمة جامعة في الدلالة على هذا المعنى يقول فيها: "تطلَّبْتُ غرضاً يستوي الناسُ كلُّهم في استحسانِه وفي طلبه، فلم أجده إلّا واحداً، وهو طَرْدُ الهمّ... فلم استقرَّ في نفسي هذا العِلْمُ الرفيع، وانكشف لي هذا السرُّ العجيب، وأنار الله تعالى لفكري هذا الكنزُ العظيم، بحَثْتُ عن سبيل موصلة على الحقيقة إلى طَرْدِ الهمّ، الذي هو المطلوبُ النفيسُ الذي اتفق جميعُ أنواعِ الإنسان: الجاهل منهم والعالم، والصالح والطالح على السعي له، فلم أجِدْها، إلّا التوجُه إلى الله عزَّ وجلّ بالعملِ للآخرة انتهىٰ من «رسالة تهذيب النفوس» من مجموع «رسائل ابن حزم» (١: ٣٣٧)، وهي رسالةٌ نفيسةٌ غاية، فرَحمَ الله كاتبَها ما كان أعلىٰ بين العلماءِ مِقْدارَه.

صحيحة على لم تفاريق القواعد المتناثرة في هذه الدواوين، وصياغتها صياغة فقهية دقيقة «تُعبَّرُ عن مبادئ قانونية»، فهي بحسب رأي الشيخ العلامة مصطفى الزرقا رحمة الله: «صِيغٌ إجماليةٌ عامّة من قانونِ الشريعةِ الإسلامية، ومن جوامع الكلم المُعبِّر عن الفكرِ الفِقهيّ، استخرجها الفقهاءُ في مدى مُتطاولٍ من دلائلِ النصوصِ الشرعية، وصاغوها بعباراتٍ موجزة»(١).

لقد ذهب الأستاذان الفاضلان مُحقِّقا كتاب «قواعد الأحكام»: الدكتور نزيه حمّاد، والدكتور عثمان ضميريّة، إلى أنّ ابن عبد السلام قد سلك منهجاً مُتَفرّداً في بناءِ كتابه، خالف فيه طرائق العلماء في بناء كُتُب القواعد، فمنهم من يلتزم ترتيب القواعد بحسب الأبواب الفقهية، وهو صنيعُ الجمِّ الغفير من المصنِّفين، ولا سيًّا المتأخِّرين منهم، من يذكر القواعدَ مُرَتِّبةً بحسب الحرف الأول كالذي رأيناه من صنيع البدر الزركشي في «المنثور في القواعد»، ومنهم مَنْ لا يَتَقَيَّدُ بنظام معروف، كالذي رأيناه من صنيع ابن تيمية في «القواعد الفقهية النورانية»، و «القواعد الفقهية» لابن رجب الحنبلي، أما ابن عبد السلام فقد كان يستلهمُ روحَ الشريعة في قاعدةٍ ما، فيذكرها، ثم يَشْفَعُ ذلك بالأمثلةِ الدالّةِ على نفوذِ القاعدة في جزئيات الشريعة، فهو بحسب الإمام المَقّريّ لم يجعله كتاباً لسَر دِ الكلّياتِ التي هي أخَصُّ من الأصول(٢)، ولم يَقْصِدْ فيه إلىٰ الإيجازِ والاختصار في صياغةِ القاعدة، بل كان يستلهمُ روحَ الشريعة ويُشْرِفُ على مقاصدِها، وينتزعُ جوهر القاعدةِ من جزئيات الشريعة، غَيْرَ مبالٍ بطولِ القاعدة أو قِصرِها ما دامت وافيةً بالمقصود، وهو الذي مشى عليه الإمام الحافظ الكبير ابن رجب الحنبلي من حيث الصياغة في كتابه «القواعد الفقهية»، إذْ

⁽١) من مقدمة كتابه «شرح القواعد الفقهية» ص٩.

⁽٢) «القواعد» للمقرّى (١: ٢١٢).

كانت تطول عبارتُه فأجادَ إجادةً تقضي له بالإمامةِ في هذا الكتاب، وشحنَهُ بها تقرُّ به العين من الفروعِ الفقهية، حتى استكثره عليه أهلُ زمانه ونسبوه إلى ابنِ تيمية، وما بالرجلِ من قصورٍ ولا خمول، لكنَّه بهر الناسَ بفَرْطِ ذكائه وغزارة محفوظِه وقدرتِه على استيعابِ فروعِ مذهبِه، على الرغم من عدمِ قيام الكتاب على منظورِ المصالح والمفاسدِ، الذي بنى عليه ابن عبد السلام كتابه.

لقد نهض كتابُ «قواعد الأحكام» على ثماني عشرة قاعدة من قواعد الشريعة، افتتحها بـ: «قاعدة في المستثنيات من القواعد الشرعية»، ثم شفع ذلك بأحد عشر فَصْلاً في الترغيب والترهيب، والدلالة على فضائل النفس، وغير خاف أنّ هذا العدد من القواعد قليلٌ جدّاً بالقياس إلى العدد الكبير من القواعد، التي نهضت عليها تصانيفُ المتأخّرين مثل: العلائي، والتاج السبكيّ، والجلال السيوطي، لكنّ ما تحتها من الفروع الغزيرة كان شاهداً بنفوذ بصيرته في دقائق الشريعة، وظلَّ هذا الكتابُ نسيجَ وَحْدِه في سَبْرِ أَغُوارِ الفقه، واقتناص دقائق الفروع.

لقد راوح ابنُ عبد السلام في صياغة قواعدِه بين الإيجازِ والتطويل، ولم يَكُنْ معنياً إلّا باستيفاء حقّ القاعدة من الفروع التي تَنْطوي تحتها من خلال استقراء شاملٍ للفروع والأمثلة، ووَضْع ضابطٍ لها كُلِّيٍّ أو أغْلبي، وعليه أكثر فصولِ الكتاب، وربّا كرَّر بعضَ المباحثِ والأمثلة زيادةً على التأكيدِ والبيان، وقد وضَّح هذا المقصد بقوله: "وقد يَقَعُ في هذا الكتاب من التكرير، ما يدخُل في بابَيْن من المصالح والمفاسد، فيُذكرُ في أحدِ البابيْن لأجلِ النوعِ الذي يليقُ بذلك الباب، ويُكرَّرُ في ذلك البابِ لأجلِ النوعِ الذي يليقُ بذلك الباب، ويُكرَّرُ في ذلك البابِ لأجلِ النوعِ الآخرِ، فها وَقَعَ من هذا كان تكريرُه في بابَيْن لأجلِ النوعِ البابِ الآخر، فها وَقَعَ من هذا كان تكريرُه في بابَيْن لأجلِ أنْ فيه دلالتَيْن على معنييْن مُخْتَلفَيْن».

إنّ من مظاهرِ الأصالةِ العلمية لدى ابنِ عبدِ السلام، قلّة استمدادِه من مصنّفاتِ السابقين، فقد كان يصوغ مسائلَه صياغةً ذاتيةً، وقلّما يُعرِّجُ على كلامِ السابقين. نعم هناك مواطن استمدّها من إمام الحرمين على وجه الخصوص، وهناك ذكرٌ للشافعيِّ وللشافعيِّة، لكن ذلك كلّه قليلٌ بالقياس إلى حجم الكتاب، ومن هنا فقد كان كثير الاستمداد من الآيات القرآنية مباشرة، ومن الأحاديث النبوية، وأغلبُها مستمدُّ من الصحيح، فَضْلاً عما شحنَ به كتابَه من الآثارِ والأخبارِ المنقولةِ عن الصحابةِ والتابعين، فجاءَ كتاباً فريداً في بابه، بعيداً عن جفافِ العبارةِ الأصولية، فإذا أضيفَ إلى ذلك ما أوردناه آنفاً من عباراتِ أهلِ العرفان، ظهر لنا خَطَرُ هذا الكتاب وإنافتُه على ما هو من نظائره من المصنّفات.

لقد كان علمُ «مقاصد الشريعة» في سياقِه المتواصلِ، ردّاً على فقه المخارج والحِيلِ، وقد تتبَّع الدكتور طه جابر العلواني هذه القضية في دراسةٍ علمية ذكر فيها: «أنَّ تهميشَ فقه المقاصدِ بسبب مسيرة الفقه الإسلاميّ المرتبطة بالتحوُّلات السياسية وبنظام الوظائفِ الفقهيِّ، قد أوجدَ مجموعةً من السلبيات ذكرها الإمام الغزالي في «إحياء علوم الدين»، حين تكلّم عن مراتب العلوم وسبب إقبال الخلقِ على علم الخلاف»، ووضَّحها الدكتور العلواني، وذكر من بينها بروز الحاجة إلى فقه الحيلِ والمخارجِ ونحوهما، «فحيث ضاق الناس ببعضِ الأحكام الفقهية التي استنبطت بتلك الطريقةِ التجزيئية، واشتدّ عليهم الضنك في حياتهم نتيجةً لذلك، لجأوا إلى هذا النوع من فقه المخارج والحيلِ والتأصيلِ له، ولو رجعوا إلى الأصلِ القرآني في القيم والمقاصدِ العُليا، وإلى خصائصه التشريعية الأساسية في التخفيف والرحمةِ ورَفْعِ الحَرَج، واحتاجوا أيضاً أن يبتكروا نوعاً جديداً من الفِقه، يُبْقي على هذه الازدواجيةِ المُفْتعلة، ويحاولُ التخفيف من آثارِها، وقد كان أوَّلَ من كتبَ في المخارج

والجِيلِ صاحبُ أبي حنيفة محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)، وليت تلك العقولَ الكبيرةَ اتجهت أصلاً إلى تأصيل قواعدِ القِيمِ والمقاصدِ العُلْيا، وبناءِ قاعدة «رفع الإصر والأغلال» و «التخفيف والرحمة» و «نسخ الشرائع السابقة»، واتخذوا من ذلك أصولاً ومقاصدَ شرعية، لا يمكن أن يتجاوزَها النظر الفقهي، إذَنْ لَها احتاجوا إلى أصلِ المخارج والجِيل» (١٠).

ثم ذكر الدكتور العلواني انخراط المذاهبِ الإسلامية الأربعةِ في فقه الجيل، ولا سيًّا بعد وفاةِ مؤسِّسيها، وأنّ مذهباً واحداً لم يَنْجُ من هذا البلاء، لا بل إنّ المالكية الذين نَهَضَ مذهبهم على سَدِّ باب الذرائعِ الشرعية سَدّاً مُحْكماً، إذ عندهم الشرط المُتقَدِّم كالمقارِن، والشرطِ العُرْفي كاللفظيّ، والقصودُ في العقود مُعْتبرة، والذرائع يجبُ سَدُّها، إلا أنّهم أجازوا التحيُّل على إسقاطِ الشُّفعة.

إنّ خطورة هذا التفكير لم تتوقّف عند ذلك المسارِ التاريخي السالف، بل تغلغلت في سياق حياتِنا المعاصرة، وبحسب الدكتور العلواني، فإن الجيل تكاد تُصْبح المصدر أو الدليل المتداول بين المشتغلين بهموم الإفتاء في عصرِنا هذا، وكذلك بعض اللّجان والهيئاتِ الشرعية لبعضِ المؤسساتِ كالبنوك والشركاتِ، وبعضِ المؤسساتِ الحكومية الأخرى، إذْ تُعتبر الجيلُ والتلفيقُ المصدر الأهمَّ لهذا النوعِ من الفقه، وما كان أغنى أمّةِ محمد على عن هذا، لو لجأتْ إلى كتابِ الله وبيانِه من السنّة، وتدبّرت مقاصدهما، وجرّدتْ قِيمَهما العليا، وصانت العقلية والنفسية المسلمة من سائرِ الأمراضِ والأعراض الجانبية التي نجمت عن التشريعات القائمة على فقه الحيل (٢).

⁽۱) «مقاصد الشريعة»، حوار مع د. طه جابر العلواني، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العددان (۹) « ۱٤۲۱ هـ - ۰ ۰ ۲ م، ص ٤٩ .

⁽٢) انظر: المرجع السابق، ص٥٢-٥٣.

إنّ الحديث عن فقهِ المقاصدِ لا تَتَّسِعُ له مقدِّمات الكُتب، وإنها هي نُبَذُ من الكلام، وأطرافٌ من القولِ فيها بعضُ الدلالةِ على مقاصدِ هذا الفَنِّ الشريف، الذي نَهضَ بأعباءِ التصنيف فيه غير واحدٍ من المعاصرين، حين وجدوا فيه عوناً كبيراً على معالجةِ أوضاعِنا المعاصرة، وما طرأ عليها من مستجدّاتٍ وظروفٍ مُعقّدةٍ، احتيج معها إلى استنهاضِ فقه المقاصدِ واستثاره في حلِّ كثيرٍ من مشكلاتِ المسلمين في المجتمع المعاصر.



التعريف بكتاب «الفوائد الجسام على قواعد ابنِ عبد السلام»

ربما كانت «الفوائدُ الجسامُ» مِن أواخرِ ما صنَّف السِّراجُ البُلقيني، وثمّة قرينتان تُشيران إلى ذلك: أما الأولى فقد جاء في خاتمةِ النسخةِ الخطيةِ التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذه الفوائدِ ما نَصُّه: «الحمدُ لله وَحْدَه، وصلواتهُ على سيِّدنا محمدٍ وآلهِ وصَحْبه ومَنْ بَعْدَه، نَجز تحريرُ هذه المسائلِ الموردةِ على قواعدِ الشيخِ الإمام، شيخِ الإسلام عزّ الدين ابن عبد السلام، ممّا أملاهُ سيّدنا وشيخُنا، شيخُ الإسلام، مُرْشِدُ المسلمين، هادي الطالبين، سراجُ المِلّةِ والدين، عمر البُلقيني، أدامَ الله وجودَه لإصلاح الوجود على يدِ العبدِ الفقير يحيى بن محمد الكرماني بالقاهرة بحارةِ بهاءِ الدين، بمدرسةِ شيخنا شيخِ الإسلام سراج الدين البُلقيني أسْبغ الله ظِلاله، وذلك في أواسطِ شهر رمضان سنة ثلاث وثانمئة».

وذكر الشمسُ السخاوي في «الضوء اللامع» (١٠: ٢٦٠) في ترجمة يحيى بن محمد الكرماني (ت ٨٣٣هـ) أنّه قَدِمَ القاهرةَ على رأسِ القرنِ تحت نظرِ السِّراجِ البُلْقيني في جامعِ الحاكم، ولازمه في قراءة «الفوائد الجسام على قواعدِ ابن عبد السلام». فدلّت هاتان القرينتان على أن «الفوائد الجسام» هي مِن آخرِ ما أملاه السِّراج البُلْقيني، وأنّه قد أملاها بعد استحكامِ الأداة، ونفوذِ البصيرة، والاستيلاءِ على الآمادِ القَصيةِ من علوم الشريعة.

التعريف بمحتوى الكتاب:

كان كتابُ «قواعد الأحكام» أو «القواعد الكبرى» كتاباً بديئاً لم يُنْسَجُ على منوالهِ، أشرفَ منه صاحبُه الإمام الجليلُ ابن عبد السلام على مواردِ الشريعة ومصادرِها، وسبر أغوارِها، واستقصى مجامعَها وشوارِدَها، وقد استقرَّ في أعرافِ التصنيفِ أنّ الأعمال المبتكرة تكونُ عُرْضةً للمؤاخذاتِ والإيرادات، والمحاققاتِ والاعتراضات، وهي ظاهرةٌ علميةٌ جَيِّدةُ الأثرِ تؤولُ إلى إثراءِ المباحثِ العلمية، وتلقيحِ الأنظارِ والفهوم، والارتقاءِ بالمعارفِ وتمحيصِها واعتقادِ وجه الصوابِ فيها.

لقد استقبل العلماء كتاب «القواعد الكبرى»، بغير قليلٍ من مظاهرِ الحفاوةِ والتبجيل، مع الاعترافِ لمصنفه بالمنزلةِ العلمية القاضيةِ بإمامتهِ ونفوذِ بصيرتِه، والتباعِ دائرتهِ، واستمدَّ منه غير واحدٍ من أفذاذِ العلماءِ، ولا سيّما العالمانِ الجليلان: الشهاب القرافي (ت ٢٠٣هـ) في «الفروق» والتقيّ ابن دقيق العيد (ت ٢٠٣هـ) في «شرح عمدة الأحكام»، فَضْلاً عن أتباعِ المذاهبِ الأخرى الذين قَدروا هذا الكتاب قدره، ووضعوه في منزلتِه اللائقةِ به.

في هذا السياقِ من الاهتمامِ العلميِّ بالكتاب، ظهر كتاب «الفوائد الجسام» للسِّراج البُلقيني، وقد ذكر في طالعتِه أنَّه أمل هذه الفوائد حين قُرِئت عليه «القواعد الكبرى» من أوِّلها إلى آخرِها، وفي هذا إشارةٌ إلى غزارةِ محفوظهِ وتَوقُّدِ ذاكرتهِ وباهرِ استحضاره، فقد كان يستمدُّ من أكثر كُتُبِ المذهب، فَضْلاً عن دواوين السنّةِ الشريفة، وكان كتابُ «الأم» لإمامنا الشافعي على أسَلةِ لسانِه، يستظهرُ مسائلَه، وينثرها في شتىٰ المسائل، مع اليدِ الباسطةِ في النقدِ والترجيحِ وتصحيح ما يؤديه إليه اجتهاده.

كان السِّراجُ البُلْقيني راسخَ الملكةِ في الاجتهاد، وقد أملي هذه «الفوائد» وهو مُتَضَلِّعٌ من علومِ الشريعة، مكتملُ الإحساس بذاتهِ العلمية، التي بَسَطَتْ ظِلَها على عَصْرِها، فأنْعمَ النظرَ في «القواعد الكبرى»، ودقّق في عبارات ابن عبد السلام، وسلك مسالك شتى في إثراءِ مباحثِ الكتابِ وزيادةِ فوائده، وتوجيه عباراته، لا بل إن القارئ البصيرَ ليلحَظُ أن البُلقيني يزاحمُ ابنَ عبد السلام في مضايق النظرِ ومعتركاته، ويُشدِّدُ في نقده وتعقباته، بإحساسٍ عميق بالثقة بالنفسِ وأنّه ممَّن يُناصي ابنَ عبد السلام ويُساميه، وقد أمكن تلخيصُ أنواعِ التعقباتِ والمحاققاتِ على النحوِ التالى:

1- الاكتفاءُ بالاعتراض، وأنّ كلامَ ابنِ عبد السلام ممّا يُنازَعُ فيه، وتردُّه ظواهرُ الأدلّة، وهذه أضعفُ طرائق البُلقيني في توجيه عبارات الكتاب والاعتراضِ على مباحثه، فمن ذلك قولُه تعليقاً على ضابط الفعل الشاق الذي يؤجَرُ عليه أكثر ممّا يؤجَرُ على الخفيف: «ما ذكره الشيخ - يعني ابن عبد السلام - من أمرِ الثوابِ على تحمُّلِ المشقة لا على عين المشاق، ورتَّبَ عليه ما ذكره من المسائِلِ، منازَعٌ فيه، ويردُّه ظواهرُ الأدلّة».

Y ـ الاعتراضُ على طبيعةِ الأمثلةِ التي يُوردُها ابن عبد السلام في سياقِ الاستدلال، وأنها من الوضوحِ بحيث لا يُحتاج إلى ذكْرها، فمن ذلك قولُه تعليقاً على ما مثّل به المصنِّف من أن حَجَّ الفَرضِ وعمرتَه مساويان لحجِّ النفلِ وعمرتِه، من كلِّ وجه فقال: «ليس ذلك ممّا يخفىٰ حتى يَضْرِبَ له الأمثال».

٣- توجيه عبارة ابن عبد السلام وتفسيرُها على جهة اكتهالِ المعنى في عقل القارئ، فمن ذلك تعليقُه على قولِ ابن عبد السلام في ديباجَة القواعد: «الحمدُ لللهِ الذي خَلَق الإنسَ والجنَّ ليكلِّفَهم أن يوحدوه»، قال البلقيني: «إنّها لم يذكر الملائكة

وإن كانوا من أشرفِ المكلَّفين؛ لأنّهم لا يعصون الله ما أمرَهم ويفعلون ما يؤمرون، فلا يُتصَوَّرُ منهم مَفْسَدةٌ أصلاً، والكتابُ مبنيٌّ على جلبِ المصالحِ ودَرْءِ المفاسِد التي يمكن وقوعُها».

٤- الاعتراضُ على اختيارات ابن عبد السلام وأنّها غير مناسبةٍ للترجمة التي يُترجم بها صاحبُ «القواعد» لمباحثه، فمن ذلك اعتراضُه على مسألة تقديم الفاضل على المفضول، وأنّ الأصحاب، يعني الشافعية قالوا: إذا اشترى عبداً للإعتاق، فليشتر العَبْدَ المكدودَ المجهود، فإنّ إعتاقَه أفْضَلُ من إعتاقِ المُرفّة. تعقّبه البُلقيني بقوله: «هذا لا يُناسبُ تقديمَ الفاضلِ على المفضول، ولا يصحُّ الاستشهادُ به لذلك، وقد يكونُ المُرفّةُ أفْضلَ من المجهود، بأن يكونَ وليّاً أو قريباً ونَحْوَ ذلك».

٥- التمثيل الدقيق للصورة الشرعية بعد الاعتراضِ على ابن عبد السلام في ذلك، فمن ذلك اعتراضُه على المصنفِ في الفصلِ المعقودِ لتقديم المفضولِ على الفاضل بالزمان عند اتساع وقتِ الفاضل، كتقديم الأذانِ والإقامةِ والسننِ الرواتبِ على الفرائضِ في أوائل الأوقات، فاعترض عليه السِّراجُ البُلْقيني بقَوْلِه: «ما مَثّل به من الأذانِ وما بعده لتقديم المفضول على الفاضل لا يصحّ، وإنّما ذلك من بابِ السُّننِ المتقدِّمةِ لا من بابِ تقديم المفضول والمثالُ الصحيحُ لذلك: تقديم صلاةِ الكسوفَيْن على صاحبةِ الوقتِ إذا خيفَ الفَوْتُ واتَسع وَقْتُ الحاضرة».

7- الاعتراض على القيودِ التي يُقيِّد بها ابنُ عبد السلام المسائل الشرعية، وهذا من أدقّ مباحثِ الكتاب وأكثرِها دلالةً على نفوذِ بصيرةِ السِّراجِ البُلْقيني وقوَّةِ عارضتِه، فمن ذلك اعتراضُه على قولِ المُصنِّف في الفصل المعقودِ لما تُميَّزُ به الصغائر من الكبائر: «وكذلك لو دلَّ الكفّارَ على عورةِ المسلمين مع علْمِه بأنَّهم يستأصلونَهم بدلالته»، فتعقَّبه البُلقيني بقوله: «في تقييدِ ذلك بالعلمِ نظر، ولو حُمِلَ العلمُ على بدلالته»

الظنّ كان فيه نَظَرٌ أيضاً، والذي يظهرُ أنّ مجرَّدَ دلالةِ الكفّار على عورةِ المسلمين كبيرةٌ مع التردُّد، وعلى السواء أنَّهم يستأصلونهم بدَلالتِه، ويَسْبون حُرمَتهم».

٧- الاعتراضُ على بعضِ اختيارات ابن عبد السلام الفقهية، فمن ذلك اختياره «قَتْلَ الرجل الضعيف العارف بمكائدِ الحروب، وتقديم قَتْلِه على القوي» فتعقّبه البُلقيني بقوله: «المختارُ أنّ قَتْلَ القويِّ أولى من قَتْلِ الضعيف العارفِ بمكائدِ الحروب، مختلفٌ في جوازِ قَتْلِه بخلاف القويِّ، فإنّه لا خلافَ في جوازِ قَتْلِه».

٨ ـ تَتْميمُ مباحثِ ابنِ عبدِ السلام، والدَّلالةُ على وَجْهِ الصوابِ أو الوجه المشهور، فمن ذلك مسألةُ الحجرِ على المرءِ المستقلِّ في تصرُّفِه في منافع نَفْسِه مَفْسَدة، لكنّه ثبت على النساءِ في النكاح؛ دَفْعاً لمشقّةِ مباشرته عنهن، فإنّ المرأة تستحي ويشتدُّ خجلُها من العقدِ على نَفْسِها أو غيرِها، قال السِّراجُ البُلْقيني: «المشهورُ في تغليلِ عدم مباشرةِ المرأةِ لعقدِ النكاحِ كثرةُ انخداعِها، ويجوزُ أن تكونَ العلّةُ مركّبةً من ذلك وممّا ذكره الشيخ».

9- التسليم لابن عبد السلام، فيما يُقرِّره من مباحث ومسائل، وشَفْعُ ذلك بتوضيح عبارةِ المصنِّف، فمن ذلك قولُ ابن عبد السلام في حَقِّ الوالدَيْن: "فإنَّ ما يحرمُ في حَقِّ الأجانب، فهو حرامٌ في حَقِّهما". قال السِّراجُ البُلْقيني: "مُسَلّم، ولكن يكون في حَقِّهما كبيرة، بخلاف الأجانب، فإنّه قد لا يكون كذلك. ولم يَقُل الشيخ: فإنّ الذي يحرمُ في حَقِّهما يحرمُ في حَقِّهما هولا يحرمُ في حَقِّهما «أف»، ولا يحرمُ ذلك في حقِّ الأجانب، فإنّه يحرمُ في حَقِّهما "أف»، ولا يحرمُ ذلك في حقِّ الأجانب،

• ١- تشديدُ العبارة في حَقِّ عبارة ابن عبد السلام في بعضِ المواطن، فمن ذلك قولُ المصنِّف: «وقد ساوى الوالدانِ الرقيقَ في النفقةِ والسُّكنى»، قال البُلقيني: «كلامٌ عجيب؛ لأن ذلك واجبٌ لهم إكراماً وإجلالاً، وواجبٌ للرقيقِ للمِلْكِ العامِّ

المُقْتضي للاستخدام وعدم الاستقلال بالكسب، فكيف يُذْكَرُ هذا مع هذا؟ ولو سمِعَ الوالدانِ بمثْلِ هذا لأنكراه، وما كان يرضىٰ الشيخُ الإمامُ من أولادهِ أن يُذْكَرَ له ذلك، وذِكْرُ ذلك للوالدِ عقوقٌ له».

1 التدنيق و لا أقولُ التدقيق في عبارةِ ابن عبد السلام و التنبيه على أمورٍ لا يقتضيها مقامُ المباحثةِ مع ابن عبد السلام، مثل تعقيبه على قولهِ: «فمن ذلك الإقراعُ بين الخُلفاءِ عند تساويهم في مقاصدِ الخلافة»، قال البُلقيني مُعقباً: «كان الأولىٰ أن يقول: فمِنْ ذلك الإقراعُ بين الصالحين للخلافة أو الصالحين للإمامة؛ لأنّهم قبل الإقراع لم يَقُمْ بواحدٍ منهم وصفُ الخلافةِ والإمامة».

17 - المصيرُ إلى ما اختاره ابن عبد السلام، ولو أفضى ذلك إلى مخالفة المَذْهب، فمن ذلك تعليقُه على قولِ المصنِّف: «والأصحُّ أنه يجمَعُ بين المصلحتين، فيُصَلِّي صلاةَ الخوفِ وهو ذاهبٌ إلى عرفة»، قال البُلقيني: «ما صحَّحه هو خلافُ ما صحَّحه الرافعيُّ والنوويِّ وغيرهما، مِن أنّه يُتمُّ صلواتهِ وإنْ فاتَه الوقوفُ بعرَفة، ولكن ما ذكره هو المختار».

17 المخالفةُ الصريحةُ لابن عبد السلام، وترجيحُ الصوابِ في المسألة، مثل اعتراضه ومخالفتِه للمصنِّفِ في إيجاب ذكْرِ الإنسان بها فيه من العيوب على جهةِ الاستشارة في المصاهرة، وعبارتُه ثمّة: «والذي يظهر لي أنّه واجبُّ لأمرِ رسولِ الله على النَّصْحِ لكلِّ مسلم». قال السِّراجُ البُلقيني: «ما ذكره من الوجوبِ على ما ظهر له جزمَ به النووي في «الأذكار» و «الرياض» و «شرح مسلم»، والصوابُ خلافُه؛ لأنّه يؤدِّي إلى أن لا يرغبَ أحدٌ في المستشارِ فيه، ويؤدي ذلك إلى مَفْسَدةٍ أعظم مما يحصلُ في مصاهرتِه، كوقوعِ في زناً ونحوِ ذلك، فالصوابُ الجواز».

وبَعْد، فهذه نُبَذُ مُحتارةٌ من عمودِ صورةِ هذا الكتاب، يُسْتَدَلُّ بها على طبيعةِ المُباحثةِ والتعقُّباتِ التي سلكها السِّراجُ البُلقيني في الردِّ على ابن عبد السلام، وهي في الجمِّ الكثيرِ منها، دالَّةٌ على استقلالِ شخصيته، ونفوذِ بصيرته، وقدرتهِ على التفصِّي من هيمنةِ سلطانِ العلهاء، الذي كان إماماً عظيمَ الهيبة في العلم والعمل، فكانت هذه «الفوائد الجسام» التي نَضَّرَتْ وَجْه «القواعد الكبرى» لابن عبد السلام، وزادَتْ مِن مائها ورَوْنقِها، وكانت نموذجاً يُحتذى في رصانةِ العبارة، ودقَّةِ المحاقَقَة، وزكانةِ النظر، وحُسْنِ الإيراد، ولُطْفِ المسلك، وفقاهةِ النَّفْس، وسَيلانِ الذهن، وغزارةِ المحفوظ، مع الأدبِ الجمِّ، وحَفْضِ الجناحِ لسلطان العلهاء. إلّا في مُويْضعاتٍ يسيرةٍ، هي مُغْتَفرةٌ في جَنْبِ هذه الفوائد النفيسة والأعلاق الفريدة.

وصف النسخة الخطية:

لكتاب «الفوائدِ الجسام» نسخةٌ خطيةٌ فريدةٌ هي من مخطوطاتِ مكتبة آياصوفيا في اصطنبول برقم (١٠٠٠)، وتقع في (٦٤) ورقة، مسطرة كلّ ورقة (٢٤) سطراً كُتبت بخَطِّ دقيقٍ ينقصُه الإعجام في الأعمِّ الأغلب، فَضْلاً عن اشتباه الحروفِ بغيرها ممّا جعل من قراءتِها أمراً في غايةِ الصعوبة والعُسْرِ، ولولا ما تَذَّرْعتُ به من جميل الصبر وحُسْنِ التأتي لاعتاصَ عليَّ غيرُ قليلِ من ألفاظِها.

لقد جريتُ في تحقيق هذا الكتابِ على المنهج الذي سرتُ فيه في تحقيق غير واحدٍ من أسفارِ التراث، حيث كان الهمُّ مصروفاً إلى تقديم نَصِّ نظيفٍ خالٍ من أخطاءِ القراءةِ في المقامِ الأول، ثم شفعتُ ذلك بها هو معروفٌ من جهود التحقيق من حيث تخريج الآيات والأحاديث والآثار، والنقول الفقهية، وبذلتُ جهداً كبيراً في تتبُّع ما ينقلُه السراج البلقيني من «قواعد ابن عبد السلام» ورصد

الفروقِ بينها، ولغاياتِ التوضيح والربط بين الكتابين، وضعتُ مجموعةً من عناوين الفصول المستفادة من «القواعد الكبرى» تسهيلاً للقارئ الراغبِ في الربط بين الكتابين.

وأيضاً، فقد عُنيتُ بالتعليق على المسائلِ الفقهية، وتحرير مواطن الخلاف، وتوجيه الاختيار، وإثراءِ مباحث الكتاب.

فَضْلاً عما يستحقُّه هذا الكتاب من الإخراج الفنيِّ الدقيق من حيث توزيعُ عباراته، وارتباطها بالمعنى، مع تمييز عبارات ابن عبد السلام بالخط الأسودِ العميق.

وإتماماً لفوائدِ الكتاب، فقد كلَّفتْ إدارة المؤسسة بعض الإخوة الباحثين بعمل الفهارس الفنية للكتاب كي تكتمل صورتُه، ويخرجَ في حُلّةٍ علمية زاهيةٍ تجمعُ بين جمال الشكل وثراءِ المضمون.



ملحوظات نقدية على مطبوعة الفوائد الجسام

على المعهودِ من سُنَّتِها الحميدة في نَشْرِ ذخائِر التراثِ ونفائسِه، كانت وزارةُ الأوقافِ والشؤون الإسلامية في دولة قطر الشقيقة، سبّاقةً إلى نَشْرِ واحدٍ من أعلاقِ التراث وهو كتابنا هذا «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام».

وقد نهضَ بأعباءِ تحقيق هذا الكتاب الدكتور الفاضل محمد يحيى بلال مِنيار من فُضَلاء الباحثين في العلوم الشرعية، فصدر الكتاب في طبعتِه الأولى سنة (١٤٣٤هـــ ٢٠١٣م)، في حُلّةٍ زاهيةٍ، وإخراجٍ جميلٍ، وجُهْدٍ مَشكورٍ في سبيل خدمةِ الكتابِ، وإدناءِ فوائدِه الغزيرة من العلماءِ والباحثين.

وهو كتابٌ دقيقُ العبارة، لطيفُ المسالك، خفِيُّ الـمُتسَرَّب، يحتاجُ إلى إنعامٍ نظرٍ وتفتيشٍ كي يهتدي القارئ إلى مقاصده، لا سيّما وأن الكتابَ ليست له إلا مخطوطةٌ فريدة، وغير خافٍ ما يُلاقيه المحقِّق من العَنَتِ والعناءِ وهو يُعالجُ مشكلاتِها، ويقلِّبُ وجوه القراءة والاحتالات فيا تعسَّر من ألفاظِها وكلماتِها، فإذا أضيفَ إلى ذلك أن هذا الكتابَ مشتملٌ على قَدْرٍ صالحٍ من كتابٍ آخر هو «القواعدُ الكبرى» للإمامِ الكبير عز الدين ابن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ)، وهو كتابٌ يَعُجُّ بالاختلافاتِ بين نُسَخِه الخطيّة، تبيّن لنا أنّنا أمامَ نَصِّ زاخرٍ بالإشكالاتِ والمواطنِ التي تحتاجُ إلى إعمالِ البصيرة، وإرهافِ الذوقِ، وجَمْعِ القلبِ والهمّةِ في سبيل إخراجِ التي تعتاجُ إلى إعمالِ البصيرة، وإرهافِ الذوقِ، وجَمْعِ القلبِ والهمّةِ في سبيل إخراجِ نصَّ نظيفٍ طاهرٍ من أوشابِ الأخطاءِ وأوهام القراءات.

إنّ هذا الاحترامَ الذي تستحقُّه طبعة الباحثِ الفاضل الدكتور منيار هو حَقُّ يُعْتَرَفُ به لذوي الفَضْل، بَيْدَ أن ذلك لا يعني أن هذه الطبعة عزيزةٌ على سهامِ النقدِ والتقويم، وهو نَقْدٌ لا يقدحُ إطلاقاً في الجهدِ المبارك المبذولِ في خدمةِ هذا السِّفْرِ الجليل.

وقد وقَعَتْ طائفةٌ من الأخطاءِ غير القليلة لأخينا المفضالِ في قراءة المخطوط^(۱)، وربما كان التنبيه على بعضِها كافياً في الدلالةِ على المطلوب في هذا المقام، فليس المقصود هو تقصِّي الأخطاء:

1 ـ فمن الأخطاء الواضحة التي وقعت للأخ الفاضل محقِّق الكتاب ما وقع في الصفحة (١٧١) من قول البلقيني: «يقال عليه: هذا المثالُ لا يناسبُ الزحمة، لأنه لا اجتماع هاهُنا» وقد علّق الأستاذ المحقّق بقوله: «يقصد بالزحمة تزاحم المصالح واجتماعها، وهو الموضوعُ الذي عقد له الشيخ ابن عبد السلامِ هذا الفصلَ الذي تُذْكَرُ فيه هذه الأمثلة» انتهى كلامُه.

وهذه قراءة قد جانبها الصواب، والصوابُ في اللفظ هو «الترجمة» وهو ما يعقده أبن عبد السلام في بداية كلِّ فَصْلِ من الكلامِ الدالّ على مضمون ذلك الفصل، وهو تقليدٌ أصيلٌ في الكتب القديمة، ومنه «تراجم البخاري» التي كان يعقدها لأبوابِ كتابه «الجامع الصحيح»، وخَفاءُ مثل هذا المصطلح على أهلِ العلم والباحثين ممّا لا يُسامَحُ فيه، فكيف إذا شُفِعَ ذلك بتفسيرٍ غير صحيحٍ يؤكِّدُ الخطأ ولا يُوضِّحُه، وهو خطأ عاد للظهورِ مرة ثانية في الصفحة (٤٠٦) من «الفوائد الجسام».

⁽١) حين صدرَتْ طبعة الدكتور منيار كلّفَتْ إدارة الدار الباحث الفاضل محمد عايِش العمل على المقارنة بين طبعتنا وطبعة الدكتور المنيار بالرجوع إلى المخطوط، فقام بجهدٍ مشكورٍ جدير بالتنويه والاحترام.

٢ ومن الأخطاء العلمية الواضحة في قراءة المخطوط، الورقة: (١١/ب) ما وقع في فصل «تقديم المفضول على الفاضل» ص (١٩٢) إذْ ذكر كلام البلقيني على النحو التالي: «يُقال عليه: ما مَثَل به من الأوَّلَيْن وما بعده لتقديم المفضولِ على الفاضل، لا يصحُّ». انتهىٰ.

وهذه قراءة قد جانبها الصواب، وصوابُها: «ما مثّل به من الأذان»، وهي مذكورةٌ في كلام ابنِ عبد السلام في قوله: «كتقديم الأذانِ والإقامةِ والسننِ الرواتبِ على الفرائضِ في أوائل الأوقات»، لكنّ الكلمة قد عَرَضَ لها نوعُ غموضٍ في المخطوطِ، فقدَّرها الباحثُ الفاضلُ على هذا الوجه، وهو تقديرٌ غيرُ صحيح.

٣- ومن الأخطاء العلمية الواضحة في قراءة المخطوط، ما وقع في الورقة (١٣/ب) المقابلة لصفحة (٢٠٣) من «الفوائد الجسام» من قولِه ﷺ: «لا يسألوني خُطّة يُعظمون فيها حرماتِ الله... الحديث» إذْ قرأها المحقق الفاضل على الوجه التالي: «لا تكون خُطّة يُعظمون» على الرغم من تخريجه للحديث من «صحيح البخاري» باللفظ الصحيح.

٤ ومن الأخطاء العلمية الواضحة في قراءة المخطوط ما وقع في الورقة (٢٥/ أ) المقابلة للصفحة (٢٦٦) من «الفوائد الجسام» إذْ ذكر كلام البلقيني على النحو التالي: «في تسمية هذا جابر تطويل! هذا بَدَلٌ». انتهىٰ.

وهي قراءةٌ غير صحيحة، والصوابُ فيها: «في تسمية هذا جابر «كذا»، نظر، بل هذا بَدَلٌ»، فاشتبه عليه اللفظان: «نَظَرٌ» و«بَلْ»، وسَبكَ منهما لفظاً واحداً هو «تطويل»، وهو غامضُ الدلالةِ يحتاجُ إلى إنعام نظرٍ، وفَضْلِ بحثٍ وتنقير.

٥ ـ ومن الأخطاء العلمية الواضحةِ في قراءة المخطوط ما وقع في الورقة

(٧٥/ أ) المقابلة للصفحة (٢٧٠) من «الفوائدِ الجسام» من قولِ البلقيني: «ولك أن تقول: وفي الأُنْثي في دُبُرِها لا يُسَمّىٰ لواطاً».

كذا وقع في المطبوع، وهو كلامٌ لا عِناجَ له ولا زِمام، والصوابُ فيه: «ولك أن تقول: وَطْءُ الأُنْثَى في دُبرها لا يُسَمّى لواطاً»، فهذا مضيقٌ من مضايقِ النظرِ الذي تزلُّ فيه قَدَمُ المحقِّق إنْ لم يُرْهِفْ بصيرتَه ويَشْحذْ آلةَ التذوُّقِ والتنقيب، وتقليب وجوه الدلالة، حتى تستقِرَّ الجملةُ في سياقِها الصحيح.

7- ومن الأخطاء العلمية الواضحة في قراءة المخطوط، ما وقع في الورقة (٢٧٧/ب) المقابلة للصفحة (٢٨٣) من «الفوائدِ الجسام» من قولِ البلقيني: «بالنسبة إلى المستفيدِ به نفسه» هكذا ذكره الأستاذ المحقق بالفاء والياء المثنّاة من تحت، والصوابُ فيه: «المستَعْبَد بالعَيْنِ المُهْملة والباء الموحَّدة» وسياق الكلام دالُّ عليه أَبْلغَ دلالةٍ وأصحَّها.

٧- ومن الأخطاء العلمية الواضحة في قراءة المخطوط، ما وقع في الورقة (٢٩٧) بن المقابلة للصفحة (٢٩٧) من «الفوائد الجسام» من قولِ السِّراجِ البُلْقيني: «لا يصحُّ التمثيلُ بهذه الصورة لما قَعَدَهُ؛ لأنَّ نيَّة الصلاةِ شاملةٌ لما يقع فيها من قِصرٍ وطول» انتهى. والصواب في «قَعَدَهُ» هو «بَعْدَه» وهي واضحةٌ تماماً في الأصلِ المخطوطِ، والمرادُ به ما بَعْدَ التمثيل بهذه الصُّور على الرغم من طرافة ما أثبته الأستاذ المحقِّق، وكَوْنِه جَيِّداً مُتَّجهاً في الدلالة، لكن وضوحه في المخطوطِ قاطعٌ بالمرادِ من كلام السِّراج البُلقيني.

٨ ـ ومن المواطنِ التي اعتاصت قراءتها على الأستاذ المحقّق، ما وقع في الورقة (٣٢/ ب) المقابلة للصفحة (٣١١) من «الفوائد الجسام» من قولِ السّراج

البُلقيني: «ومن حيثُ كونُه إعتاقاً من المسلم يراه المسلمُ عبادة» انتهى. هكذا قرأ الأستاذ المحقق لفظ «يراه» والصواب هو «بن» ومراده: «المسلم بن المسلم» وقد اعتذر الأستاذ المحقّق عن غموضِ هذا الموطن، وقَدَّرهُ على هذا الوجه الذي تَنْخَرِمُ به دلالةُ السياق.

9- ومن المواطن التي تعسَّرت على الأستاذ المحقِّق، ما وقع في الورقة (٣٨/ب) المقابلة للصفحة (٣٤٨) من «الفوائد الجسام» من قول السِّراج البُلقيني: «ما ذكره الشيخ - يعني الشيرازي - في «التنبيه» من قوله: «لا يصحُّ الدعوى إلّا من مُطْلقِ التصرُّفِ فيها يدّعيه لا يستقيم من وجوه». انتهىٰ، وقد علّق الأستاذ المحقق على كلمة «يستقيم» بقوله: «لم تتبيّن كلمة «يستقيم» هنا في المخطوط»، ولكن يبدو من رسمِها رُجْحانُ إثباتها هكذا. انتهىٰ كلامُه. والصوابُ في قراءة الكلمة كها هي واضحة في المخطوط أن تكون «نُسيغه» من الإساغةِ وليس من الاستقامة، وكلامُ البلقيني اللاحق الذي صَرَّح فيه بلفظ «يستقيم» لا يَشْفَعُ لهذه القراءة لا سيّها إذا البلقيني اللاحق الذي صَرَّح فيه بلفظ «يستقيم» لا يَشْفَعُ الله القراءة لا سيّها إذا البلقيني اللاحق الذي صَرَّح فيه بلفظ «يستقيم» لا يَشْفَعُ الله القراءة والحَلِّ بين الألفاظ.

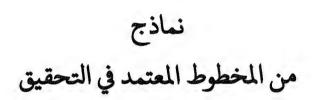
• ١- ومن الأخطاء العلمية الواضحة في قراءة المخطوط ما وقع في الورقة (٤١/ب) المقابلة للصفحة (٣٦٥) من «الفوائد الجسام» من قولِ البلقيني: «لأنّه قد لا يحلف، وينفذُ بِرُّ حِلْفِهِ، فقد لا يَطأ» انتهىٰ. هكذا قرأ الأستاذ المحقق كلام السِّراج البلقيني، وهو بلا معنى في هذا السياق، والصوابُ فيه أنْ يقول: «لأنه قد لا يحلف، وبتقدير حَلْفِه، فقد لا يطأ»، فانظر إلى فَرْق ما بين القراءتين، وما ينبني عليها من الفرق بين الدلالتين.

وأخيراً: فلا جَرَمَ، أنَّ هذا الكتابَ محفوفٌ بالمخاطر، وأن العثرةَ فيه غيرُ

مأمونة، وقد تمَّ إحصاءُ عشرات المواطنِ التي زلّت فيها قَدَمُ الأخ الفاضل محققِ «الفوائد الجسام». لكنني اكتفيتُ بالنهاذجِ السابقةِ للدلالةِ على صعوبةِ هذا الكتاب، التهاساً للعذرِ، وقياماً بحقّ العلمِ وإتماماً للفائدةِ، وبطلبٍ من الأستاذ الناشر فقد ألحقنا مَسْرداً بالأخطاء التي تتبَّعها الأستاذ محمد عايش كها سبقت الإشارةُ إليه، وهي أخطاءٌ يصفو منها الكثير، لكن هناك بَعْضَ المواطن مما يُنازَعُ فيها، ويتردَّدُ فيها النظر، فلعلَّ في إثباتِها بعضَ الفائدة لطلابِ العلم والباحثين الجادّين.

والحمدُ لله الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحات

وكتبه عمر حسن القِيّام جامعة العلوم الإسلامية عمان-الأردن ۲۹/ جمادى الأولى/ ۱٤۳٥هـ ۲۰۱۲/۳/۲۰م







المضحن النبطاله الماله والحبرا عيانها وظاتم المحبد من منسوكل والعمار مريغ نطره للطلبع واباق بهاصل معاد مقار وورا المعالم ونيب منتح طرض الخنيودا لنحيب وشدايعا سالشرو دميدا لذديع واعام وكاعصر لمدا الاه مزيده ليا الرابريت كاجا في الخراطست عزائدي في العدم فليصبى دسيبغ وأفاء فكرب شغب سيدنا مجذا الديضعد بالشرب آلعام ومنحص المعام ورسية صل مدعاوسلم وعل آروصد و مرغدال في الل تبيع ٥ سسله نهده فوا مذحسام المبتهاع فواعدات الداه المعمدالوم بصعبدال لمافرت ع راولدار لغ وابنت خدما انتحت في واده واصادا وسميتها الغوا بداخسا معافراعد فرعبداك فالأث الأراء وورمعت الساملطان علاعص ومصدوس الجديد أندى لتركال والحرسكل لنمغيصوص كالم يدكرا للاتك ولزكا نوا مراشرف لمنكلفر ولنه لانعصد إسراام ونعلول يوموس فله مصورتهم من اصلة مالكذا بعنه جا صلدالم ودرا المفاسداني كمن وترسك فول ونهاع عركة محرم او مرو ، وتوجد تر ملعقا سعاكسلده دحنين بتعدله عرمه منتثاع أشدابر والعول ونضوالموا النيط ليوم العياء عنص لز الكرو وسيرشدا وارس عدعا بالعقاب واربورك من كارم عدد الأموركله ما ماكونه سم شر فقد بنيم مزجد الرالشروصف ف

لرستعلوها ليلغ والادلي مينامها احلايه وللاسط للديلاد المبار فانساس العالم مندا موعن أرفكه عال معدد الال قولي السم الما وخليع العط والاملال معلى مصر والاف والعليد مدار فعد مراق ما لا لعل على المفار ومعام الماي المفار ومعام المعلال مل سما وح العديد والفيد القرار المدار الماري المراد الماري المراد الماري الماري الماري الماري الماري الماري ا مال يما وم الاحدوا فلل الحد عدد للركال المولكون موالمنود الالعدمال وربسوه لعال والاسريخام وفي الدادا عنويم كحساله ولسيفا فيل الما فضل إص العنا أم ص لنوا عالجوا للهان سنات ماصدم مرسعة مع العي يسد العوال النفروله صلة مفرجي سدا حبرار مرفق الالعوالا في مال بتعلى المنقود العني عضت علمستات وخا برالاوس فلمسلها واخسارا والغادانة الدك ستعادمة ومولالله صلي بسيعة والتعواله ضطواري والعقوالدي ضاي مواضيا دري وده إلى فالمناصل المانعام والانعنال مصلى منتشه والدالاملال ولذرالاستدلال لكرقرسا والإعهاصوا المودد عل واعدائديا له ما يشي الاسده موادر لنبطيدا العامل سيد الا وسعت شي العسلام وشدا مساس ها دى الطالب سراح الما وللرع البليني ا وامان وحرد ، الصله والوحود على والعبدالفدر كي في الكل الما من عان بدانسر بدرسينجناسي الدله سراج الدوابليسي اسبواند طاله له وتعكره اواسط بررمضان سد نلت و كاناه حسست العدون لوكيدا أسا بعسله السرسالعالمي والداد والسادع علاهم والسراح والاستغراع إلايالها لم محارات عدد اما العالم احدالاعبان ومارالدوا الرمان مسالع الماسعول المراكع عالمالي موسعدا للابال محسا السامال والأد وللداري كامال فطعركس م اللوامل المسام على واعد مع اكسلاع والاس

بعلس ولعدوعه طامع الادعين المرج شرس والسبعالي بعويطا وبحسدعاما

وضرمان الغرية كالم حاك ماجاع اصل العلم ادسو عليه واحتكام وبرت العطا ساخصا وداوم الاد وا، ما كان مخط فخوستين كان و فعاليه وماكان ارخاصا فحن شرط وراعجاع الخردكارمصد كدراح ماليروح ود وماحا في الدن على وسك معنسا ولاح أسرورون فيالنا الكري فالشطعية وسرماصدادادا فسرفانها ملذ كسيايد وابن صليله

ما المصداعة الحق في كالماله والمالمان المعادية الموقد الموقد المعادية المعادية المعادية الموقد والمالمان والمعادية والمالمان والمالمان والمعادية المحادثة ا

مسامع منع الاسمام احل هدر من المسلم المراد الله الموالية الموس المولات ال

الْفُولُولُولِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُؤْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ السَّلَامِ عَلَىٰ قَوَاعِدِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ

تَصْنِيفَ الإمَام المُجْتَهَد شَيْخ الإسْلامِ سِرَاج الدِّين أَبِي حَفْطٍ عُمَر بَن رَسْلَان البُلْقِيني معراج الدِّين أَبِي حَفْطٍ عُمَر بَن رَسْلَان البُلْقِيني

> تَخْقِيْقُوتَعُلِيْق الدَّكَتُّورِعُمَرْحَسَنْ القِيَامِ





قال شيخُنا، الشيخُ الإمامُ العلّامة، الحَبْرُ الحيرُ(١) الفهّامة، خاتِم المجتهدين، مُفَسِّرُ كلامِ ربِّ العالمين (٢)، مُبيِّنُ أسرارِ حديثِ سيِّدِ الأوّلين والآخرين، أبو محمد (٣) شيخُ الإسلام، مُرشِدُ الأنام برَكةُ الأيام، سراجُ الملّةِ والحقِّ والدين، عُمَرُ البُلْقينيُّ أَمْتعَ اللهُ الإسلامَ وأهْلَه بوجوده:

الحمدُ لله الذي ثَبَّتَ قواعدَ الشريعة، وشَيَّد فوائدَها الرفيعة، وسَدَّدَ حصونَ فرائدِها المنيعة، وأنارَ شُرُفاتِ أسرارِها بلَمَحاتِ البروقِ السريعة، وجعلَ في ساقة (١٤) حُفّاظِها مَن ينظرُ نَظرَ رجالِ الطليعة، وأبانَ بها جَلْبَ المصالحِ المطلوبةِ ودَرْءَ المفاسدِ الشنيعة، وفَتحَ طُرقَ الخيورِ النجيعة، وسَدَّ أبوابَ الشرورِ بسَدِّ الذريعة، وأقامَ في كلِّ عصرٍ لهذه الأُمَّةِ مَنْ يُجَدِّدُ لها أمْرَ الدينِ جميعَه، كها جاءَ

⁽١) كذا في الأصل من غير ضبط. وربها كان مأخوذاً من الحير بفَتْح فسكونٍ وهو مُجْتمعُ الماء، والغَيْمُ كها في «القاموس المحيط» (حار)، ويجوز فيه «الحيِّر» بفتح فتشديد وهو سحابٌ ماطرٌ يتحيَّر في الجوِّ ويدوم. انظر: «أساس البلاغة» (حيِّر).

⁽٢) فيه إياءٌ إلى حاشيته الشهيرة على «الكشّاف» كما سبقَ بيانُه.

⁽٣) كذا في النسخة الخطية، والمشهور أبو حفص كها سبق بيانُه في المقدّمة.

⁽٤) وهي مؤخَّرةُ الجيش، وكنَّىٰ به عن استبدادِ الكلِّ بالإحاطةِ بأسرارِ الشريعة.

في الخبر الحسن (١) عن الذي فَتَحَ الله به في كلِّ مَضيقٍ وسيعَه، وأقامَه في كلِّ كَرْبٍ شفيعَه: سيِّدنا محمَّداً الذي خَصَّه بالشرع العامّ ومَنَحَه خِصْبَ المقامِ وربيعَه، وعلىٰ آلهِ وصَحْبهِ ومَنْ غدا إلىٰ آخرِ الزمانِ تَبيعَه.

أمّا بَعْدُ،

فهذه فوائدُ جِسامٌ أمليتُها على «قواعدِ الشيخِ الإمامِ عبدِ العزيز بنِ عبدِ العزيز بنِ عبدِ السلام» لمّا قُرِئتْ عليَّ مِن أوّلِها إلى آخِرِها، وأبننتُ فيها التحقيقَ في مواردِها ومصادرِها، وسمَّيْتُها «الفوائدَ الجسامَ علىٰ قواعدِ ابنِ عَبْدِ السَّلام».

[مقدِّمة «قواعد الأحكام» للعز ابن عبد السلام]

قال الشَّيْخُ الإمام أبو محمد بن عبد السلام، سلطانُ علماءِ عصرِه، ووحيدُ دهرِه: «الحمدُ لله الذي خلق الإنسَ والجنَّ ليُكلِّفَهم أن يُوحِّدوه (٢)»:

واعلم أنّ المرادَ بالتجديد إحياءُ ما اندرسَ من العملِ بالكتابِ والسُنّةِ والأمر بمقتضاهما، وإماتةُ ما ظهر من البِدَع والمحدَثات.

(٢) «القواعد الكبرى» (١٠: ٥). وهو كالمُنتزَع من قولهِ تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ اَلِجْنَ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وحكاه الإمام البغويُّ قولاً لبعضِ المُفسِّرين، وعبارتُه ثمّة: «وقيل: إلّا ليعبدون»: إلّا ليُوحِّدوني؛ فأمّا المؤمنُ فيُوحِّدُه في الشدَّةِ والرخاء، وأما الكافرُ فيوحِّده في الشدّةِ والبلاء دون النعمةِ والرخاء». انتهىٰ من «معالم التنزيل» (٧: ٣٨١).

⁽۱) يعني قولَه ﷺ: «إنّ الله يَبعثُ لهذه الأمّةِ على رأسِ كلِّ مئةِ سنةٍ مَنْ يُحَدِّدُ لها دينها»، أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، باب ما يُذكَرُ في قرنِ الملاحم برقم (٤٢٩١)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٧٦٥) والبيهقي في «المدخل» ولم أجده في المجلّدِ المطبوع منه. والحديثُ سكتَ عنه المنذري، وقال الحافظ السيوطي في «مرقاة الصعود إلىٰ سنن أبي داود»: اتفق الحفّاظُ علىٰ تَصْحيحِه منهم الحاكم في «المستدرك» والبيهقي في «المدخل»، وممّن نَصَّ علىٰ صحّتِه من المتأخرين الحافظ ابن حجر. انتهىٰ بحروفه من «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعظيم آبادي (١١: ٢٦٧).

إنَّما لم يذكرِ الملائكةَ وإنْ كانوا مِن أشرفِ المُكلَّفين؛ لأنَّهم لا يعصونَ اللهَ ما أَمَرَهم ويفعلون ما يُؤمَرون، فلا يُتَصوَّرُ مِنهم مَفْسَدةٌ أصلاً (١)، والكتابُ مبنيٌّ على جَلْبِ المصالحِ ودَرْءِ المفاسدِ التي يُمكنُ وقوعُها.

قولُه: «ونَهاهُم عن كُلِّ شَرِّ: مُحَرَّمٍ أو مكروه، وتوعَّدهم بالعقابِ علىٰ [كلِّ](٢) محظور؛ جليلِه وحقيره بقوله: ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَكَرًا يَكُرُهُ ﴾ [الزلزلة: ٨] وبقوله: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوْزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]»(٣).

يقتضي أنّ المكروة يُسَمّىٰ شرّاً، وأنّه يُتوَعَّدُ عليه بالعقاب، وأنّه يُوْزَن، وفي كلِّ مِن هذه الأمورِ كلام:

أُمَّا كُونُه يُسَمَّىٰ شرّاً، فقد يُمْنَعُ مِن جهةِ أَنَّ الشرَّ وصفُ ذَمَّ، [٣/ب]

⁽١) قد ذكر الفخر الرازي هذه المسألة في «مفاتيح الغيب» (١٩: ١٩٨) في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقَتُ اَلِّهِنَ وَالْمِرْنِ وَلَمْ اللهُ اللهُ مَع أَن المنفعة الكبرى في إيجاده لهم هي العبادة، ولهذا قال: ﴿لَا يَسَتَكُبُرُونَ عَنْ يَبَاكُرُهُ وَالْمَاسِةِ عَبَاكُرُهُ وَالْمَاسِةِ عَبَاكَتِهِ وَهُذَا قال: ﴿لَا يَسَتَكُبُرُونَ عَنْ يَبَاكُمُ وَلَا يَسَتَكُبُرُونَ عَنْ يَبَاكُمُ وَلَا يَسَتَكُبُرُونَ عَنْ يَبَاكُونِ فَي إيجاده لهم هي العبادة، ولهذا قال: ﴿لَا يَسَتَكُبُرُونَ عَنْ يَبَاكُمُ وَلَا يَسَتَكُبُرُونَ عَنْ المُحْمَةُ فَيه؟

والجوابُ عنه من وجوهٍ:

الأول: قد ذكرنا في بعضِ الوجوه، أنّ تعلُّقَ الآية بها قَبْلَها بيانُ قُبْحِ ما يفعلُه الكَفرةُ مِن تَرْكِ ما خُطِقوا له، وهذا مختصُّ بالجنِّ والإنسِ؛ لأنّ الكفرَ في الجنِّ أكثر»، ثم مَرَّ رحِمه الله في ذكرِ باقي الوجوه، وليست بالقويةِ في الدلالة. وما ذكره السِّراجُ البُلقيني هو أمُّ الأجوبةِ، وهو الأولىٰ بالتَّقْدِمة.

⁽٢) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٥).

والمكروة لا ذمَّ فيه، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال: ٥٥]، وقال: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُ ٱلْبُكُمُ ﴾ [الأنفال: ٢٧] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ هَنذَاْ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَتَابٍ ﴾ [ص: ٥٥]، وقال بعد ذلك في الحكاية عن أهلِ النار: ﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا ذَيْ رِجَالًا كُنَا نَعُدُّهُمْ مِنَ ٱلْأَشَرَادِ ﴾ [ص: ٢٦]. وهذه الآياتُ دالَّةُ على ما قرَّ رْناه مِن أَنَّ الشرَّ وصفُ ذمّ، والمكروهُ لا ذمَّ فيه (١).

وأمَّا التوعُّد بالعقابِ على المكروهِ فهو خلافُ الإجماع (٢). وأمَّا أنَّه يُوزَنُ فممنوع، فإنّه إنَّما يُوزَنُ السيئات، وفي حديثِ البطاقةِ وغيرِه التصريحُ بذلك (٣)، وذلك حديثُ: «أتدرونَ مَنِ المُفْلِسُ؟»(٤).

⁽١) يوضّحه قولُ إمامِ الحرمَيْن في «البرهان» (١: ١٠٨): «فأمّا المحظورُ فهو ما زَجَر الشارعُ عنه ولامَ على الإقدام عليه، والمكروه ما زَجَر عنه ولم يَلُمْ علىٰ الإقدام عليه» انتهىٰ.

وقد يُحْتَجُّ لابن عبد السلام بقولِ الإمامِ الغزالي في «المستصفىٰ» (أَ: ٥٣): «وأما المكروه فهو لفظٌ مشتركٌ في عُرْفِ الفقهاءِ بين معانٍ: أحدُها: المحظور، فكثيراً ما يقولُ الشافعيُّ رحمه الله: «وأكره كذا»، وهو يُريدُ: التحريم». انتهىٰ.

⁽٢) عبارةُ ابنِ عبد السلامِ دالَّةٌ على أن التوعُّدَ إنَّها يكون على المحظورِ لا علىٰ المكروه، وهذا مُتَّفقٌ عليه، فلا مخالفةَ للإجماع. فلْيُتَأمّل!!

⁽٣) حديثُ البطاقة أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٩٩٤) وابن ماجه كتاب الزهد، باب ما يُرجى من رحمة الله يوم القيامة برقم (٢٠٠٤)، والترمذي أبواب الإيان، باب ما جاءَ فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلّا الله برقم (٢٦٣٩) وصحّحه ابن حبان (٢٢٥) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

⁽٤) وتمامُ الحديث: «قالوا: المُفْلسُ فينا يا رسولَ الله مَن لا دِرهَمَ له ولا مَتاع». قال: «المُفْلِسُ من أمّتي يومَ القيامة مَنْ يأتي بصلاةٍ وصيامٍ وزكاةٍ، ويأتي قد شتم عِرْضَ هذا، وقذفَ هذا، وأكل مالَ هذا، وضربَ هذا، فيُتْعَدُ فيَتْتَصُّ هذا من حسناته، وهذا مِن حسناته، فإن فَنِيَتْ حسناتُه قبل أن يُقْضىٰ ما عليه، أُخِذَ مِن خطاياهم، فطُرِحَ عليه، ثم طُرِحَ في النار»، أخرجه=

فإن قيل: يُحمَلُ كلامُ الشيخ على المحرَّم خاصّة.

قُلْنا: ظاهرُ كلامهِ خلافُ ذلك، وكان ينبغي أن يُصَـرِّحَ بها يقتضي تَخْصيصَ ذلك بالمُحرَّم.

[فصلٌ في بناء جلب مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على الظنون]

قولُه: «والاعتهادُ^(۱) في جَلْبِ مصالحِ^(۲) الدارَيْن ودَرْءِ مفاسدِهما علىٰ ما يظهَرُ^(۳) في الظُّنون»^(٤).

يُنبَّهُ فيه علىٰ أمور:

أحدُها: أنّ مُرادَه بالنسبةِ إلى الثوابِ والعقابِ، في حَقِّ بعضِ الأشخاص الذين (٥) لا يُقْطَعُ في حَقِّهم بشيء، أمّا مَنْ قُطِعَ له بشيءٍ بخبرِ الصادقِ، فالاعتهادُ في ذلك بالنسبةِ إليه على القَطْع (٦).

⁼ الإمام أحمد في «المسند» (١٤١٤)، واللفظ له، ومسلم في «الصحيح» كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظّلم برقم (٢٥٨١) والترمذي أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في شأنِ الحسابِ والقِصاص برقم (٢٤١٨)، وغيرهم من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «الاعتماد».

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «معظم مصالح».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «يُبنى في الأغلب على ما يظهر».

⁽٤) «القواعد الكري» (١:٦).

⁽٥) في الأصل: «الذي».

⁽٦) يعني مثل العشَرةِ المبشّرين بالجنةِ رضوان الله عليهم، وغيرهم من الصحابةِ الذين شهد لهم رسولُ الله ﷺ بالجنة في مواطنَ معروفة من سيرته عليه السلام.

الثاني: أنّ مرادَه بذلك أيضاً غَيْرُ العقائد، أمّا العقائدُ فالاعتهادُ فيها على القَطْع (١).

الثالث: مرادُه في غيرِ العقائدِ بالنّسبةِ إلى المُشَخَّصات، أمَّا بالنِّسبةِ إلىٰ المُشَخَّصات، أمَّا بالنِّسبةِ إلىٰ الكُلِّياتِ فالمُعتمدُ القَطْع.

الرابع: أنّ الظُّنونَ في المشخَّصاتِ، إنّما هي في طريقِ الحُّكْمِ عليها، لا في نَفْسِ الحكم، أمّا الحكمُ نَفْسُه فقَطْعيُّ كما هو مُقَرَّرٌ في كُتُبِ الأصول(٢).

قلت: قال البدر الزركشي: «لكنَّ الحقّ انقسامُ الحكمِ إلىٰ قطعيٍّ وظنِّي، ومَّن صرَّح بذلك من الأقدمين الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتاب «الحدود»، ومن المتأخرين ابن السمعاني في «القواطع». وقال ابن التلمساني: إنّه الحقّ. وقال ابن دقيق العيد: إن الأحكام تنقسِمُ إلىٰ متواتراتٍ وهي مقطوعٌ بها، وإلىٰ ما ليس كذلك، وهي مظنونة». انتهىٰ من «البحر المحيط» (١: ٩٦).

⁽١) يُوضِّحُه قولُ القرافي في «الفروق» (٢: ٢٧٩): «فإنَّ صاحبَ الشرعِ قد شَدَّد في عقائدِ أصول الدين تشديداً عظياً بحيث إنّ الإنسانَ لو بَذَلَ جَهْدَه، واستفرغَ وُسْعَه في رفع الجهلِ عنه في صفةٍ من صفاتِ الله تعالىٰ، أو في شيءٍ يجبُ اعتقاده من أصول الدياناتِ، ولم يرتفع ذلك الجهل، فهو كافرٌ بتركِ ذلك الاعتقادِ الذي هو من جُملةِ الإيمان، ويُحَلَّدُ في النيرانِ على المشهورِ من المذاهب مع أنّه قد أوصلَ الاجتهادَ حَدَّه، وصارَ الجهلُ له ضرورياً لا يمكنُه دَفْعُه عن نَفْسِه، ومع ذلك فلم يُعذَرْ به حتى صارت هذه الصورةُ فيها يُعتقدُ أنّها من بابِ تكليف ما لا يُطاق» انتهىٰ.

⁽٢) يوضّحه قولُ ابن بَرْهان: «الحُكْمُ قطعيٌّ في الأحوالِ كلِّها، سواءٌ أضيفَ إلى الدليل القطعيِّ أو الظنّي» نقله البدرُ الزركشيُّ في «البحر المحيط» (١: ٩٥) ثم فسَّره بقوله: «يريدُ أنّ الظنّ في الشرعياتِ يُنزَّلُ منزلةَ العلمِ القطعيِّ في القطعيات، والحكمُ قطعي؛ لأن ثبوتَ الحكمِ عند وجودِ غلباتِ الظنون قطعي فلا ينصرف إليه الظنّ، ومثاله: حكمُ القاضي بقولِ الشهودِ ظنّي، ولكنّ الحكمَ عند ظنِّ الصدقِ واجبٌ قطعي» انتهىٰ. وهو الذي مشىٰ عليه الفخر الرازى في «المحصول» (١: ٧٨-٧٩).

[فصلٌ فيها تُعرَفُ به المصالحُ والمفاسِدُ وفي تفاوتهما]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لِما تُعْرَفُ به المصالحُ والمفاسد: «مُعْظَمُ مصالحِ الدنيا ومفاسدِها معروف (١) بالعقل، وكذلك مُعْظَمُ الشرائع؛ إذْ لا يَخْفىٰ على عاقلٍ قَبْلَ ورودِ الشرعِ: أنّ تحصيلَ المصالح المحضة، ودَرْءَ المفاسدِ المحضةِ عن نَفْسِ الإنسانِ وعن غيرِه محمودٌ حَسَن، وأنّ تقديمَ أرجحِ المصالحِ فأرجحِها محمودٌ حسن، إلى آخرِه (٢).

كلامٌ ظاهرُه ممنوع؛ لـموافقتِه مذهبَ المعتزلة في التقبيحِ والتحسين العَقْليَّيْن (٣)، وتأويلُه على موافقةِ مذهبِ أهلِ السنّةِ مُمكِن، ولكنَّ تَـرْكَ ذِكْرِ ذلك أَوْلىٰ.

[فصلٌ في تقسيم أكساب العباد]

قولُه في الفَصْلِ المعقودِ لتقسيم أكسابِ العباد: «ومِنْ هذه الأكسابِ ما هو خيرٌ من الثوابِ كالمعرفةِ والإيمان»(٤).

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «معروفةٌ».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٧-٨).

⁽٣) قد أطال القاضي عبد الجبّار الهمذاني النَّفَسَ في بيانِ مذهبِ المعتزلة في التقبيح والتحسين العقليَّين في كتابه «المحيط بالتكليف» ص٢٣٤ فيا بعدها، وقد ردَّ الإمام الغزالي أبُلغ ردِّ على مذهبِ المعتزلةِ هذا في «المستصفىٰ» (١: ٥٥-٦٠)، وللنجم الطوفي الحنبلي كتاب كبير في هذه المسألة هو «دَرْءُ القولِ القبيح بالتحسين والتقبيح» وهو مطبوع.

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٥).

يقالُ عليه: مِن ثوابِ المعرفةِ والإيهانِ، النَّظرُ إلىٰ وَجْهِ الرحْمٰن، والحديثُ الصحيحُ دالُّ علىٰ أنّ ذلك أفْضَلُ ما أوتوا(١١). وقد صَرَّح الشيخُ بذلك في أواخرِ الكتاب(٢).

وقياسُ ما ذكره هُنا: أَنْ يُجْعَلَ عِقابُ الكُفْرِ بالله وإنْ عَظُمَ إلى ما لا نهاية له، قليلاً بالنسبةِ إلى خَطرِ الكفرِ بالله، وهو كذلك (٣).

(۱) يعني ما ثبت من حديثِ صهيب عن النبي على قال: "إذا دخلَ أهلُ الجنّةِ الجنّة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تُريدونَ شيئاً أزيدُكم؟ فيقولون: ألم تُبيّض وجوهنا؟ ألم تُدْخِلْنا الجنّة وتُنجّنا من النار؟ قال: فيكشفُ الحجاب، فها أعُطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النظرِ إلى ربهم عزَّ وجل». أخرجه مسلم (۱۸۰) كتاب الإيهان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة وهو من أفراده، وابن ماجه في المقدّمة، باب فيها أنكرت الجهمية برقم (۱۸۷)، والترمذي كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى برقم (۲۰۵۷)، والبزّار في «المسند» (۲۰۸۷) وأبو عوانة في «المسند» (۱۸۹۳) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (۱۸۹۳ه).

(٢) وعبارتُه ثمّة: «الجنّةُ مملوءةٌ بالأفراحِ وأسبابها وأفضَلُها لذَّةُ رضىٰ الربِّ والنظرِ إليه وسهاع كلامِه وسلامِه، والأُنسِ بقُرْبهِ وجواره، فإنّه ينشأ عنها من الأفراحِ واللذاتِ ما لا عَيْنٌ رأت، ولا أُذُنٌ سَمِعَت، ولا خَطر علىٰ قلب بشر ». انتهىٰ من «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٣٩٠).

(٣) للإمام الحافظ أبي محمد بن حَزْم رسالةٌ نفيسة سهّاها: "التلخيص لوجوه التخليص» ذكر فيها مراتب أهلِ السعادةِ والشقاء، ثم ختم ذلك بالمرتبةِ العاشرة فقال: "وأما المرتبةُ العاشرة فهي مرتبة السُّحْقِ والبُعْدِ والهَلكَةِ الأبدية، وهي مرتبةُ مَن ماتَ كافراً، فهو مخلّدٌ في نارِ جَهنّم لا يُخفّفُ عنهم من عذابها، ولا يُقضى عليهم فيموتوا، خالدين فيها أبداً، سواءٌ صَبروا أم جزعوا، ما لهم مِن محيص. اللهم عِياذَك عِياذَك من ذلك، وقد هان كلُّ ما تقدَّم ذِكْرهُ عند هذه: "وإنَّم نُوكلُ بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضي» انتهى بحروفه من "مجموع رسائل ابن حزم» (٣: ١٥٩).

قلت: قولُه: «نُوَكَّلُ بالأدنى وإنْ جلّ ما يمضي» هو شطرُ بيت لأبي خراش الهذلي، وتمامُه: على أنّها تعفو الكلومُ وإنّها

... البيت.

انظر: «أمالي القالي» (١: ٢٧١).

[فصلٌ في بيانِ حقيقة المصالح والمفاسد]

قَوْلُه [٤/أ] أوّلَ الفَصْلِ المعقودِ لبيانِ حقيقةِ المصالح والمفاسد: «المصالحُ أربعةُ أنواع: اللذاتُ وأسبابُها والأفراحُ وأسبابُها، والمفاسدُ أربعة أنواع: الآلامُ وأسبابُها، والغمومُ وأسبابُها»(١).

يقال فيه: الفرقُ بين اللذاتِ والأفراحِ: أنّ اللّذاتِ تَقعُ على الجوارح أوّلاً، ثُمَّ تَفيضُ على الله أوّلاً، ثُمَّ تَفيضُ على الظواهر(٢).

والآلامُ تَقَعُ على الجوارحِ أَوّلاً، ثمَّ تَفيضُ على القلب، والغُمومُ تَقَعُ على القلب، والغُمومُ تَقَعُ على القلبِ أوّلاً، ثم تَفيضُ على الظاهر.

قَوْلُه: «ومن أفضلِ لذّاتِ الدنيا: لذّاتُ المعارف؛ إلى آخره»(٣): مرادُه بذلك بيانُ الواقعِ في الدنيا من اللذات، وإلّا فالمعارفُ ونَحْوُها مِن لذّاتِ الآخرةِ أيضاً.

⁽١) «القواعد الكبريٰ» (١: ١٥).

⁽٢) وهذا التفريقُ مستفادٌ من الفرق بينها، فالفَرَحُ: لذَّةٌ في القَلْبِ لنيل المُشْتهى، أفاده الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص٢٠، واللذّة: إدراك الملائم من حيثُ إنّه ملائمٌ كطعم الحلاوة عند حاسة الذوق، والنورِ عند البصر، وقَيْدُ الحيثية للاحترازِ عن إدراك الملائم، لا مِن حيثُ ملائمتُه فإنّه ليس بلذّة كالدواءِ النافع الـمُرِّ فإنّه ملائمٌ من حيث إنّه نافع فيكون لذّة لا مِن حيث حيث إنّه نافع فيكون لذّة لا مِن حيث إنّه مُرّ». انتهى من «التعريفات» ص٢٠١.

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٥).

[فَصْلٌ في بيان ما رُتِّبَ علىٰ الطاعات والمخالفات]

قولُه في الفصلِ المعقودِ عليه لبيانِ ما رُتِّبَ على الطاعاتِ والمخالفات: «والطاعاتُ ضربان: أحدُهما: ما مصلحتُه في الآخرة، كالصومِ والصلاةِ والنُّسُكِ والاعتكاف.

الضربُ الثاني: ما مصلحتُه في الآخرةِ لباذليه، وفي الدنيا لآخِذيه: كالزكاةِ(١) والصدقات والضحايا والهدايا والأوقاف»(٢).

هذا التقسيمُ الذي ذكرَهُ: إنْ كان المرادُ به بيانَ ما رُتِّبَ على الطاعاتِ مُطلقاً في الدنيا والآخرة، فلا يستقيمُ تمثيلُه في الضربِ الأوِّلِ بالصومِ والصلاةِ والنُّسُكِ؛ لأنَّ هذه الطاعاتِ مصلحةٌ في الدنيا أيضاً في عِصْمَةِ الدمِ، وقَبولِ الروايةِ والشهادة ونَحْوِ ذلك (٣).

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «كالزكوات».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٢٦) وزاد: والصّلات.

⁽٣) وهو مستفادٌ من قوله ﷺ: «مَنْ صلّىٰ صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذِمّةُ الله وذِمّةُ رسوله، فلا تُخْفِروا الله في ذمّته الخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة برقم (٣٩١) من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه، وأخرجه بأطُولَ ممّا هُنا الإمامُ أَحمدُ في «المسند» (٣٩١) وفيه تمامُ تخريجه. ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة الله البالغة» للإمام الدهلوي (١: ٣٤٩) حيث جعل الإيمان ضربَيْن: الإيمانُ الذي تدور عليه أحكامُ الدنيا من عصمةِ الدماءِ والأموالِ، وضَبطَه بأمورِ ظاهرةٍ في الانقياد مثل قولهِ ﷺ: «مَن صلّىٰ صلاتنا، واستقبل قبلتنا...» الحديث. وثانيهما: الإيمانُ الذي تدور عليه أحكامُ الآخرة من النجاة والفوزِ بالدرجات، وهو متناولٌ لكلِّ اعتقادٍ حَقٍّ وعملٍ مَرْضيّ، وملكة فاضلة. إلىٰ آخر كلامِه رحمَه الله.

وإن كان المرادُ بيانَ ما رُتِّبَ على الطاعاتِ والمخالفاتِ بالنسبةِ إلى الثوابِ والمجازاةِ، ففيه نَظَر لِما ذكره في الضربِ الثاني من تَمثيلهِ بالزكاةِ ونحوها، لما مصلحتُه في الآخرةِ لباذِليه، وفي الدنيا لآخذيه.

ولو قال: في التقسيم ضربان: أحدُهما: بَدَنِيّ، والآخَرُ: ماليّ، فالبَدَنيُّ تَختصُّ مصلحتُه بفاعليهِ غالباً، وقد تتعدَّىٰ لغيرهم كالإيهان؛ فإنّ مصلحتَه تتعدّىٰ للذرّية بدليلِ قولهِ تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلْبَعَنَهُمْ ذُرِيّنَهُم بِإِيمَنٍ ٱلْحَقَّنَا بِهِم للذرّية بدليلِ قولهِ تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلْبَعَنَهُمْ ذُرِيّنَهُمْ بِإِيمَنٍ ٱلْحَقَّنَا بِهِم فَذُرّيّنَهُمْ ﴾ [الطور: ٢١]، وكالجهادِ؛ فإنّ مصلحتَه تتعدّىٰ لغيرِ فاعليه في صورةِ ما إذا حصل بسببهِ غنيمة، أو مُطْلقاً مِن جهةِ أنّ فاعِلَه رفع المأثم عن الأُمّةِ مع الذبّ عنهم ونحو ذلك. والمالُ مصلحتُه في الدنيا والآخرةِ لباذليه، وفي الدنيا لأخذيه، لكانَ أوْلى (١).

[فصلٌ فيها عُرِفتْ حِكمُه من المشروعات وما لم تُعرف حِكْمتُه]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لِما عُرِفَتْ حِكمُهُ من المشروعات وما لم تُعْرَفْ حِكمتُه: «وفي التعبُّدِ من الطّواعيةِ والإذعانِ فيها لا يُعْلَمُ (٢) حِكَمُهُ، ولا تُعْرَفُ عِلَتُه، ما ليس فيها ظَهَرتْ عِلّتُه وفُهِمَتْ حِكمتُه، فإنّ مُلابِسَه قد يفعلُه لأجلِ عَلَيْه، ما ليس فيها ظَهَرتْ عِلّتُه وفُهِمَتْ حِكمتُه، فإنّ مُلابِسَه قد يفعلُه لأجلِ تحصيلِ حكمتهِ وفائدتهِ، والمُتعبِّدُ لا يَفْعلُ ما تُعُبِّدَ به إلّا إجلالاً لربِّه (٣)، وانقياداً إلىٰ طاعته (٤). انتهىٰ.

⁽١) مُتعَلِّقٌ بقوله: «ولو قال».

⁽Y) في «القواعد الكبرى»: «تُعلَمُ حكمته».

⁽٣) في «القواعد الكبرى): «للرَّبِّ».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٢٨).

لاشَكَّ أنَّ معقولَ المعنى من حيثُ الجُملةُ أفْضَل (١)، لأنَّ أكثر الشريعةِ معقولُ المعنى (٢)، وأمّا بالنظرِ إلى الجزئياتِ فقد يكونُ التعبُّديُّ أفْضلَ من معقولِ [٤/ب] المعنى كالوضوءِ وغَسْلِ النجاسة، فإنّ الوضوءَ أفضَلُ وإنْ كان تَعبُّداً، وقد يكونُ معقولُ المعنى أفْضَل كالطوافِ والرمي، فإنّ الطواف أفضَلُ، وذلك باعتبارِ الأدلّةِ والمتعلّقات، فلا يُطْلَقُ القولُ بأفضليةِ أحدِهما على الآخر (٣).

⁽۱) هذا غير مسلّم. قال العلّامةُ الأميرُ الصنعاني في «حاشية إحكام الأحكام على عمدة الأحكام» (۱: ۷۰۱): «وبالجملةِ فالأحكامُ المعقولةُ المعنىٰ قليلةٌ جدّاً بالنسبةِ إلى ما يُقابِلُها، والعبوديةُ في الامتثال بالتعبُّديةِ أظْهَرُ منها في غيرِ المعقولةِ من معقولةِ المعنىٰ، لأنه انقيادٌ لمحْضِ الأمرِ، وإن كانت تلك لرَبْطها بالمعاني تُقْبِلُ عليها النفوسُ زيادةَ إقبال، لكن تلك أتمّ... وليس المرادُ من المعاني المعقولةِ، إلّا ما قادت النصوصُ ولو ظاهرةً إلى عليها وبواعِثها، لا ما يمكن تتبُّعه بالتبخيت والتخمين، فإنه لا يبقىٰ شيءٌ ولا يكاد إلّا وأمكنَ التبخيتُ لعِلَيّه، لكنّه تهجُّمٌ على الجنابِ المُقدّس، وهجومٌ علىٰ تعليلِ أحكامِه بلا ثبتَ». انتهىٰ.

⁽٢) وهو الذي جزم به ابنُ دقيقِ العيد في «شرح عمدة الأحكام» بحاشية الصنعاني (١٠٢-١٠ الله و الذي جزم به ابنُ دقيقِ العيد في «شرح عمدة الأحكام» بعثي، كان حملُه على معقولِ المعنى أولى، لنُدْرةِ التعبُّدِ بالنسبةِ إلى الأحكام المعقولة المعنى» انتهى. وتعقّبه الإمام الصنعاني بقوله: «دعوى كثرةِ ذلك ممنوع، فإن الأحكام التعبُّدية أكثر، ولنفرضه في مسألةِ أحكامِ الصلاة: مِن تعيين أعدادِها، وانقسامِها إلى ثنائيةٍ وثلاثيةٍ ورباعية، وتعيينِ أوقاتِها وجَعْلِ كلِّ عَدَدٍ لوقت، وتعيينِ أذكارِها وأعدادِها ومحالمًا، وكذلك الوضوء: من تعدُّدِ أحكامه: كالتثليثِ والاقتصارِ على الأعضاءِ المعروفةِ، وغَسْلِ بعضِها ومَسْحِ بعض. وكذلك الزكاة مِن تعيين الأجزاءِ المعروفة من الأموال، والتفرقةِ بين الأجزاء المأخوذة، فيَوْخَدُ من النقدِ كذا، ومن الإبلِ كذا، ومن البقرِ كذا، وتوقيتِ الأخذ، وأمّا الحبُّ: فكلُّ أحكامِه تعبديّة». النقدِ كذا، ومن الإبلِ كذا، ومن البقرِ كذا، وتوقيتِ الأخذ، وأمّا الحبُّ: فكلُّ أحكامِه تعبديّة». انتهىٰ بحروفهِ من «حاشية عمدة الأحكام» (١٠٦٠).

⁽٣) قد فرَّق الإمام الشاطبيُّ بين الأحكام العاديةِ والعبادية فقال: «إنّ الذي يظهَرُ لبادئ الرأي=

[فصلٌ في تفاوت رُتب الأعمال بتفاوت رُتب المصالح والمفاسد]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لتفاوتِ الأعمالِ بتفاوتِ المصالحِ والمفاسد: «طَلَبُ الشرعِ لتحصيلِ أعلىٰ الطاعاتِ، كطَلبهِ لتحصيل أدناها في الحدِّ والحقيقة، إلىٰ آخره»(١): إنّما قَيَّدَ بالحدِّ والحقيقة؛ لأنّه قد يقعُ التفاوتُ بين طلبٍ وطلبٍ باعتبارِ التأكيدِ والحثّ، والوعدِ والوعيد.

[فصلٌ في بيانِ ما تتميَّزُ به الصغائر من الكبائر]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لما تُميَّذُ به الصغائرُ من الكبائرِ: «وكذلك لو دَّلَ الكفَّارَ علىٰ عَوْرةِ المسلمين، مع عِلْمِه بأنّهم (٢) يستأصلونهم بدلالته (٣) إلىٰ آخره.

في تقييدِ ذلك بالعلمِ نَظر، ولو حُمِلَ العِلْمُ على الظنِّ كان فيه نَظرٌ أيضاً، والذي يَظهَرُ أنَّ مُجَرَّدَ دلالةِ الكفّارِ على عورةِ المسلمين كبيرة، ولو مع التردُّدِ

انَّ قَصْدَ المسبَّباتِ لازمٌ في العادياتِ لظهورِ وجوه المصالحِ فيها، بخلافِ العباداتِ فإنها مبنيةٌ على عدمِ معقوليةِ المعنى. فهناك يستتبُّ عدمُ الالتفاتِ إلى المسبّبات؛ لأنّ المعاني المُعلَّل بها راجعةٌ إلى جنسِ المصالحِ فيها أو المفاسد، وهي ظاهرةٌ في العاديّات، وغيرُ ظاهرةٍ في العباديات، وإذا كان كذلك، فالالتفاتُ إلى المسبّباتِ والقَصْدُ إليها مُعْتَبرٌ في العاديّات» انتهىٰ من «الموافقات» (١: ٣١٩).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٩).

⁽٢) في «القواعد الكبرىٰ»: «أنَّهم».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢٩).

علىٰ السواءِ في أنَّهم يستأصلونَهم بدَلالتِه، ويَسْبونَ حُرَمَهُم إلىٰ غير ذلك ممَّا ذَكَر (١).

قولُه فيه أيضاً: «وقد نَصَّ الشرعُ علىٰ أنَّ شهادةَ الزورِ، وأكْلَ مالِ اليتيم من الكبائر، فإنْ وقعا في مالٍ خطيرٍ فهذا ظاهر، وإنْ وقعا في مالٍ حقيرٍ كزبيبةٍ أو تَمُرَة، فهذا مُشْكِل، فيجوز أَن يُجْعَلَ من الكبائرِ فِطاماً عن هذه المفاسدِ، كما جُعِلَ شُرْبُ قطرةٍ من الخمرِ من جمْلةِ الكبائر، وإنْ لم تَتحقَّق المَفْسَدة (٢)، ويجوزُ أن يُضْبَطَ ذلك المالُ بنصابِ السَّرِقة» (٣) انتهىٰ.

ينبغي أن يُفَرَّق بين شهادةِ الزورِ كبيرةً، وإنْ وقعَتْ في مالٍ حقير، وأنَّ أَكُلَ زبيبةٍ أو تَـمْرةٍ من مالِ يتيمٍ ليس كبيرةً، والفرقُ عِظَمُ الجُرأةِ على شهادةِ الزور(٤).

⁽۱) وهو الذي جزم به ابن حجر الهيتمي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (۲: ۲۹٦) قال: «ودليله الحديث الصحيح: «أنّ حاطب بن أبي بَلْتَعَةَ رضي الله عنه كتبَ إلىٰ أهلِ مكّة يُخبرهم بمسير النبيِّ عليه إليهم»، ثم ذكر أن عمر رضي الله عنه استأذنَ رسولَ الله عليه في قتْلِه «فمنَعه مِن قَتْلِه لكونهِ شهدَ بدراً» قال ابن حجر: فإنْ ترتَّب من الدلالة علىٰ ذلك وَهُنُّ للإسلامِ أو أهله، أو قَتْلٌ أو سَبْيٌ أو نَهْبٌ كان ذلك مِن أعظمِ الكبائرِ وأقبَحِها؛ لأنّه سعىٰ في الأرضِ فساداً وأهْلَك الحرث والنَّسْل، فمأواه جَهَنَّمُ وبئسَ الجهاد. قال بعضُهم: ويَتَعيَّنُ قَتْلُ فاعلِ ذلك، وليس كما قال على إطلاقه» انتهىٰ.

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «المفسدة فيه».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٠٠).

⁽٤) وهو الذي مشىٰ عليه ابن حجرِ الهيتميُّ حيث قال: «لا فَرْقَ في كَوْن شهادةِ الزورِ كبيرةً بين قليلِ المالِ وكثيرهِ فَطْماً عن هذه المفسدةِ القبيحةِ الشنيعةِ جدّاً ومِن ثَمَّ جُعِلَتْ عِدْلاً للشِّرك، ووقع له ﷺ عند ذكْرِها من الغَضَبِ والتكرير ما لم يقع عند ذِكْرِ ما هو أكبرُ منها كالقَتْلِ والزّنا، فدلّ ذلك علىٰ عِظَمِ أمرِها». انتهىٰ من «الزواجر عن اقترافِ الكبائر» (٢: ٣٢١).

قولُه فيه أيضاً في تفاوتِ الكبائر: «وفي الوقوفِ على تساويها(١) وتفاوتِها عِزَّة (٢)، والوقوفُ على التساوي أعزّ من الوقوف على التفاوت، ولا يمكنُ ضَبْطُ المصالحِ والمفاسدِ إلّا بالتقريب، ولا يلزَمُ من النصِّ علىٰ كوْنِ الذنبِ كبيرةً أن يكونَ مساوياً لغيرِه من الكبائر، فقد قال النبي ﷺ: «إنّ مِن الكبائرِ أن يشتُمَ الرجلُ والدَيْه» الحديث (٣)»(٤). انتهىٰ ملخَّصاً.

كان الأوْلىٰ أن يستدلَّ لهذا الغَرضِ بحديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه قال: قال رجلٌ لرسولِ الله: أيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عند الله؟ قال: «أن تَدْعُو لله نِداً وهُو خَلَقَكَ»، قال: ثُمَّ أَيُّ؟ قال: «أن تَقتُل وَلَدَكَ مِخافةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قال: ثُمَّ أَيُّ؟ قال: «أن تُخرانِي حَلِيلَة جَارِكَ» فأنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا

⁼ قلت: ولابن دقيق العيد مَنْزعٌ آخر في تفسير هذا الموطن حيث قال: «اهتهامُه عليه السلام بأمرِ شهادةِ الزور يحتملُ أن يكونَ لأنها أسهلُ وقوعاً على الناس والتهاون بها أكثر، فمفسدتُها أيْسَرُ وقوعاً؛ ألا ترى أنّ المذكورَ معها: هو الإشراكُ بالله ولا يَقعُ فيه مسلم، وعقوقُ الوالدين، والطبعُ صارفٌ عنه، وأما قولُ الزور، فالحواملُ عليه كثيرة، كالعداوة وغيرها، فاحتيج إلى الاهتهام بتعظيمها. وليس ذلك لعظمِها بالنسبة إلى ما ذُكِرَ معها، وهو الإشراك قَطْعاً» انتهى من «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٢: ٧٧٥).

⁽١) في «القواعد الكرئ»: «تساوى المفاسد».

⁽٢) بعد هذا في «القواعد الكبرى»: «ولا يهتدي إليها إلَّا من وفَّقه الله تعالىٰ».

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب الأدب، باب لا يسبُّ الرجل والديه، برقم (٩٧٣)، ومسلم كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، برقم (٩٠)، والترمذي كتاب البرِّ والصلة، باب ما جاء في عقوق الوالدين، برقم (١٩٠٢) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٣٠).

يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَنَهَاءَ اخَرَ وَلَا يَقَتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۗ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٨](١).

قولُه [٥/أ] في الفصل: «ولم أقِفْ في عقوقِ الوالدَيْن ولا فيها يختصّان به من الحقوق، على ضابطٍ أعتمدُ عليه، فإنّ ما يحرُمُ في حقّ الأجانبِ فهو حرامٌ في حقّ هما، ولا يجبُ على الولدِ طاعتُها في حقّها، وما يجبُ للأجانبِ فهو واجبٌ لهما، ولا يجبُ على الولدِ طاعتُها في كلّ ما يأمرانِ به، ولا في كلّ ما ينهيان عنه باتفاقِ العلماء. وقد حَرُمَ (٢) الجهادُ بغيرِ إذْنِها فيها من تُعلّها مِن توقّعِ قَتْلِه، أو قَطْعِ عُضْوٍ من أعضائه، وللسّدَةِ تفجّعها على ذلك، وقد أُلْحِقَ بذلك كلُّ سفرٍ يخافانِ فيه على نَفْسِه، أو ولشدّةِ تفجّعها على ذلك، وقد أُلْحِقَ بذلك كلُّ سفرٍ يخافانِ فيه على نَفْسِه، أو على عُضْوٍ من أعضائه، وقد ساوى الوالدانِ الرقيقَ في النفقةِ والكُسْوةِ والسُّكْنى (٤).

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب الحدود، باب إثم الزناة، برقم (٦٨١١)، ومسلم، كتاب الإيهان، باب كون الشرك أقبح الذنوب برقم (٨٦)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣٦١٢).

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١: ٣٥٨): فيه: أن أكبر المعاصي الشرك، وهذا ظاهرٌ لا خفاء فيه، وأنّ القَتْلَ بغير حَقِّ يليه، وكذلك قال أصحابُنا: أكبرُ الكبائرِ بعد الشركِ القَتْل، وكذا نَصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه في كتاب الشهادات من «مختصر الزي». وأمّا ما سِواهما من الزّنا واللواطِ وعقوقِ الوالدَيْن والسِّحْرِ وقَذْفِ المحصناتِ والفرارِ يومَ الزحفِ وأكلِ الرِّبا وغير ذلك من الكبائر، فلها تفاصيلُ وأحكامٌ تُعْرَفُ بها مراتبُها، ويختلفُ أمرُها باختلافِ الأحوال والمفاسدِ المترتبة عليها.

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «وقد حرم على الولد».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «لِما».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٣١). قد عقد الشهابُ القرافي فصلاً نافعاً في كتاب «الفروق» (١: ٣٢٧)، وهو الفرق الثالث والعشرون بين قاعدةِ ما يجبُ للآدميين على الآدميّين وبين قاعدةِ الواجب للوالدَيْن خاصّة.

يُقالُ علىٰ ما ذكرهُ:

أوّلاً: يُضْبَطُ ذلك بوجوه (١):

أحدُها: أن يُقال: ما عُدَّ في العُرْفِ عقوقاً هما، فهو عُقوق.

الثاني: أن يُقال: كلُّ ما يؤذيها ممّا يُتَأذّىٰ به عادةً وتعدَّىٰ به الولدُ، فهو عقوق.

وأخرجتُ بقولي: «وتعدّىٰ به الولد» طَلَبَه حَبْسَهما في دَيْنِ له، فإنّ مَنْ يحبسُهُ اللهُ، لا يعدُّهُ به عاقاً؛ لعدمِ تعديه. وحيث منَعْنا(٢) الولدَ السفرَ للجهادِ ونحوِه فإنّه ممّا تعدّىٰ به.

الثالث: أن يقال: كلُّ ما يلحقُهما به مشقّةٌ ظاهرةٌ ممّا يصدرُ من الولدِ باختياره لا يحتملُ مِثْلَها الوالدانِ ممّا ليس حقّاً له، فإنّه يكونُ عقوقاً (٣).

⁽١) هذا الفصلُ منقولٌ بتهامِه في «ترجمة السراج البُلْقيني» التي صنّفها ولده عَلَم الدينِ صالح ابن عمر البلقيني، وهي ترجمة نفيسة مَنَّ الله عليّ بتحقيقها، وطُبعت ضمن «المكتبة البلقينية» هذه، ووقع هذا الفصل في ص٣٨٤.

⁽٢) كذا في النسخة الخطية. وفي «ترجمة البلقيني»: مَنَعا. والمرادُبه الوالدان، وهو جَيِّدٌ مُتَّجِه.

⁽٣) يوضِّحه قولُ الإمام أبي بكر الطرطوشي في كتابه «برِّ الوالدين»: «إن أراد سفراً للتجارة يرجو به ما يحصلُ له في الإقامة، فلا يخرُج إلّا بإذنها، وإن رجا أكثر من ذلك وهو في كفاف، وإنها يطلبُ ذلك تكاثُراً، فهذا لو أذنا له لنهيْناه؛ لأنّه غَرضٌ فاسد، وإنْ كان المقصودُ منه دَفْعَ حاجاتِ نَفْسِه أو أهلِه بحيث لو تركه تأذّى بترْكِه، كان له مخالفتها لقوله عليه السلام: «لا ضَرَرَ ولا ضرارَ»، وكما نَمنَعُه من أذِيّتِهما نمنَعُهما مِن أذِيّتِه، فإنه لو كان معه طعام إن لم يأكُله هلك، وإن لم يأكلاه هلكا، قُدِّمَتْ ضرورتُه عليهما» انتهىٰ من «الفروق» للقرافي (١: ٣٣٦).

وقوله: «ولا فيما يختصان به من الحقوق» إلى آخرِه. غيرُ مُسَلَّم.

أمّا ما يختصَّانِ به من الحقوقِ فضابطُه: أنّهما يختصّان بحقِّ إجلالهِما الإجلالَ اللائقَ بهما، وخَفْضِ جَناح الذلِّ لهما من الرحمة(١).

وقولُه: «فإنّ ما يحرمُ في حقِّ الأجانبِ، فهو حرامٌ في حَقِّهما».

مُسَلَّم، ولكن يكونُ في حَقِّهما كبيرة، بخلافِ الأجانبِ فإنّه قد لا يكون كذلك، ولم يقُل الشيخ: فإنّ الذي يحرُمُ في حَقِّهما، يحرُمُ في حَقِّ الأجانبِ، فإنّه يحرُمُ في حقِّهما «أفّ» ولا يحرمُ ذلك في حَقِّ الأجانب.

وقوله: «وما يجبُ للأجانبِ فهو واجبٌ لهما».

هذا إن سُلِّم لا يُحصِّلُ مقصودَه، وإنَّما يحصِّلُ مقصودَهُ أن يقول: وما يجبُ لهما من النفقاتِ يجبُ لهما من النفقاتِ وغيرِه ما لم يجِبُ للأجانب.

وهذا الكلام ممنوع، فإنه يجب لها من النفقات وغيرها ما لم يجب للأجانب.

وقولُ الشيخ: «ولا يجبُ على الولدِ طاعتُهما في كلِّ ما يأمرانِ به». مُسَلَّم، لْكنْ فيما يتعلَّقُ بحقوقِهما [إذْ](٢) يجبُ على الولدِ طاعتُهما، فإذا

⁽۱) «وذلك بحُسْنِ المداراةِ ولينِ المَنْطِق، والبِدارِ إلى الخِدمةِ وسرعةِ الإجابة، وتركِ التبرُّمِ بمطالبهها، والصَّبْرِ على أمرِهما». أفاده الإمام القُشيري في «لطائف الإشارات» (۲: ۳٤٤) وكان قد قال قبل ذلك: «إنَّ الحقَّ أمرَ العبادَ بمُراعاةِ حَقِّ الوالدين وهما مِن جنسِ العبد، فمَنْ عَجَزَ عن القيام بحَقِّ جِنْسِه أَنِّي له أن يقومَ بحقِّ ربِّه!».

⁽٢) زيادة يستقيم بها السياق.

أمراهُ بالإقامةِ مع إسلامِهما عن سَفرِ الجهاد، وجبَ عليه ذلك، وإذا نَـهَياه عنه حَرُمَ عليه ذلك، وإذا خالفَ في ذلك أمْرَهُما أو نَهْيَهما، كان عاقاً (١).

وقولُه: «وقد ساوى الوالدانِ الرقيقَ في النفقةِ والسُّكْنىٰ».

كلامٌ عجيب؛ لأن ذلك واجبٌ لهما إكراماً وإجلالاً، وواجبٌ للرقيق للمِلْكِ القائم المُقْتضي للاستخدام وعدمِ الاستقلالِ بالكَسْب، فكيف يُذكرُ هذا مع هذا!! ولو سَمِع الوالدانِ بمِثْلِ هذا لأنكراه [٥/ب]، وما كان يرضى الشيخُ الإمامُ من أولادِه أن يُذكرَ له ذلك، وذِكْرُ ذلك للوالدِ عقوقٌ له (٢).

قولُه فيه أيضاً: «وقد ضَبَطَ بعضُ العلماءِ الكبائرَ بأن قال: كلُّ ذَنْبٍ قُرِنَ به وَعيدٌ أو لعْنٌ، فهو من الكبائر (٣)، فتَغْيرُ منارِ الأرضِ كبيرةٌ لاقترانِ اللَّعْنِ

⁽۱) يوضّحه قولُ القرافيِّ في «الفروق» (۱: ٣٣٣): «وثمّا يدلُّ على تقديم طاعتها على المندوباتِ ما في «مسلم» (٢٥٤٩): أنّ رجلاً قال: يا رسولَ الله، أبايعك على الهجرةِ والجهاد، قال: «هَل مِن والدَيْك أحدُّ حيّ؟» قال: نعم كلاهما، قال: «فتبتغي الأجْرَ من الله تعالىٰ؟» قال: نعم. قال: «فارجع إلى والدَيْك فأحسِنْ صحبتهما» فجعل عليه السلام الكونَ مع الأبوَيْن أفْضَلَ من الكونِ معه، وجعل خدمتهما أفضلَ من الجهاد مع رسولِ الله على لا سيّما في أول الإسلام» الكونِ معه، وهذا الذي قاله القرافي كان قد اعترضَ عليه القاضي عياض في «إكمال العلم» (٨: ٧) حيث قال: «إن هذا الحديث يحتملُ أن يكون بعد الفتح وسقوطِ فرضِ الهجرة والجهاد، وظهور الدين، أو كان ذلك من الأعراب. وغيرُه كانت تجبُ عليه الهجرة، فرجَح برُّ والدَيْه وعظيمُ حَقِّهما، وكثرةُ الأجرِ على برُّهما، وأنّ ذلك أفضَلُ من الجهاد». انتهى.

⁽٢) كتب الناسخ في الهامش: «بلغ كاتبه قراءةً على مؤلفه شيخ الإسلام أولاً»، أي: في المجلس الأول، وهذا يؤكد أن النسخة مقروءة على المؤلّف.

⁽٣) والقائل بذلك هو شيخُ الإسلام البارزيُّ، وعبارتُه بتمامِها «والتحقيقُ أنَّ الكبيرةَ كلُّ ذنبٍ قُرِنَ به وعيدٌ أو حَدُّ أو لعنُ بنَصِّ كتابٍ أو سُنَّة، أو عُلِمَ أن مَفْسدتَه كمفسدة ما قُرِنَ به وعيدٌ =

به (١)، وكذلك قَتْلُ المؤمن كبيرة؛ لأنّه اقترن به الوعيدُ واللعن »(٢) إلى آخره.

تَ قْييدُه بالمؤمنِ في قوله: «قَتْلُ المؤمنِ كبيرةٌ» إنّما هو لأنه الذي ثبتَ علىٰ قتْلِه اللعنُ والوعيدُ، الغَضَبُ والعذابُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ وَعَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٣٦] (٣) وإلّا فَقَتْلُ الذمّيّ ونحوِه كبيرةٌ بإجماع (١٠).

أو حَدٌّ أو لعن، أو أكثر من مفسدته، أو أشْعر بتهاونِ مرتكبِه في دينِه إشعارَ أصغرِ الكبائرِ
 المنصوص عليها». انتهىٰ من «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١: ١٣).

⁽۱) يعني قولَه ﷺ: "ولعنَ الله مَنْ غَيَّر منارَ الأرض»، وهو جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى برقم (١٩٧٨) وأبو يعلى في «المسند» (٢٠٢) والنسائي في «السنن» كتاب الضحايا، باب من ذبح لغير الله عزّ وجلّ (٧: ٢٣٢) من حديثِ على بن أبي طالب رضي الله عنه، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٨٨٥).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٣١).

⁽٣) قال الإمام البغوي: «والذي عليه الأكثرون، وهو مذهبُ أهلِ السنة: أنّ قاتلَ المسلم عَمْداً توبتُه مقبولةٌ لقولهِ تعالىٰ: ﴿ وَإِنِي لَفَفَارٌ لَمِن تَابَ وَعَامَنَ وَعَمِلَ صَلِاحًا ﴾ [طه: ٨٧]... وليس في الآية مُتعلقٌ لمن يقول بالتخليد في النار بارتكابِ الكبائر؛ لأن الآيةَ نزلت في قاتلٍ هو كافر، وهو مِقْيَسُ بن صُبابة، وقيل: إنّه وعيدٌ لمن قتل مؤمناً مستجلّا لقتلهِ بسبب إيهانه، ومن استحلّ قتْل أهلِ الإيهانِ لإيهانِهم كانَ كافراً مخلّداً في النار» انتهىٰ من «معالم التنزيل» (٢ : ٢٦٧).

⁽٤) وذلك لما ثبت من قوله ﷺ: «مَنْ قَتَل مُعاهَداً لم يَرَحْ رائحة الجنّة، وإنَّ ريحَها توجَدُ من مسيرةِ أربعين عاماً» أخرجه البخاري كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من قتل معاهَداً مِن غير جُرْم برقم (٣١٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها. انتهىٰ. ولتهامِ الفائدة انظر: «الزواجر عن اقترافِ الكبائر» (٢: ١٥٣).

قلتُ: قولُه: يَرَح، هو بفتح الراء، أي: يَجِدْ.

قولُه فيه أيضاً: «فها تقولون فيمن قَذَفَ مُحْصَناً قَذْفاً لا يسمعُه إلّا اللهُ(١) والحَفَظة مع أنّه لم يُواجِه به المقذوف، ولم يَغْتَبهُ به عند الناس: هل يكون قَذْفُه موجباً(١) للحدِّ مع خُلُوِّه من مَفْسَدةِ الأذىٰ؟ قُلنا: الظاهر أنّه ليس بكبيرةٍ موجبةٍ للحدِّ لانتفاءِ المَفْسَدة، ولا يُعاقَبُ في الآخرَةِ عِقابَ المجاهرِ بذلك في وجه المقذوف أو في ملإً من الناس، بل يُعاقبُ عقابَ الكاذبين غيرِ المُصِرِّين، وقد قال الشاعر:

فإنّ الذي يؤذيك منه سماعُه وإنّ الذي قالوا وراءَكَ لم يُقَلْ شَبَّهَه بالذي لم يُقَلْ لانتفاءِ ضَرَرهِ وأذيّته (٣). انتهىٰ.

يُقالُ عليه: بل الظاهرُ أنّ القَذْفَ بحيثُ لا يَسْمَعُ إلّا الله والحفظة، كبيرةٌ موجبةٌ للحدِّ، فطاماً عن جنسِ هذه المَفْسَدة (٤)، ولظاهرِ قولهِ تعالىٰ: ﴿ وَاللَّذِينَ مَرُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ﴾ الآية [الطور: ٤] فإن هذا رَمْيٌ، وما استشهد به من البيتِ لا يُطابقُ المُدّعىٰ؛ لأنّ قولَه:

وإنّ الذي قالوا وراءَك لم يُقَلْ

أعمُّ مِنْ قولهِ: «حيث لا سامع»؛ لصِدْقهِ على المقولِ وراءَه وهناك سامع.

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «لا يسمعه أحدٌ إلَّا الله تعالىٰ».

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «كبيرة موجبةً».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٣٢).

⁽٤) قد ذهبَ الإمام الأذرعيُّ إلىٰ نُصْرةِ اختيارِ ابن عبد السلام ولكن بقَيْدِ أن يكون صادقاً. قال في «قوت المحتاج»: «وما قاله مُحتملٌ إن كان صادقاً، فإن كان كاذباً ففيه نَظَرٌ للجُرأةِ علىٰ الله سبحانه وتعالىٰ بالفجور» نقله الهيتمي في «الزواجر» (٢: ٩١).

[فصلٌ في إتيان المفاسد ظنّاً أنَّها من المصالح]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لإتيانِ المفاسدِ ظنّاً أنّها من المصالح: «فإنْ قيل: فها تقولون فيمن أتىٰ بها هو مصلحةٌ في ظنّه، وهي (١) مَفْسدةٌ في نَفْسِ الأمر، كمن أكلَ مالاً يعتقدُه لنفسِه، أو وطِئ جاريةً يظنّها في مِلْكِه، أو لبس ثوباً يعتقده لنفسه، ثم بان أن وكيله أخرجَ ذلك عن ملكه؟ قلنا (٢): لا إثم عليه لظنّه (٣). انتهىٰ.

المختار في صورة ما إذا وطئ جاريةً يظنها في ملكه، أنّه لا يجوزُ الإقدامُ على الوَطْء إلّا بالاجتهادِ بأمارةٍ تغلبُ على الظنِّ أنّها في مِلْكه، حتى لو وكَّل في بَيْع أَمَتِه، وسلّمها للوكيلِ ليبيعَها، ثم عادَتْ إلىٰ منزله، واحتُمِلَ بَيْعُ الوكيلِ وعَدَمُه لا يجوزُ له الإقدامُ بغير اجتهادٍ على الوَطْء.

قولُه فيه أيضاً: «فإنْ قيل: فها [٦/1] تقولون فيمن فَعل فِعلاً يظنُّه واجباً (٤)، وهو من المفاسد المُحرَّمةِ في نفسِ الأمرِ، كالحاكم إذا حكم بالحقِّ (٥) بقاءً (٦) على الحُجَّةِ الشرعية، وكالمُصلِّ (٧) يُصَلِّي على ظنِّ أنّه مُتطَهّر (٨)، وكالشاهدِ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «وهو».

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «فلا».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢٤-٣٥).

⁽٤) في «القواعد الكرى»: «واجباً أو قربةً».

⁽٥) في «القواعد الكبرىٰ»: «إذا حكم بما يظنه حقاً».

⁽٦) في «القواعد الكبريٰ»: «بناءً علىٰ الحجج».

⁽٧) في «القواعد الكريٰ»: «وكالمحدث».

⁽A) يلي هذا اللفظ في «القواعد الكبريٰ»: «أو كمنْ صلىٰ علىٰ مرتدٌّ يعتقده مسلماً».

يَشْهَدُ بِحَقِّ عَرَفه بِنَاءً على استصحابِ بقائه، وظَهر كذِبُ الظنِّ في ذلك كلِّه؟ قلنا (١): هذا خَطأٌ مَعْفُوُّ عنه كالذي قَبْلَه، ولكن يُثابُ فاعلُه على قَصْدِه دونَ فِعْلِه إلّا مَنْ صَلّىٰ مُحْدِثاً، فإنّه يُثابُ علىٰ قَصْدِه وعلىٰ كلِّ فِعلٍ أتىٰ به في صلاته ممّا لا يُشْتَرَطُ الطهارةُ فيه» (٢) انتهیٰ.

ظاهرُ الأدلّةِ يقتضي أنّه يُثابُ على قَصْدِه وعلى جميع الأفعالِ في الصلاة وغيرِها، حتى لو قَتَل مُسلماً في صَفِّ الكفّارِ على زيِّهم فإنّه يُثابُ على قَتْلِه (٣)؛ لأنّه قاتلَ لتكونَ كلمةُ الله هي العُليا، وقد قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قاتلَ لتكونَ كلمةُ الله هي العُليا فهو في سبيلِ الله»(٤).

[فصلٌ في بيان تفاوت رتب المصالح والمفاسد وتساويها]

قولُه في «فَصْلُ في بيانِ تفاوُتِ رُتَبِ المصالح والمفاسدِ»: «فإنّه قد يُؤجَرُ على أحد العَمليْن المتهاثليْن، بها لا يُؤجَرُ على نظيره (٥)، ولذلك أمثلة: أحدها:

⁽١) «قلنا» ساقطة من «القواعد الكبرى».

⁽٢) «القواعد الكرى» (١: ٣٥).

⁽٣) وفي المسألةِ فَرُعٌ حَسَنٌ ذكره النووي في «روضة الطالبين» (٩: ١٤٦) فقال: «فصلٌ فيها إذا قَتَل إنساناً يظنُّه علىٰ حالِ وكان بخلافهِ، وفيه مسائل:

الأولى: قَتَلَ مَنْ ظَنّه كَافراً، بأن كانَ عليه زِيُّ الكفّار، أو رآه يُعَظِّمُ آلهِتَهم، فبان مسلماً، نُظِر إن كان ذلك في دارِ الحرب، فلا قِصَاصَ قَطْعاً، ولا دِيَةَ على الأظهر، وتجبُ الكفّارةُ قَطْعاً. وإن كان في دار الإسلام، وجبت الديةُ والكفّارةُ قَطْعاً، وكذا القِصاصُ على الأظهر».

⁽٤) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب مَنْ سأل وهو قائمٌ، عالماً جالساً برقم (١٢٣)، ومسلم كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله برقم (١٩٠٤)، وغيرهُما من حديثِ أبي موسى الأشعري رضى الله عنه.

⁽٥) يلي هذا اللفظ في «القواعد الكبرىٰ»: «مع أنه لا تفاوت بينهما إلَّا بتحمُّل مشقة الإيجاب وخوف العقاب علىٰ التَّركِ».

حَجُّ (١) الفرضِ وعُمرتُه، مساوِيانِ لحجِّ النَّفلِ وعُمرتهِ من كلِّ وجه»(٢) إلىٰ آخر الأمثلة.

يقالُ عليه: ليس ذلك ممّا يَخْفىٰ حتىٰ يَضْرِبَ له الأمثال، وذلك كثير. ولعلّه إنّما ذكر ذلك توطئةً لِما سيذكرهُ فيها إذا تفاوتَ العملانِ بالقِلّةِ والكثرة، مِثْلَ أَن يُزَكِّي بخَمْسةِ دراهمَ، ويَتصدَّقَ بعشرةِ آلافِ درهم، كما سيأتي.

وقولُه: «العملان المتهاثلان» وكذا قولُه في صوم رمضانَ: «إنّه مساوٍ لصومِ شعبان»، مرادُهُ: التهاثلُ الصُّوْريُّ والتساوي الصُّوْري.

قولُه فيه أيضاً: «وكذلك قراءةُ حَمْدَلةِ الفاتحةِ في الصلاةِ مُساويةٌ لقراءتِها في غيرِ الصلاةِ مع أنّها أفْضلُ منها إذا قُرِئت خارجَ الصلاة»^(٣).

يقالُ عليه: الفاتحةُ كلُّها كذلك، فلا وَجهَ لتخصيص ذلك بحَمْدَلتِها.

قولُه فيه أيضاً: «وكذلك الأذكارُ التي في القرآنِ إذا قُصِدَ بها القراءة، شُرِطَتْ فيها الطهارة من الجنابة، ولو قُصِدَ بها الذِّكْرُ، كالبَسْملةِ على الطعامِ والشرابِ، والحَمْدَلةِ عند الفراغِ مِنها، والتسبيحاتِ المذكورةِ في القرآن، لم تُشْتَرطُ فيها الطهارة من الجنابةِ مع تساوي هذه الأذكارِ من كلِّ وجه»(٤). انتهىٰ.

يقالُ عليه: هذا ليس من الأمثلةِ السابقةِ في شيء، فإنّ كلامَه في العملَيْن

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «أن حبَّ».

⁽٢) «القو اعد الكريٰ» (١: ٤٢).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٤٢).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٤٢-٤٣).

المتماثلَيْن يُؤجِرُ الله على أحدِهما ما لا يُؤجِرُ على نظيره. واشتراطُ الطهارة من الجنابةِ في أحدِهما دونَ الآخر، ليس من هذا القَبيل.

قولُه فيه أيضاً: «وكذلك ما فرضَه الله تعالى من الزكواتِ قد تُساوي مصلحتُه مصلحة نظيره من الصدقاتِ في سَدِّ الخَلَّاتِ وَدْفع الحاجات، وله أمثلة: أحدها: إخراجُ درهمَيْن متساوِيَيْن، أحدُهما(١) زكاةٌ والأَخَرُ صدقة»(٢). انتهىٰ.

يقال [٦/ب] عليه: قد تقَدَّم ذلك أوّلَ الفَصلِ فلا وَجْه لإعادتهِ، ولعلّه ذكره توطئةً للأمثلةِ التي ذكرها بعد ذلك من مثالِ الشاتَيْن والعُشْرَين ونحوِهما.

قولُه فيه أيضاً: «وإذا كانت الحسنةُ في ليلةِ القَدْرِ أَفْضلَ من ثلاثين الفَ حسنةٍ في غيرِها، مع أنّ تَسْبيحها كتسبيحِ غيرِها، وصلاتها كصلاةِ غيرِها، وقراءتها كقراءةِ غيرِها، عُلِمَ أنَّ الله يتَفَضَّلُ على عبادهِ في بعضِ الأزمانِ بها لا يتفضَّلُ به في غيرِه»(٣) إلى آخرِه.

يقالُ عليه: ما ذكرهُ مِن أنّ الحسنةَ في ليلةِ القَدْرِ أفضَلُ من ثلاثين ألفَ حسنةٍ في غيرِها، قد يُوجَّهُ بأنّ ليلةَ القَدْرِ تَعْدِلُ جميعَ رمضانَ؛ لقوله ﷺ: «مَنْ قامَ ليلةَ القَدْرِ إيهاناً واحتساباً؛ غُفِر له ما تَقدَّم مِن ذَنْبهِ»(٤) مع قولهِ ﷺ: «مَنْ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «واحدهما».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٤٣).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٥٤).

⁽٤) أخرجه البخاري كتاب الصوم، باب مَنْ صامَ رمضانَ إيهاناً واحتساباً ونيّة برقم (١٩٠١)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان برقم (٧٥٩)، من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

قامَ رمضانَ إيهاناً واحتساباً؛ غُفِرَ له ما تقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه (١)، وحسناتُ رمضانَ جميعِه بثلاثينَ ألفاً، لأنّ كلَّ يوم بعَشْرة، وعَشرة في عَشرةٍ مئة، ومئةٌ في ثلاثين بثلاثةِ آلاف، ومن ثَمَّ ذهبَ الأوزاعيُّ إلىٰ أنّه يجبُ في قضاء رمضانَ: ثلاثةُ الافِ يوم، وثلاثةُ آلافٍ في عَشرةٍ بثلاثين ألفاً، ومِن ثمَّ كان صومُ رمضانَ مع سِتً من شوّالٍ، يعدلُ صيام الدهر.

قولُه فيه أيضاً: «وممّا يدلُّ^(۲) على أنّ الثوابَ ليس على قَدْرِ النَّصَبِ مُطْلقاً، قولُه ﷺ: «الإيهانُ بضعٌ وسبعونَ شُعبةً، أفضَلُها قولُ: لا إله إلا الله، وأدناها إماطةُ الأذى عن الطريق»^(۳). وهو من المصالح العامّة لكلِّ مجتازٍ

قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣: ٣٥٢): قولُه: «مِن ذَنْبه»: اسم جنس مضاف فيعمُّ جيعَ الذنوب، إلّا أنّه مخصوصٌ عند الجمهورِ بالصغائر. انتهىٰ. وقال بعضُ العلماء. يجوزُ أن يُخفّف من الكبائر.

⁽۱) أخرجه البخاري كتاب صلاة التراويح، باب فَضْلِ مَن قامَ رمضان، برقم (۲۰۰۹)، ومسلم كتاب صلاةِ المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، برقم (۷۰۹). كلاهما يرويه من حديثِ أبي هريرة رضى الله عنه.

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٣: ٢٩٨): معنى «إيهاناً»: تصديقاً بأنه حَقّ، ومعنى «احتساباً»: أن يريدَ الله تعالى وَحْده، لا يقصِدُ رؤيةَ الناسِ ولا غير ذلك ممّا يخالفُ الإخلاص.

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «وممَّا يدلُّ أيضاً».

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان بلفظ «بضع وستون» برقم (٩)، ومسلم كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان برقم (٣٥)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضى الله عنه.

قلتُ: قد بحث الإمام النوويُّ الاختلاف بين روايتي هذا الحديث بين الستين والسبعين، قال: ونُقلَ عن الإمام الحافظ أبي عمرو بن الصلاح قوله: واختلفوا في الترجيح. والأشْبَهُ=

بالطريق بإزالةِ الشوكِ والأحجار والأقذارِ مع مشقّةِ ذلك، وخِفّةِ النُّطْقِ بكلمة الإيمان»(١١). انتهىٰ.

يُقال عليه: لقائلٍ أن يقول: بل كلمةُ الإيهانِ أَثْقَل؛ لأنَّ المرادَ كلمةُ الإيهانِ بحقوقِها ومقتضياتِها(٢).

قوله: «فإن قيل: بل^(٣) تتفاوتُ رُتَبُ المعارفِ والإيمانِ بالفرضِ والنَّفْلِ كَمَا تتفاوتُ رُتَبُ العباداتِ بالفرضِ والنَّفْل. قُلْنا: نعم، فإنّ الإيمانَ (٤) والتعرُّفَ الأوّلَ مفروضٌ بالإجماع، واستحضارهما بعد ذلك نَفْلٌ لا يلزَمُ تعاطيه (٥) إلىٰ آخره.

يُقال عليه: لك أن تقول: بأنَّ الإيهان الثاني، والتعرُّفُ الثاني، يقعانِ واجباً أيضاً، وذلك أنَّ العباداتِ قِسهان:

بالإتقانِ والاحتياطِ ترجيحُ روايةِ الأقل، ومنهم مَنْ رجّح رواية الأكثر، وإياها اختار أبو عبدالله الحكيميّ، فإنّ الحكم لمن حفظ الزيادةَ جازماً بها» انتهىٰ. انظر: «شرح صحيح مسلم»
 (۱: ۲۸۰).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٥٥-٤٦).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٤٧). يوضِّحه قولُ ابنِ رجب الحنبلي في «كلمة الإخلاص» ص٢٨:
«إنَّ قولَ العبد: «لا إله إلّا الله» يقتضي أن لا إله له غير الله. والإله هو الذي يُطاعُ فلا يُعْصىٰ
هَيْبةً له وإجلالاً، ومحبّةً وخوفاً ورجاء، وتوكُّلاً عليه، وسؤالاً منه، ودعاءً له، ولا يصلح
ذلك كلَّه لغير الله عزَّ وجلَّ، فمَنْ أشْركَ مخلوقاً في شيءٍ من هذه الأمور التي هي من
خصائص الإلهية، كان ذلك قَدْحاً في إخلاصه في قول: لا إله إلّا الله، ونقصاً في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك». انتهىٰ.

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «هل».

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «الإيمان الأوَّل».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٤٦).

أحدُهما: ما نَدَبَ الشارعُ إلى إعادته.

والثاني: ما لم يطلُبْ إعادتَه.

والثاني إذا وقع ثانياً فهو نَفْل، والأولُ: إمّا أن يطلُبَ الشارعُ دوامَه حُكْماً أَوْ لا، فإنْ طلب دوامَه حُكماً فكلما وقع، وقع واجباً، وإنْ لم يطلب الشارعُ دوامَه حُكماً كالصلاة، ففي وقوعهِ ثانياً الخلافُ في الصلاة.

قولُه فيه أيضاً: «وكذلك رُتبةُ المحبّةِ الصادرةِ عن ملاحظةِ [٧/أ] الإنعامِ والإفضالِ، مُنْحَطّةٌ عن رُتْبةِ المحبّةِ الصادرةِ عن ملاحظةِ [الكهال والجهال، لصدورِ تلك المحبّةِ عن ملاحظة](١) الأغيار، وصدورِ محبّةِ الإجلالِ عن ملاحظةِ (٢) الكهالِ والجهال»(٣) إلىٰ آخرِه.

«والتعظيمُ والمهابَةُ أَفْضَلُ من المحبّةِ الصادرةِ عن معرفةِ الكمالِ (٤) والجهالِ؛ لِما في المحبّةِ من اللذّةِ بجهال المحبوب، بخلافِ المُعَظِّمِ الهائب، فإنّ الهيبةَ والتعظيمَ يقتضيان التصاغر والإيحاش (٥) والانقباض، ولا حَظَّ للنفسِ في ذلك». انتهى (٢).

⁽١) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل والزيادة من «قواعد الأحكام».

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «عن ملاحظة أوصاف».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٤٦).

⁽٤) في «القواعد الكرى»: «الجلال».

⁽٥) في «القواعد الكبرئ»: «والانخشاش».

⁽٦) يوضِّحه قولُ الإمامِ الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤: ١٦٨): «اعلم أنَّ الخوفَ من الله تعالىٰ علىٰ مقامَيْن: أحدُهما: الخوفُ مِن عذابه، والثاني: الخوفُ منه، فأما الخوفُ منه فهو خوفُ العلماءِ وأرباب القلوبِ العارفين مِن صفاتهِ ما يقتضي الهيْبَةَ والخوفَ والحَذَر المُطْلِعَيْن علىٰ =

لا ينبغي أن يُـقْصَدَ بالمهابةِ والتعظيم مُطْلقاً، بل يكون ذلك باعتبارِ المقامات، ففي مقام: «هل رضيتم؟»(١) ونحوِه، تكونُ المحبّةُ أفْضَل، وفي نحوِ مقامِ: «إنّ ربّي قد غَضِبَ اليومَ غَضَباً»(٢) الحديث، تكونُ الهيبةُ والإجلالُ أفضَل.

قولُه فيه أيضاً: «فإنْ قيل: هل يستوي الحاجُّ عن نَفْسِه والمحجوجُ عنه في مقاصدِ الحجِّ عنه الأجر»(٣) إلى أخره.

يقال عليه: ما ذكره في الحاجِّ عن نَفْسِه، والمحجوج عنه، مِن أنَّها لا يستويان في الأجرِ، قد ينازَعُ فيه من حيثُ إنَّ المُسْتطيعَ في الآية يتناوَلُ المُسْتطيعَ بنَفْسِه، والمُستطيعَ بغيره؛ لقولهِ ﷺ: «حُجِّي عن أبيكِ»(٤) وظاهرُ

⁼ سِرِّ قوله تعالىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ ﴿ [آل عمران: ٢٨]، وأما الأولُ فهو خوفُ عمومِ الخلق، وهو حاصلٌ بأصلِ الإيهانِ بالجنّةِ والنارِ وكونِهها جزاءَيْن علىٰ الطاعةِ والمعصية، وضَعْفُه بسبب الغفلة، وإنّها تزولُ الغفلةُ بالتذكيرِ والوعظِ وملازمةِ الفِكرِ في أهوالِ يوم الله. القيامة وأصنافِ العذاب» إلىٰ آخر كلامِه رحمه الله.

⁽١) هـ و جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري كتاب الرقاق، بـ اب صفة الـ جنة والنار، بـ رقم (١) هـ و جزءٌ مـن حديثٍ أخرجه البخاري البنار الرضوان على أهلِ الجنة، برقم (٢٥٤٩)، ومسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب إحلالِ الرضوان على أهلِ الجنة، برقم (٢٨٢٩) ، كلاهما يرويه من حديثِ أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه البخاري كتاب أحاديثِ الأنبياء، باب قولِ الله عزّ وجل: ﴿ وَلَقَدُ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ﴾ [هود: ٢٥]، برقم (٣٣٤٠)، ومسلم كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلةً برقم (١٩٤) كلاهما يرويه من حديثِ أبي هريرة رضى الله عنه.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٤٧).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٩ ٠٣) بهذا اللفظ، وأصلُ الحديث في «صحيح البخاري»، =

ذلك تساويهما مِن كلِّ وجه، وإخراجُ أحدِهما مِن بعضِ الوجوه يحتاجُ إلىٰ دليل.

قولُه فيه أيضاً: «وهكذا الأَبدالُ كلُّها لا تُساوي مُبدَلاتِها، فليس التيمُّمُ كالوضوء والغُسْل. إلىٰ آخره »(١).

يقال عليه: لا يصدقُ على الشيء كونُه بَدَلاً إلّا بعد العجزِ عن المُبْدَل، وحينئذِ فهو يُساويه في الأجر لقولهِ ﷺ: «إذا مرِضَ العبدُ أو سافَر كتب الله له ما كان يَعْملُ صحيحاً مُقيماً»(٢).

قولُه فيه أيضاً: "فإن قيل: ما تقولونَ فيمن سَدَّ جَوْعةَ مسكينٍ في (٣) عَشرةِ أَيّام، هل يساوي أَجْرُهُ أَجْرَ مَنْ سَدَّ جَوْعةَ عشرةِ مساكين، مع أنّ الغَرَضَ سَدُّ عَشْرِ جَوْعات، والكلُّ عبادُ الله، والغَرَضُ الإحسانُ إليهم، فأيُّ فرقٍ بين تحصيل هذه المصالح في محلِّ واحدٍ أو في محال متعدِّدة؟ قُلنا: لا يستويان؛ لأنَّ الجماعة يُمكنُ أن يكونَ فيهم وليُّ الله(٤) أو أولياءُ له، فيكونُ إطعامُهم أَفْضَلَ مِن (٥) إطعام واحدٍ (١) إلىٰ آخرِه.

⁼ كتاب المغازي، باب حجّة الوداع، برقم (٤٣٩٩)، و «صحيح مسلم» كتاب الحج، باب الحجّ عن العاجزِ لزَمانة، برقم (١٣٣٤) من حديثِ ابن عباسِ رضي الله عنه.

⁽١) «القواعد الكبرى)» (١: ٤٧).

⁽٢) أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسفر، باب يُكتب للمسافرِ مثلُ ما كان يعملُ في الإقامة، برقم (٢٩٩٦) من حديثِ أبي موسىٰ الأشعريِّ رضي الله عنه... وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٩٦٧٩).

⁽٣) «في» ساقطة من «القواعد الكبرى».

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «وليٌّ لله».

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «من تكرير».

⁽٦) «القواعد الكبرى» (١: ٨٤).

يقال عليه: ما ذكره من التعليلِ غيرُ مناسب، والتعليلُ الصحيحُ أن يُقال: لِما في سَدِّ جَوْعةِ عشرةِ مساكينَ من التعجيلِ والمسارعةِ إلى مصالحَ مُتَعدِّدة بخلافِ سَدِّ جَوْعةِ مسكينٍ في عشرةِ أَيَّام.

قولُه بعد ذلك: «ولمثلِ هذا أوْجبَ الشافعيُّ رضي الله عنه (١) صَرْفَ الزكاةِ إلى الأصنافِ؛ لمِا فيه مِن دَفْعِ أنواعٍ من المفاسدِ، وجَلْبِ أنواعٍ من المصالح»(٢) إلىٰ آخرِه.

يُقال عليه: لم يُوجبِ الشافعيُّ رضي الله عنه ذلك لِما ذَكَره، بل لأجلِ أنّ صيغة مُطْلَقِ الجمعِ تقتضي انحصار [٧/ب] الاستحقاق في المذكورين (٣)، فلا يجوزُ الاقتصارُ على بَعْضِهم عند الإمكان.

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «رحمه الله».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٤٨).

⁽٣) يعني المذكورين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلَهُ قَرَآء وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَيْمِلِينَ عَلَيْمَا وَٱلْمُوَلَقَةُ فَلُومُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْفَخْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَٱللّهُ عَلِيمُ عَصَيمُ وَ التوبة: ٦٠]، قال الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (٤: ٦٥): اختلف الفقهاء في كيفية قَسْم الصدقات، وفي جوازِ صرفِها إلى بعضِ الأصناف، فذهبَ جماعةٌ إلى آنه لا يجوزُ صرفُها كلّها إلى بعضِهم مع وجود سائرِ الأصناف، وهو قولُ عكرمة، وبه قال الشافعي. وذهبَ جماعةٌ إلى أنه لو صُرِفَ الكلُّ إلى صنفٍ واحدٍ من هذه الأصناف، أو إلى شخصٍ واحدٍ منهم يجوز، وإنّها سمّىٰ الله تعالى هذه الأصناف الثمانية إعلاماً منه أن الصدقة لا تخرجُ عن هذه الأصناف، لا إيجاباً لقسْمِها بينهم جميعاً، وهو قولُ عُمرَ وابنِ عباس وإليه تخرجُ عن هذه الأصناف، لا إيجاباً لقسْمِها بينهم جميعاً، وهو قولُ عُمرَ وابنِ عباس وإليه وتفريقُها أولى. وقال إبراهيم - يعني النخعيّ: إن كان المالُ كثيراً يحتملُ الأجزاءَ قسّمه على أصناف، وإن كان قليلاً وضَعه في صنفٍ واحد. وقال مالك: يتحرّى موضعَ الحاجة منهم، ويُقدّمُ الأوْلَى فالأوْلى من أهلِ الحَلّة والحاجة. انتهىٰ.

[فصلٌ فيها يتفاوتُ أجرُه بتفاؤتِ تحمُّل مشقَّتِه]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لِما يتفاوَتُ أَجْرُهُ بتفاوتِ تحمَّل مشقَّته: «فإنْ قيل: ما ضابطُ الفعلِ الشاقِّ الذي يُؤجَرُ عليه أكْثَرَ ممّا يؤجَرُ على الخفيف؟ قلتُ: إذا اتّحد الفِعلانِ في الشرفِ والشرائطِ والسُّنَنِ والأركان، وكان أحدُهما قلتًا فقد استويا في أجرَيْهما لتساويهما في جميع الوظائف، وانفردَ أحدُهما في تحمُّلِ المشقّةِ لا على عَيْنِ المشاقِّ»(١) لمشقّةِ لأجلِ الله تعالى، فأثيبَ على تحمُّلِ المشقّةِ لا على عَيْنِ المشاقِّ»(١) إلى آخرِ ما ذكره.

يقال عليه: ما ذكره الشيخُ مِن أنَّ الثوابَ على تحمُّلِ المشقَّةِ لا على عَيْنِ المشاقِّ، ورتّبَ عليه ما ذكره من المسائل، مُنازَعٌ فيه، ويردُّه ظواهرُ الأدلّة.

[فصلٌ في تساوي العقوباتِ العاجلةِ مع تفاوُتِ المفاسدِ]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لتساوي العقوباتِ العاجلةِ مع تفاوتِ المفاسد: «قد تتساوى العقوباتُ العاجلةُ مع تفاوتِ الزلّاتِ، مع أنّ الأغلبَ تفاوتُ العقوباتِ بتفاوتِ المخالفات، فإنّ مَن شرِبَ قطرةً من الخمرِ مُقْتَصِراً عليها، يُحدُّدُ كما يُحدُّدُ مَنْ شرِبَ ما أسكره وخَبَّل عَقْلَه، مع تفاوتِ المفسدتَيْن، ولم يجعلِ (٣) الوسائلَ إلىٰ الزِّنا والسرِقةِ والقَتْل في الزواجر.

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «بتحمُّل».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٥).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «ولم تُجعَل».

والفرقُ بينهما وبين مَنْ شرِبَ القَطْرةَ: خِفّةُ حَدِّ السكْرِ، وثِقَلُ ما عداه من الحدود، مع أنّ التوسُّل إلى السَّرِقةِ والقَتْلِ لا يُحَرِّكُ الداعيةَ إليهما، ولا يحثُّ عليه عليهما، بخلافِ وسائلِ الزِّنا من النظرِ والمسِّ وغيرهما، فإنها تؤكد الحثَّ عليه والدعاءَ إليه»(١).

يقال عليه: ليس شُرْبُ قطرةٍ من الخمرِ وسيلةً حتى يُطْلَبَ الفرقُ بَيْنَهَا وبين الوسائل إلى الزِّنا والقَتْلِ والسَّرِقة. وما ذكرهُ من الفَرْقِ لِخِقّةِ حَدِّ السُّكْرِ وثِقلِ ما عداه لا يتوجَّه. ونظيرُ القَطْرةِ من الخمرِ إيلاجُ الحَشْفةِ ونَزْعُها في الحال، فإنّه يجبُ فيه الحدُّ، كمَنْ أوْلجَ جميعَ ذكرهُ وأنْزَل(٢)، وكذلك سَرِقةُ رُبعِ دينار، فإنّه يُقْطَعُ فيه كما يُقْطَعُ في سَرِقةِ ألفِ دينار (٣)، وجِراحةٌ خفيفةٌ مع جراحةٍ أعظمَ منها أو جِراحات، فإنّه يجبُ القِصاصُ على الجارحين سواء.

قولُه فيه أيضاً: «فإنْ قيل: هل يكونُ وِزْرُ مَنْ سَرقَ رُبعَ دينارٍ كوِزْرِ مَنْ سَرقَ رُبعَ دينارٍ كوِزْرِ مَنْ سَرقَ ألفَ دينار؛ لاستوائهما في القطعِ؟ قُلنا: بل يتفاوتُ وِزْرُهما في الدارِ

⁽١) «القواعد الكبري» (١: ٥٦).

⁽٢) لأنّ الضابط الموجبَ للحدِّ هو: إيلاجُ قَدْرِ الحشفةِ من الذكرِ في فَرْجٍ محرَّمٍ مُشْتهى طبعاً لا شُبْهة فيه. انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ٨٦). وقال ابن عبد السلام في «قواعد الأحكام» ص ١٨٤: «وضَهانُ الأبضاعِ بمهورِ الأمثالِ يَتحقَّقُ بمُجَرَّدِ إيلاجِ الحَشَفَةِ في الفرج».

⁽٣) وقد عَلَل ابن عبد السلام هَذا الحُكمَ بقوله ردّاً على مَنْ قال: «كَيف تُقْطَعُ يَدُّ دِيَتُها خمسون من الإبلِ أو خمسمئة دينار بربع دينار أو بعشرة دراهم؟ قال ابن عبد السلام: «قُلْنا: ليس الزَّجْرُ عمّا أخِذَ وإنّما الزَّجْرُ عن تكريرِ ما لا يتناهى من السرقة المفوِّتة للأموالِ الكثيرة التي لا ضابط لها، ولو شرط الشرعُ في نصابِ السرقةِ مالاً خطيراً لضاعت أموال الفقراء الناقصةِ عن نصاب الخطير، وفي ذلك مفسدةٌ عامّةٌ للفقراء» انتهىٰ.

الآخِرةِ بتفاوتِ مَفْسدتَيْ سرقتِهما(١) لقولهِ تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَعْــمَلُ مِثْقَـــالَ ذَرَّةٍ شَــرًا يَكُمُ مُثَقَــالَ ذَرَّةٍ شَــرًا يَــرَهُ ﴾ [الزلزلة: ٨]»(٢) إلىٰ آخرِه.

يُقالُ فيه: ما ذكره مِن أنّ وِزْرَ مَنْ سَرقَ رُبعَ دينارٍ، ووِزْرَ مَنْ سَرقَ أَلْفَ دينارٍ، يتفاوتُ بتفاوتِ مفسدَتي سرقتها، يتناوَلُ: أنَّ وِزْرَ مَنْ سَرقَ رُبعَ دينارٍ لفقيرٍ، أعظَمُ مِن وِزْرِ مَنْ سرقَ ألفَ دينارٍ لغَنيّ ذي مالٍ كثيرٍ لا يَعْبَأُ بذلك؛ لاختلافِ المفسدَتَيْن. وسيأتي في كلامهِ التصريحُ بها يُوافقُ ذلك في [٨/أ] المثالِ السابعَ عَشَرَ من الفصلِ المعقودِ للمصالحِ المُجَرَّدة.

قولُه فيه أيضاً: «والقَطْعُ الواجبُ في ألفٍ^(٣)، مُتَعَلِّقُ بربع دينارٍ من الألف» إلى أن قال: «فيُكَفِّرُ الحدّانِ ما يتعلَّقُ بربع دينارٍ من السَّرقتَيْن، ويَبْقىٰ الزائدُ إلىٰ عَام الألفِ لا مُقابِلَ له ولا تكفير» (٤).

يُقالُ على ما ذكره مِن بقاءِ الزائدِ إلىٰ تمامِ الألفِ، لا مُقابلَ له ولا تكفير: مخالفٌ لظواهرِ الأحاديثِ الحدود كفّارات (٥) ونحو ذلك.

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «سرقتيهما».

⁽٢) «القواعد الكبري» (١: ٥٦).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «الألف».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٥٧).

⁽٥) قد أخرج الإمام أحمد في «المسند» (٢١٨٦٦) من حديثِ خزيمة بن ثابتٍ عن النبيِّ عليه قال: «مَنْ أصابَ ذنباً أُقيمَ عليه حَدُّ ذلك الذَّنْ ِ فهو كفّارته»، وهو حديثٌ صحيح لغيره، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٢٨) والبغوي في «شرح السنّة» (٢٥٩٤) والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨: ٣٢٨) وانظر تمامَ تخريجه في التعليق علىٰ «مسند أحمد». قلت: وأصلُ الحديثِ ثابتٌ في الصحيح، وعليه ترجم الإمام مسلم في «الصحيح»: باب =

[فصلٌ في تفاوتِ أجور الأعمال مع تساويها باختلاف الأماكن والأزمان]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لتفاوتِ أجورِ الأعمالِ مع تساويها، باختلافِ الأماكنِ والأزمان: «فإن قيل: قد ذهبَ مالكُ [رحمهُ الله](١) إلى تفضيلِ المدينةِ على مكّة (٢)، فها الدليلُ على تفضيلِ مكّة عليها؟ قلنا: معنىٰ ذلك أنّ الله تعالىٰ يجودُ علىٰ عبادهِ في مكّة بها لا يجودُ بمِثْلِه في المدينة، وذلك من وجوه»(٣) فذكرها.

يقال عليه: ما ذكره من الجواب، لا يُطابقُ السؤال، لأنّ السؤالَ في إقامةِ الدليلِ على أفضليةِ مكة لا في معنى الأفضلية، فكان الصوابُ أن يقول: الدليلُ على ذلك كذا ويذكره، ثم يقول: ومعنىٰ الأفضليةِ كذا.

^{= «}الحدودُ كفّاراتٌ لأهلها» ثم ذكر حديث عبادة بن الصامت برقم (١٧٠٩) وفيه: «فمن أصابَ شيئاً من ذلك فعوقبَ به فهو كفّارةٌ له».

والذي عليه الجمهور: أن الحدود كفّاراتٌ لأهلِها استدلالاً بهذا الحديثِ وغيره، ولم يشترطوا توبة المحدود، وذهب بعضُ العلماء إلى اشتراطِ التوبة، وقال بذلك بعضُ التابعين، وتقلّده المعتزلة، ووافقهم ابن حزم من الظاهرية والبغوي من فقهاء الشافعية. انظر: «المحلّى» لابن حزم (١٢: ١٣).

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٢) انظر: «الاستذكار» لابن عبد البَرِّ (٨: ٢١٨) في ابعدها حيث استقصى أطراف القولِ في فضائل المدينة المنورة، على ساكنها أفضَلُ الصلاةِ والسلام.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٦٣).

[فصلٌ في انقسام جلب المصالح ودرءِ المفاسدِ إلى فروض كفاياتٍ وأعيان]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لانقسامِ جَلْبِ المصالحِ ودَرْءِ المفاسدِ إلى فروضِ كفاياتٍ وفروضِ أعيان، وإلى الوسائلِ والمقاصد: «فإن قيل: لو صلّى على الجنازةِ ثانياً مَنْ لم يُصَلِّ عليها أوّلاً بعِلّةِ (۱) إسقاطِ فَرْضِها في الحُكْم، لكانت الصلاةُ الثانيةُ فرضاً عند أصحابِ الشافعيِّ رضي الله عنه (۱)، فكيف يُحكمُ بأنّها فرضٌ مع سقوطِ الفرضِ بصلاةِ السابقين، وليس هذا كاللاحقين في الصلاة، فإنّ مصلحةَ الفرضِ لا تحصلُ إلّا بالتحلُّلِ (۱) من الصلاة، فالجوابُ: أنّ جميعَ مصالح فروضِ الكفايات (۱)، إذا أُتِيَ بها، فقد دخلت في الوجودِ قَطْعاً؛ لأن قَطْعاً، ومصلحةُ فَرْضِ الصلاةِ على الميِّتِ لم تدخُل (۱) في الوجودِ قَطْعاً؛ لأن مقصودَها الأعظمَ إجابةُ الدعاءِ، وهو غَيْبٌ لا اطلاعَ لنا عليه، فمِن الجائزِ أن مقصودَها الأعظمَ إجابةُ الدعاءِ، وهو غَيْبٌ لا اطلاعَ لنا عليه، فمِن الجائزِ أن لا يُقْبَلَ دعاءُ مَنْ تَقَدَّم بالصلاة، فتكون الصلاةُ الثانيةُ محصِّلةً للمصلحةِ التي هي إجابةُ الدُّعاء» (۱) إلىٰ آخره.

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «بعد».

⁽٢) «رضي الله عنه» ساقطةٌ من «القواعد الكبرىٰ».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «بالتحليل».

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «الكفاية».

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «لا يُقطعُ بدخولها».

⁽٦) «القواعد الكري» (١: ٧٢).

يقالُ عليه: ما ذكره من الجوابِ عن الصلاةِ على الليّب، ينتقضُ بمَنْ صلّىٰ على ميّتٍ بعد صلاةِ مَنْ يُقْطَعُ بإجابةِ دعائه، كمَنْ صلّىٰ على ميّتٍ بعد صلاتهِ صلىٰ اللهُ وسلّم عليه، وكمن صلّىٰ بعد صلاةِ أربعين عليها، وردَ في الحديثِ من إخبارهِ ﷺ: "إنّهم يُشَفّعون فيه" (١).

والأوْلَىٰ أَن يُقال: إِن صلاة الجنازةِ من فروضِ الكفايات، وفرضُ الكفاية إذا قام به بعضُ الأمّةِ، سقطَ الحَرجُ عن الباقين، ولم يُمْنَعْ غيرُهم من الفعل، فإذا فَعل غيرُهم كانَ ممَّن توجّه إليه الفرضُ أوّلاً، وإن سقط الحرجُ عنه بفعْلِ غيرِه، فأثيبَ علىٰ ذلك ثوابَ فرضِ الكفاية؛ لأنه إنّها عملَ بالخطابِ الأوّلِ، لا بخطاب جديد.

[فصل في بيان رُتب المفاسد]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لبيانِ رُتَبِ المفاسد: «ثمّ لا تـزالُ مفاسدُ الصّغارِ (٢) تتناقَصُ حتىٰ تنتهي (٣) إلى مفسدةٍ، لو فاتَتْ لانتهَيْنا إلى أعلىٰ رُتَبِ المفاسد» (١)، وهي الضربُ الثاني (٥) من رُتب المفاسد» (١).

⁽۱) يعني ما ثبت من قولِه ﷺ: «ما مِن رجلٍ مسلم يموت فيقوم على جنازتهِ أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً، إلّا شَفَعهم الله فيه الحرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب مَنْ صلى عليه أربعون شفعوا فيه، برقم (٩٤٨)، وصحّحه ابن حبان (٣٠٨٢) من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنه.

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «الصغائر».

⁽٣) في «القواعد الكبرىٰ»: «إلىٰ أن تنتهي».

⁽٤) العبارة في «القواعد الكبرى»: «لو نقصت لوقعنا في أعظم رتب مفاسد الصغائر».

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «الرتبة الثانية».

⁽٦) «القواعد الكبرى» (١: ٧٨).

يُقال عليه: في هذا نَظَر؛ لأنه قد تفوتُ تلك المَفْسدةُ ولا كراهةَ، كالخَلْوةِ بالأجنبية مع امرأةٍ أو نسوة.

[٨/ب] قولُه فيه أيضاً: «وجَعَلَ الزِّنا بحليلةِ الجار تِلُواً لقَتْلِ الأولادِ؛ لِمَا في ذلك من مفاسدِ الزِّنا، كاختلاطِ المياهِ، واشتباهِ الأنساب، وحصولِ العار، وأذِيّة الجار»(١) إلىٰ آخرِه.

يقال عليه: الصوابُ أن يقال: وجعلَ الزنا بحليلة الجارِ تِلْوَ القتلِ مُطْلقاً؛ لئلّا يَلزَمَ عليه أن يكونَ قَتْلُ غيرِ الولدِ أَخَفَّ من الزِّنا بحليلةِ الجار، وليس كذلك، وحينئذِ فقولُه ﷺ: «ثمَّ أن تَقْتُلُ ولدَكَ مِخافةَ أن يَطعَمَ معك» (٢) يثبت على القتلِ المحرَّم بأنواعه، وخَصَّ الولدَ بالذكْرِ؛ لأنّه أوّلُ رُتْبةٍ مِن رُتَبِ القَتْلِ المُحرَّم يَلي الإشراكَ بالله (٣).

[فصلٌ في اجتماع المصالح المجرَّدة عن المفاسد]

قولُه: «فَصْلٌ في اجتماع المصالح المجرَّدةِ عن المفاسد»(٤).

يقالُ عليه: لا يَظهَرُ من كلامِه: هل هذا الفَصْلُ معقودٌ لاجتهاع المصالح

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ٧٩).

⁽٢) سبق تخريجُه من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، ص٨٩.

⁽٣) وللقاضي عياض منزعٌ آخَرُ في تفسير الحديث حيث قال في «إكمال المُعْلَم» (١: ٢٤٢): وقَدَّم ﷺ هذه الثلاثة الأشياء لاعتيادِ الجاهلية لها: من الكُفْرِ بالله، وفاحشةِ الزنا، ووأدِ البنات، وهي الإشارةُ بقَتْل الولد.

⁽٤) «القواعد الكبري» (١: ٩١).

المُجرَّدةِ عند الاجتماعِ والتزاحم، أم لا؟ وأمثلتُه مختلطة. ولعلَّ مُرادَه ما تَقدَّم من المصالح خِطاباً أو عملاً.

قولُه في الفصلِ المذكورِ: «ولبيانِ الأَفْضَلِ، وتقديمِ الفاضلِ على المفضولِ أمثلة:

أحدُها: تقديمُ العِرفانِ بالله وصفاتهِ على الإيهان بذلك، ويقومُ الاعتقاد في حقِّ العامّة مقام العرفان»(١) إلى آخره.

يُقالُ عليه: جَعْلُه تقديمَ العِرفانِ بالله وصفاتهِ مِن أمثلةِ تقديمِ الفاضلِ على المفضولِ، لا يتوجّه؛ لأنَّ تقديمَ العِرفانِ بالله وصفاتِه، على الإيمانِ بذلك مِن بابِ تقديم الشرطِ على المشروط.

قولُه فيه أيضاً: «ولفَضْلِ الإيهانِ، تأخّرتِ الواجباتُ عن ابتداءِ الإسلام؛ ترغيباً فيه، فإنّها لو وجبَتْ في الابتداءِ لنفروا من الإيهانِ»(٢).

يُقالُ عليه: المختارُ أنَّ هذه التكاليفَ إنّها ترتّبَت هذا الترتيبَ لعدمِ مقتضياتِها وأسبابِها دَفْعةً واحدةً أوّلَ الإسلام، ففُرِضَ كُلُّ منها عند وجودِ ما يقتضيه (٣).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٩١).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٩٢).

⁽٣) كلامُ ابن عبد السلام هو الأولىٰ بالتقديم، ويعضدُه ما رويَ عن عائشة رضي الله عنها قالت: «فُرضت الصلاةُ أوّلَ ما فُرِضَت ركعتَيْن. فأُورّتْ صلاةُ السفر، وزيدَ في صلاة الحضر» أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء برقم (٣٥٠)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين برقم (٦٨٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٨:١١) برقم (٢٦١) واللفظ له.

قولُه فيه أيضاً: «الجهادُ لو وجبَ في الابتداء، لأبادَ الكَفَرةُ أهلَ الإسلامِ؛ لقلّةِ المؤمنين وكثرةِ الكافرين»(١).

يقالُ عليه: إنَّما تأخَّر لعدَمِ مُقْتَضيه وهو بُداءةُ الكافرين بظُلْمِ المؤمنين، كما يُشيرُ إليه قولُه تعالىٰ: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَدَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ﴾ الآية [الحج: ٣٦]، وإلَّا فَ﴿كَمْ مِن فِئَةٍ قَلِيكَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً إِلإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قولُه فيه أيضاً: «القَصْرُ علىٰ أربعِ نِسْوَة، لو ثبتَ في ابتداءِ الإسلامِ، لنَفَر الكُفّارُ من الدخولِ فيه»(٣).

يُقالُ عليه: هذا لا يتوجَّه؛ لأنّه يقتضي أنّه أُبيحَ في صَدْرِ الإسلام، أن يُقَالُ عليه أسلم، على أكثر من أربع نِسْوة، وأنّ للمسلمين الزيادة على أربع، وذلك لا يُعْرَفُ (٤).

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۹۲).

⁽٢) قد نزع ابن كثير إلى نُصْرةِ قولِ ابن عبد السلام فقال في تفسير الآية: «وإنّها شَرَعَ الله الجهادَ في الوقتِ الألْيقِ به، لأنهم لمّا كانوا بمكّة كان المشركون أكثر عَدَداً، فلو أمَرَ المسلمين وهم أقلُّ من العُشْر، بقتالِ الباقين، لشَقَّ عليهم. ولهذا لمّا بايع أهلُ يثربَ ليلةَ العقبةِ رسولَ الله عَلَيْ، وكانوا نيّفاً وثهانين، قالوا: يا رسولَ الله، ألا نميلُ على أهلِ الوادي _ يعنون أهْلَ منى _ فنقتُلَهم؟ فقال رسولُ الله عَلَيْ: «إني لم أومَر بهذا» انتهى من «تفسير القرآن العظيم» (٥: ٢٣٤).

⁽٣) «القواعد الكري» (١: ٩٢).

⁽٤) ويعتضدُ بأن الذين أمرَهُم رسولُ الله ﷺ بمفارقةِ مَنْ زادَ على الأربعِ نسوة مثل غيلان بن سلمة الثقفي وقيس بن الحارث، كانوا ممّن تأخّر إسلامُهم، فلعلَّ ذلك لم يَحدثْ في صَدْرِ الإسلام.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الثاني من تقديمِ الفاضلِ على المفضولِ: تقديمُ بعضِ الفرائضِ على بعضٍ، كتقديم الصلاةِ الوُسْطىٰ علىٰ سائرِ الصلوات»(١).

يُقالُ عليه: تَرْجَهُ الفصلِ باجتماعِ المصالحِ المُجرَّدةِ، لا يناسبُها هذا المثال، بل هذا من التقديم المُطْلَق.

قولُه [٩/أ] فيه أيضاً في أثناءِ المثالِ الرابع: «ويَبْعُدُ أَن تكونَ صلاةُ الصَّبْعِ أَفْضَلَ مِن حَجَّةٍ مبرورة، وركعتا الفجرِ أفضلَ من حَجَّةِ التطوُّع، وقد جعَل النبيُّ (٢) عَلَيْهِ الجهادَ تِلْوَ الإيمان، وجعلَ الحجَّ في الرُّتبةِ الثالثة، فإنْ قُدِّمت الصلاةُ عليهما، كان ذلك مخالفاً لظاهرِ الحديث، وإنْ تاخرَتْ عنهما، لم يَسْتَقِم كُونُ الصلاةِ أفضلَ الأعمالِ البدنية» (٣) إلىٰ آخرِه.

يُقالُ عليه: لا بُعْدَ في أن تكونَ صلاةُ الصُّبْحِ أَفْضَلَ مِن حَجّةٍ مبرورة. وقد قَدَّم هو أنّه لا بِدْعَ في أنّ الله تعالىٰ يُثيبُ على العملِ اليسيرِ أكثر ممّا يُثيبُ علىٰ العملِ اليسيرِ أكثر ممّا يُثيبُ علىٰ العمل الكثير، وأطالَ الكلامَ في ذلك في الفصولِ السابقة.

وأمّا قولُه: «فإنْ قُدِّمتِ الصلاةُ عليها، كان مخالفاً لظاهرِ الحديث»(٤).

يُقال عليه: إنَّما حُوِّلَ ظاهرُ الحديثِ بالدليل، وهو حديثُ ابن مسعودٍ وغيره.

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٩٣).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «رسول الله».

⁽٣) «القواعد الكبري» (١: ٩٥-٩٥).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٩٥).

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الخامسُ: تقديمُ المُبْدَلاتِ على أبدالهِا، كتقديم الاستنجاء بالماءِ على الاستجهار بالأحجار»(١).

يقالُ عليه: هذا عجيب! فإنّ كُلًّا منهما أصلٌ في نَفْسِه، وليس الاستجمارُ بدلاً عن الاستنجاء (٢).

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ السابع: تقديمُ [بعض] (٣) الرواتب على بعض، كتقديم الوِتْرِ وسُنَّةِ الفجرِ علىٰ سائرِ الرواتب»(٤) إلىٰ آخره.

يقالُ عليه: هذا المثالُ لا يُناسبُ الترجمة؛ لأنَّه لا اجتماعَ هاهُنا.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الثامن: تقديمُ إنقاذِ الغَرْقَىٰ المعصومين علىٰ أداءِ الصلوات (٥٠)؛ لأنّ إنقاذَ الغَرْقَىٰ المعصومين أفضَلُ عند الله مِن أداءِ الصلوات (٢٠)، والجَمْعُ بين المصلحتَيْن مُمكن، بأنْ يُنْقَذَ الغريقُ ثم تُقْضىٰ الصلاة» (٧٠).

⁽١) «القواعد الكبريٰ» (١: ٩٦).

⁽٢) والمشهورُ هو جوازُ الاستجهارِ بالأحجار مع وجودِ الماء، وشَذّ ابن حبيب من المالكية فقال: لا يُسْتَجْمَرُ بالأحجار إلّا عند عدم الماء. قال القرطبي: والأخبارُ الثابتةُ في الاستجهار بالأحجار مع وجودِ الماءِ تردُّه. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٨: ٢٦٢).

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٩٦).

⁽٥) وهو نظيرُ قولِ الإمام الغزالي في صلاةِ شدّةِ الخوف: «لو تَغَشّاه حريقٌ أو غَرَقٌ أو تَبِعَه سَبُعٌ أو مُطالِبٌ بالدَّيْنِ وهو مُعْسِر خائفٌ من الحَبْسِ، عاجزٌ عن بَيِّنةِ الإعسار، فله صلاةُ الخوف» انتهىٰ من «الوسيط» (٢: ٣٠٩).

⁽٦) في «القواعد الكبرى»: «الصلاة».

⁽٧) «القواعد الكبريٰ» (١: ٩٦).

يُقالُ عليه: لا تقديمَ في هذا المثالِ على المختار، بل يُصَلِّي صلاةَ شدةِ الخوف؛ إلحاقاً له بالأنواعِ المعروفة، التي يُصلّىٰ فيها صلاةُ شدَّة الخوفِ كما هو مُقَرَّرٌ في موضعِه.

قولُه فيه أيضاً: «المثال الثاني عشر: إذا ضاقَ على المُحْرِم وَقْتُ عِشاءِ الآخِرَةِ بحيث لا يَتَّسعُ إلّا لأربع ركعات، فلو اشتغل بها لفاتَه إتيانُ عرفة للوقوف (١)، فقد قيل: يَدَعُ الصلاةَ ويذهَبُ إلى عرفةَ؛ لأنّ أداء فرضِ الحجِّ أفضَلُ مِن أداءِ فرض الصلاة»(٢) إلىٰ آخِرِه.

يقال عليه: هذا التعليلُ لم نَرَه في هذا الوجه لغير الشيخ. وعلة هذا الوجه: أنَّ الحجَّ في حَقِّ المُحْرِمِ كالشيءِ الحاصل، والفواتَ طارِئُ (٣) عليه، فأشبه ما لو خافَ هلاكَ مالٍ حاصلٍ لو لم يَهْرُبْ به؛ ولأنّ الظَّررَ الذي يلحقُه بفواتِ الحجِّ، لا ينقُصُ عن ضَرَرِ الحبْسِ أيّاماً في حَقِّ المديونِ المُعْسِر.

قولُه في المثالِ المذكور: «والأصحُّ أنَّه يجمَعُ بين المصلحتين، فيُصَلِّي صلاةَ الخوفِ وهو ذاهبٌ إِلىٰ عرفة»(٤) إلىٰ آخرِه.

يُقال عليه: ما صحّحه هو خلافٌ ما صحّحه الرافعيُّ (٥) [٩/ب]

⁽١) «للوقوف» ساقطة من «القواعد الكبرى».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٩٨).

⁽٣) في الأصل: «طارِ»، وهو صوابٌ، باعتماد تخفيف الهمز في طاري، فيُعدُّ اسماً منقوصاً تُحذف منه الياء عند التنكير، غير أن الكتابة الإملائية الحديثة لا تخفف الهمز فيها، لذلك فقد رأيت إثباتها على هذا الوجه.

⁽٤) «القواعد الكري» (١: ٩٨).

⁽٥) عبارة الرافعي في «الشرح الكبير» (٤: ٠٥٠): والثالث: أنَّه تلزَمُه الصلاةُ على سبيلِ التمكُّنِ =

والنوويُّ^(۱) وغيرهما مِن أَنّه يُتمُّ صلاتَهُ وإنْ فاتَه الوقوفُ بعَرفة، ولٰكنْ ما ذكرَهُ هو المختار^(۲).

قولُه في الفصلِ المذكور في «المثالِ الرابعِ عَشر»: «وإنْ مَلكَ حَيواناً يؤكل، وحَيواناً لا يؤكل، ولم يجِدْ إلّا نفقة أحدِهما، وتَعذّرَ بَيْعُهما، احتملَ أن يُقدّم نفقة ما لا يُؤكلُ على نَفقة ما يؤكلُ ويُذْبَحَ المأكول، واحتملَ أن يُسَوِّي (٣) بينهما. فإن كان المأكولُ يساوي ألفاً، وغيرُ المأكولِ يُساوي درهماً، ففي هذا نظرٌ واحتمال»(٤).

يُقال عليه: الأرجَحُ أو الصوابُ، تقديمُ نَفقةِ المأكولِ الذي يساوي ألفاً، علىٰ غير المأكولِ الذي يُساوي درهماً.

قولُه فيه أيضاً: «المثال الخامسَ عَشَر: إذا اجتمع مضطران، إلى أن قال:

والاستقرار؛ لأنّ الصلاة تِلْوُ الإيهان، ولا سبيلَ إلىٰ إخلاء الوقتِ عنها، ولا سبيلَ إلىٰ إقامتها
 كما تقامُ في شدّةِ الخوف لأنه لا يُخافُ فَوْتُ حاصلِ هاهُنا، فأشبه فَوْتَ العدوِّ عند انهزامهم،
 ويُشْبه أن يكون هذا الوجهُ أَوْفَقَ لكلام الأئمة. انتهىٰ.

⁽۱) قد ذكر النووي الثلاثة الأقوال في هذه المسألة، وتَعقَّبَ كلام الرافعيّ بقوله: «هذا الوجه ضعيف والصوابُ الأول ـ يعني قول القفّال: يؤخِّر الصلاة ويحصِّلُ الوقوف، لأن قضاءَ الحجِّ صَعْب _ فإنّا جَوَّزْنا تاخير الصلاةِ لأمور لا تقارِبُ المشقّةُ فيها هذه المشقّة كالتأخير للجمع». انتهىٰ من «روضة الطالبين» (٢: ٣٣).

⁽٢) هذا دليلٌ على رسوخِ ملكةِ الاجتهاد لدى البُلقيني واتباعه للدليل، وإن أدّىٰ ذلك إلى مخالفةِ القول المعتمد في المذهب.

⁽٣) في «القواعد الكبرىٰ»: «يُسوَّىٰ».

⁽٤) «القواعد الكبريٰ» (١: ٩٨).

وجد ما يكفي ضرورة أحدِهما: فإن تساويا في الضَّرورةِ أو القرابةِ^(١) والجوارِ والصلاح، احتملَ أن يتخيَّر بينهما، واحتمل أن يقسِمَه عليهما»^(٢).

يُقالُ عليه: احتمالُ التخييرِ مُتعَيِّن، واحتمالُ القِسْمةِ بعيد؛ لأنّ الصورةَ أَنّه لا يكفي إلّا ضرورةَ أحدِهما، وبقي احتمالُ ثالث لم يذكُرُه، وهو الإقراعُ وهو قريب.

قولُه في المثال: «وإنْ كان أحدُهما أوْلَىٰ، مِثْلَ أن كانَ والداً أو والدة، أو قريباً أو زوجةً أو وليّاً مِن أولياءِ الله تعالىٰ، أو إماماً مُقْسِطاً أو حَكماً عَدْلاً، قُدِّمَ الفاضلُ علىٰ المفضول»(٣).

يُقالُ عليه: ظاهرهُ التقديمُ وجوباً، وهو مُتوَجِّهٌ فيها إذا كان والداً أو ولَداً أو قريباً (٤)، ويليه التقديمُ وجوباً فيها إذا كانَ زوجةً؛ لأنَّ نَفقتَها، وإن كانت واجبةً إلّا أنها تُرَتَّبُ في ذِمَّته، ويُسْتَحبُّ تقديمُ الفاضلِ في البواقي، والوجوبُ بعيد.

قولُه في المثال: «فإن قيل: لو وجدَ المكلَّفُ مُضطرَيْن متساوِيَيْن، ومعه

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «والقرابة».

⁽٢) «القواعد الكبري» (١: ٩٩).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٩٩).

⁽٤) لأنها نفقةٌ واجبةٌ بقرابةِ البعضية، فتجب للولدِ على الوالدِ وبالعكس، فإن لوجوبِ النفقةِ ثلاثةَ أسباب: ملكَ النكاح، ومِلْكَ اليمين، وقرابةَ البعضية، فالأوّلانِ يوجبانِ النفقةَ للمملوكِ على المالكِ ولا عَكْسَ، والثالثُ يوجبُها لكلِّ واحدٍ من القريبيَّيْن على الآخرِ لشمولِ البعضيةِ والشفقة» أفاده النووي في «روضة الطالبين» (٩: ٤٠).

رغيفٌ لو أطعمَه أحدَهما(١) لعاشَ يوماً، ولو أطعمَ كلَّ واحدٍ منهما نِصْفَه لعاشَ نِصْفَ يوم، فهل يجوزُ أن يُطعِمه لأحدِهما، أم يجبُ فَضُّه عليهما؟

فالمختارُ أنّ تخصيصَ أحدِهما غيرُ جائز؛ لِما ذكرتُه مِن أنّ أحدَهما قد يكون ولِيّاً لله، ولأنّ الله تعالى أمَر بالعدلِ والإنصاف، والعَدْلُ التسوية، فَدَفْعُه لهما(٢) عَدْلٌ وإحسانٌ مُنْدرجٌ في قوله [تعالى](٣): ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدُلِ وَالْإِحْسَنِنِ ﴾ [النحل: ٩٠]»(٤).

يُقالُ عليه: قولُه في التعليلِ: «لِما ذكرتُه مِن أنّ أحدَهما قد يكونُ ولِيّاً لله» أَوْلَىٰ مِنه أَن يقول: لأنّ تخصيصَ أحدِهما يؤدِّي إلىٰ إزهاقِ روحِ الآخرِ حالاً، وفي استدلالِه بالآيةِ نَظر، وما ذكره من تفسيرِ العَدْلِ بالتسوية لا يقتضي التسوية فيها نَحْنُ فيه (٥).

قولُه [١/١٠] في المثال: «فإنّ الراجلَ يأخذُ سهماً لحاجتهِ، والفارسُ يأخذُ أحدَ الأسهم لحاجتهِ والسَّهْمُ الثاني لفرسِه، والسَّهْمُ الثالثُ لسائسِ فَرسِه» (١٠).

⁽١) في «القواعد الكريٰ»: «لأحدهما».

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «إليهما».

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القو اعد الكريٰ» (١: ٩٩).

⁽٥) عبارةُ ابن عطية في تفسير «العدل والإحسان» هي: «والعَدْلُ: هو فِعْلُ كلِّ مفروضٍ من عقائدَ وشرائع وسِير مع الناسِ في أداءِ الأماناتِ، وتركِ الظُّلْم، والإنصاف وإعطاءِ الحقِّ، والإحسان: هـ و فِعْلُ كلِّ مندوبٍ إليه، فمن الأشياءِ ما هو كلَّه مندوبٌ إليه، ومنها ما هو فَرْضُ إلّا أنّ حَدَّ الإجزاءِ منه داخلٌ في العَدْل، والتكميلُ الزائدُ علىٰ حَدِّ الإجزاءِ داخلٌ في الإحسان». انتهىٰ من «المحرَّر الوجيز» (٣: ٤١٦).

⁽٦) «القواعد الكريٰ» (١:٠٠١).

يُقالُ عليه: كوْنُ السهمِ الثالثِ لسائسِ فَرَسِه، يردُّهُ ظاهرُ قولهِ ﷺ: «للفرسِ سهمان»(۱). فيدخلُ في ذلك سائسُ الفرسِ وعَلَفُ الفرَسِ وغيرُ ذلك ممّا يحتاجه، على أنّ قولَه في الحديثِ: «سَهْمانِ لفرسِه» ظاهرُه غير مرادٍ، والأسهُمُ الثلاثةُ كلُها للفارس: اثنانِ منها بسَببِ الفرس.

قولُه في المثال: «فإن قيل: هلّا قَدَّر الشافعيُّ [رضي الله عنه] (٢) نَفقة الزوجاتِ بالحاجاتِ، كنَفقةِ الآباءِ والأُمَّهات والبنين والبنات، ولم قَدَّرَها بالأمداد (٣٠٠ قُلنا: لمَّا كانت النّفقَةُ عِوَضاً عن البُضْعِ قَدَّرَها؛ لأنّ الأصلَ في الأعواضِ التقدير (٤٠٠).

يُقالُ عليه: النفقةُ إنّما هي عِوَضٌ عن الحَبْس^(٥)، وعِوَضُ البُضْعِ إنّما هو الصَّداق، وسيأتي في كلامِ الشيخِ ما يُوافقُ ذلكِ.

⁽۱) قد أخرج مسلم في «الصحيح» كتاب الجهاد، باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين برقم (١٧٦٢) من حديث ابن عمر: أنّ رسولَ الله علي قسم في النَّفْل: للفرسِ سهمَيْن، وللرجلِ سَهْماً. وهو في «سنن ابن ماجه» (٢٨٥٤) كتاب الجهاد، باب قسمة الغنائم، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٨٦٥).

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٢: ٨٣): «للفرس سهمَيْن»: هكذا هو في أكثرِ الرواياتِ «للفرس سهمَيْن وللراجلِ سَهْماً»، وفي بعضِها «للفرسِ سهمَيْن وللراجلِ سَهْماً»، انتهىٰ. انتهىٰ.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٣) يعني كلامَه رضي الله عنه في «الأم» (٥: ٩٥): «وأقلُ ما يَلْزَمُ المُقْتِرَ من نفقةِ امرأتهِ المعروفُ ببلدِهما... وذلك مُدُّ بمُدِّ النبيِّ ﷺ، في كلِّ يومِ مِن طعامِ البلدِ الذي يقتاتون».

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٠٠-١٠١).

⁽٥) يعني المِلْكَ كما سبق بيانُه.

قولُه: «ولا فائدةَ في تقديرِ الحَبِّ» إلىٰ أن قال: «والذي قاله الشافعيُّ مُؤدِّ إلىٰ أن يموتَ كلُّ أحدٍ^(۱) ونَفَقةُ زوجتِه في ذِمّتِه، لأنّ المُعاوَضَة عن الحَبِّ الذي أوْجَبه بما يُطْعِمُه الرجلُ زَوْجتَه من الخُبزِ واللحمِ وغيرِهما، رِباً لا يصحُّ في الشرع، فلا يجوزُ أن يكونَ عِوَضاً» (٢) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: ليس ما قالَه الشافعيُّ رضي الله عنه مؤدِّياً إلىٰ ذلك؛ لأنَّ إتلافَ الزوجةِ للخُبزِ واللحمِ وغيرِهما مُنزَّلُ في نَظرِ الشرعِ مَنْزِلةَ المُسْقِطِ لِما في ذِمَّةِ الزوج.

قولُه عَقِبَ ذلك: «وليس^(٣) النفقةُ في مُقابلةِ مُلْكِ البُضْع» (٤).

ظاهرهُ أنّه ردٌّ على ما تَقدَّم، ولم يقل الشافعيُّ ذلك ولا أحدٌ مِن أصحابه.

قولُه في المثال: «فإن قيل: إذا كان العَدْلُ في اللغة: التسوية، والقاضي (٥) يَقبلُ قَوْلَ الـمُدَّعي حين (٦) ينكُلُ المَدَّعيٰ عليه بيمينه، ولا يقبَلُ قَوْلَ الـمُدَّعي حين (٦) ينكُلُ المُدَّعيٰ عليه، وكذلك وظف البيِّنة على المدّعي، وهذا تفاوتٌ لا تَسْوِية فيه. قُلْنا: معنىٰ التسوية (٧) أن يُسَوِّيَ بين المُدَّعِيَيْن، في العملِ بالظاهرِ كتوظيفِ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «واحدٍ».

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (١:١٠١).

⁽٣) كذا في الأصل، وفي «القواعد الكبرىٰ»: «وليست».

⁽٤) «القواعد الكبري» (١:١٠١).

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «والقاضي لا يسوِّي بين الخصمين في قبول قولهم، بل يقبلُ قولَ المَّدَّعيٰ عليه مع يمينه».

⁽٦) في «القواعد الكبرىٰ»: «إلَّا بعد نكول».

⁽٧) في «القواعد الكبرىٰ»: «معنىٰ التسوية في الحكم وجميع الولايات».

البيِّنةِ على المُدَّعِين، والأيهانِ على المُنكِريْن، وردِّ الأيهانِ على المُدَّعين عند نُكولِ المُنكرين «(١). انتهىٰ مُلخّصاً.

يقالُ عليه: الأمرُ في ذلك أَسْهَلُ مِن أَن يُجْعلَ سؤالاً، وهذا مِن الواضحات، وقد مَرَّ في تفسيرِهِ العَدْلَ بالتسوية كلامٌ، فليُراجَعْ.

قولُه في الفصلِ المذكورِ في المثالِ السادسَ عَشَر من تقديمِ الفاضلِ على المفضول: «وقد قال الأصحاب: إذا اشترىٰ عبداً للإعتاقِ، فَلْيَشْتَرِ العبدَ الكدودَ (٢) المجهودَ، فإنّ إعتاقَه أفضَلُ مِن إعتاقِ المُرَفِّهِ» (٣) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: هذا لا يناسبُ تقديمَ الفاضلِ على المفضولِ [١٠٠ ب]، ولا يصحُّ الاستشهادُ به لذلك، وقد يكونُ الْمُرَقَّهُ أَفْضَلَ من المجهودِ بأن يكونَ وليّاً أو قريباً ونَحْوَ ذلك.

قولُه في المثالِ السابع عشر: «إذا وُجِدَ مَنْ يَصولُ على بُضْعٍ مُحَرَّم، ومَنْ يَصولُ على بُضْعٍ مُحَرَّم، ومَنْ يَصولُ على بُضْعٍ مُحَرَّم، أو نَفْسٍ مُحَرَّمة، أو مالٍ مُحَرَّم، فإن أمكَنَ الجمْعُ» إلىٰ أن قال: «وإن تَعذَّرَ الجمْعُ بينها قُدِّم الدفعُ عن النفسِ على الدفعِ عن العُضْو، وقُدِّم الدفعُ عن البُضْع»(٤).

يقال عليه: إنَّما يتوجَّهُ تقديمُ الدفعِ عن النَّفْسِ على الدفعِ عن البُضْعِ، إذا قُلنا بوجوبِ الدفعِ عن النفس، وإلَّا فالدفعُ عن البُضْعِ مُقَدَّمٌ على الدفعِ

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱:۲:۱).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «المكدود».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١:٣٠١-١٠٤).

⁽٤) المصدر السابق(١:٤٠١).

عن النفس؛ لأنّه واجبُّ قَطْعاً (١). ويدخلُ في ذلك نَفْسُ الدافعِ ونَفْسُ غيرِه. وفي نَفْسِه قولان، وفي نَفْسِ غيرِه طريقان: أحدُهما: كنَفْسه، والثاني: يجبُ الدفعُ قَطْعاً.

قولُه في المثال: «وقُدِّمَ الدفْعُ عن المالِ الخَطير على الدفع عن المالِ الحقير، إلّا أنْ يكونَ صاحبُ الخطيرِ غَنِيّاً، وصاحبُ الحقيرِ فقيراً لا مالَ له سواه، ففي هذا نَظرٌ وتأمَّل »(٢).

(۱) وقد جُعِلَ المدافعُ عن نَفْسِه وعرضِه شهيداً. وفي الحديث عن رسولِ الله ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ دون مالهِ فهو شهيد، ومَنْ قُتِلَ دون مالهِ فهو شهيد، ومَنْ قُتِلَ دون دينهِ فهو شهيد، ومَنْ قُتِلَ دون دمهِ فهو شهيد» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٥٢) وأبو داود (٤٧٧٢) والنسائي (١٦٥٢) وغيرهم من حديثِ سعيد بن زيد رضي الله عنه.

قلت: مِن غريبِ ما وقع للإمامِ الحافظ أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ) أنه قال في «أحكام القرآن» (٣: ١٦٥) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُصَحِرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَعِنُ إِلَا لِإِيمَانِ ﴾ [النحل: ١٠٦]: المسألة الثامنة: إذا أُكْرِه الرجلُ على إسلامِ أهْلهِ لما لا يحلُّ أسْلمَها، ولم يَقْتُلْ نَفْسه دونَها، ولا احتملَ إذايةً في تخليصها. ثم ذكر حديث أبي هريرة عن رسولِ الله على قال: «هاجرَ إبراهيمُ بسارة، ودخلَ بها قريةً فيها ملكٌ من الملوكِ أو جَبَّارٌ من الجبابرة، فأرسلَ إليه أن أرْسِلْ إليَّ بها، فقام إليها، فقامت تتوضّأُ وتُصليِّ فقالت: «اللهم إن كنتُ أمَنْتُ بك وبرسولك فلا تُسلِّط عليَّ الكافر، فغُطَّ حتى ركضَ برجُلِه». انتهىٰ.

قلتُ: حديثُ أبي هريرة أخرجه البخاري كتاب التفسير، باب ﴿وَاَتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]، برقم (٣٣٥٨)، ومسلم كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، برقم (٢٣٧١).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦: ٣٩٤): «وفي الحديث: الرخصة في الانقيادِ للظالمِ والنغاصب». ولتهامِ الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (١٠٠: ١٨٨) حيث قدّم النوويُّ وجوبَ الدَّفْع بها أمكنَ لأنه لا مجالَ لإباحةِ البُضْع وذكر شَرْطَ البغويِّ أن لا يخافَ علىٰ نَفْسِه.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١٠٤: ١).

يُقالُ عليه: الأرجَحُ أنّه يُقَدَّمُ الدفعُ عن الحقيرِ الذي للفقير، على الخطيرِ الذي لِلغَنيِّ، وقد مَرَّت الإشارةُ إليه في «فَصْلُ في تساوي العقوباتِ العاجلةِ مع تفاوتِ المفاسدِ» فراجِعْه.

قولُه: «المثال الثامنَ عَشَر: يُقَدَّمُ الـدَّفْعُ عن الإنسانِ، على الدفعِ عن الحيوانِ المحترم. ولك أن تَجْعلَ هذا كُلَّه مِن بابِ تحمُّلِ أَخَفِّ المفسدتَيْن دَفْعاً لأعظمِها»(١).

يُقالُ عليه: الأَوْلَىٰ أَن يُقال: مِن بابِ تقديمِ أهمِّ المصلحتَيْن؛ لأنَّ العبارةَ الأُولَىٰ إِنَّمَ تقالُ في مفسدتَيْن تتعلَّقانِ بذاتِ المُتحمِّل كقَطْعِ السِّلعةِ (٢) إذا كان الخَطَرُ في تَرْكِها، أو في قَطْعِها أكثر، فذلك من بابِ تحمُّل أَخَفِّ المفسدتَيْن.

قولُه في الفصلِ المذكور في أثناءِ «المثالِ الثالثِ والعشرين»: «وإذا استوىٰ النِّساءُ في درجاتِ الحضانة، فقد يُقْرَعُ بينهنَّ، وقد يُتَخَيَّر، والقرعةُ أولىٰ (٣٠).

يقالُ عليه: الإقراعُ هو المجزومُ به في التصانيف. وقولُه: «وقد يُتَخَيَّرُ» بالبناءِ للمفعولِ: إن كان المراد: القاضي يَتخيَّرُ، فلا معنىٰ له، وإن كان المراد: أنّ الطفلَ يَتخيَّرُ إذا كان مُميِّزاً، فله وجه، وإن لم يذكروه. وضابط التخيير في الميِّز: أن يكونَ بين ذكرٍ مؤخّر، وأُنْثىٰ مُقَدَّمة، كما جاءت به السنّة، فافهَمْه

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱ : ٤٠١).

⁽٢) وهي خُرَّاجٌ كهيئة الغُدَّةِ تتحرَّك بالتحريك. قال الأطباء: هي وَرَمٌّ غليظٌ غير ملتزق باللحم يتحرَّك عند تحريكِه، وله غلافٌ وتقبَلُ التزايدَ لأنّها خارجةٌ عن اللحم، ولهذا قال الفقهاء: يجوزُ قَطعُها عند الأمن. أفاده الفيومي في «المصباح المنير» (سلع).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١٠٨:١).

صاغياً له. وقد وقع وَهمٌ في بعضِ نُسَخِ «الروضة» وفي «المنهاج»، فتأمَّلُ هذا الضابطَ، وراجع الكُتُب، تعْرِفِ الخطأ من الصواب(١).

قولُه في المثالِ المذكور: «وكذلك يُقَدَّمُ الأبُ على سائرِ العَصَباتِ في ولاية [١١/أ] المالِ والنكاح»(٢).

يُقالُ عليه: لا مَدْخَلَ للعصوبةِ في ولايةِ المالِ، خِلافاً لِما يُفْهِمُه كلامُه. وقولُه: «والنكاح» قد تَقدَّمَ قبلَ هذا بأسطرٍ، فلا حاجةَ إلىٰ إعادته.

قولُه في المثال: «ويُقَدَّمُ الجَدُّ علىٰ الأوصياء» (٣).

يقالُ عليه: هذا غيرُ صحيح؛ لأنّ الصحيحَ أنّه لا يجوزُ نَصْبُ وَصِيًّ وَالجَدُّ حلى الله على الله على أنّه يُقَدَّمُ الجَدُّ على والجَدُّ حلى الله على معنى أنّه يُقَدَّمُ الجَدُّ على نَصْبِ وصيِّ، فالعبارةُ لا تُعطيه؛ لأن ذلك لا يُقال إلّا في مُتَّصفٍ بأنّه وَصِيُّ، فيُقَدَّمُ الجَدُّ عليه.

(١) في هامش النسخةِ الخطية ما نَصُّه:

قال شيخ الإسلام: فائدة: الذي وقع في بعضِ نُسَخِ «الروضة» هو أنّه أثبت التخيير بين الأبِ مع الأختِ أو مع الخالة إذا قدّمناه عليها، وهذا وهم. وصوابُه: إذا قدمناهُما عليه. وكذا وقع في بعضِ نسخ «الروضة». والذي في «المنهاج»: أنه أثبت التخييرَ بين أبٍ وأختٍ أو خالةٍ في الأصحِّ، وليس هذا بالأصحّ، فلا يثبت التخييرُ بين الأبِ والأختِ، ولا بين البِ والخالة؛ لأنه مُقَدَّمٌ عليها قبل التمييز، وإنها يُقْطَعُ ببقاءِ حَقِّ الأبِ في التقديم. انتهت. نقلتُه من خَطِّه، أبقىٰ الله حياته للمسلمين.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١٠٨:١).

⁽٣) المصدر السابق (١:٨٠١).

⁽٤) لأن الجدِّ يستحقُّ الولايةَ بالشرع، فكان أحقَّ من الوصيِّ.

قولُه في المثال: «والوصيُّ يُشْتَرطُ فيه العدالة».

ثم قال: «وأمّا الإمامةُ العُظْمىٰ ففي اشتراطِ العدالةِ فيها اختلاف» إلى أن قال: «ولمّا كانَ تصرُّفُ القُضاةِ أعمَّ مِن تصرُّفِ الأوصياء، وأخَصَّ من تصرُّفِ الأئمّة، اختُلِفَ في إلحاقِهم بالأئمة» (١١) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: ما ذكره في القُضاةِ مرادُه: إذا طرأ الفِسْقُ علىٰ القاضي. وإن كان مرادُه الفِسْقَ المقارِنَ، ففيه كلامُ الغَزاليِّ المعروفُ والردُّ عليه(٢)، وذلك فيها إذا ولّاه سلطان له شَوْكة. فتأمَّله.

[فصلٌ في بيانِ تنفيذِ تصرُّفِ البُغاةِ وأئمَّةِ الجَوْرِ لِـما وافقَ الحقَّ لضرورةِ العامَّة]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لبيانِ تنفيذ تصرُّفِ البغاةِ وأئمّةِ الجَوْر، لِما وافقَ الحَقَّ للضرورةِ العامّة: «وإنّما نَفَذَتْ تصرُّفاتُهم وتوليتهم لضرورةِ الرعايا، وإذا نَفَذَ ذلك مع نُدْرَةِ البَغْي، فأولىٰ أن يَنْفُذَ تصرُّفُ الولاةِ [والأئمة](٣) مع غلبةِ الفجور» إلىٰ أن قال: «وأمّا أخْذُهم الزكواتِ؛ فإنْ صَرفوها في مصرفِها أجزَأت لِما ذكرناه، وإنْ صرفوها في غيرِ مصارِفها، لم يَبْرأ الأغنياء منها علىٰ المختار»(٤) إلىٰ آخره.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۱۱۰-۱۱۱).

⁽٢) انظر كلامَه في «الوسيط» (٧: ٢٩٥).

⁽٣) ما بين المعقو فتين زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (١:١١١).

يقال عليه: الأحسنُ في التعليلِ أن يُقال: أَجْزَأَت لأنها وقَعتِ الموقع، والمختارُ فيها إذا لم يصرِفوها في مصارفِها، تفصيل: وهو أنّه إنْ قُلْنا بوجوبِ دَفْعِها إلى الإمامِ الجائرِ، فإنّه يَبْرأُ الغنيُّ قَطْعاً؛ لأنه فَعَلَ الواجبَ(١)، وإلّا فإن أَجْبِرَ على دَفْعِها فالتردُّد، والأرجَحُ عَدَمُ الإجزاءِ وإن لم يُجْبَر على دَفْعِها إلى الإمام الجائرِ، فدفَعها إليه، وصَرَفَها في غيرِ مصارفِها فلا يَبْرأ قَطْعاً.

[فصلٌ في تقييدِ العَزْلِ بالأصلح للمسلمين فالأصلح]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لتقيُّدِ العَزْلِ بالأصلحِ للمسلمين فالأصلح: «إذا أراد الإمامُ عَزْلَ الحاكمِ، فإنْ رابَه منه شيء عَزَلَه لِما في إبقاءِ المُريبِ من المَفْسَدة؛ إذْ لا نُصْحَ في تقرير المُريب على ولايةٍ عامّة ولا خاصّة »(٢).

يُقالُ عليه: المختارُ في العَزْلِ بالـرِّيبةِ، تفصيل: وهو أنه لا يخلو: إمّا أن يكونَ الإمامُ الذي يُعْزَلُ بالرِّيبةِ هو الذي باشَرَ ولايتَه بعد استيفاءِ شروطِها، فلا يجوزُ له عَزْلُه لـمُجرَّدِ الرِّيبة وإلّا جاز.

لا يُقال: عُمرُ رضي الله عنه كان يعزِلُ بمُجَرَّدِ الشكوىٰ ونَحْوِ ذلك؛ لأنا نقول: إنّ ذلك كان معروفاً مِن مَذْهَبهِ رضي الله عنه: وخولفَ فيه (٣)،

⁽١) وهو اختيارُ الإمامِ البغويِّ: أنّه إذا دفَع إلى الإمامِ الجائرِ سقط عنه الفرض، وإن لم يُوصِلْه المستحقِّين، إلّا أن يُفَرَّقَ بين الدفع إلى الإمامِ وإلى العامل. نَقَله النووي في «روضة الطالبين» (٢: ٣٣٦)، وقال: «لا فَرْقَ، والأصحَّ الإجزاءُ فيهما» والله أعلم.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١١٢).

⁽٣) ويشهد لذلك ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٣: ٧٥٥) من حديثِ الحارثِ بن =

وسيأتي في قصّةِ خالدٍ رضي الله عنه ما يَشْهَدُ له.

قولُه فيه أيضاً: «الحالةُ الثانية: أن يَعْزِلَه بمَن هو أفضَل منه، فينفذُ عَزْلُه تقديماً للأصلحِ على الصالحِ، لِما فيه من تحصيلِ المصلحةِ الراجحة للمسلمين».

«الحالة الثالثة: أن يَعْزِلَه بمَن يُساويه، فقد أجازَ بعضُهم ذلك» إلىٰ أن قال: «وقال آخرون: [١١/ب]: لا يجوزُ»(١).

يُقالُ عليه: ما ذكره في الحالتين معاً من الجوازِ، مُقَيَّدٌ بها إذا كان في العَزْلِ مصلحةٌ لتسْكينِ فتنةٍ ونَحْوِ ذلك، وإلّا فلا يجوز، لكن لو وقعَ العَزْلُ نَفَذَ في الأَصحِّ.

[فصلٌ في تصرُّفِ الآحادِ في الأموالِ العامةِ عندَ جَوْرِ الأئمَّة]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لتصرُّفِ الآحادِ في الأموالِ العامّةِ عند جَوْرِ الأَعْمة: «وإن وَجَد أموالاً مغصوبةً، فإن عرف مالكها(٢) فليردَّها» إلى أن قال: «فإن يَئِسَ مِن معرفتِهم، صَرَفها في المصالح العامّةِ أوْلاها فأولاها، وإنّا قُلْنا

سُوَيد قال: «وشي رجلٌ بعبّارِ إلى عمر، فبلغ ذلك عبّاراً فرفع يديه وقال: اللهمّ إن كانَ
 كذَبَ عليّ فابسُط له في الدنيا واجعَلْه موطّ أالعقِب».

وأخرج أيضاً (٣: ٢٥٥): أن عمرَ رضي الله عنه قال لعرّار: أساءَك عَزْلُنا إيّاك؟ قال: لئنْ قُلْتَ ذاك، لقد ساءَني حين استعملتني، وساءَني حين عزلتني».

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ١١٢-١١٣).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «مالكيها».

ذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَتَمَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقُوى ﴾ [المائدة: ٢] وهذا بِرُّ وتقوى، وقال عَلَى البِرِ ما كان العبدُ في عَوْنِ أخيه (١)، وقال عليه السلام: «كلُّ معروفٍ صَدَقة (٢). وإذا جَوَّزَ رسولُ الله عليه لمندٍ أن تأخُذَ من مالِ زوجِها أبي سفيان ما يكفيها وولدَها بالمعروف (٣) مع كوْنِ المصلحةِ خاصّةً، فلأَن يجوزَ ذلك في المصالحِ العامّةِ أولى (٤) إلىٰ آخرِه.

يقالُ فيه: كان الأولىٰ أن يستدلَّ الشيخُ علىٰ مُدَّعاه، بأنَّ رسولَ الله ﷺ جعل للملتقطِ التملُّكَ بعد مُدَّةِ التعريفِ (٥) لغلبةِ الظنِّ بعدمِ ظهورِ المالكِ، إلا أنّه قد يُفَرَّقُ بين اللَّقَطةِ وبين هذا، بأنّه يجوزُ، بخلافِ اللَّقَطة.

ويُسْتَدَلُّ لذلك أيضاً، بأنّه جَعَلَ مالَ مَنْ لا وارِثَ له، للمسلمينَ من أهلِ بَلَدِه. وفي «ابن ماجه» وغيرِه: أنّ رسولَ الله ﷺ أعطىٰ مالَ رجلٍ ماتَ

⁽١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (٢٦٩٩) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، والترمذي (١٤٢٥) أبواب الحدود، باب ما جاءً في الستر على المسلم، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٠٢١) كتاب الأدب، باب كلّ معروف صدقة، والترمذي (١٩٧٠) أبواب البر والصلة، باب ما جاء في طلاقة الوجه وغيرهما من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

⁽٣) أخرجه البخاري كتاب النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل، برقم (٥٣٦٤)، وابن ماجه كتاب التجارات، باب ما للمرأةِ من مالِ زوجها، برقم (٢٢٩٣). كلاهما يرويه من حديثِ عائشة رضى الله عنها.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ١١٤ -١١٥).

⁽٥) يعني قوله ﷺ للسائلِ في شأنِ اللَّقَطة: «ثم عَرِّفْها سنةً، ثم استمتع بها»، وهو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري كتاب العلم، باب الغضب في الموعظةِ والتعليم برقم (٩١).

ولا وارِثَ له، رجلاً مِن أهلِ بلده (١)؛ مع أنّه لا يخلو عن ابنِ عَمّ وإنْ بَعُدَ، فها نحنُ فيه أولى.

وما ذكره الشيخ من الاستدلالِ بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْمِرِ وَٱلنَّقُوى ﴾ [المائدة: ٢] وبقوله عَلَى الله في عونِ العبدِ ما كان العبدُ في عَوْنِ أخيه الايتم، فتأمّله. ولا حُجَّة في حديثِ هندٍ الأنّ ذلك مِن بابِ الظَّفَرِ، وليس ذلك نظيرَ ما نحنُ فيه.

[قاعدةٌ في تعذُّرِ العدالةِ في الولايات]

قولُه في القاعدةِ المُقَعَّدةِ في تَعذُّرِ العدالةِ في الولايةِ العامّةِ والخاصّة: «المثال الثاني: إذا تفاوتوا في الفسوقِ، قَدَّمنا أقَلَّهم فُسوقاً»(٢).

يُقالُ عليه: لا توقُّفَ في مَنْعِ ذلك، ولا ينعقدُ الحُكْمُ بقولِ الفُسَّاق.

[فصلٌ في تقديم المفضولِ على الفاضلِ بالزَّمانِ إذا اتَّسع وقتُ الفاضل]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لتقديم المفضولِ علىٰ الفاضلِ بالزمانِ، عند

⁽۱) أخرجه ابن ماجه كتاب الفرائض، باب مَن لا وارثَ له برقم (۲۷٤۱) من حديث ابن عباس، ولفظه: «مات رجلٌ على عهدِ رسولِ الله على الله على على أنه لا وارثًا إلّا عَبْدًا هو أعتقه، فدفع النبي على ميراثه إليه»، ولا دلالة فيه للبلقيني فقد نصَّ على أنه لا وارثَ له.

قلتُ: الحديثُ من روايةِ عوسجة المكّي مولى ابن عبّاس ليس بمشهورِ وقد وُثّق كها في «تقريب التهذيب» (٢١٤)، وفيه إسهاعيل بن موسى من العاشرة صدّوق يُخطئ كها في «التقريب» (٤٩٢)، فلذا ضعّفه بعضُ أهلِ العلم.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٢٢).

اتساعِ وَقْتِ الفاضل: «كتقديمِ الأذانِ والإقامةِ والسُّنَنِ الرواتبِ على الفرائضِ في أوائلِ الأوقات»(١).

يقال عليه: ما مَثَّل به من الأذانِ وما بَعْدَه، لتقديمِ المفضولِ على الفاضلِ، لا يصحُّ، وإنَّما ذلك مِن بابِ السُّنَنِ المُتقدِّمةِ لا مِن بابِ تقديمِ المفضول. والمثالُ الصحيحُ لذلك تقديمُ صلاةِ الكسوفَيْن على صاحبةِ الوقتِ إذا خِيفَ الفَوْتُ، واتسع وَقْتُ الحاضرة ونحوِ ذلك (٢).

قولُه فيه أيضاً: «ومِثْلُ ذلك تقديمُ المفضولِ الذي [١٢/ أ] يُخافُ فَوْتُه، علىٰ الفاضلِ الذي لا يُخْشىٰ فَوْتُه، كتقديمِ حَمْدَلةِ العاطِسِ وتَسْميتِه (٣) في أثناءِ الأذانِ، وفي أثناءِ قراءةِ القرآن» (٤) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: تمثيلُه المفضولَ الذي يُخافُ فَوْتُه بحَمْدَلةِ العاطسِ وتَسْميتهِ، فيه نظر. والظاهرُ أنّه إنّها شُرِعَ تَسميتُ العاطسِ ونحوِه في أثناءِ الأذانِ والقراءةِ؛ لأنّه كلامٌ يَسيرٌ فلا يَضرّ تخلُّله (٥).

قولُه فيه أيضاً: «وإن رُفِعَ^(٦) الأذانُ في الصلاة: فإن كان المُصَلِّي في الفاتحةِ،

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۱۲٤).

⁽٢) يوضّحه عبارة النووي في «روضة الطالبين» (٢: ٨٨): «وإن اقتضى تقديمَ الكسوف_يعني على صلاةِ الجمعة_بدأ بها، ثم خطب للجمعة خُطبتين يذكر فيهما شأن الكسوف». انتهى.

⁽٣) التَّسميتُ والتشميت بمعنى واحد، ويجوز بالسِّين والشِّين. انظر: «الصحاح» مادة (سمت).

⁽٤) «القواعد الكبري» (١:٤٢١).

⁽٥) وقيل: بل لقوَّةِ دليله، فقد أوجبه الظاهرية وبعضُ المالكية عملاً بقوله ﷺ في ذلك: «فحَقٌّ علىٰ كلَّ مسلم سَمِعَه أن يُشَمَّتَه». ومذهبُ الشافعيِّ وآخرين أنّه سنَّةٌ وأدبُّ وليس بواجب، ويحملون ألحديثَ في ذلك علىٰ الندب، انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٨: ١٢).

⁽٦) في «القواعد الكبرىٰ»: «وقع».

لم يُجِبْه؛ لئلّا يَنقطِعَ وِلاءُ الفاتحة، وإن كان في غيرِ الفاتحةِ ففي إجابتِه قولان (١٠) إلىٰ آخرِه.

يُقال عليه: محلُّهما في غيرِ الحَيْعلتين، أمّا إذا تلفّظ بالحَيْعلَتيْن، فتبطلُ قَطْعاً؛ لأنّه نداء (٢).

[فصلٌ في تساوي المصالح مع تعذُّر جمعها]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لتساوي المصالحِ مع تعذُّرِ جَمْعِها: «وقد نُقْرِعُ بين المتساوِيَيْن، ولذلك أمثلة:

أحدُها: إذا رأيْنا صائلاً يصولُ علىٰ نَفْسَيْ مسلمَيْن مُتساوِيَيْن، وعجَزْنا عن دَفْعِه عنهما، فإنّا نتخَيَّر »(٣).

يُقالُ عليه: مُرادُه بقوله: "صائلاً" الجِنْسُ، إذْ لا يُتَصَوَّرُ ما ذكره إلّا في صائلَيْن؛ لأنّه إذا كان الصائلُ واحداً وأمكنَ دَفْعُه، اندفَع عنهما معاً، وتصَوُّرُ إمكانِ دَفْعِه عن أحدِهما دونَ الآخرَ مُحال، وفي المثالِ الثاني ما يُوضِّح ما قُلْناه؛ لأنه قال: "ولو وجَدْنا من يقصدُ غُلاماً باللُّواطِ والمرأة بالزِّنا، ففي هذا نَظرٌ وتأمُّل؛ فيجوزُ أن يُبْدأ بدَفْع الزاني" إلىٰ أن قال: "ويجوزُ أن يُبْدأ بدَفْع الزاني" إلىٰ أن قال: "ويجوزُ أن يُبْدأ بدَفْع اللائط"(٤) فظهر مِن ذلك أنَّ مُرادَه: تَعَدُّدُ الصائل.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (1: ١٢٤).

⁽٢) ولم يُقَيِّده النووي بالحيعلتين، وعبارتُه في «روضة الطالبين» (١: ٢٠٣): ولو أجابَ في خلالِ الفاتحة وجبَ استئنافها؛ لأن الإجابة في الصلاةِ غيرُ محبوبة.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٢٤).

⁽٤) المصدر السابق (١: ١٢٥).

والأرجحُ تقديمُ دفع قاصد الزِّنا؛ لما يترتَّب على الزِّنا من اختلاط الأنساب، بخلاف اللواط، وستأتى الإشارة إلىٰ ذلك.

وقولُه في المثالِ الثاني: «فيجوزُ أن يُبْدأ بدَفْعِ الزاني؛ لأنّ مفسدةَ الزِّنا لا يَتحَقَّقُ مِثْلُها في اللّواط، ولأنّ العلماءَ اتفقوا على حَدِّ الزنا(١)، واختلفوا في حَدِّ اللائط، ويجوزُ أن يُبْدأ بدَفْعِ اللّواطِ، لأنَّ جِنْسَه لم يُحكَلَّلْ قطّ، ولما فيه من إذلالِ الذكور»(٢) إلىٰ آخرِه.

يُقالُ فيه: الأرجَحُ: الأوّلُ؛ لأنّ مَفْسدةَ الزِّنا أعظَمُ مِن مَفْسدةِ اللواط.

فإن قيل: بل مَفْسَدةُ اللّواطِ أعظَمُ، ومِن ثَمَّ ذهبَ جَمعٌ من العُلماءِ إلى أنّه يُرْجَمُ الفاعلُ والمفعولُ به، أُحْصِنا أو لم يُحْصَنا. قلنا: مُعارَضُ بها ذهبَ إليه جَمْعٌ مِن أنّه لا حَدَّ فيه، وأنّه يُعَزَّرُ فاعِلُه (٣).

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «الزَّاني».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٢٥).

⁽٣) وهو قولُ أبي حنيفة رحمه الله، وذهبَ صاحباه: أبو يوسف ومحمد بن الحسن إلى الحُكمِ بالحدِّ وتقلَّدا قولَ مالكِ والشافعيِّ، ولتهامِ الفائدة انظر: «فتح باب العناية» لملّا على القاري (٣: ٢١٧).

في هامش النسخة الخطية ما نَصُّه: «والأرجَحُ تقديمُ دَفْعِ قاصدِ الزّنا لِما يترتَّبُ على الزنا من اختلاطِ الأنساب، بخلافِ اللواط، وستأتى الإشارةُ إلى ذلك.

قلت: هذا موافق لقولِ الإمامِ الغزالي في «الإحياء» (٤: ٢٠): وينبغي أن يكون ـ يعني الزنا ـ أشدً من اللواط لأن الشهوة داعيةٌ إليه من الجانيَيْن، فيكثر وقوعُه، ويعظم أثرُ الضررِ بكثرته.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الثالث: إذا رأيْنا مَنْ يَصولُ علىٰ مالَيْن مُتساوِيَيْن لُسُلمَيْن معصومَيْن متساوِيَيْن، تَخَيَّرنا»(١).

يقالُ عليه: ما ذكره مُقَيَّدٌ بها إذا كان المسلمانِ متساوِيَيْن في الغِنىٰ والفقر، فإن كان أحدُهما فقيراً والآخَرُ غنيّاً، قُدِّمَ دَفْعُ مَنْ يصولُ علىٰ مالِ الفقير، وقد مَرَّ ما يُوَضِّحه، وهو أيضاً داخلٌ في قولِ الشيخِ: «متساويَيْن» يعني من جميع الوجوه، لكن لا بأسَ بالتنبيه عليه.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الرابع: إذا حَجَرَ الحاكمُ على المُفْلِسِ، وجبَ التسويةُ بين الديونِ بالمُحاصّة، فإن كانَ الدَّيْنُ مئةً، ومالُه عُشرَه (٢)، سَوّىٰ بين الغُرَماءِ بإيصالِ كلِّ (٣) منهم إلى عُشرِ دَيْنه (٤).

يقالُ عليه: ما ذكره، إنْ كان المرادُ به التساوي الصُّوريَّ فمُسَلَّم، وإن كان مرادُه التساوي الشرعيَّ، فلا حاجة لقولهِ: سَوّىٰ بين الغرماءِ بإيصالِ كلِّ واحدٍ إلىٰ عُشْرِ دَيْنِه، بل لو تفاوتت الديونُ وُزِّعَ عليهم بحَسْبِها، فلو كان لواحدٍ ألف، ولآخرَ ألفان، ولآخرَ ثلاثةُ آلاف، وُزِّعَ عليهم بحسب ذلك، فكان الأَوْلىٰ أن يقول [١٢/ب]: سَوّىٰ بين الغُرَماءِ بإيصالِ كلِّ منهم إلىٰ ما يخصُّه بحسب دَيْنِه.

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٢٥).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «عشرة».

⁽٣) في «القواعد الكبرىٰ»: «كلّ واحدٍ».

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (١: ١٢٥).

قولُه فيه أيضاً: «المثال السادس: إذا حضَرَ فقيران متساويان، تـخيَّرَ في اللَّفْع إلى أيِّهما شاء، وفي الفَضِّ عليهما»(١).

يقالُ عليه: صورةُ ذلك أن يكونَ في صَدَقةِ التطوُّع أو في الزكاة، والفقراءُ عيرُ محصورين.

قولُه فيه أيضاً في «المثالِ السابع»: «ووقع في «الفتاوى»: فيمن كانت عندهُ مَهْرِيّةٌ تساوي ألفاً، وعشرة أيْنُق تساوي ألفاً، فالتضحيةُ بأيِّهما أفضل؟ فكان الجواب: أنّ التضحيةَ بالأينُقِ أولى لما فيها من تَعْميمِ الإقاتةِ (٢) والنفع، وفَضِيلةُ المَهْريّةِ تفوتُ بذَبْحها» (٣).

يُقال عليه: غُلُوُ المَهْرِيّةِ (٤) إنْ كان لطيبِ لحْمِها، فهي أولىٰ قَطْعاً. نَصَّ عليه الشافعيُّ رضي الله عنه، وفَرَّقَ بينه وبين العِتْقِ، بأنَّ النَّظَرَ هُنَا إلىٰ طيبِ الله عنه، وفَرَّقَ بينه وبين العِتْقِ، بأنَّ النَّظَرَ هُنَا إلىٰ طيبِ اللحم، وهناك إلىٰ التعدُّد.

وإن كان غُلُوُّها لِصَفةٍ أُخرى، كَشِدَّةِ الجَرْيِ وما أَشْبَهَها، وهو المرادُ كما يُشيرُ إليه قولُه: «وفضيلةُ الـمَهْرِيّةِ تفوتُ بذَبْحها»، فالأَيْنُقُ أفضَل.

قولُه في المثالِ المذكور: «وكذلك لو أرادَ أن يشتريَ حصاناً يساوي ألفاً

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ١٢٥).

⁽٢) في الهامش: «الإفادة».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٢٦).

⁽٤) بفتح الميم وهو الذي جزم به المجد في «القاموس» نِسْبة إلىٰ مَهْرَةَ بنِ حَيْدان. ووقع في غيرما كتاب «المُهْرية» بضمِّ الميم.

بألفٍ، ويَذْبِحَه ويتصَدَّقَ بِلَحْمِه، وأن (١) يشتريَ بألفٍ (٢)، ألفَ شاةٍ ويَتصَدَّقَ بِلَحْمِه، وأن الشِّياه أفضَل لكثرةِ ما يُحصِّلُه من المُّقاصد» (٣) إلىٰ آخرِه.

يُقال عليه: قد يُنازَعُ في هذا مِن قولهِ ﷺ: «دَمُ عَفْراءَ أحبُّ إلى الله من دم سَوْداوَيْن »(٤) فلم ينظر إلى التعدُّد.

قولُه: «المثالُ الثامن: إذا ملكَ نَفَقةَ زوجة (٥)، وله زوجتانِ متساويتان، سوّىٰ بينها، ويجوزُ أن يُقْرِعَ بينهما دَفْعاً لمفسدةِ (٦) انكسارِ (٧) المحرومةِ منهما) (٨).

يُقالُ عليه: لعلّه سَقَطَ بعد قولِه: «سوّىٰ بينهما» شيءٌ، وصوابُه: أو يُـخَيِّر، ويجوزُ أن يُقْرِعَ، إلى آخرِه، علىٰ أنّ ذلك ثابتٌ في بعضِ النُّسَخ.

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «أو أنْ».

⁽٢) في «القواعد الكري»: «بالألف».

⁽٣) «القواعد الكرىٰ» (١: ١٢٦).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٢٢٧) والبيهقي في «المسنن الكبرى» (٩: ٢٧٣) وغيرهم بإسناد ضعيفٍ من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه. وآفتُه أبو ثفال ثهامة بن وائل، قال البخاري: في حديثِه نظر، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: مجهول. ولتهام الفائدة انظر: «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر (٤: ٢٥١).

قلت: العفراء: هي الشاةُ يضربُ لونُها إلى البياض، أُخِذتْ من الأرضِ وهي لونُها الأغبر. انتهى من «غريب الحديث» للخطابي (١ : ١٤٨).

⁽٥) في «القواعد الكبريٰ»: «زوجته».

⁽٦) «لمفسدة» ساقطةٌ من «القو اعد الكرى».

⁽٧) في «القواعد الكبرى»: «لانكسار».

⁽A) «القواعد الكبرى» (1:771).

[فصلٌ في الإقراع عند تساوي الحقوق]

قولُه في الفصلِ المعقودِ للإقراعِ عند تساوي الحقوق: «فمِنْ ذلك الإقراعُ بين الْحُلَفاءِ عند تساويهم في مقاصدِ الخلافة. ومن ذلك: الإقراعُ بين الأئمة»(١) إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: كان الأولىٰ أن يقول: فمِنْ ذلك الإقراعُ بين الصالحينَ للخلافةِ، أو الصالحين للإمامة؛ لأنَّهم قبل الإقراعِ لم يَقُمْ بواحدٍ منهم وصفُ الخلافةِ والإمامة.

وأمّا قولُه بعد ذلك في الفصلِ المذكورِ: «ولو [١٣: أ] تساوى اثنانِ يصلُحانِ للإمامةِ أو للولايةِ أو للأحكام، احتملَ أن يُقْرَعَ بينهما، واحتمل أن يُخَيَّرَ بينهما مَنْ يُفَوَّض إليهما» (٢).

فمُرادُه: إذا أريدَ استنابةُ واحدٍ منها، والمسألةُ السابقةُ مرادُه: الإقراعُ عند التزاحُم ابتداء.

قولُه في الفصلِ أيضاً: «فإنّ مَنْ يتولّى الأمرَ في ذلك إذا قُدِّمَ بغيرِ قُرْعةٍ، أدّى ذلك إلى مَقْتِه وبُغْضِه، وإلى أن يحسُدَ المتأخِّرُ المُتقَدِّمَ (٣)، فشُرِعَت القُرْعَةُ دَفَّا لهذا الفسادِ والعناد»(١٤).

⁽١) «القواعد الكريي» (١: ١٢٧).

⁽٢) المصدر السابق (١: ١٢٨).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «والمتقدم».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ١٢٨).

يُقالُ عليه: يُشيرُ بالفسادِ إلى ما قَدَّمه، ويدخلُ فيه الحسَد، والحسَدُ لا يندفعُ بالقرعة.

قولُه فيه أيضاً: «ولا يمكنُ مثلُ ذلك في تعارُضِ البينتين، فإن القُرْعةَ لا تُرَجِّحُ الثقةَ بإحدىٰ الشهادتين»(١).

يقالُ عليه: إلَّا أنَّها قاطعةٌ للنِّزاع.

[فصلٌ فيها لا يمكنُ تحصيلُ مصلحتِه إلا بإفسادِهِ أو بإفسادِ بعضِهِ أو بإفسادِ صفةٍ من صفاتِه]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لِما لا يمكنُ تحصيلُ مصلحتهِ إلّا بإفساده، أو بإفساد وصفةٍ من صفاتِه:

«فأمّا ما لا يمكنُ تحصيلُ مصلحتهِ إلا بإفسادهِ، فكإفسادِ الأطعمةِ والأشربةِ والأدويةِ لأجلِ الشّفاءِ والاغتذاء، ولإبقاءِ المكلّفين لعبادةِ ربّ العالمين» (٢).

يُقالُ عليه: قَيْدُ المُكلَّفين لا حاجةَ إليه، فغَيْرهم كذلك.

قولُه فيه أيضاً: «وأمّا ما لا يمكنُ تحصيلُ مصلحتهِ إلّا بإفسادِ بَعْضِه، فكقطْع اليدِ المُتآكلةِ حِفظاً للروح»(٣).

⁽۱) «القواعد الكريٰ» (۱: ۱۲۸).

⁽٢) المصدر السابق (١: ١٢٩).

⁽٣) المصدر السابق (١: ١٢٩).

يُزادُ عليه: أو حِفْظاً لبقيّةِ العضوِ أن يتآكلَ لو تُرِك.

[فصلٌ في اجتماع المفاسد]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لاجتماعِ المفاسدِ المجرَّدةِ عن المصالح: «ولاجتماع المفاسدِ أمثلة:

أحدُها: أن يُكْرَه علىٰ القتلِ(١) بحيث إنّه لو امتنع منه قُتِل، فيلزَمُه أن يدرأً مَفْسدةَ القَتْلِ بالصبرِ علىٰ القتل، لأنَّ صَبْره علىٰ القتلِ أقلُّ مَفْسدةً مِن إلدامهِ عليه، وإنْ قَدَر علىٰ دَفْعِ المُكْرِه بسَببٍ من الأسبابِ، لزِمَه ذلك لقُدْرتهِ علىٰ دَرْءِ المفسَدَتَيْن (٢٠).

يقال عليه: إنَّها يتوجَّهُ اللزومُ إذا قُلْنا: إنَّه يجبُ الدَّفْعُ عن النفس، وقد تَقدَّم ما فيه، فراجِعْه.

قولُه فيه أيضاً: «وكذلك لو أُكْرِه بالقَتْلِ على شهادةِ زورٍ، أو على حُكْمٍ بباطل، فإن كانَ المُكرَهُ على الشهادةِ به أو على الحُكْمِ به قَتْلاً أو قَطْعَ عُضوٍ أو إحلالَ بُضْع مُحَرَّم، لم تَجُزِ الشهادةُ ولا الحُكْمُ»(٣) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: التعبيرُ بإحلالِ البُضْعِ لا يستقيم، وصوابُه: أو الاستيلاء علىٰ بُضْع مُحَرَّم؛ لأنَّ البُضْعَ لا يجِلُّ بشهادةِ الزور.

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «قتل مسلم».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٣٠).

⁽٣) المصدر السابق (١: ١٣٠-١٣١).

قولُه فيه أيضاً: «المثال الثالث: لو وجدَ الـمُضطَرُّ إنساناً ميّتاً أكلَ لَحْمَهُ»(١).

يقالُ عليه: محلُّ ذلك ما إذا لم يكُنْ نبِيًا، فإن كان الإنسانُ الميّتُ نبيّاً، فلا يجوزُ أكلُ لَحْمِهِ.

قولُه فيه أيضاً في «المثالِ [١٣/ب] الرابع»: «ولا يجوزُ التداوي بالخمرِ على الأصحِّ، إلّا إذا عُلِمَ أنّ الشّفاءَ يحصلُ بها، ولم يجدوا(٢) دواءً غيرَها»(٣).

يقال فيه: المختارُ أنَّ الله تعالى سلبَ الخَمْرَ منفعتَها حين حَرَّ مَها(٤).

قولُه في المثالِ أيضاً: «فإن قيل: لم التُزِمَ في صُلح الحديبيةِ إدخالُ الضَّيمِ علىٰ المسلمين، وإعطاءُ الدنيَّة في الدين؟ قُلنا: التُزِم ذلك دفعاً لمفسدةٍ عظيمةٍ وهي قَتْلُ المؤمنين»(٥) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: لم يكُن في صُلح الحديبيةِ إدخالُ ضَيْم ولا إعطاءُ دَنِيّةٍ في

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۱۳۲).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «يجد».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٣٢).

⁽٤) وهو حاصلُ عبارة الغزالي في «الوسيط» (١: ١٥٦) حيث قال في شأن التداوي: وهو جائزٌ بجميع النجاسات إلّا بالخمرِ فإنّه عليه السلام سئل عن التداوي بالخمرِ فقال: «إن الله تعالىٰ لم يجعل شفاءكم فيها حرَّم عليكم». انتهىٰ.

قلت: الحديثُ المذكور أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٧١٦) والحاكم في «المستدرك» (٤: ١٨١) والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٥: ١٠) من حديثِ ابن مسعودٍ بإسنادٍ صحيح، وذكره البخاري موقوفاً علىٰ ابن مسعودٍ من قوله رضي الله عنه.

⁽٥) «القواعد الكبرى » (١: ١٣٣).

نَفْسِ الأمر، ومِن ثَمَّ قال النبيُّ ﷺ وأبو بكرٍ لعُمرَ رضي الله عنهما ما قالا (١) حين قال: فعلامَ نُعطي الدَّنِيَّة في دينِنا؟

وأيضاً فقولُه ﷺ: «لا يسألوني خُطّة يُعَظِّمونَ فيها حرماتِ الله، إلّا أَجبَتْهُم إليها»(٢) يقتضي أنّ كلَّ ما أجابَهم إليه فيه، تَعظيمُ حُرُماتِ الله وإن كانوا مُخْطئين في اعتقادهم، فتأمَّله، والله المُوفِّق.

قولُه فيه أيضاً: «ولتساوي المفاسدِ أمثلة:

أحدُها: إذا وقع رجلٌ على طِفْلٍ بين الأطفالِ: إن أقامَ على أحدِهم قَتَله، وإن انتقلَ إلى آخرَ مِن جيرانهِ قَتَله، فقد قيل: ليس في هذه المسألةِ حُكْمٌ شرعيٌ (٣) إلىٰ آخرِه.

يُقالُ عليه: هذا يردَّهُ قولُ الشافعيِّ رضي الله عنه في آخرِ خُطْبةِ «الرسالة»: «فليست تنزِلُ بأحدٍ من أهلِ دينِ الله نازلةُ، إلّا وفي كتابِ الله تعالى الدليلُ علىٰ سبيل المُدىٰ فيها»(٤).

وأمّا قولُ الشيخ بعد ذلك: «فلو كان بعضُهم مسلماً وبعضُهم كافراً،

⁽۱) يعني قولَه ﷺ لعُمَر: «إني رسولُ الله وهو ناصري فلستُ أعصيه» وقال له أبو بكر: «إنه رسولُ الله فاستَمسِكْ بغَرزِه حتى تموت، فوالله إنه لعلى الحقّ». انظر: «زاد المعاد» لابن قيّم الجوزية (۳: ۲۲۲–۲۲۳).

⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسير، باب الشروط في الجهاد، برقم (٢٧٣١) من حديثِ المِسْوَر بن مَخْرمة ومروان بن الحكم، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٨٩٢٨).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٣٣).

⁽٤) «الرسالة» للشافعيّ ص١٩.

فهل يلزَمُه الانتقالُ إلى الكافرِ؛ لأنَّ قَتْلَه أَخَفُّ مفسدةً مِن قَتْلِ الطِّفلِ المحكومِ بإسلامِه؟ فالأظْهَرُ عندي أنَّه يلزَمُه ذلك؛ لأنَّا نُجَوِّزُ قَتْلَ أولادِ الكُفّارِ عند الترُّسِ [جم](١)» (٢) إلىٰ آخرِه.

فيقالُ عليه: المختارُ تعيُّنُ الإقامةِ على الذي وقع عليه، لأنّ ابتداءَ المفسَدةِ، وهو الوقوعُ، كان بغيرِ اختياره.

قولُه فيه أيضاً: «المثال السابع: لو وجد كافِرَيْن قَوِيَّيْن أَيِّدَيْن (٣) في حالِ المبارزة، يُخَيَّر (٤) في قَتْلِ أَيِّهما شاء، إلّا أن يكونَ أحدُهما أعرف بمكايدِ الحروبِ والقتالِ (٥)، وأضرَّ على أهلِ الإسلام، فإنّه يُقَدَّمُ قَتْلُه» إلى أن قال: «بل لو كان ضعيفاً وهو أعرف بمكايدِ الحروبِ والقتالِ، قُدِّمَ قَتْلُه علىٰ قَتْلِ القويِّ»(٦).

يقالُ عليه: المختارُ أنَّ قَتْلَ القويِّ أوْلَىٰ مِن قَتْلِ الضعيفِ العارفِ بمكايدِ الحروب، مختلفٌ في جوازِ قتْلِه (٧) بخلافِ القويِّ فإنَّه لا خلافَ في جوازِ قتلِه.

⁽١) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٣٤).

⁽٣) من الأَيْدِ، وهو القوَّة.

⁽٤) في «القواعد الكبرىٰ»: «تخيّر».

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «القتال والحروب».

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٣٥).

⁽٧) قد حَرَّر إمامُ الحرمين هذا الخلاف في «نهاية المطلب» (١٧: ٤٦٤) فقال: «ثم اختلف أئمتنا في وجه تنزيل القولَيْن في الشيخ، فذهبَ المحققون إلى أنّهما يجريان في الشيخ الفاني الذي لا يرجعُ إلى بطش ولا إلى رأي، فأمّا مَن كان صاحبَ رأي فهو مقتولٌ قولاً واحداً، ومِن أصحابِنا مَنْ أجرى القولَيْن في الشيخ ذي الرأي إذا لم يكن من أهلِ القتال، وهذه الطريقة ضعيفة، ثم لا ينتهي صاحبُها إلى الانكفافِ عن قَتْلِ شيخِ حَضَر الواقعة، وكان يُدَبِّر الجُنْدُ=

[فصلٌ في اجتماع المصالح مع المفاسد]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لاجتماعِ المصالح والمفاسد: «إذا اجتمعت مصالحُ ومفاسد، فإنْ أمكنَ تحصيلُ المصالحِ ودَرْءُ المفاسدِ فعلنا» إلى أن قال [1/1]: «فإن كانت المفسدةُ أعظمَ من المصلحة، درَأْنا المفسدة وإنْ فوَّتنا المصلحة (١) قال الله تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ فَلَ فِيهِمَا إِثْمُ صَالِي وَمَنَافِعُ اللهُ تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ فَلُ فِيهِمَا إِثْمُ صَالِي اللهُ تعالى الله تعلى الله تعلى الله تعلى الله تعلى الله الله تعالى الله تعلى الله ت

يقال عليه: ظاهرُ ما أورَدَهُ من الأمثلةِ بعد ذلك من التلفُّظِ بكلمةِ الكُفرِ والأفعالِ المَكفِّرة، والماءِ المُشمَّسِ، وغيرها: أنَّ كلاَمه في المُركَّبِ؛ يعني الشيءَ الواحدَ يكونُ فيه مصلحةٌ مِنْ وجه، وَمَفْسَدَةٌ مِن وَجْه، فإن كان كلامُه في الأعمِّ منه ومن غيرِه، كما إذا أمكنَ تحصيلُ مصلحةِ الصلاةِ مثلاً، ودَفْعُ مَنْ يصولُ

⁼ أو يصلح له، فمثلُ هذا مقتول، ويدلَّ عليه قصّة دريد بن الصمّة. وقيل: إنه كان ابن مئة وخسين سنة، فقُتِلَ في غزوةِ أوْطاس. فأما إذا حضر الواقعةَ شيخٌ لا يرجعُ إلىٰ بَطْشِ ولا إلىٰ رأي، فيجوز إجراءُ القولَيْن فيه، ولا يمتنعُ القَطْعُ بقَتْلِهِ؛ لأنّه بحضورهِ ووقوفهِ مقاتل» انتهىٰ.

⁽١) في الهامش كتب الناسخ «ولا نبالي بفوات المصلحة»، ووضع فوقها حرف الخاء، بمعنى أنها جاءت هكذا في بعض النسخ؛ أو نسخة أخرى. انظر: «علم الاكتناه العربي الإسلامي» ص١٨٥.

⁻ في «القواعد الكبري»: «ولا نُبالي بفوت المصلحة».

⁽٢) زيادة من «القو اعد الكبري)».

⁽٣) «القواعد الكبريٰ» (١: ١٣٦).

علىٰ بُضْع مُحَرَّم، فلا يتمُّ الاستدلالُ بالآية، أعني قوله [تعالى]: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ النَّحَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴾ [البقرة: ٢١٩] لأنّ الأخصَّ لا دلالة له على الأعمِّ، المدَّعىٰ عامُّ، والدليلُ خاصٌ.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الأول: التلفُّظ بكلمةِ الكُفر مَفْسَدةٌ مُحَرَّمة، لكنّه جائزٌ بالحكايةِ والإكراه»(١).

يقال عليه: إنّما يُتصَوَّرُ وجودُ المصلحةِ في الحكايةِ، إذا اقترنَ بها غَرَضٌ شرعيٌّ من شهادةٍ أو تحديدٍ ونحوهما.

قولُه فيه أيضاً في أثناءِ المثالِ الثالث: «إذ لا يجوزُ للإنسانِ قَتْلُ نَفْسه بالإكراه»(٢).

يُقالُ عليه: يُسْتثنى مِن ذلك ما إذا أكرهَه على قَتْلِ نَفْسِه بشيءٍ أعظمَ في التعذيبِ مِنْ قَتْلِه هو نَفْسَه، فإنَّ الأصحَّ جوازُ قَتْلِ نَفْسِه بالإكراه. وفي مسألة ركّاب السفينةِ الآتيةِ بعد ذلك، ما يُشيرُ إليه.

قولَه: «ولو وَقع برُكبانِ السفينةِ نارٌ لا يُرْجىٰ الخَلاصُ منها، فعجَزوا عن الصبرِ على تحمُّلِها مع العلمِ بأنّه لا نجاة لهم مِن آلامِها إلّا بإلقاءِ أنفُسِهم (٣) في الماءِ المُغْرِقِ، فالأصحُّ أنّه لا يلزَمُهم الصبرُ علىٰ ألمِ (٤) النارِ إذ استوَتْ مُدَّتا الحياةِ في الإحراقِ والإغراق» (٥).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٣٧).

⁽٢) المصدر السابق (١: ١٣٨).

⁽٣) في «القواعد الكبرىٰ»: «إلّا بالإلقاء».

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «آلام».

⁽٥) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٣٨).

يقالُ عليه: قولُه: «بركبانِ السفينة» تمثيل، وإلَّا فلو وقعَ لهم ذلك وهم في بيتٍ ونحوه كان الأمر كذلك.

قولُه فيه أيضاً: «القسمُ الثالث: ما لا يترتّبُ [عليه](١) مُسبّبُه إلّا نادراً» إلى أن قال: «وهذا كالماءِ المُشمّس في الأواني المعدنية في البلادِ الحارّة، فإنّه يُكْرَهُ استعالُه» ثم قال: «ومَنْ وَقَفَ الكراهةَ فيه على قَصْدِ استعالِه، فقد غَلِطَ؛ لأنّ ما يُؤثِّرُ بطَبْعِه الذي جَبَلَه الله عليه، لا يقِف تأثيرهُ على قَصْدِ القاصدين»(٢).

يُقالُ عليه: «المرادُ بقوله: «علىٰ قَصْدِ استعماله»: علىٰ قَصْدِ تَشْميسِه. والمعنىٰ علىٰ قَصْدِ استعمالهِ مُشَمَّساً.

وقولُه: «فقد غَلِط» يقال عليه: مَنْ أوردَ هذا مِن العِراقيين، أرادَ به: ما شأنه أن يُقْصَدَ بالتشميس ليخرُجَ مُتَشَمِّسُ البِرَكِ والأنهار إلَّا أنّه اعتبر القَصْدَ (٣). على أنّه لو اعتبرَ القَصْدَ لم يكُنْ غَلَطاً؛ لأنّ المجازاة لا تَقَعُ إلّا على المقصود. ويجوزُ أنّ الله تعالى رتّبَ المحذورَ في ذلك على القَصْد.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ السابع: الصلاةُ إلى غيرِ القِبلةِ مَفْسَدةٌ مُحرَّمة، فإنْ تعذَّرَ استقبالُ القِبلةِ بصَلْبِ أو عَجْزِ أو إكراه، وَجَبَت الصلاةُ على الأصحِّ إلى الجهةِ التي حُوِّلَ وَجْهُه إليها لئلا تفوت [11/ب] مقاصدُ الصلاة وسائرُ شرائطِها لفواتِ (12/ب) شرطه (٥)»(١٦) إلى آخره.

⁽١) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (١: ١٣٨).

⁽٣) انظر بحث المسألة في «مغني المحتاج» للخطيب الشربيني (١: ٣٦).

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «بفوات».

⁽٥) في «القواعد الكبريٰ»: «شرطٍ من شروطها».

⁽٦) «القواعد الكبرى» (١: ١٣٩ - ١٤٠).

يُقالُ عليه: ظاهرُ كلامِه أنّ «حُوِّل» مَبْنيٌّ لم يُسَمَّ فاعِلُه، وحينئذِ فالصوابُ أنّه إذا حُوِّل المصلوبُ عن القِبلةِ إلى جهةِ المَشْرِقِ مثلاً، وقَدَر على التوجُّهِ إلى جهةِ المغرِب، جازَ له ذلك، وليس هذا كالمتنفِّل يُصَلِّي إلى جهةِ مَقْصدهِ لا يجوزُ له التوجُّه إلى غيرِها؛ لأنّ ذلك بَدَلٌ عن القِبْلة في حَقِّه بوَضْعِ الشرعِ، بخلافِ المصلوبِ الموجَّهِ لغيرِ القبلةِ، فليستِ الجهةُ التي وُجِّه إليها بَدَلاً عن بخلافِ المصلوبِ الموجَّهِ لغيرِ القبلةِ، فليستِ الجهةُ التي وُجِّه إليها بَدَلاً عن القبلةِ في حَقِّه، وحينئذٍ فينبغي أن تُقْرأ «حَوَّل» على البناءِ للفاعلِ، وهذا فَرْعُ حسَنٌ، فتأمَّلُه.

واعلم أنّه لو قَدَرَ المصلوبُ الموجَّهُ إلى غيرِ القِبلةِ، على الالتفاتِ بوَجْههِ إلى القِبلةِ، على الالتفاتِ بوَجْههِ إلى القِبلةِ، أو ببَعْضِ بَدَنِه، وجبَ عليه ذلك؛ لقولِه ﷺ: «إذا أمرتُكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم»(١).

قولُه فيه أيضاً في «المثالِ التاسع»: «نَبْشُ الأمواتِ» [إلى قوله:](٢) «ولو ابتلعوا جواهرَ مغصوبةً، شُقَتْ أجوافُهم، فإنْ كانت الجواهرُ لمُسْتَقِلِّ فأولىٰ (٣) أنْ لا يستخرجَها إلى أن تتجرَّدَ عظامُهم عن لحومِهم حِفْظاً لـحُرْمتِهم، وإن

⁽۱) هو جزءٌ من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وتمامُه: "دعوني ما تركتكم، إنّما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم»، أخرجه البخاري كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسننِ رسول الله ﷺ، برقم (٧٢٨٨)، ومسلم كتاب الحج، باب فرض الحج مرّةً في العمر، برقم (١٣٣٧)، وانظر تمام تخريجه في "مسند الإمام أحمد" (٧٠٥١).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «فالأولىٰ».

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ يقتضيها السياق.

كانت لغيرِ مُسْتَقلِّ كالمحجورِ عليه وأموالِ المصالحِ والأوقافِ العامّةِ، وجبَ استخراجُها حِفْظاً على المحجورِ عليه (١) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: ينبغي أن يكونَ محلُّ الوجوبِ فيها إذا كانت لغيرِ مُسْتقِلً، كما إذا خيفَ الضَّياعُ أو النَّقْصُ بالتعييبِ ونحوِه، وإلّا فكالمُسْتقلِّ. وفي نَصِّ الشّافعيِّ رضي الله عنه ما يَشْهَدُ له (٢).

ووقع استفتاءٌ في امرأةٍ أبرأتْ زوجَها مِن صَداقِها في مرضِ موتِها، ولها أولادٌ صِغارٌ لا يُتصَوَّرُ منهم الإجازة، فكان الجواب: إنّه لا يجبُ على الحاكمِ نَزْعُ حِصّةِ الأولاد من الصَّداقِ إذا لم يَخْشَ الضَّياع؛ لأنَّ الزوجَ: إمّا وليُّ للأولادِ إنْ كانوا منه، وهو بصفةِ الولاية، وإمّا لا ولاية له عليهم ولكنّ المالَ محفوظ في ذِمّته، فيُتْركُ إلىٰ بلوغ الأولادِ ليُجيزوا أو يَردُّوا.

قولُه في المثالِ المذكور: «وإذا اختلطت (٣) قتلى الكافرين بقَتْلى المسلمين، وجبَ تَغْسيلُ الجميع» إلى أن قال: «ولا يُصلَّىٰ على الجميع، بل يُنْوَىٰ الصلاة علىٰ المسلمين خاصّة» (٤).

يُزادُ عليه: أو يُصَلِّي على الجميعِ واحداً بعد واحدٍ، ناوياً الصلاةَ عليه إنْ كان مسلماً، ويقول: اللهمَّ اغفِرْ له إنْ كان مُسْلماً.

⁽١) «القواعد الكرىٰ» (١: ١٤٠).

⁽٢) ولتمام الفائدة انظر: «البيان» للعمراني (٣: ١١٢)، و «الإقناع» للشربيني (١: ٢١٠).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «اختلط».

⁽٤) سيذكر ابن عبد السلام هذه المسألة ثانيةً في: «فصل في الاحتياطِ في جلب المصالح ودَرْءِ المفاسِد».

قولُه في الفَصْلِ المذكورِ: «المثالُ الحادي عَشر: قَتْلُ الصيدِ الوحشيِّ المأكولِ بغير الذَّبْح، مَفْسَدةٌ مُحَرَّمةٌ اللهُ آخرِه.

يقالُ عليه: مرادُه بذلك في غير حالةِ الصيد.

قولُه: «المثالُ الثاني عشر: [١٥/ أ] ذَبْحُ صَيْدِ الحَرَمِ، أو الصيدُ في الإحرامِ، مَفْسَدةٌ مُحرَّمة، لكنّه جائزٌ في حالِ الضرورةِ (٢)، تقديماً لحُرْمةِ الإنسانِ على حُرْمَةِ الحيوان، وهذا مِن بابِ تقديم حَقِّ العبدِ على حَقِّ الربِّ»(٣).

يقالُ عليه: صَوابُه: تقديمًا لحُرْمةِ الإنسانِ على حُرْمةِ الحرَمِ والإحرام؛ لأنّ الحيوانَ المأكولَ لا حُرمةَ له في غيرِ الحرَم وحالةَ الإحرام.

وقولُهُ: «وهذا مِن بابِ تقديم حَقِّ العبدِ علىٰ حَقِّ الربِّ»(٤).

يقال عليه: إبقاءً مُهْجَةِ العبدِ في حالةِ الاضطرارِ بذَبْحِ هذا الحيوانِ في الحَرَمِ أو الإحرام، من حَقِّ الربِّ سبحانه وتعالىٰ أيضاً. فليس هذا المثالُ من هذا الباب.

قولُه: «المثالُ الثالثَ عَشَر: تَرْكُ الصلواتِ وصوم رمضانَ، وتأخيرُ الزكواتِ وحقوقِ الناسِ الواجباتِ، من غيرِ عُذْرٍ شَرْعيٍّ، مَفْسَدةٌ مُحَرَّمة، لكنّه جائزٌ بالإكراه»(٥) إلىٰ آخرِه.

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ١٤١).

⁽٢) ولكنّه يضمنُه لأنَّه ذبَحه لمنفعتِه من غير إيذاءٍ من الصيد. انظر: «روضة الطالبين» (٣: ١٥٤).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١:١٤١).

⁽٤) المصدر السابق (١: ١٤١).

⁽٥) المصدر السابق (١: ١٤٢).

يقالُ عليه: المرادُ بالإكراهِ: الإكراهُ علىٰ تَرْكِ الأفعالِ الظاهرة، وإلّا فلا يُتَصَوَّرُ الإكراهُ علىٰ تَرْكِ إجراءِ الأركانِ علىٰ القلب. وما ذكره في الإكراهِ علىٰ الصوم، بناءً علىٰ ما رجَّحَه الرافعيُّ رحمه الله، مِن أنّه لو أُكرِه حتىٰ أكلَ، أمّا إذا قُلْنا بأنّه لا يُفْطِرُ، وهو الذي صحَّحه النواويّ(١)، فلا يأتي ما ذكره الشيخ.

قولُه: «المثال السابعَ عَشَر: الحجْرُ علىٰ المَرْءِ المُسْتَقِلِّ في تصرُّ فهِ في منافع نَفْسِه مَفْسَدةٌ، لكنّه ثبت علىٰ النساءِ في النكاحِ دَفْعاً لمشقّةِ مباشرتهِ عنهُنَّ، فإنَّ المرأة تَستحيي ويَشْتدُّ خَجَلُها من العقدِ علىٰ نَفْسِها أو علىٰ غيرِها»(٣) إلىٰ آخرِه.

يقال عليه: المشهورُ في تَعْليلِ عدمِ مباشرةِ المرأةِ لعَقْدِ النكاحِ كَثْرةُ انخداعِها (٤٠). ويجوزُ أن تكونَ العِلّةُ مركّبةً مِن ذلك، وممّا ذكره الشيخ.

⁽١) وصورةُ المسألةِ عند الرافعيِّ: «فلو أُكْرِه حتى أكل بنَفْسِه، ففيه قولان: أحدُهما، وبه قال أحمد: لا يُفطر لأن حُكمَ اختياره ساقط، وأكلُه ليس منهياً عنه، فأشبه الناسِي.

والثاني: وبه قال أبو حنيفة رحمه الله: إنه يُفطِر لأنه أتى بضدِّ الصومِ ذاكراً له. غايتُه أنّه أتى به لدَفْعِ الضررِ عن نَفْسِه لكنّه لا أثرَ له في دَفْعِ الفِطْرِ كما لو أكل أو شربَ لدَفْعِ الجوع أو العطَش. وهذا أصحُّ عند صاحب الكتاب». انتهىٰ من «الشرح الكبير» (٦: ٣٩٨).

⁽٢) في «روضة الطالبين» (٢: ٣٦٣) وعبارتُه ثَمَّة: «فلو أُكْرِهَ على الأَكْلِ لم يُفْطِرْ على الأَظْهر». (٣) «القواعد الكبريٰ» (١: ١٤٣).

⁽٤) فرُبها أدّىٰ ذلك إلىٰ أن تَصَعَ نَفْسَها في غير كُفْء من الأزواج، فكان اشتراط الوليِّ احتياطاً لهذا الأمر. وللإمام مالكِ تفريقٌ لطيفٌ بين الشريفةِ والدنيّةِ، والوليُّ إنّها يُرادُ لحفظ المرأةِ أن تضعَ نَفْسَها في غير كُفْء، والدّنيةُ مكافئةٌ لكلِّ الأدنياء، فلم يَبْق لوليِّها نظرٌ واحتياط في طلب الأكفاء، فجازَ عَقْدُها بغيرِ وليِّ، ولم يَجُزْ عَقْدُ الشريفةِ إلّا بوليِّ. وتعقّبه الماوردي بقوله: وهذا القولُ غير صحيح؛ لأنه ليس من دَنِيّةٍ إلّا ويجوزُ أن يكونَ في الرجالِ من هو أدنىٰ منها فاحتيجَ إلىٰ احتياطِ الوليِّ.

قولُه في «المثال التاسعَ عَشَر»: «وكذلك الحَجْرُ على السفيهِ ثابتٌ لمصلحته» إلى أن قال: «لكنّه تجوزُ وصيّتُه؛ لأنّها مصلحةٌ في حَقِّه لا تُعارِضُها مَفْسَدة، وكذلك وصيّةُ الصبيِّ المميِّز على القولِ المختار»(١).

يُقال عليه: ما اختارَه الشيخُ خلافُ ما رَجَّحوه، والأصحُّ عَدَمُ الصحة (٢).

قولُه: «المثالُ العشرون: الحَجْرُ علىٰ العبيدِ مَفْسَدةٌ في حَقِّهم، مصلحةٌ في حَقِّ السادة؛ لشرفِ الحُرِّيّة»(٣).

يقال عليه: الأولىٰ أن يُقال: مصلحةٌ في حَقِّ السادةِ؛ لَحَقِّهم في الرَّقَبة. قولُه: «المثالُ الحادي والعشرون: بَيْعُ العبدِ في جنايتِه، مَفْسَدةٌ في حقِّ السيِّد،

⁼ ونزع داود الظاهري إلى التفريق بين البِكْرِ والثَّيِّب، فخَصَّ الثَّيِّب بالولاية دون البِكْرِ، وعَلَّله بأن الثيِّب قد خَبَرت الرجالَ فاكتفت بخبرتها عن اختيارِ وليِّها، والبكْرُ لم تَخْبُر فافتقرَتْ إلىٰ اختيار وليِّها. قال الماوردي: وهذا فَرْقٌ فاسد، وعكْسُه عليه أولىٰ، لأن خبرة الثيِّب بالرجال تبعثها علىٰ فَرْطِ الشهوة في وَضْعِ نفسِها فيمن قوِيَتْ فيه شَهْوتُها، والبكْرُ لعدمِ الخبرةِ أقلُّ شهوة، فكانت لنفسِها أحفظ» انتهی ملخَّصاً من «الحاوي الكبير» للماوردي (٩: ٤٤).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٤٤).

⁽٢) في المسألةِ قولان ذكرهما العِمراني في «البيان» (٨: ١٦٠-١٦١) وعبارتُه ثمَّة: «وهل تصحُّ وصيّة الصبيِّ المميِّزِ والمحجورِ عليه بالسَّفَهِ بها فيه قُرْبة؟ فيه قولان:

أحدهما: لا تصحُّ لأنه لا يصحُّ تصرّفُه في مالهِ بالبَيْعِ والهَبَة، فلم تصحَّ وصيتُه كغير المميِّز. والثاني: تصحُّ لأنّه إنّما مُنِعَ مِن بَيْعِ مالهِ وهِبَتِه خوفاً مِن إضاعته، وبالوصيةِ لا يَضيعُ مالُه؛ لأنّه إن عاشَ فالمالُ باقِ علىٰ مُلكِه، وإن ماتَ فله حاجَةٌ إلىٰ الثواب، والثوابُ يحصلُ له بالوصيّة» انتهیٰ. ولتمامِ الفائدة انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (١٠: ٢٨٨).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٤).

مصلحةٌ في حَقِّ المجنيِّ عليه، وقد خالفَ فيها بعضُ أهلِ الظاهر، وخِلافُهم ظاهر»(١).

يُقالُ عليه: قولُه: «وخلافُهم ظاهر»، يُشْعِرُ بمَيْلهِ لِمَا قالوه: إنَّ حقَّ السيِّدِ فِي المِلْكِ، كيف يُقَدَّمُ عليه حَقُّ المجنيِّ عليه، ولم تكُنْ من السيِّدِ جِنايةٌ ولا إعانةٌ عليه، عليها(٢).

ويقالُ لهم في الجواب: أجمَعْنا نحنُ وأنتُم، علىٰ أنّ العَبْدَ إذا قَتَلَ عَمْداً مَنْ يُقْتَلُ به، فإنّه يجبُ القِصاصُ تقديماً لحقِّ المجنيِّ عليه؛ فلذلك يُقَدَّمُ في جنايةِ الحَطا، إذِ العَبْدُ لا تَعْقِلُ عنه عاقِلة، علىٰ ما هو مُقَرَّرٌ في بابه (٣).

قولُه في «المثال الثاني والعشرون»: «ويجوزُ التقاطُ الأموالِ لمصالحِ أربابها»، إلى أن قال: «وهذا من المصالحِ المُباحةِ إلّا في حَقِّ المجانين والأيتامِ والأموالِ العامّةِ لأهلِ الإسلام»(٤).

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٤).

⁽٢) يوضِّحه قولُ ابن حَزْمٍ في «المُحلِّ» (٦: ٤٥٧): «وأما جنايةُ العبدِ على مالِ غيرِه، ففي مال العبدِ إن كان له مال، وإن لم يكُن له مالٌ ففي ذِمَّتِه يُتْبَعُ به حتى يكونَ له مالٌ في رِقَّه أو بَعْدَ عِتْقِه، وليس على سيِّده فداؤه لا بها قَلَّ ولا بها كَثُر، ولا إسلامُه في جنايتِه، ولا بَيْعُه فيها» ثم احتجَّ رحمَه الله بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْمِيبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَا عَلَيْهَا وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

⁽٣) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٢: ٣١٥) حيث قال: «أمّا العبدُ إذا قَتل حُرّاً، فالدِّيةُ ذمّتِه، ومُرْتَهَنَةٌ رقَبتُه يُباعُ فيها، وتؤدّى الدِّيةُ حالةً في العَمْدِ والخطأ، لا تَتَحمّلُها العاقلةُ عنه ولا السيدُ إلّا بأن يتطوّع». انتهىٰ.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٤ - ١٤٥).

يُقالُ فيه: المرادُ: فإنْ كان ذلك في حَقِّ المجانين والأيتام [10/ب] والأموالِ العامّةِ، وجب، ومحلُّه إذا خُشِيَ الضَّياعُ، وإلّا فلا يجب (١١).

قولُه: «المثالُ الثالثُ والعشرون: إتلافُ مالِ الغيرِ مَفْسَدَةٌ في حَقِّه، مضمونٌ ببَدَلهِ، إلّا في مالِ^(٢) البُغاةِ والصُّوَّال»^(٣) إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: كلامُه في البغاةِ شاملٌ لِما يُتْلِفُه الباغي على العادِلِ، وعكسُه، وهو كذلك.

وأمّا الصُّوَّالُ، فمُرادهُ أنّ ما يُتْلِفُه المصولُ عليه على الصائلِ لا يَضْمنُه (٤)، ولا يصحُّ إرادةُ عكسِه، وحينئذٍ فيُقال على عبارته: إنْ كان المرادُ عدمَ الضمانِ من الطرفَيْنِ، وردَّ ما يُتْلِفُه الصائلُ على المصولِ عليه، وإنْ أرادَ مِن طرفٍ واحدٍ، وَرَدَ أنّ الحُكْمَ في البُغاقِ سواءٌ في الطرفَيْن، ولكنّ الشيخَ أحالَ ذلك على ما هو مُقرَّرٌ في أبوابه.

⁽۱) وإنّها لم يجب الالتقاطُ ابتداءً لأنّه: إمّا أمانَةٌ أَو كَسْب، وكلٌّ منهها لا يجبُ ابتداءً. وقيل: يجبُ عليه _ يعني الواثق بأمانةِ نَفْسِه _ ونَصَّ عليه في «الأم» و«المختصر» صيانةً للمالِ عن الضّياع. وقال ابنُ سُرَيج: إنْ غلبَ على ظنّه ضياعُه وجب، وإلّا فلا. واختاره السُّبكي وقال: لا يتحقَّقُ القولُ بعَدمِ الوجوبِ في هذه الصورةِ عن أحد، والنقلُ أمانة، فإنّا لو سُئِلنا عمّن قالَ به، لم نجِدْ من ننقلُه عنه انتهى بتصرُّفٍ يسيرٍ من «مغني المحتاج» للشربيني (٣: ٥٧٨).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «قتال». وهو وَجْهٌ جَيِّدٌ مُتَّجه.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٥).

⁽٤) وعَلَّله التقيُّ الحِصْنيُّ في «كفاية الأخيار» (٢: ٢٦٥) بقوله: «لأن الصائلَ ظالم، والظالمُ مُعْتَد، والمعتدي مُباحُ القتال، ومُباح القتالِ لا يجبُ ضهائه» واحتجَّ بقولهِ تعالى: ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَبَقَدَ ظُلْيهِ مِقَالَةٍ مَن سَبِيلٍ ﴾ [الشورى: ٤١].

قولُه: «المثال الخامسُ والعشرون: قَتْلُ المسلمِ مَفْسَدةٌ مُحَرَّمة، لكنّه يجوزُ بالزِّنا بعد الإحصان، وبقَطْعِ الطريقِ والبَغْيِ والصِّيال»(١).

يقالُ عليه: قَتْلُ المُسلمِ يجوزُ بأمورٍ أُخرىٰ غير الأربعةِ التي ذكرها، فلا معنىٰ لتخصيصه بها، فيجوزُ قَتْلُه قِصاصاً أيضاً، وبتَرَّكِ الصلاةِ (٢)، وبتترُّسِ الكفّارِ به إذا خيفَ الاصطلام، ونحو ذلك (٣). ولو اقتصر علىٰ الثلاثةِ المذكورةِ في الحديثِ، لكان أوْلىٰ، وهي: «الثَّيِّبُ الزاني، والنفسُ بالنَّفسِ، والتاركُ لدينهِ

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٥).

⁽٢) قد وضّح الإمامُ الحَطّابيُّ الخلافَ المنصوبَ في هذه المسألة بين الفقهاء فقال: «وقد اختلف الناسُ في حُكمِ تارِك الصلاة، فقال مالكُّ والشافعيّ: يُقْتُلُ تاركُ الصلاة. وقال مكحول: يُسْتتابُ، فإن تابَ وإلّا قُتِل، وإليه ذهبَ حمّاد بن زيد ووكيع بن الجرّاح. وقال أبو حنيفة: لا يُقْتُلُ ولكن يُضْرَبُ ويُحْبَس. وعن الزهريِّ أنه قال: إنّها هو فاستُّ يُضْرَبُ ضرباً مُبَرِّحاً ويُسْجَن.

وقال جماعةٌ من العلماء: تاركُ الصلاةِ حتى يخرُجَ وقتُها لغيرِ عُذْرِ كافر، وهذا قولُ إبراهيم النّخعيِّ وعبد الله بن المبارك وأحمد وإسحاق. قال أحمد: لا يكفرُ أحدٌ بذنبٍ إلّا تارك الصلاة عمداً، واحتجُّوا بخبر جابرِ عن النبيِّ عَلَيْهُ: «ليس بين العبدِ والكُفرِ إلّا تركُ الصلاة» انتهىٰ من «معالم السنن» (١: ١٥٠).

⁽٣) يُوضِّحه قولُ إمام الحرمين: «فأما إذا التفَّ الصفُّ بالصفّ، فترَّس الكُفّارُ بأسرى المسلمين، وكان لا يتأتّى مقاومةُ الكفارِ ما لم نُصِبْ أسرى المسلمين، ففي جوازِ الإصابةِ منهم وجهانِ ذكرهما العِراقيّون. وهذا يُحتاجُ في تصويرِه إلى مزيدِ كَشْف، فها ذكروه فيه إذا كان الانكفاف عن الأسرى يُفضي إلى أن يُصْطَلمَ جُنْدُ الإسلام، ثم يختل بانفلالهم ركنٌ عظيم، فهذا يتعَلَّقُ بأمرِ كلّي، ولا يبعدُ أن نُجريَ الأمرَ في أشخاصٍ من أسرى المسلمين على مساهلةٍ وتهوين، إذ لو لم نفعلُ هذا، لجرّتِ الحالةُ خَرْماً عظيماً في أمرٍ كُلّي، وحِفْظُ الكليات أولى من حِفظ الجزئيات» انتهى من «نهاية المطلب» (١٧): ٤٥٩).

المفارقُ للجماعة»(١)، ويدخلُ فيه أشياءُ كثيرة، فتَأمَّلُه.

قولُه: «المثالُ السادسُ والعشرون: تغريمُ عاقلةِ الحاكمِ الدِّيةَ فيها يُخطئُ به الحاكمُ، في معرِضِ الأحكام ومصالح الإسلامِ، مَضَرَّةٌ على عاقلتِه، فتجبُ في بيتِ المالِ دون العاقلةِ علىٰ قول»(٢) إلى آخره.

يُقالُ فيه: هذا القولُ الذي ذكرَهُ، هو المختارُ الراجحُ دليلاً (٣).

قولُهُ: «المثالُ السابعُ والعشرون: تَصْحيحُ ولايةِ الفاسقِ مَفْسَدة» إلىٰ أن قال: «لكن (٤) صحَّحْناها في حَقِّ الإمام الفاسقِ والحاكم الفاسقِ» (٥) إلىٰ آخرِه.

يقال عليه: محلَّ ذلك في الحاكم ما إذا ولّاه ذو شَوْكةٍ، أو طرأ الفِسْق وقُلنا: لا ينعزلُ به، وقد مَرَّ فيه كلامٌ أَبْسَطُ مِن هذا، فراجعُه.

قولُه: «المثال التاسِعُ والعشرون: نِكاحُ الأحرارِ، الإماءَ، مَفْسَدةٌ مُحَرَّمة،

⁽۱) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري كتاب التفسير، باب قولِ الله تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥]، برقم (٦٨٧٨)، والترمذي كتاب الديات، باب ما جاء لا يحلُّ دمُ امرئ إلّا بإحدىٰ ثلاث برقم (١٤٠٢) من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٥).

⁽٣) وعلَّله العِمراني في «البيان» (١١: ٩٩١) بأن الخطأ يكثرُ منه في اجتهادهِ وأحكامِه، فلو أوجبنا ذلك على عاقلتِه لأجحف بهم» انتهىٰ. وهو الذي اختاره الثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق.

وقالت طائفة: هو على عاقلةِ الإمام والحاكم، وهو قولُ الأوزاعيِّ وأبي يوسف ومحمدٍ والشافعي، وليس فيها جوابُ للإمام مالك»، ولتهام الفائدة انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بَطّال (٨: ٢٦٠).

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «لكنّا».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٥).

لِم فيه من تعريضِ الأولادِ للإرقاق، لكنّه جازَ عند خوفِ العَنَت وفَقْدِ الطَّوْل»(١) إلىٰ آخرِه.

يقالُ فيه: ما ذكره مِن أنَّ العِلَّة تعريضُ الولدِ للإرقاقِ، هو المشهور، وعليه قيل: لو كانَ مَجْبُوباً جازَ أن يتزوَّجَ الأمّة، إذْ لا يلحقُه الولد، فالمعنىٰ مُنتَفٍ. والأرجَحُ عَدمُ الجوازِ في المجبوبِ؛ لظاهرِ القرآن (٢). وقولهُم: إنّ العِلّة إرقاقُ الولدِ، ممنوع (٣).

قولُه في المثالِ المذكور: «فَإِنْ قِيل: كيف يَحْرُمُ تحصيلُ مصلحةٍ ناجزةٍ مُحَقَّقةٍ لتوقُّعِ مَفْسَدةٍ مُتوهَّمة؟ قُلْنا: لمّا غَلَبَ وقوعُ هذه المفسدةِ، جعلَ الشرعُ المتوقَّعَ كالمحقق (٤) [١٦/ أ] فإنّ العلوقَ غالبٌ كثير، والشرعُ قد يحتاطُ لِما يكثُرُ وقوعُه، احتياطَه لِما تَحَقَّقَ وقوعُه، ألا ترى أنّ مَنْ أثبتَ أنّ أباه مات، فإنّه يلزَمُه حصرُ الوراثةِ (٥) فيه» (٦) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: التزامُه حَصْرَ الوِراثةِ فيه، ليس لِما ذكره مِن إنزالِ المتوقَّعِ منزِلةَ المُحقَّقِ، بل للشكِّ في الاستحقاق.

قولُه في المثالِ أيضاً: «فإن قيل: لو طلبَ هذا الابنُ من التَّرِكةِ درهماً

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٤٦).

⁽٢) وهو الذي جزمَ به إمامُ الحرمَيْن في «نهاية المطلب» (١٢: ٢٦٠) وعبارتُه ثمّة: «والحُرُّ المجبوبُ لا يُتَصَوَّرُ منه الوَطْءُ، لا نكاحاً ولا سِفاحاً، فلا يحلُّ له نكاحُ الأمَةِ قطّ» انتهىٰ.

⁽٣) ولتمام الفائدة انظر: «الوسيط» للإمام الغزالي (٥: ١٢٠).

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: كالواقع. وهو جَيِّدٌ مُتَّجه.

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: الورَثة.

⁽٦) «القواعد الكبريٰ» (١: ١٤٦ - ١٤٧).

[واحداً](١)، وهي عَشَرةُ آلاف، فهل يُدْفَعُ إليه شيءٌ قبلَ إثباتِ الحَصْرِ أم لا؟

قلتُ (٢): نعم يُدْفَعُ إليه ما يُقْطَعُ بأنّه يَسْتحِقُّه إذا كان عَدَدُ الورثةِ لا ينتهي إلى مِثْلِ عددِ التَّرِكةِ في العادة»(٣) إلى آخرِه.

يُقالُ عليه: ما جَزَم به مِن أَنّه يُدْفَعُ إليه ما يُقْطَعُ بأَنّه يَسْتحقُّه، يردُّه ما صحَّحوه فيها إذا خَلَّفَ ابناً وزوجةً حاملاً، مِن أَنّه لا يُعْطَىٰ شيئاً أصلاً، ولو كان كها ذكره الشيخُ لأُعْطِيَ اليقين كها هو أحدُ الأوجُه (٤)، نعم يُعْطَىٰ اليقينَ فيها إذا خَلَّفَ زوجةً حاملاً وأبوَيْن، فإنّ للزوجةِ ثُمُناً عائلاً (٥)، وللأبوَيْن سُدُسَيْن عائِليَّن؛ لأنّ لكلِّ منها هاهُنا مِقداراً يُرْجَعُ به علىٰ التَّرِكة (٢)، فأُعْطِيه عائلاً؛ لأنّه لا يمكنُ أن يأخُذَ أقلَ منه علىٰ كلِّ تقدير.

وقد يتيقن ما يُصرف لبعض الورثة دون بعض، كما إذا كان هناك زوجةٌ حاملٌ، وبنتان أو أمُّ معهن، فإنه تُعطىٰ الزوجة الثُّمن كاملاً؛ لأنها تستحقه علىٰ كل تقدير، وكذلك تُعطىٰ الأمُّ السُّدس كاملاً؛ لأنها تستحقه علىٰ كل تقدير. ولكن اليقين في جميع الورثة مخصوص بصورة العول.

⁽١) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «قلنا».

⁽٣) «القواعد الكريٰ» (١:٧٤١).

⁽٤) انظر: «روضة الطالبين» (٦: ٣٩).

⁽٥) من العَوْلِ في الفريضة. وهو أن يرتفعَ حسابُها فتزيدَ سهامُها، فتَنْقُصَ الأنصباء. ويوضِّحه قولُ العِمراني في «البيان» (٩: ٦٣): «وإذا اجتمع أصحابُ الفروض، وتضايقت سهامُ المالِ عن أنصبائهم، أُعيلت الفريضة _ أي: زيدَ في حسابها _ ليدخُلَ النقصُ علىٰ كلِّ واحدٍ منهم بقَدْر حَقِّه».

⁽٦) لتمام الفائدة انظر: «البيان» للعِمراني (٩: ٣٤٠).

قولُه: «المثالُ الثلاثون: تزوُّجُ الضَّراتِ مَفْسَدةٌ (۱)؛ لِيها فيه من الإضرارِ بالزوجاتِ، لكنّه جازَ أن تُضَرَّ كلُّ واحدةٍ منهنَّ بثلاثٍ؛ نظراً لمصالحِ الرجال، وتحصيلاً لمقاصدِ النكاح (۲)، فحُرِّمَت الزيادةُ على الأربعِ نظراً للنساءِ ودَفْعاً لمضارِّ (۳) جَوْرِ الرِّجال على الأزواجِ، كها جازَ كَسْرُ المرأةِ بثلاثِ طَلقات، ولم تحجُزِ الزيادةُ عليها؛ نظراً لمصالحِ النساء، وزَجْراً للرجالِ عن تكثيرِ مفسدةِ الطلاق (٤).

يقال عليه: التمثيلُ بالضَّرِّ اتِ علىٰ الوجهِ المذكورِ فيه نَظَر؛ لأنَّ هذا ليس مِن قَبيلِ الأمثلةِ المركَّبة التي فيها مَفْسَدةٌ مِن وَجْهٍ ومصلحةٌ مِن وَجْه (٥).

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «تزوُّجُ الضرّاتِ بعقدٍ أو عقودٍ مفسدةٌ».

⁽٢) يلي هذا اللفظ في «القواعد الكبرى»: «فإنْ خيفَ من الجورِ عليهنَّ، استُحِبَّ الاقتصارُ على واحدة أو سريَّة، دفعاً لم (الصواب: لما) يُتوقَّع من مفسدةِ الجور».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «لمظانً». وهو جَيِّدٌ سائغ.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٧ – ١٤٨).

⁽٥) لأن العلماءَ جعلوا تعدُّدَ النساءِ من بابِ المصالحِ المَحْضة. قال العلّامة محمد الطاهر بن عاشور رحمَه الله: «وقد شرعَ الله تعدُّدَ النساءِ للقادرِ العادلِ لمصالحَ جَمَّةٍ منها:

_أنّ في ذلك وسيلةً إلى تكثير عددِ الأُمّةِ بازديادِ المواليد فيها.

ـ ومنها: أن ذلك يُعينُ على كفالةِ النساءِ اللائي هُنَّ أكثر من الرجال في كلِّ أُمَّة؛ لأن الأنوثة في المواليدِ أكثر من الذكورة، ولأن الرجالَ يَعْرِضُ لهم مِن أسبابِ الهلاكِ في الحروبِ والشدائدِ ما لا يعرضُ للنساء.

⁻ ومنها: أن الشريعة قد حَرَّمت الزِّنا وضَيَّقَت في تحريمه لما يجرُّ إليه من الفسادِ في الأخلاقِ والأنساب ونظام العائلات، فناسبَ أن تُوسِّعَ علىٰ الناسِ في تعدُّدِ النساءِ لـمَن كان من الرجالِ ميّالاً للتعدُّدِ مجبولاً عليه.

وما ذكره في الطلاقِ الثلاثِ، يقال عليه: قد يكون في الطلاقِ مصلحةٌ للمرأةِ مِن جهَةِ ما يحصلُ لها من الضَّررِ، ومصلحةٌ للرجلِ وإراحتهُ (١) مِن شَرِّها، ولهما إذا حصل الشِّقاقُ بينهما فعيَّن الحاكمُ الحكْمَين.

وأما مَنْعُ الزيادةِ على الثلاثِ فقد يكونُ نظراً لهما: أمّا للرجلِ: فلأنّه يُوقِعُ عليها ما يُحرِّمُها عليه بحيثُ ييأس من الرجعة (٢). ويكونُ نظراً للمرأةِ على وَجْهِ آخرَ؛ لأن ذلك الرجُل الذي طَلَّق زوجتَه ثمّ راجعَ، ثم طَلّق ثمّ راجعَ ثم طَلّق ثمّ راجعَ قبل مشروعيّة الثلاث وقال: لا أدعُكِ مُطَلَّقةً ولا مُعَلّقة، فَشرع الله الطلاق من ذلك اليوم، وارتفعت الزيادةُ على الثلاث، واستأنف الناسُ الطلاقَ الثلاث من ذلك اليوم، وارتفعت الزيادةُ على الثلاث، وهذا في حَقِّ الحُرَّةِ، الثلاث من ذلك اليوم (٣): مَنْ كان طَلَّقَ ومَنْ لم يُطَلِّقْ، وهذا في حَقِّ الحُرَّةِ، وأمّا مَنْ فيه رِقٌ فلا يملكُ إلّا طلقَتَيْن (٤).

⁻ ومنها: قَصْدُ الابتعادِ عن الطلاقِ إلّا لضرورة. انتهىٰ بحروفه من «التحرير والتنوير» (٤: ٢٢٦). وللعلّامةِ الجمالِ القاسميِّ بحثٌ نافعٌ مُحَرَّر في مقاصدِ التعدُّد وكونهِ ضرباً من المصالح الخالصة في كتابه «محاسن التأويل» (٣: ٢٢).

⁽١) كذا في النسخةِ الخطية. ولعلَّ الصواب: «في إراحتِه»، فَلْيُتأمَّلْ.

⁽٢) في النسخةِ الخطية: «الوجه»، ولعلَّ الصوابَ ما هو مُثبت.

⁽٣) قد أخرج ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢: ١٨٤) من حديثِ هشام بن عروة ، عن أبيه عروة ابن الزبير: أنّ رجلاً قال لامرأته: لا أُطلّقُك أبداً، ولا آويكِ أبداً، قالت: وكيف ذلك؟ قال: أُطلّقُك حتى إذا دنا أَجَلُكِ راجَعْتُكِ، فأتَتْ رسولَ الله ﷺ، فذكرت له، فأنْزلَ الله تعالى: ﴿ الطّلَقُ مَنّ تَانِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. قال هشام: ولم يكن لهم شيءٌ ينتهون إليه من الطلاق.

⁽٤) لِما رُوِيَ من قولهِ ﷺ: «طلاقُ العبد اثنتان» أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطلاق، باب ما جاءَ في عددِ طلاق العبد (٧: ٢٠٦)، وفي إسناده مظاهر بن أسلم ضعيف الحديث، وبه أعلّه الدارقطني في «السنن» (٤: ٣٩). ولتمامِ الفائدة انظر: «نصب الراية» للحافظ الزيلعيِّ (٣: ٢٢٦).

قولُه: «المثالُ الحادي والثّلاثون: التقريرُ على الأنكحةِ الفاسدةِ مَفْسَدةٌ، إلّا في تقريرِ الكُفّارِ على الأنكحةِ الفاسدةِ إذا أسلموا، فإنّه واجب، لأنّا لو أفسَدْناها لزَهِدَ الكُفّارُ في الإسلام»، إلى أن قال: «ولذلك لا يُقْتَصُّ منهم بمَنْ قتلوه من المسلمين، ولا يُغْرَمون ما أتلفوه على المسلمين» (١) إلى آخرِه.

يقال عليه: عَدَمُ تضمينِ الأنفُسِ والأموالِ بعد الإسلامِ، مُخْتَصُّ بالحربيِّين (٢) والحُكْمُ الأوَّلُ لا فَرْقَ فيه بين الحربيِّين وغيرهم.

قولُه: «المثالُ الثاني والثلاثون: التقريرُ على الكُفرِ مَفْسَدةٌ كبيرة؛ لأنَّه أعظمُ المفاسد، وفي تقريرِ المرتدِّ ثلاثةَ أيام، قولان:

أحدهما: لا يُقرَّر، إلى أن قال: والثاني: يُقَرَّر $^{(n)}$.

يُقال عليه: لا يُقالُ في مِثْلِ هذا: إنّه تقرير، وإنّما هو إمْهال. فصَوابُ العبارة: وفي إمهالِ المرتدِّ قولان: أحدُهما لا يُمْهَلُ، والثاني: يُمْهَلُ (٤)، فتَأمَّلُه.

⁽۱) «القواعد الكريٰ» (۱: ۱٤۸).

⁽٢) وكذا الفئةُ الباغية في الأظهر. وعَلَّله إمامُ الحرمَيْن في «نهاية المطلب» (١٣: ١٣٤) بقوله: «وهذا القولُ يتوجَّهُ بمصلحةٍ كُلِّيَّة، وهو أن الفئةَ الباغيةَ مدعوّون إلى الطاعةِ رفقاً وعُنفاً. والذي تَقْتضيه الإيالةُ _ يعني السياسة _ تقديمُ الرِّفقِ وتأخيرُ العُنفِ، وهو ترتيبُ الدَّفْع، وإذا جَرَتْ معاركُ واقتتالُ جنود، فلو علِمَ الممتنعون أنهم مطالبونَ بالتَّبعاتِ إذا فاؤوا واستسلموا، فقد يكون هذا داعيةً لهم إلى الاستمرارِ على العِصْيان، ولهذه الحِكمةِ حُطَّتِ الطَّلِباتُ عن أهل الحربِ إذا أسلموا». انتهىٰ.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٨).

⁽٤) ويكونُ إمهالُه ثلاثةَ أيّام. وفيه خَبَرٌ مذكور عن عمر رضي الله عنه. ولتهامِ الفائدة انظر: «كفاية الأخيار» (٢: ٢٧٧).

قولُه في المثال المذكور: «فإن قيل: لم^(۱) قَرَّرْتُم الكوافِرَ على كُفرِهنَّ على الله المدوام؟ قُلْنا: لأنهُنَّ قد صِرْنَ مالاً من أموالِ المسلمين، مع قُرْبِ رجوعهنَّ إلىٰ الإسلام»(۲).

يُقالُ عليه: ما ذكره في علّةِ تقريرِ الكوافرِ علىٰ كُفْرهنَّ [١٦/ب] على الدوامِ، مِن أَنهُنَّ قد صِرْنَ مالاً للمسلمين، لا يَمْشي في نساءٍ قُرِّرْنَ بالجزيةِ ابتداءً حيث جَوَّزْناهُ، أو قُرِّرْنَ تَبَعاً لـمَنْ قَرَّرْنا بالجزية.

فإن قيل: في قولِ الشيخ: «لأنهُنَّ قد صِرْنَ مالاً من أموالِ المسلمين» إرشادٌ إلى الكلامِ في المَسْبِيَّاتِ خاصَّةً؟

قُلْنا: فكانَ ينبغي أن يذكُرَ الحكْمَ في غيرِهُنَّ. والصوابُ في التعليلِ: أَنهُنَّ إِذَا كُنَّ مَسْبِياتٍ فلبَذْ لهنَّ الجِزْيةَ إِنَّا قُرِّرْنَ إِذَا كُنَّ مَسْبِياتٍ فلبَذْ لهنَّ الجِزْيةَ إِنْ قُرِّرْ بالجزية.

قولُه: «المثالُ الخامسُ والثلاثون: التقريرُ بالجزيةِ، وهو مُخْتصُّ بأهلِ الكتابَيْن والمجوس»، إلى أن قال: «ولا تؤخَذُ الجِزيةُ عِوَضاً عن تقريرِهم على الكُفْر، إذْ

⁽١) في «القواعد الكبري»: «كيف».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٤٩).

⁽٣) يُوضِّحه قولُ التقيِّ الحِصْني في «كفاية الأخيار» (٢: ٢٨٤): «يحُرُمُ قَتْلُ نساءِ الكُفّار وصبيانِهم وكذا المجانين إلّا أن يُقاتِلوا، لأنه ﷺ نهىٰ عن قَتْلِهم».

قلت: قد ثبتَ في «الصحيحين» من حديثِ ابن عمر: «أنّ رسولَ الله ﷺ مَرَّ في بعضِ غزواتهِ، فوجدَ امرأةً مقتولة، فأنكر النبيُّ ﷺ قَتْلَ النساءِ والصِّبيان». أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٧٣٩) والبخاري في كتاب الجهاد والسِّير، باب قتل النساء في الحرب برقم (٣٠١٥). ومسلم، كتاب الجهاد والسِّير، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب برقم (٢٠١٤).

ليس مِن إجلالِ الربِّ أَنْ تُؤْخَذَ الأعواضُ علىٰ سَبِّه وشَتْمِه ونِسْبتهِ إلىٰ ما لا يَليقُ بعَظمتِه، ومَنْ ذهبَ إلىٰ ذلك فقد أَبْعَد»(١).

يقال عليه: هذا يقتضي أنّ من العلماءِ من ذهبَ إلى ذلك، ولا أعلمُ مَنْ قال به، وإنّما تؤخَذُ الجزيةُ عن حَقْنِ دمائهم، أو أجرة سُكناهم في بلاد المسلمين على الخلافِ في هذا، وأمّا ما ذكره الشيخُ فلم يَقُلْ به أحد (٢).

قولُه في الفصل المذكور: «المثالُ الخامسُ والأربعون: الغِيبَةُ مَفْسَدةٌ مُحُرَّمة، لكنّها جائزة إذا تضمَّنَتْ مصلحةً واجبةَ التحصيل، أو جائزة التحصيل، ولها أحوال:

أحدُها: أن يُشاورَ في مُصاهرةِ إنسان، فيَذْكُره بها يُكْره اللهُ أَلَى أن قال: «فهذا جائزٌ، والذي يَظْهَرُ لِي أَنّه واجبٌ؛ لأمر رسولِ الله ﷺ بالنّصْح لكلّ مسلم (٣٠).

يُقالُ عليه: ما ذكره من الوجوب على ما ظَهر له، جزمَ به النووي في

⁽۱) «القواعد الكريٰ» (۱: ١٤٩).

⁽٢) بل ذهبَ ابنُ القَيِّم إلى أنّ في بقاءِ أهلِ الكتابِ وتقريرِهم بالجزية مصلحةً دينيةً لهم لما في بقائِهم من رجاءِ إسلامهم إذا شاهدوا أعلامَ الإسلامِ وبراهينَه، أو بَلَعَتْهُم أخبارُه، فلا بُدَّ أن يدخُلَ في الإسلامِ بعضُهم، وهذا أحبُّ إلى الله من قَتْلِهم. انظر: «أحكام أهل الذمّة» (١:٠١١)

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٥٣) يعني ما ثبت مِن قوله ﷺ: «الدين النصيحة» قُلْنا: لَمَنْ؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمّة المسلمين وعامَّتهم» أخرجه مسلم، كتاب الإيهان، بابُ بَيانِ أن الدين النصيحة برقم (٥٥) واللفظ له وهو من أفراده، وأبو داود، كتاب الأدب، بابُّ في النصيحة برقم (٤٩٤٤)، وأبو عَوانة في «المسند» (١: ٣٧) من حديثِ تميم الداريِّ رضى الله عنه، وصحّحه ابنُ حِبّان (٤٥٧٤) وفيه تمامُ تخريجه.

«الأذكار»(١) و «الرياض»(٢) و «شرح مسلم»(٣). والصوابُ خلافُه؛ لأنَّه يؤدِّي إلىٰ أَنْ لا يَرْغَبَ أحدُّ في المستشارِ فيه، ويؤدي ذلك إلىٰ مَفْسَدةٍ أعظمَ ممَّا يحصلُ في مصاهرته، كوقوعٍ في زناً ونحوِ ذلك، فالصوابُ: الجواز(٤).

قولُه: «المثالُ الحادي والخمسون: قَطْعُ أعضاءِ الجاني حِفْظاً لأعضاءِ الناس.

المثال الثاني والخمسون: جَرْحُ الجاني حِفْظاً للسلامةِ من الجِراح.

(۱) قد ذكر النوويُّ ستَّة أسبابٍ تُباحُ فيها الغيبةُ للمصلحةِ الشرعية، فذكر في السببِ الرابعِ منها وهو: تحذيرُ المسلمين من الشرِّ ونصيحتُهم، وذلك من وجوه منها: إذا استشاركَ إنسان في مصاهرته أو مشاركته أو الإيداعِ عنده أو معاملته بغير ذلك، وجبَ عليك أن تذكُر له ما تَعلَمُه منه علىٰ جهةِ النصيحة. فإنْ حصل الغرَضُ بمُجَرَّدِ قولك: لا تصلحُ لك معاملتُه أو مصاهرتُه، أو لا تفعلُ هذا أو نحو ذلك، لم تَجُزْ له الزيادةُ بذكْرِ المساوئ، وإن لم يحصل الغرضُ إلا بالتصريح بعَيْنِه، فاذكُرْهُ بصريحه». انتهىٰ من «الأذكار» ص٢٩٢-٢٩٣.

قلت: هذه الضوابطُ مستفادةٌ من «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي (٣: ١٥٢).

- (٢) عقد الإمام النوويُّ باباً في «رياض الصالحين» ص٤٣٦ ذكر فيه ما يُباح من الغيبة، صَدَّره بقوله: اعلم أنَّ الغيبةَ تُباحُ لغرضٍ صحيحٍ شرعيٍّ لا يمكنُ الوصولُ إليه إلّا بها، وهو ستّةُ أسباب، ثم ذكر ما سبق إيراده في «الأذكار».
- (٣) «شرح النووي على مسلم» (١٦: ١٦) وقد ذكر الستّة أسبابِ السابقة ونَصَّ في الرابع منها على جوازِ جَرْحِ المجروحين من الرُّواة والشُّهود والمصنَّفينَ، وكَوْنِ ذلك جائزاً بالإجماعِ بل واجباً صيانةً للشريعة. إلى آخرِ كلامِه رحمه الله.
- (٤) وهو الذي مشى عليه الإمام الغزالي في «الإحياء» (٣: ١٥٢) وعبارتُه ثَمَّة: «وكذلك المستشار في التزويج وإيداع الأمانةِ له أن يذكُرَ ما يعرفُه على قَصْدِ النَّصْحِ للمستشيرِ لا على قَصْدِ الوقيعة. فإنْ عَلِمَ أنه يتركُ التزويجَ بمُجَرَّدِ قولهِ: «لا تَصْلحُ لك» فهوَ الواجبُ وفيه الكفاية، وإنْ عَلِمَ أنّه لا ينزجرُ إلّا بالتصريحِ بعَيْبِهِ فلَه أن يُصرح به انتهىٰ.

المثال الثالث والخمسون: قَتْلُ الجاني مَفْسَدةٌ بتفويتِ حياتهِ، لكنّه جازَ لِما فيه من حفْظ حياةِ الناسِ على العموم»(١).

يُقالُ عليه: ما ذكره في هذه الأمثلة: مُرادهُ به: أنّ هذا هو السببُ في مشروعية ذلك قبل النظرِ في وقوعِ مُقْتضيه مِن شَخْصٍ بعَيْنِه، فأمّا إذا وقعَ من شَخْص، فالحكْمُ في مشروعية ذلك في حَقِّه، امتناعُ غيرِه من الإقدامِ على فِعْلِه، مع زيادةِ معاملته بمِثلِ صنيعهِ بالاقتصاصِ منه، فليُتَأمَّلُ.

قولُه: «المثال الثاني والستون: الحَبْسُ، وهو مَفْسَدةٌ في حَقِّ المحبوس، لكنّه جازَ لمصالحَ ترجَحُ على مَفْسدته، وهي أنواع، منها: حَبْسُ الجاني عند غَيْبةِ المُسْتحقِّ؛ حِفظاً لمحلِّ القِصاص»(٢).

يُزادُ عليه: وكذا عند صِباه وجنونه (٣)، ولمحلِّه في الغَيْبةِ: ما إذا كان غير مفقود، فإنْ كان المُسْتحَقُّ مفقوداً لا يُحْبَسُ إلّا إذا مضَتْ مُدَّةٌ يغلبُ على الظنِّ أَنَّهُ لا يَعيشُ فَوْقَها، فينتقلُ القِصاصُ إلى وارثه.

ومحلَّه في الغَيْبةِ والصِّبا والجنونِ: ما إذا وقعت الجنايةُ في غيرِ قَطْعِ الطريق، فإنْ وقعَتْ في قطْعِ الطريق، كما إذا قَتَلَ في قَطْعِ لطريق، وكان المُسْتَحِقُ صبيًا أو مجنوناً أو غائباً، فإنّه يُقْتَلُ حالاً، ولا يُنْظَرُ به البلوغ والإفاقةُ والحضور، لأنّ قُصاراه أن يَعفُو المُسْتحِقُّ، وهو لا أثرَ لعَفْوِه في دَفْع العقوبةِ لتَحتُّمها، فَليُتأمَّلُ.

⁽١) «القواعد الكبريٰ» (١: ١٥٧).

⁽٢) المصدر السابق (١: ١٥٨).

⁽٣) لتمام الفائدة انظر: «نهاية المطلب» (١٦: ١٤٥، ١٤٥).

قولُه في المثال المذكور: «فإنْ قيل: لِمَ تَحْبسون مُدَّعي الإعسار بالحقّ، مع أنَّ الأصْلَ عَدَمُ الغِنىٰ؟ قُلْنا: له أحوالُ أحدُها(١): أن يُعْرَفَ له مالُ(٢) بمقدارِ الحقّ أو أكثرَ منه، فنَحْبسه بناءً على الأصل» إلى أن قال: «فإن قيل: إذا طالتِ المُدَّةُ وكان ضعيفاً عن الكسب، فالظاهرُ أنّه يُنْفِقُ ما عَهِدْناهُ علىٰ نَفْسِه وعلىٰ عياله(٣)، فإذا مضَتْ مُدَّةُ يستوعبُ نَفقتُها الغِنىٰ الذي عهدْناه، فلا ينبغي أن يُجْبسَ؛ لمعارضةِ هذا الطاهرِ لاستمرارِ غناه؟ قلتُ: جوابُ هذا السؤالِ مُشْكِلٌ جداً...»(٤) إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: لا إشكالَ في الجوابِ الأول، فإنَّ ادّعيٰ الإنفاق، كان القولُ قولَه؛ لأنَّه وافقَ الظاهِرَ فلا إشكال، وإن لم يَدَّعِ الإنفاقَ بلَ ادّعيٰ الإعسارَ فقط، ولم يَدَّعِ أَنَّه أَنْفَقه في مُدَّةِ ضَعْفِه، فالقولُ قَوْلُ خَصْمِه لموافقةِ الظاهرِ بما عُرِفَ له من المالِ.

لا يُقال: دعوىٰ الإعسارِ مع ضَعْفِه وطولِ المدَّةِ، تكفي في أن يكون القولُ قولَه؛ لأن القاضي لا يحكمُ بها لم يَدَّعه، فتأمَّله.

قولُه: «الحالةُ(٥) الثانية: أن لا يُعْرَفَ له غِنى ولا فَقْر، وفيه مذاهب: أحدُها: لا يُحْبَسُ لأنّ الأصلَ فَقْرُه، ثم قال: والثاني: يُحْبَسُ لأنّ الغالبَ في الناسِ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «إحداها».

⁽Y) في «القواعد الكبرى»: «نعرف له مالاً».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «وعياله».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ١٥٩).

⁽٥) في «القواعد الكبرىٰ»: «الحالُ».

أنَّهم يملكون ما فَوْقَ كفايتِهم (١)، والفقراءُ الذين لا يملكون ذلك بالنسبةِ إلى هؤلاءِ قليل، وهذا مُشْكِلٌ جدّاً، إذا كان الحقُّ غزيراً كثيراً كالألفِ والألفَيْن، إذْ ليست الغَلَبةُ مُتَحقِّقةً في الغِنىٰ المُتَسِع، فكيف يُحْبَسُ (٢) الغريمُ على عشرةِ الاف، وليس الغالبُ في الناس مَنْ يملك عَشرةَ آلاف» ثم قال: «ويحتملُ أن يُقال: إذا أدّىٰ (٣) قَدْراً يخرجُ به عن الغلَبةِ، وجبَ إطلاقُه، وهذا قريب» المذهب الثالث: إن لزمَه الدَّيْنُ باختيارهِ فالقولُ قولُه» (١) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: ما ذكره مِن هذه المذاهب، هي أوْجةٌ في مذهبِ الشافعيِّ رضي الله عنه (٥)، ولكن إنّها أوردها الأصحابِ فيمن القولُ قولُه. وهذا الوجه الثاني صائرٌ إلىٰ أنَّ القَوْلَ قَوْلُ غريمِ المُفْلِسِ؛ لأنّه يُوافقُ الظاهرَ، وطردَ البابِ طرداً واحداً، فلا فَرْقَ بين اليسيرِ والكثير، ولأنّ الأصلَ استحقاقُ المطالبة، والشيخُ نَصَبَ الأوجُه في حَبْسِه معلِّلاً هذا الوَجْهَ، بأنّ الغالبَ في الناسِ أنّهم يملكون ما فوقَ كفايتِهم، فجاء الإشكالُ الذي ذكره.

قوله: «الحالةُ الثالثةُ مِن أحوالِ مُدَّعي الإعسار: أن يُعْهَدَ له مالُ ناقصٌ عن مقدارِ الحقِّ الذي يلزَمُه (٢)، فيُحْبَس عليه، وفي حَبْسِه على ما وراءَه الخِلافُ

⁽١) وعلَّله إمامُ الحرمين بأنّ إطلاقَه من الحَبْسِ تَضْييقٌ لحقِّ المَدّعي من غير ثَبَت، فلا وَجْهَ إلّا حَبْشُه إلى البيان. انظر: «نهاية المطلب» (٦: ٤١٩).

⁽٢) في «القواعد الكبرئ»: «نحبس».

⁽٣) في «القواعد الكبرىٰ»: «ادَّعيٰ».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ١٥٩ - ١٦٠).

⁽٥) انظر: «مغنى المحتاج» للشربيني (٣: ١١٣).

⁽٦) في «القواعد الكبرىٰ»: «لزمه».

المذكور في الحالةِ الثانية: إنْ كانَ المدَّعىٰ به نَزْراً يَسيراً وإنْ كان كثيراً، ففيه مَذْهبان: أحدُهما: يُطْلَقُ للأصل(١)، والثاني: يُفَرَّقُ بين ما التزمَه وبين ما لزِمَه بغيرِ اختياره، ولا يجيءُ المذهب الثالث، إذْ لا غَلَبة "(٢).

يُقال عليه: إنَّما انتفىٰ لأجلِ تَعْليلهِ بالغلبة. وقد تَقَدَّمَ أنَّ العِلَّةَ الصحيحة في المذهبِ الثاني، إنَّما هي كونُ الظاهرِ أنَّ الحُرَّ يملك.

قولُه في «المثالِ الثالث والستون»: «وكذلك لا يُشْتَرطُ في الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المُنكرِ، أن يكونَ المأمورُ والمنهيُّ عاصيَيْن، بل يُشْتَرطُ فيه أن يكونَ أحدُهما مُلابساً لَفْسَدةٍ واجبةِ الدَّفع، والآخَرُ تاركاً لمصلحةٍ واجبةِ التحصيل، ولذلك أمثلة: أحدُها أمرُ الجاهلِ بمعروفٍ لا يَعْرِفُ إيجابَه»(٣).

يُقال عليه: في التمثيلِ بأمرِ الجاهلِ بمعروفٍ لا يعرِفُ إيجابَه، نَظَر؛ لأنّه لم يَتَلَبَّسْ بمُنْكرِ، إلّا أن يُقال: إنّه مُتَلَبِّسٌ ولكنّه معذورٌ لجَهْله.

قولُه في «المثال الثالث والستون»: «المثالُ الرابع: ضَرْبُ الصِّبيان علىٰ تَرْكِ الصلاةِ والصيامِ، وغير ذلك من المصالح. فإن قيل: إذا كان الصبيُّ لا يُصْلِحُه إلّا الضربُ المُبَرِّح، فهل يجوزُ ضربُه تحصيلاً لمصلحةِ تأديبه؟ قُلنا: لا يجوزُ ذلك، بل يجوزُ أن يضربَه ضرباً غير مُبَرِّح»(٤) إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: المختارُ أنَّه يُضْرَبُ ضَرْباً غير مُبَرِّحٍ وإن لم يُنْجِعْ، كحدِّ الخَمْرِ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «الأصل».

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (١: ١٦٠).

⁽٣) المصدر السابق (١: ١٦١).

⁽٤) المصدر السابق (١: ١٦١).

في العبد، فإنّه يُضْرَبُ عشرينَ وإنْ لم ينزجِرْ مثلُه بذلك^(١)، وهذا ظاهرُ القرآنِ في الزوجاتِ^(١) خلافاً لَمَنْ ذهبَ إلىٰ أنّه لا يَضْرِبُ إِلّا أن يُنْجِعَ.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الثامن: إذا^(٣) وكَّل وكيلاً في بَيْع جاريةٍ (٤)، فباعها، فأراد الموكِّلُ وَطْأَها ظنّاً أنّ الوكيلَ لم يَبِعْها، فأخبَره المشتري أنّه اشتراها، فلم يُصَدِّقْه، فللمُشْتري أن يدفعَهُ عنها ولو بالقتلِ، مع أنّه لا إثْمَ عليه» (٥) إلىٰ آخرِه.

يُقال عليه: نَفْيُ الإثمِ عن المالكِ في الوَطْءِ صريحٌ في أنّه لا يحرُمُ عليه وَطْءُ الجاريةِ إذا أخبرَه المشتري ولم يُصَدِّقْه، وإنّما للمشتري أن يدفعَهُ عنها.

والصوابُ: التحريمُ لقُوَّةِ هذه القرينةِ المُقْتضيةِ لعَدَمِ الإقدام. وقد تَقدُّم

⁽١) فإن رأى الإمامُ أن يُحدُّ العَبْدُ أكثرَ من عشرينَ إلىٰ أربعينَ، وتكون الزيادةُ علىٰ العشرين تعزيراً، جاز. انظر: «البيان» للعِمراني (١٢: ٢٥٥).

⁽٢) يعني قوله تعالى في حَقِّ النساء: ﴿وَٱلَّنِي تَعَافُونَ نَشُوزَهُرَ فَعِظُوهُرِ وَاهْجُرُوهُنَ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرِبُوهُنَ فَإِنْ اَطَعْنَكُمْ فَلَا نَبَعُوا عَلَيْهِنَ سَكِيلًا ﴾ [النساء: ٣٤]. قال ابن كثير في «التفسير» (٢: ٢٩٥): أي: إذا لم يرتدِعْنَ بالموعظة ولا بالهجرانِ فلكم أن تضربوهُنَّ ضرباً غير مُبَرِّح كما ثبت في «صحيح مسلم» عن جابرِ عن النبيِّ عَلَيْ أنه قال في حَجَّةِ الوداع: ﴿واتقوا الله في النساء، فإنهن عندكم عوان، ولكم عليهن أن لا يُوطِئنَ فُرشكم أحداً تكرهونه، فإن فَعَلْنَ فاضربوهن ضرباً غير مبرِّح، ولهن رزقهُنَّ وكسوتهن بالمعروف» انتهى قال ابن العربي في ﴿أحكام القرآن» (١: ٥٣٥): ﴿فَضَرَ النبيُّ عَلَيْ الضرب، وبَيْنَ أنه لا يكونُ مُبَرِّحاً، أي: لا يَظهرُ له أثرٌ على البَدَن، يعني مِنْ جُرْحٍ أو كَسْر». ولتهامِ الفائدة انظر: ﴿الحاوي الكبيرِ» للماوردي (٢: ٣١٤).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «لو».

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «جاريته».

⁽٥) «القواعد الكرى» (١: ١٦٢ - ١٦٣).

في أوائلِ الكتابِ في الفصلِ المعقودِ لإتيانِ المفاسدِ ظَنّاً أنها من المصالحِ التنبيهُ على صورةٍ أَخَفَّ حالاً من هذه، وأنّ الاختيارَ فيها عَدَمُ جوازِ الإقدامِ علىٰ الوَطْءِ هجهاً، فليُراجَعْ.

[فصلٌ في بيان وسائل المصالح]

قولُه في الفصلِ المعقودِ للوسائلِ إلىٰ المصالح: «مثالُ الجمع بين الأمرِ بمعروفَيْن فها زاد: أن ترى جماعةً قد تركوا الصلاةَ المفروضةَ حتى ضاقَ الوقتُ (١) بغير عذرٍ، فتقول لهم بكلمةٍ واحدةٍ: صَلُّوا»(٢) إلىٰ آخره.

يُقال عليه: لقائلٍ أن يقول: بل قولُه للجهاعةِ: صَلُّوا، معروفٌ واحدٌ، فليُتأمَّلُ.

قولُه في الفَصْلِ المذكورِ في أثناءِ القِسْم الثاني: «ما هو وَسِيلةٌ إلى وسيلة»: «فالولاية العظمىٰ أفضَلُ»، ثم قال: «ويليها(٣) ولايةُ القَضاء»(٤).

يقالُ عليه: إنَّما يلي الولايةَ العُظْميٰ نِيابتُها العامة. ثمَّ يَليها القَضاء(٥)، وقد

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «وقتُها».

⁽٢) «القواعد الكبرئ» (١: ١٦٦-١٦٧).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «وتليها».

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٦٧ - ١٦٨).

⁽٥) ويُسَمِّيه الفقهاءُ الولاية، وعلى هذا جرى إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٨: ٤٥٨) فقال: «والقيامُ بالقضاءِ بين المسلمين، والانتصافُ للمظلومين من الظالمين، وقَطْعُ الخصومةِ الناشبة بين المتلازمين من أركانِ الدين، والقيامُ به من أهمِّ الفروضِ المنعوتةِ بالكفاية، والمنصبُ الأعلىٰ من صاحب الولايةِ الإمامةُ والزّعامةُ العامّة» انتهیٰ.

يُفْهَمُ ذلك من قولِ الشيخ: «لعُموم جَلْبِها المنافعَ، ودَرْئِها المفاسد»، فهذه العِلَّةُ تشمَلُ الولاية العامّة في الرُّتبةِ الأولى، وفي الرتبةِ الثانية، ولٰكن في فَهْمِه مِنه عُسْرٌ، فمِن ثُمَّ وَقَعَ التنبيهُ عليه.

قوله في القسم الثاني أيضاً: «فمن نسيَ صلاةً من صلاتَيْن مكتوبتَيْن، لزِمَهُ قضاؤهما»(١)، إلىٰ أنْ قال: «فإن ذكر في الثانيةِ أنّ الأولىٰ هي المفروضةُ، سقَط وجوبُها بسُقوطِ المتوسَّل إليه، وهل تَبْطُل أو تبقىٰ نَفْلاً؟ فيه خلافٌ»(٢) إلىٰ آخرِه.

يُقالُ عليه: الخلافُ في بُطلانِ الثانيةِ أو بَقائِها نَفْلاً، مَحَلُّه ما لم تكُنِ الثانيةُ مُعادةً، فإن كانت الثانيةُ مُعادةً بوُقوعِها في جماعةٍ، فإنَّها تَبْقىٰ نَفْلاً بلا خلاف.

قوله في القسم المذكور: «وقد استُثنِيَ من سقوطِ الوسائلِ سُقوطُ المقاصد: أنّ الناسِكَ^(٣) الذي لا شَعْر على رأسِه، مأمورٌ بإمرارِ الموسىٰ علىٰ رأسِه، مع أنّ إمرارَ الموسىٰ وَسيلةٌ إلىٰ إزالة الشَّعْرِ فيها ظهرَ لنا» (٤).

يُقالُ عليه: هذا الكلامُ فيه نَظَر، إذ لو كانَ الاستثناءُ الذي ذكرهُ علىٰ بابهِ، كان إمرارُ الموسىٰ علىٰ مَنْ لا شَعْرَ علىٰ رأسه واجباً والغَرَضُ أنّه مستحب^(٥).

⁽۱) انظر: «البيان» لِلعمراني (۱: ۱۹۰).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٦٨).

⁽٣) يعني الحاجّ.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ١٦٩).

⁽٥) وهو الذي صحّحه النووي في «المنهاج»، وعبارتُه ثمّة: «ومَنْ لا شَعْرَ برأسِه، يُسْتَحبُّ له إمرارُ الموسىٰ عليه». واحتجّ الشافعية بحديثِ ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسولَ الله ﷺ =

[فصلٌ في بيانِ وسائل المفاسد]

قولُه في الفصلِ المعقودِ للوسائلِ إلى المفاسد: «فمَنْ أتىٰ شيئاً مُخْتَلفاً في تحريمهِ معتقداً تحريمه وجبَ الإنكارُ عليه لانتهاكهِ الحُرْمَة»(١).

يُقالُ عليه: عَلَّ هذا أن يكونَ المُنْكِرُ معتقداً تحريمَ ما يُنْكِره، فلا يجبُ على الشافعيِّ أنْ يُنكِرَ على الحنفيِّ أكْلَ الضبِّ (٢) ومتروكَ التسمية (٣)، ولا على الشافعيِّ أنْ يُنكِرَ على الحنفيِّ أكْلَ الضبِّ (٢)

حَلَق رأسَه في حَجِّةِ الوداع. قال: فكان الناسُ يحلِقون في الحجِّ ثم يعتمرون عند النّفْرِ، فيقول: «أمْرِر الموسىٰ علىٰ رأسك» أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب المناسِك (١: ٢٥٤) برقم (١٧٦٥) وقال: هذا حديثٌ صحيح علىٰ شرطِ الشيخين ولم يُخرِّجاه، ووافقه الذهبي.
 (١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ١٧٦).

(٢) لأن الشافعية يُبيحون أكْلَه، ويحتجون بها ثبت من حديثِ ابن عمرَ رضي الله عنهها أنّه أُكِلَ بحضرتِه الكريمة فلم يُنكره، وقال: «لا آكلُه ولا أُحرِّمُه» أخرجه البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب الضب برقم (٣٦٥٥)، ومسلم، كتاب الصيد والذبائح، بابُ إباحة الضبّ برقم (١٩٤٣).

أما الأحناف فإنّهم يُحَرِّمون أكْلَ الضبّ لكونِه من الخبائث واحتجُّوا بقوله تعالىٰ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْنِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ولأن الضبَّ من جُملةِ المُسوخ، والمُسوخُ مُحَرَّمة كالدُّبِّ والقِردِ والفيل. انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٥: ٣٦–٣٧).

(٣) واحتجَّ الأحنافُ بقولهِ تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَهَ يُذَكِّرِ ٱسْمُرَالِلَهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقُ ﴾ [الأنعام: ا٢١] قال الكاساني: والاستدلال بالآية من وجهَيْن: أحدُهما أنّ مُطلقَ النهي للتحريم في حَقِّ العمل، والثاني: أنّه سمّىٰ محلَّ ما لم يُذكر اسم الله عليه فِسْقاً، ولا فِسْقَ إلّا بارتكابِ المحرَّم. انتهیٰ بتصرّف من «بدائع الصنائع» (٥: ٤٦).

وأما الشافعية فقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿ قُل لاّ أَجِدُفِي مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ إِلّا أَن يَكُونَ مَيْسَةً أَوْدَمًا مَسْفُوحًا أَوْلَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ومتروك التسمية ليس= الحنفيِّ أَن يُنكِرَ على الشافعي الوَطْءَ في نكاحٍ بلا وَليَّ(١)، إنْ كان المنكرُ عليه معتقِداً تحريمَه، فإن كان مُخْتَلفاً فيه، والمُنْكَرُ عليه يعتقدُ حِلَّه والمُنكِرُ يعتقدُ تحريمَه، فإن كانَ خعيفاً، فإن كانَ دليلُ مُعْتَقدِ الحِلِّ قوياً، فلا يُنكرُ عليه معتقدُ التحريم، وإن كانَ ضعيفاً، أنكر عليه مُعْتَقِدُ التحريم (٢).

قولُه فيه أيضاً: «وذلك كمَنْ يطأُ جاريةً بالإباحةِ مُعْتَقِداً لمذهبِ عطاء (٣)، فيجب الإنكار عليه» (٤).

واحداً من المذكوراتِ الثلاثة. وأما احتجاج الحنفية بالآية السابقة فالمراد به عند الشافعية: ما ذبِحَ للأصنام، وسياقُ الآيةِ دالًّ عليه، فإنه قال: ﴿ وَإِنَّهُ وَلَيْسُقُ ﴾ [الانعام: ١٢١] وقد أجمَعْنا على أنّ مَنْ أكلَ ذبيحة مسلم لم يُسَمِّ الله عليها ليس بفاسِق. انتهى، ولتهام الفائدة انظر: «عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» لابن المُلقِّن (٤: ١٧٢٩).

قلتُ: قد ذكر الغزالي في «الإحياء» (٢: ٣٢٦): أن على الشافعيِّ أن يَحْتَسبَ على الحنفيِّ إذا شاركَه في أكل الضبِّ ومتروك التسمية ويقول له: إما أن تعتقد أن الشافعيَّ أولى بالاتباع ثم تقدم عليه أو لا تعتقد ذلك فلا تُقْدم عليه لأنَّه على خلافِ معتقدك.

⁽١) لأنّ الأحنافَ لا يشترطون الوليَّ في النكاح وإنّها هو على جهةِ النَّدْبِ والاستحباب، غير أنّها إذا زوَّجتْ نَفْسَها من غير كُفْءٍ فللأولياءِ حتُّ الاعتراض. انظر: «بدائع الصنائع» (٢: ٢٤٧).

⁽٢) وذهبَ ذاهبونَ إلىٰ أنّه لا حِسْبَة إلّا في مثْلِ الخمرِ والخنزير وما يُقْطَع بكَوْنهِ حراماً. وتعقّبه الإمام الغزالي بقوله: ولكنّ الأشبَه عندنا أنّ الاجتهادَ يؤثّر في حقّ المجتهد، إذ يَبعدُ غاية البُعْدِ أن يجتهدَ في الغِبلة، ويعترفَ بظهورِ القبلةِ عنده في جهةٍ بالدلالاتِ الظنّية، ثم يستدبرَها ولا يُمنع منه لأَجْل ظنِّ غيره أن الاستدبارَ هو الصواب. انتهىٰ من "إحياء علوم الدين" (٢: ٣٢٦).

⁽٣) يعني عطاءَ بن أبي رباح أبا محمد المكيَّ القرشيَّ مولاهم (ت ١١٥ هـ). كان من كبارِ التابعين وساداتِ العلماءِ والمُفْتين. تفقّه بالعبادلةِ الأربعةِ من الصحابة وآخرين. وكان من أهل الحشمةِ الوافرة، وهو من شيوخ سلسلة الفقه الشافعيِّ المتصلةِ برسولِ الله ﷺ. له ترجمة في «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ٣٣٣).

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (١: ١٧٦).

يقالُ عليه: محلُّ وجوبِ الإنكارِ في غيرِ المجتهد، أما إذا كان مُـجْتَهداً كعطاءٍ، فإنه لا يجبُ الإنكار (١).

قولُه فيه أيضاً: «وقد تجوزُ المُعاونةُ على الإثم والعُدوانِ [والفسوق والعصيان] (٢) لا مِنْ جهةِ كونها مَعْصية، بَل مِن ١٨٨/ب] جهةِ كونها وسيلةً إلى مصلحة. وله أمثلة، فذكر بَذْلَ المالِ في فَكِّ الأَسْرى، وأنّه حَرامٌ على آخذِيه، مُباحٌ بل مَنْدوبٌ لباذِليه، وبَذْلِ المالِ للمُصادرِ، دَفْعاً عن النفسِ. وبَذْلِ المالِ من المرأةِ؛ دَفْعاً للغاصِبِ عن الزّنا بها (٣).

ويُقالُ فيه: كان يَنْبغي أن يذكُر مِن أمثلةِ ذلك التقريرَ بالجزيةِ، فإن فيه إعانةً على أعظمِ المعاصي الذي هو الكُفْرُ بالله سُبْحانَه وتعالىٰ.

وقولُه في مثالِ فَكِّ الأسرى: «إنّه مُباحٌ بل مَنْدوبٌ لباذِليه»(٤).

يُزاد عليه: بل واجبٌ إذا تَعيَّن طريقاً (٥)، وهو قد صَرَّحَ بالوجوبِ في المثالَيْن الأخيرَيْن.

⁽۱) كان من مذهبِ عطاء رحمَه الله أنه يُجُوِّزُ إعارةَ الجواري، فكان يبعث بجواريه إلى ضيفانه، فربّما عَوَّل البعضُ على مذهبه، فجعله شُبْهةٌ في دَرْءِ الحدّ. قال إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٦: ١٢٣): وهذا ليس بشيء، فإنَّ الحدّ لا يُدْرأ بالمذاهب، وإنّما يُدْرأ بها يتمسَّك به أهل المذاهب من الأدلة، ولا نرى لفظاً في هذا مُتمسَّكاً، ولا أصْلَ لهذا الوجه. انتهىٰ.

⁽٢) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٧٦).

⁽٤) المصدر السابق (١: ١٧٦).

 ⁽٥) وهو الذي جزم به النووي وقَيَّده بالضرورةِ مثل أن يكونَ الأسرىٰ يُعَذَّبون في أيدي الكفَّار.
 انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ٣٣٥).

قولُه في مثالِ بَذْلِ المالِ للمُصادِر: «ومنها: أَن يُريدَ الظالمُ قَتْلَ إنسانٍ مُصادرةً على مالِه، ويغلبُ على ظَنّه أنه يقتلُه إن لم يَدْفَعْ إليه مالَه، فإنّه يجبُ عليه بَذْلُ مالِه فِكاكاً لنَفْسه»(١).

يُقالُ فيه: مُرادُه ما إذا تَحقَّقَ قتْلَ نفسِه ما لم يدفَعِ المال، وإلا فقد قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دونَ مالِه فهو شَهيد»(٢) والمختارُ عدمُ وجوبِ دفعِ المالِ في هذا المثالِ، لظاهرِ الحديث(٣).

[فصلٌ في اختلاف الآثام باختلاف المفاسد]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لاختلافِ الآثامِ باختلافِ المفاسد: «وليسَ مَنْ قَتَلَ فاسِقاً ظالماً من فُسّاقِ المُسلمين، بمَثابةِ مَنْ قَتَل إماماً عادلاً، أو حاكِماً مُقْسِطاً، أو والياً مُنْصِفاً، لما فَوَّته على المُسلمين من العدلِ والإِقساطِ والإنصاف. وعلىٰ هذا حملَ بعضُهم قولَه تعالىٰ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَهِ يلَ وَعَلیٰ هذا حملَ بعضُهم قولَه تعالیٰ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَهِ يلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَقْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّما قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٧]» (٤).

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ١٧٦).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب مَنْ قاتل دون مالهِ برقم (٢٤٨٠) ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل علىٰ أنّ مَنْ قَصَدَ أُخْذَ مالِ غيرِه برقم (١٤١) كلاهما يرويه من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٥٢٢).

⁽٣) وهو الذي مشىٰ عليه الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢: ١٦٥) وعبارتُه ثمّة: «والله أعلم».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ١٨٠).

يُقالُ عليه: ما ذكره الشيخُ مِنَ الحَمْلِ ضعيف (١)، وإنّما كانَ الواحدُ كَالجَمعِ هنا؛ لأنّ كُلَّ إنسانٍ يُلْلِي بِما يُلْلِي بِهِ الآخَرُ مِن الكرامةِ على الله عزّ وجل وثُبوتِ الحرمة، وذكر ذلك تعظيماً لقَتْلِ النفسِ؛ لأنّ المُتعرِّضَ لقَتْلِ النفسِ إذا تَصَوَّرَ قَتْلَها بصورةِ قَتْلِ الناسِ جَمِعاً؛ عَظُمَ ذلك عليه. ويَتَبيّن بذلك: أنّه إنّما شَبّه الواحدَ بالجميع؛ لأنّ جهة الجميع واحدة، وإذا انتهك حُرْمة واحدٍ، فقد انتهك حُرْمة واحدٍ، فقد انتهك حُرْمة الجميع.

قولُه فيه أيضاً: «وكذلك جِنايةُ (٣) الإنسانِ على أعضاءِ نَفْسِه، يَتفاوَتُ إِثْمُها بِتفاوُتِ منافعِ ما جَنى عليه»، إلى أنْ قال: «وليسَ لأحدٍ أن يُتْلِفَ ذلك مِنْ نَفْسِه؛ لأنَّ الحقَّ في ذلك كلِّه مُشْتَركٌ بَيْنَ رَبِّه وبينه (٤)» (٥).

⁽١) واستبعده أيضاً ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» (٢: ١٨٢) وهو مرويُّ عن ابن عباس، وعبارتُه في «المحرَّر الوجيز»: منْ قتلَ نبيًّا أو إمامَ عَدْلٍ فكأنَّما قَتلَ الناسَ جميعاً، ومَنْ أحياهُ بأن شَدَّ عَضُدَه ونَصَرَه فكأنَّما أحيا الناسَ جميعاً.

⁽٢) استوعبَ ابن عطية جملة أقوالِ المُفسِّرين الدائرة بين لهذين المعنييْن ثم قال: «والذي أقول: إنّ الشَّبة بين قاتلِ النفسِ وقاتلِ الكُلِّ لا يَطَّرِدُ من جميع الجهات، لكنّ الشبة قد تحصَّل مِن ثلاثِ جهات: الأولى: القَوَدُ فإنّه واحد، والثانية: الوعيد، فقد توعَّد الله قاتلَ النفسِ بالخلودِ في النارِ وتلك غايةُ العذاب، فإنْ فرضناه يخرجُ من النارِ بعدُ بسبب التوحيد فكذلك قاتلُ الجميع، والثالثة: انتهاك الحرمة، فإنّ نَفْساً واحدةً في ذلك وجميع الأنفُس سواء، والمنتهك في واحدة ملحوظٌ بعين منتهك الجميع» انتهى بحروفه من «المحرَّر الوجيز» (١٨٢)، ولتمام الفائدة انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي المالكي (٢: ٨٨).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «جنايات».

⁽٤) في «القواعد الكبرىٰ»: «بينه وبين ربِّه».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١:١٨١).

يُقالُ عليه: بل الحقُّ مُتَمَحِّضٌ في ذلك لربِّه، وأمَّا حَقُّ نَفْسِه فإنّه ساقطٌ بإقدامِه على ذلك، وإنها يكونُ الحقُّ مُشْتركاً بيْنَه وبينَ ربِّه، إذا فعل به ذلك غيرُه، فليُتأمَّلُ.

قولُه فيه أيضاً: «وكذلك قَلْعُ العَيْنِ(١) أشدُّ إثْماً من صَلْمِ الأُذنَيْن، وكذلك قَطْعُ الرِّجْلَيْن أعظَمُ وِزْراً من قَطْعِ أصابِعهما»(٢) إلىٰ آخِره.

يقالُ فيه: قَطْعُ الرِّجْلَيْن أعظَمُ وِزْراً من قَطْعِ اليدَيْن؛ لأنَّ المصالحَ الفائتةَ بقَطْعِ الرِّجْلَيْن أعظمُ وأكْبَر^(٣).

[فصلٌ فيها يُؤجرُ على قصدهِ دون فعله]

قوله فيه أيضاً: «وكذلك^(٤) تختلفُ الأجورُ باختلافِ رُتَبِ المصالح؛ فإذا تَحَقَّقتِ الأسبابُ [١٩/١] والشرائطُ والأركانُ في الناظِر^(٥)، فإنْ ثبَت في الظاهِر ما يوافقُ الباطنَ»، إلىٰ أنْ قال: «وإن كذبَ الظنُّ بأنْ ثبَت في الظاهِر ما يخالفُ الباطن، أثيبَ المُكلَّفُ علىٰ قَصْدِ العملِ بالحقّ، ولا يُثاب علىٰ عَمله؛ لأنه خطأ» (٦).

يُقالُ عليه: المُختارُ أنَّه يُثابُ على عَملِه أيضاً؛ لظاهرِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «العينين».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٨١).

⁽٣) ومن أعظم منافِعها السَّعْيُ بها إلىٰ الطاعاتِ.

⁽٤) «وكذلك»: ساقطةٌ من «القواعد الكرى».

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «الباطن».

⁽٦) «القواعد الكبرى» (١: ١٨٤).

تُوَلُّواْ فَتَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] إلى غير ذلك من الأدلة، وحُكْمُ الخطأِ مرفوعٌ وإنْ بانَ أنه خطأ (١١٠) ولكنْ يَشْهَدُ لِما قَعَده الشيخُ، قولُ النبيِّ ﷺ لعَمْرو بن العاص: «اقضِ على أنّك إنْ أصَبْتَ، كان لك عَشْرُ حَسَنات، وإنْ أخطأت كان لك حَسَنةٌ واحدة» الحديثُ رواهُ الدارقطنيَّ وغيرُه، وله قِصّة (٢).

وقولُه فيها قَعَّدَه: «ولذلك أمثِلة: أحدُها: ما يَنْتَفَعُ به الإنسانُ من المآكلِ والمشاربِ»، إلى أن قال: «فإنْ صَدَقَ ظَنَّه، فقد حصَلتِ المصلحةُ المَقْصودةُ مِن إباحةِ ذلك، وإن كَذَبَ ظنَّه، لزِمَه ضهانُ ما انتفع به من ذلك، أو تلِفَ عنده»(٣).

يُقالُ عليه: هذا المثالُ لا يُطابقُ ما قَعَدهُ مِن أَنَّه يُثابُ على قَصْدِه، لا على عمله، فليتَأمَّل.

قولُه في الأمثلةِ المذكورة: «المثالُ الرابع: إذا اعتكفَ المُكلَّفُ في مكانٍ يظنَّه مسجِداً، فإنْ كان مَسْجِداً في الباطنِ أُثيبَ على قَصْدِه وَاعتكافه؛ لأنّه همَّ بحَسنةٍ وعَمِلَها، وإن لم يكن مسجداً في الباطنِ، أُثيبَ على قَصْدِه دونَ اعتكافه؛ لأن اعتكافه إفسادٌ لمنافعَ لا يستحقُّها وتلزَمُه أجرتُها»(٤).

⁽١) وذلك لِما أخرجه أصحاب السنن من قوله ﷺ: «رُفِعَ عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

⁽٢) قد أخرج الإمام أحمد في «المسند» (٣٥: ٣٥٧) برقم (١٧٨٢٤) من حديثِ عبد الله بن عمرو ابن العاص، عن عمرو بن العاص قال: جاء رسولَ الله ﷺ خَصْمان يختصان، فقال لعمرو: «اقضِ بينهما يا عمرو» فقال: أنْتَ أوْلَىٰ بذلك مني يا رسولَ الله، قال: «وإنْ كان»، قال: فإذا قضيت بينهما فالي؟ قال: «إنْ قضيت بينهما فأصَبْت القضاء فلك عَشْرُ حسنات، وإنْ أنْتَ اجتهدْتَ وأخطأت، فلك حسنة» وهو في «سنن الدارقطني» (٤: ٣٠٣) بإسنادِ ضعيفِ جداً، فيه الفرحُ بن فضالة ضعيف الحديث، ومحمد بن عبد الأعلىٰ وأبوه مجهولان.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٨٤).

⁽٤) المصدر السابق (١: ١٨٦).

يُقالُ فيه: هاهُنا مسألةٌ حَسنة وهي: ما لو اعتكفَ في المسجدِ على ظنِّ أنّه مُتَطَهِّرٌ ثمَّ بانَ جُنُباً، فالظاهرُ أنّه تَلْزَمُه الأُجْرَة، إذا قُلْنا: تَلْزَمُ فيما إذا شغل المسجدَ ونَحْوَه ممّا لم تُبْنَ له المساجد؛ لأنّه بانَ أنّه شغَل بُقْعةً من المسجدِ بما لا يَليقُ بها.

[فصلٌ فيها يتعلَّقُ به الثوابُ والعقابُ من الأفعال]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لِما يتعلَّقُ بالثوابِ والعقابِ من الأفعال: «لا يُثابُ الإنسانُ ولا يُعاقَبُ إلّا علىٰ كَسْبِه أو اكتسابِه (١)»(٢) إلىٰ آخره.

يقالُ فيه: قد يُسْتشنى منه الطفلُ يَحُجَّ عنه وليَّه، فإنَّ المرأةَ لمَّا رفعت (٣) الصبيَّ للنبيِّ عَيَالِيَّةِ وقالت: ألهِذا حَجُّ؟ قال: «نعم ولك أجر»(٤). يَقْتضي أنَّ الصبيَّ يُثابُ إلّا أنْ يُقالَ: فِعْلُ الوليِّ قائِمٌ مَقامَ فِعْلِه.

قولُه فيه أيضاً: «ولأنّ الغَرضَ بالتكاليفِ تَعْظيمُ الإلهِ بطاعتِه واجتنابِ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «واكتسابه».

⁽٢) «القواعد الكرىٰ» (١: ١٨٨).

⁽٣) في الأصل: «دفَعَتْ» بالدال، وصوابُه بالراء، وهو علىٰ الجادّةِ في مصادر التخريج.

⁽٤) وهو ثابتٌ في الصحيح، أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب صحّةِ حَجِّ الصبيِّ وأَجْر مَنْ حَجَّ به به برقم (١٧٣٦)، وأبو داود، كتاب المناسك، باب في الصبيِّ يحبُّ برقم (١٧٣٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنها، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٣٧٩٨).

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٩: ٩٩): «فيه حُجَّةٌ للشافعيِّ ومالكِ وأحمدَ وجماهيرِ العلماء: أنَّ حَجَّ الصبيِّ مُنْعَقَدٌ صحيحٌ يُثابُ عليه وإن كان لا يُجزيه عَن حَجَّةِ الإسلام بل يقعُ تطوُّعاً، وهذا الحديثُ صريحٌ فيه. وقال أبو حنيفة: لا يصحُّ حَجُّه. قال أصحابُه: وإنّا فعلوه تمريناً له ليعتادَه فيَفْعله إذا بلغ». انتهىٰ.

مَعْصيته، وذلك يختصُّ^(١) بفاعليه الىٰ أن قال: «فلذلك لا تَجوزُ الاستنابةُ في المعاصي والمخالفات» (٢).

يُقال عليه: يُسْتثنى من الاستنابةِ في المعاصي التوكيلُ في الظّهارِ علىٰ رأي (٣)، والتوكيلُ في طلاقِ امرأتِه بِدْعيّاً (٤) حيثُ صَحَّحْناه.

قولُه فيه أيضاً: «وقد ظنَّ بعضُ الجهَلةِ أنَّ المُصابَ مأجورٌ علىٰ مُصيبتِه، وهذا خطأٌ صَريح، فإنَّ المصائبَ ليسَتْ مِن كَسْبِه» (٥) إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: ما ذهبَ إليه مِن أنّ المصابَ لا يُؤجَرُ على المُصيبةِ، يردُّه نصُّ الشافعي رضي الله عنه في «الأم» في بابِ طلاقِ السكران، وهو قولُه رضي الله عنه: «فإنْ قال قائل: فهذا مغلوبٌ على عَقْلهِ، والمريضُ والمجنونُ مغلوبٌ على عقْلهِ، قيل: المريضُ مأجورٌ [١٩٨/ب] ويُكفِّرُ عنه بالمرضِ، مَرْفوعٌ عنه القَلَم إذا ذهبَ عَقْلُه، وهذا آثِمٌ مضروبٌ على السُّكْرِ غيرُ مَرْفوعٍ عنه القَلم، فكيفَ يُقاسُ مَنْ عَليه العِقابُ بمَنْ له الثواب»(٦) هذا نصُّه.

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «مختصُّ».

⁽٢) «القواعد الكرىٰ» (١: ١٨٨).

⁽٣) والمذهَبُ على خلافِه في الأصحّ؛ لأنّه مُنكَرٌ وزور، وفي ذلك إعانةٌ عليه. انظر: «عجالة المحتاج» لابن المُلقِّن (٣: ٨٣٥).

قلت: والقولُ الثاني في المذهب: أنّه يصحّ بناءً على انّ المُغَلَّبَ فيه شائبةُ الطلاقِ على شائبةِ اليمين، والأوّلُ غلبَ فيه شائبةُ اليمين، فيقول على الثاني: موكّلي يقول: أنْتِ عليه كَظَهْرِ أُمِّه». انتهىٰ من «عجالة المحتاج» (٣: ٨٣٥).

⁽٤) يعني مُنجّزاً، وعَلّله الفقهاءُ بأنّه إذا جازَ في العَقْدِ ففي حَلّه أَوْلَىٰ، أمّا المُعَلَّقُ فلا على الأصحّ. انظر: «عجالة المحتاج» (٣: ٥٣٥).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ١٨٩).

⁽٦) «الأم» للشافعيّ (٥: ٢٧٠).

وأيضاً فلا بُدَّ من النظرِ إلى ثلاثةِ أمور: أحدُها: وهي التسليمُ لِما يُصيبُه قبل أن يُصيبَه، فهذا مأجورٌ عليه. والثاني: نَفْسُ المصيبةِ إذا نزلَتْ (١) به، فيؤجَرُ عليه أيضاً لظواهرِ الأحاديث. لا يُقال: ليسَتْ مِنْ كَسْبِه؛ لأنّا نقولُ: التسليمُ لَعلها أيضاً لظواهرِ الأحاديث. لا يُقال: ليسَتْ مِنْ كَسْبِه؛ لأنّا نقولُ: التسليمُ لَعها قبل وُرودِها نُزِّلَتْ منزلَة كَسْبِه تسليمها (٢) لها ورضاهُ بها إذا وقعت. والثالثُ: الصَّبْرُ وهو مأجورٌ عليه باتفاق (٣).

قولُه فيه أيضاً: «ولو ألقىٰ علىٰ إنسانٍ حَجَراً، ثم ماتَ المُلْقي قَبْلَ وصولِ الحَجَرِ إلىٰ المُلْقیٰ، فإنّه يأثَمُ إثْمَ الحَجَرِ بعد مَوْتِ المُلْقی، فإنّه يأثَمُ إثْمَ القاتِلين العامِدين، ويجب عليهِ ما يجبُ عليهم»(٤).

يُقالُ عليه: في هذا نَظَرٌ مِن حيثُ إنَّ القِصاصَ لا يجبُ إلَّا بالزهوق(٥)،

⁽١) في الأصل: «تركت»، والصوابُ ما هو مُثبت.

⁽٢) في الهامش، كتب الناسخ: «تسليمه»، وكتب فوقها حرف «ظ»، للتدليل على شكِّه في قراءة هذه الكلمة. انظر: «علم الاكتناه» ص١٨٤.

⁽٣) في هامش النسخة الخطية ما نَصُّه: "قال: وكتبَ شيخُنا شيخ الإسلامِ فائدة: بل يردُّه الحديثُ الصحيحُ الثابتُ في "صحيح مسلم" أن رسولَ الله على قال: "ما مِنْ عَبْدِ يُشاكُ شوكةً فيا فوقَها إلّا رُفِعَتْ له بها درجة، وحُطّتْ عنه بها خطيئة» وذهبَ ابنُ مسعودٍ إلىٰ أن المصائبَ لا تُرفَعُ بها الدرجاتُ وإنّها تكفّرُ الخطايا لا غير، وهذا لأنه لم يبلُغْه الحديثُ الصحيح الذي فيه رَفْعُ الدرجات، ولم تبلُغْه الأحاديثُ التي فيها تكفير الخطايا، والأرجَحُ هذا الذي قدّمناه».

قلت: هذه الفائدة التي ذكرها الإمام البلقيني مستفادةٌ من كلام الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٦٦: ١٢٨-١٢٩).

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (١: ١٩٠).

⁽٥) لتمام الفائدة انظر: «نهاية المطلب» (١٦: ٤٠).

وإنَّمَا حصَل بعد مَوْتِ الجاني، وإذا كان الإلقاءُ خطأً، فلا يجبُ على العاقِلة؛ لأنَّ الشَّرطَ كونُها عاقلةً من الفِعْلِ إلىٰ الزُّهوق، وحينَ الزُّهوقِ لم تكُنْ عاقلةً لمُوْتِ الجاني قَبْلَه، فليُتأمل.

[فصلٌ فيها يثابُ عليه العالمُ والحاكمُ وما لا يثابان عليه]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لِما يُثابُ عليه العالمُ والحاكمُ، وما لا يُثابانِ عليه: «فإنْ عَزما علىٰ أن يعملا بها أُمِرا به في الفتيا والحكم، أثيبا على عَزْمِها، فإن أَمْضيا ما عزَما عليه، أثيبا على عزمِهما وفِعْلهِما، وإن رجَعا عَمَّا عَزما عليه، أثيبا على عَزْمِهما وأثِما برُجوعهما (١).

يُقال عليه: الرجوعُ الذي ذكره إنْ كان المرادُ به العَزْمَ على عَدَمِ العَمل، ففي التأثيمِ بالعَزْمِ خلافٌ، صَرَّحَ به المُتَوَلِّي(٢) في «التَّمَّة» في «بابِ زكاةِ التجارة»، والأصحُّ من الخلافِ، أنَّه لا يأثَمُ بالعَزْمِ ما لم يتلَبَّسْ بالمَعْصِية.

[فصلٌ في تفضيلِ الحُكَّامِ على المفتينَ والأئمةِ على الحكّام] قولُه في الفصلِ المعقودِ لتفضيلِ الحُكَّام على المُفتين: «وتَصدِّي الحُكَّام

للحُكْم أفضَلُ من تَصدِّي المُفْتي للفتيا»(٣).

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ١٩٦).

⁽٢) يعني الإمامَ الجليل أبا سعد عبد الرحمن بن مأمون بن عليّ المتوليّ (ت ٤٧٨ هـ) صاحب «التتمّة» التي أتمّ بها كتاب «الإبانة» لشيخه الفوراني. كان من أعيانِ المذهب، تفقه بالقاضي حسين والفوراني وغيرهما، وكان حَبْرًا مُدقّقاً من أصحابِ الوجوه في المذهب. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٥: ٢٠٦) و «طبقات ابن قاضي شبهة» (١: ٢٤٧-٢٤٧).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ١٩٨).

يُقالُ عليه: في هذا نَظَر، فإنّ مُتَعلَّق الفُتْيا أعمّ.

قولُه فيه أيضاً: «فإذا أمرَ الإمامُ بالجهادِ كان مُتسبّباً إلى تحصيلِ مصالحِه، بأَمْرِه الأجنادَ بمُباشرةِ القِتال، ولمباشرةِ (١) القتالِ أَجْرٌ أفضَلُ من أَجْرِ الإمام؛ لأنَّ الإمامَ متوسِّلٌ إلى مصالحِ الجهاد، والمقاتِلُ مُباشر، لكنّ الظاهرَ أنّ أجْرَ الإمامِ أفضَلُ مِنْ أَجْرِ الواحدِ من المُجاهدين، فإذا كانوا ألفاً، كان لكلِّ واحدٍ منهم أجرُ مُباشرتهِ على حسبِ ما باشر، وللإمامِ أَجْرُ تَسبُّهِ إلىٰ قتالِ الألفِ»(٢) إلىٰ آخره.

يقالُ عليه: ما ذكرهُ مِنْ أَنَّ أَجْرَ الإمامِ _ والحالةُ هذه _ أقلُ من أُجورِ الْمَاشِرِين للقتالِ، فيه نَظَر، لقولهِ ﷺ: «مَنْ دَعَا إلى هُدىٰ كان له مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ به مِنْ غيرِ [٢٠/أ] أَن ينقُصَ من أُجورِهم شيئاً»(٣)، وهذا يَقْتضي أَن يكونَ أَجْرُ الإمامِ للتسبُّبِ إلى جهادِ أَلْفٍ كأَجْرِ الأَلْفِ المباشرِين للجهادِ، وهذا هو الأَرْجَح.

قولُه فيه أيضاً: «فإنْ قيل: فإذا جارَ الأئمةُ والحُكّامُ وعَدَلوا، فهل يَقومُ عَدْلُهُم بِجَوْرِهم؟ فالجوابُ: أنَّ ما فَوَّتوه من الأموالِ مَضمونٌ عليهم في الدّنيا،

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «ولمباشر».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ١٩٩).

⁽٣) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنةً أو سيئة برقم (٢٦٧٤)، وأبو داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة برقم (٤٦٠٩)، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى برقم (٢٦٧٤) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وصحَّحه ابن حِبّان (١١٢) وفيه تمامُ تخريجه.

فإنْ أَدَّوْه، بَرِئتْ ذِمَهُم وبَقوا في عُهْدةِ إثْمِ الحَيْلولةِ، وإنْ لم يُؤدّوه أُخِذَ في الآخرةِ من حسناتهم. فإنْ فَنِيَتْ حسناتُهم طُرِحَ عليهم من سيئاتِ مَنْ ظَلموه ثُمَّ طُرِحوا في الجحيم»(١).

يُقالُ عليه: هذا الجوابُ غيرُ مطابقٍ للسؤال، وينبغي أن يُجابَ بأنّه إن رَبا (٢) العدْلُ على الجوْرِ، قامَ العدْلُ بالجَوْرِ حُكْماً للأغلبِ؛ لقولهِ تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَتِ يُذْهِبُنَ ٱلسَّيِّ عَاتِ ﴾ [هود: ١١٤] وإنْ رَبا الجورُ على العَدْلِ فلا.

قولُه فيه أيضاً: «فإنْ قيل: لو ماتَ الْمُكَلَّفُ وعليه دَيْنٌ لم يأثَمْ بسَبِه ولا بمَطْلِه، فهل يُؤْخَذُ مِن حَسَناتِه في الآخرةِ بمِقْدارِ ما عليه من الدَّيْن؟ قلنا: نَعَم» إلىٰ أن قال: «كما تُؤْخَذُ أموالُه ومساكِنُه وعَبيدُه [وإماؤُهُ] (٣) في الدنيا» (٤).

يُقالُ عليه: هذا الجوابُ مَمْنوع، والأرجَحُ أَنَّهُ لا يُؤخَذَ في الآخرةِ من ثوابِ حسناتِه شيءٌ؛ لعَدَمِ تَعدِّيه، وفي الحديث: «مَنْ أخذَ أموالَ الناسِ يريدُ أداءَها، أدّى الله عنه»(٥) وما ذكرهُ الشيخُ رحِمَه الله من قياسِ الغائبِ على الشاهدِ، لا يصحُّ إذْ لا يلزَمُ مِنْ أَخْذِ أموالِه ومساكنِه وعبيدِه في الدنيا، أن

⁽١) «القواعد الكريٰ» (١: ٢٠١).

⁽٢) يعني زاد. ومنه الرِّبا وهو الزيادة علىٰ رأسِ المال.

⁽٣) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٢٠١-٢٠١).

⁽٥) أخرجه البخاري، كتاب في الاستقراض، باب مَنْ أخذَ أموال الناسِ يريدُ أداءَها، برقم (٢٤١١) وابن ماجه، كتاب الصدقات، باب مَن ادّانَ دَيْناً لم يَنْوِ قضاءه برقم (٢٤١١) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضى الله عنه.

يُؤْخذَ من ثوابِ حسناتِه في الآخرة؛ لأنّ الدنيا دارُ تكليفٍ، والآخرةُ دارُ أَجْرٍ على الطاعةِ أو المَعْصِية، ولم يُوْجَدْ منه مَعْصِية (١).

[فصلٌ فيها يُثابُ عليه الشُّهودُ وما لا يُثابون عليه]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لِما يُثابُ عليه الشهودُ وما لا يُثابونَ عليه: «فإنْ قيلَ: إذا جَوَّزْتُم أَخْذَ الأُجْرةِ على تحمُّلِ الشهادة، فهل يجوزُ أَخْذُها على تحمُّلِ الشهاداتِ التي يبعُدُ تَذكُّرُها، ومَعْرِفَةُ الخَصْمَيْن فيها؟ قُلْنا: لا يجوزُ ذلك؛ لأنّ باذلَ الأُجْرةِ إنّها يبذُلُهُا على تقديرِ الانتفاع بها عندَ الحاجةِ إليها»(٢).

يُقالُ عليه: عَدَمُ جوازِ أَخْذِ الأُجْرَةِ في الصورةِ المذكورةِ، فيه نَظَر، والأرجَحُ جَوازُ الأَخْذ.

قولُه: «لأنَّ باذِلَ الأُجْرَةِ إنها يبذُهُا»(٣) إلىٰ آخرِه.

يُقالُ عليه: بَلْ يبذُهُما على التحمُّلِ الذي يُحتَملُ أن يَنتفعَ به عند الحاجة، واحتمالُ النفعِ مُمكِن، ولا نَظر إلى ما يمنعُ النَّفْعَ وإنْ غَلَب، وقد يُنتفعُ بالتحمُّلِ في الحال، ولو يكون الدَّيْنُ مؤجَّلاً على رأي، أو لغَرضِ التسجيلِ على رأي آخَر.

⁽١) وهذا الذي نصره البلقيني قد مشى عليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٥: ٥٤) حيث ذكر المسألة ثم قال: والظاهرُ أنّه لا تبِعَةَ عليه والحالةُ هذه في الآخرةِ بحيث يُؤخَذ مِن حسناتِه لصاحبِ الدَّيْنِ بل يتكفَّلُ الله عنه كها دلّ عليه حديثُ الباب، وإن خالفَ في ذلك ابنُ عبد السلام، والله أعلم. انتهىٰ.

⁽٢) «القواعد الكبرى » (١: ٢٠٤).

⁽٣) المصدر السابق (١:٤٠١).

وقولُه بعد ذلك: «فيصيرَ ـ يعني الشاهدَ ـ آخِذاً للأُجْرَةِ علىٰ شهادةٍ لا يحِلُّ له أداؤها»(١).

يُقال عليه: هذا غيرُ مُحَـ قَق، وليس ذلك من الاستئجارِ علىٰ المعاصي.

[فصل في بيان الإخلاص والرياء والتسميع في العبادات وأنواع الطاعات]

قولُه في الفصلِ المَعْقودِ لبيانِ الإخلاصِ والرِّياءِ والتسميع، جواباً عن حقيقةِ الإخلاص: «أما الإخلاصُ فهو أن (٢) يَفْعلَ [المكلَّفُ] (٣) الطاعةَ خالصةً لله وَحْدَه، لا يُريدُ بها تعظيماً من الناسِ ولا توقيراً، ولا جَلْبَ نَفْعٍ دينيِّ (٤)، ولا دَفْعَ ضُرِّ دنيوي (٥).

يُقال عليه: الأولى أن يُقالَ: [٢٠/ب] الإخلاصُ هو أن يُخَصَّ الله وَحْدَه بعبادتِه، ولا حاجَة لقولِه بعد ذلك: «ولا يُريدُ تعظيماً» إلى آخره؛ لأنّه إذا أراد ذلك، لم يَخُصَّ الله تعالى بعبادته (٢٠).

⁽۱) «القواعد الكبريٰ» (۱: ۲۰٤).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «الإخلاصُ أنْ».

⁽٣) زيادةٌ من «القواعد الكبرىٰ».

⁽٤) في «القواعد الكبرىٰ»: «دنيوي».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٢٠٥).

⁽٦) عبارةُ الإمام البلقيني قريبةٌ من عباراتِ مشايخ الطريق. قال الإمام القشيري في «الرسالة» (٢: ٣٥٩): «الإخلاصُ: إفرادُ الحقّ سبحانه في الطاعةِ بالقَصْد».

قُلت: قد حَدَّ ابن عبد السلام الإخلاص في «مقاصد الرعاية» ص٤٥ بقوله: «الإخلاص:=

قولُه فيه أيضاً: «وله رُتَبُّ: منها: أن يَفْعلَها _ يعني الطاعةَ _ خوفاً» إلى أن قال: «ومنها: أن يفعلَها تعظيهاً لله ومَهابةً وانقياداً وإجابة، ولا يَخْطُرَ له عَرَضٌ من الأعراض (١)، بل يَعْبُد مولاهُ كأنه يراه»(٢).

يُقال عليه: هذا مَقامُ الإحسان، وهو غَيْرُ مقام الإخلاص، فليُتأمَّلُ (٣).

[فصلٌ في بيانِ أنَّ الإعانةَ على الأديانِ وطاعةِ الرَّحمٰنِ ليستْ شِركاً في عبادةِ الديان وطاعةِ الرحمن]

قولُه: «فَصْلٌ في بيانِ [أنَّ](٤) الإعانةَ علىٰ الأديان، وطاعةِ الربِّ^(٥) ليست شِرْكاً في عبادةِ الدَّيان وطاعةِ الرحمٰن»^(٦).

يُقالُ فيه: دينُ الحقِّ واحد، وإنّها جمعَ هنا باعتبارِ أنواعِه، وفَعل ذلك طلباً للسَّجْع بين الأديانِ والديّان، وكان الأولىٰ غَيْرَ ذلك.

أن يُريدَ الله بطاعتِه و لا يُريدَ به سواه» انتهىٰ. وعبارات القوم كثيرة جدّاً في تعريفِ الإخلاص،
 وجميعُها يُقرطِسُ علىٰ معنىٰ التخلُّص من الرياء وعَدَمِ ملاحظةِ الأغيار، وإقبالِ القلبِ
 بشراشرهِ علىٰ الله تعالىٰ.

⁽١) في "القواعد الكبرى": "غرضٌ من الأغراض"، بالغين المُعْجمة فيهما. ولعلَّ ما أثبتناه هو الأشْبَه بالصواب.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٢٠٥).

⁽٣) لكن يَرِدُ عليه قولُ الفُضَيْل بن عِياضٍ رحِمَه الله: «الإخلاصُ: دوامُ المراقبةِ ونسيانُ الحظوظِ كلِّها» انتهىٰ من «منهاج العابدين» للغزالي ص٧٨١، وعقّبه بقوله: وهذا هو البيانُ الكامل.

⁽٤) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «الرحمن».

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢١٢).

قولُه في الفصلِ المذكور: «فإنْ قيل: هل يكونُ انتظارُ الإمامِ المسبوقَ ليُدْرِكَه في الركوعِ إشراكاً في العبادةِ أم لا؟ قُلْتُ: قد ظنَّ بعضُ العلماءِ ذلك، وليس كما ظنَّ، بل جَمَعَ بين قُرْبَتَيْن؛ لما فيه من الإعانةِ على إدراكِ الركوعِ، وهو قربةٌ أُخْرىٰ (۱) إلى آخره.

يُقال فيه: ما ذكره في مسألةِ المسبوقِ، منْ أنّ بعْضَ العلماءِ ظنَّ أنّ ذلك إشراكٌ، مرادُ بِمَنْ ذهبَ إلى ذلك من العلماءِ أن فيه تشريكاً في العبادةِ يُنافي الإخلاص، والأوْلىٰ يُعلّل هذا الوَجْهَ بأنَّ المُصَلِّيَ يُقْبِلُ علىٰ ربِّه، فلا يُناسبُ أن يشغلَ قَلْبهُ بانتظارِ أحد.

وما ذكره بعد ذلك في الردِّ علىٰ مَنْ ظَنَّ ذلك إشراكاً من قوله: «والإعانةُ علىٰ الطاعاتِ والقُرُباتِ، من أفضلِ الوسائلِ عند الله» إلىٰ قوله: «فالإعانةُ علىٰ معرفةِ الله تعالى، ومعرفةِ ذاتِه وصفاتِه، أفضلُ الطاعات (٢)، وكذلك الإعانةُ علىٰ معرفةِ شَرْعِه، وكذلك المعونةُ بالفَتاوىٰ والتعليم والتفهيم» (٣).

يُقال عليه: هذه الأمثلةُ لا تُلاقي أمثلَة المسبوقِ بوَجْه؛ لأنَّ هذه الإعاناتِ، طلبها الشارعُ، وأجْمعَ العلماءُ عليها، وأيضاً فإنَّ مسألةَ المسبوقِ، إنها قِيلَ فيها بكراهةِ الانتظارِ؛ لتلبُّسِه بالعبادة (٤٠)، وليستِ الإعانةُ على التعليمِ والتفهيمِ

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲۱۲).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «الإعانات».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢١٢).

⁽٤) بل المذهّبُ استحبابُ انتظاره، وهو الذي رجّحه الإمام النووي في «المنهاج». ولتمامِ الفائدة انظر: «مغني المحتاج» للشربيني (١: ٤٧٠).

والفرائضِ وغيرِ ذلك بهذه المثابة؛ لأنَّ المُعينَ علىٰ ذلك ليس مُتَلبِّساً (١) بشيء من العباداتِ حالَ الإعانةِ علىٰ شيءٍ من ذلك، والإعانةُ في الأمثلةِ التي ذكرها الشيخُ، لم يختلفِ المسلمونَ في شرعِيَّتِها واستحبابها، فليُتأمَّلُ ذلك.

وأما قولُه بعد ذلك: «ولو كانت الإعانةُ على الطاعةِ والخيرِ رياءً وشِرْكاً، لكان تبليغُ الرسالةِ وتعليمُ العلمِ والأمرُ بالمعروفِ، والنهيُ عن المنكرِ رياءً وشِرْكاً، وهذا ما لا يقولُه أحد»(٢) فهذا كلامٌ ساقِطٌ لا حاجَة [٢١/أ] إلىٰ إيرادِه (٣).

وقولُه بعد ذلك: «ولا وَجْهَ لكراهةِ ذلك ـ يعني الانتظارَ في الصلاة ـ ومن أبطلَ الصلاةَ به فقد أبْعدَ غايةَ الإبعاد، وليتَ شِعْري ماذا يقولُ في الانتظارِ المشروع في صلاةِ الخوفِ بالنصِّ من الشارع (٤)»(٥).

والشيخُ أعلىٰ قدراً وأدقُّ فِكْراً من كلامِه الذي أوْردَه في هذا الفَصْل.

قولُه: «فإنْ قيل: في الانتظارِ في الركوعِ تَفْويتُ لقراءةِ «الفاتحةِ» وتطويلِ القيام، فكيفَ يكونُ إعانةً على الطاعةِ، وهو مُسْقِطٌ لطاعَتَيْن: قراءةِ الفاتحة، وطولِ القيام؟

⁽١) في الأصل: مُلْتَبِساً. ولعلّ الصوابَ ما هو مثبت.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٢١٢).

⁽٣) ولا حاجةَ أيضاً إلى هذه العبارةِ الفجَّةِ في حَقِّ ابن عبد السلام رحمه الله.

⁽٤) «بالنصّ من الشارع» ساقطةٌ من «القواعد الكبرى»، وعِوَضاً عنها عبارة أخرى هي: «هل كانَ شركاً ورياءً، أو عملاً صالحاً لللهِ عزَّ وجلّ ».

⁽٥) «القواعد الكبري» (١: ٢١٣). انظر: «عجالة المحتاج» (١: ٣٨٢).

فالجوابُ مِنْ وَجْهِين: أحدُهما: أنَّ تَرْكَ بَعْضِ العبادةِ لا يُنافي الإخلاصَ باقيها، فإنَّ قاصِرَ الصلاةِ مُطيعٌ لله مُخْلِصٌ مع تَفْويتِه شَطْرَ الصلاة»(١).

يُقَالُ فيه: كان يَنْبغي أن يُتمِّمَ كلامَه قَبْلَ ذِكْرِ قَصْرِ الْسَافِرِ بأنْ يقول: وقَد يَترَّبُ على بَعْضِها من الثوابِ ما يترتَّبُ على كلِّها، حتى ينطبقَ عليه ذكْرُ قَصْرِ الصلاةِ في السَّفَر.

[فصلٌ في تفاوت الإسرار والإعلان بالطاعات]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لتفاوتِ فضائلِ الإسرارِ والإعلانِ بالطاعات: «الضربُ الثاني: ما يكونُ إسرارُه خيراً مِن إعلانِه، كإسرارِ القراءةِ في الصلاة»(٢).

يُقالُ فيه: كان يَنْبغي أن يذكُر الإسرارَ بالصَّوْم، فإنَّه مِنْ قَبيلِ ما شُرِعَ إِسْرارُه (٣).

قولُه فيه أيضاً: «الضربُ الثالث: ما يَخْفَىٰ تارةً ويَظْهَرُ أُخْرَىٰ كالصَّدقات»، إلىٰ أن قال: «فإنْ كانَ مِمّن يُقْتدىٰ به، كانَ الإبداءُ أولىٰ لِما فيه من سَدِّ خَلَّةِ الفُقراء مع مصلحةِ الاقتداء»(٤).

⁽۱) «القواعد الكبرىٰ» (۱: ۲۱۱۳–۲۱۶).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٢١٥).

⁽٣) فإنَّ إسرارَه داعيةٌ إلى الإخلاص. وكان بعضُ السلفِ إذا أصبح متطوِّعاً بالصيام أصبح دَهيناً كحيلاً نشيطاً لا يُرى عليه أثر الصيام مبالغة في إسرارِ هذه العبادة الجليلة، وقمْعاً للنفسِ عن شائبةِ الرِّياء.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٢١٥).

يُقال فيه: ويكونُ الإبداءُ أَوْلَىٰ إذا حَتَّ الإمامُ على الصدقة؛ لما فيه من إظهارِ الامتثالِ. وقد أقبَل النبيُّ عَلَيْهُ يَوْمَ عيدٍ على النساءِ، فقال: «يا مَعْشَرَ النساءِ تَصَدَّقْنَ ولو من حُلِيِّ كُنّ»(١)، فجَعَلْنَ يُلْقينَ في ثوبِ بلالٍ من أقرطتهن وخواتيمهن»، ومن ذلك حَثّه على الصدقة في غيرِ ما موطنٍ، كما في قِصّة سُلَيْك (٢)، ونحوِ ذلك، ثم تمثيلُ الأمرِ بإظهارِها، فهذا إظهارُ الصدقة فيه خَيْرٌ من إخفائِها، لما فيه من الامتثال.

[قاعدة في بيانِ الحقوقِ الخالصةِ المركَّبة]

قولُه في القاعدةِ التي لبيانِ الحقوقِ الخالصةِ والمُركَّبة: «وحقوقُ الله تعالى ثلاثةُ أقسام: أحدُها: ما هو خالصٌ [لهُ] (٣)، كالمعارفِ والأحوالِ المبنيةِ عليها، والإيمانِ بما يجبُ الإيمانُ به، كالإيمانِ بإرسالِ الرسلِ (٤) إلىٰ آخره.

يُقال عليه: الإيمانُ بإرسالِ الرُّسُلِ مِن قَبيلِ المُركَّبِ؛ لما فيه من حَقِّ الرسول بالتصديقِ له، وسيأتي ذلك في كلامه، ولعلَّه لم يذكُرْ تصديقَ الرسول؛ لأنه عامُّ في كلِّ ما جاءَ به الرسولُ ﷺ عن الله تعالىٰ.

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحِجْر برقم (١٤٦٦) ومسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين برقم (١٠٠٠) مِن حديثِ ابن مسعود رضى الله عنه، وصحّحه ابن حِبّان (٤٢٤٨) وفيه تمامٌ تخريجه.

⁽٢) يعني الغَطَفاني: وهي ثابتةٌ بإسناد حسن في «مسند أبي يعلىٰ» (٩٩٠) وصحّحها ابن حبّان (٢٠٥) من حديثِ أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

⁽٣) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٢١٩).

قولُه في التقسيم الثالثِ من القاعدة: «ما يتركّبُ مِن حقوقِ الله، وحقوقِ رسولِه، وحُقوقِ الله كُكُلّف» [إلى قوله] (١): «فإن قيل: هل الأذانُ أفْضَلُ من الإمامة (٢) لاشتهالهِ على هذه الفوائد، (يَعْني: حَقَّ الله، وهو الشّهادة، وحَقَّ المؤمنين، وحَقَّ الرسولِ [٢١/ب] عليه الصلاةُ والسلام، وهو الشّهادة، وحَقَّ المؤمنين، وهو الإعلام؟) (٣) قُلنا: ذهبَ بعضُهم إلى أنّه أفضَلُ لهذه الفوائد» ثم قال: «ومنهم مَنْ فَضَّلَ الإمامةَ لتسبُّبِ الإمامِ إلى إفادةِ فَضْلِ الجهاعةِ لنَفْسِه وللحاضرين (٤)، وصَلاةُ الجهاعةِ تَزيدُ على صلاةِ المُنْفَرِدِ بخَمْسٍ وعشرينَ ورجةً، أو بسبع (٥) وعشرينَ درجةً على ما جاءت به السنة» (٢).

يُقال عليه: لم يَجِئ في حديثٍ أنّ صلاةَ الجماعةِ تفضُلُ صلاةَ الفَدِّ بخَمْسٍ وعِشْرينَ ورجة (٧)، والذي ورد في الحديث: إما فَضْلُها: بخَمْسٍ وعِشْرينَ

⁽١) زيادةٌ يقتضيها السياق.

⁽٢) في الأصل: «الإقامة»، والجادَّةُ ما هو مثبت، وسيأتي ما يشهد له.

⁽٣) ما بين القوسين هو من كلام البلقيني.

⁽٤) يوضِّحه عبارةُ الإمام الغزالي في «الإحياء» (١: ١٧٣): «والصحيحُ أنَّ الإمامةَ أَفْضَلُ؛ إذْ واظبَ عليها رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ وعُمَرُ رضي الله عنها والأئمة بعدهم. نعم فيها خَطَرُ الضان، والفضيلة مع الخطر» انتهىٰ.

قلتُ: قوله: خَطر الضمان، مستفادٌ من قوله ﷺ: «الإمام ضامنٌ والمؤذن مؤتمن» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٩٧٠) بإسناد صحيح من حديثِ أبي هريرة وفيه تمام تخريجه، ولتمام الفائدة انظر: «المغني عن حمل الأسفار» للحافظ العراقي (١: ٢٠٥).

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «سبع».

⁽٦) «القواعد الكبرى» (١: ٢٢٠).

⁽٧) بل هي ثابتةٌ من حديثِ أبي سعيد الخدري في «صحيح البخاري»، كتاب الأذان، باب فضل=

ضِعْفاً، وإمّا بسَبْع وعِشرينَ درجة (١)، والأجوبة عن ذلك معروفة، ومنها أن ذلك تفاوتُ ما بَيْنَ الدرجة والضّعف.

قولُه في القِسْمِ المذكور: «المثالُ الثاني: الصلاةُ، وفيها الحقوقُ الأربعة، أما حَقُّ الله فالنيَّاتُ» إلىٰ أن قال: «وأما حَقُّ اللهُ كَلَّفِ علىٰ نَفْسِه فكدُعائهِ في الفاتحةِ بالهدايةِ والإعانةِ على العبادة وكدعاء القنوت» إلىٰ أن قال: «وأما حَقُّ العباد، فكالدعاء بالهدايةِ والإعانةِ على العبادةِ في الفاتحةِ، وكذلك دُعاءُ العباد، فكالدعاء بالهدايةِ والإعانةِ على العبادةِ في الفاتحةِ، وكذلك دُعاءُ القُنهِ ت»(٢).

يُقال فيه: المرادُ أنَّ الحقَّ الأوَّلَ خاصُّ بالمُكَلَّفِ نَفْسِه، والحقُّ الثاني عامُّ له ولغَيْرِه.

وقوله: «والإعانةِ على العبادة»: عَطْفٌ على الهِداية، وفيه شيءٌ؛ لأنّه ليس في «الفاتحةِ» دعاء بالإعانةِ على العبادة، وإنها فيها الدعاء بالهداية، إلّا أن يُقال:

صلاة الجهاعة برقم (١٤٦) وفي الباب عن غير واحدٍ من الصحابة، وأخرجَ الإمام أحمد في «المسند» (٣٦٢٣) من حديثِ ابن مسعود بلفظ: «وإنّ فضْلَ صلاةِ الرجلِ في جماعةٍ على صلاتهِ وَحْدَه بخمس وعشرين درجة».

وأخرج ابن حبان (٢٠٥٣) بإسنادٍ صحيح على شرطِ الشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «صلاةُ الجماعةِ تزيدُ على صلاةِ الفَدِّ بخمسٍ وعشرين درجةً». وفي الباب عن أبي سعيد الخدرى عند ابن حبان (٢٠٥٥).

⁽۱) وهي ثابتةٌ في "صحيح البخاري"، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الفجر في جماعة برقم (١٥٠) من (٦٤٩) و "صحيح مسلم"، كتاب المساجد، باب فضل صلاةِ الجماعة برقم (٦٥٠) من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.

⁽٢) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٢١).

إِنَّ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] خَبَرٌ، مَعْناهُ: الطلب(١).

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الثالث: الجِهاد، وفيه الحقوقُ الثلاثة، أما حَقُّ الله فكمَحْوِ الكُفر»، ثم قال: «وأما حَقُّ المُسْلمينَ، فالذبُّ عن أنفُسِهم وأموالهِم»، ثم قال: «وأمّا حَقُّه علىٰ نَفْسِه فكَدفْعِهم عَنْ نَفْسِه ومالِه» (٢٠).

يُقال عليه: في الجهادِ أيضاً: حَقُّ الرسولِ عَلَيْهِ، وذلك في السَّهُمِ المُختَصِّ به عَلَيْهِ من الغنيمة (٣)، فكان يَنْبغي أن يقولَ: وفيه الحقوقُ الأربعة، ثم يذكر حَقَّ الرسولِ عليه الصلاة والسلام، وقد مَرَّ أنَّ تصديقَهُ (٤) حَقُّ له في كلِّ ما جاءَ به.

قولُه في أثناءِ القِسْم الثاني: «حقوقُ بَعْضِ المكلَّفين على بَعْض»: «ولحقوقِ بَعْضِ المكلَّفين على بَعْض»: «ولحقوقِ بَعْضِ السُمُكلَّفين على بعضٍ، أمثلةٌ كثيرة، ثم ذكر خُطبةَ عُمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه، وفيها: إنّ الله قد كلَّفني أنْ أصرِف عنه الدعاء» إلى أن قال: «ومَعْنى صَرْفِ الدعاء عنِ الله تعالى: أن يُنْصِف يعني ـ الإمامَ الأعظم ـ المَظْلومين من الظالمين،

⁽١) بل هو صريحٌ في الطلب، وعبارةُ ابن عطية دالّةٌ عليه، قال في «المحرَّر الوجيز» ص٤٤: «ونستعين» معناه: نطلبُ العَوْنَ منك في جميع أمورِنا.

⁽٢) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٢٢).

⁽٣) وهو المستفاد من قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ مُحْسَمُهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال: ١١]، وقد تنوعت عباراتُ المفسِّرين في هذا المقام، وذكر الحافظ ابن كثير عن عطاء أنه قال: خمس الله والرسولِ واحد، يحمل منه ويصنع فيه ما شاء، يعني النبيَّ عَلَيْهِ. قال ابن كثير: وهذا أعمُّ وأشمل، وهو أن الرسولَ عَلَيْهُ يتصرَّفُ في الخُمْسِ الذي جعله الله له بها شاء، ويردُّه في أمّتِه كيف شاء انتهىٰ من «تفسير ابن كثير» (٤: ٦٠-٦١).

⁽٤) في الأصل: تصديق. ولعله سهوٌ من الناسخ.

ولا يُحْوِجَهم أن يسألوا الله ذلك، وكذلك أن يدفَعَ حاجاتِ الناسِ وضروراتِهم بحيثُ لا يُحْوجُهم أن يَطْلُبوا ذلك من رَبِّ العالمين»(١).

يُقال عليه: [٢٢/أ] هذا غيرُ مُكن؛ لأنه لا يُمكنُ الإمامَ أن يَسْتوعبَ حوائجَ الخَلْقِ أجمعين، أعني _ الدنيوية _ بحيثُ لا يَحْتاجون أن يَطلبوها من الله تعالى، فلا قُدْرةَ لأحدٍ على ذلك.

قولُه بعد ذلك: «ومِنْ أمثلةِ حقوقِ بعضِ المكلَّفين علىٰ بعض: أن يُنْظِرَ المُوسرَ»(٢).

يُقال عليه: معنى إنظارِ المُوْسِرِ: أن لا يكونَ عندَه نَقْدٌ وعِنْدَه عُروضٌ، فَيُسْعِفَه بالنَّظِرَةِ إلى بَيْعِها، ولا يَعْسِفَه (٣) ببَيْعِها عاجلاً بحيث تَنْقُصُ قيمتُها، ونحو ذلك، وعلى هذا حُمِلَ قولُه في الحديثِ: «كُنْتُ أُنْظِرُ المُوْسِرَ، وأتجاوَزُ عن المُعْسِر»(٤).

قولُه في القِسْمِ المذكور: «ولا يُؤَخِّرُ حُقوقَ الناس إلا لعُذْرٍ شَرْعي أو

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲۲٦).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٣٢٠) في المطبوع: المُعْسِر.

⁽٣) من العَسْفِ وهو الأخْذُ بالشدَّةِ.

⁽٤) يعني حديثَ الرجلِ الذي قيل له: هل عملتَ من خيرِ؟ قال: ما أعلم، قيل له: انظر، قال: ما أعلمُ شيئاً غير أني كنتُ أبايع الناسَ في الدنيا وأجازيهم، فأنظِرُ الموسرَ وأتجاوزُ عن المُعْسِر، فأدخلَه الله الجنّة» أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكرَ عن بني إسرائيل برقم (٣٤٥١)، ومسلم «كتاب الفتن وأشراط الساعة» باب ذكر الدجّال برقم (١٥٦٠) من حديثِ حذيفة رضى الله عنه.

طَبْعي، مشال ذلك: أن يُؤخِّرَ الزكاة»، إلى أن قال: «وكذلك الشهادةُ علىٰ الشهادةُ علىٰ الشهادة»(١).

يُقال عليه: الشهادةُ على الشهادةِ لا تناظر مسائلَ الفَصْل؛ لأنّ مسائلَ الفَصْل واجبٌ يحوزُ تأخيرُه بعُذْرٍ شَرْعي أو طَبْعي، ولو فُعِلَ من غير تأخير وَقَعَ المَوْقع، ولا كذلك الشهادةُ على الشهادة؛ لأنها لا تجِب، بل لا تُقْبَلُ إلا عندَ تعذُّرِ أو تَعسُّرِ الأصل بمَوْتٍ أو عمى أو مرضٍ يشق مَعهُ حُضورُه، أو غَيبةٌ لمسافةِ العَدُوى على الأصحِّ(٢)، فلا يُناظِرُ ذلك تأخيرَ الزكاةِ والدَّينِ ونحو ذلك.

قولُه بعد ذلك: و «كذلك» _ يعني ما يجوزُ تأخيره من الحقوق _ « ذَفْعُ الأَماناتِ إلى أربابِها مع الاشتغالِ بالأكلِ أو الشربِ أو صلاةِ النافلةِ أو الاستحام» (٣).

يُـقالُ عليه: يـنبغي أن يُـقَيِّدَه في الأكلِ، بأكْلِ لُقَمٍ يكسِرُ بها سَوْرَة (٤) الجوع، وفي صلاةِ النافلةِ أن لا يزيدَ على ركعَتيْن إذا نَوى نَفْلاً مُطلقاً، ولو قيلَ: بشَرْطِ أن لا يزيدَ على ركعةٍ، لكان حسَناً.

وقولُه: «مع الاشتغالِ بكذا وكذا»: يُخرِجُ ابتداءَ فِعْلِه للنافلةِ ونحوِها، ولا تَوقُّفَ في مَنْعِ ذلك، أمّا في الأكلِ والشُّرْبِ المحتاجِ إليهما، فلا يَمْتنعُ الابتداءُ كالدوام.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۳۲۰).

⁽٢) انظر: «البيان» للعِمراني (٦٣: ٣٦٨). وقد فَسَّر الإمام الغزالي مسافةَ العَدْوى بقوله: وهو أن يَعْدُوَ مِن بيتِه فلا يرجعُ إليه مساءً. انتهىٰ. من «الوسيط» (٧: ٣٣٢).

⁽٣) «القواعد الكريٰ» (١: ٣٢٠).

⁽٤) وهي شدَّتُه.

قولُه بعد ذلك: «وقد يَظُنُّ بعضُ الجهَلةِ الأغبياءِ: أنَّ الإيجازَ والاختصارَ أَوْلَى من الإسهابِ والإكثار، وهو مُخْطئٌ في ظنِّه» إلىٰ أن قال: «وقد نظرْتُ في القرآنِ فوجَدْتُه ينقسمُ إلىٰ أقسام. فذكرَ الثناءَ، والأحكامَ ومواقعَها، ومَدْحَ فاعِلي القرآنِ فوجَدْتُه ينقسمُ إلىٰ أقسام. فذكرَ الثناءَ، والأحكامَ ومواقعَها، ومَدْحَ فاعِلي الطاعاتِ ترغيباً، وذمَّ فاعلي المخالفاتِ تنفيراً، والوعدَ والوعيدَ الآجِليْن (۱)، والوعيدَ والوعيدَ الأجليْن والوعيدَ والوعيدَ المنفِّرةَ عن السوعيدَ والوَعيدَ العاجِليْن (۲)، والأمثالَ المُرغِّبة في الخيرِ، والأمثالَ المُنفِّرةَ عن الشر، والقَصَصَ، والمِنتَة علينا بها خَلقَه لأَجْلِنا» (۳).

وقد أهمَل نوعاً حسناً، وهو الوعدُ بثَوابٍ عاجلٍ وثوابِ آجِلٍ معها كالجهاد، فثوابُه العاجلُ: الغَنيمةُ والسَّلَبُ بشَرْطِه، وثوابُه الآجلُ: ما أعدَّه الله تعالىٰ للمجاهدِ في الدارِ الآخرةِ مِمّا نطقَ به الكتابُ العَزيزُ والسُّنة. وكالإسلام فثوابُه الآجلُ: ما وعَد الله على الإسلام من الثوابِ الجزيل، وثوابُه العاجل: أنّ العبْدَ بالإسلام يدخُلُ في عِدادِ من تَجوزُ أن تُصْرَفَ إليه [٢٢/ب] الزكواتُ والكَفَّاراتُ والضَّحايا والهدايا(٤) وغيرُ ذلك مِمَّا شُرِطَ فيه الإسلام.

قولُه في المثالِ الثالث من الامتنانِ ممّا خَلَقَه لأجلنا، وهو النوعُ العاشر: «وكلُّ شيءٍ ذكره تمننّاً علينا، كان مُقْتضياً لأمرين: أحدُهما: شُكْرُه علىٰ ذلك، والثانى: إباحتُه لنا»(٥).

⁽١) في الأصل: الآجلان. والجادَّةُ النَّصْب.

⁽٢) في الأصل: العاجلان. والجادَّةُ النَّصْب.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢٣١-٢٣٤) باختصار.

⁽٤) في الأصل: «والهديا»، ولعله سهوٌ من الناسخ.

⁽٥) «القواعد الكري» (١: ٢٣٥).

يُزادُ عليه: وقد يخلقُه للاعتبارِ فقط(١) وهو مِنْ أَجْلِنا أيضاً.

قولُه في المثالِ المذكور: «ومِنْ مَدْحِ الإلهِ نَفْسَه ما لا يَخْرِجُ نَخْرَجَ المَدْح، بل يَخْرُجُ نَخْرِجَ تأكيدِ الأحكام كقولهِ: ﴿وَاللّهُ بَصِيرُ بِمَا تَعَمَلُونَ ﴾ [الحجرات: ١٨]، ذكر ذلك ترغيباً في الطاعات، وتنفيراً من المعاصي والمخالفات»، إلى أن قال: «وإنها يتحقَّقُ الترغيبُ والترهيبُ بصفةِ السَّمْع، والبصرِ، والعلم، والقدرةِ، والإرادةِ، دونَ الحياةِ والكلام، فإنها لا يُذكرانِ إلا تَمَدُّحاً، أما الحياةُ ففي مِثْلِ قوله: ﴿هُوَ الْحَيْ فَفِي مِثْلِ قوله: ﴿هُو النحل: ٣٥] يريدُ بمَنْ يأمرُ بالعدل: نَفْسَه سُبحانَه وتعالى (٢٠).

يُقالُ عليه: ما ذكره مِنْ أَنَّ الترغيبَ والترهيبَ لا يَتحقَّقان في الكلامِ والحياةِ، فيه نَظَر، فقد ذُكِرَتْ صِفَةُ الحياةِ في معرضِ الترغيبِ، وذلك في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱلْحِي ٱلّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٨٥]، ذُكِرَ تَرْغيباً في التوكّل على الله، وتنفيراً من التوكَّلِ على مخلوق لا ثِقةَ بحياتِه يوماً واحداً (٣)، وذُكِرَ الكلامُ أيضاً في معرِضِ الترهيبِ وذلك في قولهِ تعالىٰ: ﴿ وَلَا يُكَلّمُهُمُ ٱللّهُ يَوْمَ ٱلْقِيكُمَةِ ﴾ [البقرة: ١٧٤] ونحو ذلك، فتأمّلُهُ، والله أعلم.

⁽١) في الأصل: فقد. ولعلّ الجادّة ما هو مثبت.

⁽٢) «القواعد الكبرئ» (١: ٢٣٥-٢٣٦).

⁽٣) ولذلك قال بعضُ السلفِ بعد أن قرأ هذه الآية: لا يصحُّ لذي عَقْلِ أن يَثَقَ بَعْدَها بمخلوق. نقله الزمخشري في «الكشاف» (٣: ٢٨٨) بعد قوله في تفسير الآيةً: عرَّفَه أنّ الحيَّ الذي لا يموتُ حَقيقٌ بأن يتوكَّلَ عليه وحده، ولا يَتَّكلَ علي غيرِه من الأحياءِ الذين يموتون. انتهىٰ.

وقولُه بعْدَ ذلك في آخرِ المِثال: «وعلى الجُملة فمُعْظَمُ حُقوقِ العبادِ ترجعُ إلى الدماءِ والأموالِ والأعراض»(١).

يُقالُ عليه: إِنْ كان المرادُ الحقوقَ المحرَّمَة، فكلُّها لا تخرُجُ عن هذه الثلاثة. فقولُه: «مُعْظم الحقوق» لا مَفْهومَ له.

قوْلَه بعد ذلك قُبَيْلَ الفَصْلِ المعقودِ لانقسامِ الحقوقِ إلى التفاوتِ والتساوي: «والحقوقُ كلُّها ضَرْبان: أحدُهما: مقاصِد، والثاني: وسائلُ، ووسائلُ وسائلُ، وهذه الحقوق مُنْقسمةٌ إلىٰ: ما له سَبَبٌ، وإلى ما ليسَ له سبب، فأمّا ما لا سَبَبَ له، فكالمعارفِ، والحجِّ، والاعتكافِ، والطواف»، إلى قوله، «فإن قيل: فهلا كان دُخولُ أشهرِ الحجِّ سَبباً لوُجوبه كما كان دخولُ وقتِ الصلاةِ سَبباً لوجوبها؟ قُلنا: قد يَجِبُ الحجُّ قبْلَ دُخولِ وَقْتِهِ علىٰ مَنْ بَعُدَتْ دارُه، وفي هذا بحث»(٢).

يُقال عليه: الجُمُعةُ كالحجّ فيها ذكره، قد تَجِبُ قَبْلَ دُخولِ وقتِها على مَنْ بَعُدَتْ دارهُ، وفي إخراجِ الحجّ عن ما لَه سَبَبُ نَظرٍ قد أشار إليه بقوله: «فيه بحث».

وقولُه: «والطواف»، إن كانَ أرادَ به الواجبَ، فكالحجِّ، وما ذكرَه في «المعارف»، يُقالُ عليه: بل سَبَبُها الموجِبُ، هو البُلوغُ، وكلامُ الشيخِ [٢٣/أ] رحمه الله يحتاجُ إلىٰ نَظرِ وتأمُّل.

⁽١) «القواعد الكرىٰ» (١: ٢٣٧).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٢٣٨-٢٣٩).

[فصلٌ في انقسام الحقوق إلى المتفاوت والمتساوي والمختلَف فيه]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لانقسامِ الحقوقِ إلى الـمُتفاوتِ والـمُتساوي: «الفصلُ الأوّل في تقديمِ حقوقِ الله تعالى بعضِها على بعضٍ عند تعذُّرِ جَمْعِها، وعند تَيشُّرِه لتفاوتِ مَصالحِها، وله أمثلة: منها تقديمُ الصلواتِ المفروضاتِ على الصلواتِ المنْذورات(۱)».

يُقالُ عليه: قولُه في تقديم حُقوقِ الله: مرادُه به الأعمَّ من التقديم الفضلي، والتقديم الفعلي، ولو أراد التقديم الفضلي فقط لم يكُنْ لقوله: «عند تَعذُّرِ جَمْعِها» معنى، ولو أراد التقديم الفعلي فقط، لم يُناسِبْ تمثيلُه بعد ذلك بتَقْديم النوافلِ المُؤقَّتةِ التي شُرِعَتْ فيها الجاعةُ، على الرواتبِ إلى غير ذلك ممّا في معنى هذا من الأمثلةِ التي ذكرها، كتقديم الوثرِ وركعتَي الفجرِ على غيرهِا، وتقديم الوثرِ على رفحو ذلك.

فأمّا المثالُ الذي بدأ به من تقديم الصلواتِ المفروضاتِ على المندوبات فهو من التقديم الفضلي، وإلا ففائتةُ الظُّهْرِ التي قَبْلها مثلاً مُقَدَّمةٌ عليها في الفِعْل.

قولُه: «ومنها: تأخيرُ الظُّهْرِ للإِبراد»(٢).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٤٠) كذا في الأصل، والذي في «القواعد الكبرىٰ»: المندوبات، وهو الأشبه بالصواب، وسيأتي على الجادة في كلام البلقيني.

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (١: ٢٤٠).

يُقال عليه: في التمثيلِ بتأخيرِ الظُّهْرِ للإبرادِ، غُموض، ومرادُه: أنَّ تأخيرَ الظُّهْرِ للإبرادِ، غُموض، ومرادُه: أنَّ تأخيرَ الظُّهرِ للإبراد، مُقَدَّمٌ في الفَضْلِ على تقديمِ الصلاةِ أوَّلَ الوَقْت، ويُحْتَملُ أن يكونَ مرادُه أنّ مصلحةَ المُتعبِّدِ في التأخيرِ للإبرادِ، قُدِّمَتْ على مصلحةِ العبادةِ في التقديمِ أوَّلَ الوقت.

وأمّا تـمثيلُه بعد ذلك بتقديم الزكواتِ على صَدَقةِ النافلةِ، والصومِ الواجبِ على المندوب، وفَرْضِ الحجِّ والعُمرةِ على مندوبِها، فكلُّها من تقديمِ الفَضْل.

قولُه: «ومنها رَمْيُ جَمْرةِ العَقَبة بعد طلوع الشمس»(١).

فمعناه: أنّ تأخيرَه إلى هذا الوقتِ أفضَلُ وإنْ كان يدخُلُ وقتُه بانتصافِ ليلةِ النحر.

وقولُه: «ومنها: تأخيرُ العِشاءِ علىٰ قول»(٢).

يعني أنه مقدَّمٌ على التقديم أوَّلَ الوقت.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲٤۱).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٢٤١). لِما ثبتَ عنه ﷺ: أنّه كان لا يُبالي بتأخيرِ العشاءِ إلى ثُلْثِ الليل. أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقتِ الظهر عند الزوال برقم (٤٦١)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح والمغرب برقم (٤٦١) من حديثِ أبي برزة رضى الله عنه.

قلتُ: عبارة النووي في «المنهاج»: «وفي قولِ: تأخيرُ العشاءِ أفضل». قال الأذرعي: وهذا هو المنصوصُ في أكثرِ كتبه الجديدة ـ يعني إمامنا الشافعيَّ رحمه الله ـ ، وقال في «المجموع»: «إنّه أقوىٰ دليلاً». انتهىٰ من «مغنى المحتاج» (١: ٣٠٥ – ٣٠٦).

وقولُه: «وفي تقديمِ تَرْتيبِ أركانِ الصلاةِ على الاقتداءِ في حَقِّ المزحومِ (١) قولان».

يُعني بشَـرْطهِ المعروفِ في بابِ الـمَزْحوم. والـمرادُ بالاقتداءِ: متابعةُ الإمام.

ومنها قولُه بعد ذلك: «ومنها: أنّ من أرادَ التبرُّعَ بهاءِ الطهارةِ على أفضلِ القربات» إلى أن قال: «وفي تَقْديم غَسْلِ الـمَيِّتِ على غَسْلِ النجاسة» (٢).

فإنَّ أصحَّ الوجهَيْن اللَّذَيْن ذكَرَهُما: تَقْديمُ غَسْل المِّت (٣).

قولُه: «وفي غُسْلِ الحَيْضِ والجنابةِ أُوجُه: ثالثُها: التسويةُ بينهما، [فيقرعُ بينهما]^(٤)، فإن طَلَبَ أُحدُهما القِسْمَة، والآخَرُ القُرْعَة، ففي من يُـجابُ؟ وجهان»^(٥).

يُقال فيه: الأصحُّ مِن الأوجهِ الثلاثةِ، تقديمُ غُسْلِ الحَيْض^(٦)، ومعنىٰ التسويةِ بين الحيضِ والجنابةِ [٢٣/ب] أن يُقْسَمَ الماءُ بينهما، إذا أوجَبْنا استعمالَ

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ٢٤١). وهو مَنْ يُصَلِّ في الزَّحْةِ ولا يستطيع متابعةَ الإمام في حركاته. انظر: «مغنى المحتاج» (١: ٥٧٠).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٢٤٢).

⁽٣) وعَلَّله الشافعيُّ رضي الله عنه بأن هذا خاتمةُ أمرِ الميت، ولا يُرْجىٰ له طهارةٌ بَعْدَها والحيُّ يُرْجىٰ له طهارةٌ بعد هذا. نقله إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٢: ٣٠٢).

⁽٤) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٢٤٢-٢٤٣).

⁽٦) وهو الأصحُّ عند النووي في «روضة الطالبين» (١٠١٠).

الناقِصَ، وهو المذهب، ويُحتمَلُ أن يكونَ معنىٰ التسوية: أن يُقْرَعَ بَيْنَهما. والأصحُّ فيها إذا طلبَ أحدُهما القِسْمَة والآخرُ الإقراعَ أَنَّهُ يُقرعُ إن لم نُوجِبِ استعمالَ الناقص، فإن فرَّعنا علىٰ المذهبِ أُجيبَ طالبُ القِسمة.

قولُه في الفصلِ المذكورِ أيضاً: «الفصلُ الثاني: فيها يتساوى من حقوقِ الربِّ، فيتخَيَّرُ فيه العبد، وله أمثلة: منها أنه إذا كان عليه صومُ أيامٍ من رمضانَيْن فأكثر، فإنه يتخيَّرُ بينهما»(١).

يُقال فيه: الظاهرُ في هذه الصورةِ أَنَّهُ يُقَدَّمَ الأَسْبَقُ فالأَسْبَق، ويَشْهدُ له ما صَحَّحوه فيها إذا أُخَّرَ قضاءَ رمضانَ حتىٰ دخل رمضانُ آخَرُ، من تكرُّرِ اللَّلِّ بتكريرِ السنين (٢)، والظاهرُ أيضاً فيها إذا كان عليه صلاتانِ مَنْذورتانِ، أو صَوْمانِ منذوران، وترتَّبا في النَّذْرِ، أَنّه يُقَدِّمُ الأوّل لسَبْقِه واشتغالِ الذمَّةِ به أولاً، وما ذكرَهُ من التخيرِ فيها لو اجتمعَ عليه زكاةُ إبلٍ وبقرٍ وغَنَم وذهبٍ وفضَّةٍ، مَحَلُّه ما لم تَدْعُ ضَرورةُ الفقرِ إلىٰ النقدِ حالاً، فإن دَعَتْ إلىٰ النقدِ حالاً فهو المُقدَّم.

وما ذكره فيها إذا لزِمَه حِجَجٌ أو عُمَرٌ بنَدْرٍ واحدٍ، لا يَظْهَرُ تصويرُه، فإن كانتِ الصورةُ أن يقول: لله عليَّ أحجُّ ثَلاثَ حِجَج، أو أعتمرُ ثَلاثَ عُمَر، فها وَجْه التخيير؟ لأنّ كُلَّ سَنةٍ لا تَسَعُ إلا حَجّةً، وفي العُمَرِ لا يَظْهَرُ وَجْهُ التخييرِ أيضاً، وأما إذا كانت بنُذورٍ مُحتلفةٍ كأن يقول: إنْ قدِمَ زيدٌ فلله عليّ أن أحُجَّ

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٤٩).

⁽٢) وهو الذي صحّحه النووي في «المنهاج» وعبارتُه ثمّة: «والأصحُّ تكرُّره بتكرُّر السنين» قال ابن الملقِّن: لأن الحقوق المالية لا تتداخل». انتهى من «عجالة المحتاج» (٢: ٨٤٤).

حَجّة، وإنْ قدِمَ عمرو فلله عليّ أن أحج حجّة، وإن شفىٰ الله مريضي فلله عليّ أن أحجّ حجّة، وإن شفىٰ الله مريضي فلله عليّ أن أحجّ حجّة، فالظاهرُ عَدَمُ التخيير، وأنه يُقَدِّمُ الحجَّ أو العُمْرَة علىٰ النَّذْرِ الأولِ لسَبْقِه، واشتغالِ الذِّمةِ به أولاً.

قولُه في الفصلِ المذكور أيضاً: «الفصلُ الثالث: فيها اختُلِفَ في تَفاوتهِ وتَساويه من حقوقِ الإله، للاختلافِ في تَساوي مصلحتِه وتفاوُتِها، وله أمثلة: منها: أنّ العاري هل يُصلِّي قاعداً مُوْمِياً بالركوع والسجودِ، محافظةً علىٰ سَتْرِ العَوْرَة، أو يُصلِّي قائماً مُتمَّا لركوعِه وسُجوده» إلى قولَه: «أو يتخَيَّرُ بينهما لاستوائِهما؟ فيه خلاف. والمختارُ إتمامُ الركوعِ والسجودِ والقيام»(١).

يُقال فيه: ما ذكر مِنْ أنّه المختارُ هو الأصح(٢).

وقولُه بعد ذلك: «ومنها: إذا كانَ معه ثوبٌ طاهرٌ وهو في مكانٍ نَجِس، فهل يَبْسُطُ ثوبَه ويُصلِّي على النجاسةِ توقِّياً للغري، أو يُصلِّي بثَوْبهِ على النجاسةِ توقِّياً للعُرْي، أو يَتَخَيَّرُ؟ فيه الأوجُهُ الثلاثة»(٣).

يُقالَ [٢٤/أ] فيه: الأصحُّ الأول، وهو أن يَبْسُطَ ثَوْبَه ويُصلِّيَ عليه توقِّياً للنجاسة.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲٤٩ - ۲۰۰).

⁽٢) وهو الذي قدّمه إمام الحرمين، وعلّلهُ بأنّ الصلاة هي العبادة المقصودة، والشرائط لا تجبُ لها، فلا ينبغي أن يُخَلَّ بالأركانِ رعايةً لشرط، ثم العُرْيُ لا يزول كلُّه بالقعود. وحكى عن شيخه أنّ المصلي يتخيَّر في إقامةِ الصلاةِ على الوجهين جميعاً. انظر: «نهاية المطلب» (١: ٢٠٥)، ولتهام الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (١: ٢٢٢).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢٥٠).

قولُه في الفصلِ المذكور: «الفصل الخامس: فيما يتساوى من حقوقِ العبادِ، فيتَخيَّرُ المكلَّفُ فيه (١) جَمعاً بين المصلحتَيْن، ودَفْعاً للضرورتَيْن (٢)، وله أمثلةٌ الى قوله: «ومنها التسويةُ بين الزوجاتِ في القَسْم والنَّفَقات» (٣).

يُقالُ فيه: ما ذكره من التسوية بين الزوجاتِ في النَّفقاتِ مرادُه: أنَّه لا يَنْقُصُ واحدةً عن النفقةِ اللائقةِ بحالِه وبحالِ كلِّ واحدةٍ منهن، وألّا يَمْتنعَ مِن أن يُخُصَّ واحدةً بأكثرَ من النفقةِ اللائقةِ، ويَقْتصِرَ في واحدةً بأكثرَ من النفقةِ اللائقة.

وقولُه بعد ذلك: «وكذلكَ التسويةُ بين البائعِ والمُشْتري، في الإجبارِ على قَبْض العِوَضَيْن»(٤).

محلُّهُ: أن يكونَ الثَّمنُ مُعَيَّناً.

قولُه في الفصلِ المذكور أيضاً: «الفصلُ السابع: فيها يُقدَّمُ مِن حقوقِ العبادِ على حَقِّ الربِّ رِفْقاً بهم في دُنياهم: وله أمثلة» إلى قوله: «ومنها تَرْكُ الصلاةِ والصيام وكلِّ حَقِّ يجبُ لله على الفَوْرِ بالإلجاءِ والإكراهِ»(٥).

يُقال عليه: ما ذكره مِنْ تَـرْكِ الصلاةِ بالإكراهِ، مُرادُه تَـرْكُ الأفعالِ الظاهرةِ، وإلا فالإكراهُ على إجراءِ الأركانِ علىٰ قَلْبِه غيرُ مُمكن، وما ذكره مِنْ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «فيه المكلَّف».

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «إذْ لا فرقَ بين المصلحتين، ولا بين الضرورتين».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢٥٢).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٢٥٢).

⁽٥) المصدر السابق (١: ٢٥٥).

تَرْكِ الصومِ بالإكراهِ، جارٍ على أحدِ القَولَيْن الصائرِ إلى أنه لا يُفْطِرُ بالإكراه، وهو الذي صَحَّحه النواويُّ، وهو المذهَب(١).

قولُه في الفصلِ المذكور: «الفصلُ الثامن: فيها اختُلِفَ فيه من تقديمِ حُقوقِ الله على حقوقِ عباده، وله أمثلة: أحدها: إذا ماتَ وعليه دُيونٌ وزكوات، فإن كانَت نُصُبُ الزكوات باقية، قُدِّمت الزكوات؛ لأنّ تعلُّقَها بالنُّصُبِ يُشْبِهُ تعلُّقَ الدُّيونِ بالرُّهون» (٢).

يُقال عليه: هذا أحدُ الأقوال، والأصحُّ أنَها تَتعلَّقُ بالمالِ تعلُّقَ الشركة.

وقولُه: «وإن كانت تالفةً، فمن العلماءِ مَنْ قَدَّمَ الديونَ» إلى قوله: «ومِنهم مَنْ قَدَّم الزكوات نظراً إلى رُجْحانِ المصلحةِ في حقوقِ الله، وهذا هو المختارُ لوجهَيْن: أحدُهما: قولُه عليه الصلاة السلام: «فدَيْنُ الله أحتُّ بالقضاء»(٣).

يُقالُ عليه: ما استدلَّ بهِ لِما اختارَه من الحديثِ المذكورِ، ذكَرهُ للاستدلالِ جَمْعٌ من الأصحابِ وغيرِهم، ومَنْ نَصَرَ غَيْرَ ما اختارَه، أجابَ بأنَّ معنىٰ الحديث (...)(٤).

⁽١) لأن حُكْمَ اختياره ساقط بخلاف مَنْ أكل خوفاً على نَفْسِه فأشْبه الناسي، بل هو أولى منه لأنه مُخاطبٌ بالأكل لدَفْعِ ضررِ الإكراه عن نفسِه». أفاده الشربيني في «مغني المحتاج» (٢: ١٥٨). (٢) «القواعد الكبرى» (١: ٢٥٦).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٢٥٦)، وحديث: «دَيْنِ الله أحقُّ بالقضاء» في الصحيحين.

⁽٤) بياضٌ في الأصل بمقدارِ نصف سطر.

قولُه في الفصلِ الثامن أيضاً: «المثالُ الثاني: اجتماعُ الحجِّ والديونِ على الميِّت، فمِنْهم من يُقدِّمُ الحجَّ» إلى أن قال: «ومِنهم مَنْ يقدِّمُ الدَّيْنَ، ومنهم من يُسوِّي بينهما إنْ وُجِدَ مَنْ يحجِّ بالحِصّة»(١).

يقالُ فيه: الأصحُّ الأولُ، تَقْديمُ الحجِّ (٢).

وقولُه: «المثالُ الثالث: إذ اجتمعَ عليه سِرايةُ (٣) العِتْقِ مع الدُّيون، ففيهِ الأُول (٤)، والمختارُ تقديمُ سِرايةِ العِتْقِ لِما ذكرناه في اجتماعِ الدُّيونِ والزكوات» (٥).

يُقال [٢٤/ب] عليه: ما ذكرهُ مِنْ جَريانِ الأقوالِ في الصورةِ المذكورة، لا يصحّ، بناءً علىٰ أنَّ السِّرايةَ تحصل بنَفْسِ الإعتاق؛ لأنَّ محلَّ الأقوالِ أن يَجْتمعَ ذلك في الشَّرِكة، وإذا كانتِ السِّرايةُ بنَفْسِ الإعتاق، صارَ الكلُّ دَيْنَ آدميّ، فلا معنىٰ لجريانِ الأقوالِ، نعم إذا قُلنا: إنّ السِّرايةَ لا تحصُلُ إلا بأداءِ القيمة، فإذا أعتق أحدُ الشريكيْن نصيبَه، ثم مات، واجتمعَ ذلك مع الديونِ، فلا يبعُدُ جَرَيانُ الأقوال.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲۰۷).

⁽٢) وهو الذي جزم به شيخ المذهب في «روضة الطالبين» (٦: ١٩٦) وعبارتُه ثمّة: «أما حَجَّةُ الإسلام فمَن مات وهي في ذمّتِه، قُضِيت مِن رأسِ مالهِ وإن لم يُوْصِ بها كالزكاةِ وسائرِ الديون».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «حقُّ سراية».

⁽٤) في «القواعد الكبرىٰ»: «الأقوال».

⁽٥) «القواعد الكريٰ» (١: ٢٥٧).

[فصلٌ فيها يُثابُ عليه من الطاعات]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لما يُثابُ عليه من الطاعات: «الواجباتُ أقسام: أحدُها ما تَميَّزَ لله بصُورته، فهذا يُثابُ عليه مَهْما قَصَدَ إليه، وإن لم يَنْوِ به القُرْبَة»(١).

يُقالُ فيه: قَصْدُ الفعلِ فيما تَميَّزَ إلىٰ الله بصورتِه دونَ قَصْدِ القُرْبَة تغييرُ الصُّور، والظاهرُ أنه يلزَمُ مِنْ قَصْدِ فِعْلِه نِيَّةُ القُرْبَة، ومن ثَمَّ كان الأصحُّ: أَنَّه لا يُشْترَطُ الإضافةُ إلىٰ الله تعالىٰ؛ لأنّ العباداتِ لا تكونُ إلا لله تعالىٰ، فليُتأمَّل.

قولُه في القِسْمِ الثالثِ من الفصل المذكور: «وكذلك لا يُثابُ على تَـرْكِ العِصيان إلا إذا قَصَدَ بذلك طاعة الديان، فحينتذ يُثابُ عليه، بل لو قصدَ الإنسانُ القُرْبَة بوسيلةٍ ليست بقربةٍ، لا يُثابُ (٢) على قَصْدِه دونَ فِعْلِه، كمَنْ قَصَدَ نَوْمَ بَعْضِ الليلِ ليتقوّىٰ به علىٰ قيام بَقيته» (٣).

يُقالُ عليه: ظاهرُ هذا: أنّه لا يُثابُ على النومِ المذكور، وهذا قد يُنازع فيه قولُ معاذ رضي الله عنه: (إني لأحتسبُ نَوْمَتي كما أحتسِبُ قَوْمَتي (٤).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٥٧).

⁽٢) كذا في نسخة البلقيني، وعليه دار الكلام في الاعتراض، والذي في «القواعد الكبرى»: «لأُثيب» وهو الأشبَه بالصواب.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢٥٨).

⁽٤) وهو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ ثابتٍ في الصحيح، أخرجه البخاري، كتاب المغازي، بابَ بَعْثِ =

۸۰۸ _____ الفوائد الجسام

[قاعدةٌ في الجوابر والزُّواجر]

قولُه في القاعدةِ التي في الجوابرِ والزواجر: «وقد اختُلِفَ في بعضِ الكفاراتِ، هل هي جوابرُ أو زواجر؟ فمنهم من جَعلها زواجرَ عن العِصْيان؛ لأنّ تفويتَ الأموالِ وتحميلَ المشاقِّ رادعٌ زاجِرٌ عن الإثم والعُدُوان، والظاهرُ أنها جَوابر؛ لأنّها عباداتٌ وقُرباتٌ لا تصحُّ إلا بالنياتِ، وليسَ التقرُّبُ إلى الله تعالى زاجراً»(١).

وما ذكره مِنْ أَنَّ الكفاراتِ جوابرُ لا زواجرُ، مُعلِّلاً له بأنها عِبادات، قد يَردُّه ظاهرُ قولِه تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نَقْنُلُواْ ٱلصَّيِّدَ وَٱنتُمُ حُرُمٌ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسَكِمِينَ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، وهذا زَجْرٌ، ومِنْ جُملةِ ما تَقدَّمَ: الصيام.

فإنْ قيل: إنها حكىٰ الشيخُ الخلافَ في بَعْضِ الكفّارات، وهذا يَقْتضي أنّ بَعْضَها زواجرُ، ومِنه ما ذُكرَ في الآية.

قُلنا: لكنّه أخذَ الدليلَ عاماً، فاقتضىٰ أنّ كِفَارَهُ عِنْدَه من قبيلِ الجَوابرِ لا من قبيلِ الجَوابرِ لا من قبيل الزواجر (٢).

أبي موسى ومعاذٍ إلى اليمن برقم (٤٣٤١)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمرِ
 بالتيسير وترك التنفير برقم (١٧٣٣) من حديثِ أبي بردة رضي الله عنه.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲۶۳).

 ⁽٢) انظر «الفروق» للقرافي (١: ٤٣٩) حيث عقد فرقاً بين قاعدةِ الزواجرِ وقاعدةِ الجوابرِ، استمدً
 فيه كثيراً من كلام شيخه ابن عبد السلام.

قولُه فيها أيضاً: «فأمّا الجوابرُ المتعلقةُ بالعباداتِ، فمنها جَبْرُ [٥٠/أ] الطهارةِ بالماءِ، بالطهارةِ بالتراب»(١).

يُقال عليه: في تَسْميةِ هذا جابراً (٢) نظر، بل هذا بَدَل، وقد تكَرَّر من الشيخِ في هذه القاعدةِ أمثلةٌ من الأبدالِ يُسميها جوابر، فلعَلَّ هذا اصطلاحٌ له. ولكَ أن تحملَ كلامَه هنا على ما إذا كانَ الترابُ مُعْمَلاً كما في الجبيرةِ ونَحْوها.

قولُه: «ومنها: جَبْرُ ما فاتَ بالسَّهْوِ من ترتيبِ الصَّلاة»(٣).

قال شيخُنا^(٤): هذا غيرُ صحيح، فالترتيبُ الفائتُ لا يُحبَّرُ بسُجودِ السَّهْو؛ لأنه رُكن، والأركانُ لا تُحبَّر، وإنها يَجبُ تدارُكها، وإنها الذي يُجْبَرُ النيادةُ الحاصلةُ بتداركِ ركنٍ، كها في تَرْكِ سَجْدةٍ واثنتَيْن وثلاثٍ إلى سَبْعٍ، على ما هو مُقرَّر في موضعه. وكان الأولىٰ أن يقول: ومنها جَبْرُ ما فاتَ من الأَبْعاضِ بالسَّهْوِ (٥).

قولُه: «ومنها: جَبْرُ القِبْلة بصَوْبِ السَّفر»(٦). هذا أيضاً بدل.

⁽١) «القواعد الكرى» (١: ٢٦٤).

⁽٢) في الأصل: «جابر»، وهو لحن.

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٦٤).

⁽٤) يعني السِّراج البلقيني. وقائل هذا هو محمد بن يحيى الكرماني مستملي «الفوائد» من شيخه كم سبق بيانه.

⁽٥) وهي ستّةُ أبعاض مذكورة في مظانها. انظر: «مغني المحتاج» (١: ٢٢٨).

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٦٤).

قولُه: «ومنها: جَبْرُ الصومِ في حَقِّ الشيخِ الكبيرِ بمُدٍّ من الطعام» (١). هذا بدل.

قوله: «وكذلك جَبْرُ الحاملِ والمُرْضعِ بالفِدْيةِ لِها فاتَهما من أداءِ الصيام»(٢).

ما ذكره في المرضع والحامل، ومحلُّه إذا أوجَبْنا الفِدْيةَ مع القضاء.

قولُه فيه أيضاً: «كما يُحجُبَرُ رَبُّ الدَّيْنِ علىٰ أَخْذِ مالٍ اعترفَ بأنَّه حَرام، وفي هذا أيضاً بُعْدٌ وإشكال» (٣).

صورتُه: أن لا يُوافقَه المديونُ علىٰ أنّه حَرام، ومَعْنىٰ الْجَبْرِ: أن يُقالَ لربِّ الدَّين: إمّا أن تأخُذَ، وإما أن تُبْرئ، ولا بُعْدَ، ولا إشْكال؛ لأنه لا يُبْرئُ قَوْلُ رَبِّ الدين: إنّه حَرامٌ، في حَقِّ المديون.

قولُه فيه أيضاً: «الحالةُ الثانية مِنْ تَعذُّرِ رَدِّ الأعيان: أن تكونَ العينُ من ذواتِ القِيَم كالشاةِ والبَعير»(٤).

وهذا بَعيد، ويُحْبَرُ كلُّ واحدٍ بها يُهاثِلُه في القيمة، قال الشيخُ: فالأصحُّ رَدُّ المِثْلِ من حيثُ الصورة.

قولُه: «وقالَ بعضُ العُلماء: يُجْبَرُ كلُّ شيءٍ بمِثْلهِ من حيثُ الخِلْقَةُ، وإن تفاوتَتْ أوصافُه، وإن لم يُشْتَرَطْ

⁽١) «القواعد الكبري)» (١: ٢٦٤).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٢٦٤).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٢٦٧).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٢٦٧).

ذلك فقد أبعدَ عن الحقِّ^(۱)، فإنَّ جَبْرَه بأكثرَ مِن قيمتِه ظُلْمٌ لغاصبهِ، وجَبْرُه بدون قيمتِه ظُلْمٌ لمالِكه بها نقصَ من مالِيّتِه»^(۲).

فيَقْبُلُ هذا القائلُ بها ذكره الشيخ، أن يقول: يُضْمَنُ كُلُّ بمِثْله من حيثُ الصورة بشَـرْطِ التساوي في الماليّة، أو الزيادةِ علىٰ قيمةِ الـمُتْلَفِ بدليـلِ العرض (٣).

قولُه فيه أيضاً: «وقد ذكر بعضُ الأصحاب: أنَّ الشريكَ إذا هَدَم الجدارَ [المشتركَ](٤)، أُجْبِرَ علىٰ إعادته»(٥).

إذِ المِثْلُ من حيثُ الصورةُ، وشاهِدُه العرض(٦).

قولُه فيه أيضاً: «في المنافع المُحرَّمةِ كمنافع الملاهي والفروجِ المحرَّمةِ واللمسِ والمسِّ والقُبَلِ والضَّمِّ المُحرَّم، فلا جَبْرَ لهذه المنافع احتقاراً لها» إلى أن قال: «فإنِ استوفاها(٧) بغَيْرِ حَقِّ ولا مُطاوعةٍ مِن ذي المنفعة، فلا يُجْبَرُ شيءٌ منها إلا [مَهْرَ](٨) المزنيِّ بها كُرْهاً أو بشبهةٍ، ولا يُجْبَرُ مِثْلُ ذلك في اللّواط؛ لأنَّه لم يُتقوَّمْ قَطُّ، فأشْبَه القُبَل»(٩).

⁽١) يليه في «القواعد الكبرىٰ»: «ونأيٌّ عن الصواب».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٢٦٧).

⁽٣) كذا في الأصل. ولعلَّ الصوابَ: «العِوَض» بالواو.

⁽٤) زيادةٌ من «القواعد الكبرىٰ».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٢٦٨).

⁽٦) كذا في الأصل. ولعلَّ الصوابَ: «العِوَض» بالواو.

⁽٧) في «القواعد الكبريٰ»: «فإن استُوفيَ شيءٌ منها».

⁽A) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، وأستُدركَ من «القواعدِ الكبرى».

⁽٩) «القواعد الكبرى» (١: ٢٦٩).

ما ذكره في لواطِ الغلام، أمّا لو وطئ جاريةً في دُبُرها، فإنّ ذلك يُجْبَرُ بمثْلِ المثل، ولك أن تقول: وَطْءُ (١) الأُنْثَىٰ في دُبُرِها لا يُسَمّىٰ لواطاً، فلا حاجةَ لذلك [٢٥/ب] ولكن لا بأسَ بالتنبيهِ عليه.

قولُه في الضرب الثاني: «أن تكونَ المنفعةُ مُباحةً مُتقوَّمة»، [إلى قوله] (٢): «وأمّا الأبّضاعُ فإنها تُحبُرُ في العقودِ الفاسدةِ والصحيحةِ، وفي وَطْءِ الشُّبْهةِ، ووَطْءِ الإُراهِ بمُهورِ الأمثال» (٣).

محلَّه في الصحيحةِ أن يكونَ المسمَّىٰ فاسداً، أما إذا كانَ صحيحاً فإنه يَضْمَنُ بِالْسمِّىٰ.

قوله فيه أيضاً: «ولا تُضْمَنُ (٤) الأبضاعُ إلا بعَقْدٍ صحيحٍ أو فاسد» (٥).

محلَّه أن يكونَ عقْدُ النكاحِ صَحيحاً، وعَقْدُ الصَّداقِ فاسداً، فإن كان عقْدُ النكاح هو الفاسدَ، فإنه لا ضَمانَ قَطْعاً، إلا أن يَسْتوفيَ المنفعةَ فيَضْمَن.

قولُه فيه أيضاً: «والفرقُ بين منافعِ الأبضاعِ وسائرِ المنافعِ الفائتةِ تحتَ الأيدي العادِيَة، أنَّ القليلَ من المنافعِ يُحْبَرُ بقليلِ الأَجْر وحقيرِها، وضمانُ الأبضاع بمُهورِ الأمثال»(٦).

⁽١) في الأصل لفظٌ غير واضح، ولعلَّ الصوابَ ما قَدَّرْتُه.

⁽٢) زيادةٌ يقتضيها السياق.

⁽٣) «القواعد الكريٰ» (١: ٢٦٩-٢٧).

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «ولا تُجبرُ منافعُ».

⁽٥) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٧٠).

⁽٦) المصدر السابق (١: ٢٧٠).

فائدة: يُفَرَّق بين منافع الأبضاع وسائر المنافع الفائتة تحت الأيدي العادية بفَرْق آخرَ حسن، وهو أنَّ الأنفُسَ لا تَتَشَوَّفُ إلىٰ جَبْرِ منافع الأبضاع الفائتة إلا بالعَقْدِ عليها، ولم تَجْرِ عادةٌ بخلافِ ذلك، بخلافِ سائرِ المنافع، فإنَّ العادةَ جاريةٌ بتشوُّفِ مُلاكِها إلى ما يحصل منها، فجُبرَتْ.

قوله فيه أيضاً (١): دية المسلم، والمجوسية لنصفه (٢).

قولُه في النوع الثاني: «ما يقَعُ زاجراً من الفصلِ المذكور: كالكفاراتِ الزاجرةِ عن إفسادِ الصَّوْم وإفسادِ الحجِّ وإفسادِ الاعتكافِ والظِّهار»(٣).

ما ذكرهُ الشيخُ مِن أنّ إفسادَ الاعتكافِ يُزْجَر عنه بالكفارةِ سَبَقَ قلمُه، وليس في إفسادِ الاعتكافِ كفارة.

وقوله: «والظِّهار». عطفٌ على إفساد، التقدير: وكالكفاراتِ الزاجرةِ عن الظِّهار.

وقوله فيه أيضاً: «الضربُ الثاني: ما يجبُ (٤) زاجرُ ها على فاعلِها» (٥).

يوضِّحُ الشيخُ مرادَه بقوله: يجبُ الحدّ على القاذفِ، والقطعُ على السارق، وأنه عَجاز، والتحقيقُ أنّه حَقيقة، والواجبُ على الأئمّةِ إنها هو الاستيفاء، وسيأتي لذلك مزيدُ بيان.

⁽١) بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

⁽٢) كذا في الأصل.

⁽٣) «القواعد الكرىٰ» (١: ٢٨١).

⁽٤) في «القواعد الكبرئ»: «ما لا يجب». بزيادة «لا».

⁽٥) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٨١).

قولُه فيه أيضاً: «فإن كانتِ الجناياتُ علىٰ حقوقِ الناسِ، لم يَـجُزُ للأئمةِ والحُكَّام إسقاطُها إذا طلبَها مُستَحِقُها» (١).

ما ذكرهُ فيما إذا كانتِ «...» (٢) بجنايات علىٰ حُقوقِ الناسِ، من أنه لا يجوزُ للأئمةِ إسقاطُها، فيه وَجْهُ مُرجَّح.

قولُه فيه أيضاً في المثالِ الثاني من الضربِ الثالث: «فإن رجَعوا _ أي البُغاةُ _ إلى الطاعةِ كفَفْنا عن قَتْلِهم وقتالِهم، وهذا زَجْرٌ عن مَفْسدةٍ لا إثْمَ فيها»(٣).

ما ذكره مِنْ أَنَّه لا إِثْمَ فِي مَفْسَدةِ البَغْيِ، محلُّه إذا قَوِيَتْ شُبْهَتُهم (٤)، فإنْ ضَعُفَتْ وهم مُعْتَرفون بضَعْفِها فهم، آثِمون.

قولُه في [٢٦/ أ] «المثالِ التاسعِ» منه: «قتالُ أهلِ الكتابِ إلى أن يُسْلموا أو يُؤدُّوا الجزية» (٥٠).

مُرادُه بذلك: أن يَعْتقِدوا عَقْدَ الجِزية، وكأنه فَعل ذلك وِفاقاً لقولِه تعالىٰ: ﴿ حَتَّى يُعُطُوا اللَّهِ عَلَىٰ التوبة: ٢٩].

قولُه في «المثالِ الرابعَ عَشَرَ» منه أيضاً: «وأما الزواجرُ عما تَصرَّمَ (٦) من

⁽١) «القواعد الكرىٰ» (١: ٢٨٢).

⁽٢) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢٨٢).

⁽٤) حتى أصبحت تأويلاً مُحتَملاً في الخروجِ على الإمام. وهو أحد ثلاثةِ شرائط يجب توفُّرها في البغاةِ حتى يثبت لهم حُكْمُ البغي. انظر: «التهذيب» للإمام البغوي (٧: ٢٧٩).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٢٨٣).

⁽٦) يعني ما مضيٰ منها وانقضيٰ.

الجرائم التي لا تسقُطُ عقوبتُها إلا باستيفائِها أو بعَفْوِ مُستَحقِّها، ويجبُ إعلامُ مُسْتَحقِّها الناني: القِصاصُ في مُسْتَحقِّها بأسبابها (١) فلها أمثِلة الله أن قال: «المثال الثاني: القِصاصُ في النفوسِ والأطراف، ويجِبُ على الجاني إعلامُ مُستَحقِّه به ليستوفيه أو يَعْفُو عنه، وإن وقعَ ذلك عند الحاكمِ فيَنْبغي أن يُخرَّجَ على الخلافِ في وجوبِ الإعلام (٢).

يُقال فيه: ذكروا من الأعذارِ المُرخِّصةِ في تَرْكِ الجماعة نوبة (٣) يُرْجى تركُها إنْ تغيَّبَ زماناً، وهذا قد يُنافي وجوبَ الإعلام، ويَجْمَعُ بَيْنهما وجوبُ أن يُعلمه لوكيله مع التغيُّب رجاءَ العَفْو، هذا ما يتعلق بالجاني، وأما الحاكم إذا وقعَ عنده ذلك، فالمختارُ أنه لا يجبُ الإعلامُ على الحاكم جَزْماً، ولا يخرجُ عن الخلاف، والفرقُ بَيْنَه وبين القَذْفِ: أنّ القَذْفَ انتُهِكَ فيه عِرْضُ المَقْذُوف عند الحاكم، بخلافِ الاعترافِ بقَتْلِ ونَحْوِه.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الثالث: إذا سرقَ مالَ إنسانٍ سَرِقةً مُوجبةً للقَطْع، لم يجبْ عليه الإعلامُ بالسرقة»، إلى قوله: «وإن كان المسروقُ باقياً يردّه (٤)، أو وكَّل مَنْ يردُّهُ مِن غيرِ اعترافٍ بسَرقتِه، ولا يُوكِّلُ مع القُدْرةِ علىٰ الردِّ بنَفْسِه، إذ ليْسَ له دَفْعُ المَعْصوبِ إلىٰ غيرِ مالكهِ إلّا إلىٰ الحاكم وأمثاله» (٥).

⁽١) في الأصل: بأسبابها، وهو موافق للمطبوع، وكتب الناسخ في الهامش: بإيجابها، ووضع عليها رقم (٢)، بمعنى أنها في نسخة أخرى كذلك.

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (١: ٢٨٢-٢٨٤).

⁽٣) النوبة: المصيبة، ووردت في مغني المحتاج ص٣٩٢: «عقوبة يُرجىٰ تركها إن تغيَّب أياماً».

⁽٤) في «القواعد الكبرى": «رده».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٢٨٤). مثل الوكيل، فكما يخرجُ عن العُهدةِ بالردِّ إلى المالك، كذلك يخرجُ بالردِّ إلى وكيله. انظر: «كفاية الأخيار» (١: ٤١٢).

يقال عليه: له دَفْعُ المغصوبِ إلى عبدهِ مع القُدْرةِ على الردِّ؛ ليُسَلِّمه لمالِكه؛ لأنَّ يَدَ عَبْدِه كيدِه، وفي مَنْع التوكيلِ مع القُدْرَة، نَظَر. انتهىٰ.

قولُه فيه أيضاً: «المثالُ الرابع: حَدُّ قَطْعِ الطريقِ إِنْ مَحَّضْناهُ حَقّاً لله تعالى، فهو كحدِّ السَّرِقة»، إلىٰ قوله: «وإن جَعَلْنا فيه مع تحتُّمِه حَقّاً للآدميِّ، وجَبَ إعلامُه به»(١).

يُقالُ عليه: ما ذكَرهُ في حَدِّ قَطْعِ الطريقِ، محلُّه أن يكونَ قَتْلاً.

وقولُه: «وإنْ مَحَّضْناه حَقَّاً لله تعالىٰ»: هو طريقة، والطريقةُ المُعْتَمدةُ في التغليبِ^(٢) ما هو قَبْلَ القِصاصِ وقَبْلَ الحِدِّ، ولك أن تقولَ: يجبُ إعلامُه، وإنْ مَحَضْناهُ حَقَّاً لله تعالىٰ؛ لأنّ للآدميِّ فيه حَقّاً مُنْ تَظراً من جهةِ أنّه لو تابَ قبْلَ القُدْرةِ سقَط ما يتعلَّقُ بحَقِّ الله تعالىٰ، وبَقِيَ ما يتعلَّقُ بحقِّ الآدميِّ (٣).

قولُه بعد ذلك: «وأما الشهودُ على هذه الجرائم، فإنْ تَعلَّقَ بها حقوقُ العبادِ لزِمَهم أن يَشْهدوا بها، وأن يُعرِّفوا بها أربابَها»(٤).

يُقال عليه المختار أنه لا يجب على الشهود أن يعرِّفوا بها أربابها.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيلَ: إذا عَلِمَ الشهودُ أنّ الزاني قد تابَ من الزِّنا، وصَلُحَتْ حالهُ بحيثُ يجوزُ [هُم](٥) تزكيتُه، فهل لهم أن يَشْهدوا [٢٦/ب] عليه

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲۸٤).

⁽٢) في الأصل: «التغلّب» ولعلّ الصوابَ ما هو مُثبت.

⁽٣) انظر: «التهذيب» للإمام البغويّ (٧: ٤٠٣).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٢٨٥).

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

بالزِّنا بعد ذلك؟ قُلْنا: إن أسقَطْنا الحدَّ بالتوبةِ لم تَـجُزِ الشهادة، وإن بَقَّيْنا الحدَّ مع التوبةِ جازَتِ الشهادة»(١).

يُقالُ عليه: ما أجابَ به من أنّا إذا أسقطنا الحدَّ بالتوبةِ لم تَجُزِ الشهادة، يُستثنى منه فَرْعٌ حَسَن، وهو ما إذا قذفَه قاذِف، وآلَ الأمْرُ إلى أن يَسْتوفي منه حَدَّ القَذْفِ، فإنّه تجوزُ الشهادةُ بزِناه، وإن أسقَطْنا الحدَّ بالتَّوبة؛ لأنّه يُشْتَرطُ في المقذوفِ أن يكونَ عفيفاً عن وَطْءٍ يُحَدُّ به (٢)، فلو لم يَجُزُ للشهودِ ذلك، والحالةُ هذه أدّىٰ ذلك إلى استيفاءِ حَدِّ لا يُسْتوفىٰ لفَقْدِ شَرْطِه.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: ما معنىٰ قولِ الفقهاء: وجبَ عليه التعزيرُ والحِّدُ والقِصاص؟ قُلنا: هو جَازُ عن وُجوبِ تمكينِه من استيفاءِ العقوبات» (٣).

يُقالُ عليه: بل هو حَقيقة، وفُرِّقَ بين الحدِّ وبينَ استيفائِه بها تَقَدَّم.

قولُه بعد ذلك: «فأما أمانات الربِّ فكاستئهانهِ الآباءَ والأوصياء على أموالِ اليتامي»(٤).

يُقالُ عليه: أماناتُ الأوصياءِ، باستئمانِ المُوصي لا باستئمانِ الربِّ، انتهيٰ.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲۸۵).

⁽٢) لأنّ شرائطَ إحصان القَذْفِ خمسة: الإسلام، والعَقْل، والبلوغ، والحريّة، والعِقّةُ عن الزنا، فلو قذفَ ذِمّيّاً أو صَبِيّاً، أو مجنوناً أو عَبْداً أو شخصاً قد زنى مرّةً، لا يجبُ الحدُّ على قاذفِه، ولكن يُعَزَّرُ للأذى. انتهىٰ بتصرُّفِ من «التهذيب» للبغوي (٧: ٣٤٨).

⁽٣) «القواعد الكبرئ» (١: ٢٨٥-٢٨٦).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٢٨٦).

قولُه في الضربِ الثاني من الحُقوقِ بعد ضُروبِ تقدّمت في الفصل: «وقد يُعْذِرُ الربُّ [سبحانه](١) مَنِ اشتدّت شهوتُه، وغلبتُهُ نفسُه علىٰ المعصيةِ، ما لا يُعذِرُ مَن خفيت(٢) شهوتُه»(٣).

يُقالُ عليه: لا يُقالُ مِثْلُه إلا بتَوقيف، ولكنّ شِدَّةَ الشهوةِ تُفيدُ تخفيفاً، ولكن مرادَه: أنّه مَعْذورٌ من ولو عُدَّتْ ما أُقيمَ عليه مُوجبُ المعصيةِ فتأمَّلُه، ولكن مرادَه: أنّه مَعْذورٌ من حيثُ المعصيةُ عِمّا سُنبيّنُهُ بَعْدُ.

قولُه بعد ذلك: «وفي الحديثِ الصحيح: «إنّ آخرَ مَنْ يخرُجُ مِن النار، يعاهِدُ رَبَّه إذا أعطاهُ سُؤْلَه، لا يسألُه»، إلىٰ أن قال: «وربَّه يُعْذِرُه»»(٤).

يُقالُ عليه: ما استدلَّ به من قولِه ﷺ: «وربُّه يُعْذِرُه» (٥) لا يتوجَّه، من حيث إنّه لا يصحُّ الاستدلالُ بأُمورِ الآخِرةِ علىٰ أمورِ الدنيا.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: كيفَ زُجِرَ الحنفيُّ بالحدِّ عن شُرْبِ النبيذِ مع إباحته»؟ قُلنا: ليس بمُباح له، وإنها هو مُحطئُ بشُرْ به»(٦).

يُقالُ عليه: ما أجابَ به من كَوْنِ النبيذِ ليس بمُباح للحنفيِّ فيه نَظَر؛

⁽١) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽Y) في «القواعد الكبرىٰ»: «خفَّت».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٢٨٩).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٢٨٩).

⁽٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٨٩٩) ومسلم، كتاب الإيهان، باب آخرِ أهلِ النار خروجاً برقم (١٨٦) من حديثِ عبد الله بن مسعودٍ رضى الله عنه.

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٩٠).

لأنّ الحُكْمَ في حَقِّ كلِّ مجتهدٍ ما غلبَ على ظَنّه، وإن كانَ خطاً في نَفْسِ الأمر، وإنها الجوابُ الصحيح: إنها زَجْرنا بالحدِّ لدفعه إلى حاكم يعتقدُ التحريمَ ويُقيمُ الحدَّ، أوْ لَمَا رُفعَ إليه صارَ بَيْنَه وبينه عُلْقَةٌ توجبُ أن يحكُمَ عليه بمُقْتضىٰ اعتقادِه. انتهىٰ.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: كيفَ تُقْطَعُ يدُّ دِيتُها حَمسونَ من الإبلِ أو خَمسمئةُ دينارٍ برُبع [٧٧/ أ] دينارٍ أو بعَشَرةِ دراهم (١٠)؟ قُلنا: ليسَ الزجْرُ عمّا أَخَذه، وإنَّما الزَّجْرُ عن تكريرِ ما لا يَتناهىٰ من [السرقةِ](٢) المفوّتةِ للأموالِ الكثيرة التي لا ضابطَ لها، ولو شَرط الشَّرعُ في نصابِ السَّرِقةِ مالاً خطيراً لضاعت أموالُ الفقراء»(٣).

يُقالُ عليه: فَمَا شَرَطَه الشارعُ في نصابِ السَّرِقةِ، رُبُعُ دينار مُفَوِّتٌ لِما دونَه من أموالِ الفقراءِ كثُمُنِ دينارٍ ونحوه. وقد أجابَ القاضي عبد الوهاب(٤) عن هذا السؤالِ بأنَّ اليدَ لما كانَتْ أمينةً باتَتْ ثَمينة، فلما خانَتْ هانت(٥)، وللناسِ

⁽١) يليه في «القواعد الكبرىٰ»: «كما قال أبو حنيفة».

⁽٢) «السرقة» ساقطةٌ من الأصل، وهي زيادة من «القواعد الكبرى،»

⁽٣) «القواعد الكبرى» (1: ٢٩١).

⁽٤) شيخ المالكية في زمانه، أبو محمد عبد الوهّاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ) تفقه بابن القصّارِ وابن الجلّاب وغيرهما من كبارِ أصحاب الإمام الأبهري، ودرس الأصول والكلام على الباقلّاني، وله في المذهبِ تواليف نافعة منها: «المعونة» و «التلقين» و «الإشراف». له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١: ٣١)، و «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٧: ٢٢٠).

⁽٥) المشهورُ أن القاضي عبد الوهّاب قدردَّ على المعرِّي حين قال على عادتهِ في التشكيك: يدُّ بخمسِ مئين عسجدٍ وُدِيتْ ما بالها قُطِعَت في رُبْع دينار

أجوبةٌ عن هذا السؤالِ غيرُ ما ذكرَه الشيخُ، ليسَ هذا موضِعَ بَسْطِها، انتهى.

قولُه بعد ذلك: «ولم أقِفْ على المَفْسَدةِ المُقتضيةِ لرَجْمِ الثيِّبِ الزاني، وقد قيل فيها ما لا أرتضيه»(١).

يُقالُ عليه: المَفْسدةُ المُقتضيةُ لرَجْمِ الثيِّبِ الزاني مَفْسدةُ اختلاطِ الأنسابِ التي لو تُركَتْ، أدَّتْ إلى انتشارِ عظيم، فناسبَ إعدامَ نَفْسِه، وجُعِلَ بالرَّجْم؛ لأنه لما كان ضَرَرُ هذه المفسدةِ لا يَخْتَصُّ بواحد، بل يعَمُّ، ناسب أن يقتل؟! أن يستعيد كل أحدٍ وهو الرَّجم، ولم يُقتَلِ البكْرُ تَخْفيفاً عليه؛ لأنّه لم يُجْعَل له رُتْبةُ الكَمال. انتهىٰ.

قولُه بعد ذلك: «وكذلك المفسدةُ المُقتضيةُ جَعْلِ الرِّبا من الكبائر، لم أقف فيها على ما يُعْتَمدُ على مثله، فإنّ كَوْنَه مَطْعوماً، أو قيمةً للأشياء، أو مُقَدّراً لا يَقْتضي مَفْسَدةً عظيمةً، يكونُ من الكبائرِ لأجْلها»(٢).

يُقال عليه: بل المفسدةُ في الرِّبا تعاطيه لمعصيةٍ تَسْري في أموالِ الناس غالباً، ويَشُقَّ الاحترازُ منها لو وقعَتْ، فعليّةُ انتشارِها وعُمومِها سَبَبُ (٣) لجَعْلِها من الكبائر، وقد لعنَ رسولُ الله ﷺ «آكلَ الرِّبا ومُوكله»(٤) الحديث،

عِزُّ الأمانيةِ أغلاها، وأرخَصها ذلُّ الخيانةِ، فافهَمْ حكمةَ الباري

قلت: لم أظفر بهذه الحكاية في دواوين التاريخ بهذا السياق، والمعروف أن أبا العلاء المعرِّي قد مَدَح القاضي عبد الوهّاب بقصيدةٍ باذخةٍ سارت مسير الشمس بين الأدباء.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲۹۲).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٢٩٢).

⁽٣) في الأصل: سَبباً بالنصب، والجادَّةُ ما هو مُثبّت.

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٨٠٩) والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في أكل الربا برقم (١٢٠٦) وغيرهما من حديثِ ابن مسعود، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيح.

واختارَ شيخُنا أنَّ الذي يكونُ من الرِّبا كبيرةً، إنّها هو رِبا الفَضْلِ لقولِه في الحديث: «فمَنْ زادَ أو استزادَ فقد أرْبيٰ»(١) إذْ في الحديثِ أنواعٌ من الرِّبا، ولم يَخُصَّ بالذِّكْرِ إلا رِبا الفَضْل، لكن ظاهِرَ قولِه: «لعنَ الله آكلَ الربا ومُوكِلَه» يَقْتَضِي التعميمَ، انتهىٰ.

[فصلٌ فيها تُشترطُ فيه المهاثلة من الزواجر وما لا تُشترَط]

قولُه في الفصلِ المعقود: «ما اشْتُرِطَ فيه التهاثل، في المثال الثالث: التساوي في العُقول، إذا أوجَبْنا القِصاصَ فيها لو اعتُبِرَ التَّساوي، لسقطَ القِصاص [فيها] (٢)، ولا (٣) وقوفَ لنا على تساوي العقول (٤).

قال رضي الله عنه (٥): نصَّ الشافعيُّ رضيَ الله عنه علىٰ أنه لا قِصاصَ في العَقْل، فتَعذَّرَ الماثلةُ فيه، انتهىٰ.

[فصلٌ في بيان متعلقات حقوق الله عز وجل ومحالمًا]

قولُه في الفصلِ المَعْقودِ لبيانِ مُتعلَّقاتِ حقوقِ الله تعالىٰ [٢٧/ب]: «وأوَّلُ

⁽۱) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب برقم (١٥٨٧)، وأبو داود، كتاب البيوع، باب بيْع البُرِّ بالبُرِّ (٧: ٢٧٦) والنسائي، كتاب البيوع، باب بَيْع البُرِّ بالبُرِّ (٧: ٢٧٦) وغيرهم من حديثِ عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصحّحه ابن حِبّان (١٥٠٥) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «إذْ لا».

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (١: ٢٩٦).

⁽٥) يعني الإمامَ البُلْقيني.

واجبٍ بعْدَ النظرِ، معرفةُ الله تعالى ومعرفةُ صفاتِه، وهي شرطٌ في جَميعِ عباداتِه وطاعاتِه»(١).

قال رضيَ الله عنه: يُسْتثنىٰ منه المُميِّنُ، فإنّ عبادتَه صَحيحةٌ من غيرِ أن تُشترطَ فيها المعرفة، بل غَيرُ المُميِّزِ، يَصحُّ منه الحج، ولا يُتَصَوَّرُ في حَقِّه المَعْرفة.

قولُه بعد ذلك: «وهي القلب أي: إذا صلَحتْ بالمعارفِ ومحاسنِ الأقوالِ والأعمالِ، صَلَحَ الجَسدُ كلَّه بالطاعةِ والإذعان» (٢).

يقالُ عليه: الإِذْعانُ من الأفعالِ القلبية، ولعلَّ الشيخَ أرادَ الانقيادَ الظاهر.

قوله بعد ذلك: «والأعمالُ نافعة بجلبها لمصالحِ الدارين أو إحديهما^(٣) وبدَرْئِها لمفاسدِ الدارَيْن أو إحديهما»^(٤).

يُقالُ عليه: الطاعاتُ نافعةٌ لمصالحِ الدارَيْن، أو لمصالحِ الدُّنيا فقط من المنافقِ ونحوِه، ولا يُتَصَوَّرُ كَوْنُها نافعةً كلُّها لمصالحِ الآخرةِ دونَ الدُّنيا، فلا يُناسبُ قولُه «أو أحديها».

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ٢٩٧).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٢٩٧).

⁽٣) كذا في الأصل، وهو وجه جائِزُ في «إحداهما» قال ابن سيده: «كتبوا إحديها وسويهن بالياء، لكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة». انظر: «المحكم والمحيط الأعظم»، مادة: «فخم». ويرى أبو حيان الأندلسي أن «إحدى» تكتب بالياء فقط عند اتصالها بالضمير. انظر: «همع الهوامع»: (٣: ٥٢٥).

⁽٤) «القواعد الكبري» (١: ٢٩٧).

قولُه بعد ذلك: «والأحوالُ الناشئةُ(١) عن المعارف»(٢).

المرادُ بالأحوالِ ما ستعرفُه في النوعِ الرابعِ والعشرين من الخوفِ والرجاءِ والتوكُّل والمحبَّةِ والمهَابةِ إلىٰ غير ذلك.

قولُه في النوع «الرابع والعشرين» منه: «فالخوفُ حاثٌ على تَرْكِ المعاصي والمُخالفات، والرجاءُ حاثٌ على الإكثارِ من المَنْدوبات، وعلى كثيرٍ من الواجبات»(٣).

يُقالُ عليه: بل هو حاثٌّ علىٰ كلِّ الواجبات، انتهىٰ.

قولُه في النوعِ «الخامس والعشرون»: «القصودُ والنّياتُ»: «يجبُ على المكلَّفِ أن يَعْزِمَ على الطاعاتِ قبل وُجوبِها، ووجودِ أسبابِها»(٤).

يقالُ عليه: يَكفي في ذلك عَزْمُه على امتثالِ أمرِ الله تعالىٰ في كلِّ طائفة، ولا يجبُ على المُكلَّفِ أَنْ يُقْدِمَ قَبْلَ وَقْتِ الظُّهْرِ مثلاً علىٰ فِعْلِها إذا دخلَ وقتُها ووُجِدَتْ شرائطُها، وكذا القولُ في كلِّ طاعة، إنها الواجبُ العَزْمُ علىٰ أن يكونَ مُمْتِثلاً كَمَا قَدَّمْناه.

قولُه بعد ذلك: «فإذا حضَرتِ العباداتُ وجبَتْ فيها القصودُ إلى اكتسابِها، والنيَّةُ بالتقرُّبِ إلى الله تعالى (٥)».

⁽١) في المطبوع: ناشئة. وهو الأشبه بالصواب.

⁽٢) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٢٩٧).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٣١٠).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣١٠).

⁽٥) كتب الناسخ في الهامش: «رب السهاوات»، وكتب فوقها العدد (٢) بمعنى أنها هكذا في نسخة أخرى.

أرادَ بالتقرُّبِ الإضافةَ إلى الله تعالىٰ، والأصحُّ أنها لا تُشْترَط.

قولُه بعد ذلك: «الإيمانُ ينقسمُ إلىٰ (١): حقيقيٍّ وحُكْمي، فالإيمانُ الحُكْميُّ شَرْطٌ في العباداتِ من أولِها إلىٰ آخرها» (٢).

ما ذكرهُ من شَرْطيّةِ الإيهانِ الحُكْميِّ من أولِ العباداتِ إلى آخرِها، أرادَ به بالنسبةِ إلى السُّن المُسْلِمُ تَبعاً لأحدِ أُصولِه، ليسَ به بالنسبةِ إلى المُسْتَعْبَدِ به نَفسِه، وإلَّا فالصبيُّ المُسْلِمُ تَبعاً لأحدِ أُصولِه، ليسَ الإيهانُ الحُكميُّ في حَقِّ الأصلِ شَرْطاً في عباداتِ الصبيِّ، ولا عَدَمُه مُخِلَّا بها.

قولُه بعد ذلك: «وكذلك إخلاصُ العباداتِ شَرْطٌ في أوَّ لِها»(٣).

يُقال فيه: قَلَّ مَنْ تعرَّضَ لهذا، والظاهرُ خِلافُه، ومَعْنىٰ إخلاصِ العبادةِ، أَن يُمَحِّضَها لله لا يَشْرَكُه غيرُه فيها.

قولُه بعد ذلك: «والغرضُ من النيَّاتِ تمييزُ العباداتِ [٢٨/ أ] عن العاداتِ، أو تَـمْييزُ رُتَب العبادات»(٤).

يقالُ فيه: لو قالَ: أو تمييزُ العباداتِ بَعْضِها من [بَعْض] (٥)، لكان أولى، الشتملَ الإحرامَ بالحجِّ والإحرامَ بالعمرة، وقد جعلَ الشيخُ الإحرامَ بالحجِّ

⁼ _ في «القواعد الكبرى»: «بالتقرب بها إلى ربِّ الساوات».

⁽١) العبارةُ في «القواعد الكبرى»: «واعلم أنَّ الإيهان والنيات والإخلاص ينقسم إلى،

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٣١١).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٣١١).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣١١).

⁽٥) زيادة يقتضيها السياق.

والعمرةِ، مِن قَبيلِ ما شُرِعَتْ فيه النيّةُ لتمييزِ رُتَبِ العبادات، وفيه نَظَر، وسيأتي.

قولُه في «المثالِ الخامس» من النوع: «لأنّ تطهيرَ الحيوانِ بالذَّكاةِ كتطهيرِ الأعضاءِ بالمياه»(١).

يُقالُ عليه: هذا فيه تَجَوُّزٌ من جهةِ: أنَّ النجاسةَ لم تَرِدْ على الحيوانِ المُكولِ إلا بَعْدَ موتِه مِن غيرِ ذَكاة، ولعله أراد أنَّ الحيوانَ يحرُمُ حتَّىٰ يُذكّىٰ، فكأنه قال: لأنَّ تحليلَ الحيوانِ بالذكاةِ كتطهيرِ الأعضاءِ بالماء(٢).

قولُه في «المثال السادس» من النوع: «وإنْ نوى العيدَ أو الكُسوفَ أو الاستسقاء، فلا بُدَّ من إضافتِها إلى أسبابِها لتمييزِ رُتَبِها عَنْ رُتَبِ الرواتب»(٣).

يُقالُ فيه: ما ذكره مِنْ أنّه لا بُدَّ مِن إضافةِ العيدِ والكسوفِ والاستسقاءِ إلى أسبابِها، إنْ كانَ مرادُه أنّه لا بُدَّ من تعيينِ العيدِ بالفطْرِ والأضحى، والكسوفِ بكسوفِ (٤) الشمس والقمر كما هو ظاهرُ كلامِه، ففيه نَظَر؛ لأنّ كُلَّا من

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۳۱۲).

⁽٢) في الهامش ما نَصُّه: فائدة «لم يَرِد إلّا الثاني، وهو نظيرُ قولِم: «ذَبَحَ الْحَمْرَ النينان والشَّمْسُ» ذكره البخاري في «الصحيح».

قلتُ: هو في «صحيح البخاري»، باب قول الله تعالى: ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] قبل الحديث (٩٤٩٠). ومعنى الحديث أن الخَمْرَ يُطَهِّرها ما يُوضَعُ فيها من الملْح والسمك ثم تعريضها للشمس.

⁽٣) «القواعد الكرى» (١: ٣١٣).

⁽٤) في الأصل: «كسوف»، ولعلَّ الصوابَ ما هو مثبت مراعاةً للسياق.

العيدَيْنِ مميزانِ^(۱) منه، وكل من الكسوفين مميزان به كذلك، وقد بَيَّنَ الشيخُ رحِمَه الله تعالىٰ ذلك في العيدَيْن كما سيأتي قريباً وإن ظهرت.

فإذا أرادَ بإضافتِه الاستسقاءَ إلى سبَبِه، فإن أرادَ بالسَّببِ غَوْرَ ماءِ العيون وانقطاعَ ماءِ السماءِ فينوي صلاة الاستسقاءِ لانقطاعِ ماءِ السماءِ أو لغَوْرِ ماءِ العيون، فهو بَعيدٌ جِدًا بل لا تَعَيُّنَ له.

قولُه في المثالِ المذكور: «والإجلال، والخوف، والرجاء، والتوكُل، والحياء، والتوكُل، والحياء، والرجاء، والتوكُل، والحياء، والمحبّة، والمهابَة، فهذه متعلِّقة بالله عزّ وجل، قُرْبَة في أنفُسِها، متميِّزة لله بصورتها، لا تَفْتقِرُ إلى قصدٍ يُمَيِّزُها ويَجْعلُها قُربة، فلا حاجة في هذا النوع إلى نيةٍ تصرِفُه إلى الله تعالى، وكذلك التسبيحُ والتقديسُ والتهليلُ والتكبير»(٢).

يُقالُ عليه: ما ذكَره من التَّسبيح، فيه نَظَر؛ لاستعمالهِ في غيرِ الله سبحانه وتعالىٰ كقوله:

سُبْحانَ مِن عَلْقمَةَ الفاخِر (٣)

وينبغي في التكبيرِ تَفْصيل، وهو أن يُقال: إنْ قَدَّمَ اسمَ الجلالةِ كالله أكبر، فالأمرُ كها ذكر الشيخ، وإلا كقوله: الأكبرُ الله، ولا بُدَّ مِنْ نيّةِ الذكْرِ عند

⁽١) في الأصل: «مُمَيّزين» في الموضعين وهو لَحنٌ.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٣١٤).

⁽٣) للأعشىٰ في «ديوانه» ص١٩٣، وصَدْرُه:

أقولُ لمّا جاءَني فخرُه

قاله في هجاء علقمة بن عُلاثة.

قَوْله: الأكبر، وكذلك التقديسُ أيضاً ينبغي فيه تَفْصيل، وهو أنّه يَنْحو اسمَه القُدّوس، والأمر كما ذكر الشيخ، وإن كان نحو قدّستُ الله، فلا بُدّ مِنْ نِيّة؛ لأنه يُقال: قَدّس اللهُ روحَ فُلان ونحو ذلك، فيُسْتَعْمَلُ في غير الله تعالىٰ.

قولُه في المثال أيضاً: «وكذلك نقولُ في المعاملات: إنِ امتازَ المقصودُ عن غيرِه، فلا حاجةَ فيه (١) إلى ما يُميِّزه، فمن استأجرَ عِهامةً، أو ثوباً، أو قدوماً، أو سَيْفاً، أو بِساطاً، لم يَحْتَجْ [٢٨/ب] إلى ذكْرِ منفعته؛ لأنَّ صورتَه منصرفةٌ إلى منفعتِه مميزة (٢) لها»(٣).

يُقالُ عليه: ما ذكرهُ الشيخُ في العِمامةِ، من أنّه لا يُحتاجُ إلى ذِكْرِ منفعتِها، فيه نَظَر، والأقربُ أنّه لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ منفعتِها؛ لأنّها تُسْتَعملُ في التعميمِ والشدِّ والاتِّزارِ، وكذا ما ذكرهُ في البِساط، فإنّه قد يُستعملُ في غيرِ الفَرْس بأن يُوْضَعَ عَثْتَ إِكافِ دابّةٍ، أو سَرْجِها، أو رَحْلِ بَعيرِ، فالأقربُ تعينُ منفعتِه.

وما ذكره من القاعدة مُسَلَّم، ولكنْ في هٰذين المثالَيْن نَظَر، فإنْ قُلْتَ: والقَدُّومُ يُسْتَعملُ بحَدِّه وبرأسِه للدقِّ ونحوِه، فيَنْبغي أن يُعَيِّنَ مُنفعتَه أيضاً. قُلنا: الضابطة أنَّ كُلَّ ما كانَتْ مَنفعتُه المقصودةُ أكبرَ مِنْ غيرِها، وهو مُميَّزُ بضُورته، فلا حاجة لذكْرِ منفعته، كالقَدُّوم، فإنَّ مَنْفعتَه المقصودة استعالُه بحدِّه، وهي أكثرُ من استعالِه برأسِه. أما استعالُه برأسِه أقلُّ (٤) فِلالا(٥) وأخفُّ.

⁽١) «فيه» ساقطةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٢) في الأصل: «متميزة»، وهو تحريف، والتصويب من «القواعد الكبري».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٣١٤).

⁽٤) الأولىٰ استعمالُه بالفاء في هذا الموطن.

⁽٥) كذا في الأصل. ولم يتبَيَّن لي وَجْهُه، ولعلَّه من «فَلَّ الحديد».

قولُه بعد ذلك: «وكذلك كلُّ مَنْ جازَ له الشراءُ لنَفْسهِ ولغيرهِ، فإنَّه لا ينصرفُ لغيرِه إلّا بنيَّةٍ تُميِّزُه عن غَيْره لنَفْسِه»(١).

محلُّ (٢) ذلك أن يَشْتريَ في الذَّهَةِ كَمَا سنُبَيِّنُه، فإنِ اشترىٰ بغيرِ مالِ المُوكِّل، وقعَ الشراءُ له، وإن نوىٰ نَفْسَه، نَصَّ عليه (٣). انتهىٰ.

قولُه بعد ذلك: «كالوصيِّ الوكيلِ^(٤)، فإنَّه يملِكُ الشراءَ لنَفْسِه ولموكِّله ويَتيمهِ» (٥).

يُقال فيه: الأحسَنُ أن يُقالَ: ومَحْجورِه، ليشملَ السَّفيه.

قولُه بعد ذلك في الضَّرْبِ الثاني: «وأمّا الصلاةُ، فإنّما وجبَتِ النيةُ فيها لوُجوبِ تَـرْتيبها، وإذا بطلَ أوَّهُما بطلَ ما ابتُنِيَ (٦) عليه، فلم تجبِ النيةُ فيها لتميُّزها (٧) عن العادة، وإنَّما وجَبت لتميُّز رُتَبِ العبادة، فإنَّ مرتبةَ التكبيرِ في النافلةِ المُطْلقَةِ دونَ مَرْتبتهِ في النوافلِ الراتبة» (٨).

يُقال عليه: «فإنّ مرتبة التكبير» إلى آخره، كلامٌ لا يَظْهَر، فإنَّ كلامَه في النية. والتكبيرُ غيرُ النيّة، والمقصودُ نيَّةُ الصلاةِ، لا نِيَّةُ التكبير.

⁽۱) «القواعد الكريٰ» (۱: ۳۱٥).

⁽٢) في الأصل: مَمْلُ. وربها كان صواباً، ولعلَّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

⁽٣) يعني الإمامَ الشافعيَّ رحمَه الله تعالى.

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «كالوكيل الوصى».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٣١٥).

⁽٦) في «القواعد الكبريٰ»: «ابتنيٰ».

⁽٧) في «القواعد الكبرى»: «لتمييزها».

⁽۸) «القواعد الكبرى» (۱: ۳۱۷).

[فصلٌ في وقتِ النّيةِ المشرُوطَةِ في العبادة]

قولُه في «فصل في وقتِ النيةِ المشروطةِ في العبادات^(١)»: «وليس قولُ الشافعيِّ [النيَّةُ]^(٢) مع التكبيرِ لا قَبْلَه ولا بَعْدَه نصًا في بَسْطهِ^(٣) النيَّةَ علىٰ التكبير^(٤)؛ لأنَّ اسمَ الشيء يُطْلَقُ علىٰ ابتدائِه وعلىٰ انتهائه»^(٥).

يُقالُ عليه: ما ذكره من أنَّ اسمَ الشيءِ يُطْلَقُ [علىٰ](٦) ابتدائِه وانتهائِه، فذلك في الفعْلِ، بدليلِ ما لو حلفَ لا يُصَلِّي، فإنّه يحنَثُ بالتَّحريم (٧)، أمّا الاسمُ أي: تسميةُ الفعلِ صلاةً فلا يُطلق بها علىٰ مجموع الأجزاء.

[فصلٌ في قطع النيَّةِ في أثناءِ العبادة]

قولُه في: «فَصْلٍ في قَطْعِ النيّةِ في أثناءِ العبادة: إذا قطعَ نيَّةَ العبادةِ في أثناءِ الصلاةِ بطَلَتْ صلاتُه لانقطاعِ النيَّةِ المُسْتَصْحَبة»(^).

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «العبادة».

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) كذا في الأصل. وفي «القواعد الكبرى»: «بَسْط» وهو الأشْبه بالصواب.

⁽٤) انظر كلامَ الإمام الشافعيِّ في «الأم» (١: ١٢١).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٣١٩).

⁽٦) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٧) يعنى تكبيرة الإحرام.

⁽۸) «القواعد الكبرى» (۱: ۳۲۰).

يُقالُ عليه: ما ذكرهُ مِنْ بُطلانِ الصلاةِ بنيَّةِ قَطْعِ العبادةِ يَشْملُ نيَّةَ القطعِ بطريقِ اللازم، كما إذا ارتدَّ أو نوىٰ الردَّةَ في أثناءِ صلاته، فإنها تبطلُ لكن المردَّةِ في الناءِ صلاته، فإنها لا تبطلُ لكن [٢٩/ أ] محلَّه في البالغ، أما الصبيُّ يَرْتدُّ في أثناءِ صلاتِه، فإنها لا تبطلُ كما حكاه الرُّويانيُّ عن «...» (١) لعدم صحَّةِ ردّته، ثم قال: وعندي تبطلُ وإنْ لم نُصَحِّحْ ردّته لما في الردَّةِ مِنْ نِيَّةٍ قَطْعِ العِبادة وهو لو نوىٰ قَطْعَ العبادةِ في أثناءِ صلاتِه تبطلُ، يُراجَعُ الفَرْعُ من «البحر» (٢)، انتهىٰ.

قولُه بعد ذلك: «فإنْ فَعل في حالِ شكّه رُكْناً لا يُزادُ مِثْلُه في الصلاةِ، كالركوعِ والسجودِ، بطلَتْ صلاتُه؛ لأنّه زادَ فيها مُتعمّداً رُكناً لا يُعْتَدُّ به؛ لفواتِ النيَّةِ الْحُكْميّة فيه، فصارَ كها لو تَعمّد زيادتَه من غيرِ نِسْيان»(٣).

ما ذكره الشيخُ من التعليلِ، هو طريقةُ الإمامِ (٤) ومَنْ تَبِعَه، وليس ذلك بمُعْتمدٍ عنْد العِراقيين، والمعتمدُ عندهم أنّه يُعَدُّ متلاعِباً، وحقُّه التوقُّفُ إلىٰ التذكُّر، وعلىٰ هذا فلا فَرْقَ بين الفعْلِ والقول، وهو الأصحَّ، ورَدُّوهُ عن النصِّ؟

قولُه بعد ذلك: «فإن قَصُرَ زمانُ الشكِّ لم تبطُلْ صلاتُه، كما لا تبطلُ بالكلام القليلِ والفِعْلِ اليَسيرِ في حالِ النسيان»(٥).

⁽١) في الأصل بياض بمقدار كلمتين.

⁽٢) يعني «بحر المذهب» للروياني.

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٣٢٠).

⁽٤) يعني إمام الحرمَيْن. وانظر كلامَه في «نهاية المطلب» (٢: ١٢٣) و (٢: ٢٦٦).

⁽٥) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٣٢٠).

ما ذكرُه من التشبيهِ، لا يُناظِرُ قِصَرِ زمانِ الشكِّ؛ لأنَّ المَاتيَّ به في زَمنِ الشكِّ، فَعَلَه مُتعمِّداً.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: هل تصحُّ العبادةُ بنيَّةِ تَقَعُ في أثنائِها؟ قُلنا: نَعم، وله صُوَر: إحداها: أن يَنْويَ المُتنفِّلُ ركعةً واحدةً، ثم يَنْوي أن يزيدَ عليها ركعةً أو أكثَر، فتصحَّ الركعةُ الأوَّلةُ(١) بالنيةِ الأولىٰ، وتصحَّ الثانيةُ بالنيَّةِ الثانية»(١).

خرَّجَ شيخُنا وجهَيْن فيها إذا نوى المُتنفِّلُ عدداً، ثمّ نَوى أن يزيدَ عليها ركعةً أو أكثر، هل يصحُّ الزائدُ تَنْزيلاً لنيتِه منزلةَ النيَّةِ المقارنةِ لأوّلِ العبادةِ تَقْديراً، أو على نيَّةٍ مُبتَدأةٍ في أثناءِ العبادةِ تَحْقيقاً وتَقْديراً، وصَحَّت لاستمرارِ حُكْمِ العبادةِ، ويظهَرُ أثرُ الوجهَيْن فيها لو نوى عدداً قبْلَ وقتِ الكراهةِ، ثمَّ زادَه قبل فراغهِ ركعةً أو أكثرَ بعدَ دخولِ وقتِ الكراهة، فإنْ نَزَّلنا هذه النية منزلةَ المُقارِنةِ للنيةِ الأولى، صَحَّحْنا، وإلا أَبْطَلْنا نِيَّةَ الزائدِ لوقوعِها في وقتِ الكراهة.

ويظهَرُ أَثَرُهما أيضاً فيها لو نوى ماسِحُ الخُفِّ عدداً يَسَعُ ما بقي مِنْ مُدَّتِه فقط، ثم نَوى عدداً آخر لا يُمكنُ فِعْلُه إلا بَعْدَ انقضاءِ مُدَّتِه، إن نَزَّلْنا نيَّة الزائدِ منزلةَ المُقارِن، جاءَ فيه الوَجْهان فيها لو لم يَبْقَ مِنْ مُدَّةِ الماسِحِ إلّا ما يَسَعُ ركْعةً، فافتتَح ركعتين، وإلّا بطلَتْ نِيَّةُ الزائدِ قطعاً.

⁽١) «حكىٰ ثعلب: هُنَّ الأوَّلات دخولاً، والآخِرات خروجاً، واحدتها الأوَّلة والآخرة، ثم قال: ليس هذا أصل الباب، وإنَّما أصل الباب الأوَّل والأولىٰ». «لسان العرب» مادة (وأل): (١١: ٧١٩).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٣٢٢).

والوَجْهانِ خَرَّجَهما شيخُنا من الوجهَيْن فيها لو أَحْرَم بالعُمرةِ قبل أشهُرِ الحَجِّ، ثم أرادَ إدخالَ الحجِّ عليها في أشهُره ليكونَ قارِناً: أحدُهما: لا يجوزُ؛ تنزيلاً لنيّةِ الحجِّ منزلةَ المُقارِنةِ للنيّةِ الأولى، أعني نِيَّةَ العُمرةِ الواقعةَ في غَيْرِ أَشْهُرِ الحجِّ، والثاني: يجوزُ، تنزيلاً لهذه النيةِ منزلةَ المُبْتدأة، وهي واقعةٌ في شَهْرِ الحجِ.

وللمسألةِ التفاتُّ إلى ما لو أجَّرَ المالكُ العَيْنَ المُستأجَرةَ من المستأجِر مُدَّةً أُخرى، قبلَ فراغِ المدَّةِ الأولى، وفي ذلك [٢٩/ب] كله بَسْطٌ ليس هذا مَوْضِعَه. انتهىٰ.

قولُه بعد ذلك: «الصورةُ الثانية: إذا نوى الاقتصارَ في الصلاةِ على الأركانِ والشرائطِ، ثم نوى التطويلَ المشروعَ والسُّننَ المشروعةَ، فإنَّ ذلك يُجْزِئه» (١٠).

قال شيخُنا: لا يصحُّ التمثيلُ بهذه الصورةِ لِما بعده؛ لأنَّ نِيَّةَ الصلاةِ شاملةٌ لِما يَقَعُ فيها من قِصَرٍ وطول، وليست نِيَّةُ الاقتصارِ على الأركانِ والشرائط، نِيةً مُغَيِّرةً حتى تُؤثِّر في قَطْعِها نِيَّةُ التطويل، وليس التطويلُ عِبادةً مُستقلّةً حَتَىٰ يُقالَ فيه مِثلُ ذلك.

وكذلك قولُه: «لو نوى التسليمَ بعْدَ انقضاءِ التشهُّدِ، ثم بَدا له أن يُطَوِّلَ في الأدعيةِ والأركان (٢)؛ لأنَّ العبادةَ واحدةٌ ونيَّةُ الصلاةِ شاملةٌ لذلك جَميعِه» انتهىٰ.

⁽١) «القواعد الكريٰ» (١: ٣٢٢).

⁽٢) كذا في الأصل، ولعلَّ الصواب: «والأذكار».

قولُه بعد ذلك: «الصورةُ الرابعة: إذا اقترنَ بصلاةِ القاصِرِ (١) ما يُوجِبُ الإتمام، أو طرأَ عليها ما يوجِبُ إتمامَها، وهو لا يَشْعُر بذلك، ثم شعر به في أثناءِ صلاتِه، فإنّه يُتِمُّ الصلاةَ بالنيةِ الثانية، وقد قال بعضُ أصحابنا: تُجْزِئُه النيةُ الأولى، وجَعَلَ القَصْرَ مُعَلَّقاً على شرطِ أنْ لا يطرأَ ما يُوجِبُ الإتمام، وهذا لا يصحُّ في حَقِّ مَنْ لا يشعُرُ بهذا الحُكْم ولم يَخْطُرْ ببالهِ»(٢).

ما ذكرهُ مِن قوله: «وهو لا يشعُرُ بذلك» إنها يصحُّ كَوْنُه قيداً فيها إذا اقترنَ بصلاةِ القاصرِ ما يوجبُ الإتمام، وما لا يصحُّ كونُه قيداً فيها إذا طرأ عليها ما يوجب الإتمام، إذ لا فرْقَ بين شُعورهِ وعدمه، بخلافِ الأُولى، فإنّه لا بُدَّ فيها من عَدَمِ شُعوره، إذْ لو شَعَرَ بها يُوجِبُ الإتمامَ مَنْ نَوى القَصْرَ، فإنّه لا تصحُّ نِيتُه.

وما ذَكَرَهُ مَنَ الحَلافِ: أَنّه يُتِمُّ الصلاةَ بالنيةِ الثانيةِ أو تُجزئه بالنيَّةُ الأولى. قال شيخُنا: لا أعرِفُه، والوجْهُ أَنّه إذا لزِمَ الإتمامُ، لا حاجة فيه إلى نِيَّةٍ قطعاً، ولعلَّ الشيخَ أخذَ الجِلافَ عِمَّا لو لزِمَ إتمامُ الجمعةِ ظُهْراً، فإنّه لا يَتاجُ إلى نِيَّةِ الظَّهْرِ على الأصَحِّ (٣) ولا يصحُّ الأَخْذُ لقيامِ الفَرْقِ بين الجمعةِ ومَسْألتِنا، وهو أنّ الجُمُعَة مع الظُّهْرِ جنسان بناءً على استقلالهما، فأمكن نجيءُ وَجْهٍ بأنه لا بُدَّ مِنْ إحداثِ نِيَّة.

وقولُه: «وهذا لا يصحُّ في حَقِّ مَنْ لا يشعُرُ بهذا الحُكْم، ولم يخطُّر ببالِه».

⁽١) من قَصْرِ الصلاة.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (1: ٣٢٣-٣٢٢).

⁽٣) انظر: «التهذيب» للإمام البغوي (٢: ٣٤٦).

كلامٌ لا يَظْهَرُ منه المَقْصود.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: النيةُ قَصْد، ولا بُدَّ للقَصْدِ من مقصودٍ مُكْتَسبٍ يتعلَّقُ به القَصْد، فأيُّ كَسْبٍ مقصودٍ للإمام إذا نوى الإمامة، فإنَّ صلاته مع القوم لا تزيدُ على صلاتِه وحده؟ وكذلك إذا أحرمَ الناسِكُ بالعُمرةِ والحجِّ مع اتحادِ الفِعْلِ، بخلافِ ما لو أدخلَ الحجَّ على العُمرةِ، فإنَّ أفعالَ الحجِّ تزيدُ على أفعالِ العُمرة، وقد قال الشافعي رضي الله عنه (١): لو أدخلَ العُمرة على الحجِّ المعالِ العُمرة على العُمرة على العُمرة على الحجِّ المعالِ العُمرة على العُمرة على الحجِّ المعالِ العُمرة على قولٍ إذ لا مَنْويّ (٣) فهذه المسائلُ مُشْكِلة (١٠).

فائدة: قال شيخُنا^(٥): لا إشكال في شيء من هذه المسائل، والنيةُ إنّما تعَلَقتْ بمقصودٍ مُكتَسَبٍ حُكْماً؛ لأن صيرورتَه قارِناً نَزَّلَه الشارعُ مَنْزِلَة المُكْتَسَب لكونِه إنّما حصَل بنِيّة، وكذلك انعقادُ الإحرام بمُجرَّدِ النيةِ مِنْ غيرِ قَوْلٍ ولا فِعْلٍ، وصيرورتُه مُحْرِماً، يُنَزَّلُ مَنزِلَة المُكْتَسبِ لحُصولهِ بنيّتِه وسَببه، وكذا القولُ فيما أشْبَه ذلك، ولا إشكال.

قولُه بعد ذلك: «ومِنَ المُشْكِلِ قولُ الشافعيِّ ومالكٍ رَحِمَهما الله تعالىٰ: إنّ الحجَّ والعُمرةَ يَنْعقِدانِ بمُجرَّدِ نيَّةِ الإحرامِ من غيرِ قَوْلٍ ولا فعل، فإنْ أريدَ بالإحرام أفعالُ الحجِّ لم يصحِّ؛ لأنه لم يتلبَّسْ بشيءٍ منها في وَقْتِ النيَّة، ولأنَّ

⁽١) في «القواعد الكبرى": «رحمه الله».

⁽٢) سقط ما بين المعقوفتين من الأصل، وهو زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٣) انظر: «الأم» (٢: ٢٥١).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٣٢٣).

⁽٥) يعني السِّراجَ البُلْقيني كم سبق بيانُه.

محظوراتِ الحبِّ لا تَتقدَّمُ عليه، كما لا تَتقدَّمُ محظوراتُ العباداتِ عليها، وإنْ أُريدَ به الانكفافُ عن محظوراتِ الإحرامِ، لم يصحّ؛ لأنّه لو نوى الإحرامَ مع مُلابَستِه لـمحظوراتِه سوى الجماعِ لصحَّ إحرامُه، ولو كان الكفُّ عنها هو الإحرام، لما صحّ مع ملابستِها كما لا يَصِحُّ الصيامُ مع ملابسةِ الأكلِ والشُّرْب، وإن كان الإحرامُ هو الكفُّ عن الجماع، لما صحّ إحرامُ مَنْ يَجْهَلُ وجوبَ الكفِّ عن الجماع» (١) إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: قد مرَّ جوابُ هذا، وقوله: «فإنْ أريدَ بالإحرامِ أفعالُ الحجِّ، يُشعرُ أنَّ أحداً قال: إنَّ ذلك هو الإحرام، وكذا قوله: «وإنْ أريد به: الانكفاف عن محظورات الإحرام»، وكذا قوله: «وإنْ كان الإحرامُ هو الكفُّ عن الجاع»، لم يقل بشيء من هذا أحدُّ. والإحرامُ صفةٌ حاصلةٌ للداخل في حجِّ أو عمرة بنية معتبرة، نُزِّلتْ منزلة الفعل المكتسب لحصوله بنيَّتِه، إذْ لولا النيَّة لم يَصِرْ مُحرِماً، فهو الذي حصل لنفسه هذه الصفة بنيته. فهذا واضح لا خطاء به.

وقوله عقب قوله: «وإن أُريد بالإحرام: أفعالُ الحج»: ولأنَّ محظوراتِ الحجِّ لا تتقدَّمُ عليه» إلىٰ آخره. لا تظهَرُ مطابقتُه لِا قبله.

[فصلٌ في تردُّدِ النِّيةِ مع ترجُّح أحدِ الطرفين]

قولُه في «فصلِ تَردُّد النيةِ مع ترجُّحِ أحدِ الطرفَيْن»: «النيةُ قَصْد، فلا يُتَصوَّرُ توجُّهه إلّا إلى معلوم أو مظنونٍ، فلا تتعلَّقُ بمشكوكٍ فيه»(٢).

⁽١) «القواعد الكبريٰ» (١: ٣٢٣-٣٢٤).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٣٢٤).

يُقالُ فيه: يُسْتثنىٰ منه أن يكونَ الشكُّ في الآلةِ، كما إذا اشتبَه عليه ماءٌ بهاءِ وَرْدٍ وقُلنا: يَتَوَضَّأُ بكلِّ مِنْهما، ويُسْتثنىٰ أيضاً بها إذا توضّاً للاحتياط.

[فصلٌ في تفريقِ النِّياتِ علىٰ الطَّاعاتِ]

قولُه «فَصْلٌ في تفريقِ النيَّاتِ علىٰ الطاعات»: «فلو فَرَّقَ النيَّةَ علىٰ أحدِ جُزأيِّ الجُملة في القراءةِ، مِثْلَ أن قال: بسمِ الله، أو قال: الذين آمنوا، فالذي أراه أنه لا يُثابُ علىٰ ذلك، ولا يُثابُ إلّا إذا فَرَّقَ النيَّةَ علىٰ الجُمَلِ المفيدة»(١).

يُقال عَلَيْه: لا يَجْتمعُ هذا مع ما قَدَّمه قبلَ ذلك بأوراقٍ، منْ أنَّ قراءةَ القرآنِ لا تحتاجُ إلى نِيَّة، مِنْ أنّها مُتميِّزةٌ فيهِ بصورتها.

قولُه بعد ذلك: «الضربُ الثاني: ما يَغْلِبُ عليه كونُه ذِكْراً ليس بقُرآنٍ، كقوله: بسم الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، ولا قُوَّةَ إلا بالله (٢)، فهذا [٣٠/ب] لا يحرُمُ على الجُنُبِ قِراءتُه إلّا أن يَنْويَ به القراءة، فيَخرجُ عن الغَلبةِ؛ لغلبةِ الذكْرِ عليه (٣)»(٤).

يُقالُ عليه: صوابُه: فيَخْرِجَ عن الغَلَبةِ لنيَّةِ القراءةِ، انتهىٰ.

قولُه: «النوعُ السادسُ والعشرون: مِنْ أعمال القلوب: التوبةُ، ولها أركان: النَّدَمُ والإقلاع»(٥).

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ٣٢٦).

⁽٢) في «القواعد الكبرئ»: «ولا حول ولا قوة إلَّا بالله».

⁽٣) «لغلبة الذكر عليه» ساقطة من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القواعد الكبريٰ» (١: ٣٢٧).

⁽٥) المصدر السابق (١: ٣٢٧).

قال شيخُنا: الأقربُ عندي أنَّه لا يُعْتَبرُ في التوبةِ إلا النَّدَمُ فقط، ويَلْزَمُ منه الإقلاعُ والعَزْمُ أنْ لا يعودَ^(۱)، وإلّا فلا يكونُ نَدَماً نافعاً، ومِنْ ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «الندَمُ تَوْبة»^(۱) ولا حاجةَ إلىٰ تأويلِه بالمُعْظَمِ علىٰ حَدِّ قولهِ: «الحَجُّ عَرَفة»^(۱)، وهذا دقيق.

قولُه بعد ذلك: «ويُسْتحبُّ للتائبِ إذا ذكر ذَنْبه الذي تابَ عنه (٤)، أن يُجدِّد النَّدَمَ على فِعْلِه، والعَزْمَ على تَرْكِ العَوْدِ إلى مِثْله، وعلى هذا يُحْمَلُ قولُه ﷺ: ﴿إِنِّي لاَستغفرُ الله وأتوبُ إليه في اليومِ مئة مرّة» (٥)، لا يعني بذلك أنه يُذْنِبُ في كلِّ يوم مئة مرّة، بل معناه تجديدُ التوبةِ وتكريرُها عن ذَنْبِ واحدٍ صغير »(١).

ما ذكره الشيخُ في تقديرِه: «إنّي لأستغفرُ الله وأتوبُ إليه في اليوم مئة مرة»، لا يليقُ بمَقام النُّبوَّة؛ لأَنَّ مَنْ جَوَّزَ عليهم الصغائرَ سَهْواً لا يقولُ: إنَّها

⁽١) وهو حاصلُ عبارةِ الإمام الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤: ٣٤) وعبارتُه ثمّة: التوبة عبارةٌ عن ندم يورثُ عَزْمًا وقَصْدًا.

⁽٢) أخرجه ً الإمام أحمد في «المسند» (٣٥٦٨)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكْر التوبة برقم (٢) أخرجه ً الإمام أحمد في «المسند» (٤٢٥٢) وأبو يعلى (٤٩٦٩) من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، وصحّحه ابن حِبّان (٦١٢) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٧٧٤) وابن ماجه، كتاب المناسك، باب مَنْ أتى عرفة قبل الفجر برقم (٣٠١٥)، والترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في من أدرك الإمام بجَمْعٍ فقد أدرك الحج برقم (٨٨٩) من حديثِ عبد الرحمن بن يَعْمَر رضي الله عنه.

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «منه».

⁽٥) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار برقم (٢٧٠٢) من حديث الأغرِّ المزني رضي الله عنه.

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٣٢٨).

وقعَتْ (١)، والذي يَنْبغي في تقريرِ ذلك أنْ يقال: إنه ﷺ لا يَزالُ في تَرَقَّ، فكلّما تَرقَّىٰ إلىٰ مقام استغفَرَ الله تعالىٰ من ذلك المقام الذي دونَه.

وقولُه بعد ذلك: «فشَتَّانَ بَيْنَ مَن لا ينسىٰ الصغيرَ الحقيرَ^(۲)، وبَيْنَ مَن ينسىٰ عظيمَ ذنوبهِ فلا تـمرُّ علىٰ بالهِ احتقاراً لذنوبه»^(۳).

يُقالُ عليه: صوابُه: فشَتَّانَ بَيْنَ من يستغفرُ الله ويتوبُ إليه في اليومِ مئةَ مَرَّةٍ ولا ذَنْبَ له؛ إجلالاً لربِّه، وبَيْنَ مَنْ ينسىٰ عظائمَ ذُنوبهِ، فلا تمرُّ علىٰ باله؛ احتقاراً لذنوبه.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: كيف تُتصوَّرُ التوبةُ مع ملاحظة توحيد^(٤) الله بإيجاد^(٥) الأفعالِ خيرِها وشَرِّها، مع أنَّ الندمَ على فِعْلِ الأغيارِ لا يُتصوَّر؟ قُلنا: مَنْ رأىٰ للآدميِّ كَسْباً خَصَّص الندمَ والعَزْمَ بكَسْبهِ دونَ صُنْعِ رَبِّه، ومَنْ لا يرىٰ الكَسْبَ^(٢)، خَصَّصَ التوبةَ بحالِ الغَفْلةِ عن التوحيدِ^(٧)، وهذا مُشْكِلٌ يرىٰ الكَسْبَ^(٢)، خَصَّصَ التوبة بحالِ الغَفْلةِ عن التوحيدِ^(٧)، وهذا مُشْكِلٌ

⁽١) بل قالوا بوقوعها، واحتجوا على ذلك بظواهر كثيرةٍ من القرآنِ والحديثِ إن التزموا ظواهرَها أفضَتْ بهم إلى تجويزِ الكبائرِ وخَرْقِ الإجماعِ وما لا يقولُ به مسلم. وقد تتبّع أقوالهم وزيّفها بميزان النقدِ والتمحيص الإمام الجليل القاضي عياض في كتابه «الشفا» (٢: ٩٧) فأتى من ذلك بها فيه مَقْنَعٌ ورضى، رحمَه الله ورضى عنه.

⁽٢) يليه في «القواعد الكبرى»: «من الذنوب، حتَّىٰ يجدِّد التوبة منه، في كلِّ يومٍ مئة مرَّة إجلالاً لربِّه».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٣٢٨).

⁽٤) كذا في الأصل، وفي «القواعد الكبرىٰ»: «توحُّد».

⁽٥) «بإيجاد» ساقطة من «القواعد الكبرى».

⁽٦) في «القواعد الكبرى»: «بالكسب».

⁽٧) في «القواعد الكبرى»: «التوحُّد بالأفعال».

مِن جهةِ أنه يتُوب عما يظنُّه فعلاً له، وليسَ بفِعْلِ له في نفْسِ الأمر»(١).

يُقالُ عليه: ليسَ هذا بمُشكل، وغايتُه أن يكون العبد جَبْرياً (٢) فنقول: إنّه مجبولٌ على المعصية: ومع ذلك فالله تعالى أوجبَ التوبةَ منها عليه، وعِدَتُهُ عليها أن يثيب، لا يُسألُ عما يَفْعَلُ.

وقولُه في السؤال: «مع أنّ الندمَ على فِعْلِ الأَغْيار (٣) لا يُتَصوَّر »(٤).

لا يَليقُ بالـمَقامِ ذِكْرُ الأَغْيار، والأولىٰ أَنْ يقول: لأَنَّ النَّدَمَ علىٰ فقرِه لا يُتَصوَّر.

قولُه بعد ذلك في «النوع التاسع والعشرين»: «ومنها الحبُّ في الله، والبُغْضُ في الله؛ كحبِّ الأنبياءِ والأولياء، وبُغْضِ العُصاة والأشقياء»(٥).

يُقال فيه: وبُغْضُ العُصاةِ فيه تجوُّز، والمبغوضُ فِعْلُ العُصاةِ لا ذَواتُهم.

قولُه بعد ذلك: «ومِنها: [٣١/ أ] أن يُقَدِّرَ إذا عَبَد رَبَّه كأنه يَراه؛ لتقَع العبادةُ على أكملِ الأحوال، فإنْ عَجَزَ عنْ ذلك، فليُقدِّرْ أنَّ الله ناظرٌ إليه»(٦).

وقولُه: «فإن عَجَز» يحتملُ في قولِه ﷺ: «الإحسانُ أن تَعْبدَ الله كأنَّك

⁽١) «القواعد الكرئ» (١: ٣٢٩-٣٢٨).

⁽٢) في الأصل كلمةٌ غير واضحة، ولعلَّ الصوابَ فيها قَدَّرْتُه.

⁽٣) في الأصل: «الأعيان»، والجادَّةُ ما هو مُثْبَت.

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (١: ٣٢٨).

⁽٥) المصدر السابق (١: ٣٣٠).

⁽٦) المصدر السابق (١: ٣٣١).

تراه، فإن لم تكُنْ تراهُ فإنّه يراك» (١) معناه: فإن عَجَزْتَ عن رؤيتهِ فإنّه يَراك، ويُحتملُ أنْ يُعَلَّقُ على الحقيقةِ؛ لأنّ ذلك لم يقَعْ في الدنيا لغيرِ النبيِّ ﷺ (٢).

فإن قيل: فكيفَ ساغَ دخولُ «إنْ» وهي لا تدخلُ إلّا على المشكوك؟ قلنا: قد تستعملُها العربُ في المُحقَّق.

[فصلٌ فيها تتعلَّقُ به الأحكامُ من الجوارح]

قولُه في فصلِ ما تتعلَّقُ به الأحكامُ من الجوارح: «فأما اللسانُ فيتعلَّقُ به من الواجباتِ والمندوباتِ والمُحرَّماتِ والمكروهاتِ، ما لا يتعلَّقُ بغيرِه من الجوارح والأركان، بل يتعلَّقُ به مِن ذلك ما يتعلَّقُ بالجَنان»(٣).

يقالُ عليه: كلُّ عملٍ يتعلَّقُ بالجَنانِ، منْ حيثُ القصْدُ إليه والعَرْضُ عليه، ممّا سيَذكرُه الشيخُ آخِرَ كلامِه، ومرادُ الشيخ إثباتُ ما يختَصُّ بكلِّ عُضْوٍ من الأفعالِ الظاهرة.

وقولُه عَقِبَ ذلك: «كالإكراهِ على الكبائرِ كلِّها، والصغائرِ بأُسْرِها»(٤).

يُقالُ فيه: الإكراهُ لا يُختَصُّ باللسانِ، بل يكونُ بالكتابةِ والإشارةِ من القادرِ وغيرِه، ولكن هما ناشئانِ عن اللسانِ قائمانِ مَقامَ نُطْقِه.

⁽١) وهو جزءٌ من حديث جبريل الشهير في الصحيحين.

⁽٢) وهو ثابتٌ في الصحيح، أخرجه مُسلم، كتاب الإيهان، بابٌ في قولِه ﷺ: «نورٌ أنَّىٰ أراه» برقم (٢٩) وهو ثابتُ في من حديثِ أبي ذَرِّ رضي الله عنه، وصحّحه ابن حبان (٥٨) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٣٣٢).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣٣٢).

قولُه بعد ذلك: «والكُفرِ وشَهادةِ الزور»(١).

يُقال عليه: الكفرُ بالقولِ هو المختصُّ باللسان، وبالفعلِ لا يختَصُّ به كإلقاءِ المُصْحفِ في القاذورات، والسجودِ للصَّنَمِ، ونحوِ^(٢) ذلك.

قولُه بعد ذلك: «وكذلك يتعلَّقُ به الإيمانُ بالله»(٣).

مرادُه إظهارُ الإيمان، وإلّا فالإيمانُ الذي هو التصديقُ، لا يتعلَّقُ إلا بالجنان.

وكذا قولُه: «وتصديقُ مَنْ يجِبُ تصديقُه»(٤).

مراده: إظهارُ تصديقِ مَنْ يجبُ تَصديقُه.

قوله بعد ذلك: «وتعليمُ العلومِ الشرعيةِ، والعباداتِ المَرْضية، والفتاوى والأحكام، وزجْرُ المُفْسدين، وإرشادُ الضالين» (٥).

يُقالُ فيه: كلُّ مِنْ هذه الأمورِ تكونُ بالكتابةِ أيضاً، ولا تختصُّ باللسان.

قولُه بعد ذلك: «وأما قولُه عليه [الصلاةُ](١) والسلام: «نية المؤمن خير من عمله»(٧)، ففيه وجهان: أحدُهما: أنَّ أَجْرَ النيَّةِ المُجرَّدةِ عن العملِ خَيْرٌ من

⁽۱) «القو اعد الكرىٰ» (۱: ٣٣٢).

⁽٢) انظر: «كفاية الأخيار» (٢: ٢٧٤) حيث ذكر التقيُّ الحِصْنيُّ غير واحدٍ من الأفعالِ المكفّرة.

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٣٣٢).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣٣٢).

⁽٥) المصدر السابق (١: ٣٣٢).

⁽٦) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٧) أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٧٠٩٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦: ١٨٥) وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٣: ٢٥٥) من حديث سهل بن سعد، وذكره الهيثمي في =

العملِ المُجرَّدِ عن النيَّة. الوجه الثاني: ما رُويَ «أنه عليه [الصلاة] والسلام وَعَد على حَفْرِ بنْرِ بأَجْر، فنوى عُثمانُ رضي الله عنه أن يحفرها، فسبقَه إلى حفرِها يَهودي، فقال عَلَيْ: «نيَّةُ المؤمنِ خَيْرٌ مِن عمله»، أي: نِيَّةُ عُثمان خيرٌ من حَفْرِ اليهوديِّ البئر»(۱).

يقالُ عليه: هذا الحديثُ أخرجَه صاحبُ «مسند الفردوس» بسَندٍ ضعيف، وفيه وجْهُ آخَرُ غيرُ ما ذكره الشيخ، وهو: أنّ جُملة «نيةُ المؤمن» الإيهانُ الذي نشأ عنه النطقُ باللسان، وحينئذٍ فمَجْموعُ نيَّةِ المؤمنِ خَيْرٌ من مجموعِ فعْلِ الكافر؛ لاشتهالها على الإيهانِ الذي هو التصديقُ.

قولُه بعد ذلك: «وأما الأفواهُ والبطونُ، لا يجوزُ أن يُلْقىٰ فيها ما يحرُمُ أكلُه»(٢).

يقالُ عليه: بل يجوزُ إذا لَم يتحلَّلْ منه [٣١/ ب] شيءٌ إلى الجوفِ كالزُّجاجِ ونَحْوِه.

قولُه بعد ذلك: «وردُّ المغصوباتِ واجبٌ على الفَوْر» (٣).

ولا يتباعدُ فسادُ الطعامِ عن عَفَنِ الساجةِ المغصوبةِ في البناءِ، إذ لا يجبُ نَزْعُها مع إمكانِه؛ بسَبِ عَفنِها (٤).

^{= «}مجمع الزوائد» (١: ٦١) وقال: رواه الطبراني في «المعجم الكبير»، ورجالُه موثّقون إلّا حاتم بن عبّاد لم أرّ مَنْ ذكر له ترجمة.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ٣٣٣–٣٣٤).

⁽٢) المصدر السابق (١: ٣٣٤).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٣٣٥).

⁽٤) يُوضِّحه قولُ العِمراني في «البيان» (٧: ٥٨): «إذا غَصَبَ ساجَةً أو خَشَبةً، فإن عَفَنت الساجَةُ أو الخَشَبة لم يلزَمْهُ ردُّها، لأنها صارت كالمُسْتهلكة، ويردُّ قيمتَها». انتهى.

قال شيخُنا: فَرْقٌ بين الساجةِ والطعام، وهو أنّه يلزَمُ من نَزْعِ الساجةِ، إفسادُ ما حوْلهَا من البِناء، ولا كذلك الطّعام.

قولُه بعد ذلك: «ولم يُقَدِّم الشرعُ مَسْحَ يُمنى الأُذْنَيْن على يُسراهما، إذ لا فَضْلَ»(١).

يُقالُ فيه: الأُذُنانِ والحَدّانِ يَطْهُران دَفعةً واحدة، فإنْ كان أقطَع، قَدَّم اليمين، كذا نقلَه الرافعيّ عن أبي المحاسن الرّوياني (٢).

قولُه بعد ذلك: «ولا شَكَّ أن مُقابِلةَ الشريفِ بالشريفِ، حَسَنةٌ في العُقول، ولذلك (٣) يَبدأُ بها في الانتعالِ؛ لأنه إكرامٌ لها» (٤).

يُقالُ فيه: فإذا تَعارضَ الخروجُ من المسجدِ والانتعال، قَدَّمَ اليُسْرَىٰ في الخروجِ، ويَضَعُها علىٰ ظَهْرِ نَعْلهِ ثم يُخرِجُ اليُمنىٰ، فيُنعِلُها ثم يُنْعِلُ اليُسْرَىٰ.

قولُه بعد ذلك: «والطِّيرَةُ أن يَرىٰ أو يَسْمعَ ما يدلُّ علىٰ الشرِّ، فيخافَه ويَرْهبَه، [فيصدُّه ذلك عن إمضاء ما عزم عليه](٥) وذلك سوءُ ظَنِّ بالله»(٦).

يقالُ عليه: إنها نُهيَ عنه زَجْراً عمّا كانوا يعتقدونَه من تأثيرِها، من حيثُ

قلت: الساج: شَجَرٌ متينٌ يُجُلبُ من الهند لا تكاد الأرضُ تُبليه.

⁽۱) «القواعد الكري» (۱: ٣٣٨).

⁽٢) انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (١: ٤٢١) و «بحر المذهب» للروياني (١: ١١٦).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «وكذلك».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٣٣٨).

⁽٥) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٣٤٠).

النفعُ أو دَفْعُ الضُّرِّ، لا أنها مِن بابِ سوءِ الظنِّ بالله، وإلا فقد عدلَ رسولُ الله ﷺ عن سلوكِ وادٍ قد [علم](١) أنه يسكنه بنو يحرق(٢).

قولُه بعد ذلك في الأظفارِ: «وتحريمُ قَلْمِها على المُحْرِمين، وتَرْكُ قَلْمِها في عَشْرِ ذي الحَجَّةِ للمضحِّين»(٣).

يقال فيه: لا يَتقَدَّرُ ذلك بعَشرِ ذي الحجة، بل الحُكم كذلك في أيامِ التشريق حتى يضحي (٤).

[فصلٌ فيها تتعلَّقُ به الأحكامُ من الحواسِّ]

قولُه في فصل فيها تَتعلَّقُ به الأحكامُ من الحواس: «وأما الاستحبابُ: فكالنّظرِ إلى الكعبة، وفي المصاحف، وكُتُبِ العلم للقراءةِ، وإلى الخاطبين(٥)، وإلى المُخاطبين: السائلين والمجيبين»(٦).

يُقالُ فيه: قد يجبُ النظرُ في المُصْحَفِ للمصلِّي الذي لا يحفَظُ الفاتحة إذا

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) في سيرة ابن هشام: بنو حُراق.

⁽٣) «القواعد الكبري» (١: ٣٤١).

⁽٤) وهو ثابتٌ في الصحيح، أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب نَهْي من دخل عليه عَشر ذي الحجّة برقم (١٩٧٧)، وأبو داود، كتاب الضحايا، باب الرجل يأخذ من شعره برقم (٢٧٩١) وغيرهما من حديثِ أم سلمة رضي الله عنها، وصحّحه ابن حِبّان (٥٨٩٧) وفيه تمامٌ تخريجه.

⁽٥) يليه في «القواعد الكبرى»: «في الخطب المشر وعات».

⁽٦) «القواعد الكبريٰ» (١: ٣٤٢).

أمكنَه ذلك (١)، وكذلك يجبُ النظرُ فيه لتعلُّمِها إذا تَعيَّنَ طريقاً، وكذلك يجبُ النظرُ في كُتُبِ العلْمِ إذ تَعيَّن ذلك طريقاً إلى ما لا بُدَّ منه.

وما ذكره من استحبابِ النظرِ إلى الخاطِبين من الخُطَب المشروعات، فيه نظر، فالاستحبابُ يحتاجُ إلى دليل. وكذلك النظرُ إلى المُخاطَبين: السائلين والمُجيبين.

قولُه عقِبَ ذلك: «وإلى المصنوعاتِ كلها للتفكُّرِ في القدرةِ ونُفوذِ الإرادةِ وبَديع الحكمة»(٢).

يُقالُ فيه: ما ذكره من استحبابِ النظرِ إلى المصنوعاتِ للتفكّرِ، إنْ أخذَهُ مِن قوله تعالىٰ: ﴿ أُولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] فالنظرُ فيها بمعنى التفكُّر والتأمّل، وكذلك هو في قوله: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠١] أي: تأملوا.

قولُه بعد ذلك في حاسّةِ السَّمع: «وأما التحريمُ فكاستماعِ كلماتِ الكُفْرِ»(٣).

قال شيخُنا: المختارُ أنّه لا يحرُمُ استهاعُ كلماتِ الكُفْرِ من أهلِ الذمّةِ ولا غيرِهم من الكافرين.

⁽١) يوضِّحُه عبارةُ التقيِّ الجِصْني: «أمّا مَنْ لا يُحْسِنُ الفاتحةَ حِفْظاً، لزِمَه تعلَّمها أو قراءتُها مِن مُصْحف، ولو بشراءِ أو إجارةٍ أو إعارة، ويلزَمُه تحصيل الضوءِ في الظُّلمة» انتهى من «كفاية الأخيار» (٢: ١٥٧).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٣٤٢).

⁽٣) المصدر السابق (١: ٣٤٣).

قولُه بعد ذلك في حاسّةِ الشمّ: «أما الإيجابُ: فكإيجابِ ما يجبُ على الحاكمِ شَمُّه، أو على الشهودِ بأمرِه إياهم»(١).

يُقالُ فيه: ما ذكرهُ من إيجابِ شَمِّ ما يجبُ شَمُّه، مِمّا يختلِفُ فيه الخصوم، بِقالُ فيه: ما ذكرهُ من إيجابِ شَمِّ ما يجبُ شَمَّه، مِمّا يختلِفُ فيه الخصوم، بطرق المتعين القَطْعِ، بأنّه لا يجبُ ولو تَعيَّنَ ذلك طريقاً إلى قَطْعِ النِّزاعِ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْهِ: «شاهداك أو يمينُه» (٢) ولم يذكُرْ سوى ذلك، فإيجابُ غيرهِ يحتاجُ إلى ذليل.

قولُه بعد ذلك: «وتحريمُ اشتمام طيبِ النساءِ الأجنبياتِ الحِسان»(٣).

يقالُ فيه: تقييدُه الأجنبياتِ بالجِسانِ يَقْتضي أنّ غيْرَ الجِسانِ لا يَحْرُمُ شَمُّ طيبهنّ، والذي يظهَرُ خِلافُه؛ لأنّه داعٍ مُحرِّكٌ للشهوة، وما مِنْ ساقطةٍ إلا ولها لاقطة (٤).

قولُه بعد ذلك: «لو شَمَّ طِيباً لا يملكُه كشَمِّ الإمام الطيبَ الذي يختصُّ

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ٣٤٣).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن برقم (٢٥١٥) ومسلم، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حقّ مسلم برقم (١٣٨) وغيرهما من حديثِ ابن مسعودٍ رضى الله عنه.

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٣٤٤).

⁽٤) ويشهد لذلك قولُه ﷺ: "إذا استعطرت المرأةُ فمرّت بالمجلس فهي كذا وكذا" يعني زانية. أخرجه أبو داود، كتاب الترجل، باب ما جاءَ في المرأة تتطيّبُ للخروج برقم (٢٧٨٦)، والترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاءَ في كراهيةِ خروج المرأة متعطرة برقم (٢٧٨٦) من حديثِ أبي موسىٰ الأشعري وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

بالـمُسلمين، إذا لم يتصرَّفْ في جِرْمِه فلا بأسَ به، وقد تَـورَّعَ عنه بعضُ الأكابر»(١).

أشارَ ببعضِ الأكابرِ إلى عُمرَ بنِ عبد العزيز (٢).

قولُه بعد ذلك: «وممّا لا أعدُّه وَرَعاً، أكلُ طعامٍ حلاكٍ مَحْضٍ حَمَله ظالم»(٣).

أشارَ بالتورُّعِ عن أكلِ الطعامِ الحلالِ الذي حَمله ظالم، إلى ذي النونِ المصري، وقِصَّتُه مشهورة (٤).

قولُه بعد ذلك في الذوقِ: «وكذلك يجبُ على الحاكمِ الذَّوق»(٥). ما ذكرهُ من وجوبِ الذوقِ المعتدُّ خِلافُه، وقد تَقدَّم في الشمِّ أيضاً.

[فصلٌ فيها يتعلَّقُ بالأزمان من الطاعات]

قولُه في الفصلِ المعقودِ لِما يتعلّقُ بالأزمانِ من الطاعاتِ، في «النوعِ السابع» منه: «وهو مؤقّتٌ عند بَعْضِهم بشَوّال وذي القعدة وذي الحجّة»(٦).

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ٣٤٤).

⁽٢) قد ذكر ابن الجوزي من حديثِ رَباح بن عبيدة، عن عمر بن عبد العزيز أنّه وُضِعَتْ بين يَديْهِ مِسْكَةٌ عظيمة، فأخذَ بأنفِه، فقيل: يا أمير المؤمنين، إنّها هو ريح، قال: «وهل يُتتَفَعُ منها إلّا بريحها؟!» انتهى من «سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز» ص١٩٢٠.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٣٤٥).

⁽٤) وهي مذكورة في ترجمة ذي النون من «حلية الأولياء» (٩: ٣٤٦).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٣٤٥).

⁽٦) المصدر السابق (١: ٣٥٠).

يقال فيه: وذو الحجَّةِ عندَ من يجعلُه بكمالِه أشهُرَ الحَجِّ وَقْتاً للإحرامِ بالحج، إنّما ينعقدُ الإحرامُ بالحجِّ في شَوّال وذي القعدة وعشر أو تِسْع من ذي الحجة، على الخلافِ فيه (١)، وإنَّما المرادُ بجَعْلِ ذي الحجَّةِ وقتاً للحجِّ عندَ من يقولُ به، لزومُ الدم بتأخير طوافِ الإفاضةِ عنه.

قولُه بعد ذلك في «النوعِ الثامن» في العُمرة: «ولا وَقْتَ لها خلافاً لبعضِ العلماء»(٢).

يُقالُ فيه: «يُسْتثنى العاكفُ بمنى للرَّمْي، فإنّه لا يصحُّ إحرامُه بالعُمرة في أيامِ مِنى! لاشتغالِه بالرَّمْي، نَصَّ عليه»(٣).

[فصلٌ في تنويع العبادات البدنية]

قولُه بعد ذلك في «النوعِ الخامس» في: «فَصْلٌ في تنويعِ العباداتِ البدنية [٣٢/ ب]: «وإنْ قرأ آياتِ الصفاتِ، تأمَّلَ تلك الصفة، فإن كانَت مُشْعرة بالتوكُّل، فليَعْزِمْ عِليه»(٤).

يُقال فيه: الأحسَنُ أن يقول: فليتوكَّل لنظائرِه التي ذكرها، وإلا فما الفرقُ بَيْنَه وبين نظائرِه، حيث قال فيه: فليَعْزِمْ بخلافِ نظائرِه.

⁽١) ولتمام الفائدة انظر: «البيان» للعِمْراني (٤: ٦٠-٦١).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٠٥٠).

⁽٣) انظر: «نهاية المطلب» للجويني(٤: ١٦٦).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٣٥٣).

قولُه بعد ذلك: «النوعُ السادس: إسقاطُ الحقوقِ كالإعتاقِ في الكفّارات، والإبراءِ من الذنوب^(۱)، والعَفْو عن الإساءة (۲)» (۳).

يُقالُ فيه: عَلَّ ما ذكرهُ من الإعتاقِ الصادرِ من المُسْلمِ في الكفارات، فإنَّ له جِهتَيْن: فمِنْ حيثُ كونُه إسقاطاً لما في الذمَّةِ أشبَهُ بأداءِ الديون، ومِنْ حيثُ كونُه إعتاقاً من المسلمِ ابن المسلم عبادة، فلا يأتي ما ذكرهُ الشيخُ في إعتاقِ الكافرِ عن الكفارات، وكذا القول في الإبراءِ والعَفْو.

قولُه بعد ذلك: «والعَفْوُ عن حَدِّ القَذْفِ أفضَلُ منَ العَفْوِ عن التَّعْزير»(٤).

يُقالُ فيه: مَحَلَّ الحَزْمِ بذلك إذا قُلنا: ليسَ للإمامِ التعزيرُ إذا عفا^(٥) مُسْتحِقُّه. أما إذا قُلنا: له التعزيرُ إذا عفا مُستحِقُّ التعزير، وهو الأصحّ^(٢)، فيُحتَملُ ما ذكره الشيخ، ويُحْتملُ أنَّ العَفْو عن التعزيرِ أفضَلُ مِنَ العفوِ عن حَدِّ القَذْف؛ لأنّ الحدَّ له ضابطٌ يُرْجَعُ إليه بخلافِ التعزير، فقد يَنتهي إلى حَبْسٍ طويلٍ ونحوِه؛ لرجوعِه إلى رأي الإمام، ولا سِيَّا إنْ كان مالكياً يرى التعزيرَ بالأشياءِ الشديدةِ ولو أتَتْ على نفسه (٧).

⁽١) في «القواعد الكرى»: «الديون».

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «الإساءات».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٣٥٤).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣٥٤).

⁽٥) في الأصل: عَفي.

⁽٦) وعلَّله النووي بأن فيه حقًّا لله تعالى، فيُحتاجُ إلى زَجْرِه وزَجْرِ غيرهِ عن مثل ذلك. انتهىٰ من «روضة الطالبين» (١٠: ١٧٦).

⁽٧) ولتهام الفائدة انظر: «الذخيرة» للقرافي (١٢: ١١٨).

قولُه بعد ذلك: «والإبراءُ من الدينارِ أفضَلُ من الإبراءِ من الدِّرْهم»(١).

يُقالُ فيه: محلُّ ذلك ما إذا كانَ المُرَّىٰ عن الدينارِ والدرهمِ واحداً، فإنَّ الدينارَ أفضَلُ في حقه، فإن اختلفَ بأن أُبرئ ملِكُ عَظيمٌ عن دينار، وفَقيرٌ عن درهم، فإبراءُ الفقيرِ عن الدرهم، أفضَلُ من إبراءِ الملكِ العظيمِ أو الغنيِّ عن الدينار، قد مرَّ نظيرُ ذلك في تَفاوُتِ إثْم المسروقِ ونحوِه.

قولُه بعد ذلك: «وكذلك مَسْحُ الخِفافِ والعصائبِ والعهائمِ والجَبائر، يُعَدُّ مِمَّا لا يَظْهَرُ حُكْمُه (٢)، فإنَّ الحدَثَ لم يُؤثِّرْ فيها» (٣).

يقالُ عليه: لمّ أنزلَها الشارعُ منزلةَ مُبْدَلاتِها للضرورةِ والحاجةِ، قامَتْ مَقامها، وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ به.

قولُه بعد ذلك: «وكذلك الوضوءُ بلَمْسِ النِّساءِ، ومَسِّ الفروج» (٤). أَيْ: مَا لا يَظْهَرُ حُكْمُه.

يُقال عليه: لك أن تقول: إنّ الحكمةَ فيه أنَّ اللَّمسَ [و] (٥) الـمسَّ مَظِنَّةُ للالتذاذِ، والالتذاذُ مظِنّةٌ لخروجِ ما يحصُلُ للرجل بيدهِ عند أهلِه، فوجبَ الوضوءُ لذلك.

قولُه بعد ذلك: «ويجوزُ أن تكونَ هذه الأحكامُ كلُّها لا مصالحَ فيها، ظاهرةً ولا باطنة»(٦).

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ۲۰۶).

⁽٢) «يُعدُّ مما لا يظهر حكمه» ساقطةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (١: ٣٥٥).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣٥٦).

⁽٥) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٦) «القو اعد الكريٰ» (١: ٣٥٦).

يقالُ فيه: الظاهرُ أنّ في مِثْلِ هذه الأحكامِ، حِكَماً لم يُطْلِعْ عليها الله عِبادَه.

قولُه بعد ذلك: «فأما الأداء، فما فُعِلَ في وَقْتِه الْمُقدَّرِ شَرْعاً»(١).

يُقال فيه: لا بُـدَّ أن يقول: ما فُعِلَ في وقتِه المُقَدَّرِ له شَرْعاً أوّلاً، لتخرجَ الإعادة، ثمَّ إنَّه لم يَعْرِضْ للإعادةِ في تقسيمِه، وكانَ [٣٣/ أ] من حقِّه التعرُّضُ لذلك.

قولُه بعد ذلك في الموسَّع زمانُه: «فكالظُّهْرِ ونحوِها(٢)، فإنَّ المُصلِّيَ مُخَيَّرٌ بِينَ أَن يُقَدِّمها في أوائلِ أوقاتِها، وبين أن يُوسِّطَها، أو يؤخِّرَها بحيث يقَعُ التحلُّلُ منها قبل انقضاءِ وقتِها(٣)»(٤).

يُقال عليه: يَرِدُ علىٰ هذا، لو شَرعَ في الوقتِ، ومَدَّ، حتىٰ خرجَ الوقتُ، فإنّه يجوزُ علىٰ الصحيح، فلم يَقَعِ التحلُّـلُ قبْلَ انقضاءِ وَقْتِها (٥).

قولُه بعد ذلك: «وأذانُ كلِّ صلاةٍ مُؤقَّتٌ بوَقْتِها(٦)، إلا الصُّبْحَ (٧)،

⁽١) «القواعد الكبرى» (١: ٣٥٦).

⁽٢) في «القواعد الكبرىٰ»: «فكالظُّهر والعصر والمغرب والعشاء والصُّبح».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «أوقاتها».

⁽٤) «القواعد الكبري» (١: ٣٥٦).

⁽٥) ويَشْهَدُ لذلك ما أخرجه عبد الرزاق في «المصنَّف» (٢٧١١) عن أنس بن مالك قال: صلَّيْتُ خَلْفَ أبي بكر الفَجْرَ، فاستفتح «البقرة» فقرأها في ركعتين، فقام عمرُ حين فرغَ قال: يغفرُ الله لك، لقد كادت الشمسُ تَطْلُعُ قبل أن تُسَلِّمَ، قال: «لو طلعَتْ لألفَتْنا غير غافلين» ولتمام الفائدة انظر: «الأم» للشافعيِّ (٧: ٢٤١).

⁽٦) يليه في «القواعد الكبريٰ»: «لا يُقدَّمُ علىٰ وقتها».

⁽٧) في «القواعد الكبرى»: «أذان الصُّبح».

فإنه يُقَدَّمُ على وقتِها؛ ليتأهَّبَ الناسُ بالطهاراتِ وقضاءِ الحاجات»(١).

يقال فيه: الأولىٰ أن يُعلَّلَ تقدُّمُ أذانِ الصُّبْحِ، بها ذكَره رسولُ الله ﷺ في قوله: «ليرجعَ قائمُكم ويُوْقِظَ نائمكم»(٢)، وقد ترجَمَ البيهقيّ علىٰ ذلك: «بابَ ذكْرِ المعاني التي يؤذِّنُ لها بلالٌ بليل»، فذكره (٣).

قولُه بعد ذلك: «المثالُ الثاني: تخيُّرُ المُتوضِّئ بين المرَّقِ والمرَّتَيْن والثلاث (٤)، وكذلك التخييرُ في غَسْل النَّجاسات» (٥).

يقالُ فيه: حقيقةُ التَّخير أن يُخيِّر الشارعُ المُكلَّفَ من أمورٍ على السواء، من غير أن يجبَ واحدٌ منها بفضيلة في نَفْسِه أو غير ذلك كما في كَفَّارةِ اليمينِ وغيرِها، والشيخُ أخذَ التخييرَ في هذا الفصلِ بإزاءِ ما للمكلَّفِ أن يفعَلَه، وما لَهُ أن يَنتَقِلَ إلى غيرِه بمُقْتضى الأدِلّة، وقد يكون أحدُ الأمريْن، أو الأمورِ أفضَل، وقد لا يكونُ، وأمثلتُه في هذا الفصلِ، أكثرُها جارٍ على ذلك، وبعضُها تَخْييرٌ حقيقةً، فتأمَّل الأمثلة، ورُدّ كلَّل لِما يُناسِبُه.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۱: ٣٥٦).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الأذانِ قبل الفجر برقم (٦٢١)، ومسلم، كتاب الصيام، بابُ بيانِ أن الدخولَ في أن الصومَ يحصل بطلوعِ الفجر برقم (١٠٩٣) من حديثِ ابن مسعودٍ رضى الله عنه، وصحّحه ابن حِبّان (٣٤٦٨) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقى (١: ٥٦١).

⁽٤) وهو ثابتٌ من فِعْلِه ﷺ. أخرجه الترمذي، كتاب الطهارة، باب الوضوءِ مرةً ومرتين وثلاثاً برقم (٤٥)، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننِها، باب ما جاء في الوضوء مرّةً مرة، برقم (٤١٠) من حديثِ جابر رضى الله عنه.

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٣٥٦).

قولُه بعد ذلك في «المثالِ السابع»: «والقَصْرُ أَفْضَلُ، (أي: من الإتمام)(١)، والصومُ فيها دونَ ثلاثةِ أيام أفضَل (٢).

يقالُ فيه: ما ذكرهُ مِن أفضليّةِ الصومِ فيها دون ثلاثةِ أيام وفيها بعدها على الأصح، فحُكْمُه فيمَنْ لا يتَضرّرُ بالصوم، أما مَنْ يَتَضرّرُ به فالفِطْرُ في حَقّه أفضَل (٣).

قولُه بعد ذلك: «فإنَّ جَمْعَ التقديمِ بعرَفةَ أَوْلَىٰ، وجَمْعَ التأخيرِ بمُزدلفةَ أَفْلَ، وجَمْعَ التأخيرِ بمُزدلفةَ أَفضَل؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ فَعل ذلك»(٤).

يُقال فيه: إنّما جَمعَ رسولُ الله ﷺ بعَرفةَ تقديهاً؛ لأنّه كان نازِلاً، وإنها جَمع بمُزدلفةَ تأخيراً؛ لأنه كان سائِراً وَقْتَ الأولىٰ، فهو غيرُ مسألةِ الجمْعِ في السفرِ. ولا اختصاصَ لذلك بعَرفةَ ولا بمُزدلفةَ حتّىٰ يُسْتثنىٰ.

قولُه بعد ذلك: «المثالُ الثامن والعشرون: يُـخَيَّرُ مَنْ ثَبَت له فَسْخُ عَقْدٍ بين الفَسْخ والإمضاء، وفِعْلُه ما هو الأَغْبطُ للمفسوخ عليه، أفضَل »(٥).

يقالُ عليه: ما ادّعاهُ الشيخُ مِنْ أنّ فِعْلَ ما هو الأغبطُ للمفْسوخِ عليه،

⁽١) ما بين القوسين من كلام البلقيني.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (١: ٣٥٧).

⁽٣) انظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٦: ٤٢٦).

⁽٤) وهو ثابتٌ من حديثِ جابرِ الطويلِ في صفةِ حجِّ النبيِّ ﷺ. أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجّة النبيِّ برقم (١٩٠٥) وأبو داود، كتاب المناسك، باب صفة حجّة النبيِّ برقم (١٩٠٥) وغيرهما.

⁽٥) «القواعد الكبرى» (١: ٣٦٠).

أَفْضُلُ، لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ دَلِيل، وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي المثالِ الذي بَعْدَه مِنْ أَنَّ عَفْوَ الشفيعِ أَفْضَل مِن الأَخْذ. المختارُ: تَفْصيلُ، وهو أنه إنْ خافَ ضَرَرَ المشاركةِ، فَالأَخْذُ أَفْضَل، وإلّا فالعَفْو^(۱).

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: لم اعتُبِرَتِ المساكنُ بحالِ النساء، والنفقاتُ والنفقاتُ والنُفقاتُ الرجالِ النساء، والنفقاتُ والكُسُوةُ (٢) بحالِ [٣٣/ب] الرجال؟ قُلنا: المرآةُ تَتَعيَّرُ بالمسْكنِ الخسيسِ الذي لا يُناسِبُ حالهَا؛ لأنّه مُشاهَدُ (٣) بخلافِ الكُسُوةِ والطعام، فإنّها لا يُشاهدانِ في أغلبِ الأحوال، فكانَ ضررُها (٤) بالمسكنِ الخسيسِ أعظم (٥).

يُقال فيه: ما ذكرهُ الشيخُ من اعتبارِ الكُسوةِ بحالِ النِّساء، هو الأصحّ، ولنا طريقة: أنه تُعتبرُ حالُ الزوجَيْن، وما ذكرهُ من اعتبارِ المسْكَنِ بحالها، فيه طريقةٌ أيضاً، أنه تُعتبر بحالِ الزوجَيْن، وقولُ الشيخِ في الكسوةِ والطعامِ: إنّها لا يُشاهدانِ في أغلبِ الأحوالِ، إلى آخرِه، مُسَلَّم في الطعامِ، وأما الكُسوةُ فمشاهَدُ كثيراً كالمسكنِ أو أكثر، ولكَ أن تُؤوِّل كلامَ الشيخ.

قولُه بعد ذلك في الذي يجبُ علىٰ الفور: «كزكاةِ المُعَشَّراتِ عند التنقيةِ والحَفاف»(٦).

⁽١) ولتهام الفائدة انظر: «الحاوي الكبير» (٧: ٢٣٩).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «والسُّكني».

⁽٣) يليه في «القواعد الكبرى»: «لا يخفي على أوليائها وأعدائها».

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «تضرُّرها».

⁽٥) «القواعد الكري» (١: ٣٦٢).

⁽٦) المصدر السابق (١: ٣٦٤).

يُقالُ فيه: زكاةُ المُعَشَّراتِ تَجبُ عند بُدوِّ صلاحِ الثَّمَرِ واشتدادِ الحَبِّ^(۱)، وإنها الذي يتوقف على التنقيةِ والجفاف، وجوبُ الإخراج، وفَرْقُ بين الوجوبِ ووجوبِ الإخراج.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: هلّا وجبَ الحجُّ على الفَوْر؟ قلنا: لكنَّ^(٢) المقصودَ منه، ثوابُ الآخرةِ، وهو مُتراخ^(٣).

يُقال فيه: ما ذكره من الجِكْمةِ من وجوبِ الحجِّ علىٰ التراخي، يَنْ تَقضُ بالصوم، فإنَّ المقصودَ الأعظمَ منه ثوابُ الآخِرة، وهو علىٰ الفَوْر، وينتقضُ أيضاً بالصلاةِ التي ليسَ لها إلَّا وقتٌ واحدٌ كالمَغْرِب.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: لم كَرَّرْتُم الحَدَّ إذا تَخَلَّلَ بين السَّرِ قَتَيْن؟ قلنا: لمّ عَلِمْنا أنّ الحَدَّ الأولَ لم يزجُرْه حينَ أقدمَ على الجريمةِ ثانياً، جَدَّدْنا عليه الحَدَّ إصلاحاً له بالزَّجْر»(٤).

ما ذكره الشيخُ من تكريرِ الحدِّ فيه نَظَر؛ لأنَّ الحدودَ يُتبقَّىٰ عليها، ولو لم ينزجرْ مَنْ أُقيمَتْ عليه، والأولىٰ أن يُقال: لأنَّ الجريمةَ الأولىٰ قد أخَذ مُوجبَها، فلو لم يكُنْ في الثانيةِ شيءٌ، لكانت لا تُقابَلُ بها.

قولُه بعد ذلك: «وكذلك تدخلُ دِياتُ الأطرافِ في دِيَةِ النفسِ إذا فاتَتْ

⁽١) انظر: «روضة الطالبين» (٢: ٢٣١).

⁽٢) في «القواعد الكبرىٰ»: «لا، لأنَّ».

⁽٣) «القو اعد الكرئ» (١: ٣٦٦).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣٦٨).

قَبْلَ الاندمال؛ لأنَّ الجِراحاتِ قد صارَتْ قَتْلاً، ولو قتلَه أجنبيٌّ لزِمَه دِيَةُ نَفْسِه، ووجَبتْ دِيَةُ الأطرافِ فقد نَصَّ الشافعي ووجَبتْ دِيةُ الأطرافِ على قاطِعها، ولو قتلَه قاطعُ الأطرافِ فقد نَصَّ الشافعي [رحمه الله](۱) على التداخل(۲)، وفيه إشكالٌ مِنْ جهةِ أنَّ السِّرايةَ قد انقطعَتْ بالقتل، فأشبَه ما لو انقطعَت بالاندمال، وقد خالفَ ابنُ سُرَيْحٍ الشافعيَّ في ذلك، وهو مُتَّجه»(۳).

يقالُ عليه: بلِ المُتَّجهُ ما نَصَّ عليه الشافعيُّ رضيَ الله عنه؛ لأنَّ الحال فيها واحدٌ، لم ينقطع حُكْمُ الجراحاتِ الأولى لقيامِ سَبَبِها، بخلافِ الاندمال؛ ولأنَّ الحقَّ المجروحَ مَضْمونٌ بالدِّيةِ على الجارحِ المذكور، فلا يَتَجَدَّدُ (٤) له بجراحِه ضمان، والصورةُ إذا اتِّد وَصْفا الجرح والقَتْلِ في العَمْدِ والخطأ، [٣٤/أ] فإن أخطأ، فالأصحُّ لا يدخُل، ويَشْهَدُ للنصِّ: أنْ لو تَبرَّعَ في المرضِ المخوفِ تَبرُّعاً مُنجَّزاً، ثم سقط مِن سطح، فإنّه يُعْتَبرُ تَبرُّعه من الثلث، نظراً إلى السببِ الظاهرِ الذي كان يستمرُّ لولا حصولُ الحادث، ولو سقطَ من سطح هناك حُسِبت الدِّياتُ كلُّها على الخاطئ، لأنه لم يتَّحد الحالُ في جاني النفس وجاني الجراحات.

قولُه بعد ذلك: «وقد أطلقَ بعضُ أصحابِ (٥) الشافعيِّ رضي الله عنه (٦)

⁽١) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٢) انظر: «الأم» (٦: ٧٢).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (١: ٣٦٩).

⁽٤) في الأصل: يُتَّخذ: ولعلَّ ما أُثبتناه هو الأشبه بالصواب.

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: «أكابر أصحاب».

⁽٦) في الهامش و «القواعد الكبريٰ»: هو ابن أبي هريرة، أطلقَه في «تعليقه».

أنّه يُستحبُّ (١) الخروجُ من الخلافِ حيثُ وقع، أفضَلُ من التورُّطِ فيه، وليس الأمرُ كما أطلقَه، بل الخلافُ على أقسام: الأول: أن يكونَ الخلافُ في التحريم والجواز، فالخروجُ من الخلافِ بالاجتنابِ أفضل. الثاني: أن يكونَ الخلافُ في الاستحباب والإيجاب، فالفِعْلُ أفضَل. الثالث: أن يكون الخلافُ في الشرعية، فالفعلُ أفضَل، كقراءةِ البَسْمَلةِ في الفاتحة» (٢).

اختار شيخُنا رضيَ الله عنه: أنه لا يُسْتحَبُّ الخروجُ من الخلافِ إلا إذا قويَ مُدْرَكُه، سواءٌ كان في التحريمِ والجواز، أو في الاستحبابِ والإيجاب، أو في غيرِ ذلك، وأمّا إذا ضَعُفَ الـمُدْرَكُ فلا يُستحَبُّ الـخروجُ من الخلافِ مُطْلقاً (٣).

قولُه بعد ذلك: «وأما ما يدخلُه الشرطُ من العبادات، فالنَّذُرُ قابلٌ للتعليقِ على الشرائطِ مع اختلافِ أنواع المنذورات»(٤).

يُقالُ فيه: مرادُه بالشرطِ هنا: التعليقُ على حَدِّ قولِ الشيخِ في الفِدْية: بابُ الشرطِ في الطلاق فيه تجوُّز، وقد فَرَّقَ الأصحابُ بين التعليقِ والشرط، ومِنْ ثَمَّ قال في «الوسيط»: إنَّ الطلاق لا يقبلُ الشرط(٥)، ومرادُه أن يقول: طلَّقْتُ بشَرْطِ كذا، وحينئذٍ فالفَرْقُ بين التعليقِ والشرط: أنَّ التعليقَ ترتيب

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «أنَّ الخروجَ».

⁽٢) «القواعد الكرىٰ» (١: ٣٦٩).

⁽٣) لأن العلماءَ متّفقون على استحبابِ الخروجِ من الخلافِ إذا لم يلزَمْ منه إخْلالٌ بسُنَّةٍ ثابتةٍ، أو وقوعٌ في خلافٍ آخر» انتهىٰ من «روضة الطالبين» (١٠: ٢١٩).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (١: ٣٧٢).

⁽٥) «الوسيط في المذهب» للغزالي (٥: ٣٣٣).

أمرٍ لم يوجَدْ بـ (إنْ) أو إحدى أخواتِها، كإنْ دخَلْتِ الدارَ فأنْتِ طالق، والشرطُ التزامُ أمرٍ لم يوجَدْ في أمرٍ وُجِدَ، بل وَجْهُ مَخْصوص، كطلَّقْتُ بشَرْطِ كذا.

وأبوابُ الشريعةِ أربعةُ أقسام: ما يَقْبلُ الشرطَ والتعليق، وما لا يَقْبلُهما، وما يقبلُ الشرطَ دونَ التعليق، وعكْسُه، وليس هذا موضعَ بيانِها.

وقولُه: «فالنَّذْرُ قابلٌ للتعليق على الشرط(١)»، أرادَ بالشرط: الصفات.

قولُه بعد ذلك: «ولو شَرَطَ المُحْرِمُ التحلُّلَ [بالمرض أو لأمرٍ مهم] (٢)، ففي صحَّةِ الشرطِ خلاف» (٣).

يُقالُ فيه: لا يُناظِرُ ما ذكره، والذي يُناظرُه إنْ كان زيدٌ مُـحْرِماً، فقد أحرَمْت.

قولُه بعد ذلك: «وأما ما لا يقبلُ التعليقَ على الشرطِ، فكالصومِ والصلاةِ الواجبَيْن بأصل الشرع»(٤).

يُقالُ فيه: أرادَ بالشرطِ: الصفة، ويُسْتثنىٰ من الصلاةِ ما لو جَهِلَ حالَ إمامهِ فقال: إنْ قَصَر قَصَرْتُ وإلّا أتممْتُ. وجاء: إذا اختلطَ موتىٰ المُسْلمين بموتىٰ الكفّار، وصُلِّى على واحدٍ واحدٍ، فإنه يقول: أصلِّى عليه إن كان مسلماً، ويُسْتَثنىٰ من الصومِ ما إذا نوىٰ ليلةَ الثلاثين من رمضان، صَوْمَ غدٍ إنْ كانَ من رمضان.

⁽١) في «القواعد الكبريٰ»: «الشرائط».

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٣) «القواعد الكرىٰ» (١: ٣٧٢).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣٧٢).

قولُه بعد ذلك: «ومن الطاعاتِ ما يُعْتَبَرُ بوَقْتِ فِعْله، لا بوَقْتِ وجوبهِ، كطهارةِ الصلاة»(١).

يُقالُ فيه: يُسْتثنى من طهارةِ الصلاة، ما لو وهبَ الماءَ في الوقتِ أو باعَه فيه، فإنه يقضي ما دامَ الماءُ باقياً، فقد اعتبرناه بوَقْتِ وجوبه. وكذلك الطهارةُ التي لا تَتقدَّمُ على الوقتِ في صورةِ ما إذا أخرَّ السَّلِسُ (٢) أو المستحاضةُ التي لا تَتقدَّمُ على الوقتِ في صورةِ ما إذا أخرَّ السَّلِسُ (٢) أو المستحاضةُ التي لا تَتقدَّمُ على الوقتِ في صورةِ ما إذا أخرَ الطهارةِ والصلاة، فإنَّه تلزَمُ تلكَ الفريضةُ على المذهب، فقد اعتبرنا وَقْتَ وجوبِها لا وَقْتَ فِعْلِها، إلا أنّ مذا لا يَقَعُ الفعلُ فيه إلا بعدَ انقضاءِ المانع الحادث.

[فصلٌ فيها يفوتُ من المصالحِ أو يتحقَّقُ من المفاسدِ مع النِّسيان]

قولُه في فصلِ ما يفوتُ من المصالح: «والنسيانُ غالبٌ على الإنسان»(٣).

يُقالُ فيه: ما ذكرهُ مِنْ أنّ النّسيانَ غالبٌ على الإنسانِ، تمْنوع، بل النسيانُ من الأعذارِ النادرةِ في نَظرِ العلماء، كما صَرَّحوا به في تفريعاتٍ كثيرة، فمن نَسِيَ الماءَ في رَحْلِه وتيمَّم، فإنّه يقضي (٤)؛ لأنَّ النّسيان نادر، أو لأنّه مُقَصِّرٌ بالنّسيان،

⁽۱) «القواعد الكرى» (۱: ٣٧٢).

⁽٢) وهو مَنْ به سَلَسُ البوْل.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٥).

⁽٤) وهو الجديدُ من قولِ الشافعي، وهو مخرَّجٌ فيمن نَسِيَ الفاتحةَ في الصلاةِ حتى سَلَّم منها، قال في الجديد: يُعيد. انتهىٰ من «الحاوي الكبر» (١: ٢٨٦).

ولو كانَ غالِباً لم يكُنْ مُقَصِّراً. وفي بعضِ النُّسَخ: والنسيانُ غالبٌ للإنسان(١١).

قولُه بعد ذلك: «مِمّا لا يقبَلُ التدارُك»: «وإسكانُ مَنْ يجبُ إسكانُه من الزوجاتِ والآباء والأمهات «...»(٢) لا يقبلُ التدارُك(٣)»(٤).

يُقالُ فيه: ما ذكره من الإسكانِ صَحيح؛ لأنَّه إمتاع، فيسقُطُ بالفَوات.

قولُه بعد ذلك: «وإن كانَ مما يقبلُ التدارُكَ من حقوقِ الله تعالى أو حقوقِ عباده، كالصلاةِ والزكاةِ [والصيام والنذر]^(٥) والديونِ [والكفارات]^(٦) ونفقاتِ الزوجات، وجبَ تداركُه علىٰ الفورِ إنْ كانَ واجباً علىٰ الفور، وإن كان علىٰ التراخى، فهو باقِ علىٰ تراخيه»^(٧).

ما ذكرهُ في الواجبِ على الفور، أنه يجبُ قضاؤه على الفورِ، محلَّه حيثُ كان عاصياً بالفوات، وما ذكرهُ مِن أنّ قضاءَ الواجبِ على التراخي باقٍ على تراخيه، ينتقضُ بالحجِّ إذا فسَدَ بالجهاع، فإنه قضاءٌ يجبُ على الفور (٨).

⁽١) ولتمام الفائدة انظر: «الكليات» للكفوي ص٦٠٥.

⁽٢) بياضٌ في الأصل وتمامُ العبارة في «القواعد الكبرى»: «والبنين والبنات، سقط وجوبه بفواته» بمقدار كلمة أو كلمتين.

⁽٣) «لا يقبل التدارك» ساقطةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القواعد الكرىٰ» (٢: ٥).

⁽٥) زيادةٌ من «القواعد الكبرىٰ».

⁽٦) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٧) «القواعد الكبري» (٢: ٥).

⁽٨) انظر: «الأم» (٢: ٢٣٩)، و «الوسيط» للغزالي (٢: ٨٨٨).

[فصلٌ في مناسبة العلل لأحكامها وزوال الأحكام بزوال أسبابها]

قولُه في «فَصْلٌ في مُناسَبةِ العِلَلِ لأحكامها»: «إذ كيفَ يناسبُ خروجُ المَنيِّ من الفرجِ، أو إيلاجُ أحدِ الفرجَيْن في الآخرِ، أو خروجُ المحيْض أو النَّفاس (۱) لغَسْلِ جَميعِ البدَن، وكذلك لا مناسبة بين المسِّ واللَّمْسِ وخروجِ الخارجِ من أحدِ السبيلين؛ لإيجابِ تطهيرِ الأعضاءِ الأربعة مع العَفْوِ عن النجاسةِ (۲) محلِّ الخروج، ولا للمَسْحِ على العمائمِ والعصائبِ والجبائرِ والخِفاف، وكذلك لا مُناسبة لأسبابِ الحدَثِ الأصغرِ والأكبر؛ لإيجابِ مَسْحِ الوجْهِ واليَدَيْن بالتراب، بل ذلك تَعبُّدٌ من ربِّ الأرباب ومالكِ الرقاب» (۳).

يُقالُ فيه: خروجُ الممنِيِّ مناسبٌ لغَسْلِ جَميعِ البدَن، وكان القياسُ في الحدَثِ الأصغر، تعميمَ كلِّ البدَن، بناءً على أنَّ الحدَثَ عمَّ جَميعَ البدَن، فلمّا خُفِّفَ إلى غَسْلِ الأعضاءِ الأربعة، كان فيها مُناسبةٌ مِنْ جهةِ أنَّ للبدنِ أعاليَ (٤) وأسافلَ وأواسطَ، فوجبَ شيءٌ من أعلاه، وهو الوجْهُ والرأس، وشيءٌ من أسفلَ، وهو الرّبُه وقد تقدَّمَ الكلامُ أسفلَ، وهو الرّبُه وقد تقدَّمَ الكلامُ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «والنِّفاس».

⁽٢) في «القواعد الكبري»: «نجاسة».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٧-٨).

⁽٤) في الأصل: أعالٍ، على الرفع، وصوابه بالنصبِ ممنوعاً من الصرفِ اسم إنَّ مؤخَّر.

⁽٥) في الأصل: الرِّجْلين، وهو خطأ.

⁽٦) في الأصل: اليدّين، وهو خطأ.

في المَسْحِ على العمائمِ ونحوِها، مِنْ أَنَّهَا نُزِّلَتْ منزلةَ مُبْدَلاتِها، وفي اختصاصِ مَسْحِ الوَجْهِ واليدَيْنِ بالتُّرابِ مناسبةٌ مِن جهة أنَّ الرجليْن مُلازمانِ للترابِ غالباً، والرأسُ مستورٌ [٣٥/أ] عنه، فلا يناسبُ مَسْحُها بالتُّراب إذا كان يتراكمُ عليها فتَجْمعُ الأوساخَ، بخلافِ الوَجْهِ واليدَيْن.

[فصلٌ فيها يُتدارك إذا فاتَ بعُذر وما لا يتداركُ مع قيام العُذر]

قولُه بعد ذلك في فَصْلِ ما يُتدارَكُ إذا فات الضابطُ: «إنَّ اختلالَ الشرائطِ والأركانِ إذا وقعَ لضَرورةٍ أو حاجة، فإنْ لم يختصَّ وجوبُه بالصلاةِ كالسَّتْرِ، فإنْ كانَ في قوم يعمّهم العُرْيُ، فلا قضاءَ عليه لِما فيه من المشقَّة»(١).

يقالُ فيه: إنَّما ذكرَ الأركانَ توطئةً لقولِه بَعْدُ: «فإنْ أَمَرْنا(٢) بإتمامِ الركوعِ والسجودِ ولم يَقْضِ على الأصحِّ». إلى آخره.

وإلّا فاختلالُ الرّكْنِ مُبطلٌ يوجب للقضاء، وما ذكَره في السُّتْرةِ مِن أَنّه إنْ كان في قومٍ يعمّهم العُرْيُ، فلا قَضاء طريقة.

قولُه في الفصلِ المذكور: «وقالَ أهلُ الظاهرِ وبعضُ العلماء: مَنْ تَعَمَّدَ تَحْرُكَ الصلاةِ أو الصيامِ لم يلزَمْهُ القَضاء (٣)؛ لأنَّ القضاءَ ورَدَ في الناسي والنائم، وهما مَعْذوران، وليس المُتَعَمِّدُ في معنىٰ المَعْذورِ، ولما قالوه وَجْهٌ حَسَن (٤)، إلىٰ آخره.

⁽۱) «القواعد الكري» (۲:۹).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «أمرناهُ».

⁽٣) انظر: «المحلّل» لابن حَزْم (٢: ١٠-١١).

⁽٤) «القواعد الكبري» (٢: ١٠).

يُقالُ عليه: ما ذكرهُ عن أهلِ الظاهرِ وغيرِهم، وقولُه يَلْزَمُ عليه: أنّه إذا أَفْسَدَ الحَجَّ عَمْداً بالجهاع، لا يَقْضيه، هو خِلافُ للإجماع، ويَرِدُ عليه أيضاً ما رواهُ أبو هُريرةَ رضيَ الله عنه عن النبيِّ ﷺ في قوله: «مَنْ ذَرَعَه القيءُ فلا قَضاءَ عليه، ومَنِ استقاءَ عامِداً فليقض» رواه أبو داودَ وغيرُه بإسنادٍ صحيح (١).

وقولُ الشيخِ في تقرير القولِ المذكور: «إنّ الصلاةَ ليسَتْ عُقوبةً من العقوباتِ حتىٰ يقال: إذا وجبَتْ (٢) على المعذورِ، فوجوبُها على هذا (٣) أولى، لأنّ الصلاةَ إكرامٌ مِنَ الله تعالى للعبيد (٤)» إلى قوله: «فلا يستقيمُ مع هذا أن يقال: إذا أُكْرِمَ المعذورُ بالمجالسةِ والتقريب، كان العاصي الذي لا عُذْرَ له أولىٰ بالإكرام والتقريب» (٥).

يُقالُ عليه: ليسَ هذا من بابِ الإلزامِ الـمُتعَمِّدِ (٢) التركِ حتى يُقالَ فيه هذا الكلام، بل هذا من بابِ استيفاءِ ما في ذِمَّتِه من العِبادة، وهو مَلومٌ بالتَّرْك، ونظيرُه: إيجابُ جزاءِ الصيدِ على المتعمِّدِ مع قولِه تعالى: ﴿وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ [المائدة: ٥٩]، وقد تَقدَّمَ نظيرُ هذا في الكفارات.

⁽۱) أخرجه أبو داود، كتاب الصوم، باب الصائم يستقيءُ عمداً برقم (۲۳۸۰) والترمذي كتاب الصوم، باب ما جاء فيمن استقاءَ عمداً برقم (۷۲۰) وغيرهما، وصحَّحه ابن حِبّان (۲۵۱۸) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽Y) في «القواعد الكبرى»: «وجب قضاؤها».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «على غيره».

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «للعبد».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٠-١١).

⁽٦) في الأصل: المعتمد. ولعلَّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

٢٦٤ _____ الفوائد الجسام

[فصلٌ في بيانِ تخفيفاتِ الشَّرع]

قوله أوّلَ الفصلِ المعقودِ لبيانِ تخفيفاتِ الشرع: «وهي أنواع: منها تخفيفُ الإسقاطِ كإسقاطِ الجُمعاتِ والصوم والحجّ والعُمرةِ بأعذارٍ معروفات»(١).

يقالُ فيه: إسقاطُ الجُمُعاتِ والصومِ مُمكن، وأمّا إسقاطُ الحجِّ والعمرةِ بالعُذْرِ فلا يُتَصوَّرُ، فإنْ أُريدَ بالعُذْرِ عَدمُ الاستطاعةِ ونحوها، فلا وجوب، حتى يقالَ بالسقوطِ، فليُتأمَّل.

[فصلٌ في المشاقِّ المُوجِبَةِ للتخفيفاتِ الشرعية]

قولُه في الفصل المعقود للمشاقِّ الموجبةِ للتخفيفاتِ الشرعية: «المشاقُّ ضَرْبان: أحدُهما: مشقَّةُ لا تنفكُّ العبادةُ عنها، كمشقَّةِ الوضوءِ والغُسْلِ في شِدَّةِ السَّبَرات»(٢).

يُنَبَّه فيه على أنَّ السَّبَراتِ بفَتْحِ السَين المُهْملةِ والباءِ الموحَّدة، هي جَمْعَ سَبْرةٍ بفَتْحِ وسكونِ الباء مثل تَمْرة وتمرات، والسَّبْرةُ: شِدَّةُ البَرْد، ومقصودُ الشيخِ اتِّباعُ لفظِ الحديثِ، فإنه قد ورد في الحديثِ ذكْرُ إسباغِ الوضوء في السَّبَرات(٣).

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ١٢).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٣).

⁽٣) أخرجه البزّار في «المسند» (٢٦٦٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ١٠٩) من حديثِ معاذ بن جبل رضي الله عنه.

قولُه فيه أيضاً في أثناءِ النوعِ الثالث: «مشاقٌ واقعةٌ [٣٥/ب] بين هاتَيْن المشقَّتيْن، (أعني: المشقَّة العظيمة التي مَثَّلها بالخوفِ على النفوسِ والأطرافِ، والمشقَّة الخفيفة التي مَثَّلها بأدنى وَجَع في أصبع) (١٠): وقد تتوسطُ مشاقٌ بين الرُّتبتَيْن (٢) بحيث لا تدنو من إحداهما، فقد يتوقف فيها، وقد يُرجَّحُ بعضُها بأمرٍ خارجٍ عنها، وذلك كابتلاعِ الرِّيقِ في الصوم، وابتلاعِ غُبارِ الطريق (٣) إلىٰ أخره.

يقالُ فيه: الذي يظهَرُ: أنّ ابتلاعَ الريقِ من المشاقِّ التي لا تنفكُّ العبادةُ عنها.

قولُه بعد ذلك: «ولا تختصُّ المشاقُّ بالعباداتِ، بل تَجْري في المعاملات، مثالُه: الغَرَرُ في البيوع، وهو أيضاً ثلاثة أقسام: أحدُها ما يعسُرُ اجتنابُه، كبَيْعِ الفُسْتُقِ والبُندقِ والرّمانِ والبِطِّيخ في قُشوره (١٠)، فيُعْفَىٰ عنه.

القسمُ الثاني: ما لا يعسُرُ اجتنابه، فلا يُعْفىٰ عنه.

القسمُ الثالث: ما يقَعُ بينِ الرُّتبتَيْن، وفيه اختلافٌ »(٥)، إلىٰ آخره.

⁼ وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨: ٣٢٢) و «المعجم الأوسط» (٥: ٣٤٢) برقم (٢٤٦٥) من حديثِ طارق بن شهاب، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٢٣٧-٢٣٨) وعزاه للطبراني، وأعلّه بأبي سعدِ البقّال، مدلِّس، وقد وثّقه وكيع.

⁽١) ما بين القوسين هو من كلام البلقيني.

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «المرتبتين».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ١٤).

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «قشورها».

⁽٥) «القو اعد الكرئ» (٢: ١٥-١٦).

يقالُ فيه: أهملَ قِسماً رابعاً، وهو ما يتعذَّرُ اجتنابُه، كرُؤيةِ أُسِّ الجِدار، وأصلِ الشجرة وما جَرىٰ مَجْراهما، فيُعْفَىٰ عنه قَطْعاً، ولكنه يُؤخَذُ العَفْوُ عنه مِنَ العَفْوِ عما يعسُرُ اجتنابُه من بابِ أولىٰ.

قولُه: «فأما الصلاةُ فينتقلُ فيها القائمُ إلى القعودِ بالمرضِ الذي يُشَوِّشُ عليه»، إلى قولِه: «واشتُرِطَ^(۱) في الانتقالِ من القعودِ إلى الاضطجاعِ، عُذْرٌ أشقُّ من عُذْرِ الانتقالِ من القيامِ إلى القعود؛ لأنّ الاضطجاعَ مُنافٍ لتعظيمِ العبادات، ولا سِيَّما والـمُصلِّي مُناجٍ ربَّه، وقد قال سبحانه وتعالى: «أنا جَليسُ مَنْ ذكرني»»(۲).

يُقالُ عليه: ما ذكرهُ مِنْ أنه يُشْتَرطُ في الانتقالِ من القعودِ إلى الاضطجاعِ، عذرٌ أشقُّ من عُذْرِ الانتقالِ من القيامِ إلى القعود، مَمْنوع؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ لم يُفَرِّقُ بين الاستطاعتيْن في قولِه ﷺ: «صَلِّ قائهاً، فإن لم تستطعْ فقاعِداً، فإن لم تستطعْ فعلى جَنْب»(٣)، فمَنْ عَجَزَ عن القعودِ لصُداع برأسِه، لا يُشْتَرَطُ أن يكونَ ذلك في حَقِّه أشقَ من كَسْرِ الرِّجْلِ المانعِ من القِيام، بل لو كانَ الصُّداعُ يكونَ ذلك في حَقِّه أشقَ من كَسْرِ الرِّجْلِ المانعِ من القِيام، بل لو كانَ الصُّداعُ

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «ويُشترطُ».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ١٦). أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢٢٤) وأبو نُعَيْم في «حلية الأولياء» (٦: ٣٧) والبيهقيُّ في «شُعَب الإيهان» (٦٧٠) من حديثِ كعب الأحبار رضي الله عنه.

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب إذا لم يُطنَّ قاعداً صلّى على جنب برقم (١١١٧)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد برقم (٩٥٢)، والترمذي، كتاب الصلاة، بابُ ما جاء أن صلاة القاعدِ على النصفِ من صلاةِ القائم برقم (٣٧٢) وغيرهم من حديثِ عمران بن حُصَين رضى الله عنه، وصحّحه ابنُ حِبَّان (٢٥١٣) وفيه تمامُ تخريجه.

المانعُ من القعودِ أخفَّ مِن كَسْرِ الرِّجْلِ المانعِ من القيامِ، جازَ له أن ينتقلَ إلىٰ الاضطجاع.

وقولُه: «لأنَّ الاضطجاعَ مُنافٍ لتعظيمِ العبادات».

قلتُ: لكنه بإذْنِ الشَّرْعِ ليسَ بمُنافٍ.

قوله: «وقد قال الله سبحانه وتعالى: «أنا جَليسُ مَنْ ذكرني»».

قلنا: وقد قالَ الله سبحانه وتعالىٰ يمدَحُ عباده: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذَكُرُونَ ٱللَّهَ قِيكَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِم ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ولو لا الإذْنُ لما كانَ لنا أن نفعلَ ذلك.

وكذلك نداءُ الملِكِ العظيمِ من الآدميِّين باسمِه، منافٍ للتعظيم عادةً، ولمّا أذِنَ الله سُبحانه وتعالى لعبادِه أن يُنادوه ويَدعوه باسمِه في قولهِ: «يا الله»، كان لهُم ذلك. ولو لم يأذَنْ فيه سُبحانه وتعالى ما اجتراً أحدٌ على ذلك.

قوله بعد ذلك: «وأما [٣٦/ أ] الصومُ فالأعذارُ فيه خَفيفة، كالسّفرِ والمرضِ الذي يشُقُّ الصومُ معه كمشقَّةِ الصوم علىٰ المُسافر»(١).

يُقال عليه: مفْسَدة المرضِ بأنْ يشُـتَّ الصومُ معه كمشَقَّةِ الصومِ على المسافر ما يبين لكنْ على ما سيذكرُه في ضوابطِ مشاقِّ العباداتِ، منْ أنَّ مشقَّة كلِّ عبادةٍ تُضْبَطُ بأدنى المشاقِّ المُعْتبرةِ في تلكَ العبادة، وسَيأتي ما فيه، ثم إنّه لا يُعْتبرُ في الفِطْرِ بالسفرِ وجودُ المشقَّةِ، حتىٰ يُعْتبرَ الغَرَضُ بها، ولكنَّ السفرَ للَّا

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ١٦).

كانَ مظِنّةً لمشَقَّةٍ، طُرِدَ البابُ فيه طرداً واحداً، والأصحُّ في المرضِ المُبيحِ للفطْرِ ما ذكره الأصحابُ في المرضِ المُبيح للتيمم(١).

قولهُ بعد ذلك: «ويدلُّ على (إباحةِ التيمم ـ يريدُ التيمُّمَ في صُورٍ ذكرها وهي أن يُقال) (٢): الشَّيْنُ إذا كان في عُضْوِ باطنٍ لم يكُنْ عذراً، وإن كانَ في ظاهرٍ، ففيه خلاف، والمختارُ الإباحةُ بهذه الأعذار، فنقول: جَوَّزَ الشافعيّ رضي الله عنه فيها التيمُّمَ بمَشاقَّ خفيفةٍ دونَ هذه المشاق (٣)، أحدها (٤): إذا بيعَ الماء مِنه بأكثرَ مِن ثمنِ المثلِ بشيءٍ حقير يسير، فإنّه لا يلزَمُه شِراؤه، ولا شكَّ أنَّ ضَرَر الغبْنِ بدانقِ دونَ ضَرَرِ المشقَّةِ بظهورِ الشَّيْنِ وإبطاءِ البُرْء، وشدَّةِ الضَّنيٰ "(٥).

يُقالُ عليه: لما كان ضَرَرُ الغَبْنِ بدانقٍ يَعمُّ المكلَّفين، اعتبِرَ كوْنُ غيرِه من المشاقِّ الخاصَّةِ كظهورِ الشَّيْن؛ لأنّ الشارعَ إنّما يُخاطبُ العُمومَ بالأمرِ الذي لا يشقّ أصلاً، لعموم ضَرَرِه لو وقع، وكذا القولُ في باقي الصُّوَر.

قولُه بعد ذلك: «ونظيرُ هذا التشديدِ [في باب التيمُّم](٦)، ما ذكره الشافعيُّ

⁽١) ولتهامِ الفائدة، انظر: «الحاوي الكبير» للهاوردي (١: ٢٧١)، و «المجموع شرح المهذّب» للنووي (٢: ٢٨٥).

⁽٢) هذه الفقرة مغيَّرة بتصرُّف من البلقيني تقديهاً وتأخيراً لبعض الألفاظ، وما بين القوسين هو من كلامه.

⁽٣) انظر: «الأمّ» (١: ٦٢).

⁽٤) في الأصل: «لا حدَّ لها»، وهو تحريف، والتصويب من «القواعد الكبرى».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٧).

⁽٦) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

ومالكٌ [رحمهما الله](١) في أنَّ التحلُّلَ من الحجِّ مُختَصُّ بحَصْرِ العدوِّ(٢)، وقد خولِفا في ذلك؛ لأنَّ الآيةَ دالَّةٌ علىٰ جَوازِ الخروج من الحجِّ بالأعذار »(٣).

يُقال فيه: لقائلٍ أن يقولَ محتجًا لمالكٍ والشافعي رحمَهما الله تعالىٰ: إنَّ الآيةَ نزلَتْ في حَصْرِ الأعداء، والأصلُ بقاءُ العبادةِ علىٰ أنّه لا يجوزُ الخروجُ منها، وجوازُ التحلُّلِ بحَصْرِ الأعداءِ يحتاجُ إلىٰ دليل، وليسَ هذا من بابِ قَصْرِ العامِّ علىٰ سَبَيه، بلْ من بابِ الاحتياطِ للعبادات.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيل: إن قولَه: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦] الآية نزلَتْ في الحُدَيْبية، ولم يكُنْ إحصارَ عُذْرِ وإنها كان إحصارَ عَدُوّ؟

قُلنا: إذا دَلَّتْ على إحصارِ العُذْرِ^(٤) كانَت دَلالتُها على إحصارِ الأعداءِ^(٥) أولى، فنزَلَتْ لتدلَّ على إحصارِ العُذْرِ بمنطوقها، وعلى إحصارِ العدوِّ بمفهومها^(٢)، فتناولت الأمرَيْن جيعاً» (٧).

يُقالُ عليه: محلُّ ما ذكره إذا قُلنا: إنَّ الإحصارَ مَوضوعٌ لحَصْرِ الأعذار، أما إذا قُلنا: إنه مَوْضوعٌ لحَصْرِ الأعذارِ وحَصْرِ الأعداء، فالآيةُ دالَّةٌ على إحصارِ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٢) انظر: «الأم» (٢: ١٧٣).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ١٨).

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: العدوّ.

⁽٥) في «القواعد الكريٰ»: العُذْر.

⁽٦) في «القواعد الكبرى»: «العدو بمنطوقها... العذر بمفهومها».

⁽٧) «القواعد الكبرى» (٢: ١٨).

العَدقِّ بمنطوقِها، وهذا أرجَحُ؛ لأنَّ الحصْرَ بالأعداءِ محلُّ السَّبَب، فلا بُدَّ أن تتناولَه الآية بمنطوقِها، إذ مَحلُّ السَّبب داخلُ اتفاقاً.

قولُه بعد ذلك: «والذي ذكر مالكٌ والشافعيُّ [رحمهم الله](١) لا نظيرَ له في الشريعةِ السَّمْحة الذي قال الله تعالى فيها: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]»(٢).

يقالُ عليه: لو كانَ الحصرُ [٣٦/ب] بالأعذارِ مُعْتبراً، لَمَا قال عَلَيْ لَضُباعةً: «واشترِطي أن تَحِلِّي حيث حُبِسْتِ» (٣) إذْ لو كان مُعْتَبراً ما احتيجَ إلىٰ اشتراطِه.

فإن قيل: فائدةُ اشتراطِه: عَدَمُ وجوبِ الـهَدْي.

قُلنا: لو كان كذلك لبيَّنه عَلَيْةٍ.

فإن قيلَ: الآيةُ دَلَّتْ على وجوبِ الهَدْيِ علىٰ المُحْصَرِ، فلم يَـحْتَجْ إلىٰ بَيان.

قُلنا: ليسَ في الآيةِ ولا في الحديثِ ما يدلُّ على سُقوطِ الهَدْي بالشَّرْط.

قولُه بعد ذلك في ضَبْطِ الطلبِ في التيمّم، قالوا: بل يطلبُه من مكانٍ لو استغاثَ منه برُفْقَتِه، لأغاثوه، مَع ما هم عليهِ من أشْغالهِم(٤).

⁽١) زيادةٌ من «القواعد الكرى».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ١٩).

⁽٣) حديثُ ضباعة بنت الزبير أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاءِ في الدِّين برقم (٣٠٠) ومسلم، كتاب الحجّ، باب جوازِ اشتراط المُحرم التحلل بعُذرِ المرض برقم (١٢٠٧) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبَّان» (٣٧٧٣).

⁽٤) «القواعد الكبري» (٢: ١٩).

يُقالُ فيه: هذا طريقُ الإمام(١) والغَزالي(٢)، وهي خلافُ نَصِّه في البُوَيْطي.

قولُه بعد ذلك: «والأَوْلىٰ في ضوابطِ مشاقِّ العبادات: أَنْ تُضْبطَ مَشَقَّةُ كُلِّ عبادةٍ بأدنىٰ المشاقِّ المُعْتَبرة في تلكَ العبادة، فإن كانَتْ مِثْلَها أو أَزْيَدَ، ثبتَتِ كلِّ عبادةٍ بأدنىٰ المشاقِّ المُعْتَبرة في تلكَ العبادة، إذْ لَيسَ في قُدْرِة البَشَرِ الوقوفُ علىٰ الرُّخصةُ بها، ولَنْ يُعلَمَ التهاثلُ إلّا بالزيادة، إذْ لَيسَ في قُدْرِة البَشَرِ الوقوفُ علىٰ تساوي المشاقِّ» إلىٰ أن قال: «مثال ذلك: أنَّ التأذِّي بالقَمْلِ مُبيحٌ للحَلْقِ في حَقِّ الناسك (٣)، فينبغي أن يُعتبر تأذِّيه بالأمراضِ بمثْلِ مشَقَّة القمل» (٤).

يُقالُ فيه: حاصلُ ما ذكره: أنّه إذا كان هناكَ مَشَقَّةٌ مُعْتَبرةٌ بنَصِّ من الشارع، فيُعْتَبرُ غيرُها من المشاقِّ بها، فإنْ ساواها أو زادَ عليها، اعتبر، وإن كان دونَها فلا. ورَدَّه شيخُنا رضيَ الله عنه بأنَّ ظاهرَ الآيةِ يَقْتضي اعتبارَ مُطْلَقِ الأذى، لا بقَيْدِ كَوْنهِ مِثْلَ أذىٰ القَمل، فلو كان دونَه اعتبر لظاهرِ الآية.

قولُه بعد ذلك: «ومنها التأذِّي بالرياح الباردةِ في الليلةِ المُظْلِمة»(٥).

يقالُ فيه: قَيْدُ الـمُظْلمةِ غيرُ مُعْتَبر، ولا فَرْقَ بينَ الظُّلْمةِ وغيرِها فيمـا ذكره.

⁽١) يعنى الجُوَيْني في «نهاية المطلب» (١: ١٨٦).

⁽٢) في «الوسيط» (١: ٣٥٤).

⁽٣) وقد أباحَه صلواتُ الله عليه لكعبِ بن عُجْرَةَ حين آذَتْهُ هَوامٌّ رأسِه، أخرَجه البخاري كتاب الحج، باب قولِ الله تعالى: ﴿فَنَ كَانَ مِنكُم مِّرِيضًا أَوْ بِهِ اَذَى مِن زَّأْسِهِ ﴾ برقم (١٨١٤)، ومسلم، كتاب الحج، باب جواز حَلقِ الرأسِ للمُحْرِم برقم (١٢٠١)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٣٩٨٠).

⁽٤) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢٠).

⁽٥) المصدر السابق (٢: ٢١).

قولُه بعد ذلك: «ولا يُنْهَىٰ الحاكمُ الغضبانُ عن الحُكْمِ بها هو معلومٌ له، إذ لا حاجَة به إلى النظرِ فيه. مثالُه: أن يَدَّعيَ إنسانٌ على إنسانٍ بدِرْهم معلومٍ، فيُنكرَه فلا يُكْرَه للحاكمِ الحكْمُ بَيْنَهما مع غَضَبِه، إذ لا يَحتاجُ الحاكمُ في هذه المسألةِ إلى نَظرِ واعتبار»(١).

قال شيخُنا: فيما ذكره الشيخُ نَظَر، والأقربُ كراهيةُ الحُكْمِ في حالِ الغضبِ مُطلقاً؛ لأنه قد يُؤدِّيهِ الغضبُ فيها هو معلومٌ له، أن يحكُمَ على غيرِ المحكومِ عليه، والشيخُ أخذَ في ذلك النظرَ الاجتهادي، فقالَ ما قال، ونحن نقولُ: المُعتبرُ كَوْنُ الغضبِ مظِنَّةً لعَدَم الضبطِ مُطْلَقاً.

قولُه بعد ذلك: «لو أَسْلَمَ في شيءٍ وصَفَه بصفاتٍ لكلِّ واحد منها^(۲) رُتَبٌ عاليةٌ ورُتَبُ دانِيةٌ ومُتوسِّطة؛ فإنّه يُحمَلُ علىٰ أدناهُنَّ» [إلىٰ قوله]^(۳): «فهلَّا قُلْتُم بالحَمْلِ هاهُنا علىٰ أدنىٰ رُتَبِ المشاقِّ لعُسْرِ ضَبْطِ رُتَبِ [۳۷/أ] المشاقِّ الزائدةِ علىٰ أدناهُنَّ؟

قُلنا: لا يجوزُ تفويتُ مصالحِ العباداتِ مع عِظَمِها وشَرَفِها بمثْلِ هذه المشاقِّ مع خِفَّتِها»(٤).

يُقالُ عليه: الأولىٰ أن يُقال في الجواب: التكاليفُ في أنفُسِها شاقَّةٌ

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۱).

⁽٢) أشار الناسخ في الهامش إلى «منهن» في نسخةٍ أخرى. وكذلك هو في «القواعد الكبرى».

⁽٣) زيادةٌ يقتضيها السياق.

⁽٤) «القواعد الكبري» (٢: ٢١).

لاشتقاقِها من الكُلْفة، فلو اعتُبِرَت أَدْني المشاقِّ، تعطَّلتِ التكاليف فقَيْد (١) المقاصدِ سؤالٌ يُعَكِّرُ على الأصل بالبُطلان.

[فصلٌ في الاحتياط لجلبِ المصالح ودرءِ المفاسدِ]

قولُه في «فَصْلٌ في الاحتياطِ لجَلْب المصالح»: «وإنْ شَكَّ، أطلَّقَ واحدةً أو اثنتَ يُسن، فإنْ أرادَ إبقاءَ النكاحِ مع الوَرَع، فيُطلِّقُ طَلْقةً [معلَّقةً](٢) على نَفْيِ الطلقةِ الثانية، بأنْ يقول: إنْ لم [أكن](٣) طلقتها فهي طالق حتىٰ لا يقع عليه طلقتان»(٤).

ما ذكرهُ الشيخُ لا يتَعيَّنُ طريقاً في بقاءِ النكاح مع الورعِ؛ لأنَّ له طريقاً آخرَ، وهو أن يُراجِع.

فإن قيل: فائدةُ ما ذكره الشيخُ في المُحَلِّل.

قُلنا: ولا يَتَعيَّنُ ذلك؛ لأنَّ له حينئذ أن يُطلِّقَ بكلمةِ الثلاث.

قولُه بعد ذلك: «وللاحتياطِ لتحصيلِ مصلحةِ الواجب، أمثلة: أحدُها: أنَّ مَنْ نسِيَ صَلاةً من خُسْ لا يعرِفُ عَيْنَها، فإنّه يلزَمُه [الخَمْسُ ليتوسَّل بالأربعِ إلى تحصيل الواجبة. المثال الثاني: أنَّ مَن نسيَ ركوعاً أو سجوداً أو ركناً من

⁽١) في الأصل: قَيْد، ولعلَّ الصوابَ ما هو مُثْبَت.

⁽٢) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٣) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٢٤).

أركان الصلاة، ولم يعرِفْ محلَّه، فإنَّه يلزمه](١) البناءُ على اليقينِ احتياطاً لتحصيلِ مصلحةِ الواجب، إلى غير ذلك من الأمثلة»(٢).

يقالُ عليه: ما ذكرهُ من الأمثلةِ، فيه نَظَر؛ لأنه ليسَ له إلا جِهةٌ واحدة، وهو الإيجاب، وما دارَتْ فيه المصلحةُ بين الإيجاب والندب، وليسَ له جهة إلّا الإيجاب، إلا ما سنُنبَّهُ عليه.

قولُه بعد ذلك: «وكذلك لو^(٣) تعارضَتْ شَهادتانِ في كُفْر الميِّت وإسلامِه، فإنّا نَغْسِلُـهُ ونُـكَفِّـنُه» (٤).

يقالُ عليه: هذا مُطابقٌ للقاعدةِ التي ذكرها، فإنَّ المصلحةَ فيه دائرةُ بين الإيجابِ والندب.

قولُه بعد ذلك في «المثالِ الخامس»: «إنَّ مَنْ لزِمَتْهُ زكاةٌ مِنْ زكاتَيْن، لا يعرفُ عَيْنَها، مِثْلَ أَنْ لزِمَتْهُ زكاةٌ لا يَدْري: أبقرةٌ هي، أم بَعير، أم دِينار، أم دِرْهم، أم حِنطة، أم شَعير، فإنّه يأتي بالزكاتين ليخرجَ عما وجبَ عليه، وفي هذا نظر، فإنَّ الأصْلَ عَدَمُ كلِّ واحدةٍ منهما، بخلافِ نسيانِ صلاةٍ من خُس، فإنَّ الأصْلَ في كلِّ واحدةٍ منهناً الوُجوب»(٥).

يقالُ عليه: ما استشكَله الشيخُ من وجوبِ الزكاتَيْن، إنْ كانَتْ صورةُ

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادةٌ من «القواعد الكبري».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٧٥).

⁽٣) في «القواعد الكبري": «إذا».

⁽٤) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢٦).

⁽٥) المصدر السابق (٢: ٢٦).

المسألة، أنْ يكونَ عنده نِصابانِ من الصِّنفَيْن، أخرجَ عن أحدِهما، ثم نَسِيَ عينه، فهي مسألةُ صلاةٍ منْ خُس (١)؛ لأنَّ الأصلَ في كلِّ واحدةٍ من الزكاتيْن الوجوب، وإن كانتِ الصورةُ أنّ عنده نصابٌ (٢) صنفٍ وجَبَتْ فيه الزكاة، ثم تَلفَ بعد التمكُّن، ولم يَعْلَم: أكانَ حِنْطةً أم شعيراً مثلاً، فإنه يلزَمُه الزكاتانِ؛ لأنّه لا طريقَ إلىٰ براءةِ ذمَّته إلا بذلك، وهذا كمَنْ نسِيَ صلاةً من خُس، جُنَّ في ثلاثٍ منها، أو حاضَتْ منها، ولم يعلَمْ عَيْنَ الصلواتِ التي وقعَ فيها الجنونُ أو الحيض من غيرها، فإنه يلزَمُه الخمس، وإن كانَ الأصلُ عَدمَ الوجوبِ في صلواتٍ منها؛ لأنه لا طريقَ إلىٰ براءةِ الذمَّةِ إلّا بذلك.

قولُه في «المثال السابع»: «إذا شكَّتِ المرأةُ: هل الواجبُ عليها عِدَّهُ وفاةٍ، أو عِدَّهُ طلاقٍ؟ فإنه يلزَمُها الإتيانُ بالعِدَّتَيْن لتخرُجَ عما عليها بيَقين»(٣).

[٣٧/ب] يقالُ عليه: صوابُه: يَلْزَمُها الإتيانُ بأطولِ العِدَّتَيْن، يعني إنْ كَانَتْ عِدَّةُ الوَفاةِ أطولَ مِن عِدَّةِ الطلاق، فهي الواجبة، وإلا فالأقراءُ هي الواجبة، والصورةُ أنه ليسَ هناك حَمْل.

قولُه في «المثالِ الثامن»: «إذا ماتَ زَوْجُ الأَمةِ وسَيِّدُها، وشَكَّت في السابقِ منهما، فإنّه يلزَمُها الاستبراءُ وعِدَّةُ الوفاةِ لتبرأَ بيقين»(٤).

⁽١) فيجبُ على من نسيَ صلاةً من خمسٍ لا يعرفُ عينها أن يُصَلِّيَ الخمسَ ليتوسَّلَ بالأربعِ إلى تحصيل الواجبة. انظر: «الوسيط» للغزالي (١: ٣٨٦).

 ⁽٢) كذا في الأصل: «نصابُ»، وهو جائزٌ، لأن المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة، فيجوز التقديم والتأخير بينهما.

⁽٣) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٦).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٧٧).

يُقالُ عليه: مسألةُ ما إذا ماتَ زوْجُ الأَمةِ وسَيِّدُها، طويلةُ الذَّيْل، وصورتُها: أن يكونَ بينَ الـمُدَّتين أكثرُ من شَهْرَيْن وخَمْسِ ليالٍ، أو حصل التحلُّل، والشيخُ أحالَ الكلامَ على موضِعها، فليُنْظَرْ فيه (١).

ما ذكره مِنْ قضاء يومَيْن بسِتَّةِ أيام (٢)، كذا ذكرهُ الأصحابُ أو أكثرُهم (٣)، واستدركَ عليهم الدارميُّ بها أشارَ إليه صاحبُ «الروضة»، وبَيَّنه في «شرح المهذب» (٤) بأنّه يُمكنُ قضاءُ يومَيْن فصاعِداً، إلىٰ آخرِ السابع بزيادةِ يوم واحدٍ على الضِّعف، وضابطُه: أنْ تعرِفَ ما عليها من صوم فتصومَ يوماً وتُفطرَ يوماً على الضِّعف، وضابطُه: أنْ تعرِفَ ما عليها من صوم فتصومَ يوماً وتُفطرَ يوماً إلى أن تستوفيه، ثم تَثركَ الصومَ ثهانيةَ عشرَ يوماً من أولِ صيامِها، فتصومَ يوماً وتُفطرَ يوماً وتُفطرَ يوماً آخرَ فيها بينَ وتُفطرَ يوماً قَدْرَ ما صامَتْ وأفطرَتْ من أول المدة، وتصومَ يوماً آخرَ فيها بينَ آخرِ فِطْرِها بعد صيامِها الأولِ والسادسَ عَشَرَ منه، وإذا كان عليها يومٌ (٥) فتأتي بخَمْسة، وأقلُّ مُدَّةٍ تحصُلُ فيها هذه الخمسةُ تِسْعَة عَشَرَ يوماً، وليس هذا فتأتي بخَمْسة، وقد ذكر هذا صاحبُ «الحاوي الصغير» (٢) أيضاً.

وجوابُ ما ذكَرهُ الشيخُ من الإشكال: أنَّ العادةَ إنَّما لم ينظرُ لغالِبها في

⁽١) بياضٌ في الأصل بمقدار نصف سطر.

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (٢: ٧٧).

⁽٣) انظر: «نهاية المطلب» (١: ٣٧٨).

⁽٤) «المجموع شرح المهذّب» (٢: **٩٥**٤).

⁽٥) في الأصل: يوماً، وصوابه بالرفع، اسم كان مؤخّر.

⁽٦) هو الإمام الجليل نجم الدين عبد الغفّار بن عبد الكريم القزويني (ت ٦٦٥ هـ) كان له اليدُ الطولى في الفقهِ والحساب، له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (٥: ١٣٧) وانظر كلامه في «الحاوي الصغير» ص ١٤٥.

حَقِّ الْمُتَحَيِّرة؛ لجوازِ أن يكونَ حيضُها جاوزَ بخلافِ العاداتِ لها لتبرأَ ذمَّتُها بيَقين، والحملُ على غالبِ العاداتِ لا يُحْمَلُ به ذلك «...»(١).

قوله: «دَرءاً لمفسدة أخْذِ الزائدِ بالأصليّ »(٢).

قولُه: «دَرْءَ الأصليِّ بالزائد» ولك أن تُؤوِّلَ كلامَ الشيخِ على التقابُل، أي: دَفْعاً لتقابُل الزائدِ بالأصلي «...»(٣).

إنها يحسنُ هذا الجوابُ أنْ لو كانتِ الأركانُ وسائرُ الشرائِط معتبرةً مع فقدان ذلك الشرط، كها في فاقد الماء والتراب وفاقد السترة، ومن لا يتمكَّن من القِبلة ولا من الركوع ولا من السجود، أمَّا إذا كانت الأركان وسائر الشرائط لا يُعْتَبر شيءٌ منها، مع فُقْدانِ ذلك الشرطِ، كها في الطُّهْر من الحيْضة. فلا يحسنُ ذلك، والأحسنُ في الجوابِ أن يُقال: إنّها قَدَّمْنا الاحتياط، لتحصيلِ مصلحةِ العبادةِ، والشكّ في الشرطِ لا يُنافي ما ذكرْناهُ من الاحتياط.

وأمّا دَرْءُ مَفْسدةِ الحيْضِ، فلا يمكنُ إعمالهُا بالنسبةِ إلى العبادات، وإنما يُعملُ بها في الوَطْءِ ونحوِه، إذ لا تَتعلَّقُ بالذمَّةِ، بخلافِ العبادة.

فإن قيل: العبادةُ لم يتحقَّقْ وجوبُها.

قُلنا: ولم يتحقَّقْ سقوطُها، لذلك «...»(٤).

[٣٨/ أ] ما ذكَره في غيرِ الأزواجِ مُسلَّمٌ، وما ذكره في الأزواجِ والزوجانيةِ

⁽١) بياض في الأصل بمقدار سطر.

⁽٢) في الأصل: «أَخْذِ الأصليِّ بالزائد».

⁽٣) بياض في الأصل بمقدار سطر.

⁽٤) بياضٌ في الأصل بمقدار سطر.

مَمْنوع، فإنَّ الأزواجَ والزوجاتِ بينهما عُذْر فيتوقف ويُدْفَعُ ما عداهُ إذا ثبتَ الانحصارُ بالنسبةِ إلىٰ غير الزوجَيْن.

[فصلٌ فيها يقتضيه النَّهيُّ من الفساد وما لا يقتضيه]

قولُه في فصلِ ما يقتضيه النهيُ من الفساد: «المثال الثاني: الصلاةُ في الدارِ المغصوبةِ، ليس النهيُ عنها لعينِها (١)، وإنها المرادُ بالنهي عها اقترنَ بها من الغصب، فالنهيُ يتعلَّقُ بالصلاةِ من جهةِ اللفظِ، وبالغَصْب من جهةِ المعنىٰ (٢).

قال رضيَ الله عنه: حاصلُ كلامِه: أنه يُنْهىٰ عن الشيءِ، والمرادُ النهيُ عن غيرهِ لقيام المعنىٰ.

[فصلٌ في بناءِ جلبِ المصالحِ ودرءِ المفاسدِ علىٰ الظُّنون]

قوله في «فَصْلُ في بناء جلْبِ المصالح ودَرْءِ المفاسد على الظنون»: «فإن الاستبراء بقُرْء واحدٌ» (٣) فيه تجوّز، وصوابُه: فإنَّ الاستبراء بحَيْضة.

قولُه: «بخلافِ فواتِ حَقَّ واحدٍ على شخصٍ واحدٍ في المحاكمات» (٤). يقالُ: توقُّع تكرُّرِه في كلِّ واحدٍ يؤدِّي إلىٰ كَثْرتِه وعُمومِه.

⁽١) يليه في «القواعد الكبرى»: «لأنها مصلحةٌ عظيمةٌ لا يصحُّ النَّهيُ عن عينها، بل لا يصحُّ النَّهيُ عَمَّا دونها من المصالح».

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (٢: ٣٢).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٣٦).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٣٦).

قوله: «وقد يُشْترطُ رؤيةُ الفعلِ والفاعل»(١).

يقالُ فيه: إنها يُشْترطُ في الزنا رؤية فَرْجهِ، لا رؤيةُ كلِّه (٢).

يقال فيه: اختارَ شيخُنا جَريانَ الخلافِ مُطلقاً، سواء كان مُسْندُ علمِه خَبرَ التواتُرِ أم لا، طرداً للباب إلا إذا كان المتواتِرُ لا ينكرُه أحد، وحصل تعليق عليه، فإن كانت بغدادُ موجودةً فزَوْجتي طالق أو فَعَبْدي حر، واتصل التعليقُ بالقاضي، فإنه حينئذٍ يحكُم بطلاقِ الزوجةِ وعِتْق العَبْدِ، وإن لم يَرَ بغداد.

قولُ ه بعد ذلك: «ومن الأمثلةِ (٣) ما يُشترطُ فيه العلمُ تارةً والظنُّ أخرى »... «فكأداءِ الشهادةِ على مَنْ لا يُعْرَفُ إلّا بعَيْنه، وكتحديدِ العَقارِ ببَلدِه ومكانِه (٤)، وغيرِ ذلك »(٥).

يُقال فيه: ما ذكره الشيخُ من هذه الأمثلةِ، فيه نَظَر، والأقربُ أنه لا يُشترطُ العِلْم، وأنه يكْفي غَلَبةُ الظنِّ، إذِ العلمُ الذي هو الاعتقادُ الجازمُ، بَعيد.

قولُه: «وكالشهادةِ بالعُسرة، فإنها شهادةٌ بنَـفْيِ الغِنيٰ، ولا مُسْتندَ له إلا الظنّ، وكذلك الشهادةُ بالتعديل، فإنّها مبنيةٌ علىٰ النّفي والإثبات»(٦).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٣٧).

⁽٢) بياضٌ في الأصل بمقدار سطر.

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «التصرفات».

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «وحدوده».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٨).

⁽٦) المصدر السابق (٢: ٣٨).

يُقال فيه: الوجهُ الصائرُ إلىٰ أنه لا بُدَّ في شهادةِ الإعسارِ من ثَلاثة، كما هو ظاهر الحديث (١)، طردَه شيخُنا رضيَ الله عنه في كلِّ ما كان كالإعسارِ مِمَّا يخفى، كالتعديل ونحوه. قال: وبه صَرَّح الفُوراني في «التعديل». ومَنْ نَصَرَ المَدْهبَ أجابَ بأنَّ الحديثَ محمولُ علىٰ الاستظهارِ استحباباً بالقياسِ علىٰ الأموال؛ لأنّ القياسَ يُعَيِّنُ أحدَ المَحْمِلَين.

قولُه في «المثالِ الثالثِ» منه: «ما يُصَلَّىٰ عليه وفيه: لو شُرِطَ فيه يَقينُ الطَّهارة، لفاتتِ المصالحُ التي لِأَجْلِها وجَبَتِ الطهارة»(٢).

يُقال عليه: الأحسنُ في هذا المثالِ الثالثِ أن يُقال: ما يُصَلّىٰ عليه وفيه (٣) لو شُرِطَ يَقينُ الطهارةِ ، لمُكنُ بالغَسْلِ في ماءٍ كثير، ومِثْلُ ذلك لا يؤدِّي إلىٰ فواتِ المصالحِ التي لأجلِها وَجَبتِ الطهارة.

[٣٨/ب] قولُه بعد ذلك في «المثالِ السابع»: «حقوقُ الأمواتِ المختصّةِ بأهلِ الإسلامِ» [إلى قوله] (٤): «فإنّا لا نقطعُ بموتِ أحدٍ منهم على الإسلام، إلا في حَقّ من لا يعقِلُ كالأطفالِ والمجانين» (٥).

⁽۱) يعني حديث قبيصة الهلالي وفيه: «ورجلٌ أصابته فاقة حتىٰ يقومَ ثلاثةٌ من ذوي الجِجىٰ من قومِه» الحديث أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب مَنْ تحلُّ له المسألة برقم (١٠٤٤)، وأبو داود، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة برقم (١٦٤٠)، وصحّحه ابن حِبان (٣٢٩١) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) «القواعد الكرى» (٢: ٣٩).

⁽٣) في الأصل: ونَهْيه.

⁽٤) زيادةٌ يقتضيها السياق.

⁽٥) «القواعد الكري» (٢: ٠٤).

يقالُ عليه: الأطفالُ والمجانينُ محكومٌ بإسلامهم تَبَعاً، وإذا كان لا يُقْطَعُ بإيهانِ المتبوعِ، فلا يُقطَعُ بإيهانِ التابع، فاستثناءُ الشيخِ الأطفالَ والمجانينَ بَعيد. قوله: «وكذلك لا نَقْطَعُ برُشْدِ الـمُدَّعين والـمُنْكرين»(١).

يقتضي أنه يُشترطُ في كلِّ من المَدَّعي والمُنكِر كونُه رشيداً، وهي طريقةُ القاضي حُسَيْن نقلَها عنه ابنُ الـرَّفْعة، وجرىٰ عليها الشيخُ في «التنبيه»، والأصحُّ المجزومُ به في «الشرحَيْن» و «الروضة» خلافُه، فلن تصحَّ دعوىٰ السَّفه، فإذا آل الأمرُ إلىٰ قَبْضِ مالٍ، قبضَه الوليُّ.

وأنكر شيخُنا ما ذُكِرَ عن القاضي، وقال: ما ذكره الشيخُ في «التنبيه» (٢) من قوله: «لا تَصحُّ الدعوى إلا من مطلقِ التصرُّفِ فيها يدعيه» لا نُسيغُه مِن وجوه:

أحدُها: أنّ العبدَ يَدَّعي على سَيِّده العَنْقَ ولا تَصَرُّفَ له فيه، فإنْ قيل: العَتْقُ نشهدُ فيه بالحِسْبة، وما شُهِدَ فيه بالحِسْبة لا تُسْمَعُ فيه دَعوى الحِسْبة عند القَفَّالِ، خلافاً للقاضي حُسَيْن.

قُلنا: محلَّ خلافِ القَفّالِ وفَتْواه ما إذا كان هذا - أيْ: البيّنة - تشهد، فإنَّ شهادتَها مُغنيةٌ عن سَماعِ الدعوى، فأما إن لم يكن هناك بَيِّنة، فإنّه تُسْمَع الدعوى بلا خلاف، وحينئذٍ فالعبدُ يدَّعي العِتْقَ ولا يَتَصرَّ فَ فيه، فقد سُمِعَتِ الدّعوى من غير مُطْلقِ التصرُّف فيها يدَّعيه.

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٤٣).

⁽٢) «التنبيه» للشيرازي ص٢٦١.

الوجْه الثاني: الزوجةُ تدَّعي النكاحَ على زوجِها، وليسَت مُطلقةَ التصرُّف فيما تدَّعيه؛ لأنها إن كانَتْ مُجْبِرةً، فالعَقْدُ عليها يتولّاه المُجْبِر بغَير إذْنها، وإن كانَتْ غيرَ مُجْبَرةٍ، فالعَقْدُ عليها يتولّاهُ غيرُ الولي بإذنها المُعْتَبر، وعلىٰ كلِّ من الحالَيْن، فهي غيرُ مُطْلقَةِ التصرُّف في النكاح، وقد سُمِعَتْ دَعْواها مع اقترانها بحَقِّ من حُقوقِ النكاح قَطْعاً، وكذا إن تمحَضَّتْ دعوىٰ الزوجيةِ علىٰ الأصحّ.

الوجهُ الثالث: الوكيلُ بمُجرَّدِ الدعوىٰ، ليس مُطْلَق التصرُّفِ فيها يدَّعيه، وتُسمعُ دَعْواه اتفاقاً.

الوجْهُ الرابع: دَعوىٰ المحجورِ عليه بالفَلْسِ لا يَمْلكُ التصرُّفَ فيما يدَّعيه. وتصحُّ دعواهُ بلا خلاف.

الوجه الخامس: دعوى المستولدة: الاستيلاء، والعبد: التدبير، مسموعة على السيد على المذهب. وليسا بمطلقي التصرف فيها يدعيانه.

الوجه السادس: دعوىٰ النسب صحيحة بالاتفاق، وليس للمدَّعي به مطلق التصرف فيها يدَّعيه.

فإن قيل: [٣٩/ أ] تصرُّ فُه أنَّ له أن يَسْتلحقَه.

قُلنا: لا تصرُّفَ في ذلك؛ لأنَّ التصرف ما يملِكُه ويَمْلكُ تـركه، والاستلحاقُ واجبٌ عليه عند ظهورِ مُقْتَضيه، فليسَ من التصرُّفِ المملوكِ المُخيَّرِ فيه، وظهرَ بذلك أنَّ هذه العبارةَ التي وقعَتْ في «التنبيه» لا يستقيمُ أمرُها، ولا يُعْملُ بمقتضاها، وإذا كانت كذلك فلا يُؤخذ منها بُطلانُ دَعْوىٰ السفيه؛ لأنه لا يُدْرىٰ ما المرادُ بها.

ولم يذكُرها الشيخُ في «المهذّب»، ولا أحدٌ من الأصحاب، وليس لها تخرُّجُ تصحُّ به، ولم يذكُرِ الشافعيُّ رضيَ الله عنه، ولا أحدُّ من الأصحابِ، اشتراطَ رُشْدِ المدَّعي، فقد نصَّ الشافعيّ في كُتبهِ كلِّها على نصوصٍ كثيرةٍ في الدّعاوي، ليسَ في شيءٍ منها إخراجُ السَّفيهِ من الدعوى، وكذلك جرى عليه الأصحاب.

وقد أجمعَ العلماءُ القائلون بالقضاءِ باليمينِ المردودة، واليمينِ مع الشاهدِ، على أنه يحلِفُ مع شاهد، فثبتَ بذلك أنّه يحلِفُ مع شاهد، فثبتَ بذلك أنّ الحالف وكلَّ مَنْ صَحَّ حَلِفُه، صَحَّتْ دَعْواه كالرشيد.

فإن قيل: الرشيدُ يصحُّ قَبْضُه، فصَحَّتْ دَعواه، والسفيهُ لا يصحُّ قبضُه، فلا تَصِحُّ دَعواه.

قُلنا: هذا كلامٌ فاسد؛ لأنَّ السفيهَ يصحُّ قَبْضُه بإذْنِ الوليِّ، ولئِنْ قُلْنا: لا يصحُّ قَبْضُه، فالوليُّ يَقْبِضُ له.

فإن قيل: فكيفَ يكونُ غيرَ القابض؟

قُلنا: الوكيلُ في الدعوى وإثباتِ الحقِّ، لا يَسْتوفيه، فيكونُ هو المدَّعي، والوكيلُ هو القابض، أو مَنْ يأذَنُ له الموكِّل في الاستيفاء، ونحن نقولُ في مقابلةِ هذا: كيف يكونُ المدَّعي غيْرَ الحالِف؟

فإن قيل: لاختلافِ المُدْرَك.

قلنا: وكذلك يكونُ المدَّعي غيرَ القابضِ لاختلافِ المُدْرَك. انتهىٰ.

قولُه: «وما ذكرْتُموه من إجماع المسلمينَ على جوازِ مُعاملةِ المجهولين،

[والحكم لهم وعليهم، وتسليم الأعواض إليهم](١) وقَبولِ هَداياهم، وأكلِ ضِيافاتِهم، وأخْذِ صَدَقاتهم، وتنفيذِ إعتاقِهم، مع أن الغالبَ على الناسِ فسادُ الدين، مُشكِلٌ على [قولِ](١) الشافعيِّ رحمه الله».

"قلتُ: الجوابُ عن هذا عَسير، والآية لا تدلُّ على مَذْهَبِ الشافعي، فإنَّ قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمُ رُشِّدًا فَأَدُفَعُوۤ الْلِيَمِ مَّ أَمَوْهُمُ ﴾ [النساء: ٦] لا دلالة فيه على أن المرادَ بالرشدِ إصلاحُ المال والدِّين "(٣).

يُقالُ عليه: لا عُسْرَ في الجواب بفَضْلِ الله، لأنَّ الحَجْرَ المُثْبَ على شخصٍ مُعَيَّنٍ، لا يَرْتفعُ إلا بظهورِ الطريقِ التي ترفَعُه؛ لأنَّ الحكمَ له أو عَليه يَقْتضي ذلك.

وأما ما استندَ إليه من إجماع الـمُسْلمين على الوجه الذي ذكره، فلا يُسْتَشْكُلُ به ذلك؛ لأنّ هذا ليسَ فيه حُكمٌ على مُعَيَّن، وإنها فيه إجراءُ الأمور على مُقتضى الظاهر وسَدادُ التصرُّف وإن كانَ له أسباب قَبْل براءته تَخْفَى، فإنَّ مَنْ ذُكِرَ يجوزُ أن يكونَ تَصرُّفُه صَدَرَ في حياةِ أبيه، الذي هو وليُّ عليه، وأقرَّه الأبُ [٣٩] على ذلك، وهذا مُقتضى مفاسدِ الحَجْر.

ويُحتملُ أن يكونَ ذلك المُعامِلُ ماتَ أبوه قبل بُلوغِه، واتَّصل حالُه بمَنْ رَشَّدوه، ويحتملُ بَقاءَ الحَجْرِ فيهما، فكانَ الاحتمالُ بذلك ضَعيفاً لا يُقاومُ الاحتماليُن الأولَيْن واستمرارَ التصرُّف، فلذلك جَرىٰ الناسُ علىٰ هذا الحكمِ

⁽١) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) «القواعد الكرى» (٢: ٤٣-٤٤).

للمُعَيَّنِ أو عليه في الواقعةِ المعينة المقتضيةِ لثُبوت الحَجْرِ عليه، المحتاجةِ إلىٰ الرتفاع الحَجْر.

وأما الآيةُ فوَجْهُ الاحتجاجِ بها أن ﴿رُشُدًا﴾ نَكِرَة في سياقِ الشرط، والنكرةُ في سياقِ الشرط، والنكرةُ في سياقِ الشرطِ في نظرِ الشافعي تعمّ (١)، فلا يكونُ مُطْلَقاً، فلذلك اعتبرَ الشافعيُّ الصلاحَ في المالِ والدين؛ لأنه يَقْتضي العموم.

فإنْ قيل: إذا ادّعيٰ على ظاهرِ التصرُّفِ من غيرِ ثُبوت رَشْدِه، هل تُسْمَعُ الدعويٰ عليه فيما لا يَقْبَلُ إقرارَ السفيه به؟

قُلنا: نَعم، لظهورِ الحالِ وقُوَّةِ الاحتمال.

فإن قال: أنا سَفيه، وإنَّما وَليِّي أعطاني هذا ليختبرَني، فلا يُحْكُمُ عليه حتَّىٰ ينكشفَ الحال.

وأما تعجُّبه مما قال الإمام (٢)، فهو بتأويل يرجعُ إلى ما قال الناس؛ وذلك أن قوله: إذا بلغَ الصبيّ ولم يُوجَدْ منه ما يخالفُ الرُّشدَ يعني: بَلغ رشيداً إلّا أنه بلغَ ولم يَظْهَرْ رُشْدٌ ولا سَفَه، أو يُؤوَّل قولُه: انفكَّ الحَجْرُ أي: حَجْرُ الصبيّ، وبقي حَجْرُ غيرِه على الشكّ.

قوله: «والذي أختارُه: أنَّ الصبيَّ الحديثَ العهدِ بالبلوغ، لا ينفكُّ حَجْرُه إلىٰ أن ينتهيَ إلىٰ حَدِّ يغلبُ فيه الرُّشْدُ علىٰ الناس، وهذا ظاهرٌ في رُشْدِ التصرفات، وأقصىٰ ما يُقالُ علىٰ الرشد في الدين: أنَّ الظاهرَ من المُسلمين إذا طالت أعمارُهم

⁽١) انظر: «الأم» (٣: ٢٢٠)، و «البرهان» للجويني (١: ١١٩).

⁽٢) يعني إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٦: ٤٣٩).

أنهم لا يَخْلُونَ من وقتٍ يتوبونَ فيه إلى الله ويُنيبون إليه، ولا سيَّما في وقتِ الشدائدِ والأمراض، وإذا صحت توبتُهم خرَجوا عن حَيِّزِ الفاسقين، وحصلوا علىٰ صَلاح المال والدين (١).

ما اختاره الشيخُ لا يحصُلُ به ضَبْطُ الرشدِ لاختلافِ أحوالِ الناس فيه.

ويُقالُ له: ما استشكَلْتَ به المَذْهَبَ من إجماعِ المسلمين على جوازِ مُعاملةِ المَجْهولين إلى حَدِّ يغلِبُ فيه الرُّشدُ المَجْهولين إلى حَدِّ يغلِبُ فيه الرُّشدُ على الناس إن كان مُطْلقاً، فكيف اختارَ خلافَ الإجماع؟ وإن كان مُقيَّداً بها ذكر، فالواقعُ يَردُّه.

وأيضاً فقولُ الشيخِ خارجٌ عن قَوْلِ من اعتبر خمساً وعشرين سنة، وعن قَوْلِ ٢٠ من اعتبر الولادة في النساء.

قولُه في الاجتهادِ في الأوقات: «ويَشْتركُ فيه الأعمىٰ والبَصير»(٣).

[٤٠/أ] يُزادُ عليه: فيه قولُ: أنّه يختَصُّ في البصيرِ، نصَّ عليه الشافعيُّ في «الأم»(٤).

قولُه في «المثالِ التاسعَ عَشَر» في أثناءِ القِسْم الثامن: «وإن اجتهدَ المُجتهدُ فله أحوالٌ: إحديها (٥) أن يُؤدِّيه اجتهادُه إلى العلْم بمَطْلُوبه» (٦) إلى آخره.

⁽١) «القواعد الكبري» (٢: ٤٤).

⁽٢) في الأصل: ونحن نقول، ولعلَّ الصوابَ فيما قدَّرتُه

⁽٣) «القواعد الكري» (٢: ٥٤).

⁽٤) انظر: «الأم» (٧: ٨٤).

⁽٥) كذا يشتها المؤلف في كتابه.

⁽٦) «القواعد الكري» (٢: ٤٦).

يقالُ فيه: الاجتهادُ اصطلاحاً: عبارةٌ عن النظرِ في الدليلِ، كما سنذكرُه بعد، وذلك غيرُ مُؤَدِّ إلىٰ العلمِ قَطْعاً، إنها يكونُ مؤدِّياً إلىٰ الظنِّ، فلا يحسُنُ في التقسيمِ أن يقال: أحدُها أن يؤدِّيه اجتهادُه إلىٰ العلْمِ بمطلوبهِ إلّا أن يريدَ الاجتهادَ اللغويَّ الذي هو بَذْلُ المَجْهودِ في طلبِ المقصود(١١)، وليس الكلامُ فيه، إنها الكلامُ في الاجتهادِ الذي هو النظرُ في الدليلِ، وحينئذ فالظَّفَرُ بالنصِّ، أو الإجاعِ، أو القياسِ الجليِّ لا يُسمَّىٰ اجتهاداً، ومِن ثَمَّ يقولون: لا إنكارَ في مسائلِ الاجتهاد. ونحو ذلك، وكذلك الظَّفَرُ بالطاهرِ من الأواني والثيابِ قطعاً إن تُصوِّر، لا يُسمَّىٰ اجتهاداً.

قولُه في القسم المذكور: «وكذلك الظَّفَرُ بِعَيْنِ الكعبة، والظَّفَرُ، بجهتِها بالدلالات القاطعةِ عليها من الكواكبِ وغيرِها» $^{(7)}$ إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: إن أراد مُعاينةَ عينِها، فهذا لا يُسمّىٰ اجتهاداً، وإن أرادَ إصابةَ العينِ مِن بُعْدٍ، فالقَطْعُ بَعيد؛ لعدم الدليلِ القاطع.

قولُه بعد ذلك: «الحالةُ الثانية: أن يتبيَّن للمجتهدِ أنه أخطأ مطلوبه، وله حالان: إحديها: أن يتبيَّن خطأه بالاجتهادِ الظنِّي، فإنْ كانَ في غيرِ الأحكام كالعباداتِ والمعاملات فالورَعُ: العملُ بالاجتهادِ الثاني، إنْ كانَ فيه احتياطٌ للعباداتِ والمعاملات»(٣).

يقالُ عليه: مُرادُه أَنْ يتبيَّنَ ظناً، ومرادُه بالأحكامِ الأقْضيةُ، وكانَ الأوْلىٰ التعيين بنحو ذلك لئلاً يَلْتَبِس.

⁽١) انظر: «المستصفىٰ» للغزالي (٢: ٣٥٠).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٤٧).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٤٧).

وقولُه: «فالوَرَعُ العملُ بالثاني إن كانَ فيه احتياطٌ للعبادات والمعاملات»(١): عَسِرُ التصويرِ؛ لأنّه إذا اجتهدَ في القِبْلةِ مثلاً، وأدَّاهُ اجتهادُه إلى جهةٍ فصلّى إليها الظُّهْر، ثم اجتهد ثانياً، فتبيَّنَ أنه أخطاً مطلوبَه، وقُلنا: يُعيدُ الظَّهرَ إلى الجهةِ الثانية، فلا يُقال من هذا: إنه عمل بالثاني؛ لأن الاجتهادَ لا يُنْقَضُ لو شكّاً بالاجتهاد، وإن كان المرادُ أنه اجتهدَ، وأدّاهُ اجتهادُه إلى جهةٍ عَلِمَهُ يُصلّي اليها، حتى لا يجتهدَ ثانياً، ويُغيّر اجتهادَه، فلا يُمكنُ أن يُقال: يُصلّي الصلاة إلى الجهتيْن، ولا أن يَعْمَل بالثاني، وليس بالعملِ الثاني حينئذٍ احتياط، ولعله احترزَ بقوله: «إن كان فيه احتياط»، عمّا إذا تغيّر اجتهادُه في الأواني، والكلامُ في أحكامِ الشرع فيه معروفٌ في موضعِه، انتهىٰ.

قولُه في الحالةِ الثالثة بعد ذلك في تيقّن [٤٠/ب] الخطأ: «وإن كانَ خطأُه في النجاساتِ، بأن تبيَّنَ أنه اغتسلَ أو تَوضَّا بهاءٍ نَجِسٍ، فإنّه يلزَمُه الإعادةُ» (٢) إلىٰ آخره.

يُقال عليه: لا يُتَصَوَّرُ جَعْلُه قَسياً، بل هو قِسْمٌ منها، أعني: إزالةَ النجاسة، أما ما يُغيِّرُ النجاسة، فهي من الأحكامِ على طريقة، وإعلامٌ بالحُكْمِ على طريقة، والكلامُ في ذلك معروفٌ في كُتبِ الأُصول.

قولُه: «فإنْ أخطأ الجهةَ، ففي الإعادةِ قولان»(٣) إلىٰ آخره.

⁽١) «القواعد الكرى» (٢: ٤٧).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٤٧).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٤٨).

ما ذكرهُ مِنْ مأْخَذِ القولَيْن لا يظهَرُ مأخَذُهما أنه يؤمرُ مثله في القضاء أو بعذر.

قوله: «وإن أخطأً في التقويم، بأن اطَّلَع على صفةٍ نفيسةٍ تقتضي زيادةً كبيرةً (١)، أو على صفةٍ خسيسةٍ تقتضي نَقْصاً كبيراً من القيمةِ، بطلَ التقويمُ؛ لأنَّ الخطأَ والعَمْدَ سببان (٢) في تفويتِ الأموال» (٣).

يُقالُ عليه: ما ذكره من بُطلانِ التقويم، محلَّه ما لم يكُنْ هناك حُكْمُ قاضٍ، فإن كان هناك حكمُ حاكم، فإنّه لا يبطُلُ قَطْعاً؛ لما فيه من نَقْضِ الاجتهادِ بالاجتهاد، والأحسَنُ أن يُقالَ في تعليلِ البطلانِ: لأنّه لا عِبْرَة بالظنِّ البيِّن خَطَؤه.

قولُه: «الحالة الثانية: أن يَتَحيَّر في مياهِ الأواني، فإن أمكنَ أن يحصُلَ من مجموعِها قُلَّتانِ، بأن يكون معه إناءٌ يَصُبُّ الجميعَ فيه، لزِمَه ذلك، وإن تَعذَّرَ ذلك فمَذْهبُ الشافعيِّ أنَّه يَصُبَّ الجميع (٤)، وفي إلزامِه بالصبِّ إشكال»(٥).

يقالُ عليه: جوابُ هذا الإشكالِ أنّه مَفْقودٌ في الأواني، بخلافِ ما إذا حالَ بَيْنَه وبين الماءِ سَبُعٌ ونحو ذلك، فلذلك أُلْزِمَ بالصبِّ في مسألةِ الأواني.

قولُه: «السابعة: إذا تحيَّر الأسيرُ في معرفةِ شهرِ رمضان، فهذا مُشْكِلٌ، إذْ

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «كثيرة».

⁽٢) في «القواعد الكريٰ»: «سيان».

⁽٣) «القواعد الكبري» (٢: ٤٨).

⁽٤) انظر: «الأم» (١: ١٨).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ٤٩).

لا يمكنُ أن يصومَ الدهْرَ ليخرُجَ عمّا عليه بيَقينٍ لوجهَيْن: أحدُهما: ما في ذلك من المشقَّةِ الفادحة، والثاني: تعذُّرُ جَزْم النيةِ في كلِّ يوم يَصومُه»(١).

يقالُ عليه: الظاهرُ في الأسيرِ إذا تحيَّر، أنْ يصبِرَ إلىٰ أن يتيقَّن، ولو أدّىٰ ذلك إلىٰ صَبْرِ سَنةٍ، إلّا في حَقِّ مَنْ لا يعرفُ الليلَ من النهارِ كالمحبوسِ في مَطْمورة ونحوِها، فإنه يصومُ كيفَ اتَّفق ويَقْضي.

قولُه: «فإن قيل: كيفَ صحَّت صلاةُ المُسْتحاضةِ وصَوْمُها مع عَدَمِ جَزْمِ النيةِ، للتردُّد في الوجوبِ؟»(٢) إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: عَدَمُ جَزْمِ النيةِ في هذه المسألة وأنظارِها مُغْتفَرُ للضرورة، وذلك هو الجوابُ عن مسألةِ المستحاضة وصَوْمِها، وما ذكرهُ الشيخُ في الجوابِ من أيامِ الطُّهْرِ أَغلَبُ من أيامِ الحيْضِ إلىٰ آخره لا يَدْفَعُ عَدَمَ الجَزْمِ بالنيَّة، فلا يَرِدُ ما ذَكرهُ في الأسيرِ مِنْ أن أيامَ الفِطْرِ أَغلَب؛ لأنَّ الضرورةَ مُراعاةٌ في الجميع.

وقوله: «ولا يَستقيمُ هذا الجوابُ على أصلِ الشافعيِّ رضيَ الله عنه» (٣) إلىٰ آخره.

قد تَبيَّنَ جوابُ إشكالِه قَبْلُ بأَوْراق، فليُراجَعْ.

قولُه: «إذا اشتبه عليه ماءٌ وبَوْلٌ [١١/ أ] فاجتهد فيهما، فإنْ أدَّاهُ اجتهادُه

⁽١) «القواعد الكرئ» (٢: ٤٩).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٥٠).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٥٠).

إلىٰ اليقينِ، بنىٰ عليه، وإن لم يُفِدْهُ إلا الظنّ، فالأصَحُّ أنه لا يَبْني، والفرقُ بيْنَهُ وبين الاجتهادِ في المياهِ أنّ الأصلَ في المياهِ [والثّياب](١) الطهارةُ»(٢) إلىٰ آخره.

يَنبغي أن يكونَ الأصحُّ أنه يَبْنِي عليه، وما ذكرهُ من الفَرْقِ غيرُ مُتَّجه، لأنه بَعْدَ ورودِ النجاسةِ على أحدِهما زالَ الأصلُ فيها، ولا فَرْقَ بين إناءٍ نجِسٍ وإناءٍ مُتَنجِّس.

وقولهُم: من شُروطِ الاجتهادِ، أن يكونَ لكلِّ منهما أصلٌ في التطهيرِ مَمْنوعٌ لما ذكرناه، وما ذكرْناهُ هو الأصحُّ عند شَيْخِنا.

قولُه بعد ذلك: «الضربُ الثاني: في الدعوىٰ النافيةِ لثبوتِ الحقِّ مِن أصله، وهي خَبرٌ مُجَرَّدٌ لا طلبَ فيها»(٣).

يقالُ عليه: محلَّه ما لم تكُنِ الدعوىٰ لطلبِ قَطْعِ النِّزاع علىٰ ما ذكره الماورديُّ، فليست بخبرٍ مجُرَّد، بل^(٤) فيها طلبُ قَطْع النَّزاع.

قولُه: «الرابعة: أن ينكُلَ المَّدَّعي عن اليمينِ المردودة، فيَصْرِفَ الخَصْمَيْن (٥) لعدم الحجَّة، ويمنَعُهما من الاختصام؛ لأنّ أحدَهما كاذِب، فيكونُ مَنْعُهما من بابِ النَّهْي عن المنكر »(٦).

ما ذكَره فيها إذا امتنعَ المدَّعي من اليمينِ المردودة، محلُّه ما إذا امتنعَ من

⁽١) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٥١).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٥٣).

⁽٤) في الأصل: بكي. ولعلَّ الصوابَ فيها قدَّرتُه.

⁽٥) في «القواعد الكبرى»: فيُصْرَف الخصمان. على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

⁽٦) «القواعد الكبري» (٢: ٤٥).

الحَلِفِ، وكان حَلِفُه يُثبتُ له حَقّاً يأخذُه من المُدَّعىٰ عليه، فأما لو كان حَلِفُه يُسقطُ عنه حقّاً للمدَّعىٰ عليه، كها لو ادّعیٰ علیٰ شخصِ ألفاً مِن ثَمَنِ مبيع، فقال: قد أقبَضَتْهُ له، فأنكرَ البائع، فالقَوْلُ قولُه بيمينِه في عَدَمِ القبض، فإن حَلَفَ استحقَّها، وإن نكل وحَلَفَ المُشتري انقطَعت الخُصومة، وإن نكل المُشتري أيضاً وهو المدَّعي للقَبْض، والحالةُ كها ذكر فقضيتُه ما في «الشرح» و «الروضة» في كتاب الشركة: أنَّ المذهبَ الصحيحَ أنّ المُشتري يُلْزَمُ بالألف، وأنّ ابنَ القطّان حكیٰ وَجْهاً بالمنع لئلا يؤدِّي إلىٰ القضاءِ بالنكول (۱۱).

قال الرافعي: والمذهّب خلافُه، فليس هذا حُكْماً بالنكول، وإنما هو مؤاخذةٌ له بإقرارِه بلزومِ المالِ بالشِّرى ابتداءً، وليسَ ذلك في مسألة الشريكيْن في الصَّيْدِ (٢) يبيعُه أحدُهما من الآخر ثم يُـجْعلُ النِّزاعُ في قَبْضِ ثَمَنِه.

وعلى قياسِ ذلك: لو ادّعىٰ عليه دَيْناً فقال: أقبَضْتَه أو أبرأني منه، فأنكر ونكل عن اليمينِ وردّها على مُدَّعي القضاء أو الإبراء، فنكلَ عن اليمينِ أنّه يُطالَبُ بالدَّيْن، ويُمكنُ أخْذُ ذلك مِمّا ذكره صاحبُ «الروضة»(٣) في امتناع المدَّعي من الحلِفِ من جِهةِ أنه إذا نكلَ عِنْدَ رَدِّ اليمين عليه، لا يستفيد بذلك مُقْتضىٰ دعواه، فلا نأخذ ذلك لا يستفيدُ المشتري(٤)، ومُدَّعي الإبراءِ ونحوِه به، ما ادّعاهُ من الأداءِ والإبراء، فيلزمُه المال، وقد اتّضَحَ ذلك.

⁽١) انظر: «الشرح الكبير» (١٠: ٤٤٥) و «روضة الطالبين» (٥: ٩٧).

⁽٢) كذا في الأصل، والمسألة المشهورة في كتب الفقه هي مسألة الشريكين في «العبد»، انظر: الحاوي (٥: ١٥١، ٢: ١٩٧).

⁽٣) «روضة الطالبين» (٢١: ٤٦).

⁽٤) كذا في الأصل والعبارة قلقة.

وكذلك لو كان حَلِفُه يُسْقِطُ عنه حقّاً: إما للمدَّعىٰ عليه أو لله، كما لو ولدَتْ فطلَّقها، ثم ادَّعَتْ بعَدمِ الطلاق، فقال: لا أدري، فإنه لا يُقْنَعُ منه، فإن حلف أن الطلاق لم يُقدَّم، انقطعَتِ الخصومة، وإن نكل، حلفَتْ هي، ولا عِدَّة عليها، فإن نكلتْ فعليها العِدَّة.

وفي «الشرح» و «الروضة» في كتاب العدد. قال الأصحاب: وليس هذا قضاء بالنكول بل الأصل [٤١] بقاء النكاحِ وآثارِه، فيُعْملُ بهذا الأصلِ ما لم يَظْهَرْ دافع (١) انتهىٰ.

ويحتملُ أن يَجْريَ فيه الوجْهُ الذي حكَيْناه عن ابنِ القطّان، في الفَرْعِ المَذكور في الشرِكة، ويحتملُ الفَرْقَ بأنّ العِدَّةَ حَقَّ لله تعالى، فلا تسقطُ بنُكولها، وهذا أظهَر.

قولُه في توجيهِ القولِ الثاني من القولَيْن: «في أنَّ الحَلِفَ بعد النكولِ: يُنَزَّلُ منزلةَ البينةِ أو الإقرارِ: أنهُ ينزَّلُ منزلةَ الإقرارِ فيكونُ مَقْصوراً على المتداعيين» (٢).

يقالُ عليه: لا حاجةَ للتشبيهِ عليه في الإقرار، لأنّ الإقرارَ لا يكونُ إلا كذلك، وكان الأليقُ به أن يُذكرَ في القولِ الأول، وهو أنّه يُنزَّلُ منزلةَ البيّنة، والأصحُّ أنّـها بَيِّنةٌ قاصرةٌ علىٰ الخَصْم كما سنذكره.

⁽١) «روضة الطالبين» (٨: ٣٨٣).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٤٥).

قولُه: «وإن عَلِمَ أو غَلَبَ على ظنّه أنَّ خَصْمَه؛ يحلفُ كاذباً، فالذي أراهُ أنَّه يجبُ الحلِفُ دَفْعاً لمفسدةِ كَذِبِ خَصْمِه»(١).

يُقالُ عليه: لم يتعيَّنْ ذلك طريقاً لدَفْعِ مَفْسدةِ خَصْمه؛ لاندفاعِها بأن يَهبَه المالَ المُدَّعيٰ به.

وتوقَّف شيخُنا أولاً في الحالة الثانية، ثم اختارَ أنَ كلامَ الإمامِ على عُمومه من أنه لا تجبُ اليمين قط، واستدلَّ لذلك بأنّ الله تعالى جَعل لكلِّ من المتداعيَيْن أن يشهدَ أربعَ شهاداتٍ مع القَطْعِ بكَذِبِ أحدِهما، فلو كانتِ اليمينُ تجبُ دَفْعاً لمفسدةِ كَذِبِ الخصْمِ، لما أباحَ له القُدومَ في اللِّعان حيث لا ولَد، إذا عَلِم أنها لا تَفْضَحُ قَوْمَها، ويُقْدم على اللعان.

وأوضَحُ مِن هذا جوازُ الاستسلامِ إذا قَصَده مُسلمٌ بالقتل، فلو كان دَفْعُ مَفْسدةِ الخصم يجبُ، لما جازَ الاستسلام.

فإن قيل: فيؤدِّي ذلك إلى الوَطْءِ المحرَّم في مسألةِ البُضْعِ.

قُلنا: لم يتحقَّقْ ذلك؛ لأنَّه قد لا يَحْلِف، وبتقدير حَلِفِه فقد لا يَطأ.

وأيضاً فإنا نقول: لو دَعاها إلى فراشِه، والحالةُ هذه، لكانَ عليها الهرَبُ، كما في حالة الطلاقِ الثلاث.

قوله: «ولذلك يجبُ حِفْظُ الوديعةِ من الظَّلمَةِ بالأيمانِ الحانِثة»(٢).

يقالُ عليه: هذا مَمنوع؛ لأنَّه لا يجبُ الدفْعُ عن المالِ، وكذا لا يجبُ اليمين

⁽١) «القواعد الكبري» (٢: ٥٧).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٥٨).

فيمَن ادُّعيَ عليه قَتْلُ أو قَطْعٌ كالزِّنا أَنّه لا يجبُ الدفْعُ عن النفس^(١)، وكذا لا تجبُ على المرأةِ في دعوى الرِّقِّ كاذباً لا تَدَمْناه، وكذا في دعوى الرِّقِّ كاذباً لا تجبُ اليمين؛ لأنّ المدَّعي قد لا يحلِفُ اليمينَ المردودة، كذا قاله شيخُنا، خِلافاً لما ذكره الشيخُ عزُّ الدين في المسائل كلِّها.

قولُه: «المثالُ الرابع: أن يُدَّعىٰ عليه بحَدِّ القَذْف، فلا يحلُّ له النكولُ، كَيْلا يكونَ عوناً علىٰ جَلْدِه، وإسقاطِ عدالتِه، والعَزْلِ عن ولايته»(٢).

يقالُ عليه: نكولُ القاذفِ ورَدُّ اليمين، وإنْ أوجبَ الحدّ، لا يُسْقِطُ عدالةَ القاذف، ولا يُؤثِّر في ولايتِه، سواءٌ قُلنا: اليمينُ المردودةُ كالإقرار أو كالبينة؛ لأنّ ذلك من الأمورِ التقديرية، فلا يؤثِّرُ في إسقاطِ عدالة، ولا سَبَبِ ولاية، ويؤيِّده أنّه لو ادّعىٰ على قاذفِه، فادّعىٰ عَدَمَ إحصانِه، فأنكر، فقال: حَلِّفوه أنّه لم يَزْنِ، فنكل، ورَدَّ اليمين، فحلَف [٢٤/أ] القاذفُ اليمينَ المردودةَ، فإنّه يَسْقُطُ حَدُّ القذف، ولا يُحدُّ القذوفُ حَدَّ الزنا.

قولُه: «المثال الخامس: أن يُدّعىٰ علىٰ الوليِّ المُجْبِرِ أَنَّه زَوَّج ابنتَه، فلا يحلُّ له النكول»(٣).

قال شيخُنا في هذا المثالِ والذي قبله: لا تجبُ اليمين؛ لأنّ المدّعي قد لا يحلِفُ اليمينَ المردودة، وكذا في الدعوىٰ علىٰ الوليِّ المُجْبِرِ وما بعده.

وحُجَّةُ شيخِنا في ذلك: ما سَبق من جوازِ الاستسلام المدلولِ عليه

⁽١) قد سبق بيانُ هذه المسألة.

⁽٢) «القواعد الكري» (٢: ٥٨).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٥٨).

بقوله تعالى في قصة ابني آدم: ﴿ لَهِنَ بَسَطَتَ إِلَى يَدَكَ لِنَقْنُلَنِى مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْنُلُكَ ﴾ [المائدة: ٢٨] وقوله ﷺ: «كن عَبْد الله المقتولَ، ولا تكن عبد الله القاتل»(١).

قال الشيخ: الذي يَظْهَرُ من الآيةِ والحديثِ، عَدَمُ وجوبِ الدفعِ بها يؤدِّي إلى قتلٍ ونحوِه بدليلِ قولِه: ﴿ لِأَقْنُكَ ﴾ وقوله: «ولا تكُنْ عبدَ الله القاتل»، أما وجوبُ الدفع بالشيءِ الخفيفِ كاليمينُ في الأمثلةِ المتقدمة، فلا يَبْعدُ وجوبُه لوجوبِ الهرَب لمن قَدَر عليه.

وأيضاً، فالمودعُ ووليُّ اليتيم حيث تُشْرَعُ اليمينُ في حَقِّه، مأمورانِ بالحفظِ، قد تَعيَّنَ الحِلفُ طريقاً إليه، فلم يُعرِّجْ على شيءٍ منه، واستمرّ على إطلاقِ كلام الإمام، وأنّه لا تجبُ اليمين في حالٍ أبداً، وزادَ في وليِّ اليتيم: ولو وجَبت اليمينُ في حَقِّه للحِفظ، لوجَبتُ بلا خلافٍ، كيفَ وحَلِفُ الوليِّ وَجْهٌ ضَعيف؟

وقال في مسألةِ البُضْع: ليسَ وجوبُ الدفعِ عنه لمُدْرَكِ أنه دَفْعٌ عن مُحرَّم، إذ لو كان كذلك لوجبَ فيه، وفي النفسِ والمال، وإنها المُدْرَك في وجوبِ الدفعِ عن البُضْعِ ما فيه من مفسدةِ اختلاطِ الأنسابِ، وضَياعِ الأحساب، وارتكاب العار.

وما ذكرهُ من الأمثلةِ في الحالةِ الثانية من المثالِ المذكورِ، من ادعاءِ الزوجةِ البينونةَ، وادِّعاءِ الأَمَةِ الإعتاقَ، وادِّعاء العَبْدِ ذلك، وادِّعاءِ الجاني عَفْوَ الوليِّ، وادِّعاءِ العَفوَ، فلا يَخْفىٰ ما علىٰ ذلك كلِّه من المُناقشات، ويُعْرَفُ مِيَّا تقدم.

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٩٦) والإمام أحمد في «المسند» (٢١٠٦٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٢٩) من حديثِ خبّاب بن الأرتّ رضي الله عنه.

وقولُه في أثناء مثالِ القَذْف: «ولو نكل الوليُّ (١) عن أيهانِ القَسامة، فإنْ أوجَبْنا بها القِصاصَ، وجَبت اليمينُ، وإلّا فلا» (٢).

يُعْلَمُ المرادُ منه؛ لأنَّه إذا أوجَبْنا بها القِصاصَ على القديم.

وقولُه في أثنائه أيضاً: «وقد جَوَّزَ الشافعيُّ رضي الله عنه لـمَنْ باعَ عَبْداً كانَ (٣) مَلَكه، إذا خاصَمه المُشْتري في قِدَمِ عَيْبٍ يمكنُ حُدوثُه، أن يحلِفَ أنه باعَه وما به عَيْب (٤).

يقالُ فيه: هذا الفَرعُ نصَّ عليه الشافعيِّ رضي الله عنه في «الأم» (٥) في أبوابِ الشاهدِ مع اليمين في مناظرةٍ مع محمد بن الحسن.

وقولُه في أثنائه أيضاً: «فإن قيل: هل يجوزُ للمدَّعي أن يطالبَ المَدَّعيٰ عليه باليمينِ مع علْمهِ بكنِبِه فيها وفجورِه» إلى قوله: «قُلنا: نعم يجوزُ ذلك ثم ذكر له وجْهَين: أحدهما: لو لم يَجُزْ لبطلَتْ فائدةُ الأيمانِ، وضاعَت الحقوق. والثاني: لو حَرُمَ لم يَجُز للحاكمِ أن يأذنَ [٢٤/ب] لَهُ في تحليفِ خَصْمِه لاعترافهِ بكنِبه» (٢)، انتهىٰ ملخَّصاً.

⁽١) في الأصل: «ولو نكل اليمين الوليّ»، وهو خطأ. وهو على الجادَّةِ في «المطبوع» من «قواعد الأحكام».

⁽۲) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۰).

⁽٣) في الأصل: كما. وصوّبناه من «قواعد الأحكام».

⁽٤) «القواعد الكري» (٢: ٦٠).

⁽٥) ((الأم) (٧: ٧٧).

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٦٠-٦١).

ويُزادُ على ذلك: أنّه مُسْتَدِلٌ بجوازِ ذلك لقولِه ﷺ: «ليسَ لك إلا ذلك» (١) جواباً لقوله: يا رسولَ الله، إنّه فاجرٌ لا يُبالي»، فلو كانَ لا يجوزُ له طلبُ اليمينِ والحالة هذه، لقالَ له رسولُ الله ﷺ: فَلا يجوزُ لك استيفاءُ اليمينِ مع عِلْمِك بفُجوره، ولذلكَ قال له: «ليسَ لك إلا ذاكَ».

[فصلٌ فيها يجبُ على الغريم إذا دُعِي إلى الحاكمِ]

قولُه في الفصلِ المعقودِ فيها يجبُ على الغريمِ إذا دُعيَ إلى الحاكم: «وإن جَهِلَ عُسْرَته، فيَنْبغي أن يُخرَّجَ جَوازُ إحضارِه إلى الحاكم على الخلافِ في حَبْسِ المُعْسِرِ المجهولِ اليَسار»(٢).

يقالُ عليه: صوابُ العبارة: الرجلِ المجهولِ اليَسار، أو إسقاطُ لفظةِ المُعْسِر؛ لأنه لا يَصِحُّ في التركيبِ وَصْفُ المُعْسِرِ بمَجْهولِ اليَسار (٣).

قولُه بعد ذلك: «الحالةُ الثانية: أن يتوقَّفَ القيامُ بالحقِّ على حُكمِ الحاكمِ»، إلى قوله: «وكذلك القِسمةُ التي تتوقَّفُ على الحكمِ يَتخيَّرُ فيها المُدَّعىٰ عليه بين أن يُملِّكَ حِصَّتَه لغيره، وبينَ الحضورِ عند الحاكِم، وليس له الامتناع»(٤).

⁽۱) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱۸۸۶۳)، ومسلم، كتاب الإيهان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم برقم (۱۳۹)، والطيالسي في «المسند» (۱۱۱۸) وغيرهم من حديثِ وائل بن حُجْر رضي الله عنه.

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٦٢).

⁽٣) لأنَّ الإعسارَ هو الوصْفُ القائمُ به، فانتفت الجهالةُ بحاله.

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٢٢-٦٣).

يقالُ عليه: ما ذكرهُ في صورةِ القِسْمةِ مِن تخييرِ المدّعي عليه مِنْ أَنْ يُملِّكَ حِصَّتَه لغيرِه، وبَيْنَ الحضور، محلَّه ما لم يُؤدِّ تمليكُ ذلك الغيرِ إلى سوءِ ضَرَرِ المشاركة، فإنْ أدّى إليه، تَعيَّن الحضورُ عند الحاكِم، أو تمليكُ الخَصْم نفذ.

وقولُه بعد ذلك: «وأما النفقاتُ، فإن كانت للأقاربِ وجَبتِ الإجابةُ إلى الحضورِ عند الحاكم ليُقدِّرها»(١).

يقالُ عليه: نَفقةُ الأقاربِ مُقدَّرةٌ بالكتابِ لا تَفْتقرُ إلىٰ تقدير، ولا يصحُّ حَمْلُ كلامِ الشيخِ علىٰ ما وقعَ للغزالي ومَنْ معه مِنْ إنّها لا تصيرُ ديناً إلا بفرضِ قاض^(٢)، فليُتأمل.

قولُه في الفصل المذكور: «فائدة: إنْ قيل: كيفَ جعلتُم القَولَ قَولَ المدّعيٰ عليه، ولم تجعلوا القولَ قَوْلَ المدَّعي، مع أنَّ كَذِبَ كلِّ واحدٍ منهما مُمْ كن؟

قُلنا: جَعَلْنا القولَ قَوْلَه، لظهور صِدْقِه، فإنَّ الأصْلَ براءة دِمَّته »(٣).

يقالُ عليه: قد تعرَّضَ الشيخُ رحِمَه الله لهذا السؤالِ وجَوابه في أثناءِ كلامٍ في أوائل الكتاب، وهو مُتَعقَّبٌ بشيءٍ مَرَّ هناك، فليُراجَعْ.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ٦٣).

⁽٢) كلامُ الغزالي موافقٌ لكلامِ البلقيني، قال بعد نَصْبِ الخلاف في تقدير النفقات: «فتقدير الله تعالى أوْلَىٰ مِن تقدير القاضي، وأحسَنُ مستندٍ إلىٰ تقديرِ القاضي تقديرُ الشرع». انظر: «الوسيط في المذهب» (٦: ٢٠٤-٧٠).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٦٤-٦٥).

وكذلك السؤالُ الذي يَعْقُبُه المُتعَلِّقُ بأَمْرِ الحكّامِ بالعَدْلِ، وهو التسويةُ بين المستحقِّين، وجوابُه قد سَبقا، وسَبَق عليهما تعقُّب.

قوله بعد ذلك: «فإن قيل: لم جعلتُم القولَ قَوْلَ بَعْضِ المَّاعِين مع يَمينِه ابتداءً؟

قُلنا: إنها فعلنا ذلك» إلى قوله: «المثال الثاني: قَذْفُ [47/أ] الرجل زوجته، فإنَّ صِدْقَه فيه ظاهِر؛ لأنَّ الغالبَ في الزوج نَفْيُ الفواحشِ عن امرأتِه»(١).

ثم قال: «فإذا تَمَّ لِعانُه، فقد اختَلف العلماءُ في حَدِّ المرأةِ بهذه الحجَّة، فذهبَ قومٌ إلى أنّها لا ثُحَدُّ لضَعْفِ هذه الحجَّة، ورأى الشافعي رحمه الله تعالى أنها ثُحَدُّ الله الله تعالى أنها ثُحَدُّ الله بقولهِ عزّ وجل: ﴿ وَيَدْرَقُ أَعَنّها الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَ رَبِعِ اللهِ ﴾ أنها ثُحَدُّ للعذابِ على الجَلْدِ المذكورِ في قولهِ تعالى: ﴿ وَلَيْشُهَدُ عَذَابَهُمَا طَا إِفَةً ﴾ [النور: ٨] حملاً للعذابِ على الجَلْدِ المذكورِ في قولهِ تعالى: ﴿ وَلَيْشُهَدُ عَذَابَهُمَا طَا إِفَةً ﴾ [النور: ٢] (٣).

يقالُ عليه: إنَّها ذكر الجَلْدَ خاصَّة؛ لأنه المذكورُ في الآية، ولكنَّ اللِّعانَ للنَّعانَ للنَّعانَ للنَّعانَ للنَّعانَ الخَلْدِ الذي هو أعمُّ من الجَلْدِ والرَّجْم.

قولُه بعد ذلك: «الحالة الثانية: أن يكونَ أميناً مِنْ قِبَلِ الشرع، كالوصيِّ يَدَّعي رَدَّها لله على اليتيم، وكذلك مَنْ كانت عِنْدَه أمانةٌ شَرْعية، فَادَّعيٰ رَدَّها

⁽۱) «القواعد الكبرىٰ» (۲: ۲۲-۲۷).

⁽٢) انظر: «الأم» (٥: ٣١٠) وعبارتُه ثمّة: «وإنّما قلتُ تُحَدُّ إذا التعنَ الزوجُ لقولِ الله تعالىٰ: ﴿ وَيَدْرَؤُا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ ﴾ [النور: ٨]. والعذابُ: الحدُّ، فكان عليها أن تُحدَّ إذا التعنَ الزوجُ ولم تدرأ عن نفسِها بالالتعان».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٦٧).

علىٰ مالِكها الذي لم يأتمِنْه عليها، فلا يُقْبِلُ قولُه في ذلك لتيسُّرِ الإشهادِ علىٰ الردِّ»(١).

يقالُ عليه: ما ذكرهُ من التعليلِ بتيَسُّرِ الإشهادِ، فيه نَظَر، والتعليلُ المُعْتَمدُ أَنّه ادّعيٰ الردَّ علىٰ غيرِ مَنِ ائتمنَه، فلم يُعْرَفْ بأمانته.

[فصلٌ فيها يقدحُ في الظُّنونِ من التُّهم وما لا يقدحُ فيها]

قولُه: «فَصْلٌ فيها يَقْدحُ في الظُّنونِ من التُّهَم وما لا يَقْدَح فيها:

التُّهَمُ ثلاثةُ أضرُب: أحدها: تُهمةٌ قويَّةٌ كحُكْمِ الحاكمِ لنفسِه، وشهادةُ الشَّهادة» (٢). الشاهدِ لنفسِه، فهذه تهمةٌ مُوجِبةٌ لردِّ الحُكْم والشَّهادة» (٢).

يقالُ فيه: الظنُّ هو الطرفُ الراجح، ومع قُوَّةِ التهمةِ قد لا يَبْقىٰ راجحاً، وفي تسميتهِ حينئذٍ ظَنَّا تجوُّزٌ، وصورةُ الحُكْمِ لنفسه: أن يُقِرَّ لشَخْصٍ بشيءٍ، أو يَشْهدَ عليه شاهدانِ فيُلْزِمَه بحَبْسٍ ونحوه، أما إذا قضىٰ لنفسِه بعلْمِه، فهو مُدَّع، وحقيقةُ شهادةِ الشاهدِ لنفسِه أنه مُدَّع، وفي إطلاقِ الشهادة، والظنِّ علىٰ ذلك تجوُّزُ لا يخفىٰ.

قولُه فيه أيضاً: «الضربُ الثالث: تُهمةٌ مُـخْتَلَفٌ في ردِّ الشهادةِ والحُكْمِ با، [للاختلاف في قوتها وضعفها للظن] (٣) ولها رُتَب:

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٦٨).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٦٩).

⁽٣) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

إحديها: تُسهمةٌ قوية، وهي شهادةُ الوالدِ لأولادِه وأحفادِه، أو لآبائِه وأجدادِه، فالأصحُّ أنها مُوجِبةُ للردِّ»(١).

يقالُ عليه: يُسْتثنى مِنْ رَدِّ شهادةِ الوالدِ لولده، والولدِ لوالده، ما إذا كان مُتعلَّقُ الشهادةِ عُموماً لا يَختصُّ بالمشهودِ له، كما صَرَّح به الماوَرْديُّ مستدِلًّا له بشهادةِ الحسَن والحسَيْن رضى الله عنهما في «...»(٢).

ومِنْ ثَمَّ لو ادَّعَىٰ وكيلُ بيتِ المال بشيءٍ لبيتِ المال، فشَهِدَ به أبناؤه أو أبوه، قُبلَ ذلك؛ لأنَّ مُتَعَلَّق الشهادةِ عُموم، فضَعُفَت التهمةُ جدَّاً.

ويُسْتشنى من ذلك أيضاً ما إذا كانت الشهادةُ [٤٣/ب] تتضمَّنُ إثباتَ حَقِّ لوالدِه أو ولدهِ على الأصح.

فمن ذلك: ما إذا كان عَبْدٌ في يدِ زيدٍ، ادّعىٰ مُدَّعِ اشتراه من عَمْرٍو، بعدما اشتراه عَمْرٌو من زيدٍ صاحبِ اليدِ، وقبضَه وطالبَه بالتسليم، وأنكر زيدٌ جميعَ ذلك، فشَهِد أبناؤه للمدَّعى بما يقوله.

قال الرافعي: حكى القاضي أبو سَعْدٍ (٣) فيه قولَيْن: أحدهما: رَدُّ شهادتِهما

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٦٩).

⁽٢) بياضٌ في الأصل بمقدار ثلاثة أرباع السطر، ومراده شهادةُ الحسنِ والحسين علىٰ درْعِ والدِهما عليِّ رضوان الله عليهم أجمعين. وانظر كلامَ الماوردي في «الحاوي الكبير» (١٧: ١٦٣).

⁽٣) يعني الهرويَّ (ت ١٨٥ هـ)، محمد بن أبي أحمد القاضي، تلميذ أبي عاصم العبّادي، وشارح كتاب «أدب القضاء»، وينقل عنه الرافعي كثيراً، له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٩١).

لتضمُّنها إثباتَ المُلْكِ لأبيها، وأصحُّها القَبول؛ لأنَّ المقصودَ بالشهادةِ في الحالِ المُدَّعي، وهو أجنبيُّ عنهما(١).

ويُسْتَثنىٰ أيضاً ما إذا تساوىٰ الوازعان كما لو شَهِد ابنَان أنّ أباهُما قد قَدفَ ضَرَّةَ أُمِّهما، فإنَّ الأصحَّ من القَوْلين القبول(٢)، وحُجَّةُ مُقابلهِ: أن شهادتَهما تجرّ نَفْعاً إلىٰ أبيهما؛ لأنّ قبولَها مُخْرِجٌ الأبَ إلىٰ اللِّعان، وهو سَبَبُ الفُوْقة، ويَجْريانِ فيما لو شهِدا أنه لو طَلَّقَ ضَرَّةَ أُمِّهما أو خالعَها.

ومن أمثلة تساوي الوازِعَيْن: ما إذا شَهِدَ لابنِه علىٰ ابنهِ الآخر.

قوله: «الخامسة: تُهْمةُ الحاكمِ في إقرارِه بالحُكْم، وهي مُوجِبةٌ للردِّ عند مالكٍ رحمه الله؛ لأن مَنْ مَلكَ الإنشاءَ مالكٍ رحمه الله؛ لأن مَنْ مَلكَ الإنشاءَ مَلكَ الإِقْرارَ، والحاكمُ مَلِكٌ لإنشاءِ الحُكْم، فملكَ الإقرارَ به، وقولُ مالكٍ مُتَجهٌ إذا منعْنا الحُكْمَ بالعِلْم»(٣).

يقالُ عليه: لم يَظْهَرْ اتجاهُ قولِ مالك إذا منعْنا القضاءَ بالعلم (٤)؛ لأنّ إقرارَ القاضي عن حُكْمِ الحُجَّةِ التي قامَتْ عنده، ونُزِّلَ ذلك منزلة إنشائه.

قولُه بعد ذلك: «لأنَّ داعيَ الطبعِ أقوىٰ من داعي الشَّرع، ويدلَّ علىٰ

⁽١) لم أهتدِ إلى كلامِ الرافعيِّ في «الشرح الكبير»، ونقله بتهامِه الإمام النووي في «روضة الطالبين (١١: ٢٣٦).

⁽٢) وهو الأظهَرُ عند إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (١٥: ١٢٧)، وعليه مشى الإمام النووي في «روضة الطالبين» (١١: ٢٣٦).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٧٠).

⁽٤) يعني أنّ القاضي لا يقضي بِعلْمِه.

ذلك رَدُّ شهادةِ أعدَلِ الناسِ لنَفْسِه، وردُّ حُكْمِ أَقْسَطِ الحكّامِ لِنَفْسِه» (١). يقالُ عليه: يُسْتَثْنى من ذلك الأنبياءُ؛ لعدَم التُّهْمةِ للعِصْمَة.

قولُه بعد ذلك: «فإنْ قيل: لم رجَعْتُم في الجُرْحِ والتعديلِ إلى عِلْمِ الحاكم؟ قُلنا: لو لم نرجعْ إليه في التفسيقِ، لنَفَّ ذْنا حُكْمَه بشهادةِ مَنْ أَقَرَّ أَنه لا يصلحُ للشهادة»(٢).

يقالُ عليه: الأحسَنُ في الجواب عن الرجوعِ إلى علْمِ الحاكمِ في الجرحِ أن يُقال: لو لم يَرْجِعْ إلى عِلْمِه للزِمَ أن نحكُمَ بخلافِ علْمِه، وهو باطلٌ قطعاً إلّا علىٰ وَجْهٍ لا يُعْبَأُ به.

ووَجَّه شيخُنا بأنَّ عِلْمَ الحاكمِ في نظرِ صاحبِ الوَجْهِ مُلْغَىٰ طَرْداً وعكْساً، واستدلَّ له بها في «الصحيح» من أنَّ عيسىٰ عليه السلام رأىٰ رجلاً سرق، فقال له عيسىٰ: سرقْتَ، فقال: كلّا، والذي لا إله إلا هو، فقال عيسىٰ: آمنْتُ بالله وكذَّبْتُ عينى (٣).

قال شيخُنا: هو كنايةٌ عن عَدَمِ القضاءِ بالعِلْم، أي: لا أرتِّبُ عليه حُكْماً ظاهراً (٤). انتهيٰ.

⁽۱) «القواعد الكبريٰ» (۲: ۷۰).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٧٠).

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨١٥٤)، والبخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قولِ الله تعالىٰ: ﴿وَاَذَكُرُ فِي ٱلْكِنَابِ مَرْبَمَ ﴾ برقم (٣٤٤٤) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وصحّحه ابنُ حِبّان (٤٣٣٦) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٤) وهو الذي مشى عليه الإمام القسط لاني في «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٥: ٤١٧).

قولُه: «والفرقُ بين العدولِ، والأئمةِ والأوصياءِ والحكّام: أنّا لو اعتبَرْنا ذلك في الأوصياءِ والأئمّةِ والحكامِ، لأدّىٰ ذلك إلى ضَرَرٍ عظيم»(١).

يقالُ عليه: محلُّ ما ذكرَهُ في الأوصياءِ والحكّام فيها يتعلَّقُ بالوصايا والأحكام، أما لو شهدَ الوصيُّ والقاضي بشيءٍ بعد مُدَّةٍ يغلِبُ فيها على الظنِّ تغيرُ الحال، فإنه لا بدَّ مِنَ الاستركاءِ(٢) على ما عليه الفرع، ولا اعتبارَ حينئذٍ تغيرُ الحال، فإنه لا بدَّ مِنَ الاستركاءِ(٢) على ما عليه الفرع، ولا اعتبارَ حينئذٍ [14/أ] بمَحْضِ وَصِيّة الوَصِيِّ، ولا بمَنْصبِ القاضي، لرجوع كلِّ منهما شاهداً، ويحتملُ أن يجبَ في الوصيِّ دونَ القاضي.

قوله: «والأصحُّ أنهم لا يُكَفَّرون ببِدَعتِهم».

يقَالُ عليه: إلا في مسائلَ منها: القولُ بخَلْقِ القُرآن.

قوله: «وإنّما رُدَّت شَهادةُ الخطّابيةِ (٣)، لأنَّهم يَشْهدون بناءً على إخبارِ بَعْضِهم بعضاً»(٤).

عَلَّ رَدِّ شهادةِ الخطّابية، ما لم يُتَبيَّن مُستندُ شهادته، فإن قال: سمِعْتُ إقرارَه بكَذا، انتفع أحدُّ كذا، ونحو ذلك، فإنها تُقْبَلُ لانتفاء المعنى المُقْتضي لردِّ شهادتهم (٥).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٧٢).

⁽٢) يعنى الاعتماد.

⁽٣) وهم أتباعُ أبي الخطّاب محمد بن أبي زينب الأسدي، وهم من أخبثِ الفِرَقِ وأعرَقِها في الضلال، كانوا يستحلّون الكذِبَن ولهم مقالاتٌ شنيعة. انظر: «المِلَل والنحل» للشهرستاني ص٧٦.

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٧٢).

⁽٥) ولتمام الفائدة، انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٣٠: ١٣٦).

قولُه: قُلنا: ليسَ قَذْفُه وهو صادقٌ، كبيرةً مُوجبةً لردِّ شهادتِه، بل ذلك من الصغائِر التي لا تخرُمُ الشَّهادات(١).

يقالُ عليه: ما ذكرهُ مِنْ أَنّ القَذْفَ صادِقاً ليس بكبيرة ممنوع، والصوابُ: أَنَّ القَذْفَ كبيرةٌ معنوع، والصوابُ: أَنَّ القَذْفَ كبيرةٌ مطلقاً، كيف، وقد عدّ رسول الله ﷺ قذف المحصنات (٢)، ولم يُقيّد بشيء، فلا فَرْقَ بين كَوْنِه صادِقاً أو كاذباً (٣)؛ لأنّه مع صِدْقِه كاذبٌ في حُكْمِ الله بدليلِ قوله: ﴿فَأُولَتِهِكَ عِندَ اللهِ هُمُ الْكَيْدِبُونَ ﴾ [النور: ١٣]، وهذا هو الأولى في الجوابِ عن السؤال الذي بَعْد قولِه: ﴿قُلنا: الكذبُ للحاجةِ جائزٌ في الشرع، كما يجوزُ كَذِبُ الرجلِ لزوجتِه، وفي الإصلاح بين الخصمينُن (٤)».

يقالُ فيه: الأحسَنُ أن يقال: لأنّه كاذبٌ في حُكْمِ الله بدليلِ قولِه: ﴿ فَأُولَنَهِكَ عِندَ اللهِ مُمُ ٱلْكَندِبُونَ ﴾ [النور: ١٣] يعني في حُكْمِ الله. فقولُه إذا كان صادقاً: «وأنا كاذبٌ في قَذْفي» معناه في حُكْمِ الله تعالى، انتفىٰ العارُ بذلك عَمَّنْ قَذَفَه.

⁽١) «القواعد الكرى» (٢: ٧٥).

⁽٢) يعني مع الكبائر حينَ ذكر السبعَ المُوبقات. أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْمَيَاتَ الْإِيمان، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر برقم (٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٣) لتمام الفائدة، انظر: «الزواجر عن اقتراف الكبائر» لابن حجر الهيتمي (٢: ٥٧).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٧٥). انظر: «سنن الترمذي»، كتاب البِرّ والصلة، باب ما جاء في إصلاح ذات البين برقم (١٩٣٩).

قوله: «الثالثة: عَوْدُه إلى الولاياتِ التي تُشترط فيها العدالة؛ كنظرِه في أموالِ أولاده، وإنكاحِه لـمُولياته»(١).

الأصحُّ عَدمُ عَوْدَتِه إلى الولاياتِ التي تُشْتَرطُ فيها العَدالة، إلّا الأبَ والجدَّ فَقط.

قولُه: «فإن قيلَ: ما تقولونَ فيمَنْ له حَتَّ على إنسان، فاستعانَ على أُخْذِه ببَعْضِ الولاةِ و(٢) القُضاةِ، فساعَداهُ عليه بغَيرِ حُجَّةٍ شَرْعية، فهل يجوزُ له أن يستعينَ بالوالي أو القاضي على ذلك، مع كون الوالي والقاضي آثمَيْن في أُخذِهما الحَقَّ بغَيْرِ حُجَّةٍ شرعيةٍ، أم لا؟ قلتُ: أما القاضي والوالي فآثبان "(٣).

يقالُ عليه: أما القاضي والوالي فآثيان، لا حاجة إليه لذكره في السؤال، وأما الرُّتَبُ التي ذكرها فمختارُ شيخنا تأثيم المستعين في جَميعها فضلاً عن الوجوب الذي ذكره، لحمله الوالي والقاضي وغيرهما والأراذل^(١) على المعصية، ولا نَظَرَ إلىٰ كَوْنِ مَفْسَدةِ العَصْبِ والزنا أشَدَّ مِن مَفْسدةِ مَعْصيةِ الوالي والقاضي؛ لأنّا وإنْ أو جَبْنا ارتكابَ أخفً المَفْسدتين، أو دَفْع أشدِهما، فإذا كانتِ المَفْسدتانِ مُتعلِّقتين بالمُرْتكبِ نَفْسِه، أو بالدافع نفسه، وليس ذلك موجوداً في أمثلةِ الشيخ.

ولو تَعيَّنَ الدفعُ بذلك طريقاً إلى خلاصِ الجاريةِ ونحوِها، فلا يجبُ بل

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٧٥).

⁽٢) في «القواعد الكريٰ»: «أو».

⁽٣) «القواعد الكريٰ» (٢: ٧٦).

⁽٤) كتب في الأصل: «والأراد» ولعله سهوٌ من الناسخ.

لا يجوزُ لحَمْلِ الغير على مَعْصية؛ لأنه حينئذٍ عاجزٌ شَرْعاً، والعَجْزُ الشَّرْعيُّ كالعَجْزِ الجِسِّيِّ، فادِّعاءُ الجَوازِ بَعيد، وأبعَدُ منه ادِّعاءُ الوجوب، انتهىٰ.

[٤٤/ب] قولُه بعد ذلك: «بل لو تعذَّرَتِ العدالةُ في جميع الناسِ، لمَا جازَ تعطيلُ المصالحِ المذكورة، بل قَدَّمْنا أمثلَ الفَسَقةِ فأمثلَهم، وأصلَحَهم للقيامِ بذلك فأصْلَحَهم» (١).

يقالُ عليه: قولُه: «لَمَا جَازَ تَعطيلُ المصالحِ المذكورة» إلى آخره، يُسْتثنى من ذلك القَضاءُ بالفَسَقةِ عند تعذُّرِ العَدالة، بل يتوقَّفُ القاضي، ولا يجوزُ له أن يحكُمَ بشهادةِ فاسقٍ في قَتْلٍ ولا قَطْعِ ولا إلزامِ مالٍ ونحوِ ذلك.

قولُه: «وإن اختلف تاريخُ الإقرارِ، فإنْ كانَ الإقرارُ بشيئيْن مختلفَيْن، لم يحكُم بالشهادةِ إذْ لم يقُمْ في كلِّ واحدٍ من الإقرارَيْن إلَّا شاهدٌ واحد، وإن كان الإقرارُ بشيءٍ واحد، فالأصحُّ ثُبوتُ الـمُقَرِّ به، وفيه إشكالُ من جهةِ: أنَّ الشهادَتَيْن لم تتواردا على إقرارِ واحدٍ»(٢).

ما وَجَّه به الإشكالَ مِنْ جهةِ أَنَّ الشهادتَيْن لم تتواردا على إقرارِ واحدٍ. يُقالُ عليه: بل هُما متواردانِ على إقرارِ واحدٍ، لإجماعِ الناسِ على اتِّحادِ الخبرِ وإن تَعدَّدَ زَمنُ الإخبارِ به وتَعدَّدَ المُخبَرون بفَتْحِ الباء، والإقرارُ خَبرٌ من الأخبارِ، فليكُن كذلك.

قولُه: «فائدة: ليسَ قولُ الحاكم: «ثبتَ عندي كذا» حُكماً به، إلَّا أن يقولَ

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٨٠).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٨١).

الحاكم: إذا أطلقتُ لفظَ الثبوتِ فإنّما أعني به الحكمَ بالحقّ الذي ثبتَ عندي»(١).

ما استثناه الشيخُ من جَعْلِ الثبوت حُكماً إذا قال الحاكم: إذا أطلقتُ لفظَ الثبوتِ فإنّا أعني به الحُكْمَ لا يُسْتثنى، والصوابُ خلافه؛ لأنَّ الحاكمَ وإن قال ذلك فقد لا يُفيدُ ثبُوتُه عند الحكم، وليس ذلك مما يُكْتفىٰ فيه بالكناية.

ولو فتحنا هذا البابَ لقُلنا: إذا قالَ الحاكم: إذا أطلقتُ لَفْظَ العِلْمِ أو الطنِّ، فإني أقولُ: عَلِمْتُ أو ظنَنْتُ أنَّ هذا لفلان، فإنّها أعني به الحُكْم، فإذا وقع ذلك منه يكونُ حُكْماً ولا قائلَ به، ومن المنقولِ أنه لو قال: إذا حَلَفْتُ بالحرام، فإنّما أنوي به الطلاق، فحلَفَ به، فإنا لا نجعَلُه ناوياً بمُجرَّدِ ما ذكر لنا فيما سَبَق من كلامِه.

قولُه: «ولا وِقْفَةَ عندي في نَقْضِ حُكمِ مَنْ يحكمُ بأنّ الإثباتَ حُكْمٌ، لمخالفتِه القاعدة المجمعَ عليها»(٢).

يُقالُ عليه: بل لا وِقْفَةَ في عَدَمِ النقضِ؛ لأنَّ اللفظة عند القائلِ بأنَّ الثبوت حُكْمٌ غَيْرُ مُحُتَملة، بل هي صريحةٌ عنده لا تحتملُ غيْرَ الحُكْم، وهذا كما لو قال القائل: حلالُ الله عليَّ حَرام، عند مَنْ يجعَلُه صريحاً.

قولُه: «ومنها: شَهادةُ أربع نسوةٍ بها يَخْفىٰ غالباً على الرجالِ المُعدَّلين»(٣).

⁽۱) «القواعد الكبري» (۲: ۸۱).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٨١-٨١).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٩٧).

يقالُ عليه: زيادةُ «المعدَّلين» فيما يَخْفيٰ علىٰ الرجالِ لا حاجةَ إليها، والمقصودُ أن تَخفىٰ غالباً علىٰ الرجالِ مُطْلقاً، وإنها زادَها الشيخُ لأَجْلِ السَّجْع.

قوله [٥٤/أ]: «وأمّا يَمينُ المدَّعيٰ عليه وأيهانُ لِعانِ النساءِ، فدافعة للمدَّعيٰ به، غيرُ مُوجبةٍ له»(١).

يقالُ عليه: يَمينُ المَدَّعيٰ عليه، دافعةٌ لما يُحتملُ ثُبوتُه، وأيهانُ اللِّعان تابعةٌ (٢) للِّ ببت من الحدِّ بلعانِ الزَّوج، وينبغي أن تُقَيَّدَ النِّساءُ في كلام الشيخ بالأزواج.

قولُه: «ومنها: دلالةُ الاستطراقِ على اشتراكِ أهلِ المحلَّة فيها يَسْتطرقونَ فيه، إذا كان مُنسدًاً من أحدِ طرفَيْه» (٣).

يُسْتَثنى من الخلافِ ما ذكره الشيخُ في السِّكَّةِ المُنْسَدَّةِ، أَنْ لا يكونَ بها مسجدٌ أو بئرٌ مُسَبَّلةٌ قديهان (٤)، فإن كانَ فلا دَلالة، وإن كانا حادثَيْن فحُكْمُ مَنْ يستطرقُ إليهما من غيرِ أهلِ السكة حُكْم من أحدثهما من أهل السِّكةِ مُنزَلَّهُ مَنْزلته.

قولُه: «ثم شَكَّ في أداءِ ذلك، (أي: صلاة، أو طهارة)($^{\circ}$)، أو في رُكْنٍ من أركانه، أو [شرطِ] $^{(7)}$ من شرائطِه، فإنه يلزَمُه القيامُ به» $^{(7)}$.

⁽۱) «القواعد الكري» (۲: ۹۸).

⁽٢) كذا في الأصل. ولعلَّ الصوابَ: «دافعةٌ»، فإنه سياق الكلام دائرٌ على الدَّفْع لا على الثبوت.

⁽٣) «القواعد الكبري» (٢: ٩٩).

⁽٤) في الأصل: «قديمين»، وصوابه بالرفع.

⁽٥) ما بين القوسين هو من كلام البلقيني.

⁽٦) زيادةٌ من «القواعد الكري».

⁽٧) «القواعد الكبرى» (٢: ١٠٠).

عِلُّ ما ذكرَه في الشكِّ في الأركانِ والشُّروط أن يكونَ قَبْلَ السلام، فإنْ شَكَّ بعد الفراغ فهو غيرُ مُؤثِّر علىٰ الصحيح (١).

قوله: «طينُ الشوارع في البلدانِ في نجاستِه قولان »(٢).

محلُّ ما ذكره في طينِ الشوارعِ الذي يغلِبُ علىٰ الظنِّ اختلاطُه بالنجاسة، ويَتَفَتَّتُ بنجاستِه، فيُعْفىٰ عن قليلهِ علىٰ ما هو مُقَرَّرٌ في موضعِه، فأمّا غيرُ المُستثنىٰ وغيرُ الذي يغلِبُ علىٰ الظنِّ اختلاطُه فلا بأسَ به (٣).

قوله: «المقبرةُ القديمةُ المشكوكُ في نَبْشِها، في تحريمِ الصلاة، فيها قولان»(٤).

يقالُ عليه: القولانِ في المقبرةِ في بُطلانِ الصلاة، وهو مرادُه بالتحريم، وعلَّهُ حيثُ لا حائِل، فإن كانَ ثَمَّ حائلٌ فالقَطْعُ بالصحّة، فكانَ الأولى التعبيرُ بالبُطلان؛ لأنّه لا يلزَمُ من التحريمِ عَدَمُ الصحَّة، والقولانِ أيضاً في المثالِ الثالث في البُطلانِ أيضاً.

⁽١) لأنه لا عبرةَ بهذا الشكِّ، لأن الظاهرَ أنّ خَتْمَ الصلاةِ كان علىٰ تمامِ الركعاتِ والأركان. انظر: «الشرح الكبير» (٤: ١٦٥).

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (٢: ١٠٣).

⁽٣) بل نقل إمامُ الحرمَيْن عن شيخه أنّه قال: لو استَيْقَنّا نجاسةَ طينِ الشوارع، فلا خلافَ في العفوِ عن القليل الذي يلحقُ ثيابَ الطارقين، فإنّ الناسَ لا بُدّ لهم من الانتشارِ في حوائجهم، وقد لا يملكُ كثيرٌ منهم إلّا ما يكتسبون به، فلو كُلِّفوا الغَسْل، لغلبت المشقة. انتهى من «نهاية المطلب» (١: ٤٦).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ١٠٣).

قولُه: «المثال الرابع: إذا اختلفَ الزوجانِ في النَّفقةِ مع اجتهاعِهما وتلازِمهما، ومشاهدةِ ما ينقلُه الزوجُ إلىٰ مسكنِهما من الأطعمةِ والأشربة»(١).

يقال عليه: لا تقييد للخلافِ باجتماعِهما وملازِمتهما، ومشاهدة ما ينقلُ الزوج، وقَصْدُ الشيخِ بذلك: التهويلُ على مذهبِ الشافعيِّ في ذلك (٢)، ومَذْهَبُه هو الحقُّ إِنْ شاءَ الله تعالى، لأنَّ الزوجة لما ادَّعت عَدَمَ الإنفاق، وادّعى الزوجُ الإنفاق، كان القولُ قولَ الزوجةِ لأنها مُدَّعَى عليها، ويدلُّ له من حيثُ الخصوصُ قولُه ﷺ لهند: «خُذي من مالِه بالمعروفِ ما يكفيك ويكفي الخصوصُ قولُه ﷺ لهند: «خُذي من مالِه بالمعروفِ ما يكفيك ويكفي بنيك» (٣)، سواءٌ قُلنا إنّ ذلك قضاءٌ أو فَتُوى (٤)؛ لأنّه إنْ كان قضاءً فواضِح، وإن كان فتوى، فلو لم يكننِ القولُ قولها، لقالَ لها النبيُّ ﷺ: إنَّ العادةَ والظاهرَ أنَّ الأزواجَ يكفون زوجاتِهم وأولادَهم، ولم يُسلِّطُها على الأخذِ من مالِه، ما يكفيها ويكفي بنيها.

ولم يختلفِ المذهبُ في هذا الأصلِ إلا فيها إذا كانَتْ عَبْداً نفيساً وعَبْداً خسيساً [64/ب] فجاءا بهال، وادّعي الخسيسُ أنّهها سَواء فيه، وادّعي النفيسُ

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲:۳۰۲).

⁽٢) انظر: «الأم» للإمام الشافعي (٥: ٩٦) وعبارتُه ثمّة: «وإن اختلفا فقال: قد دفعتُ إليها نَفقتَها، وقالت: لم يدفَعْ إليَّ شيئاً، فالقولُ قولها مع يمينِها، وعليه البيِّنةُ بدَفْعهِ إليها أو إقرارِها به» انتهى.

⁽٣) أخرجه مسلمٌ في صحيحه (١٧١٤)، من حديث عائشة رضِيَ الله عنها.

⁽٤) وفيه خلافٌ طويل الذيل، وقد أجادَ الإمامُ القرافيُّ في الكلامِ على هذا الحديثِ وكُوْنهِ صادراً على جهةِ الفتوى من رسول الله عليه لأنه غالبُ أحواله، وفرَّع عليه: أنَّ مَنْ ظفِر بجنسِ حقِّه، أو بغير جنسِه مع تعذُّرِ أخْدِ الحقِّ ممّن هو عليه، جاز له أخذُه حتىٰ يستوفيَ حقّه. انظر: «الإحكام في تمييز الفتاوىٰ عن الأحكام» للقرافي ص١١٢-١١٣.

أَنَّه عَلَىٰ حَسْبِ قيمتِهما، وفيه وَجُهان: أصحُّهما: أنَّهما سَواء لظاهرِ اليدِ، وأنَّهما سواء.

والثاني: أنَّ القولَ قَولُ النفيسِ للقرينة.

قولُه: «والفرقُ بين النفقةِ وسائرِ الدّيون: أنَّ العادةَ الغالبةَ مُثيرةٌ للظنِّ بِصِدْقِ الزوجِ بخلافِ الاستصحابِ في الديون»(١).

يُستثنى من سائرِ الديون، ما إذا جَرَتْ عادةُ بلدٍ بقَبْضِ الصّداقاتِ قَبْلَ الدُّخول، فادَّعت بعد الدخولِ أنَّها لم تَقْبِضْ، فقال القاضي: النقلُ عن مالك (٢)، القولُ قولُ الزوج؛ لأنَّ العادة الغالبةَ مُثيرةُ الظنِّ بصِدْقِه.

قولُه بعد ذلك: «ولو حصَل له مُعارِضٌ كالشاهدِ واليَمينِ لأسقَطْناه، مع أنَّ الظنَّ المُستفادَ من الشاهدِ واليمينِ، أضعَفُ من الظنِّ المستفادِ من العادةِ المُطَّردة»(٣).

يقالُ عليه: الشاهدُ واليمينُ حُجَّةُ شَرْعية، فلا يُسَمَّىٰ معارضاً، وجَعْلُه الظنَّ المستفادَ من الشاهدِ واليمينِ، أضعَفَ من النظرِ المستفادِ من العادةِ المطَّردة، ضَعيفٌ جداً.

وكيفَ يُقال مِثْلُ هذا، وقد صَحَّتِ الأخبارُ بحُجِّيَّةِ الشاهدِ واليمين (٤)، ولم يصحَّ لنا في حُجِّيَّةِ العادةِ المُطَّردة خبر.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۰۳).

⁽٢) يعني الإمام مالك القائل بصدقِ الزوج في هذه الحال.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ١٠٣).

⁽٤) ولذلك قال إمامنا الشافعيّ رضي الله عنه: واليمينُ مع الشاهدِ لا يخالفُ من ظاهرِ القرآنِ شيئاً، قاله في «الأم» (٧: ٢٢)، ونقله البيهقي في «السنن الصغير» (٣٣١٨) ولتمامِ الفائدة انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٢٢٩٩٧).

وأيضاً في أنَّ الحجازيينَ اتَّفقوا على حُجِّيةِ الشاهدِ واليمين، واختَلفوا في حُجِّيةِ العادةِ المطَّردة، ولا يَليقُ أن يَتَّفِقوا علىٰ حُجِّيةِ الأَضْعَف، ويختلفوا في حُجِّيةِ الأَقوىٰ.

قولُه في «المثالِ الخامس»: «فيما إذا ادّعىٰ شَلَلَ عُضْوِ المجنيِّ عليه»(١).

تفصيلُ ذلك: أنّه إذا أنكر أصْلَ السلامةِ في عُضوٍ ظاهر، ففيه طريقان: المذهّبُ القطْعُ بأنَّ القَوْلَ قولُ المجنيِّ عليه، وقيل: قولان، وإن لم يُنكرْ أصْلَ السلامة، وادّعىٰ حدوث النقصِ فقولان، أصحها: أنَّ القولَ قولُ المجني عليه. وإنْ كانَ قد أنكرَ أصل السلامة، وادَّعیٰ حدوث النقص في عُضوٍ باطن، فالقولان، والأصحُّ أنَّ القولَ قولُ المجنيِّ عليه (٢).

[فصلٌ في تعارُضِ أصلين]

قولُه في «فصلِ تعارُض أصلَيْن»: «قَدَّ مَلْفُوفاً بِنِصْفَيْن»(٣)، إلىٰ آخره.

يُقال: مَحَلُّ ما ذكره ما إذا كانَ الملفوفُ قد عُهِدَتْ له حَياة في الدنيا، فأما لو قَدَّ ملفوفاً وُلِدَ ولم تُعْرَفْ حياتُه، فالمُصَدَّقُ الجاني قَطْعاً؛ لأنّه ليسَ معنا أَصْلُ مُسْتَصْحَبُ حتى نقول: الأصلُ بقاءُ الحياة، فيُصَدَّق الوليُّ بسَببِ ذلك علىٰ قول⁽³⁾.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۱۰٤).

⁽٢) انظر بَسْط المسألة في «الحاوى الكبر» (١٢: ١٨٥).

⁽٣) «القواعد الكبريٰ» (٢: ١٠٤).

⁽٤) انظر المسألة في «روضة الطالبين» (٩: ٢٠٩).

قولُه بعد ذلك: «وعلى قولٍ: القولُ قَوْلُ الوليِّ»(١).

فالواجبُ الدِّيةُ دونَ القِصاص، وقيل: هو على الخلافِ في استحقاقِ القود بالقسامة، وحكى الرافعيّ والنوويّ في آخرِ القسامة في القِصاص وَجْهَيْن (٢)، فليُراجَعْ ذلك مِن موضعِه، والأرجَحُ عند شيخِنا رضي الله عنه: القِصاصُ كما بَيَّنه في «تصحيح المنهاج» فليُراجَعْ منه.

وحيثُ قلنا: [٤٦/أ] القولُ قَوْلُ الوليِّ، فلا بُدَّ من خُسينَ يميناً (٣) خِلافاً لابنِ الصبَّاغِ حيث قال: يحلفُ يَميناً واحدة.

قولُه بعد ذلك في «المثالِ الثاني»: «إذا غابَ العبدُ وانقطعَتْ أخبارُه، ففي وجوبِ فِطْرته قَوْلان (٤)».

يقالُ عليه: محلَّ ذلك ما لم تَمْضِ مُدَّةٌ يغلبُ على الظنِّ أنه لا يَعيشُ فوقها، وإن مضت، فالقَطْعُ بعَدمِ وجوبِ فِطرته، وكذا القولُ في إجزائِه عن الكفَّارة.

قولُه بعد ذلك: «فإذا كانَ الزوجُ جُندياً فادّعىٰ أنّه شَريكُ المرأةِ في مَغازِلها وخِفافِها ومَقانِعها، وادّعتِ المرأةُ أنها شريكتُه في خَيْلهِ وسِلاحِه وأقبيتِه ومناطقِه وجُننِه كخُوذتِه وزَرْدِيَّتهِ»(٥).

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۰۱).

⁽٢) انظر: «الشرح الكبير» (١١: ٥٣) و «روضة الطالبين» (١٠: ٤١).

⁽٣) لجريانه مجرى القسامة.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ١٠٤) أحدُهما: لا يجبُ تغليباً لبراءةِ الذمّة، والثاني: يجبُ لاعتقادِ الحياة. انظر: «نهاية المطلب» (١٩: ٢٢٥).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٠٥).

يقالُ عليه: إذا اختلفا في مَتاعِ البيت، فها كانَ في يدهِ فالقولُ قولُه فيه، وما كان في يدِها فالقولُ قولُه فيه، وما كان في يدهِما فهو محلُّ الخلاف(١).

[فصلٌ في تعارُضِ ظاهرين]

قولُه في «فَصْل تعارُض ظاهرَيْن»: «إذا تأمَّل الناسُ الهلال، فشهِدَ برؤيتهِ عَدْلان منهم، ولم يتَفوَّه غيرُهما برؤيتِه، فقد اختلفَ العلماء فيه»(٢).

يقالُ عليه: دليلُ مذهبِ الشافعيِّ، حديثُ ابن عباسٍ: أنَّ أعرابياً جاءَ إلى النبيِّ عَلَيْ فقال: إني رأيتُ الهلال، فقال: «أتشهدُ أنْ لا إله إلا الله؟» قال: نعم، قال: «أتشهدُ أنَّ محمداً رسول الله؟» قال: نعم، قال: «فأذِّنْ في الناسِ يا بلالُ أن يَصوموا غداً». فلو كانَ ما ذكرُه المخالفُ قادِحاً، لبَيَّنه، ولما أمرَ بالصِّيام.

قولُه في «المثال الرابع»: «مَنِ اشتبَه عليه إناءٌ طاهرٌ بإناءٍ نجِس، أو ثوبٌ طاهرٌ بنجسٍ، فأرادَ استعالَ أحدِهما بناءً على الاستصحابِ لم يَحُز، فإنّا لا

⁽١) قد ذهبَ إمامُ الحرمَيْن إلى التسوية بينهما في المتاعِ، ولم يُفَرِّقُ بين ما يختصُّ به الرجالُ وما تختصُّ به النساء، وعبارتُه: إذا كانا يسكنانِ بيتاً فيه أمتعة، فاختلفا فيها، فاليدُ في الأمتعةِ لهما جميعاً» انتهى من «نهاية المطلب» (١٩: ١٨٩) ولتهام الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (١٢: ٩٢).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ١٠٥).

⁽٣) أخرجه أبو داود، كتاب الصوم، باب شهادة الواحد على رؤية الهلال برقم (٢٣٤)، وابن ماجه، كتاب والترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم بالشهادة برقم (٢٩١)، وابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال برقم (١٦٥٢) وغيرهم من حديثِ ابن عباس رضي الله عنها.

نحكُمُ بالظنِّ المستفادِ من الاستصحابِ حتىٰ نضُمَّ إليه الظنَّ المستفادَ من الاجتهاد»(١).

يقالُ عليه: شَرْطُ العملِ بالاستصحابِ في مُعَيَّنَ، وليسَ ذلك بموجودٍ في الإناءَين، فليسَ ذلك من القاعدةِ التي قَرَّرها.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيلَ: هل يُبْنى إنكارُ المنكرِ على الظنونِ كغيرِه (٢٠)؟»، [إلى قوله] (٣٠): «فإنا لو رأينا إنساناً يسلبُ ثيابَ إنسانٍ، لوجَبَ علينا الإنكارُ عليه بناءً على الظنِّ (٤٠).

يقالُ عليه: إنَّما يجبُ الإنكارُ في هذا المثالِ بقرينةٍ تُغَلِّبُ على الظنِّ كَوْنَ السالبِ مُتعدِّياً، كاستغاثةِ المُسْلوب ونحوِ ذلك، وإلا فلا إنكارَ كما يُرْشِدُ إليه المثالُ الثاني. والأحسَنُ أن يُقالَ في المثال الثالث: لو رأيناه يَقْتُل إنساناً يزعُمُ أنه كافرٌ حَرْبيُّ، إلى آخره؛ لأنَّ الدارَ دالَّةٌ على عَدَمِ الحِرابةِ، ليدخُلَ الذمِّيُّ ونحوُه.

قولُه بعد ذلك: «كما عُذِرَ موسىٰ عليه السلام في إنكارِه على الخضِرِ خَرْقَ السفينةِ، وقَتْلَ الغُلام»(٥).

يقالُ عليه: بل لموسى الإنكارُ بمُقْتضى الظاهر، وإنْ عَلِمَ المصالحَ

⁽۱) «القواعد الكرىٰ» (۲: ۲۰۱–۱۰۷).

⁽٢) في «القواعد الكبرىٰ»: «كما ذكرتموهُ في غيره».

⁽٣) زيادةٌ يقتضيها السياق.

⁽٤) «القو اعد الكريٰ» (٢: ١٠٧).

⁽٥) المصدر السابق (٢: ١٠٨).

المذكورة، لأنَّه الذي كُلِّفَ به، ولم يُكلَّفْ بعَملِ ما عِلْمُه في الباطنِ، والظاهرُ على خلافِه، وقد قال ﷺ: «لولا اللِّعانُ لكان لي ولها شأن»(١).

قولُه بعد ذلك: «ومنها: لو^(۲) هربَ مِنَ الإمامِ مَنْ تَحَتَّم قتلُه، فأمرَ الإمامُ مَنْ يلحقُه ليَقتلَه، فاستغاثَ بنا لنمنَعه [٤٦/ب] مِنْ قَتْله، فإنَّ إغاثتَه واجبةٌ علينا»^(۳).

يقالُ عليه: هذا المثالُ لا يُطابق قتلَ الغلامِ في قصّةِ الخضر؛ لأن هنا ظاهراً ترتَّبَ عليه الحُكم، ولكنّه خَفِيَ علىٰ المُنكرِ.

ومثلُه: مَنْ رأيناهُ يقتُلُ شخصاً يزعُمُ أنه قاتلُ أبيه، والذي يطابقُ قَتْلَ الغُلام ما لو اطَّلع وليُّ علىٰ كُفرِ شَخْصٍ ظاهرِ الإسلام، فإنّا لا نُبيح له قَـتْلَه ولو قَـتَلَه قَـتَلُه ولو قَـتَلَه قَـتَلُه مُـ

قولُه بعد ذلك: «فإنْ قيل: كيفَ جَوَّزَ الشارعُ (٤) اللِّعانَ من الجانبَيْن، مع العِلم بِأَنَّ أحدَهما كاذب؟ قُلنا: إنَّما جَوَّز ذلك؛ لأنَّ مع كل واحدٍ منهما ظاهراً يَقْتضى تصديقَه» (٥).

⁽۱) يُريدُ قولَه ﷺ في شأنِ المُلاعِنةِ: «لولا ما مضىٰ مِن كتابِ الله لكان لي ولها شأن» أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَيَدَرُقُوا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ ﴾ برقم (٤٧٤٧)، وأبو داود، كتاب الطلاق، باب في اللّعان برقم (٢٢٥٤) وغيرهما من حديثِ ابن عباسِ رضي الله عنها.

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «ما لم».

⁽٣) «القواعد الكريٰ» (٢: ١٠٨).

⁽٤) في «القواعد الكبرى»: «الشرعُ».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٠٨ – ١٠٩).

يقالُ عليه: لم يُحجِّز الشارعُ اللعانَ ابتداءً من الجانبَيْن، وإنها شَرَعَ أولاً لعانَ الزوجِ لدَرْءِ حَدِّ القذف عنه، أو لنَفْيِ الولد، وبلعانِه وجبَ عليها حَدُّ القَذْف، فشُرِعَ لها اللعان لدَرْءِ الحدِّ، وهذا ظاهرٌ من قولِه تعالىٰ: ﴿ وَيَدَرَقُوا عَنْهَا الْعَدْنَ ﴾ [النور: ٨] الآية.

قوله: «فيها(١) لو قالَ رجلٌ: إنْ كان هذا الطائر غُراباً، فامرأي طالق، أو عَبْدي حرّ، ولم يُعلم حالُ الطائر، فإنا نُقِرُّ كلَّ واحدٍ منهما على ما كان عليه قبْلَ التعليق»(٢).

يُسْتَثنىٰ منه ما إذا قالَ أحدُ الشريكَيْن في عبدٍ: إن كان غُراباً فنَصيبي حرُّ، وقال الآخر: إن لم يكُن غراباً فنَصيبي [حُرِّ]، وهما مُوسِران، فإنا نحكُمُ بعِتْقِ العبد، ونُوْقِفُ العَزْمُ إلىٰ البيانِ تفريعاً علىٰ السِّراية بنصِّ اللِّعان.

قولُه بعد ذلك: «وقد كَثُرَ في كلامِ العلماء أن يقولوا: ما وجبَ بيَقينٍ، فلا يُبرِأُ منه إلا بيَقين»(٣).

يقالُ عليه: قولهُم: «وجبَ بيقين»: اليقينُ حَقيقةُ كونِ الصلاة والصوم ونحوِهما في الذمة بيقين. واليقينُ الثاني: يُؤوَّلُ على معنىٰ تيقُّنِ ما وجبَ علىٰ المُكلَّفِ الإتيانُ به، والطريقُ إليه لا يُشْتَرطُ فيها اليقين.

قولُه بعد ذلك: «في العملِ بعُموم هذا الحديث، (أي: «دَعْ ما يَريبك إلى

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «ما».

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (٢: ١٠٩).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١١٠).

ما لا يَريبك (١) (١) إشكالٌ لأنّك إنّ حَمَلْته على الواجباتِ لصيغةِ الأمرِ، خرجَتْ مِنه المندوبات، وإن حَمَلْته على المندوباتِ كان تحكُّماً، وإن حَمَلْتُه على المندوباتِ كان تحكُّماً، وإن حَمَلْتُه على المندوباتِ على المجازِ والحقيقة، أو بَيْنَ المُشتركات، فالحملُ على الواجباتِ أولى (٣).

يقالُ عليه: ما ذكر من الإشكالِ إذا حُمِلَ على الواجباتِ، لا يلزَمُ منه إلا خروجُ المندوباتِ، ولا محذورَ فيه، وإذا حُمِلَ على الندبِ لا يكونُ تحكُمًا؛ لأنَّ ذلك تفريعٌ على أنَّ صيغةَ الفعلِ للنَّدْب؛ لأنَّ القَدْرَ الزائدَ على مُطْلَقِ الطَّلب، وهو الوجوبُ مشكوكٌ فيه، فَعلِمنا (٤) بالتيقُّن، وهو مُجَرَّدُ الطلب.

قولُه بعد ذلك: «ولو شَكَّ الإمامُ في أعدادِ الركعات، فسَبَّح به الجماعةُ تَنْبيهاً له، فإن كانوا عدداً تُحيلُ العادةُ وقوعَ النسيانِ مِن جَميعهم، بنى الإمامُ على قولهم»(٥).

ما ذكره خلاف ما رَجَّحوه، والأصحُّ من الأوجهِ أَنَّه لا يَبْني على قولهِم، وإنها يرجِعُ إلى يقينِ نَفْسِه (٦).

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱۷۲۳) والترمذي، كتاب صفة القيامة، باب منه برقم (۲۰۱۸) وغيرهما من حديثِ الحسن بن عليّ رضي الله عنهما، وصحّحه ابنُ حِبّان (۷۲۲) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) ما بين القوسين هو من إضافات البلقيني.

⁽٣) «القواعد الكرىٰ» (٢: ١١١).

⁽٤) كذا في الأصل. ولعلّ الصواب: «فعَمِلْنا».

⁽٥) «القواعد الكريٰ» (٢: ١١٢).

⁽٦) المسألة مذكورة في «البيان» للعمراني (٢: ٣٨٨) والذي قاله ابن عبد السلام هو الذي ذهب إليه ابن أبي هريرة في «الإفصاح»، ونقله العِمْراني بلَفْظِه.

قولُه بعد ذلك: «وأما الحديث، فإنَّ التقدير فيه: إيّاكم واتباعَ بَعْضِ الظنِّ»(١).

حَمْلُ شيخنا الظنَّ في الحديثِ على الإخبارِ بها لا يقتضيه، بدليلِ قوله: «فإنَّ [٤٧] أ] الظنَّ أكذبُ الحديث» (٢).

[فصلٌ في حُكم كذبِ الظُّنونِ]

قولُه في «فَصْلٌ في حُكْمِ كَذِبِ الظنون: وله أمثلة» [إلى قوله] (٣): «ومنها: أنه إذا ظَنَّ الـمُتَيمِّم فَقَدْ الماء، فصَلَّى بالتيمم، ثم ظهرَ أنَّ في بعضِ قهاشِه ماء، أو وَجد بِئراً حيثُ يلزَمُه الطلبُ، لزِمَتْهُ إعادةُ الصلاة» (٤).

محلّ ما ذكره حيثُ كان مُقَصِّراً بأن نَسِيه في قهاشِه، أو أضلَّه فيه، أو كانَت البئرُ ظاهرةً مكشوفة، فإن كان غَيرَ مُقَصِّرٍ، فإن أضلَّ رَحْلَه في الرِّحال، أو كانتِ البئرُ مُغطاة الرِّجام (٥) لا يُهْتدىٰ إليه لم يَلْزَمْهُ الإعادة.

⁽١) «القواعد الكبري» (٢: ١١٢).

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب لا ينكح على خطبة أخيه برقم (١٤٣٥)، ومسلم، كتاب البِرِّ والصلة، باب تحريم الظنّ والتجسُّس برقم (٢٥٦٣) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٦٨٧٥).

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ١١٤).

⁽٥) في الأصل كلمة غير واضحة ولعلَّ المثبت هو الصواب.

والرِّجام: ما يُبني على البئر، وتُعرَّض عليه خشبة للدلو. انظر: «لسان العرب» مادة (رجم).

قولُه: ومنها: «لو^(۱) صَلّىٰ بما يَظُنُّ طهارتَه، ثم بانَ أنه نَجِسٌ، لزِمَتْه الإعادة»(۲).

يقالُ عليه: في الإعادةِ قولان، فيها إذا صَلّىٰ فريضةً علىٰ ظنِّ دخولِ وقتها، ثم اختَلف ظنَّه، وهي غيرُ مسألةِ: ما إذا اجتهدَ الأسيرُ وصامَ شَهْراً باجتهادٍ، فوقع قبلَ رمضانَ، وفيها قولانِ سنذكرهما.

قوله بعد ذلك: «ومنها: إذا عَجَّـل الزكـاةَ علىٰ ظَنِّ بقاءِ الفقرِ^(٣) إلىٰ الحول، فأُخْلِفَ ظَـنُّه باستغناءِ الفَقير^{»(٤)}.

يُقال عليه: لا يُشْتَرطُ في تعجبلِ الزكاةِ ظنُّ المُخْرِجِ بَقاء الفقرِ ونحوِه إلى الحَوْل حتىٰ يقولَ الشيخُ ما قال (٥)، وشَرْطِيَّة بَقاءِ القابضِ أهلاً للوجوبِ إلى آخرِ الحوْل مِن حكمة الشرع، وما ذكره مِن جوازِ الرجوعِ باطناً إن كانَ مع شَرْط الاسترداد، أو قالَ المالك: هذه زَكاتي المُعجَّلة، وعلِمَ القابضُ ذلك، فله الرجوعُ ظاهِراً وباطناً، وإن كان لا مَع شيءٍ مِن ذلك، فها ذكرَه الشيخُ له وَجُهٌ ظاهرٌ وإن لم يُصَرِّحوا به.

قولُه: «فإن كانوا شِرْذمةً قليلةً وجبَ القضاء، وإن كان (٢)

⁽١) في «القواعد الكريٰ»: «أنه إذا».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ١١٤).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «الفقير».

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (٢: ١١٥).

⁽٥) لتمام الفائدة انظر: «التهذيب» للبغوى (٣: ٥٧).

⁽٦) في «القواعد الكبري»: «كانوا».

جَميعَ (١) الحاجِّ لم يجبِ القضاء»(٢).

صوابُه: جَميعَ أو أكثرَهم.

قوله بعد ذلك: «وغَلِطَ القاضي (٣) في ذلك، فألحقَ العَقْدَ بالدَّيْن» (٤).

يُقالُ عليه: ما ذكره القاضي ليسَ بغَلَطٍ، بل له وَجُه، وذلك أنّه إذا أنزلَ الظّنَّ منزلةَ الشَّرْط.

قولُه بعد ذلك: «ولو ماتَ الإمامُ فتَصَرَّفَ الحكّامُ بَعْدَه على ظَنِّ أَنّه حيّ، نَفَذ تصرُّ فهم؛ لأنَّ الإمامَ استنابَهم عن المُسلمين دونَ نَفْسِه»(٥).

يقال فيه: ظاهرُ كلامِه أنَّ الحكامَ يَنْعزِلون بموتِ الإمام، وليس كذلك، فلا ينعزلون بمَوْتِه، ولا يُشْتَرط في صحَّة تصرُّ فهم بقاءُ حياتِه، حتى يقولَ ما قال.

قولُه بعد ذلك: «ولو أنفقَ عليها ظاناً بقاءَ زوجيتها، فكذب ظنُّه بأنْ طَلَّقها وكيلُه فَعَلِمَتْ ذلك، أو فَسَخَت النكاحَ في غَيْبَتِه، أو ارتَدَّت» والله قعلِمَتْ ذلك، أو فَسَخَت النكاحَ في غَيْبَتِه، أو ارتَدَّت» [إلىٰ قوله] (٢): «أو بغيرِ ذلك من الأسبابِ، رجَع بما أنفق (٧)» (٨).

⁽١) في الهامشِ ما نصُّه: أقول: فإنَّ نسخةَ شَيْخنا كانت: «جَمْع»، وأمَّا النسخةُ التي رأيتُها فهي «جميع»، فحينئذِ السؤال ساقط.

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (٢: ١١٦).

⁽٣) يعني القاضي حسين، كبير الشافعية في زمانه، وأستاذ الأئمة، وصاحبُ «التعليقة» المباركة، و«الفتاويٰ» المشهورة.

⁽٤) «القواعد الكبريٰ» (٢: ١١٧).

⁽٥) المصدر السابق (٢: ١١٧).

⁽٦) زيادة يقتضيها السياق.

⁽V) في «القواعد الكبرى»: «أنفقه».

⁽۸) «القواعد الكري» (۲: ۱۱۸).

يُستثنى من ذلك ما إذا تبيَّن أنه نكَحها نكاحاً فاسداً، فإنه لا يَـرْجعُ بها أنفقَه لأنها محبوسةٌ بحَقِّه (١).

[فصلٌ في بيان مصالح المعاملات والتصرُّ فات]

قَوْلُه في «فَصْلٍ في بيانِ مصالحِ المُعاملاتِ والتصرُّ فات»: «اعلَمْ أنَّ الله خلقَ الخَلْقَ، وأَحْوَجَ بعْضَهم إلى بعضِ ليقومَ كلُّ بمصالح غيرِه»(٢).

قال شيخُنا: في «تاريخ أَصْبَهانَ» للحافظِ أبي نُعَيْم: «أَنَّ علياً عليه السلام قال: اللهم لا تُحْوِجْني إلى أحدٍ من خَلْقِك، فقال له النبيُّ عَلَيَّةِ: «لا تَقُلْ ذلك، فإنه لا بُدَّ من الحاجةِ إلى الناس، ولكنْ قُل: اللهم لا تُحْوِجْني إلى أحدٍ من شِرارِ خَلْقِك» (٣).

قولُه: «أمّا احتياجُ الأصاغرِ إلى الأكابرِ فهو أنواع: أحدُها: الاحتياجُ إلى الإمام الأعظم ثمَّ إلى [٧٤/ب] الوُلاة»(٤).

يُقالُ عليه: كان يَنْبغي أن يَذكُرَ أَوّلاً الاحتياجَ إلى العُلماء، فإنَّ الخلافة وما بَعْدَها لا تقومُ بشيءٍ من ذلك إلّا بالعلم.

⁽١) لكنّ الأصلَ أنّ النفقة غيرُ واجبةٍ لها، لأن التمكينَ لا يصحُّ مع فسادِ النكاحِ فلم تستحقَّ ما في مُقابله. انظر: «البيان» للعِمراني (١١: ١٩٤).

⁽٢) "القواعد الكبرى" (٢: ١٢٠).

⁽٣) «تاريخ أصبهان» (٢: ٣١) وزاد: قلنا: يا رسول الله، مَنْ شِر ارُ خَلْقِه؟ قال: «الذين إذا أعطَوْا مَنُّوا، وَإِذا مُنِعوا عابوا».

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (٢: ١٢٠).

قولُه بعد ذلك: «فالضَّروراتُ كالمآكلِ، ثم قال: والمناكح»(١).

يُقالُ عليه: جَعْلُه المناكحَ من الضَّروراتِ، إِنْ كَانَ باعتبارِ دوامِ الناسِ فَمُسَلَّم (٢)، وإِن كَانَ باعتبارِ أَنه لا بُدَّ منْه في قيامِ البِنْية (٣)، وهو الظاهرُ من مُرادِه، فممنوعٌ لقيامِ البِنْيةِ بدونه.

قولُه: «فهلّا كانَتْ قِسمةُ القَضاءِ والقَدَر كذلك؟

فالجوابُ من وجهَيْن: أحدُهما: أنَّ قِسمةَ القَدَرِ لو كانت كقسمةِ الشَّرْعِ لَادِّىٰ ذلك إلى أن يَعْجَزَ الناسُ عن قيامِ كلِّ واحدٍ منهم، بما ذكرْناه من المصالح المذكورةِ، وأدّىٰ ذلك إلى هلاكِ العالم.

الوجهُ الثاني: أنَّ الغَرَضَ بقِسْمةِ القَدَرِ، أن ينظُرَ الغَنيُّ إلىٰ مَنْ دونه امتحاناً لشكْره، وقد نص القرآنُ (٤) على هذا بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضِ فِتْنَةً أَتَصْبُرُونَكَ ﴾ [الفرقان: ٢٠] والغرَضُ من القسمةِ الشرعية»(٥) إلىٰ آخرِه.

يقالُ عليه: قِسْمةُ القَضاءِ والقَدَر للابتلاءِ والاختبار، فكانَتْ على ما تَقْتضيه الحكمةُ الإلهية، بخلافِ القِسَمِ العامَّةِ في الدنيا، فإنها قِسمةٌ تكْليفية، فكانَتْ على حَسبِ الحاجاتِ الظاهرة، وهذا جوابٌ ثالِثٌ حَسَن.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۱۲۳).

⁽٢) لأن حفظ النسلِ من الكلّياتِ الخمسِ التي جاءت بها الشريعة على ما قرره علماء المقاصد. انظر: «الموافقات» للشاطبيّ (٣: ٢٣٧).

⁽٣) في الأصل: البَيِّنة. وهو تحريف.

⁽٤) في الأصل: وقد نَصَّ الشافعيُّ رضي الله عنه. وصَوَّبناه من المطبوع.

⁽٥) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ١٢٤).

[فصلٌ في بيانِ أقسام العباداتِ والمعاملات]

قولُه في «فَصْلٌ في بيانِ أقسامِ العبادات والمعاملات»: «ورَغِبَ الأنبياءُ والأولياءُ في الاقتصارِ على الكَفافِ من الأغراضِ الدنيوية»(١).

مرادُه بالأغراضِ الدُّنيوية هنا: ما هو على صورةِ الأغراض الدنيوية، وإلا فالأنبياءُ مُنَزَّهونَ عن الأغراضِ الدنيوية، وإنها تَقَعُ صورتُها منهم علىٰ سبيل الشريعة.

قولُه بعد ذلك: «وقد يُكلِّفُ بالطاعةِ ولا يُثيبُ عليها، كما كلَّفَ الملائكةَ المُقرَّبين، ولا اعتراضَ علىٰ ربِّ العالمين» (٢).

يقالُ عليه: ما ذكره من عدم إثابةِ الملائكةِ المُقرَّبين على الطاعةِ مَنْوع، والصوابُ أنَّهم مثابون، وثوابُهم قُرْبُهم من حَضْرَتِه، وسماعُ خِطابه، والاغتذاء بتَسْبيحه، وتحميده، وتمليلهِ وتمجيده، ونحو ذلك.

قوله: «وقد شاهَدْنا ما يُبْتلىٰ به مَنْ لا ذَنْبَ له ولا تكليف عليه، كالبهائم والصِّبيانِ والمجانينِ من الآلامِ والأَوْصابِ، مع أنّا نعلمُ أنَّ الربَّ لا ينتفعُ بذلك، ولا يتضَرَّرُ بِفَقْدِه.

فإنْ قالَ بعضُ الأشقياء: إنَّما فعلَ ذلك ليُشيبَهم عليه.

⁽۱) «القواعد الكبرىٰ» (۲: ۱۲٦).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٢٨).

قُلنا له: قد ضلَلْتَ عن سَواءِ السبيل، أما كانَ في قُدْرةِ ربِّ العالمين، أن يُحْسِنَ إليهم إلَّا عِوَضاً عن تَعْذيبِهم؟ »(١).

يقال: لا تَوقُّفَ في إثابةِ الصِّبيانِ والمَجانين على البلايا، والأحاديثُ صريحةٌ في ذلك^(٢)، ولعلَّ الشيخَ إنها أنكر الحَصْرَ في الإثابة.

وهذه الأمثلةُ التي أوردَها الشيخُ علىٰ لسانِ بَعْضِ الأشقياءِ هنا، ممّا لا طائلَ تحته، ولا يُظَنُّ بأحدٍ اعتقادُه.

قولُه: «إنّما نُصِبَتِ الأسبابُ الشرعيةُ لـجَلْبِ المصالحِ [48/أ] ودَرْءِ المفاسدِ في حَقِّ بعضِ المُكلَّفين دونَ بَعْض» (٣).

يقالُ عليه: هذا ممنوع، والأرجَحُ أنَّ ذلك في حَقِّ كلِّ المكلَّفين، والذين عَلِمَ اللهُ أنَّهُم لا يأتمِرون، لا يَنْعقدُ ذلك في حَقِّهم، ولا بدْعَ في أن يكونَ الأمرُ على حقيقتِه في حَقِّهم، ولا سِيَّما إذا جَوَّزْنا التكليفَ بالمُحالِ كما هو مذهبُ الأشعري^(٤).

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ١٢٨).

⁽٢) فمن ذلك حديثُ المرأةِ التي جاءت إلى النبيِّ عَلَيْ فقالت: إنِّي أُصْرَعُ وإنِّي أَتكشَّفُ، فادعُ الله لي، قال: «إن شئتِ صَبَرْتِ ولكِ الجنّة، وإن شئتِ دعوتُ الله أن يعافيك» فقالت: أصبر. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٤٠)، والبخاري، كتاب المرضى، بابُ فَضْلِ مَنْ يُصْرَع من الريح برقم (٣٥٥٠)، ومسلم، كتاب البِرِّ والصلة، باب ثوابِ المؤمن فيما يُصيبه من مرض برقم (٢٥٧٦) من حديثِ ابن عباس رضى الله عنها.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ١٣٠).

⁽٤) يوضَّحه قولُ الإمام البيضاويِّ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسُعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: إلَّا ما تسَعُه قدرتُها فَضْلاً ورحمة، أو ما دون طاقتِها بحيث يتَسعُ فيه طوقُها=

قولُه بعد ذلك: «وكالاستئجارِ للأذانِ بالحجِّ أو بالعمرةِ أو بتعليمِ القرآنِ، وكالاستئجار بالحجِّ أو بالعمرة على الصِّيام، وكالاستئجارِ على بناءِ المساجد بالحج»(١).

يقالُ عليه: صورةُ الاستئجارِ بالحجِّ أو بالعُمْرةِ عن الصِّيام أن يموت رجلٌ عليه صِيام، فلوَليِّه أن يصوم (٢)، وله أن يُنيبَ بأُجْرةٍ وبَغيْرِها، تفريعاً على القديم (٣)، ومَنع شيخُنا جوازَ إنابةِ الوليِّ غَيْرَه أن يصومَ وقال: لم يتَعرَّضْ له الشافعيُّ ولا الأكثرون، لأن صَوْمَ الوليِّ عن مُوليه خارجٌ عن القياس، فليُقْتَصَرْ به على مَوْرِدِ النصِّ، وقد أشارَ إلىٰ ذلك الإمامُ القُشَيْري (٤) شارحُ «العمدة»، انتهیٰ.

⁼ ويتيسَّرُ عليها... وهو يدلُّ علىٰ عدمِ وقوعِ التكليفِ بالمحال ولا يدلُّ علىٰ امتناعه. انتهىٰ من «أنوار التنزيل» (١: ١٦٦).

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۱۳۱).

⁽٢) لِمَا ثبتَ من قولهِ ﷺ: «مَنْ ماتَ وعليه صيامٌ، صامَ عنه وليّه» أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب مَنْ ماتَ وعليه صوم برقم (١٩٥٢)، ومسلم، كتاب الصيام، باب قضاءِ الصيام عن الليّت برقم (١١٤٧) من حديثِ عائشة رضي الله عنها، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٣٥٦٩).

⁽٣) من قولِ الشافعيِّ. والجديدُ الذي عليه الأكثرون: عَدَمُ دخولِ النيابةِ فيه، لأنّها عبادةٌ بَدَنية. أفاده ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٢: ٢٣). ولتهامِ الفائدة انظر: «البيان» للعِمراني (٣: ٥٤٦).

⁽٤) يعني الإمام ابن دقيق العيد. وعبارتُه في «شرح عمدة الأحكام» (٢: ٢٤): وقد يؤخَذُ من الحديث: أنّه لا يصومُ عنه الأجنبي، لأن الأصلَ عدمُ جوازِ النيابةِ في الصوم، لأنه عبادةٌ لا يدخلُها النيابةُ في الحياة، فلا تدخلُها بعد الموتِ كالصلاة، وإذا كان الأصلُ عدمَ جوازِ النيابة، وجبَ أن يُقْتَصَرَ فيها علىٰ ما وردَ في الحديث، ويجري في الباقي علىٰ القياس.

قولُه: «وأما الصلاةُ على الأمواتِ، ففائدتُها للمصلِّي، والمُصلّى عليه آجِلة»(١١).

يقالُ عليه: وفائدةُ الصلاةِ للمصلِّي والمُصلِّى عليه عاجِلةٌ أيضاً، أمّا المُصلِّي فإنّه يُسْقِطُ الفرضَ عن غيرِه وعن نَفْسِه، وأما المُصلِّى عليه فلِما حصَلَ له من النفعِ بالصلاةِ عليه، وهو عاجِلٌ لأنَّ هذا أولُ يومٍ من أيامِ آخرتِه عند مَنْ يجعَلُ البَرْزَخَ من الآخِرة.

قوله: «فإن كانَتْ في الحضائة فمصلحتُها للمحضونِ في العاجلِ، وللحاضنِ في الآجل»(٢).

يقالُ عليه: وللحاضنِ مَنْفعتُه أيضاً في الآجلِ، وهو انتفاعُها بكَوْنِ الولدِ عندها يُسَكِّنُ ما تجدهُ مِن ألمِ فِراقه، وانتفاعُها بأُجْرةٍ إِنْ كانت، ونَحْوُ ذلك.

[قاعدةٌ في بيانِ حقائقِ التصرُّ فات] [الباب الأوَّل: في نقلِ الحقِّ من مستحقٍّ إلى مُستَحِقً

قولُه: «النوعُ السادس: القَرْضُ، وهو بَذْلُ عَيْنٍ فِي مُقابلةِ دَيْن »(٣). يقالُ عليه: القَرْضُ عَقْدُ إرفاقٍ ليسَ من موضوعهِ المُقابلة، ومِنْ ثَمَّ لا

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ١٤٣).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٤٣).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٥٠).

يُشْتَرطُ فيه القَبول، وقد أوضَح الشيخُ ذلك بَعْدَ قَوْلِه (١): «والأصحُّ أنَّ القَرْضَ إِذْنٌ في الإتلافِ بشَرْطِ الضَّمان فلا يفتقرُ إلىٰ القَبول».

[الباب الثاني: في إسقاط الحقوقِ من غير نقل]

قولُه: «الباب الثاني في إسقاط الحقوق [من غير نقلٍ] (٢)، وهي ضَرْبان، أحدُهما: إسقاطٌ بغير عِوَضٍ فمنه: إبراءٌ يُسْقِطُ الدَّيْنَ مِن الذَّمَة »(٣).

يقالُ عليه: الأصحُّ أنَّ الإبراءَ تمليك، وفي «الروضة» (٤) في الرجعة: المُختارُ أنَّه لا يُطْلَقُ تَرْجيح، بل يَخْتلفُ الراجحُ بحسب المسائل (٥).

قولُه بعد ذلك: «وكذلك إسقاطُ حَقِّ النكاح والاستمتاع بالطَّلاق»(٦).

يقالُ عليه: فيه تَجوُّز، والتحقيقُ أنَّ حَقَّ النكاحِ والاستمتاعِ انتهىٰ بالطلاق، كما في الحدَثِ بالنسبةِ إلى الطهارة، ومِنْ ثَمَّ كان تعبيرُ مَنْ عبَّر بأسبابِ الحدَثِ (٧) أولىٰ مِن تعبيرِ مَنْ عَبَّر بالنواقض، وكذلك القولُ في الإعتاق.

⁽١) في الأصل: قَبولِه. والجادَّةُ ما هو مثبت.

⁽٢) زيادة من «القواعد الكبري».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ١٥١).

⁽٤) «روضة الطالبين» (٨: ٢٢٣) بتصرُّفٍ ملحوظ.

⁽٥) في الأصل: المحال. وصوّبناه من «روضة الطالبين». وهو الصوابُ لقولِه بعدها: «لظهورِ دليل الطرفين في بعضها ـ يعنى المسائل ـ وعكْسُه في بعض» انتهىٰ.

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ١٥١).

⁽٧) مِنهم الإمام الجُورِيني في «نهاية المطلب» (١: ٢٤٩).

قولُه قبل هذه الحاشية: «وكذلك اللَّعانُ يُسْقِطُ حَدَّ القَذْفِ عن الزوج» (١).

يقالُ عليه: الصوابُ أنه كالبيِّنة كاشفاً أنَّه لم يجبْ طلاقٌ أصلاً.

قولُه: «الضربُ الثاني: الإسقاطُ بالأعواضِ كإسقاطِ حقَّ الزوجِ من البُضْع بالخُلْع أو بالطلاقِ على مال»(٢).

يقالُ عليه: ذِكْرُ الخُلْعِ في بابِ النَّقْلِ [48/ب] أولى مِنْ ذِكْرِه في بابِ الإسقاط، ولو اعتبَرْنا ذلك لأورَدْنا البَيْعَ في بابِ الإسقاط؛ لأنَّ البائعَ بالبَيْعِ أَسقَطَ حَقَّه من الثَّمن، وهو خَلَفٌ، أسقَطَ حَقَّه من الثَّمن، وهو خَلَفٌ، وكذا الصُّلْحُ، ذِكْرُه في بابِ النقلِ ألْيق؛ لأنَّه بيعٌ، وكأنَّ الشيخَ اعتبرَ صورةَ الإسقاط.

قولُه بعد ذلك: «وأما مُقابلةُ الإسقاطِ بالإسقاطِ عند تساوي الدُّيون في بابِ التقاصِّ، فلا نَقْلَ فيه من الجانبَيْن، ولا مِنْ أحدِهما، وإنّها هو سُقوطٌ في مُقابلةِ سُقوط» (٣).

يقالُ عليه: الأحسَنُ أن يُقال: وأما مُقابلةُ الساقطِ بالساقطِ؛ لأنّه إذا لم يُشْتَرط (٤) الرِّضا في التقاصِّ من الجانبين، فهو سُقوطٌ في مُقابلةِ سُقوط، فلا بُدَّ أن يُوجَدَ في الترجمةِ القَدْرُ المُشتَرَكُ بين الإسقاطِ والسقوط.

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ١٥١).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٥١).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٥١).

⁽٤) في الأصل: يرض. ولعلَّ الصوابَ فيها قَدَّرتُه.

وأهملَ في التقاصِّ قِسْماً ثالثاً، وهو إسقاطٌ في مُقابلةِ سُقوط، إذا شرَطْنا الرِّضا من أحدِ الجانبَيْن، فتهامهُ أن يقولَ: وإنّها هو سُقوطٌ في مُقابلةِ سُقوط، أو إسقاطٌ في مقابلةِ إسْقاط، أو إسقاطٌ في مُقابلةِ سُقوط.

قولُه بعد ذلك: «ولا يُقابَلُ إسقاطُ حَدِّ القَذْفِ بشيءٍ من الأعواضِ على الأصحِّ»(١).

يقالُ عليه: الوَجْهانِ في إسقاطِ حَقِّ الشُّفعة، ومقاعدِ الأسواقِ، والردِّ بالعيب أيضاً، والمخالفُ في ذلك هو الأستاذُ أبو إسحاق^(٢)، حكى الإمام عنه في «النهاية»^(٣) أنه قال: خالفتُ أصحابي في ثلاثٍ: يقولون: لا يُؤْخَذُ العَوْضُ عن حَدِّ القَدْف، وأنا أقولُ يُؤخذ. ويقولون: لا يُؤْخَذُ عن حَقِّ الشُّفْعَة، وأنا أقول: يُؤخذ، ويقولون: لا يُؤْخَذُ عن مقاعدِ الأسواقِ، وأنا أقولُ: يُؤخَذ، ويقولون: لا يُؤْخَذُ عن مقاعدِ الأسواقِ، وأنا أقولُ: يُؤخذ، وتركَ الرَدَّ بالعَيْب، وهو يقولُ فيه: يُؤْخَذُ، ذكر الإمام ذلك في آخر كتاب الشفعة.

[البابُ الثالثُ: في القبض]

قولُه في «البابِ الثالث في القَبْض»: «ومنها: قَبْضُ المُضْطَرِّ من طَعام

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ١٥١).

⁽٢) المروزيُّ كما جزم به إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٧: ٤٣٣). وهو الإمام الفقيه النظَّار إبراهيم بن أحمد المروزي (ت ٢٠٤٠هـ). تفقّه بابن شريج والإصطخريِّ وغيرهما، وتخرَّج عليه أعلامُ الشافعية كابن أبي هريرة وأبي زيد المروزيِّ وغيرهما، وانتهت إليه الرئاسة بعد ابن سُريج، وصنّف في الأصول. له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شُهبة» (١: ٥٠١).

⁽٣) «نهاية المطلب» (٧: ٤٣٣).

الأجانبِ، ما يَدْفَعَ به ضرورتَه، وكذلك سَرِقَةُ أموالِ أهلِ الحرب»(١).

يقالُ عليه: لا يختصُّ لِما ذكره بسَرِقَةِ أموالِ أهلِ الحرب، بل أنواعُ الغنيمةِ كلُّها كذلك.

قولُه في الضربِ الثاني منه: «ما يتوقَّفُ جوازُ قَبْضِه على إذْنِ مُستَحقِّه كَا عَلَى إِذْنِ مُستَحقِّه كَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

يُقالُ عليه: مَحلُّ ما ذكرهُ في قَبْضِ المَبيع، ما إذا كان الثمنُ حالَّا، ولم يُوَفِّرُهُ المُشْتري، أمّا إذا وَفَّر الثمنَ، أو كان مؤجَّلاً، فإنَّ المُشْتري يَسْتَقِلُّ به، ولا يَحْتاجُ إلىٰ إذْنِ المُسْتَحِقِّ.

[البابُ الرابعُ: في الإقباض]

قولُه في الضَّرْبِ الثاني من البابِ الرابع: «ما جَرَتِ العادةُ بنَقْلِه من غيرِ كَيْلٍ ولا وَزْنٍ، كالمَتاعِ والنُّحاسِ ونحوِهما، فقَبْضُه بنَقْلِه إلىٰ مكانٍ لا يختَصُّ سائعه»(٣).

يقالُ عليه: تمامُه: أو في مكانٍ مُخْتَصِّ ببائعِه بإذْنِه، فيكونُ مُعِيراً للبُقْعة، كذا قالوه، واختارَ شيخُنا: أنه قَبْضٌ، وإن لم يأذنِ البائعُ، ويكونُ الـمُشْتري غاصِباً.

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ١٥٢).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٥٢).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٥٣).

[الباب الخامس: في التزام الحقوق بغير قبول]

قولُه بعد ذلك: «البابُ الخامسُ في التزامِ [الحقوق بغير قبول] (١)»، فذكر نَذْرَ الذَّهَة والأعيان، وضَهانِ الديون وضَهانَ الدَّرَكِ [٤٩/أ]، وضَهانَ الوَجْه، وضَهان إحضارِ ما يجبُ إحضارُه [من الأعيان المضمونات] (٢)» (٣).

قال شيخُنا _ سلمه الله تعالى _ : أهملَ مِن أنواعِ الالتزام: الأُضْحِية، عِنْد مَنْ فَرَقَ بِينِ النَّذْرِ والالتزام، فقال: هي سُنَّةٌ لا تجبُ إلا بنَذْرٍ أو التزام (٤)، فعلى هذا لو قال: التزَمْتُ أُضْحِيةً هذه الشاةَ، لزِمَت.

[فصلٌ في تصرُّفِ الوُلاةِ]

قولُه بعد ذلك في «فصل في تصرّف الولاة»: «يُشترط في الأنكحةِ، ما لا يُشترط في سائر العقودِ من الشهود وغير ذلك»(٥).

يقالُ عليه: مِثْلُ النكاحِ في اشتراطِ الإشهادِ، الإمامةُ العُظْمىٰ علىٰ وَجْه.

⁽١) زيادةٌ من «القواعد الكبرىٰ».

⁽٢) زيادةٌ من «القواعد الكبرىٰ».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ١٥٤).

⁽٤) كسائرِ القُرُبات. انظر: «عجالة المحتاج» لابن المُلَقِّن (٤: ١٧٣٦).

⁽٥) «القواعد الكريٰ» (٢: ١٥٩).

[فصلٌ فيها يسري من التصرُّ فات إلى غير محلِّه]

قولُه بعد ذلك في «فصل فيها يَسْري من التصرُّ فات، وله أمثلة: أحدُها: أن يُعتِقَ من عبدِه جُزْءاً مُعيَّناً أو شائِعاً فيَسْري»(١).

يقالُ عليه: محلُّ ما ذكره أن لا يكونَ سائرُه مَرْهوناً ولا جانياً، وصورةُ تَعلُّقِ الجناية ببعضِ العبدِ: أن يكونَ بين اثنين فتَعدّىٰ أحدُهما نصيبَه، ثم يَشْتريه شريكُه الآخَرُ قبل أَخْذِ (٢) نصيبِه، فتكون الجنايةُ مُتعلِّقةً ببَعْضِه دونَ بعض.

قولُه بعد ذلك: «ولا يَسْري العِتْقُ من شخصٍ إلىٰ آخرَ، إلَّا إعْتَاقَ الأُمَةِ فإنَّه يَسْري إلىٰ جنينِها»(٣).

يُقالُ عليه: وتَقَعُ السِّرايةُ في الحجِّ والظِّهارِ والإيلاءِ والأوقاف، وصورتُه أن يُرِقَّ الإمامُ بَعْضَ الأسير، ففيه أوجُه: أحدُها: أنه يَرِقُّ كلُّه (٤)، وأمثلةُ الثاني لا تَخْفيٰ.

[قاعدة في ألفاظ التصرُّ فات]

قولُه: «قاعدةٌ في ألفاظِ التصرُّف: لا يَتعَيَّنُ للعقودِ لَفْظٌ إلا النكاحَ، فإنه يتعيَّنُ له لفظُ التزويج أو الإنكاح» (٥).

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۱٦٠).

⁽٢) في الأصل: قبل قد أُخْذِ. ولعلَّ الصوابَ ما هو مُثْبَت.

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ١٦٠).

⁽٤) انظر: «نهاية المطلب» (١٧: ١٩٥).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٦٣).

تمامُه أن يقول: فإنّه يَتعيَّنُ له لفظُ التزوجِ أو الإنكاح والنكاح، وذلك أن يقولَ الولي: زوَّ جْتُك، فيقولُ: رُوِّ جْتُ أو أُنكِحْتُ فيقول: نكَحْتُ (١).

قولُه: «والنكاحُ مؤجَّلُ بمَوْتِ أقصرِ الزوجَيْن عُمُراً» (٢) إلىٰ آخره.

فيه تجوُّز ولم يكُنْ في عَقْدِ النكاحِ تأجيلٌ أصْلاً.

قولُه بعد ذلك: «ويجبُ طَرْدُ ما قالَ في بَيْعِ الجَواري بغيرِ ذكْرِ شروطِ النكاح»(٣).

يقالُ عليه: هذا مَمْنوع؛ لأنَّ المقصودَ الأعظمَ في البَيْعِ مِلْكُ الرَّقَبة، والبُضْعُ مُعَمَّ في ذلك.

قولُه بعد ذلك: «وللحاكم ثلاثةُ أحوال: إحداهُنَّ: أن يقولَ بأدنىٰ رُتَبِ الأسباب، فيُحرِّمُ بالمصَّةِ والمَصَّتَيْن كالكِ^(٤)»(٥) إلىٰ آخره.

يقالُ فيه: هذه الأحوالُ يُحْتَملُ أن تُعْتَبرَ في الشاهدِ أيضاً كما قالوه في الشَّهادةِ بالتنجيس من أنه إذا كان فَقيهاً مُوافقاً اعتمَده، ويحتملُ الفَرْقَ بأنَّ الشَّهادةِ بالتنجيسِ الماء. الشَّاهدَ قد يَشْهَدُ بخلافِ مُعْتقَدِه، بخلافِ إخبارِه بتَنْجيسِ الماء.

⁽١) في هذه المسألةِ خلافٌ منصوبٌ بين الفقهاء، فالأحنافُ لا يقتصرون بعَقْدِ النكاح على لهذين اللفظين، وهو قياسُ مذهبِ أحمد: أنه يصحّ النكاحُ بكُلِّ ما تعارفه الناسُ نكاحاً. انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٨: ٤٦)، و «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للزيلعي (٢: ٩٧).

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (٢: ١٦٣).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٦٤).

⁽٤) انظر: «المدوّنة» (٢: ٢٩٨)، و «المقدّمات» لابن رشد (١: ٤٩٤).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٦٥).

قولُه: فيها لو شَهِدَ بانحصارِ الإرْثِ في إنسانٍ: «فإن كانَ الحاكمُ مَّنْ يقولُ بتَوْريث ذوي الأرحام»(١).

يقال عليه: تمامُه: وبالردِّ ولو على الزوجَيْن قَبِلَها، وكذا قولُه: «وإنْ كان الحاكمُ مِمَّنْ لا يُورِّث بالرَّحِم»(٢).

تمامُه: ولا بالردِّ لم يقبَلِ الشهادة «... »(٣).

أجابَ شيخُنا _ أمتَع الله ببقائه _ بأنَّ وقوعَ أسبابِ المِلْكِ المختلفِ فيها نادر، فحُمِلَ الأمرُ فيه على الأعمِّ الأغلب، وما وقعَ في كلامِ الشيخِ إجراءُ مَنْ عليه ذلك (٤).

قولُه بعد ذلك: «واستفسارُ الشاهدِ عمّا شهدَ به، كما يَسْتَفسِرُ اللَّقِرُّ عمّا أَقَرَّ به»(٥).

ما ذكره من الخلافِ في قَبولِ الشهادةِ بالمجهولِ وإلزامِ الشاهدِ بتَفْسيرِه، لا يُعرف، وإنّما الخلافُ في قَبولها بالمجهولِ وإلزامِ المشهودِ عليه [٤٩/ب] بتفسيرِ ما أجْمَله الشاهد، وصوابه: إذا كانتِ الشهادةُ على إقرارِه بالمجهولِ، فهو كما لو أقرَّ.

قولُه: «وإن لم يُفَسِّرِ الشاهدُ ألزَمْنا المشهودَ عليه بتَفْسيرِ ما أجْمَله الشاهد»(٦).

⁽١) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ١٦٥).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٦٦).

⁽٣) بياضٌ في الأصل بمقدار نصف سطر.

⁽٤) كذا في الأصل، وهي عبارةٌ اعتاضَتْ على القراءة.

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٦٨).

⁽٦) المصدر السابق (٢: ١٦٨).

يُقالُ عليه: ما ذكره بَعيدٌ جداً، ولا يُفَرِّقُ بينَ إلزامهِ بتفسير ما أَجْمَله هو، وبين إلزامهِ بتفسير ما أَجْمَله الشاهد: أَنَّ المُفَسِّر يَعلمُ ما أقرَّ به، فألزِمَ بتفسيره بخلافِ المشهودِ عليه، فإنّه يُنكرُ ما أَجْمله الشاهدُ مِن أصله، فلو شهِدَ الشاهدُ أنه أقرَّ بشيءٍ، ألزمناه بتفسيرِه قطعاً.

[قاعدةٌ في بيانِ الوقت الذي تثبتُ فيه أحكام الأسباب من المعاملات]

قولُه بعد ذلك «في القاعدةِ التي لبيانِ الوقتِ الذي تَثبتُ فيه أحكامُ الأسباب»: «فأما الأفعالُ فتَقْترنُ أحكامُها جا»(١).

يقالُ عليه: ما ذكره مِن أنّ الأفعالَ تقترنُ أحكامُها بها، فيه تجوُّز، والأرجَحُ أَنّا كالأقوال، والأصَحُّ أنّ أحكامَها تقترِنُ بآخرِ حَرْفِ من حروفِها، وقيل: تَقَعُ عَقِبَها مِن غيرِ تخلُّلِ زمانٍ، كها سَيأتي، وتخيُّلُ مِثْلِ ذلك في الأفعالِ غيرُ بعيد؛ لأنّ لها بَدْأً وواسطةً ومُنتهى، فيكونُ الأصحُّ اقترانَ أحكامِها بآخرِ جُزْءِ منها كالأقوال، والخلافُ راجعٌ إلىٰ أنَّ العِلّة مع المعلول، أو تَقَعُ عَقِبَها.

قوله بعد ذلك: «المثالُ الثاني: قَتْلُ الكُفّار فإنّه يَقترنُ به استحقاقُ الأسلاب»(٢).

يُقالُ عليه: لا يكفي في استحقاقِ الأسلابِ، مجرَّدُ القتلِ، بلا لا بُدَّ مع

⁽۱) «القواعد الكري» (۲: ۱۷۱).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٧١).

ذلك من كونِ القاتلِ له بَيِّنةٌ لقولِ النبيِّ عَيَّكِيَّ: «مَنْ قَتل قتيلاً له عليه بَيِّنة فله سَلَبُه» (١) لا يُقالُ: البَيِّنةُ كاشفةٌ أنه استحقَّ بالقتل؛ لأنّها لو كانَتْ كاشفةً هنا لأدّىٰ ذلك إلى تحريم الغنيمةِ التي هي مِن أَحَلِّ الحلال إذا لم تكُنْ بَيِّنة.

قال شيخُنا ـ أدامَ الله النَّفْع بَفوائده ـ : وإلى هذا أشارَ ابنُ أَصْبَغ (٢) من المالكية في كتابهِ «الإنجاد في الجهاد» (٣).

قولُه: «ما تَعلَّقَ عليه طَلاقٌ أو عَتاقٌ، كالأكلِ والشُّرب [ودخول الدّار](٤)، فإنَّ أحكامَه تترتُّبُ عليه مقرونةً به»(٥).

يقالُ عليه: هذا مَمْنوع، والصوابُ: وُقوعُه عَقِبَه، ويؤيدُه أنه إذا قال لغيرِ المُدخولِ بها: إذا طَلَّقْتُكِ فأنتِ طالق، ثم قال لها: أنتِ طالق، فإنه لا تَقَعُ عليها إلّا الطلقةُ لوفاقِ الوجهَيْن.

أما مَنْ قال بالترتيب فظاهر، وأما مَن قال بالمَعِيَّة، فمعناه: إذا صِرْتِ

⁽۱) أخرجه البخاري، كتاب عرض الخُمْس، باب من لم يُخَمِّس الأسلاب برقم (٣١٤٢)، ومسلم، كتاب الجهاد والسَّير، بابُ استحقاق القاتل سلبَ القتيل برقم (١٧٥١) وغيرهما من حديث أبي قتادة رضى الله عنه.

⁽٢) هو الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن عيسى بن أصبغ الأزدي المالكيّ المعروف بابن المناصف (ت ٢٠٠هـ) تفقّه بأبي الحجاج المخزومي وغيره، وكان عالماً متفنّناً نظاراً. وكتابه «الإنجاد» مطبوع بتحقيق قاسم الوزاني، وهو نافع مفيد. له ترجمة في «التكملة لكتاب الصلة» لابن الأبار (٢٠: ١٢٠).

⁽٣) انظر: «الإنجاد في أبواب الجهاد» ص٣١٨-٣٢٦ حيث جَوّد القولَ في هذه المسألة.

⁽٤) زيادةٌ من «القواعد الكبرىٰ».

⁽٥) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ١٧١).

مُطَلَّقة، وكما صارَتْ مُطلَّقةً بانت، وفيه قولُ حكاه الحَنّاطي (١) أنه يَقَعُ طَلْقتان.

قولُه: «وأمّا ما تَتقدَّمُ أحكامُه علىٰ أسبابِه فله أمثلة»: فذكرَ تَلَفَ المبيع قَبْلَ القَبْضِ يُفْسَخُ بالتَّلَفِ قُبَيْل التَّلَف، وبقَتْل الخطأ كَوْنُه مُوجِباً للدية، وهي موروثةُ عنه بغير تملُّكها قَبْلُ.

الثالث: إذا قال لغَيْرِه: أعتِقْ عَبْدَك عَنّي [مجاناً أو بعوضٍ سمّاه](٢)، فأعتقه [٥/أ]، فإنه يملكُه قُبَيْل الإعتاق(٣).

الرابع: إذا حكمنا بزَوالِ مِلْك البائعِ في مُدَّةِ الخِيار، فأعتَقَ المُشْتري^(٤) العَبْدَ المَبيعَ، فإنه يَمْلِكُه بالإعتاقِ مُلْكاً مُقَدَّماً على الإعتاق»^(٥).

يقالُ عليه: ما ذكره من الأمثلةِ أحاله شيخُنا، وأجابَ عن الأول: بأنَّ التلفَ ليس سَبباً للانفساخِ، وإنها سَبَبُ الانفساخِ كونُه مِن ضهانِ البائع، ومعناهُ الانفساخُ عند تَعذُّرِ تسليم المبيع لعِلَّةٍ أو تعييبه.

قال: ولو كان التَّلَفُ سَبباً للانفساخ، لانفسخ به بعْدَ القبض، وإذا كان سببُ الانفساخ هو الضمانَ لم يَتقدَّمِ الحُكْمُ علىٰ سَببه؛ لأنَّ الضمانَ حصَلَ بالعَقْدِ، وهو مُقَدَّم.

⁽١) الإمامُ الجليل الحسين بن محمد بن الحسين الحنّاطي من أعيانِ الشافعية. تفقّه بابنِ القاصِّ وأبي إسحاق المروزي، كان حافِظاً لكتب الشافعيِّ وكتب ابن شُرَيج، وله «الفتاوىٰ» وكتاب مطوَّلُ في الفقه، مات بعد الأربعمئة بقليل، له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٨٠).

⁽٢) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «عتقه».

⁽٤) «المشتري» ساقطةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٧٢).

وأجابَ عن الدية: بأنَّ سَبَبَ الديةِ إنها هو الجُرْحُ المُفْضي إلى الزُّهوق، وهو مُقَدَّمٌ عند من أوجَبها للقتيلِ في آخرِ جُزْءِ من أجزاءِ حياته، وليسَ السببُ نَفْسَ القتل، وأما مَنْ نظرَ إلى أنَّ ذلك كشبكةٍ نَصَبَها فتعقَّلَ بها صَيْدٌ بعد مَوْتِه، فلا تَفْريعَ عليه.

وأجابَ عن الثالث: بأنَّ أصحَّ الأوجُهِ أنَّه يَمْلِكُهُ عَقِبَ لفظةِ الإعتاق، ثم يَعْتِقُ عليه، وليس العِتْقُ سَبَباً للمِلك المُتقدِّم عليه، حتىٰ يَتمَّ مُراده، وإنّما سَببُ اللِلكِ: إعتاقُ ذلك الغَيْر، وهو مُقَدَّمٌ علىٰ المِلك، فإنْ أوَّلْتَ العِتْقَ في قوله: «فإنَّه يملكُه قُبَيْلَ عِتْقِه» وقُلْتَ: صوابُه: فإنَّه يَمْلكُه عَقيبَ إعتاقِه بعد قول ذلك الغير: أعتَقْتُ، لم يكُنْ واحداً من الأوجُه إلّا كان المرادُ به الوَجْه الصائرَ أنّه يَمْلكُه بالاستدعاء، وعلىٰ هذا فالسَّبَ مُقَدَّمٌ علىٰ الحُكْم.

وأجابَ عن الرابع: بأنَّ الإعتاقَ ليس سَبباً للمِلْك المُتَقدِّمِ عليه تَقْديراً، حتى يكونَ مِنْ قاعدةِ ما تَتَقدَّمُ أسبابُه من الأحكام، وإنها الخيارُ سَبَبُ لتصرُّفِ كلِّ مِنَ المُتبايعَيْن، وعن ضَرورةِ التصرّف كونُه من مَمْلوك، فَقدَّرَ المِلْكَ مُتقدِّماً عليه.

قال شيخُنا: وليس لنا حُكْمٌ يَتقدَّمُ على سَببِه إلا ما كان ذا سببين، فإنَّه يجوزُ تقديمُه على أحدِهما لا عليهما، انتهى.

قولُه بعد ذلك: «وأما ما يستقِلُّ به المتكلم: فكالإبراء، وطلاقِ الثلاث، والطلاقِ قبل الدخول»(١).

⁽١) «القواعد الكبرى » (٢: ١٧٣).

يقال عليه: لم يظهَرْ لتقييدِه الطلاقَ الثلاثَ ولا بكَوْنِه قَبْلَ الدخول معنى، والطلاقُ يَسْتقلُّ به الزوجُ مُطْلَقاً كيفَ كان.

قولُه بعد ذلك: «والإبراءُ بالميم من [قوله](١): أبر أتُكَ مِنْ دِرْهم»(٢).

يقالُ عليه: الصوابُ في الإبراءِ اقترانُ حُكْمِه بالكاف من: أبرأتُكَ لا بالميم من دِرْهم لأنَّ قوله: من درهم ليس شَرْطاً في الصحة، بل يكْفي نَفْيُه مع أبرأتُك.

قولُه بعد ذلك: «ويدلُّ على الاقترانِ أنَّ مَنْ سَمِعَ حَرْفاً من آخرِ حروفِ الكلمةِ، فإنه يحكمُ علىٰ مُطْلِقها بموجبِها عند آخرِ حَرْفٍ من حُروفها»(٣).

يقال عليه: الأحسَنُ في الاستدلال أن يقال: إقرارُ هذه الأحكام بآخرِ حَرْفٍ هو الحقيقة؛ لأنَّ حقيقة كونهِ آمِراً أو ناهِياً حالَ تلبُّسِه بلَفْظِ الأمرِ والنَّهي ونحوِ ذلك، ووقوعُ الحُكْمِ عَقِبَ هذه الألفاظِ مَجاز؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ لَمَنْ قامَ به الفِعْلُ في الماضي مَجاز، وإذا [٥٠/ب] دارَ الأمرُ بين اقترانِ الحُكْمِ بالحقيقةِ وبين اقترانِه بالمجاز، كانَ اقترانُه بالحقيقةِ أولى، ولعلَّ ذلك هو مُرادُ الشيخ. انتهى.

قولُه بعد ذلك: «وأما ما تَتعجَّلُ أحكامُه، وتَتأخَّرُ بعضُ أحكامِه عن آخِرِ حروفه (٤)، فله أمثلة: البيعُ، ويقترنُ الانعقادُ والصحَّةُ بآخِرِ حُروفه (٥).

⁽١) زيادة من «قواعد الأحكام».

⁽٢) «القواعد الكرى» (٢: ١٧٣).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٧٣).

⁽٤) «عن آخر حروفه» ساقطةٌ من «القواعد الكبرئ».

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٧٤).

يقالُ عليه: صوابُ العبارة: وأما ما يتعَجَّلُ بعضُ أحكامِه. وما ذكرَه مِنْ أَنَّ الانعقادَ والصحَّةَ في البيعِ مثلاً، يقترِنانِ بآخرِ حروفه (١) مُسَلَّمٌ في الانعقادِ، وأما الصحةُ فالصوابُ اقترائها بكلِّ اللفظ من قوله: بِعْتُ ونحو ذلك، حتىٰ لو لم يكُن أهلاً عند النَّطقِ بالتاء، أو كانَ أهلاً عند النطقِ بالتاء، فإنه لا يَصحُّ.

قولُه بعد ذلك: «وفي اقترانِ المِلْك به أقوال، أي: بآخرِ حَرْف: أحدُها: يَقْترنُ به. والثاني: يَتراخىٰ إلىٰ لزومِه، والثالث: مَوْقوف»(٢).

يقالُ عليه: صوابُه: وفي اقترانِ المِلْكِ وعَدَمِ اقترانِه، حتىٰ تأتيَ الأقوالُ الثلاثة، وهي الأقوالُ في المِلْكِ له في زَمَنِ الخيار.

قوله بعد ذلك: «الرهنُ، ويقترنُ انعقادُه بآخرِ حروفِه على الأصح، ويتراخىٰ لزومُه إلىٰ إقباضِه»(٣).

صوابُه: ويبرأ من لزومِه إلىٰ قبضهِ كالهِبَة.

قولُه بعد ذلك في أقوالِ الوصية: «وللشافعيِّ قولان آخران، أحدُهما: يحصلُ المِلْكُ بموتِ المُوصى (٤)، فيقَعُ بين الإيجابِ والقبول» (٥).

⁽١) أشار الناسخ في الهامش، إلى قراءةٍ في نسخة أخرى لهذه اللفظة، هي: «جزء منه».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ١٧٤).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٧٤).

⁽٤) انظر: «الأُم» (٤: ١٠٢).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ١٧٥).

يقالُ عليه: القولُ الصائرُ إلى أنه يَمْلِكُ بالموتِ، لا يَفْتقرُ الحالُ فيه إلىٰ قَبول، فلا معنىٰ لقوله: فيقعُ بين الإيجابِ والقَبول.

قولُه: «مِلْكُ الصيدِ بالحِيازة»(١).

تمامُه: وللمِلْكِ أسبابٌ أُخَرُ ونحوُ ذلك في الأمثلة بَعْده، وكثيرٌ منَ الأمثلة يُنازَعُ فيه.

قولُه: «أهليةُ الإمامةِ والقَضاء، مُوجبةٌ لتولية الإمامةِ والقضاء»(٢).

يقالُ فيه: مُوجبَةٌ لَقَبولِ الشهادةِ، وولايةِ النكاحِ، وأمورٍ كثيرةٍ غيرِ ذلك أيضاً.

قولُه بعد ذلك: «وأما التفسيقُ، فإنْ وقعَ الجِماعُ في المسجدِ، كان فِسْقاً» (٣). يقالُ عليه: في كَوْنِ الجماعِ في المسجدِ كَبيرةً، نَظَر، والظاهرُ أنّه ليسَ بكبيرة (٤).

قوله: «فإن وقع - أي الجماعُ - في وقتِ مُلابسةِ الحاجة، فليسَ بمُفَسِّقٍ لأجلِ الاختلافِ في إباحةِ ذلك، وإن وقعَ وراءَ ذلك، ففيه وِقْفَة»(٥).

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۱۷٦).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٧٧).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٧٩).

⁽٤) وهذا منازَعٌ بها ذهبَ إليه ابن حَجَر الهيتمي في «الزواجر» (١: ٣٢٩) حيث عَدَّ الجماعَ في المسجد من الكبائر، وعلّله بها فيه من القُبحِ الشديدِ المُنْبئ عن قلّةِ اكتراثِ مرتكبه بالدِّين ورقّةِ الديانة؛ لأن المساجدَ مُنزَّهةٌ عن مثل ذلك، وقد ذُكِر أنَّ تلطيخها بالقَذَرِ كُفر، فالجماعُ فيها ينبغي أن يكون كبيرة؛ لأنَّ فيه مِن هَتْكِ حُرْمتِها ما يقربُ مِن تلطيخها بالقَذَر.

⁽٥) «القواعد الكريٰ» (٢: ١٧٩).

يقال: لا وِقْفةَ فِي أَنَّ الجماعَ ليس بكبيرة في حَقِّ المُعْتكفِ مُطْلقاً.

قوله: «وكذلك إلحاقُ النَّسَب إِذا وقعَ بالشُّبهةِ في العَزباتِ الخَلِيَّات»(١).

يُقالُ عليه: الإلحاقُ يحصُلُ في الزوجاتِ بالإمكان، ولا يُشْتَرطُ تَحَقُّقُ الوَطْءِ، وتَقييدُه الإلحاقَ في وَطْء الشُّبْهةِ بالعَزباتِ الخَلِيّات لا يَتقيَّدُ ذلك بالحَلِيات، بل ذواتُ الأزواجِ كذلك أيضاً، حَيْثُ يُعْرَضْنَ على القائف(٢)؟

قولُه بعد ذلك: «الردَّةُ تمنعُ صِحَّةَ النكاح ابتداءً ودواماً»(٣).

يقالُ عليه: لم يذكُر ممّا يُقتصر للرّدةِ ابتداءً ودَواماً إلا النكاح، ولذلك صُورٌ كَثيرةٌ لا تخفى، ولعله [١٥/أ] إنّما اقتصر على النكاحِ، لما فيه من التفاصيلِ المذكورة، وهي كوئها قبلَ الدُّخولِ أو بعده، دامَتْ حتىٰ انقضَتِ العِدَّة أو انقضَتْ، ونحو ذلك.

قولُه: «المثالُ الثاني: العِدَّة تَـمنعُ ابتداءَ النكاح ولا تَـمنعُ الدَّوام» (٤).

يقالُ عليه: محلَّه ما لم يكُنْ آيلةً إلى عدَّتِه، فإن كانَتْ آيلةً إلى عدَّتِه لم تَمنع ابتداءَ النكاحِ على الأصحِّ، وصورتُه حَبِلَتْ بشُبْهةٍ قبْلَ الطلاقِ أو بَعْده، فله أن يعقدَ عليها زَمَنَ الحَمْلِ على الأصحِّ.

قولُه: «وأما التعبيرُ بلَفْظِ الشَّرْطِ عن الأسباب، فله أمثلة، أحدُها: قولُه:

⁽۱) «القواعد الكريٰ» (۲: ۱۸۰).

⁽٢) وهو الخبيرُ بمعرفةِ الأنساب بها يَقَعُ بين الأصولِ والفروع من وجوهِ الشَّبه.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ١٨١).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ١٨١).

﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُواْعَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٤]»(١).

يقالُ عليه: في تَسْميةِ هذه أسباب تَجوُّز؛ لأنَّ الأسبابَ اللغوية لا تختلفُ عن مُسَبَّباتِها، والاعتداءُ الثاني قد يختلفُ عن الأقوالِ إذِ الغَرَضُ (٢) فمنِ اعتدىٰ عليكم، فأردْتُم مُقابلتَه، فاعتدوا عليه بمثْلِ ما اعتدىٰ عليكم، والاعتداءُ الثاني بَجازٌ حَسْبَ المُقابلة علىٰ حَدِّ: ﴿ نَعَلَمُ مَا فِي نَفْسِى وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِى وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة: ١١٦].

قولُه بعد ذلك: «وأما التعبيرُ بلَفْظِ الشرطِ عن أسبابِ الأسبابِ المحذوفة، فله أمثلة: أحدُها: قوله: «فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ، فأفطر، فعليه صوم عدَّةِ من أيام أُخَر»(٣).

يقالُ عليه: في هذا المثالِ أيضاً تجوُّزٌ علىٰ ما قَدَّره؛ لأنَّ الصومَ قد يتخلَّفُ بأنْ لا يعيشَ بَعد رمضان، أو يَعيش ولا يتمكَّن.

قال شيخُنا: والأولى أن يكونَ المحذوفُ في الآية: فأَفْطَر وعاشَ بعد الشهرِ وتمكَّن، فعليه صومُ عدَّةٍ أيام أُخَر.

[قاعدةٌ في بيان الشبهات المأمورُ باجتنابها]

قولُه بعد ذلك في القاعدةِ التي في بَيانِ الشُّبُهات: «فالمملوكُ ما ثبتتْ له أحكامُ الْحِلْك، والحرُّ مَنْ ثبتَتْ له أحكامُ الْحَرِّية، والرَّقيقُ مَنْ ثبتَتْ له أحكامُ الْحَرِّية، والرَّقيقُ مَنْ ثبتَتْ له أحكامُ

⁽١) «القواعد الكريٰ» (٢: ١٨٢).

⁽٢) في الأصل: الغير. ولعلّ الصوابَ ما هو مُثبت.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ١٨٣).

الرِّق، والوَقْفُ ما ثبتَتْ لـه أحكامُ الوقف، بخلافِ المسلمِ والكافرِ، والبَرِّ والبَرِّ والبَرِّ والبَرِّ

يقالُ عليه: مرادُه بذلك: أنَّ هذه أوصافٌ خاصَّةٌ ليسَتْ قائمةً بالمحلِّ، بخلافِ المسلم، وما ذكرَه بَعْدَه، ولم يُرِدْ بذلك: أنَّ حُدودَ المملوكِ، وما ذُكرَه بَعْدَه، ولم يُرِدْ بذلك: أنَّ حُدودَ المملوكِ، وما ذُكرَه بَعْدَه، والأحسَنُ أن يُقالَ في حُدودها أنَّ المملوكَ: ما ثبتت عليه سائرُ التصرفاتِ الشرعية، فإن تخلَّف بعضُها فلمانِع، فالمستولدةُ والمرهونُ والحرُّ مَنْ لا رِقَّ عليه، والوقف.

قولُه عقب ذلك: «والبِرُّ والفُجور أوصافٌ حَقيقيةٌ قائمةٌ بالمَحلِّ، وإطلاقُ أسائِها على النائمِ والمجنونِ والغافلِ عنها، إنّما هو مِن مجازِ تَسْميةِ الشيء بما كانَ عليه»(٢).

يقالُ عليه: الأولىٰ أن يُقال: مَجَازٌ مِن تسميةِ الشيءِ باستمرارِ حُكْمه، تَجُوُّزاً مِنْ أن يُقالَ في المؤمنِ: باعتبارِ ما كانَ عليه.

قولُه بعد ذلك: «والإيمانُ بذلك، فإنَّه أحسَنُ ما كُلِّفَ الإنسان، وهو أفضَلُ من ثمراتِه التي هي خلودُ الجنان» (٣).

قَيَّد الثمراتِ بذلك؛ ليُخْرِجَ النَّظرَ إلى وَجْهِ الله الكريم، فإنَّه من ثمراتِ الإيان، وهو أفضَلُ من الإيانِ، كما تَقدَّم في كَلامه.

⁽١) «القواعد الكبري» (٢: ١٨٧).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٨٧).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٨٨).

قوله: «الضربُ الثاني: ما هو قَبيحٌ في ذاتِه، وجَزاؤه مِثْلُه في القُبْح»(١).

يقالُ عليه: لا يَنْبغي إطلاقُ مِثْله؛ لأنَّ جزاءَه مِنْ فِعْلِ الله تعالىٰ، [١٥/ب] وهو في هذا المقام من أحسَن الحسَنِ، ومرادُه أنَّه مِثْلُه من حيثُ الصورة.

قولُه بعد ذلك: «القِسْمُ الثاني: تحريمُ قتلِ المسلمين، وهو مماثلٌ في ذاتِه لقَتْلِ الكافرينَ والمُسلمين المحاربين، ولكنّه حُرِّمَ لقُبْح ثَمراته»(٢).

يقالُ عليه: هذا منه بناءً على ما ذهبَ إليه من أنَّ الذوات من حيثُ هي لا تَفاوُتَ بينها، إنها يَقعُ التفاوتُ باعتبارِ مُتعلَّقاتِها، وقد مرَّت قاعدةُ ذلك في أوائلِ الكتاب، وعليها من التعقيبِ هُناك ما يُغْني عن إعادتِه هُنا.

قولُه: «وقد يَجْمعُ الفِعْلُ الواحدُ مفاسدَ كثيرةً»، [إلىٰ قوله]^(٣): «مثالُه: إذا زنا المُعْتَمِرُ بأمِّه في جَوْفِ الكعبة، وهما صائهانِ في شَهْرِ رَمضان»^(٤).

يقال فيه: إنّما خَصَّ المُعْتمرَ؛ لأنّه ذكرَ في وُجوهِ التغليظِ كَوْنَه في شَهْرِ رَمْضان ولا يَصحّ أن يكونَ مُحُرِماً في شَهْرِ رَمْضانَ بغَيْرِ العُمرة (٥).

قوله: «فإنه يُثابُ على تسبُّبه إلى تغييرِ كلِّ واحدةٍ من هذه المفاسدِ

⁽۱) «القواعد الكري» (۲: ۱۸۸).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٨٨).

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٤) «القواعد الكبري» (٢: ١٨٩).

⁽٥) في الهامشِ ما نَصُّه: أقول: ويمكنُ أن يُغَلَّظَ بغير ذلك بأن يكونَ حاجّاً صائماً في غير رمضان عن قضائه.

بكَلمتِه (١)، كما يثابُ عليها إذا تسبَّبَ إلى إزالةِ كلِّ واحدةٍ منهنَّ علىٰ حِدَتِها» (٢).

يقالُ عليه: لكنَّ ثوابَ التسبُّبِ إلىٰ إزالةِ كلِّ واحدةٍ علىٰ حِدَتِها، أشَقَ، فينْبغي أن يكونَ المرادُ: لا يكونُ ثوابُ الأخَفِّ مماثِلاً لثوابِ الأثقلِ، أو زائداً عليه إلا بدَليل، وقد مَرَّتِ القاعدةُ و[ما](٣) فيها من التَّعقُّب.

قوله: «...»(٤).

يقالُ عليه: حَمْلُ الحديثِ على ما ذكره الشيخُ، فيه بُعْدٌ مِن جِهةِ تخصيصهِ بِالْمُجْتَهِد والنبيُّ عَلَيُ إِنها خاطب بذلك العُموم، والأرجَحُ حَمْلُ الحديثِ على اللَّجْتَهِد والنبيُّ عَلَيْ إِنها خاطب بذلك العُموم، والشكِّ في أحدِهما، وهذا حَمْلُ [ما] (٥) يقومُ بنَفْسِ المتعبد مِن تَيقُّنِ الحِلِّ وعَدَمِه، والشكِّ في أحدِهما، وهذا حَمْلُ لكلِّ أحدٍ عَنَ أَقْدَم على أكلِ مالٍ تَيقَّن كونه لغيرِه، فهو الحرامُ البَيِّن، ومَنْ أقْدمَ على أكلِ مالٍ تَيقَّن كونه لغيرِه، فهو الحرامُ البَيِّن، والمُشْتَبِهُ هو الذي على أكلِ مالٍ تيقَنَ كَوْنَه له، وأنَّه حَلال، فهُو مِنَ الحلالِ البَيِّن، والمُشْتَبِهُ هو الذي لا يحصُلُ فيه يقينٌ واحدٌ من الأمريْن، كأكل مَنْ أكثرُ مالهِ حَرام، ونحو ذلك.

قولُه بعد ذلك: «ولو اختلطَتْ حَمامةٌ مُباحة بحَمامةٍ مملوكة، فكانَ كاختلاطِ الأُختَثن»(٦).

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «بكلمة».

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (٢: ١٨٩).

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٤) بياض في الأصل بمقدار نصف سطر، ذهبَ معه كلامُ ابن عبد السلام، وهو كلامٌ دائرٌ على كونِ المأكولِ مشتبهاً إذا تقاربَتْ أدلَّةُ تحليله وتحريمه. انظر: «القواعد الكبرى» (٢: ١٩١).

⁽٥) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٦) «القواعد الكبرى» (٢: ١٩٢).

يقالُ عليه: صوابُه: كان كاختلاطِ أُخْتِه بالأَجْنَبية.

قولُه بعد ذلك: «فإنَّ المُشْتَرك حُرِّمَ تَحريمَ الوسائل»(١).

الصوابُ: أنّه يُحرَّمُ تحريمَ المقاصِد؛ لأنَّ الزائدَ على نصيبِه كالمُنفردِ من مالِ الغير.

قولُه في وَطْءِ الشُّبْهة: «قُلنا: لا يُوْصَفُ بشيءٍ من الأحكامِ الخَمْسة»(٢). يُقالُ فيه: الأرجَحُ أنَّ وَطْءَ الشبهة يُوْصَفُ بالتَّحْليل.

[فصلٌ في التقدير على خلافِ التحقيق]

قولُه: «فَصْلٌ في التقدير على خلافِ التحقيق.

التقدير: إعطاءُ المعدوم حُكْمَ الموجود»(٣).

يُقالُ فيه: يَسْتعملونَ التقديرَ بمعنى التحقيقِ في الضمنيات، كما في قولِه: أعتِقْ عبدَك على كذا، ونظائرِه المُقدّمةِ في القاعدةِ المعقودةِ لبيانِ الوقتِ الذي (٤) بُنِيَتْ فيه أحكامُ الأسباب، وليسَ هذا [٢٥/أ] التقديرُ من إعطاءِ المعدومِ حُكْمَ الموجودِ، ولا مِنْ عكْسِه.

قولُه بعد ذلك في «المثالِ السابع»: «وأما نُبوَّةُ الأنبياءِ، فمَنْ جَعل النبيَّ

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ١٩٣).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ١٩٤).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٥٠٧).

⁽٤) في الأصل: التي.

بمعنىٰ المنبئ عن الله، فإنّه يُقَدِّرها في حالِ سكوتِ النبيِّ عن الإنباءِ، وتحَقُّقِها(۱) في حالِ مُعنىٰ المُنَبَّأ المُخبَر، كانت النبوةُ عبارةً عن تعلُّق إنباءِ الله به»(۲).

يقالُ عليه: الصوابُ الإمساكُ عن الخوضِ في ذلك، والذي يجبُ اعتقاده أنَّ النبيَّ لا يزالُ باقِياً على نُبوَّ بِه؛ لأنَّ الغَفْلَة مُستحيلةٌ عليه، ولم يَبْقَ إلا حالان (٣): النومُ والموتُ، وللأنبياءِ فيهما ما ليسَ لغيرهم.

قولُه بعد ذلك: «فإن قيلَ: ما مَعْنىٰ قولِه: ﴿ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ [الفلق: ٥]؟ فالجوابُ: أنَّ الحسدَ الحُكْميَّ لا يضُرُّ المحسودَ لغَفْلةِ الحاسدِ عنه، والحسدُ الحقيقيُّ هو الحاثُ علىٰ أذِيَّةِ المحسود، فقولُه سُبحانه وتعالىٰ: ﴿ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ ﴾ [الفلق: ٥] صالحٌ للحسدِ الحُكْميِّ والحَقيقيِّ»(٤).

يقالُ فيه: ولكَ في الجوابِ مَسْلَكُ آخر، وهو أنَّ العُلْقَة بين الحاسد والمستعيذ إنها تكونُ حَالَ حَسَدِه الحقيقي، ولا عُلْقَة بينهما إذا خَلا عن حَسَدِه الحقيقيِّ بغَفْلةٍ ونحوها، وإن كانَ مُتعَلِّقاً بالحَسَدِ الحُكميِّ، فلذلك خُصَّ بالحالةِ التي تكونُ العُلْقةُ فيها.

قولُه: «المثالُ الثاني عشر: اللَّمَم، وهي تقديرُ أمرٍ في الإنسانِ يَصْلحُ للالتزامِ والإلزامِ من غيرِ تحقُّقٍ له» (٥).

⁽١) في «القواعد الكبرىٰ»: «ويُحقِّقها».

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢٠٦).

⁽٣) في الأصل: حالين.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٠٦).

⁽٥) المصدر السابق (٢:٧٠٢).

يُقالُ عليه: الأحسَنُ أن يقال: الذمَّةُ بالإفراد؛ ليطابقَ قولَه: وهي تقديرُ أمرٍ ووراءَ ذلك: أن الذي اختارهُ شيخُنا أنَّ الذمّة من الأمورِ التحقيقية، وهي صِيغةُ كال الإنسان، صالحةٌ للإلزامِ أو الالتزام، فخرجَ الصبيُّ والمجنونُ، فالواجبُ بإتلافِها في مالحِها لا في ذِمَّتِها، وخرجَ العبدُ فلا ذِمَّةَ له في الحالِ على الأصحّ.

وقولُنا: تَعلَّقَ بذمَّةِ العبدِ كذا معناه: يُتْبَع به إذا عَتَقَ، وخَرجَ الميت؛ لأنَّه خرجَ بموتِه عن صِفةِ الكمال، وخرجَ المُفْلِسُ علىٰ رأيِ لنَقْصِ تَصرُّفه، فكانَ عند هذا القائل خرجَ عن صفةِ الكمال بهذا الحَجْرِ الخاصّ.

وأما الديونُ فمحَلُّها الذمّة، وقد بَيِّنا أنها أمرٌ تَحْقيقي، والديونُ لا ترهن (١) لحقيقته بمعنى القَدْرِ اللازم للذمَّةِ المذكورةِ، ويَظْهَرُ ذلك بالتسليم.

قولُه بعد ذلك: «وكذلك لو حفر بِئراً في محلِّ عُدُوان (٢)، فوقَع فيها إنسانٌ بعد موتِه، وجبَ ضَمانُه (٣)، فإنْ كانَتْ له تركة صُرفَتْ في ذلك» (٤).

يقالُ عليه: محلَّ ما ذكره أن لا تكونَ عاقِلة، ولم يكُنْ في بيتِ المالِ شيء، فإن كانَتْ عاقلةٌ لو لم يكُن، وكانَ في بيتِ المال شيءٌ، فإنَّ ضهانَ ذلك على العاقلةِ، أو في بيتِ المالِ على ما هو مُقرَّر في موضعهِ، وحيثُ وجبَ الضهانُ في التركةِ لفَقْدِ العاقلةِ أو بَيْتِ المال، فإنه يجبُ في التركةِ حالًا، وفي وَجْهٍ في التركةِ حالًا، وفي وَجْهٍ

⁽١) الكلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها ما قدرناه.

⁽٢) في «القواعد الكبرىٰ»: «في محلِّ عُدواناً».

⁽٣) لتمام الفائدة انظر: «البيان» للعِمراني (١١: ٤٥٢).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢٠٨:٧).

مؤجَّلاً في ثلاثِ سِنين كالعاقلةِ، وليس لنا موضعٌ يستمر فيه المؤجَّلُ علىٰ تأجيلِه بعد الموتِ إلّا الديةُ علىٰ رأي.

قولُه: «وأما السَّلَمُ، فمُقابلةُ معدوم بمَوْجود، إنْ كان رأسُ السَّلَمِ عَيْناً، أو بدَيْنِ يُقْبَضُ في المجلسِ إنْ كان رأسُ [٢٥/ب] السَّلَم دَيْناً»(١).

جَعْلُه السَّلَمَ إذا كان رأسُ المالِ دَيْناً يُقْبَضُ في المجلسِ مِن مُقابلةِ المعدومِ بالموجودِ، تَنزيلاً لِما يُقْبضُ في المجلسِ منزلة الموجود، وهذا يُخالفُ قوله قبل ذلك: وقد يُقابلُ الدَّينُ بالدَّينِ، ثم يَقعُ التقابضُ في المجلسِ، وكِلاهما عند العقدِ مَعْدوم. فلم يُنزَلُ ما يُقْبَضُ في المجلسِ مَنْزلة المَوْجود.

قولُه: «وأما القَرْضُ فمُقابِلَةُ مَعْدوم بمَوْجود» (٢).

يقالُ عليه: ويكونُ القَرْضُ مُقابلةَ معدوم بمَعْدوم، علىٰ ما ذكره الشيخُ في «المهذب»^(٣) والدارميُّ مِنْ أنّه يجوزُ أن يَقَعَ القَرضُ دَيْناً في الذمَّة، ثم يُقْبَض، وصورتُه أن يَقول: أقرضتُك كذا في ذِمَّتي، ثم يُقْبِضُه إياه، انتهىٰ.

قولُه بعد ذلك: «فإنَّ المُسْتحقِّين المَوْجودين وَقْتَ الوقفِ، إذا انقَرضوا، صارَتْ الغَلَّاتُ والمنافعُ المَعْدومةُ مُسْتَحقَّةً بالوقفِ إلىٰ يوم القيامة »(٤).

يقالُ عليه: المنافعُ مُسْتحَقَّة، والوَقْفُ إلىٰ يومِ القيامةِ مِن حينِ صُدورِ الوقفِ، ولا ينعقدُ ذلك بأن يكونَ بعْدَ انقراضِ المُسْتحقِّين المَوْجودين.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲:۹:۲).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٠٩).

⁽٣) «المهذّب» للشيرازي (٢: ٨٦).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٩: ٢).

قولُه بعد ذلك: «فتصحُّ الوصيةُ بالموجودِ والمعدومِ للموجودين والمعدومين»(١).

يقالُ عليه: لا تصحُّ للمَعْدومين بحالٍ على الصحيح (٢).

قوله بعد ذلك: «وأما النكاحُ، فإنْ كان تَفْويضاً كان ذلك تَـمْليكاً لمنافع البُضْع وإباحةً لأمرٍ مَعْدوم»(٣).

يقالُ عليه: ما ذكره في التفويضِ مِن كونِه إباحَة ممنوع، والصوابُ أنّه في مُقابِلةٍ ما يُفْرَضُ مِن مَهْرٍ أو مُسَمّىٰ، وكونُ النكاحِ إباحةً من خصائصِ النبعِ عَيْكِيْ.

قولُه: «وكذلك ما يـجِبُ من النفقةِ والكِسْوَة، كلُّه معدومٌ مُقَـدَّرٌ في ذِمَّته»(٤).

يقالُ عليه: النفقةُ إنّما تجبُ يَوْماً بيومٍ، بطلوعِ فَجْرِ ذلك اليوم^(٥)، فهي حالَ وجوبها موجودةٌ غيرُ مُقَدَّرة.

قولُه: «فإنْ قيل: إذا كانَ المضمونُ مِئتَيْن، فهل يثبتُ في ذِمَّةِ الضامنِ مِئتان، فيصيرُ للمالكِ أربعمئة، فيزكيها بعَشَرَةِ دراهم»(٢)؟

يقالُ عليه: هذا السؤالُ ليسَ بذاك القائم، وجوابُه: أنَّ المضمونَ له

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۱۰).

⁽٢) لأنَّ الوصيَّةَ تمليك، وتمليكُ المعدوم ممتنع. انظر: «روضة الطالبين» (٦: ٠٠٠).

⁽٣) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢١٠).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢١٠).

⁽٥) انظر: «البيان» للعمراني (٦: ٣١٦).

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٢١٠).

يَسْتَحِقُّ فِي ذِمَّةِ كلِّ منهما مِئتَيْن على البَدَل، وما اختارَه الشيخُ يردُّه قولُهم: إنَّ الضَّمانَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إلىٰ ذِمَّة، وتَسْميةُ هذا بضمانِ الذِّمة كافٍ في ذلك، وفي حديثِ أبي قتادةَ ما يَشْهَدُ له، ولا يُظَنُّ بأحدٍ تخيُّلُ زكاةِ أربعمئة.

قولُه بعد ذلك: «وأما الصُّلْحُ فلا يخرجُ عن كونِه: بَيْعاً، أو إجارةً، أو إبراءً، أو هِبَة »(١).

يُقالُ عليه: ويكونُ الصُّلْحُ عارِيّةً كما زادَه بعضُهم، وجُعالةً، وسَلَمًا، ومُعاوضةً غَيْرَ مَحْضَة، وقُرْبَةً، كما زادَه شيخنا _ أدامَ الله النَّفْعَ به _ في «تدريبه» (٢).

قولُه بعد ذلك: «والعَجَبُ ممّن يعتقدُ أنَّ المُعاوضةَ على [٥٠/ أ] المعدومِ على خلافِ الأصل»(٣).

يقالُ عليه: لم يتوارَدْ كلامُ هذا المُعْتَقِدِ مع كلامِ الشيخِ على شيءٍ واحد؛ لأنَّ مَنْ يعتقدُ أنَّ المُعاوضَة على المعدومِ على خلافِ الأصلِ، مِنْ أنّه مَعْدوم لا يُمكنُ أن يكونَ مَوْجوداً، كالمَنْفعةِ في الإجارة، فلا بِدْعَ مِنْ أن يُقالَ: الإجارةُ على خلافِ الأصل أن يُقالَ: الإجارةُ على خِلافِ الأصل (٤)؛ لأنَّ الأصْل الذي صَحَّتْ به الشريعةُ، ورودُ المعاوضةِ على معدوم يُمكنُ وُجوده حالًا.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۱۱).

⁽٢) يعني «تدريب المتفقّه» للسِّراج البُلْقيني.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٢١١).

⁽٤) يعني بهم الأحناف الذين يقولون: إنّ الإجارة في القياسِ غير جائزة؛ لأنّها بَيْعُ المنفعةِ، والمنافعُ للحالِ معدومة، والمعدومُ لا يحتملُ البيع، فإذاً لا سَبيل إلى تجويزِها باعتبارِ الحالِ ولا باعتبارِ المآل، ولكنّا استحسنًا تجويزَها بالكتابِ العزيز، والسنّة، والإجماع. انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٤: ١٧٣).

[قاعدة: فيما يُقبلُ من التأويل وما لا يُقبل]

قولُه في أوّلِ القاعدة: «فيها يُقْبَل منَ التأويل: مَنْ ذكرَ لَفْظاً ظاهراً في الدَّلالةِ علىٰ شيءٍ نَواه، ثم تأوّلَه»(١).

وفي بَعْضِ النَّسَخ: «على شيءٍ تأوّله»، بإسقاطِ «ثُمَّ»، وعلى هذه النسخةِ لا يَحتاجُ إلى هذا التأويل.

قولُه: «كإقرارِ المَرْأةِ بنَفْي الرَّجْعَة» (٢).

يقالُ عليه: ليسَ في إقرارِ المرأةِ بنَفْيِ الرَّجْعَة، ثم اعترافِها بها تأويل، بل هذا كمن قال: لا شيء لزيدٍ عندي، أقرَّ بذلك الشيء، وصُورةُ المسألةِ حيثُ تَصْدُقُ المرأةُ في الرَّجْعَة.

قولُه بعد ذلك: «وإقرارُ المُشْتري في الخصام بأنَّ المبيعَ مِلْكُ البائع»(٣).

يقالُ فيه: صورةُ إقرارِ المُشْتري في الخِصامِ: أَن يَشْتريَ شيئاً، ثم يَدَّعيهِ إنسان، فيقولَ المُشْتري: إنَّه مِلْكُه ومِلْكُ بائعِه، فيُقيمَ المُدَّعي بَيِّنَةً بأنّه مِلْكُه، فيأخذَه، فإنَّ المُشْتري يرجعُ بالثمنِ على بائعِه، على ما هو مُقَرَّرٌ في مَوْضِعه، فيأخُذَه، فإنَّ المُشتري يرجعُ بالثمنِ، لما ذكره الشيخ من المُدْرَكِ، بَلْ لأنَّ الفائدةَ في وليسَ رجوعُه على بائعِه بالثمنِ، لما ذكره الشيخ من المُدْرَكِ، بَلْ لأنَّ الفائدةَ في

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٢١٥).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢١٥).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٢١٥).

الخُصومةِ ذلك، ولو كان مُسْتَندُ ذلك ظَنَّه مِن غَيْرِ مُعارض، لم يَرْجِعْ بالثمنِ على بائعِه لاعترافِه بأنَّه مَظْلُومٌ في الباطِن.

قولُه: «مِثْلَ أَن يَنْوِيَ بِالطَّلاقِ والعَتاقِ، الأَمرَ بِالأَكْلِ والشُّرْب، فلا يُقبِلُ منه ظاهِراً ولا بِاطناً»(١).

اختارَ شيخُنا ـ سَلَّمه الله تعالىٰ ـ أَنَّه يُقْبَلُ باطناً فيما إذا نوى بالطلاقِ والعَتاقِ: الأكْلَ والشُّرْبَ ونحوَهما.

[فصلٌ فيها أُثبِتَ علىٰ خلافِ الظاهرِ]

قولُه في فصل فيها أُثْبِتَ على خلافِ الظاهر: «المثالُ السادس: لو وَطِئَ أَمَتَه ثمَّ استبرأَها بقُرْءٍ، ثمَّ أَتَتْ [بولدٍ](٢) لتسعَةِ أشهُرٍ مِن حينِ الوَطْء، فإنَّه لا يَلْحَقُ به عندَ الشافعي، وهذا مُشكلٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الأَمَة فِراشٌ حَقيقي»(٣).

يقالُ عليه: جوابُ هذا الإشكال: أنَّ الفراشَ زالَ بالاستبراء. لا يُقالُ: فلو استبراً زَوْجَته بعد وَطْئِها، فإنَّه لا يزولُ فِراشُها بالاستبراء؛ لأنَّ الولدَ يَلْحَقُ في الزوجةِ بالإمكان، ولا يُشْتَرطُ الوَطْءُ.

قولُه: «فائدة: قد يَظنُّ بعضُ الأغبياءِ: أنَّ الولَد لا يَلْحَقُ إلّا لسِتَّةِ أشهر، وهو خطأ؛ لأنَّ الولدَ يلحَقُ بدونِ ذلك فيها فلو جُنيَ (٤) على الحاملِ، فأجْهَضَت،

⁽۱) «القواعد الكريٰ» (۲: ۲۱٦).

⁽٢) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٣) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢٢٢).

⁽٤) في «القواعد الكبري»: «جني».

فإنَّ الولَدَ يَلْحَقُ بأبوَيْه وكذلك يَلْزَمُ أَبَاهُ مُؤنة تَكْفينِه وتَجْهيزِه»(١).

يقالُ عليه: لا يُظَنُّ بأحدٍ ذلك، فمرادُهم بالولدِ الكاملُ كما ذكره آخِراً، وكلامُهم صالحٌ بذلك في أبوابِ الفقْهِ من الرَّجْعةِ والعِدَّةِ وغيرِهما.

قولُه: «المثالُ السابع: إذا قال: لـه عليَّ مالٌ عَظيم، فـإنَّ الشافعيَّ يَقْبـلُ تَفْسيرَه بأقلِّ مُتَمَوَّل (٢)، وهذا خلافُ ظاهرِ اللفظ، وعَلَّل الشافعيُّ مَذْهَبَه بأنَّ العظيمَ لا ضابطَ له»(٣).

يقالُ [٣٥/ب] عليه: إنها قَبِلَ الشافعيّ التفسيرَ بأقلِّ مُتمَوَّلٍ؛ لِمها ذكره مِنْ قاعدتِه في «المُخْتَصر» وغيرِه مِنْ قولِه رضي الله عنه: أصْلُ ما أبني عليه الإقرارَ، أنِّ لا أُلْزِمَ الناسَ إلّا باليَقين (٤)، وأطرحُ الشَّكَ، ولا أستَعْمِلُ الأَغْلبَ (٥).

قولُه: «المثالُ الثامن: إذا قالَ لرجل: أنتَ أزنى الناس، أو قال له: أنتَ أزنى مِن زيدٍ، فظاهرُ هذا اللفظِ: أنَّ زِناهُ أكثرُ مِن زنا زيد، وأكثرُ مِنْ زنا سائرِ الناس. وقال الشافعي: لا حَدَّ عليه حتىٰ يقولَ: أنتَ أزنىٰ زُناةِ الناس^(٢)، أو: فُلانٌ زانِ وأنْتَ أزنىٰ منه، وفي هَذا بُعْد»(٧).

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٢٢).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «ما يُتموَّل».

⁽٣) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٢٢).

⁽٤) عبارة الشافعيّ: «أني أُلْزمُ الناسَ أبداً باليقين».

⁽٥) قاله في «الأمّ» (٦: ٢٤١).

⁽٦) انظر: «الأم» (٥: ٣١٣).

⁽٧) «القواعد الكبرئ» (٢: ٢٢٣).

يُقالُ عليه: إنّها فَرَّقَ الشافعيُّ بين: أنْتَ أَزنى الناسِ، وأنتَ أَزنى مِن رَبِه أَنّه زيد، وبَيْنَ: أنتَ أزنى منه، مِن جهة أنّه زيد، وبَيْنَ: أنتَ أزنى زُناقِ الناس، أو: فلانٌ زانٍ وأنْتَ أزنى منه، مِن جهة أنّه في الثاني أثبَتَ الزّنا للمُفضَّلِ عليه، فكانَ إثباتُه للمُفضَّلِ صَريحاً لصراحتِه في المُفضَّل عليه.

في المثالِ الأولِ لم يُصَرِّح في المُفَضَّلِ عليه بشيء؛ لأنَّ صيغَة «أفْعل» لا تَقْتضي التَّشْريك، فلا يلزَمُ أن يكونَ المُفَضَّلَ عليه زانِياً، وإذا لم يثبُتْ صَريحاً في المُفَضَّلِ عليه، لم يثبُتْ في المُفَضَّل.

قولُه: «المثالُ العاشر: إذا قالَ لامرأتِه: إذا رأيتِ الهلالَ، فأنتِ طالق، فرآهُ غيرُها، طَلُقَتْ عندَ الشافعيِّ، حملاً للرؤيةِ على العِرفان، وهذا على خلافِ الوَضْع وعُرْفِ الاستعال، وخالفَه أبو حنيفة في ذلك، واستدلَّ الشافعيُّ بصحّةِ قولِ الناس: رأيْنا الهلالَ، وإنْ لم يَرَوْا كلُّهم»(١).

يقالُ عليه: ما ذكره ليسَ بهاسٍ لمُدْرَكِ الشافعيِّ، وذلك أنَّ مُدْرَكَ الشافعيِّ في رؤيةِ الهلالِ: أنَّ الشارعَ تَصرَّفَ فيها بالعلم، فكانَ الحملُ على المعهودِ الشرعيِّ أوْلى، وهو المُعَيَّن، ومِنْ ثَمَّ جَرىٰ وَجْهان في: إنْ رأيتِ الدمَ فأنتِ طالق، فعَلِمَتْ به ولم تَرَه؛ لأنَّ الشارعَ لم يتصرَّفْ في ذلك.

وأصلُ تقديمِ الشرعيِّ على اللغويِّ، قولُه تعالىٰ لنوحٍ عليه السلام لما تعلَّقَ بمُقْتضيٰ اللغةِ في قولِه: ﴿إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود: ٤٥]، ذكر الله تعالىٰ له

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٢٤)، انظر: «الأم» (١: ٢٦٣).

﴿إِنَّهُ لِيَسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٦] يعني: أنَّ أهلَك الشرعيِّين هُم الذين على دينك، بدليل: ﴿إِنَّهُ مَمَلُ عَيْرُ صَلِحِ ﴾ [هود: ٤٦](١).

[فصل في تنزيل دلالة العادات وقرائن الأحوال منزلة صريح المقال في تخصيص العموم وتقييد المطلق وغيرهما]

قولُه في «فصل في تنزيلِ دَلالةِ العادات»: «التوكيلُ في البيعِ المُطْلَق، فإنَّه يَتَقَيَّدُ بِثَمنِ المِثْل، وخالبِ نَقْدِ بَلدِ البَيْع»(٢).

يقالُ عليه: تقييدُه بنَقْدِ بلدِ البيعِ في غيرِ نُسْخَةٍ، ليسَ بجَيِّدٍ؛ لاقتضائِه أَنّه لو قال له بمصرَ: وكَّلْتُك في بَيْعِ كذا، فباعَه بمكَّة، أَنّه يَتقيَّدُ بنَقْدِ مكّة، وهي وليس كذلك، بل ذلك يَتقيَّدُ بنَقْدِ بلدِ الوَكالة، وفي نسخة: «نَقْد البلد»، وهي سالمةٌ من الإيرادِ، ويُؤيِّدُ ما ذكرْناه.

قولُه: «فكأنَّه قالَ للوكيل: بِعْ هذا بثَمَنِ مِثْلِه مِنْ نَقْدِ هذا البلد إنْ كان له نَقْدٌ واحد، أو من غالبِ نَقْدِ البلدِ إن كان له نُقود، ويدلُّ علىٰ هذا أنَّ الرجلَ لو قال لوكيلِه: بعْ داري هذه، فباعَها بجَوْزةٍ» (٣) إلىٰ آخره.

يُقالُ عليه: الأحسَنُ أن يُقال: ويدلَّ على هذا أنّه لو قال لوكيله: بعْ هذا، فباعَه بأقلَّ مِن قيمتِه بقَدْرٍ لا يُتسامَحُ [٤٥/أ] بمثْله، فإنَّ العُقلاءَ قاطِعون

⁽١) وهو الذي مشى عليه الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (٤: ١٨١) ولتمامِ الفائدة انظر: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٣: ١٧٧).

⁽٢) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٢٢٥).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٢٢٥-٢٢٦).

بتَقْصيره، وأنَّ هذا غيرُ مُراد، وما مَثَّل به الشيخُ من البيعِ بجَوْزةِ وغيرِها، لا يصلُحُ أن يكونَ دليلاً؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ منه الحالُ بها فَوْقَ الجوزةِ (١) في بَيْعِ ما يُساوي ألفاً بخَمْسِمئة، أو سِتِّمئة، أو ثهانمئة.

قولُه: «إذا قالَ مَنْ هو مِنْ أشرافِ الناسِ^(۲) وأفضلِهم لوكيله: وكَّلْتك في تَزْويجِ ابنتي، فزوَّجَها بعَبْدٍ فاستٍ، مُشَوَّهِ الخَلْقِ، علىٰ نِصْفِ درهم، فإنَّ أهْلَ العُرْفِ يَقْطعون بأنَّ ذلك غيرُ مرادٍ باللَّفْظ»(٣).

الأحسَنُ أن يُقال: فزَوَّجَها بمَنْ لا يَليقُ بها بدون مَهْرِ النِثل، فإنَّ أَهْلَ العِلْمِ يَقْطَعون بتَقْصيره، وأنَّ ذلك غيرُ ذلك، وما مَثَّلَ به مِن عَبْدٍ فاسقٍ مُشَوَّهِ الْحِلْمِ يَقْطَعون بتَقْصيره، لا يُعْلَمُ منه حالُ ما فَوْقَ ذلك مِمّا هو غيرُ لائقٍ بها.

قولُه: «ولو قالَ لامرأتِه: إنْ أعطيتِني ألفاً فأنتِ طالق، فإنَّ الإعطاءَ يتَقيَّدُ بالفَوْر» (٤).

يقالُ عليه: إنَّما يَتَقَيَّدُ هذا بالفَوْرِ في تعليقٍ فيه شَوْبُ مُعاوَضة، فمِنْ حيثُ كَوْنُه مُعاوضةً اعتُبرَ فيه الفَوْر، ولا دَلالةَ للعُرْفِ على شيءٍ من ذلك، فليُتأمَّلُ هذا المثال، فإنّه ليسَ من قاعدةِ الفَصْل، ولا فروعِ القاعدة، نَعَمْ قولُه: إنْ شئتِ فأنتِ طالق، من فروع القاعدة.

⁽١) في الأصل بعد هذا: «أو التمرة»، ومضروبٌ عليها.

⁽٢) في «القواعد الكبرىٰ»: «مَنْ هو أشرف الناس».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٢٦).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢٢٦).

قولُه: «ولهذه القاعدة امتنعَتْ مسألةُ مُدِّ عَجْوَة، ومسألةُ المُراطَلة، وكذلك أَخْذُ الشِّقْصِ بها يَخْصُّه من الثمنِ بناءً علىٰ هذه القاعدة»(١).

يُقالُ عليه: إنها استوَتْ قاعدةُ مُدِّ عَجْوة (٢)؛ لأن التوزيعَ يَقْتضي الجهل؛ لأنَّ الجهل بالماثلة كحقيقةِ النُفاضَلة.

قولُه: «وجاز لـمَنْ اشترىٰ عبدَيْن بثمنٍ أن يُوزِّعَ الثمنَ علىٰ قيمتِها، ثم يُخبَر أنه اشترىٰ كلَّ واحدٍ بها يَقْتضيهِ التوزيعُ علىٰ القيمة» (٣).

يُقالُ عليه: الصوابُ أنَّ ذلك لا يَجوزُ في بَيْعِ مُرابحة، بل يُخبِرُ أن ثَمنَه كذا، بمُقْتضىٰ التوزيع عليه وعلىٰ رَقيقه.

قولُه في «المثالِ السابع»: «توزيعُ القيمةِ على الأعيانِ المَبيعةِ في الصَّفْقةِ المُواحدة، وعلى المنافع المختلفةِ المُستحَقَّةِ بإجارةٍ واحدة »(٤)، إلى آخره.

يقالُ عليه: التوزيعُ في صُورِ هذا المثال ليسَ شيءُ (٥) منها من الأمورِ المُعَدَّدة، وإنها بَيْعُ الجُملةِ المشتركةِ يُوزَّع الثَّمنُ فيه على الحِصَص بقضيةِ

⁽۱) «القواعد الكبرىٰ» (۲: ۲۲۹).

⁽٢) قد وَضّح إمامُ الحرمَيْن هذه المسألة في «نهاية المطلب» (٥: ٧٦) فقال: فَصْلٌ في بيانِ القاعدة المترجمة بمُدِّ عَجْوةٍ ودرهم. وهذا ركنٌ عظِيمٌ في مذهبِ الشافعيِّ في أصلِ ربا الفضل، فنقول: مذهبنا أنّ مَنْ باعَ مُدَّ عجْوةٍ ودرهماً بمُدَّي عجوةٍ، فالبيع باطل» ثم ذكر مآخذ الشافعية في الاستدلال وأشارَ إلى أصل التعليل على عادته رحمَه الله في السَّبْرِ والاستقصاء.

⁽٣) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٢٢٩).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢٢٨).

⁽٥) في الأصل: بشيء. ولعل الصواب ما هو مثبت، فإن اقترانَه بالباءِ ممّا لا تُسيغُه العربية.

التعاقدِ، بعد ذلك يَقَعُ التوزيعُ في صورة تفريق الصَّفْقَةِ (١) علىٰ نِسْبَةِ القِيَم بمُقْتضىٰ التفاوتِ، لا بمُقْتضىٰ العادة.

قولُه: «فإذا ماتَ الأجيرُ في أثناءِ الحج، فهلّا سقط جَميعُ أَجْرَتِه؛ لأنّه لم يُحصِّلْ شيئاً من مقصودِ المحجوج عنه (٢)، إلىٰ آخره.

يُقال: إنّها وزَّعْنا في الحجِّ مراعاةً لأخفِّ الضرَرَيْن، بيانُه: أنَّ لحرمانِ الأجيرِ ضَرَراً بَيّناً (٣)، وإلزامُ المستأجرِ من غيرِ حصولِ مقصودٍ ضَرَر، فراعَيْناهُ؛ لأنّه حصَلَ له في مقابلةِ ما مضى من أعمالِ الحجِّ أجْر، وذلك أخفُّ مِنْ حِرْمانِ الأجير؛ لأنّه ضَرَرٌ لا في مُقابلةِ شيء، وهذا بخلافِ الجُعالة، ولم يذكر الشيخُ الأصحَّ، وهو توزيعُ الأجرةِ على ما مضى من السيرِ، ونَقْصِ أعمالِ الحجِّ.

قولُه: «إنْ كان الطعامُ قليلاً مَشْفوهاً»(٤).

يُقالُ [٤٥/ب] فيه: في الحديث: «إذا صَنَعَ لأحدِكم خادِمُهُ طعاماً فليُقْعِدْهُ معه، فإنْ كان مَشْفوهاً فَلْيضَع في يَدِه مِنه أُكْلَة أو أُكْلَتَيْن (٥٠). المَشْفوه: القليل، وأصلُه الماءُ الذي كَثُرتْ عليه الشِّفاه حتىٰ قَلَ، وقيل: أراد: فإن كان مكثوراً عليه، أي: كَثُرَتْ أَكَلتُه (٦).

⁽١) قد عقد الإمام النوويُّ باباً في «تفريق الصفقة» أطال فيه النَّفَسَ في بيانِ المقصودِ به. انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٤٢٢).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٢٩).

⁽٣) في الأصل الخطي: «ضَرَرٌ بَيِّن» بالرفع، وهو خطأٌ من جهةِ العربية، وإنَّها كتبه المستملي دون مراعاةِ الضوابطِ النحوية.

⁽٤) «القواعد الكبرئ» (٢: ٢٣٢).

⁽٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب إطعام المملوكِ ممّا يأكل برقم (١٦٦٣) وأبو داود، كتاب الأطعمة، باب في الخادم يأكلُ مع المولى برقم (٣٨٤٦) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٦) وهو حاصلُ عبارةِ الإِمام الخطّابي في تفسير الحديث في «معالم السنن» (٤: ٢٦٠). وعبارةُ =

قولُه: «إذا أرادَ مَنْ لا حاجةَ له الدُّخولَ إلىٰ دورِ القُضاةِ والولاةِ للتنزُّه، الأَظْهَرُ جَوازُه لِجَريانِ العادةِ بمِثْله»(١).

أجابَ^(۲) شيخُنا بمَنْعِ الدخولِ للتنزُّه؛ لاطِّرادِ أنَّ القُضاةَ والولاةَ يُبادرون لذلك.

قولُه: «المثالُ الثامن: استصناعُ الصّنَّاعِ الذين جَرَتْ عادتُهم بأنَّهم لا يَعْملون إلا بأُجْرةٍ» (٣) إلىٰ آخره.

ما صَحَّحه من استحقاقِهم الأَجْر، هو وَجُهُ حَسَن، ولكنَّ الأصحَّ عند جَمْعٍ من الأصحاب أنَّهم لا يَسْتحِقُّون شيئاً، وما ذكره الشيخُ من استحقاقِ ما جَرتْ به العادةُ، وغايرَ بينه وبَيْنَ أُجْرةِ المِشْلِ، لم يَقُلْ به أحدٌ من الأصحاب في التفريع على هذا الوجه، والكلُّ يقولون في التفريع على هذا الوجه: إنَّهم يَسْتحِقُّونَ أُجْرةَ المِثْل، والذي جَرَتْ به العادةُ هو أَجْرةُ المِثْلِ مما نقولُ في مَهْرِ المِثْل: إنَّه القَدْرُ الذي يُرْغَبُ به في نكاحِ أمثالِ المرأة، وكذلك نقول في قيمةِ المِثْلِ في بناءِ القَدْرِ الذي تَنْتهي إليه الرغبات، وذلك هو العُرْف، وحينئذِ المُؤاجبُ للصنَّاعِ المذكورين على هذا الوجهِ أُجْرَةُ المِثْل، ولا يَسْتحقُّ زيادةً على أُجْرَةِ المِثْل، لا يختلفُ الأصحابُ، بل ولا العلماءُ في ذلك.

⁼ البلقيني مستمدَّةٌ من عبارةِ ابن الأثير في تفسير الحديث في «النهاية في غريب الحديث» (٢: ٤٨٨).

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٣٢).

⁽٢) في الأصل: أجازَ بالزاي. ولعلَّ الصوابَ ما هو مُثْبت.

⁽٣) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢٣٠).

ولعلَّ الشيخَ رأى كلامَ أبي إسحاقَ في السابقةِ عند فسادِ عَقْدِ السُابقة، وهو: أنَّ السُّتحَقَّ ما يُعقدُ عليه المسابقةُ غالِباً (١)، إلا أنّ الفَرْقَ بينهما أنّ مَسألة أبي إسحاق ليس فيها منفعةٌ تحصُلُ لمن تلزَمُه الأُجْرةُ، بخلافِ مسائلِ الصُّنَّاع.

وقولُ الشيخ: «وقد قيل بمِثْلِ هذا في هِبَةِ الثَّواب»(٢).

يقالُ عليه: ذاك المذكورُ في الهِبَةِ ضَعيفٌ مُفَرَّعٌ على ضَعيف، والفرقُ بين الهِبَةِ وبين ما نحنُ فيه: أنَّ هنا نلاحظُ العِوضَية، فعند عَدَمِ التسميةِ نرجعُ إلىٰ مُعاملةِ ما فاتَ من المنفعةِ التي للصانع، وهو أُجْرَةُ المِثْل، وأما الهِبَةُ فلا يُلْحَظُ فيها العِوضيةُ؛ لأنَّ مِلْكَ المتَّهِبِ يبينُ بالقبضِ بالإذنِ من غيرِ أن يملِكَ الواجب فيها العوضيةُ؛ لأنَّ مِلْكَ المتَّهِبِ يبينُ بالقبضِ بالإذنِ من غيرِ أن يملِكَ الواجب في مُقابلةِ ذلك الموهوبِ عِوضاً، وإنها المرجعُ إلى العادة، فلما تمَحَّضَت العادةُ، فل معضُ الأصحاب: يجبُ ما يُعَدُّ ثَواباً لمِثْلِه في العادة (٣)، ويدلُّ لعَدمِ مُلاحظةِ العِوضِيَّةِ في الهِبَة أنَّ المُتهِبَ لا يُحْبَرُ على الثوابِ قَطْعاً (٤) بخلافِ ما مُلاحظةِ العووضيَّةِ في الهائم على دَفْعِ الأُجْرَةِ قَطْعاً، وذلك يَقْتضي المُعاوضة، ولم تتمحَّض فيه العادة، فوجَبَ أُجْرَةُ المِثْلِ على ما تَفرَّع عليه قَطْعاً، وقَضِيةُ ملاحظةُ العِوضيةِ الرجوعُ بالنَّقْل (٥)، وقَضِيَّة كلامِ الشيخِ أنّهم لو كانوا يَعْتادون ملاحظةُ العِوضي، أنْ يجبَ ذلك العوقض، وهذا مُخالِفٌ للقواعد.

⁽١) انظر: «المهذَّب» لأبي إسحاق الشيرازي (٢: ٢٧٥).

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٣٠).

⁽٣) والأظهَرُ: لا ثوابَ عند الجمهور. انظر: «نهاية المطلب» (٨: ٤٣٥) و «روضة الطالبين» (٥: ٣٨٥).

⁽٤) وهو الذي جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٥: ٣٨٥).

⁽٥) كذا في الأصل. ولعلّ الصواب «بالمِثْل».

قولُه بعد ذلك: «ولا يَجوزُ الدخولُ إلى الكنائسِ بغَيْرِ إذْن» (١). يُسْتثنى منه إذا كانتِ الكنائسُ بطريقِ المارَّة.

قوله: «المثالُ الثاني والعشرون: الاعتهادُ في كَوْنِ الرِّكازِ (٢) جاهِلياً أو غَيْرَ جاهلي على العَلاماتِ المختصة» (٣).

يُقالُ عليه: ليسَ هذا المثالُ من فروعِ القاعدة [٥٥/أ]، ولكنْ لمّا قالَ رسولُ الله ﷺ: «وفي الرِّكازِ الحُمُسُ» (٤) كان الرِّكازُ هو الجاهِلي، ولا سَبيلَ إلىٰ العِلْمِ بكَوْنِه جاهِلياً إلّا بالعَلامات المُخْتصَّةِ به، ولا تحكيمَ للعُرْفِ في ذلك ولا اطرادَ له به.

قولُه: «فها وُجِدَتْ عليه علاماتُ الإسلامِ، كان لُقَطةً واجبةَ التَّعريف» (٥). يقالُ فيه: محلِّ كَوْنِه لُقطةً، أن لا يكونَ مُحُرَزاً، فإنْ كان مُحُرَزاً فهو مالُّ ضائع.

[فصلٌ في حملِ الأحكامِ على الظُّنونِ]

قولُه في: «فَصْلٌ في حَمْلِ الأحكامِ على ظُنونٍ مُستفادةٍ من العادات»: قولُه: «المثالُ الثالث: الدخولُ إلى (٦) الأزقَّةِ والدُّروبِ المشتركةِ، جائزٌ

⁽۱) «القواعد الكري» (۲: ۲۲۳).

⁽٢) وهو دفينُ أهل الجاهلية.

⁽٣) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٣٦).

⁽٤) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب في الرِّكازِ الخُمس برقم (١٤٩٩)، ومسلم، كتاب الحدود، باب جرح العجهاء برقم (١٧١٠) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٢٠٠٥).

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٣٦).

⁽٦) في «القواعد الكبرى»: «في الأزقة».

للإذْنِ العُرْفي [المطّرد فيه](١)، فلو مَنَعه بعضُ المُسْتحقِّين امتنَع الدُّخول، وإنْ كان فيهم يَتيمٌ أو مَجْنون، ففي هذا نَظَر»(٢).

يقالُ فيه: المختارُ القَطْعُ بالدُّحول، وإنْ كان فيهم يَتيمٌ أو مَجْنون؛ لإجماعِ الناسِ علىٰ ذلك في الأمْصارِ والأعصارِ من غيرِ استفصال، وقد أتىٰ رسولُ الله ﷺ سُباطَة قَوْمِ فبالَ قائماً (٣)، وهُناكَ مَنْ ينظُرُ إليه، فلو كان ذلك مُقيَّداً بأن لا يكونَ فيها مِلكُ ليتيم ونَحْوِه لبيَّنه ﷺ، وإلّا كانَ تأخيراً للبيانِ عن وَقْتِ الحاجة (٤)، وليسَ هذا مِنْ تَرْكِ الاستفصالِ في وقائعِ الأحوالِ (٥)؛ لأنَّ الواقعَ من النبي ﷺ فِعْل، والفِعْلُ لا عُمومَ له، بَلْ مِن جهةِ أنّ ذلك بحضرةِ مَنْ ينظر الفِعْلَ مَقامَ تَشْريع، فلو كان يتقيَّدُ بشَيْءٍ، لبَيَّنه والجريُ على الإطلاقِ في ذلك، هو الذي درجَ عليه السلفُ والخَلَف.

قوله: «المثالُ الثامن: سكوتُ الأبكارِ إذا استُؤْذِنَّ»^(٦).

⁽١) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٢) «القواعد الكرى» (٢: ٢٣٨).

⁽٣) وهو ثابتُ في «الصحيح». أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، بابُ البول قائماً وقاعداً برقم (٢٧٤)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب المسْحِ على الحُقَّيْن برقم (٢٧٣) وغيرهما من حديثِ حذيفة بن اليان رضي الله عنه.

⁽٤) وهو غيرُ جائزٍ عند أهلِ الأصول. انظر: «البرهان» لإمام الحرمين (١: ٤٢)، وقال الإمام الغزالي: لا خلاف أنّه لا يجوزُ تاخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ إلّا على مذهب مَنْ يُجُوِّزُ تكليفَ المُحال. انتهىٰ من «المستصفىٰ» (١: ١٩٢).

⁽٥) لأن تركَه مع الاحتمالِ يتنزَّلُ منزلةَ العمومِ في المقال. وهذا مِن بديعِ كلامِ إمامِنا الشافعيِّ رضوان الله عليه، انظر: «البرهان» (١: ١٢٢).

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٢٣٩).

يقالُ عليه: هذا المثالُ ليسَ من فروعِ قاعدةِ الفصل؛ لأنَّ الحُكْمَ للهُ مُسْتفادٌ مِن نَصِّ الشارع، وهو قولُه ﷺ: «والبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وإذْنُها صُماتُها»(١)، نَعَمْ ما ذكرَهُ حكمةُ الدليل، لا دَليلُ الحُكْم.

قولُه في المثالِ السابعِ قَبْلَ ما تَقدَّم: «ووَطْءُ المُشْتري الجاريةَ المَبيعةَ بحَضْرةِ البائعِ فإنّه يُنزَّلُ مَنْزِلَة الإمضاء، إلىٰ أن قال: فإنَّ الغالبَ من المسلمِ، أَنَّه لا يُقْدِمُ علىٰ الفُجورِ مع إمكانِ الوَطْءِ الحَلال»(٢).

يُقالُ عليه: الأصحُّ أَنَّه لا يُنَزَّلُ مَنْزِلَة الإمضاءِ، إذا كانَ الخيارُ لهما، بَل يَبْقىٰ خيارُ البائع.

وقولُه في التعليل: «فإنَّ الغالبَ أنَّ المسلمَ لا يُقْدِمُ علىٰ الفجور» ليس بجَيِّد؛ لأنَّ التبايُعَ يكونُ بين كافِرَيْن، ومُسْلم وكافرٍ أيضاً، وإنّما العِلَّةُ أنَّ العقْدَ جائزٌ بالنسبةِ إلىٰ البائع، فها دَلَّ مِنْه علىٰ رَفْع الْعَقْدِ، عُمِلَ به.

قولُه: «المثالُ الحادي عشر: الاعتمادُ على قولِ المُقوِّمين العارِفين بالصفاتِ النَّفيسة الموجبةِ لارتفاعِ القيمة، وبالصفاتِ الخَسيسة الموجبةِ لانحطاط القيمة»(٣).

⁽۱) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب استئذان الثيِّب في النكاح بالنَّطق والبكر بالسكوت برقم (۱۱) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب في الثيِّب برقم (۲۰۹۸)، والترمذي، كتاب أبواب النكاح، باب ما جاء في استئار البكر والثيِّب برقم (۱۱۰۸) وغيرهم من حديثِ ابن عبّاسٍ رضى الله عنها.

⁽٢) «القواعد الكبري» (٢: ٢٣٩).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٢٣٩).

يقالُ عليه: المثالُ الحادي عشر تجميعُ صُورِهِ ليسَ مِن فروعِ قاعدةِ الفصل؛ لأنَّ اعتهادَ قولِ المُقوِّمين ليسَ لِها ذُكِرَ، بلْ لأنَّ ذلك بيِّنةٌ شَرْعِيَّةٌ الفصل؛ لأنَّ ذلك بيِّنةٌ شَرْعِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ الفصل؛ لأنَّ اعتهادَ قولِ الخارِصين (١) والقائِفين (٢)، لاعتهادُ على قولِ الخارِصين (١) والقائِفين (٢)، ليسَ لِها ذُكرَ، بل لأنَّها حُجَّتانِ شَرْعِيَّتان، ولو كانَ لِها ذكرَهُ، اختَصَّ ذلك بللُقوِّمين والقائِفين والخارِصين لجَريانِه في كلِّ بيِّنةٍ دلَّ الشرعُ على قبولها، نعم لقائلٍ أن يقول: العلَّةُ في قبولِ الشرعِ شهادةُ البيِّناتِ غَلَبةُ أمانتهم.

قولُه: «المثالُ الثاني عشر: اعتمادُ المُنْتَسبِ على مَيْلِ طَبْعِه إلى أحدِ المُتَداعِيَيْن في الانتساب وهذا مِنْ أضعفِ الظُّنون»(٣).

يقالُ فيه: مَيْلُ طَبْعِ الـمُنْتَسِبِ قويٌّ في نَفْسِه، وإنَّما كان ضَعيفاً بالنسبةِ إلىٰ ما فَوْقَه من القِيافةِ ونَحْوِها.

قوله: «الثالثَ عشر: الاعتهادُ على كَيْلِ الكائِلين، ووَزْنِ الوازِنين (٤٠). يقالُ عليه: في هذا المثالِ نَظَر، لأنَّ الإصابةَ مُحَقَّقة في ذلك بها لها. قولُه: «المثال الرابع عشر: الاعتهادُ في دَفْع اللَّقَطةِ علىٰ وَصْفِ مَنْ يَصِفُ

⁽١) جَمْعُ خارص، وهو الذي يَـحْزِرُ التَّمْرَ ويُقَوِّمُه على أصحابه، كالذي كان يفعله عبد الله ابن رَواحة رضوانُ الله عليه في تَـمْرِ يهودِ خيبر.

⁽٢) وهم أهلُ القِيافة الذين يتتبّعون الآثارَ ويَعرِفون الأنساب، ومن أشْهَرِهِم مُجَّزِّزُ المُدْلِيُّ الذي أثبت نسب أسامة بن زيدٍ علىٰ ما بينهما من اختلافٍ في اللون، فكان ذلك سبباً في سرورِ رسولِ الله ﷺ.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٤٠).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢٤٠).

وِكاءَها(١) وعِفاصَها(٢) وقَدْرَها لظهورِ دَلالتِه على صِدْقِه»(٣).

يقالُ عليه: الاعتمادُ في دَفْعِ اللَّقَطةِ على ما ذكر، دليلُه الحديثُ الصحيح (٤)، والحِكْمةُ فيه ما ذكره، وحينئذٍ فليسَ ذلك من دَلالةِ العادات.

قوله: «المثالُ الثامنَ عشر: سماعُ الشَهادةِ بالإقرارِ مع إهمالِ الشاهدِ ذكْرَ أَهْليّـةِ الـمُقِرِّ للإقرارِ؛ لغَلَبةِ الرُّشْدِ والاختيارِ علىٰ الـمُقِرِّين »(٥).

يقالُ عليه: ما ذكره مِنْ غَلَبةِ الـرُّشْدِ علىٰ الـمُقِـرِّين والـمُـتَصَرِّفين، يُـخالفُه كلامٌ قَدَّمه؛ لأنَّ الغالبَ عَدَمُ الرُّشْدِ بالتفسيرِ الذي ذكره الشافعيُّ رضيَ الله عنه.

قولُه: «الأبوابُ المشروعة في الدروبِ الـمُنْسَدَّةِ، دالَّـةٌ علىٰ الاشتراكِ في الدروبِ إلىٰ حَدِّ كلِّ بابِ منها»^(٦).

محلُّ ما ذكَره أنْ لا يكونَ هناكَ مَسْجِدٌ ولا بِئْرٌ مُسَبَّلُ كما مَرَّ.

⁽١) وهو ما يُشَدُّ به رأسُ القِرْبةِ من حَبْلِ وغيره.

⁽٢) وهو هنا الجِلدُ يكون على رأس القارورة.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٠٤٠).

⁽٤) يعني قولَه ﷺ وقد سأله رجلٌ عن اللَّقطَةِ فقال: «اعرفْ وكاءَها وعِفاصَها ثمّ عَرِّفْها ثم استمتع بها» أخرجه البخاري، كتاب العِلْم، باب الغضب في الموعظة، برقم (٩١)، ومسلم كتاب اللقطة، باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين برقم (١٧٢٢) وغيرهما من حديثِ زيد بن خالد الجُرُشي رضي الله عنه.

⁽٥) «القواعد الكبرى» (٢:٠٤٠).

⁽٦) المصدر السابق (٢: ٢٤١).

قولُه بعد ذلك: «والإقرارُ مُقَدَّمٌ على البَيِّنة»(١).

صورةُ تقديمِ الإقرارِ على البيّنة: أن يُقيمَ البيّنةَ على شيءٍ أنّه مُلْكُه، ثم يُقِرَّ به لزيدٍ، أو تقومَ بَيِّنةٌ على إقرارِه أنّه مُلْكُ زيد.

قولُه بعد ذلك: «فائدة: اليدُ عبارةٌ عن القُرْب والاتّصال»(٢).

يقالُ عليه: اليدُ الشرعيةُ حقيقةٌ في الاستيلاءِ، لا القرب والاتصال، وأما تقدُّمُ إحدى اليَدَيْن على الأُخرى لقوةِ استيلائِها، كما في الراكبِ والسائقِ أو القائد.

[فصلٌ في الحملِ على الغالبِ والأغلبِ في العادات]

قوله: «فصل في الحمْلِ على الغالبِ والأغلب»: «مَنْ ملَك خَمْساً من الإبلِ، فإنّه تلزَمُه شاةٌ مِن غالبِ شِياهِ البَلَد»(٣).

يقال عليه: الأصحُّ لا يَتعيَّنُ غالبُ غَنَمِ البَلد. ونقلَ صاحبُ «التقريب» (٤)، فيه نُصوصاً، وأما غَنَمُ البَلَدِ فإنَّها تَتعيَّنُ، ولا يَعْدَلُ إلى مِثْلِها أو خير منها.

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٤٢).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٤٣).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٤٤٢).

⁽٤) للإمام الجليل، الفقيه الزاهد أبي الفتح سُلَيْم بن أيوب بن سُلَيْم الرازي (ت٤٤٧ هـ)، تفقه بالشيخ أبي حامد الإسفراييني وكتب عنه التعليقة، وكان على قدم راسخةٍ من العلم والزهدِ، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٤: ٣٨٨)، و «وفيات الأعيان» (٢: ٣٩٧).

[قاعدة: كلُّ تصرُّفِ تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل]

قوله: «قاعدة: كلُّ تصرُّفِ تقاعَد عن تَحصيلِ مَقْصودِه، فهو باطل» (١٠). فإنه لفَواتِ رُكْنِ أو شَرْط، وإلّا فالبيعُ في زمنِ الخِيارِ مُتقاعِدٌ عن صوده.

قوله: «وجُعِلَ أَجَلُ النكاح مُقَدَّراً بعُمرِ أَقْصَرِ الزوجَيْن عُمُراً» (٢).

يقالُ عليه: لا يقالُ ٥٦١/أ] ذلك؛ لأنه يَبْقىٰ بعضُ آثارِه بعد الموتِ، ولأنَّ الأجل لم يُنْظَر فيه إليه، وتقديرُهُ بعُمُرِ أَقْصَرِ الزوجَيْن عُمُراً مِن ضَرورةِ الواقع.

قولُه بعد ذلك: «بتعليم ما معَك من القرآنِ، أو تَلْقينِ ما معَك من القرآن» (٣).

يقالُ عليه: في تقديرِ التلقينِ نَظَر؛ لأنّه لا يلزَمُ منه الحِفْظُ الذي هو المحقّصود.

قولُه: «وكذلك جُوِّزَتِ المُساقاةُ علىٰ ثَمَرِ مجهول» (٤).

⁽١) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢٤٩).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٤٩).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٢٥٠). الثابت من لفظِ الحديث: «مَلكْتُكَها بها معك من القرآن» أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلّم القرآن وعَلّمه برقم (٢٩٠٥)، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب صَداق النساء برقم (١٨٩٩) وغيرهما من حديثِ سهل بن سعدٍ رضى الله عنه.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٥٠).

يقالُ عليه: ما ذكره من كَوْنِ الثَّمَرِ في المُساقاةِ مَجْهُولاً، فيه نَظَر؛ لأنَّه معلومٌ بالجزئية كالثُّلُثِ والرُّبُع. وما ذكره من كون العمل معلوماً فيه نَظَرٌ أيضاً، إذْ لو كانَ معلوماً لصَحَّتِ الإجارةُ عليه، والحُكْمُ عَدَمُ صِحَّتِها، وذلك بأنْ يلزَمَ ذِمَّتَه بالإجارةِ ما يلزَمُ المُساقي المُعَلَّقَ عليه في الآيةِ الإرضاعُ، لا الرَّضاع، وحيئذٍ فلا يتمُّ الاستدلالُ على ما قَصَدَه من الآية.

قولُه: «وإنِ استوىٰ الأمرانِ، ففي هذا احتمالٌ مِن جهةِ أنَّ النظرَ لا يحلُّ إلّا عندَ غَلَبةِ الظنِّ بالسَّبَبِ المُجَوِّز»(١).

اختارَ شيخُنا ـ سَلَّمه الله تعالىٰ ـ فيها إذا استوىٰ الأمرانِ، جوازَ النظرِ؛ لأنَّ الشارعَ أذِنَ فيه عند قَصْدِ النكاح، والشخصُ لا يَقْصِدُ غالباً نِكاحَ مَنْ يَعْلَمُ أَنّه لا يُجابِ إليها أو يَعْلِبُ علىٰ ظَنِّه أنه لا يُجابُ إليها، ويَقْصدُ نكاحَ مَنْ يَعْلَمُ أَنّه لا يُجابُ إليها، وكذا مَنْ يَستوي عنده حالا(٢) الإجابةِ والمَنْع.

قولُه: «كالوَقْفِ علىٰ الفُقراءِ والغُزاةِ والحُجَّاجِ، ولمعدومٍ مُبهم كالوَقْفِ علىٰ أولادِ الأولادِ بعدَ الأولاد، وكالوَقْفِ علىٰ مَنْ سيُوجَدُ من الفقراءِ والمساكين إلىٰ يوم الدين »(٣).

الوَقْفُ علىٰ الفُقراءِ والغُزاةِ تَمليكٌ لموجودٍ مُبهم، وهم الموجودونَ حالَ

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲٥٠).

⁽٢) في الأصل: حالتي. وهو خطأ.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٥٢).

الوَقْف، ومعدوم مبهم، وهُمْ مَنْ بَعْدَهم، فهو تَـمليكُ لموجودٍ مُبهم ومعدومٍ مُبهم، وفي كَوْنِ أولادِ الأولادِ من المَعْدومِ المُبْهَم، نظر؛ لأنهم مُعَيَّنون بنوعً مُعيَّن وليسوا كجهةِ الفقراء، والأحسَنُ أن يُمَثَّلَ المَعْدومُ المُبْهَم بالوَقْفِ علىٰ الفُقراء، فإنّه يَتناولُ المَعْدومينَ حالَ الوَقْفِ كما مَرَّ.

قوله: «وكالوَقْفِ على مَنْ سيُوجَدُ من الفقراءِ والمساكين».

الوقفُ على مَنْ سيُوجَدُ من الفقراءِ والمساكين، من أمثلةِ مُنْقَطعِ الأول، والمذهَبُ فيه البطلان^(١).

قوله: «وكذلك إخراجُ المنافِع إلىٰ غيرِ مالك، كالوَقْفِ علىٰ بناءِ القناطرِ والمساجد»(٢).

الوقفُ علىٰ بناءِ القناطرِ والمساجدِ، ليسَ مِن إخراجِ المنافعِ إلىٰ غير مالك، لأنَّ المالكَ هاهُنا جهةُ الإسلام.

قال شيخُنا _ سَلَّمه الله تعالىٰ _ : وهو مِن أمثلةِ مُنْقَطعِ الأوّل.

[فائدة]

قولُه: «فائدة: إذا ماتَ الموجِبُ بينَ الإيجابِ والقَبول، بطل إيجابُه، بخلافِ الوَصيّة إذ لا يتمُّ مقصودُها إلا كذلك، بخلافِ سائرِ العُقود»(٣).

⁽١) انظر: «روضة الطالبن» (٥: ٣٢٧).

⁽٢) «القواعد الكري» (٢: ٢٥٢).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٢٥٣).

يقالُ عليه: ليسَ تَراخي القَبولِ عن الإيجابِ لِم ذكرهُ الشيخُ، بل لأنَّ المُوتَ شَرْطٌ في صِحَّةِ القَبول، ولا عِبْرةَ بالقَبولِ قَبْلَ مَوْتِ المُوصي.

قولُه: «وجازَ فيها الوَقْفُ فيما زادَ على الثُّلثِ على الأصحِّ، مع أنَّ الشافعيَّ رضيَ الله عنه لا يرى وَقْفَ العُقود (١١)».

يقالُ عليه: ليسَ مِنْ وَقْفِ العُقود؛ لأنّ العَقْدَ قد تمَّ بإيجابِ المُوصي في حَياتِه وقَبولِ المُوصيٰ له بعدَ وفاته، وإنها ذاك شَرْطٌ في النّفاذِ والإلزام.

قولُه في النوعِ الثاني: «فلو لَزِمَتْ [٥٥/ب] مِن جانبِ الوكيلِ لأدّىٰ إلىٰ أَنْ يزهَدَ الوكلاءُ في الوكالةِ خوفاً من لُزومها» (٢٠).

يُقالُ عليه: والمُوكِّلُ أيضاً كذلك.

وقولُه في الموكِّل: «ولو لزِمَتْ من جانبِ الموكِّل لتضَرَّر؛ لأنه قد يَحتاجُ إلىٰ الانتفاع بها وُكِّلَ به»^(٣) إلىٰ آخره.

يقال عليه: لا يلزَمُ مِمّا ذُكر؛ لأنّ ذلك يرتَفعُ بتَصرُّ فِ الموكِّلِ من أكلٍ، وشُرْبٍ ولُبْسٍ، وهِبَةٍ، وبَيْعٍ، وغيرِ ذلك.

قوله: «وأما العَواريُّ فلو لزِمَت، لزَهِدَ الناسُ فيها»(٤).

⁽١) «القواعد الكبرى » (٢: ٢٥٣). يعني في الجديد من قولَيْه، وإلَّا فقد كان يُجَوِّزُ وَقْفَ العقودِ في القديم. انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٧٥).

⁽٢) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٥٥).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٢٥٥).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢٥٦).

يُسْتَثنىٰ مِن عَدمِ اللزومِ ما إذا أعارَ لدَفْنِ مَيِّت، ومن إذا أعارَه ما فيه سَماعُه (۱)، وما إذا أعارَ جِداراً لوضع الجُنْدوع، فوُضِعَتْ، فإنّه لا يرجِعُ ما دامتِ الجذوعُ عليه عند العراقيين والأصحُّ أنّه يَرْجع (۲).

وفائدته البقاءُ بأُجْرةِ المِثْلِ، أو القَلْعُ، وضَمَانُ أَرْشِ النَّقْص.

قولُه: «وكذلك الوصيُّ إذا لم يجدْ حاكِماً يُوثَقُ به، فيَنْبغي أن لا يَنْفُذَ عَزْلُه نَفْسَه» (٣).

يقالُ عليه: الوصيُّ ليسَ أمرُه عامّاً، فلا يُنَزَّلُ مَنْزِلَة الإمام أو القاضي، بل يَنْفُذُ عَزْلُه نَفْسَه، ومَنْ سَلَّم المالَ لغيرِ مُستحِقِّ التسليم، كان ضامِناً.

[قاعدة فيها يُوجِبُ الضَّهانَ والقِصَاص]

قولُه في القاعدةِ لما يوجبُ الضهانَ والقصاص: «يجبُ الضهانُ بأربعةِ أشياء: اليدُ، والمباشرةُ، والشببُ، والشرط»(٤).

يقالُ عليه: أهمل خامساً، وهو ضَمانُ العَقْد، والفرقُ بين ضَمانِ العقد، وضَمانِ العقد، وضَمانِ العقد، وضَمانُ اليدِ: أنَّ ضَمانَ العَقْدِ يُضْمَنُ بها تواضَع عليه المتعاقدان (٥)، وضَمانُ اليدِ يُضْمَنُ بالبدَلِ الشَّرعيِّ مِنْ مِثْل أو قيمة.

⁽١) يعني من كُتب العِلْم.

⁽٢) لتمام الفائدة، انظر: «نهاية المطلب» (٦: ٩٩١)، و «الشرح الكبير» (١١: ٢٢٤).

⁽٣) «القُواعد الكبرى» (٢: ٢٥٧).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢٦٥).

⁽٥) في الأصل: المتعاقدين. وهو خطأ.

قولُه: «وتلزَمُه قيمتُه حالَ ولادتِه، وهذا مُخالِفٌ للقواعد في كونِ (۱) المُتْلَفِ إنّها يُضْمَنُ بقيمتِه حالَ إتلافِه، دونَ ما قَبْلَها وما بَعْدَها، وإنها خَرجَ هذا عن القاعدةِ، إذْ لا قيمة له يومَ الإحبالِ، فإنّه نُطْفَة مَذِرَة»، إلىٰ أن قال: «فلذلك قُدِّرَ الإتلافُ متأخِّراً إلىٰ حينِ الوَضْع، وكأنه رَقيقٌ فُوِّتَتْ حُرِّيتُه حالَ الوضع، وهذا جُعِلَ الولدُ تابعاً لأُمَّه في المِلْك» (۲).

يقالُ عليه: لم يَظْهِرْ مُلاقاةُ هذا الكلامِ لِما قصدَه الشيخ، وإنها قُوِّمَ عند خُروجه؛ لأن ذلك أولُ حالٍ يمكنُ التقويمُ فيه، ولهذا لو خَرَجَ ميِّتاً بلا حياتهِ لم يلزَمْ فيه شيءٌ؛ لأنه لا يُمكنُ تقويمُه ميّتاً.

قوله: «إذ لا يحلُّ دمُ امري مُسلم إلا بإحدى ثلاث»(٣).

اتَّبَعَ الشيخُ في هذا الحديثَ (٤) وإلّا فقَتْلُ المُسلمِ يحلُّ بغَيْرِ هذه الثلاثِ، كَقَتْلِه بتَرْكِ الصلاة كَسَلاً، وقتله في المُحاربين؛ لأنَّ الحدَّ مُغَلَّبٌ فيها بالنسبةِ إلىٰ القتل.

قولُه: «فائدة: إذا شَهِدَ اثنانِ بالزورِ على تصرُّف ثمَّ رجَعا، فإنْ كان ذلك التصرُّفُ مِمَّ لا يُمكنُ تَدارُكه، كالوَقْفِ والعَتاقِ لزِمَهما الضهان، وإن كان مما يُمكنُ تداركُه، كالأملاكِ والأقاريرِ وجبَ الضَّهانُ على الأصحِّ، فإن تمكنَ للوقوفُ عليه من الوقفِ»(٥)، إلىٰ آخره.

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «من كون».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٦٥).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٢٦٦).

⁽٤) وهو في الصحيحين، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

⁽٥) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٦٨).

ما ذكره مِن قوله: فإن تمكّن إلى آخره مَرْدود؛ لأنّ بعد [٧٥/أ] وقوع الحدّ، قد لزِمَ المشهودُ به، فيلزمُ الراجعَ الغُرْمُ للحيلولةِ التي لا يُسْتَدركُ لها، وما ذكره لا يصلُحُ أن يكون مُسْتَدركاً، ولعلَّ الشيخَ أخذَ ذلك من مسألةِ الزوجة تُقرُّ لواحدٍ ثم لآخر بالزوجيةِ، فإنها تُسَلَّمُ للأول، فإذا ماتَ الأول أو أبانها وانقَضَتِ العدَّةُ في الحاليْن، سُلِّمَتْ للثاني، ولكنَّ الفَرْقَ بينها: أنّ هاهُنا صَدر حُكْمٌ لا سبيلَ إلى رَفْعه، وهُنا صُوِّرَ إقرارٌ زالَ حُكْمُه بزوالِ ما تعلَّق بالمُقرِّ له، ولا يَرِدُ: المُسْتولدةُ إذا شهدوا بعِثقِها في حياةِ سَيِّدها ثم رجَعوا، فعَرَّمهم السيدُ ولا يَرِدُ: المُسْتولدةُ إذا شهدوا بعِثقِها في حياةِ سَيِّدها ثم رجَعوا، فعَرَّمهم السيدُ ثم ماتَ السيّد، فإنهم يَسْتردون ما غَرِموه، على ما بَحَثَه في «الكفاية»(١) إنْ شلِّم الفرق، وهو أنَّ الذي جرى بعد موتِ السيِّدِ يُوافقُ الشهادَةَ (٢) للمحكوم بها، والسَّيدُ يَعْترفُ به.

[قاعدةٌ: فيمن تَجِبُ طاعتُه ومَنْ تَجُوزُ ومَنْ لا تجوزُ]

قولُه: «ولا طاعة لأحدٍ في معصيةِ الله تعالىٰ لِما فيها من المفسدةِ المُوبِقَةِ في الدارَيْن أو [في] (٣) أحدِهما »(٤).

مرادُه بأحدِهما: الآخرة، إذ لا يُتصَوَّرُ أن تكونَ مُوبقةً في الدنيا دونَ الآخِرة، وكان الأحسَنُ أن يقولَ: في الدارَيْن أو في الأُخريَيْن.

⁽١) لابن الرِّفعة. سبق التعريفُ به.

⁽٢) في الأصل: للشهادة. ولعلَّ الصوابَ ما هو مُثبت.

⁽٣) زيادةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٢٧٣).

قولُه: «فإنْ كانَ المذهبُ الذي أرادَ الانتقالَ إليه ممّا يُنْقَضُ فيه الحُكم؛ فليسَ له الانتقالُ»(١) إلىٰ آخره.

يقال: وهذا ظاهرٌ مُتَّجهٌ إذا قُلنا: كلُّ مُجتهدٍ مُصيب، فيه نَظَر، والظاهرُ خلافُه لِما تقدم مِنْ أَنَّ ثِقَتَه (٢) بها يجدُه مِن نَفسِه، والظنُّ المستفادُ مِن أدلة الشرعِ أقوىٰ مِمَّا يَستفيدُ من غيرِه.

[قاعدة: في الشبهات الدَّارئة للحدود]

قوله: «وأما الشبهةُ الثانيةُ فدَرَأْتِ الحدَّ؛ لأنَّ ما فيها مِن مُلْكهِ يَقْتضي الإباحة، وما فيها من مُلْك غيرِه يقتضي التحريمَ»(٣)، إلىٰ آخره.

ما ذكره مِنْ أَنَّ ما فيها من مُلكِه يَقْتضي الإباحة، إِنْ أَرادَ أَنه يَقْتضي الإباحة في حالِ الاشتراكِ فَممْنوع، وإِن أَرادَ أَنه يَقْتضي الإباحة إِذا حُمِلَ مُلْكُه عليها، فمُسَلَّم، والظاهرُ أَنَّ مُرادَه الأول، ويُناقِضُه قولُه بَعْدُ في مسألةِ الرغيف: أَنَّه يأتُمُ بأَكْل نَصيبه، ولكن ليس مِثْلَ أنه يأكلُ نَصيبَ شريكهِ.

واختارَ شيخُنا _ سَلَّمه الله تعالى _ أنّه لا يأثَمُ بأكْلِ نَصيبِ نفسِه في مسألةِ الرغيفِ، وإن أَثِمَ بوطْء نصيبهِ؛ لأنّه لا يُمكنُ تمييز نَصيبهِ من الجاريةِ أصْلاً بخلافِ نصيبهِ من الرغيف، وصارت حُرُمة (٤) الجاريةِ المُشْتَركة، كالمشتركةِ في

⁽١) «القواعد الكبرى » (٢: ٢٧٤).

⁽٢) في الأصل كلمةٌ غير واضحة، وقد تُقُرأ: «يَقينه»، ولعلَّ الصوابَ فيها قَدَّرتُه.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٧٩).

⁽٤) كذا قدَّرْتُها. وفي الأصل كلمةٌ تعسَّرتْ عليَّ قراءتُها.

استحقاقِ الدمِ إذا قَتَل أحدُ الشركاءِ بغيرِ إذْنِ الباقين، فإنه لا يُقالُ: ما فيه من نصيبهِ يَقْتضي الإباحة؛ لأنه لا يُمكنُ التمييز فيه بوَجْه، وقد تَقدَّمَ من الشيخِ الإشارةُ إلى ما بَيَّنه هنا على وجهٍ يفهمُ غيْرَ مُرادِه، فليُراجَعْ.

وقولُه: «بل يأثم أثم الوسائل»(١).

يعني في نَصيبِ نفسه كلامٌ يَصِحُّ مِثْلُه في نَصيبِ شريكه.

قولُه: «وإنّما الشُّبهةُ التعارضُ بين أدِلَّةِ التحريمِ والتحليلِ»(٢)، إلىٰ آخره.

ما ذكره مِنْ أنَّ الشُّبْهة التعارُضَ بين أدِلَّةِ التحريمِ والتحليل، فيه نَظَر؛ لأنَّ التعارُضَ يَقْتضي الوَقْفَ لا اتباعَ أَحَدِ المُتعارِضَيْن، والصوابُ أن يُقال: الشبهةُ اختلافُ العلماءِ مع تَقارُبِ الأدِلَّة.

[قاعدة في المستثنيات من القواعد الشرعية]

قوله: [٧٥/ب] «تغيَّر أحدِ أوصافِ الماءِ بشيءٍ طاهرٍ سالبٌ لطَهوريّته، استُثْنَى مِنْ ذلك ما يَشُقُّ حِفْظُ الماءِ منه»(٣).

يقالُ عليه: ليسَ التغيّرُ بها شقَّ حِفْظُ الماءِ منه، داخلاً في قاعدةِ المُـتَغَيِّرِ بشيءٍ سالبٍ للطهورية، حَتّىٰ يُستثنىٰ، وذلك أنَّ النصوصَ الواردةَ لاستعمالِ الماء، تخرج التغيُّرُ بنَحْوِ الزَّعفرانِ تغيِّراً كثيراً يزيلُ اسمَ الماء، ولا تخرج المُـتَغيِّرُ

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٧٩).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٧٩-٢٨).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٢٨٣).

بطولِ المُكْثِ، وبالطُّحْلُب، وبما في قَعْرِه ومَمَّرَه لبقاءِ اسمِ الماء، فالمدارُ على الاسم وعَدَمِه.

ويَدلُّ لِما قُلْناه: أن السيِّدَ لو أمرَ عَبْدَه بإحضارِ ماءٍ، فأحضَر ماءً مُتغيِّراً بالطُّحْلُبِ أو بها في قَعْرِه وممرِّه، أو بالمُكْثِ، فإنه يُعَدُّ مُمْتثلاً، ولو أحضرَ ماءً مُتَغيِّراً كثيراً بزَعْفران مثلاً، لا يُعدُّ مُتَثِلاً، لعَدمِ الاسم، ومِنْ ثَمَّ لو حَلَفَ لا يَشْرَبُ ماءً، حَنِثَ بالأولِ دونَ الثاني.

قوله: «استُثني من ذلك غُسالةُ النَّجاسةِ ما دامَتْ على المحلِّ »(١).

محلُّ ما ذكرهُ في غُسالةِ النجاسةِ ما لم تَتَغيَّر بها علىٰ المحلِّ، فإنْ تَغيَّرت به فهي نَجِسَة.

قوله: «ولو قيل: إنَّما طَهُرَ الجَسَدُ من الحدَثِ بالمقدارِ الذي لاقاهُ من الماءِ دونَ ما وراءَ ذلك» (٢)، إلىٰ آخره.

لأنَّ الاستعالَ مغيِّرٌ مُؤثِّر، سَلْبَ الطَّهوريةِ في الماءِ القليل، ولا فَرْقَ في هذا بينَ المُلاصقِ للجسدِ وغيرِه، ألا ترىٰ أنَّ الترابَ يثبتُ له حُكْمُ الاستعالِ سواءٌ ما أُلْصِقَ بالعين وما تناثر منه، وفي المتناثرِ وَجُهٌ لا يأتي هنا؛ لأنَّ المائعَ ليسَ له قوّةُ الجامدِ في كونِه حاجزاً، ويدلُّ لهذا المعنىٰ: أنَّ الاستعالَ لو كان في ماءٍ كثير، فإنّه لا يسلُبُ الطهورية بلا خلاف، وصارَ الاستعالُ في سَلْبهِ للطهورية كالنجاسةِ التي لا يُعْفىٰ عنها في سَلْبِها الطهارة، إلا القليل لمُجرَّدِ الوقوع، ولو كانَتْ في التي لا يُعْفىٰ عنها في سَلْبِها الطهارة، إلا القليل لمُجرَّدِ الوقوع، ولو كانَتْ في

⁽١) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٨٣).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٨٤).

الكثيرِ ولا تَغَيُّرَ بطريقِ الحق، ولا بطريقِ التقدير، فإنها لا تُؤثِّرُ بلا خِلاف، ويلزَمُ علىٰ تقديرِ الفَرْض علىٰ ما ذكره أنه لو كَثُرَ الماءُ وكَثُرَ المُغْتَسِلون فيه، وكان المُلاقي لهم لو قُدِّرَ مخالفاً ـ تَغَيَّر فإنه يؤثِّر، وهو خِلافُ الاتفاق.

قولُه: «والخنزيرُ أسوأُ حالاً منه لوجوب قَتْلِه بكلِّ حال»(١).

يقال: الأصحُّ استحبابُ قَتْلِ الخنزير. استُشكِلَ تعليلُ الأسوئية منه بقَتْلِه؛ لأَنَّ الفواسقَ الخَمْسَ يُقْتَلْنَ (٢)، وهُنَّ طاهِرات.

قوله: «وإذا كانَتِ الجِراحةُ (٣) نَضَّاخة بالدَّمِ بحيث لا ينقطع، فحُكْمُها حُكْمُ دمِ الاستحاضة» (٤).

يقال: قولُه في الجراحةِ النصّاخةِ: حُكْمُها حُكْمُ دَمِ الاستحاضة، مرادُه بالنسبةِ إلى العفو، وإلّا فدَمُ الاستحاضةِ حَدَث، وهذا ليسَ بحَدَث، ودَمُ الاستحاضةِ لا تُصَلِّي صاحبتُه إلا فَرْضاً ونوافل، والجراحةُ النصّاخةُ ليسَتْ كذلك.

قوله: «فنظرُ كلِّ مَن الزوجينِ إلى صاحبِه للحاجةِ وغيرِها»(٥).

⁽١) «القواعد الكري» (٢: ٢٨٥).

⁽٢) يعني قوله على الغرابُ والعَلْنَ في الحَرَم: الفأرةُ والعقربُ والحُديّا والغُرابُ والكلبُ العقور» أخرجه البخاري، كتاب بَدْء الخلق، باب خس من الدواب برقم (٣٣١٤). ومسلم، كتاب الحج، باب ما يُنْدَبُ للمحرمِ وغيرهِ قتلُه من الدواب برقم (١١٩٨) من حديثِ عائشة رضى الله عنها.

⁽٣) كذا في الأصل: وهو الموافق لِم في كتب الفقه: ووقع في «القواعد الكبرى»: الخُراجة بالخاء المعجمة المضمومة والجيم، وهو بَثْرٌ يخرج منه الدم والقَيْح، وهو جيِّدٌ مُتَّجه.

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٨٦).

⁽٥) المصدر السابق (٢: ٢٨٦).

وفي كَوْنِ الأصلِ «سَتْرَ العوراتِ» حتىٰ يُسْتثنىٰ منه، نَظَر.

قوله: «وجَعل صَوْبَ السَّفرِ بَدلاً من القِبلةِ؛ لأنَّه هو [٥٨/أ] الذي مَسَّت الحاجةُ إليه، كما جُعِلَت جهةُ مُحاربةِ الكفَّارِ بَدَلاً مِنَ القِبْلة»(١).

يقال: جِهَةُ مُحارِبةِ الكفَّارِ مُحْتَلطة، وقد تكونُ في صَوْبِ القِبلةِ كما قيلَ في قولِه تعالىٰ: ﴿ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩] قال ابن عباس: مستقبلي القبلةِ وغَيْرَ مستقبليها (٢). وقد يلجأُ المحارِبُ إلىٰ غيرِ جهةِ المُحارَبةِ بأن يُولِيَ فارّاً، وقد يَحتاجُ في الآنِ الواحدِ إلىٰ استقبالِ جهات، فليسَتْ له جِهةٌ مُستقرَّةٌ كصَوْبِ السفرِ حتىٰ تُجْعَلَ بَدَلاً عن القِبْلة.

قولُه: «واستُثْنيَ من ذلك الفاتحةُ، وقيامُها في حَقِّ المَسْبوقِ جَبْراً لها بشَرَفِ الاقتداء» (٣).

الأحسَنُ أن يقال: جَبْراً لها بشَرَفِ الاقتداءِ، وإدراكِ الركعة، أو جَبْراً لها بإدراكِ الركعة، أو جَبْراً لها بإدراكِ الركعةِ، وإلا فمُجَرَّدُ الاقتداءِ ليسَ كافياً في ذلك.

قولُه: «ولو قرأً المسبوقُ بَعْضَ الفاتحةِ، فركَع الإمامُ قبْلَ إتمامِها، فالمختارُ إلحاقُه بالمسبوق بجميع قراءةِ القيام»(٤).

أصحُّ الأوجهِ: أنه إنْ لم يشتَغل بالافتتاحِ والتعوُّذِ تركَ قراءَته وركَع، وهو مُدْرِكٌ للركعة، وإلا لزِمَه قراءةُ بقَدْرِه.

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۸۷).

⁽٢) انظر: «جامع البيان» للطبري (٧: ٤٢٢).

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٨٧).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢٨٧).

قولُه: «السادسَ عشر: مُساوقَةُ المأموم الإمامَ في أركانِ الصلاةِ جائزة»(١).

يقالُ عليه: المساوقةُ بعد مجيءِ واحدٍ بَعْد واحدٍ مقصودُ الشيخ بها بحث المقارنة، وهو تابعٌ للغزاليِّ وغيرِه في استعمالِ المساوقةِ بمعنى المقارنة (٢)، وهو قاعدةُ شيخِنا، فالصواب أن يُقالَ: مُقارنة المأموم الإمام، إلىٰ آخره.

قولُه: «السابعَ عَشَرَ: مخالفةُ المؤتمِّ الإمامَ بالمسابقةِ إلى الأركانِ، إن كَثُرَتْ أفسَدَتِ الصلاة»(٣).

يقال: الأولى حَذْفُ قَوْلِه: «إن كثُرَتْ أفسَدَت» والاقتصارُ على التفصيلِ بعده لاقتضائِها أنه إذا سبَقَ إلى الأركانِ، واجتَمع مَع الإمام في كلِّ ركْنٍ أنَّها مُبْطِل، وليسَ كذلك كما بَيَّنه بَعْدُ، فالأحسَنُ أن يُقال: مُخالَفةُ المؤتمِّ الإمامَ بالمسابقةِ عَمْداً إلى الأركانِ إن سَبق برُكْنَيْن، بطَلَتْ، إلى آخره.

قولُه: «وفي الانتظارِ في صلاةِ ذاتِ الرِّقاع (٤) تقديماً لمصالحِ الجهادِ على مصالحِ الاقتداء، وعلى التحقيقِ هذا جَمْعٌ بين مصالحِ الاقتداءِ ومصالحِ الجهاد، فإنَّ الحراسةَ والانتظارَ ضَرْبٌ من الجِهاد».

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۸۷).

⁽٢) انظر: «الوسيط» للغزالي (٢: ٢٣٦) وعبارته ثمّة: والصحيحُ أنّ السلامَ كسائرِ الأركان، فيجوزُ المُساوقةُ فيه.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٨٨).

⁽٤) يعني صلاة الخوف في هذه الغزوة.

والحديث أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة ذاتِ الرقاع برقم (٤١٢٥)، ومسلم، كتاب صلاةِ المسافرين، باب صلاة الخوف برقم (٨٤٣) وغيرهما من حديثِ جابر بن عبد الله رضى الله عنه.

قال شيخُنا ـ سَلَّمه الله تعالىٰ ـ : التحقيقُ أنَّ ذلك تَقديمٌ لحفْظِ المسلمين، وحُصولِ الجماعة لهم، وما قالَ الشيخُ مِن أنَّ الحراسةَ ضَرْبٌ من الجِهاد مَمْنوع.

قولُه: «ولا يُصَلَّىٰ علىٰ الشهداءِ، فإنهم قد غُفِرَتْ لهم الزلّات؛ لأنَّ أوّلَ قَطْرةٍ تَقْطُرُ من دم الشّهيدِ يُكفَّر بها كلُّ ذَنْبِ إلا الدَّيْن»(١).

فقال شيخُنا _ أدام الله به النفعَ للمسلمين _ : إنها لم يُصَلَّ على الشُّهداء؛ لأنَّ الصلاةَ على الميتِ تابعةٌ لغَسْله، والشهيدُ لا يُغَسَّلُ فلا يُصَلِّىٰ عليه.

قوله: «فإن قيل: لم تركَ عَلَيْ الصلاة على المدين مع افتقارِه إليها؟

قلنا: تركَها تنفيراً من الديون، لِها في العَجْز عن أدائِها من مَضَرَّةِ أربابِها، ولأنّ المَدينَ إذا حَدَّثَ كَذَب وإذا وَعَدَ أَخْلَف »(٢).

الأحسَنُ أن يُقال: تركَها تَنْفيراً عن التكاسُل عن أداءِ الديون؛ ولأنّ المدينَ إذا حَدَّث كَذَب لا يُناسِبُ المقام، ولا الدليلُ الذي ذكره؛ لأنّ الحديثَ في الدَّيْنِ العامِّ، [٥٨/ ب] والمقامُ أعمُّ منه.

قولُه في «المثالِ «السادسِ والعشرون: إذا قُلْنا: يَمْلِكُ^(٣) الفُقراءُ الزكاةَ بِحَوْلِ الْحَوْل، فنَفقةُ نصيبِهم علىٰ المزكِّي، وهذا مُستثنَىٰ من إيـجابِ نفقةِ المِلْكِ علىٰ المالِك» (٤).

⁽١) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٨٩).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٩٠).

⁽٣) في «القواعد الكبرى»: «بملك».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٩١).

يقال: إنها كانت نَفَقةُ الفُقراءِ على المزكّي؛ لعَدَمِ استقرارِ مِلْكِ نَصيبِهم، بل إنّ له أن يُعْطىٰ مِن غيره، وأنّهم مَمْنوعون من التصرُّف، فالمِلْكُ في الحقيقة، إنّها هو للمالِك، ولكنْ للفُقراءِ عُلْقَةُ المِلْك، ويظهَر أثَرُ العُلْقةِ فيها إذا لم يُخْرِج من النّصابِ شيئاً من السَّنةِ الأُولىٰ، فإنّه لا يجبُ السَّنةَ الثانية، فها نَقَص بذلك زكاة.

قولُه: «وإنها استُثني ذلك لعُسْرِ إحضارِ المُقوِّمين إلى أهلِ البوادي»(١).

يؤخَذُ منه الفرقُ بين ذَلك وبين الخَرْص؛ لأنَّ الحوائطَ غالباً تُجاوِرُ النُلدان.

قولُه في «المثال الثلاثون: لا يثبتُ شيءٌ من الشهودِ إلا بشاهدَيْن عدلَيْن، وتثبتُ أوقاتُ الصلاةِ بخبرِ العَدْلِ الواحد» إلى قوله: «فيصيرُ كالإخبارِ عن الشَّرعيات»(٢).

يقالُ: قولُه: «كالإخبارِ عن الشرعيات» يَقْتضي ظاهرُه أَنّه يسلكُ بذلك مَسْلكَ الرِّواية، وهو وَجه، والأرجَحُ أنه يُسْلَكُ به مَسْلَكُ الشهادة (٣).

قوله في «المثال الحادي والثلاثون: لا تصحُّ النيابةُ في شيءٍ من العباداتِ كالعِرْفانِ والإيهانِ والصلاة»(٤).

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٩٢).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٩٤).

⁽٣) في الأصل: الشهود.

⁽٤) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢٩٤).

يقال عليه: العِرْفانُ والإيمانُ لا يُتصَوَّرُ فيهما النيابةُ حتَّىٰ يُقال: لا يَصحُّ؛ لاَنّه يُقالُ: يصحُّ كذا أو لا يصحُّ، إلا فيما يُمكن أن يَقَعَ وأنْ لا يَقَع.

قولُه: «مَنْ نوى التنقُّلَ بعبادةٍ من العباداتِ لم ينقَلِبْ تَنقُّلُه فَرْضاً إلا في النُّسُكَيْن»(١).

يُزادُ على حَصْرِه: التشهُّدُ الأَخيرُ بنِيَّةِ الأول، والجلوسُ بين السجدتَيْن بنِيَّة ولأسرَب والجلوسُ بين السجدتَيْن بنِيَّة ولنَّه النَّفْلِ في بنِيَّة النَّفْلِ في الثانية.

قوله: «وأما الاعتكافُ فيَخرجُ منه تارةً بانتهاءِ مُدَّتِه كالصوم، وتارةً بالخُروجِ من المسجدِ بغيرِ عُذْر، بخلافِ الحجِّ، فإنّه يخرجُ منه خروجَيْن: أحدُهما بالتحلّل الأولِ، والثاني بالتحلُّل الثاني»(٣).

أثبتَ شيخُنا _ سَلَّمه الله تعالى _ للحج ثلاثَة (٤) تحلُّلات، وذلك أنَّ حَلْقَ عَيْرِ شَعْرِ الرأس، يَحِلُّ بعد حَلْقِ الرأس، أو سُقوطِه عَمَّنْ لا شَعْرَ على رأسه، فهذا هو التحلّلُ الأول، فإذا أتى بآخر من الاثنين الآخرين، وهما الطوافُ

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۹٤).

⁽٢) وهي ما يتركُه المتوضّئ أو المغتسلُ من جَسَده بلا طهارة. وحديثها مرويٌّ في «سنن أبي داود» كتاب الطهارة، باب تفريق الوضوء، برقم (١٧٥) من حديثِ خالد بن مَعدان عن بعض أصحاب النبيِّ عَيْدٍ.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٩٦).

⁽٤) في الأصل: «ثلاث»، ولعل المثبت هو الأصوب.

ورَمْيُ جَمْرةِ العَقَبة، حَلَّ به ما عدا الصيد «...»(١)، فهذا هو التحلُّل الثاني، فإذا فعل الثالث حَلَّ به سائرُ الجِهات.

قوله في «المثالِ الثالثِ والأربعين: مَنْ نَذَرَ جِنْساً لم يَبْرأُ مِنْ نَذْرِه بجنْسِ آخَـر، وإن كانَ أَفْضَلَ من الـمَنْدُور، فمَنْ نَـذَر التصدُّقَ بدِرْهم لم يَبْـرأ مِنـهُ بدينار»(۲).

يقال: أهْمَلَ ما إذا نذَر الصلاة أو الاعتكاف في مسجدِ المدينةِ أو بيتِ المقدس، فإنه يَقومُ مقامَها مكّة، وإن نَذَر ذلك بمَسْجدِ الأقصىٰ قامَ مسجدُ المدينةِ مَقامَه، ولا عَكْسَ^(٣).

قولُه: «فإن قيل: هل يستقلّ أحدٌ بالتملُّكِ والتمليكِ، وهل يقومُ أحدٌ مقامَ اثنَيْن أمْ لا؟ قُلنا: نعم»(٤).

يقالُ: لا عِبْرَة «...»(٥) رضا لنائبه، ولا برِضاه، فإذا حصَل من مُسْتَنيبِه، تَصرَّ فَ الحاكمُ وَصِيُّ النائبِ أو أبيٰ(٦) [٩ه/أ].

⁽١) في الأصل بياض بمقدار أربع كلمات.

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٢٩٧).

⁽٣) لِم اروىٰ جابرُ بن عبد الله رضي الله عنه: أنّ رجلاً قامَ يومَ الفتحِ فقال: يا رسول الله، إني نذَرْتُ إن فتح الله عليكَ مكّةَ أنْ أصليّ في بيتِ المقدِسِ ركعتَيْن قال: «صَلِّ هاهُنا» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٩١٩)، وأبو داود، كتاب الأيهان والنذور، باب مَنْ نَذَر أن يُصَلِّي في بيتِ المقدس برقم (٣٠٠٥) وانظر تمامَ فِقَهه في «شرح السنّة» للبغوي (٣:٣٠٥).

⁽٤) «القواعد الكريٰ» (٢: ٢٩٨).

⁽٥) في الأصل سَقْطٌ بمقدارِ كلمة، ولم يتبيّن لي معناها.

⁽٦) كذا في الأصل، ولم يتبيّن لي معنى العبارة.

قولُه في تَملُّكِ مالِ ابنِه لنفسِه: «وإذا فعلَ ذلك فهَلْ يفتقرُ إلى إيجابِ وقَبول؟ فيه وَجُهان: أحدُهما: نعم؛ ليأتيَ بصُورةِ العَقد، والثاني: لا، لتحقُّق الرضا»(١).

يقال: وراءَ ما ذكره الشيخُ مِن الوجهَيْن، وَجُهان آخَران، أحدُهما: الاكتفاءُ بالإيجاب، والثاني: الاكتفاءُ بالنيةِ من غيرِ احتياج إلى إيجابٍ وقَبول.

قولُه: «وإِنْ زَوَّج الجِدُّ بِنْتَ ابنِه، بابنِ ابنِه، ففيه خَلافٌ، مأخذُه أَنَّ تَولِّيَ الأَبِ لطَرَفِي البيع كان لكَثْرةِ وُقوعه، أو لقُوَّةِ الولاية»(٢).

يقالُ عليه: بل مُدْرَكُ الخلافِ عِندي: أنَّ النكاحَ دَخَلَه ضَرْبٌ من التعبُّدِ، فَمَنْ راعى التعبُّد أعتبرهُ مُوجِباً وقابِلاً فمنعَ تولِّي الطرفَيْن في تزويجِ بنتِ ابنهِ بابن ابنه الآخر، ومَنْ لم يُراعِه جَوَّزَ ذلك بالقياسِ على الأب.

قولُه: «استقلالُ الشَّفيعِ بأَخْذِ الشِّقْصِ (٣) المَشْفوع » (٤).

مُرادُه: أنَّ الشفيعَ قامَ مَقامَ نفسِه، ومَقامَ المُشْتري في الشِّقْصِ المَشْفوع، فكان مُسْتَقِلًا بالتملّكِ والتمليكِ في الشِّقْصِ المَشْفوع.

قال شيخُنا ـ سَلَّمه الله تعالىٰ ـ : وفيه نَظَرٌ مِن جهةِ أَنَّ ذلك تَمَلُّك قَهْرِيّ، والتَمَلُّكُ القَهْرِيُّ لا يُراعىٰ فيه تَمْليكٌ ومِلْكٌ كالإرْثِ (٥).

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۹۸).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٩٨).

⁽٣) وهو القطعةُ من الأرض، والطائفةُ من الشيء.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٩٩).

⁽٥) انظر: «الوسيط» للغزالي (٤: ١٨).

قولُه: «الخامس: استقلالُ المُلْتقطِ بِتَملُّكِ اللُّقَطَةِ، إقامةً له مُقامَ مُقْرِضٍ ومُقْتَرِضٍ (١٠).

ما ذكره مِن إقامةِ المُلْتَقِطِ مُقامَ مُقْرِضٍ ومُقْتَرِض، إِنْ أَرادَ في الحالِ، ففيه نَظَر؛ لأنَّ ذلك تَـمليكُ شَرْعي، وإِنْ أَرادَ في المآلِ عند ظُهورِ المالكِ على معنىٰ: أَنَّا نَـتَبَيَّنُ عند ظهورِ المِلْكِ أَنَّه كان قائماً مَقامَ مُقْرِضٍ ومُقْتَرضٍ، فمُسلَّم.

قولُه: «السادس: استقلالُ القاتلِ بمِلْكِ(1) سَلَبِ القَتيل، واستقلالُ السارقِ بملْكِ(7) ما سَرَقَه مِنْ دارِ الحَرْب(1)، إلىٰ آخره.

دخولُ السَّلَبِ في مِلْكِ القاتلِ قَهْري، ولِذا الحِكْمَةُ في الأمثلةِ مُعَلَّقة، وذلك تَمْليكُ شَرْعيُّ كالإرْث (٥)، فلم يَقُمْ أَحَدُّ مِّن ذُكِرَ في ذلك مَقامَ مُمَلِّكِ ومُتملِّك.

قولُه: «فَمَنْ أَبِراً مِمَّا لا يُعْلَمُ جِنْسُه، أو قَدْرُه، بَرِئَ الْمُبْرَأُ مِن القَدْرِ المَعْلومِ منه، ولا يَبْرأُ من المجهولِ على الأصحّ، ومَنْ بَرّاَهُ مِن المجهولِ كان هذا عندَه مُستثنىٰ من قاعدةِ اعتبار الرضا»(٦).

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۹۹).

⁽٢) في «القواعد الكبرىٰ»: «بتملُّك».

⁽٣) في «القواعد الكبرىٰ»: «بتملُّك».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٢٩٩).

⁽٥) كذا قال. وقد سبق بيانُ أنه قَهْري.

⁽٦) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٠٠٠).

ما ذكره مِنْ أنّ هذا مُستثنى من قاعدةِ اعتبارِ الرضا عندَ مَنْ برّاًهُ من المجهولِ، فيه نَظر؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ المُبْرئ رضي بأن يُبْرِئه من أعلى ما يُمكنُ أن يكونَ في ذِمَّته، ووطَّنَ نَفْسَه عليه، وليسَ هذا مستثنى من قاعدةِ اعتبارِ الرضا عِنْدَ مَنْ برّاً ه بالمجهول.

قوله: «ولأجلِ قاعدةِ اعتبار الرِضا، نهىٰ الشرعُ من بَيْعِ الغَرر^(۱)؛ لأنَّ الغَرَرَ ما جَهِلْتَه وانطوىٰ عَنْكَ أمرُه»^(۲).

اختارَ شيخُنا رضي الله عنه: أنَّ النَّهْيَ عن بَيْعِ الغَرَرِ لقَطْعِ النِّزاع^(٣)، لا لِلهِ ذكره الشيخُ من قاعدةِ اعتبارِ الرِّضا.

⁽۱) لِيها ثبت من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، أنّ النبيّ ﷺ نهىٰ عن بَيْع الحصاةِ وعن بيع الغَرَر. أخرجه مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاةِ والبيع الذي فيه غَرر برقم (١٥١٣)، وأبو داود، كتاب البيوع، باب في بيع الغرر برقم (١٣٧٦)، والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاءَ في كراهية بيع الغرر برقم (١٢٣) وصحّحه ابن حبان (٤٩٥١) وفيه تمامُ تخريجه.

قلتُ: قد فسَّر الإمام الخطابي بَيْعَ الحصاةِ بقوله: وأما بَيْعُ الحصاةِ فإنّه يُفَسَّر على وجهَتين: أحدُهما: أن يرمي بالحصاةِ. ويجُبْعلَ رَمْيَها إفادةً للعقد، فإذا سقطت وجبَ البيعُ ثم لا يكون للمشتري فيه الخِيار.

والوجه الآخر: أن يعترضَ الرجلُ القطيعَ من الغَنَم، فيرمي فيها بحصاة، فأيَّةُ شاةٍ منها أصابتها الحصاةُ فقد استحقّها بالبيع، وهذا من جُمْلةِ الغَرَرِ المنهيِّ عنه. انتهىٰ من «معالم السنن» (٣: ٨٨).

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٠٠).

⁽٣) وهو الذي جزم به الخطابي في «معالم السنن» (٣: ٨٨) وعبارتُه ثمّة: وإنّما نهي على عن هذه البيوع تحصيناً للأموالِ أن تضيع، وقَطْعاً للخصومةِ والنزاعِ أن يَقعا بين الناسِ فيها.

قوله: «المثالُ الخامس: لا يدخُلُ في البيع إلا ما تناولَه الاسم، وقد اختُلِفَ في الاستثناءِ من هذه القاعدة، ولذلك أمثِلة: أحدُها: ثيابُ العَبْدِ للعُرْفِ في ذلك، وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ العُرْفَ دلَّ علىٰ إطلاقِه والمُسامحةُ به لا علىٰ تمليكِه»(١).

قولُه: «لأنَّ العُرْفَ دَلَّ علىٰ إطلاقِه»، إلىٰ آخره، فيه نَظَر، إذْ لو كان كذلك لصحَّ رجوعُه قبل القَبْضِ وبَعْدَه، إذا باع العبدُ مِن طِفْله، [٩٥/ب] أو قَبْلَ القبض، إذا كانَ البائعُ أجنبياً، والغرضُ أنّه لا يصحُّ الرجوعُ بحال.

قولُه: «المثالُ السابع: إذا باعَ عينَيْن، ثم وجدَ بأحدِهما عَيْباً، فأرادَ أن يُفْرِدَهما بالردِّ قبل تلفِ إحداهُما»، إلى قوله: «ويَردُّ بَدَل قيمةِ اللبنِ صاعاً من تَمْرِ»(٢)، إلىٰ آخره.

قولُه: «يَردُّ قيمةَ اللبنِ» كذا في بعضِ النسخ، وصوابُه: ويَردُّ بدَلَ اللبنِ بإسقاطِه قيمة، لأنَّ الشارعَ جعَل الصاعَ في مُقابلةِ اللَّبَنِ، لا في مُقابلةِ قيمتِه.

قوله: «ومنها: التوثُّقُ بالحَجْرِ على البائعِ إذا أوجَبْنا البدايةَ بتَسليمِ الثمنِ على المشتري، وهذا حَجْرٌ بَعيد»(٣).

يقال: قوله: «ومنها التوثُّق بالحَجْرِ علىٰ البائع» أي: في الثمن، إذا أوجَبْنا البُداءَة بتسليم الثمنِ علىٰ المُشْتري، وسَلَّمه، فإنَّه يُحْجَرُ علىٰ البائعِ في الثمنِ حتىٰ يُسلمَ العينَ المبيعةَ للمُشْتري، وهذه الصورةُ عَكْسُ الحَجْرِ الغريبِ مِن جِهةِ أنه

⁽۱) «القواعد الكبري» (۲: ۳۰۳).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٣٠٥).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٣٠٧).

يُحْجَر علىٰ المُشْتري، إلّا أنّه في الحجْرِ الغَريبِ يُحْجَرُ عليهِ في جميعِ أموالِه حتىٰ يُسَلِّمَ الثَّمَن، وفي الصورةِ التي ذكرها الشيخ يُحْجَرُ علىٰ باقي الثمن.

قولُه: «مَنْ لا يملكُ تَصرُّ فاً، لا يملكُ الإِذْنَ فيه، ويُسْتثنى من ذلك: المرأة، فإنّها لا تَـمْلكُ النكاح، وتَمْلِكُ الإذن فيه»(١١)، إلىٰ آخرِ المثالِ الثالثَ عَشَرَ.

علَّ ما ذكره: أنْ لا يكونَ ما تملكُه تابعاً لما يَملِكَه، فإن كانَ تابِعاً لقوله: وكذلك في بَيْع ما أملكُه وما سأَمْلكُه، فإنّه يصحُّ، واستثنى شيخُنا ـ سَلّمه الله تعالىٰ ـ أيضاً أمينَ الحكم ينصِبُه الحاكمُ على الأيتام، فإنّه يصحُّ، وإنْ لم يكن حينئذٍ أيتامٌ موجودون؛ لأنّ ذلك مراعىٰ فيه للجهة، ومنْ فروع المسألةِ ما في «الروضة» (٢) عن «فتاوى البغوي» (٣): أنَّ التي يُعْتَبَرُ إذْنُها في تزويجِها، إذا قالَتْ لوليها وهي في نكاح أو عِدّة: أذِنْتُ لك في تَزْويجي إذا فارقني زوجي أو انتَضَتْ عِدَّتي، والأصحُّ أنّه لا يَصِحّ خِلافاً لما وَقع في «الروضة» من كتابِ النكاح، فإنّه قالَ بعدما تقدّم: فإنّه ينبغي أن يصحَّ الإذنُ كما لو قالَ الوليُّ للوكيل: زَوِّج بِنتي إذا فارقَها زوْجُها، أو انقضَتْ عِدَّتُها. ثم قالَ: وفي هذا التوكيلِ وَجهٌ ضَعيفٌ أنّه باطل، وقد سَبَق في الوكالة، والذي سَبق في الوكالة التوكيلِ وَجهٌ ضَعيفٌ أنّه باطل، وقد سَبَق في الوكالة، والذي سَبق في الوكالة أنَّ المُصحَّ الصحة.

قولُه في «المثالِ الثاني عشر: لا يبجوزُ توكيلُ الإنسانِ، ولا إذْنُه فيما سَيَمْلكُه، إذْ لا ينفَذُ إذنه فيما لا سُلْطانَ له عليه إلّا في المُضاربة، فإنَّ

⁽۱) «القواعد الكبرئ» (۲: ۲۰۸).

⁽٢) (روضة الطالبين) (٧: ٥٥).

⁽٣) فتاوى البغوى/ مخطوط، ورقة ٤٥/ ب.

إِذْنَ المَالِكِ فِي بَيْعِ ما سيملكُ من العُروضِ نافِلُ (١)، إلىٰ آخره.

يُقالُ: يُسْتَثنى مَع ما ذكره توكيلُ المُحْرِمِ حَلالاً في التزويجِ، وكذا إذا وكَلَّل الوليُّ امرأةً لتوكيلَ المُشْتري البائع، وكذا توكيلُ المُشْتري البائع، أو المُسْلِمُ المُسْلَمَ إليه، في أن يُوكِّلَ مَنْ يقبضُ عنه، وكذا التوكيلُ في الطلاقِ إذا قُلنا: يَمْتنعُ في المسألةِ السُّرَ يجية (٢)، وكذا توكيلُ المُستَحقِّ في استيفاءِ القِصاصِ من الأطراف، وكذا توكيلُ [٦٠/أ] مَنْ ليس بوكيلٍ في المُباشرةِ أن يوكل في كذا بشَيءٍ مُعَيَّن.

قولُه: «ومَنْ لا يملكُ الإنشاءَ، لا يَمْلِكُ الإقرارَ بما لا يملكُه مِنَ الإنشاءات، وقد استُثْنيَ منه المرأةُ، فإنها لا تملِكُ إنشاء النكاح، وتملِكُ الإقرارَ به» (٣)، إلى آخره.

يُسْتَثنى مِن قاعدةِ: أَنَّ مَنْ لا يملكُ الإنشاء، لا يملكُ الإقرارَ مسائلُ منها: الإقرارُ المنعمىٰ بالبَيْع، الإقرارُ بالنسبِ، ومنها: إقرارُ المُفْلِسِ ببَيْعِ الأعيان، ومنها: إقرارُ الأعمىٰ بالبَيْع، ومنها: إقرارُ الوارثِ بدَيْنِ علىٰ مُورثِه، ومنها: إقرارُ المريضِ لوارثِهِ أَنّه قد كانَ وهَبَه.

قوله: «الخامسَ عشر: إيجارُ المأجورِ (١) بعد قَبْضهِ جائزٌ، مع أنَّ المَنافعَ لم تُقْبَضْ» (٥)، إلىٰ آخره.

⁽۱) «القواعد الكريٰ» (۲: ۲۰۸-۸۰۳).

⁽٢) نسبةً إلى ابن سُرَيْج. وهي المسألة الشهيرة في الطلاق.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٠٨).

⁽٤) في الهامش: صوابُه: المؤجّر.

⁽٥) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٣٠٩).

قوله: ﴿إِيجَارُ المَأْجُورِ بعد قَبْضِه جائز »، أي: من غيرِ المُؤجِّر، أما مِنْ المؤجِّر فيَجُورُ بعد قَبْضِه، وكذا قَبْلَ قَبْضِه علىٰ الأصحّ، ويصحُّ إيجارُ المَأجورِ منَ المؤجِّر قبل قَبْضِه علىٰ الأصحّ، فما الفَرْق؟

قلنا: «الفرقُ أنَّ القَبْضَ الحقيقيَّ في البيعِ ممكن، فاعتُبر، وليسَ ممكِناً في المأجور؛ لأنَّ العَقْدَ حقيقةً واردٌ علىٰ المنافع، ولا يُمكنُ القَبْضُ الحقيقيُّ فيها».

قوله: «ولو استأجَرها(١) ذُرِّيَةُ مُسْتأجرها بأُجْرةٍ بَجْهولة لم يَجُزْ على الأصحّ، إذ يجوزُ للمصالح العامّةِ ما لا يجوزُ للخاصة، وقال ابن سُرَيْج: ما يُؤْخَذُ منهم ثَمَن، وهو أيضاً خارجٌ عن القياس، ولكنّ الذي ذكره الشافعيُّ أبعَدُ من القِياس؛ لأنَّ الجهالةَ واقعةٌ في العِوَضِ والمُعَوَّضِ (٢).

ما ذكره الشافعيُّ رضيَ الله عنه نَفْقَهُهُ عند قُرْبِ القِياس ممّا ذكره ابنُ سُرَيْج، لأنّ ابنَ سُرَيْج التزمَ بها مَجْهولاً مستمِرّاً أبداً في مُقابلةِ رَقَبةٍ مملوكة، ولا نظيرَ له، والشافعيُّ جعَل أَجْرةً مُستَمِرّةٌ أبداً في مُقابلةِ مأجور، وهذا معروفٌ مألوف.

قولُه: «وفي مَذْهَبِ الشافعيِّ إشكالٌ من جهةِ حُكْمِه بالوَقْفِ على أربابِ الأيدي بمُجرَّدِ الروايةِ من غيرِ بَيِّنةٍ قامَتْ علىٰ ذلك» (٣)، إلىٰ آخره.

هذا الإشكالُ أوردَه شيخُنا ـ سَلَّمه الله تعالىٰ ـ في «تصحيح المنهاج»(٤)

⁽١) في «القواعد الكبريٰ»: «أجَرَها».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٠٩).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٩٠٩).

⁽٤) من مصنّفاتِ السراج البلقيني كما سبق بيانه.

من غيرِ أن يقفَ على كلامِ أحد، وأجابَ عنه: بأنَّ المُجتهدَ إذا كُتِبَ عندَه خَبَرٌ في قضيةٍ مُختَصَّة، رَتَّب الحُكْمَ على ما ثبتَ عندَه اعتقاداً وعملاً، فيُلزِمُ المحكومَ عليه بمُقْتضاه، ومن ذلك أنه ثبتَ عند المجتهدين قولُه ﷺ: «نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَث، ما تركناه صدقة»(۱) فرتَّب عليه مُقْتضاهُ اعتقاداً، وقد رتَّب عليه الصِّدِيقُ مُقتضاه عَملاً بمُقتضىٰ الخلافة (۲) وجَرىٰ عليه عُمرُ في خلافتِه عَملاً، وجَرىٰ على ذلك المجتهدون اعتقاداً.

قولُه: «وقد أجازَ بعضُ العلماءِ الإجارةَ على الغَدِ وعلى الحَوْلِ القابل؛ لأنَّ المنافعَ لا تكونُ في حالِ العَقْدِ إلا معدومة، فلا فَرْقَ بين المنافعِ المُتعقِّبةِ للعقد وبين المنافع المُستقبلة، والشافعيُّ رحِمَه الله يجعلُ المنافعَ المُستقبلةَ في العَقْدِ المُتَّحِدِ، تابعةً لِما يَتَعَقَّبُ العقدَ من المنافع»(٣).

يقال: ليسَتِ المنافعُ المُستقبلة (٤) في نظرِ الشافعيِّ تابعةً لِمَا يتعَقَّبُ العَقْدُ من المنافع، حتىٰ يلزَمَ ما ذُكِر، وإنَّمَا العَقْدُ في نظرِ الشافعيِّ واردُّ علىٰ المنافعِ كلِّها دَفْعةً واحدة، ولكن يُعتَبرُ اتصالهُا بالعَقْدِ لينزل [٦٠/ب] العقدُ علىٰ سِرِّ موجود، ويوضِّحُه: أنَّه إذا قال: وقَفْتُ علىٰ مَنْ سيُولَدُ لي، فالمَذْهَبُ بطلانُه

⁽۱) أصل الحديث ثابتٌ في «الصحيح»، أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس برقم (٣٠٩٤)، ومسلم، كتاب الجهاد والسِّير، باب حُكمِ الفيء برقم (١٧٥٧) من حديثِ مالك بن أوس ابن الحدثان رضى الله عنه.

⁽٢) يعني رَفْضَه إعطاءَ فاطمة رضوان الله عليها ما سألته من ميراثِ رسولِ الله ﷺ، ممّا ترك في خيبر وفَدَك وغيرهما، فأبي وقال: لستُ تاركاً شيئاً كان رسولُ الله ﷺ يعمل به إلّا عملتُ به.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٣١٠).

⁽٤) في الأصل: مستقبلةً. ولعلَّ الصوابَ ما هو مُثبت.

لعدم موجودٍ يُنَزَّلُ عليه الوَقْفُ في الحال، ولو وَقَفَ على أولادهِ دخلَتْ مَنْ سيُوْلَدُ، والوَقْفُ يتناولُ الموجودين والمَعْدومين دَفْعةً واحدة.

قولُه: «فلو شَرط المُستأجرُ على الأجيرِ أن يستوعبَ النهارَ بالعَملِ، من غيرِ أكلٍ وشُرْبٍ يَقْطَعُ المَنْفعةَ، لزِمَه ذلك» (١).

تَوقَّفَ شيخُنا ـ سَلَّمه الله تعالىٰ ـ فيها إذا كان عَدَمُ شَرْطِ الأكلِ والشربِ يَضُرُّ بالأجير ضَرراً ظاهراً، ودال(٢) إلى البُطْلانِ حينئذٍ.

قولُه: «ويجوزُ أن تكونَ مخالطةُ المحجورِ عليهم، ومخالطةُ المُطْلقين من بابِ المعاوَضة، فيكون ما يأكلُه كلُّ واحد منهم من نَصيبِ غيرِه، في مقابلةِ ما بَذَلَه من نَصيبِ نَفْسِه»(٣).

يقال: ما جَوَّزه الشيخُ مِنْ جَعْلِه من بابِ المعاوَضات بَعيدٌ جداً؛ لأنه يلزَمُ عليه محذوراتٌ لا ضرورة إلى ارتكابِها، والذي يتَعيَّن فيه أن يكونَ من بابِ الإباحات.

قولُه: «وأَجْمُعُ آيةٍ في القرآنِ للحثِّ علىٰ المصالحِ كلِّها، وللزَّجْرِ عن المفاسدِ بأَسْرِها، قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدُٰلِ وَٱلْإِحْسَنِنِ ﴾ [النحل: ٩٠] الآية، للعموم والاستغراق»(٤).

قولُه: «وأَجْمَع آيةٍ في القرآن هي»: يقالُ فيه: أَجْمَعُ آيةٍ في ذلك قولُه سُبحانه

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۳۱۱).

⁽٢) كذا في الأصل. ولعلَّ الصوابَ: «ومال».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٣١٢).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٣١٥).

وتعالىٰ: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكَرُهُۥ * وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكُوهُ * وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَيْرًا يَكُوهُ * وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَيْرًا يَكُوهُ * وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ أَنْزِلَ عليَّ فيها شيءٌ إلا هذه الآيةُ الفاذَّةُ الجامعةُ: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَيْرًا يَكُوهُ * (٢) [الزلزلة: ٧-٨]».

قولُه في «المثالِ الثاني والعشرين: الكتابةُ»، [إلى قوله] (٣): «وجَعَلَ المعاملة الواقعة بينه وبين السيدِ، كالمعاملةِ الواقعةِ بين السيدِ وبين الأجنبيِّ؛ تحصيلاً لمصالحِ العِتْق. ولكنَّ مَذْهَب الشافعيِّ رحمه الله مُشكلٌ من جهةِ أنه شَرَطَ في الكتابةِ التَّنجيمَ بنَجْمين (٤)»، إلى آخره.

جَوابُ ما ذكره من إشكالِ المَذْهب: أنَّ الشافعيَّ رضيَ الله عنه ينظرُ في العقودِ إلى ما يَقْتضيه الوضعُ اللَّغوي، كما أَخَذَ من موضوعِ السَّلَمِ اعتبارَ قَبْضِ رأسِ المالِ في المجلسِ^(٥)، كذلك الكتابةُ فإنَّ معناها: الجَمْعُ والضمّ، وسُمِّيَ هذا العَقْدُ كتابةً لجَمْعِ النُّجوم، وضَمِّ بَعْضِها إلىٰ بَعْض، وأقلُّ جَمْعٍ يُحصِّلُ المقصودَ هنا نَجْهان، فاعتبرَهما واستأنسَ في ذلك بآياتٍ مذكورةٍ في مَوْضِعها.

⁽١) يعنى الحُمُرَ الأهلية.

⁽٢) أخرجه البخاري، كتاب المُساقاة، بابُ شربِ الناس والدوابّ برقم (٢٣٧١)، ومسلم، كتابُ الزكاة، باب إثمِ مانع الزكاة برقم (٩٨٧) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه. (٣) زيادةٌ يقتضيها السياق.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٣١٨) وهو وقتُ أداءِ ما يدفَعُه العبدُ لسيِّده من أَجْلِ إعتاقه. وانظر كلامَ الشافعي في «الأم» (٨: ٥٠).

⁽٥) انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٣).

قوله: «وتُقَدَّمُ البناتُ على الأخوات؛ لأنَّهُنَّ بَضْعَةٌ من الأموات، لكن خُولفَ القياسُ فيها إذا ماتَ عن مئةٍ وخمسينَ درهماً، وعن مئةٍ بنتٍ وأُخْتٍ واحدةٍ من أبويه، فإنَّ الأُختَ تفوزُ بالثُّلُثِ، وهو أضعافُ ما يحصُلُ لكلِّ واحدةٍ من البناتِ مع قُربِهنَّ، إذ يحصلُ لكلِّ بنتٍ دِرْهَم، ويحصلُ للأختِ خُمسون درهماً، مع كونِ البنتِ بَضْعَةً للميِّت، [وبعضاً لهُ](۱) والأختُ بَضْعَةٌ من الجَدِّ مع بُعْدِه، وهذا مُوغِلٌ في البُعْدِ عن القِياس»(۲).

يقال: ليسَ فيها ذكره مخالفةُ القياس؛ لأنَّ أصحابَ الفُروضِ يُقدَّمون، وكَوْنُ الأُخْتِ فازَتْ بالثَّلُثِ في هذه المسألة، ونَقَصَتْ كلُّ بنْتٍ عنها نَقْصاً كبيراً فلعارضٍ [71] وبدليلِ ما لو كانَ للميتِ بنتانِ ومئةُ أُخْتٍ، فلهها الثُّلثانِ ولهُنَّ الثُّلُث.

قوله: "ولهذا جعلَ الشافعيَّ رضي الله عنه الأخَ في بابِ الوَلاء مُقَدَّماً على الجدِّ، على قولٍ؛ لكَوْنِه بَضْعَةً من المُدلىٰ به، ولولا إجماعُ الصحابةِ على أنَّ الأخَ لا يُقَدَّمُ على الجدِّ في الإرْثِ، لقالَ بتقديمِ الأخِ، كما قالَ به في الولاء "(٣).

يقال: لولا إجماعُ الصحابةِ، ما قالَ الشافعيُّ بتقديمِ الأخِ في الإرثِ (٤) أبداً؛ لمُدْركٍ خَفِيَ على الشيخ، وهو أنَّ الجدَّ في الإرْثِ صاحبُ فَرْض، فلو

⁽١) زيادة من «القواعد الكبرى».

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٣١٩-٣٢).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٣٢٠).

⁽٤) انظر: «الأم» (٤: ١٣٥).

قُدِّمَ الأَخُ عليه، لزِمَ تقديمُ العاصبِ(١) على ذي الفَرْض، ولا كذلك في الوَلاء؛ لأنَّه لا يُورَثُ فيه إلا بالتَّعصيب، فلا يلزَمُ من تقديمِ الأخِ على الجدِّ فيه، ما لزِمَ في الإِرْث.

قولُه: «واستُثْنيَ من ذلك تزويجُ المرأةِ نَفْسَها، لِما في مُباشرتِها ذلك من المشقَّةِ والخَجل والاستحياء»(٢).

الأولى في تعليلِ ذلك أن يُقال: المرأةُ غالباً سَريعةُ الانخداع، فرُبها وضعَتْ نَفْسَها تَحْتَ مَنْ لا يُكافئها (٣).

قولُه: «ولو قال: إنْ أعطيتنِي ألفاً، فأنتِ طالق، فأعطَتْه ألفاً، فإنّها تَطْلُق، وهذا مُشْكل» (٤٠)، إلىٰ آخره.

جوابُ هذا الإشكال: أنَّ الإعطاءَ في عُرْفِ الشرعِ، مُفْتضاه التمليك، وفي الهباتِ شواهِدُ كثيرةٌ بذلك من لفظ النبيِّ على الإقباضِ، للعُرْفِ الشرعي، ويُحمَلُ على التمليك، ويقومُ فيه الفعلُ مَقامَ القولِ للضَّرورة، كما لو غَصَبَ حَرْبيُّ حَرْبيةً، أو اعتقدَ ذلك نِكاحاً، ومسألةُ الخُلْعِ مما استشهد به الأصحابُ لمسألةِ المُعاطاة.

قولُه: «ولو قال: إنْ أعطيتِني ألفاً، فأنتِ طالق، فأعطَته ألفاً من غيرِ

⁽١) وهو الذكرُ يُعلِي بالقرابةِ من جهةِ الذكور.

⁽٢) «القواعد الكبريٰ» (٢: ٣٢٠).

⁽٣) سبقت هذه المسألة.

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٣٢٠).

النقدِ الغالبِ، وقعَ الطلاق، ووجبَ الإبدالُ بأَلْفٍ من الغالب، وهذا في غايةِ الإشكالِ»(١)، إلىٰ آخره.

يقالُ عليه: جوابُ هذا الإشكال: أنَّ هذا تعليقٌ فيه شَوْبُ مُعاوضةٍ، فمنْ حيثُ النظرُ إلى المعاوَضةِ، فمنْ حيثُ النظرُ إلى المعاوَضةِ، وجبَ الإبدالُ بالغالب.

ونظيرُ المسألةِ ما نَصَّ عليه الشافعي رضيَ الله عنه، وذكرهُ الأصحابُ مِن أنه لو قال: إن أعطيتني عَبْداً، فأنتِ طالق، فأعطَتْهُ عبداً، أيَّ عَبْدٍ كان (٢)، وهي تملكُه طلَقَتْ (٣)، فيرْجعُ بمَهْرِ المِثْلِ عليها، وفيه الإشكالُ الذي ذكره، وجوابُه ما قلناه: إنْ من حَيثُ النظرُ إلىٰ التعليقِ يَقَعُ الطلاقُ بأيِّ عَبْدٍ كان، ومنْ حيثُ النظرُ إلىٰ المعاوضةِ يرجعُ إلىٰ مَهْرِ المِثْل لجَهالةِ العِوض.

قولُه: «الرابعة: ما يُتْلِفُه العبيدُ على السادة، فإنهم لا يَضْمنونه مع تحريمِ إتلافهِ، وفي هذا إشكال»(٤).

جوابُ هذا الإشكالِ: أن ما نثبتُه على العبدِ بالبيِّنةِ أو بتَصْديقِ السيدِ يتعلَّقُ برقبتِه، والسيد هاهُنا معترف؛ لأنَّه مُدَّعٍ، والتعلُّقُ بالرقبةِ، والمستحقُّ هو السيِّد مُتعذر، فلزِمَ من ذلك عَدَمُ الضهان.

قولُه: «وأما ما يُتْلفُه العبدُ على غيرِ سَيِّده، فإنَّه يتعَلَّقُ برقبتِه، خِلافاً لأهلِ

⁽۱) «القواعد الكبرى» (۲: ۲۲۱).

⁽٢) يعني أعورَ أو مَعيباً كما هي عبارة الشافعيِّ.

⁽٣) انظر: «الأم» (٥: ٢٢١).

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٢٢).

الظاهر، وهذا مُشكلٌ من جهةِ أنَّ السيِّدَ لم يُتْلِفْ شيئاً، ولا تَسَبَّبَ إلى إتلافه»(١).

جوابُ هذا الإشكال: أنَّ حَقَّ الـمُتْلَفِ عليه ناجز، وتَعلُّ قُه بالذمَّةِ يُؤدِّي إلى تأخيرِه والتعرُّضِ لفَواته، ولم يُراعَ في ذلكِ حَقُّ السيِّدِ كما في جِنايةِ البَهيمة.

قولُه: «الخامسة: أنَّ الإمامَ والحاكمَ إذا أَثَلفا شيئاً من النفوسِ، أو الأموالِ في تصرُّ فِهما للمصالح، فإنه يجبُ على بيتِ المال دونَ الحاكمِ والإمام، ودونَ عواقِلهما على قولٍ للشافعي (٢)»(٣).

يقال: نصَّ الشافعيُّ أنَّ ذلك إنها يجبُ على عاقلةِ الإمامِ قولاً واحداً (٤)، وحكى وجوبَه في بيتِ المالِ عن المشرقيين وضهانه، [٦١/ب] فإثباتُ القولَيْن في هذه المسألةِ طريقةٌ ضَعيفة.

قولُه: «الثلاثون: الذكاةُ، وهي (٥) واجبةٌ في الحيَوانِ المأكولِ، تَقْليلاً لِــا فيه من الدم النَّجِس»(٦) إلىٰ آخره.

فقال شيخُنا: إنها تجبُ الذكاةُ فَطْماً لِما كانَت الجاهليةُ عليه من إباحةِ المُنْخَنقةِ والموقودةِ والمُتَردِّية ونحوِها، لا لِما ذكره الشيخ، بدليلِ أنّه لو ذبَح

⁽١) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٢٢).

⁽٢) في «القواعد الكبرى»: «على قول الشافعي».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٢٢).

⁽٤) انظر: «الأم» (٦: ١٨٧).

⁽٥) «وهي» ساقطةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٦) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٢٥).

الذابحُ ثم مَنَع خروجَ الدم فإنه يحلُّ، والدمُ قَبْلَ خُروجِه لا يُوْصَفُ بنجاسةٍ ولا بطهارة، حتى يُقال: تَقْليلاً لِما فيه من الدم النَّجِس.

قولُه: «وأمكن طَعْنُه في بَعضِ مَقَاتِله، حَلَّ بذلك، وهذا وأمثالُه داخلٌ في قولِ الشافعيِّ: بُنِيَت الأصولُ على أنَّ الأشياءَ إذا ضاقَتْ اتَّسعت (١)، يريدُ بالأصول: قواعدَ الشريعةِ وبالاتساع الترخيص»(٢).

قوله: «في بعض مقاتِله» ليسَ بجيّد، والأحسَنُ أن يُقال: في بعض أعضائِه لقوله ﷺ: «لو طعَنْتَ بها في فخذِهِ لأجْزأ عنك»(٣).

قولُه في «الحادي والثلاثين»: «ولو وقعَ ذلك في قِسْمةِ الغنائم، وعَسُرَ إيطالهُا لكَثْرَتِهم، لم يُحْكَمْ ببُطلانِها، وعُوِّضَ مَنْ وَقع المُسْتَحَقُّ في نَصيبِه، مِن سَهْمِ الكَثْرِتِهم، لم يُحْكَمْ ببُطلانِها، وعُوِّضَ مَنْ وَقع المُسْتَحَقُّ في نَصيبِه، مِن سَهْمِ المَصالح العامّةِ؛ لما في نَقْضِ القِسْمةِ مع كَثْرةِ الجُنْدِ من العُسْر »(٤).

يقالُ عليه: ليسَ المُدْرَكُ ما ذكرَ من العُسْرِ، وإنَّمَا المُدْرَكُ في قِسْمةِ الغنيمةِ الْعَنيمةِ الْعَالَى اللهُ ويُقرِّرَ لكلِّ طائفةٍ شيئاً، وَلُكِ رأي الإمام، فله أن يَقْسِمَ بغيرِ اختيارِ الغانِمين، ويُقرِّرَ لكلِّ طائفةٍ شيئاً، وذلك خارجٌ عن قواعدِ القَسْمِ، ومِنْ ثَمَّ لا يُنْقَضُ القَسْم، ولو كان الجندُ قليلاً، ويُعَوَّضُ مَنْ وقَعَ المُسْتَحَقُّ في نصيبِه.

⁽١) اللفظ المشهور: إنّ الأمرَ إذا ضاق اتّسع. ويجعله الأصوليون نظير القاعدةِ الشهيرة: المشقّةُ تجلبُ التيسير. انظر: «الأشباه والنظائر» للتاج السبكي (١: ٤٩).

⁽Y) «القواعد الكبرى» (Y: ٣٢٦).

⁽٣) أخرجه أبو داود، كتاب الضحايا، باب ما جاء في ذبيحةِ المتردّية برقم (٢٨٢٥)، والترمذي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الذكاةِ في الحَلْق برقم (١٤٨١) وابن ماجه، كتاب الذبائح، باب ذكاةِ النادّ من البهائم برقم (٣١٨٤) وغيرهم من حديثِ أبي العُشَراءِ عن أبيه رضوان الله عليه. (٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٢٦).

قولُه بعد ذلك: «ولو انفردَ _ (يريدُ المجنيَّ عليه أو الوليَّ المُقْتَصَّ) (١) _ بحيثُ لا يُرىٰ، «فهل يَقتَصُّ من الجاني علىٰ انفرادِه بحيثُ لا يُرىٰ، «فهل يَقتَصُّ من الجاني علىٰ انفرادِه بحيثُ لا يُرىٰ، «فهل يَقتَصُّ من الجاني علىٰ انفرادِه بحيثُ لا يُرىٰ، «فهل يَقتَصُّ من الجاني علىٰ انفرادِه بحيثُ لا يُرىٰ، ويُنْبغي أنَّه لا يُمْنَعُ منه »(٣).

اختارَ شيخُنا ـ سَلَّمه الله تعالى ـ أَنَّه يُمنَعُ مُطلقاً إلّا بحَضْرةِ الإمامِ؛ سَدّاً للبابِ خَشْيَةَ زيادةِ التَّعذيب.

[فصلٌ في الاقتصادِ في المصالح والخيور]

قولُه: «الحالُ الثالثة: أن يكونَ متفاحشَ الحَلْقِ في الطولِ والعَرْضِ، وعِظَمِ البَطْنِ، وفَخامةِ الأعضاء، فيُسْتَحبُّ أن لا يَنْقُصَ عن مقدارٍ تكونُ نِسْبتُه إلى بَدَنِه كنِسْبةِ الـمُدِّ والصاع إلى بَدَنِ رسولِ الله ﷺ (٤).

اختارَ شيخُنا ـ سلَّمه الله تعالىٰ ـ أَنَّه يُسْتَحبُّ أَن لاَ يزيدَ على الصاعِ مُطلقاً، ولو كان متفاحِشَ الحَلْقِ؛ لظاهرِ قولِ جابرِ: «كان يكْفي مَنْ هو أوفى (٥) منك شَعراً وخيراً منك» (٦) يريدُ النبيَّ عَلِيهٍ، وهذا مُشْعِرٌ إشعاراً ظاهراً بأنَّ هذا الترتيبَ في الغُسْلِ لا يزيدُ عليه في حَقِّ كل أحدٍ.

⁽١) ما بين القوسين من كلام البلقيني.

⁽٢) ما بين القوسين ساقطٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٢٧).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٣٤٢)

⁽٥) في الأصل: أولى. باللام وصوّبناه من مصادرِ التخريج.

⁽٦) أخرجه البخاري، كتاب الغسل، باب الغسل بالصاعِ ونحوه برقم (٢٥٢)، والنسائي، كتاب الطهارة، باب ذكرِ القدرِ الذي يكتفي به الرجلُ من الماءِ للغسل برقم (٢٣٠) وغيرهما من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

قوله: «ومنها: الاقتصادُ في قيامِ الليل، وقد نهىٰ رسولُ الله عَلَيْهُ عن السَّرَفِ فيه، وقال: «خُذوا من العملِ ما تُطيقون، فوالله لا يَسْأَمُ الله حتّىٰ تسأموا»(١)».

يقال: [وفي] (٢) رواية «لا يَمَلُّ الله حتىٰ تَمَلُّوا» (٣) وحقيقةُ السآمةِ والمَلالِ مستحيلةٌ على الله تعالى، والمرادُ لازِمُ [٢٢/أ] لازم هذا الفِعل (٤)، والذي حَسَن تلك المقابلةُ علىٰ حَدِّ قولِه تعالىٰ: ﴿تَعَلَمُ مَا فِي نَفْسِى وَلا آعَلَمُ مَا فِي نَفْسِك ﴾ تلك المقابلةُ علىٰ حَدِّ قولِه تعالىٰ: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَاللهُ ﴾ [آل عمران: [المائدة: ٢١٦] وليسَ من هذا القبيلِ: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَاللهُ ﴾ [آل عمران: ٤٥] لقولِه ﷺ في دعائِه: «وامكُرْ لي ولا تمكُر عليّ» (٥).

قوله: «وكذلك رَجْمُ الزاني، لا يُضْرَبُ بحَصَياتِ ولا بصَخراتٍ، وإنها يُضْرَبُ بحَجَرٍ لطيفٍ يُرْجَمُ بمثْلِه في العادة»(٦).

⁽١) أخرجه مسلم، كتاب صلاةِ المسافرين، باب أمرِ مَنْ نَعَسَ في صلاته برقم (٧٨٥)، وابن حِبّان برقم (٣٥٩) وغيرهما من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب صوم شعبان برقم (١٩٧٠)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب فضيلةِ العمل الدائم من قيام الليل برقم (٧٨٢) وغيرهما من حديثِ عائشة رضى الله عنها.

⁽٤) يوضِّحه قولُ النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦: ٧١): قال المحقّقون: معناه: لا يعامِلُكم معاملةَ المالِّ فيقطع عنكم ثوابَه وجزاءه. انتهىٰ.

⁽٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٩٧)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يقولُ الرجلُ إذا سلّم برقم (١٥٥١)، والترمذي، كتاب الدعوات، باب منه برقم (١٥٥١) من حديثِ ابن عباس رضى الله عنها، وصحّحه ابن حِبّان (٩٤٧) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٦) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٣٤٤).

اختارَ شيخُنا نفعَ الله المسلمين بعُلومه في رَمْيِ الزاني: أَنَّه يُرْمَىٰ بالخفيفِ والثقيلِ على حسبِ ما هي، مما يَجدُه الرامي بظواهرِ الأحاديث في ذلك، وفي بعضِها: «فرمَيْناه بجلاميدِ الحرَّة»(١) وفي بَعْضِها: أنَّ ماعِزاً لم يَمُتْ حتىٰ رَماهُ عمرُ بن الخطاب بلَحْيِ بَعيرِ فأمَّ رأسَه فقتله(٢)، وفي بعضِها: فرَماه بوظيفِ حمارٍ فصرعَه، والوظيفُ: مُستَدق الذراع والساق.

قوله: «ومنها الجَهْرُ بالكلام لا يُخافِتُ به (٣) بحيث لا يَسْمَع حاضِروه، ولا يَرْفَعُه فوْقَ حَدِّ أسهاعهم؛ لأنَّ رَفْعَه فَوْقَ حَدِّ أسهاعِهم فُضول» (٤).

يقال: الأحسَنُ أن يقال: ومنها صِفَةُ الكلامِ؛ لأنَّه أخذَ بَعْدَه في تقسيمِ الأعمِّ.

قوله: «ومنها: إمكان السير إلى الحجّ والعمرة، لا يرادُ به شِدَّةُ الإسراعِ المُنْضِيَةِ (٥) للأجساد، ولا التباطؤ الخارج عن المعتاد» (٦).

⁽۱) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف علىٰ نَفْسِه بالزنا برقم (١٦٩٤)، وأبو داود، كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك برقم (٤٤٣) وغيرهما من حديثِ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنّف» كتاب الطلاق، باب الرجم والإحصان برقم (١٣٣٣٩) من حديثِ سهل بن حَنيف رضي الله عنه.

⁽٣) في «القواعد الكبريٰ»: «فيه».

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٤٤٣-٣٤٥).

⁽٥) في المطبوع: المُضنية، وهو وجه جَيِّد، لكن عبارةَ الأصلِ أعلىٰ في العربية وأكثر استعمالاً في السير الحثيثِ المُفْضي إلىٰ إنضاءِ الإبل، وهو إهزالهًا.

⁽٦) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٤٥).

قولُه: "إمكانُ السيرِ إلى الحجِّ والعمرة"، يَعني بالنسبةِ إلى استقرارِ الحجِّ في الذمّة، والمُعْتمِرُ في كلامِه يَسْتقِرُّ إذا مضى بعْدَ تمكُّنِه ما يسعُهُ المسيرَ إلى عَرفَة ثمَّ إلى مُزدلفة، والإقامةُ بها ساعةً بعد النِّصفِ الثاني من ليلةِ النَّحر، ثمَّ إلى مِنى لرَمْي جَمْرةِ العَقَبةِ، ثمَّ إلى مكة، ومُضى زَمَنُ يَسَعُ الطوافَ والسَّعْي.

ووقَع في الشرح^(۱) و «الروضة» (۲) عن «التهذيبِ» (۳) كلامٌ عليه تَعقَّبات، يَظْهر ممّا ذكرتُه فليُراجع.

قوله: «ولذلك شُرِعَ رَفْعُ الصوتِ في الأذانِ لكثرة السامِعين، وخَفْضُه في الإقامةِ لقلّة الحاضرين».

الأحسنُ أن يُقال: «شُرِعَ رفع الصوت في الأذان لغيبة السامعين، وخفضه في الإقامة لحضور السامعين» (٤). حتى لو كان الغائبون السامعون قليلين، استُحِبّ رَفْعُ الصوت، ولو كان الحاضرون السامعون للإقامة كثيرين، استُحِبّ خَفْضُ الصوتِ بقَدْرِ ما يَسْمعون، وهذا يُحقِّقُ ما قُلْناه من اعتبارِ الغَيْبةِ والحُضور.

قولُه: «السببُ الثاني: معرفةُ بَحماله، وعَنها تنشأُ محبَّةُ الجمال، ويَنْبغي أن تكونَ كلُّ واحدةٍ من المحبتَيْن أفضَلَ مِن كلِّ محبةٍ، إذْ لا إفضالَ كإفضالِه، ولا جَمالَ

⁽۱) «الشرح الكبير» (۷: ۲۹).

⁽٢) «روضة الطالبين» (٣: ١٢).

⁽٣) للإمام البغوي. وما أجلُّه من كتاب!! لو لا ما نَشَبَ في حَلْقهِ من فواقرِ التحقيق الرديء!!!

⁽٤) «القواعد الكبرىٰ» (٢: ٣٤٧).

كجهاله»، إلى أن قال: «والتعظيمُ والإجلالُ أفضَلُ من الأقسام الثلاثة (١)»(٢).

يقال عليه: «والتعظيمُ والإجلالُ أفضَلُ من الكلِّ» يقتضي أنَّ مَقامَ الجلالِ أفضَلُ من الكلِّ» يقتضي أنَّ مَقامَ الجلالِ أفضَلُ من مقامِ الجهال، والذي اختارَه شيخُنا ـ نَفع الله بعلومِه ـ خِلافُه، وهو أنَّ مَقامَ الجهالِ أفضَل؛ لأنَّه مَقامُ أهلِ الجنَّة في الجنةِ لقولِه: «أُحِلُّ عليكم رِضُواني فلا أسْخَطُ عليكم بَعْدَها أبداً» (٣).

وأيضاً فإنَّ مَقامَ الجهالِ هو مَقامُ نبيِّنا ﷺ ليلةَ الإسراء، ومقامُ الجَلالِ هو مقامُ نبيِّنا هي مقامُ موسىٰ عليه السلام حينَ تجلَّىٰ ربَّه للجَبل، فجَعَله دكّاً، ومَقامُ نبيِّنا محمد ﷺ أفضَل.

قوله: «كما أهْمَل الأنبياءُ [77/ب] أن يَفْعلوه» (٤)، إلى آخره.

الأوْلىٰ أن يُقال: لَما أهمْلَ رسولُ الله ﷺ بَيانَه للناس؛ لأنَّ العِلْمَ بشرائع غيره في ذلك على تفصيلِ مُتَعذِّر الآن.

قولُه: «القسمُ الرابع: مَنْ غَلبَ عليه التعظيمُ والإجلال، فهذا أفضَلُ من الأقسام الثلاثة»(٥).

⁽١) «الثلاثة» ساقطةٌ من «القواعد الكبرى».

⁽٢) «القواعد الكبرئ» (٢: ٠٥٠–٣٥١).

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الرِّقاق، باب صفةِ الجنةِ والنار، برقم (٢٥٤٩)، ومسلم، كتاب الجنّة وصفة نعيمها، باب إحلالِ الرضوانِ علىٰ أهلِ الجنّة برقم (٢٨٢٩) وغيرهما من حديثِ أبي سعيدِ الخدريِّ رضى الله عنه.

⁽٤) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٥٣).

⁽٥) المصدر السابق (٢: ٣٥٤).

يقالُ: قد مَرَّ إقامةُ الدليلِ علىٰ أنَّ مَقامَ الجمالِ أفضَلُ من مَقامِ الجلال.

قال شيخُنا رضي الله عنه: وأفضَلُ أقسامِ المحبَّةِ عندي أَنْ تَحِبُّ اللهَ لكونِه المُتَفَرِّد بالإلهية (١)، قال: وبه يُشْعِرُ قولُه تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَنَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

قوله: «فإن قيل: أيَّها أفضَلُ، حالُ الأغنياءِ أم حالُ الفقراء؟

فالجوابُ: أنَّ الناسَ أقسام: أحدُهم مَنْ يستقيمُ على الغِنى وتَفْسُدُ أحوالُه بالفَقْر، فلا خِلافَ أنّ غِنَىٰ هذا خَيْرٌ له مِن فَقْرِه، إلىٰ آخرِ الأقسامِ التي تَتعلَّقُ بالفَقْرِ والغِنىٰ»(٢).

يُقال: اختارَ شيخُنا ـ سَلَّمه الله تعالىٰ ـ أنَّ الفقيرَ الصابرَ أفضَلُ لأمورِ منها: أنّه ﷺ عُرِضَتْ عليه مفاتيحُ ذخائرِ الأرضِ فلَمْ يقبَلُها، واختارَ الآخرة (٣). والفَقْرُ الذي استعاذَ منه رسولُ الله ﷺ الفَقْرُ الاضطراري (٤)، والفَقْرُ الذي اختارَه فقرٌ اختياريّ، وكلامُ الشيخِ في هذا الفصلِ لا يُناسِبُ مَقامَه، فليُتأمَّل.

⁽١) وهي حالٌ عزيزةٌ لا يرقى إليها إلّا كُمَّلُ الرجالِ عَقْداً وعملاً وحالاً.

⁽٢) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٦٣–٣٦٣).

⁽٣) يعني ما رويَ من قولهِ ﷺ: "عرضَ عليَّ ربي ليجعلَ لي بطحاءَ مكّةَ ذَهَباً، قلت: لا يا ربّ ولكن أشبعُ يوماً وأجوعُ يوماً» أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢٢١٩٠)، والترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاءَ في الكفافِ والصبرِ عليه برقم (٢٣٤٧)، وابن المبارك في "الزهد» (٢٠ ٥٥)، والبيهقي في "شعب الإيهان" (١٣٩٤) من حديثِ أبي أمامة رضي الله عنه.

⁽٤) يعني ما ثبت من قوله ﷺ: «اللهمّ إني أعوذُ بك من الفقرِ والقلّة والذلّة» الحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٠٥٣)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة، برقم (١٥٤٤)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وصحّحه ابن حِبان (١٠٣٠) وفيه تمامُ تخريجه.

[فصلٌ في تعرُّفِ ما بطنَ من معارفِ الأولياء وأحوالهم] قولُه: «ومَنْ غَلَبَتْ (١) عليه مَحَبَّةُ الإجلال، فهو أفضَلُ مِثَن غلبتْ عليه محبّةُ الإنعام والإفضالُ».

[يقال عليه](٢): «أفضَلُ مِمَّن غلبت عليه محبَّةُ الإجلال»(٣). وقد مرَّ الاستدلالُ بذلك قَريباً، والله أعلمُ بالصواب.

والحمدُ لله وَحْدَه، وصلواتُه على سيِّدنا محمدٍ وآلِه وصَحْبه، ومَنْ بعده.

نَجَز تحريرُ هذه المسائلِ المُوْرَدةِ، على قواعدِ الشيخِ الإمامِ شيخِ الإسلامِ عزِّ الدين ابنِ عبدِ السلام، مما أملاهُ سَيِّدنا وشيخُنا، شيخُ الإسلام، مُرْشدُ المسلمين، هادي الطالبين، سراجُ المِلّةِ والدين، عُمَر البُلْقيني - أدامَ الله وُجودَه لإصلاح الوجود - على يدِ العبدِ الفقير يحيى بن محمد الكُرْماني بالقاهرةِ، بحارةِ بَهاءِ الدين، بمدرسةِ شيخِنا شيخِ الإسلام سراجِ الدّين البُلْقيني - أَسْبَعَ الله ظلالَه - وذلك في أواسطِ شَهْرِ رمضانَ، سنة ثلاثٍ وثهانمئة.

حَسْبُنا الله ونعمُ الوكيل.

⁽١) في «القواعد الكبرى»: «غلب».

⁽٢) زيادةٌ يقتضيها السياق.

⁽٣) «القواعد الكبرى» (٢: ٣٦٩).



ملاحق بمخطوطة الفوائد الجِسَام على طُرّتها وخاتمتها

ا-إجازة المؤلف لتلميذه ناسخ هذا المخطوط تقي الدين الكرماني.
 عصيدةً للمؤلف في تقريظ كتابه «الفوائد الجِسَام».
 فوائدُ منظومةً ومنثورة.







(1)

إجازة المؤلف السِّراج البلقيني لتلميذه ناسخ هذا المخطوط تقي الدين الكرماني

كتبَ السِّراجُ البلقينيُّ بخطِّه على الورقة (٦٢ب) من المخطوط، ما نصُّه: «أمَّا بعد حمد الله ربِّ العالمين، والصَّلاةِ والسَّلامِ على سيِّدنا محمَّدٍ وآل سيِّدنا محمَّدٍ والتَّابعين:

فقد قرأ علي الشَّيخُ الفاضلُ جمال الفضلاء والمدرِّسين، مفيد الفاضلين، تقيُّ الدِّين أبو السَّعادات يحيى ابن الشَّيخ الإمام العالم، أحد الأعيان، ومَنْ يُشارُ إليه في ذلك الزَّمان، شمس الدِّين أبي عبد الله محمَّد ابن الشَّيخ المرحوم جمال الدِّين يوسف الكرماني، منحنا الله تعالى وإياه في الدَّارين الأماني، قطعة كبيرة من «الفوائد الجسام على قواعد شيخ الإسلام عزِّ الدِّين ابن عبد السَّلام»، فبحث في ذلك وحقَّق، وغاص على المعاني ودقَّق.

وسمع علي "صحيح البخاري» ثلاث مرَّات بفواتات مذكورة في الطبقات، و"صحيح مسلم» بفواتٍ أيضاً، و"سنن أبي داود» كاملاً، وكتاب «دلائل النبوَّة» للبيهقي بفوات مجلس واحد، وغير ذلك من الأربعين المخرَّجة لي، وسمع من التفسير من "النَّهر» تصنيف شيخنا العلامة أثير الدِّين أبي حيَّان، بقراءة الشيخ المرحوم نجم الدِّين الباهي الحنبلي، وحضر مجالس الإفتاء

كثيراً، وكم كتب في ذلك صغيراً وكبيراً، وأورد الأسئلة الحسان، فبان بذلك أنه من الأعيان.

وقد أجزتُ له أن يروي عنِّي جميع مصنَّفاتي، وما لي من إملاء وتأليف، ومنظوم ومنثور، وأن يفيد الطَّالبين، ويجيب السَّائلين بها ظهر من الأمر المستبين، ويراعي في ذلك كلِّه الأمر المبين، ووصَّيته بتقوى الله وطاعته، ومراقبته في سرِّه وعلانيته، فإنَّ من سلكَ السِّراط المستقيم نجا، ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَهُ مُخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢].

وقد كتب من أجوبتي على الفتاوى جملةً صالحة، جعلنا الله وإياه عمَّن تكون بضاعته في الدَّارين رابحة، وحضر مجالس الوعظ، وكتب منها مجالس كثيرة، وقد قرأ منها ومن غيرها فوائد غزيرة.

والله تعالى يحقِّق رجاءَنا، ويجيبُ دعاءَنا، ويدفعُ عنَّا الأعداء، في جميع الإيذاء، ويجمع شملنا في الدَّارين بالمقصود، وأن يجعلنا من أهل الشُّهود، وأنْ يسلِّمنا في الدُّنيا والآخرة، ويُسبغ علينا من نعمه الفاخرة، آمين، والحمد لله ربِّ العالمين.

اللهم صلِّ وسلِّم على سيِّدنا محمَّدٍ وآل سيِّدنا محمَّدٍ والتَّابعين، واجعلنا الله تعالى ممَّن صحبتهم في الأحوال السَّلامة، واكفِنا شرَّ النَّدامة، واجعلنا من النَّاجين في يوم القيامة، آمين، والحمد لله ربِّ العالمين.

قال ذلك وكتبه الفقير إلى عفو ربِّه، عمر البلقيني، حامداً ومصلِّياً ومسلِّماً، ومولدي ليلة الجمعة ثاني عشر شعبان المكرَّم، سنة أربع وعشرين وسبعمئة».

(٢)

قصيدةٌ للمؤلف في تقريظ كتابه «الفوائد الجسّام»

نْقَلِ النَّاسِخُ بِخطِّه في نهاية المخطوط قصيدةً للبلقيني نظمها خاتمةً لمجالسه في قراءة «الفوائد الجسام»، وهذا نصُّها:

«الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّد الأوَّلين والآخرين، محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين.

فهذه قصيدةٌ نظمها شيخُنا شيخ الإسلام سراج الملَّة والدِّين، عمر البلقيني، حرس الله مهجته، وأبقى بهجته، ونصرَ اللهُ به الدِّين وملَّته، عند قراءة هذه الفوائد الموردة على القواعد، بعد ختمها، وهي:

«ألا حـدِّثاني عـن قواعـدِ شرعـةِ وما قـد حـوى منهـا دلائلُ حجَّةِ فإنّ جماعَ الخيرِ جلبُ مصالح ودرءٌ لإفسادٍ يكونُ لحكمةِ فأعمالنا ترجو من الله منَّةً تقبَّلها منَّا فيا طيبَ منَّةِ وإنَّ كتاب الله أصلُّ لبغيتي كذا السنَّة البيضاءُ ثبْتُ طريقةِ

فإنَّا تمسَّكنا بشرع مطهَّرِ وفيمه بيانُ الدِّين في كلِّ حالةٍ

كذاك قياس الفرع جا بسويّة وأسبابُها جاءتْ لتعريفِ علَّةِ وأشقى شقياً كان من أصل فطرة وإنَّ جنان الخُلدِ بِالكُرِهِ حُفَّتِ كبيرٌ له وصفٌ بعظمى لحرمةِ في الم يصلها فهو ذنب صغيرة لذاك على العادات يجري بضمَّةِ ففعلك مقصودٌ على أصل خيرة بقاعدةٍ جلَّتْ لتخفيفِ كلفةِ وفي الكهفِ يتلوها بإيضاح قصَّةِ وفي عزماتِ العزم خذها بعزمةِ وعند ظهور الآي خنها بقوَّة تجـد راحـة تاتي بِـرَوْح ونسـمة وتنكيـدُ أحـوالٍ يكـونُ بحسرـةِ على غرفاتِ الأمن فوقَ الأسرَّةِ على قلبكَ المكسور جَبْراً لكسرة بها المقصدُ الأسنى بتربة طيبة محمَّدٍ الهادي إلى خيرِ شرعةِ سألتُكَ فاشفعْ لي بتسديدِ جُمْلَتي

وإجماعُ أهلِ العلم إذْ هـ و حجـةٌ وأحكامُ دين الله بانت بفضله فأسعد ربُّ الخلقِ تابعَ أمرهِ وأجرى مجاري الخير في كلِّ وُجْهَةٍ وكان من المكروهِ ستَّةٌ بدا وقايس بإفسادٍ لأدنى كبيرةٍ ويجري على المظنونِ أحكامُ ظنِّهِ كذاك لتخيير أتاك دليكه وداو من الأدواءِ ما كان مُخْطِراً فخرقُ سفينِ كانَ دفعاً لغاصب وما كان إرخاصاً فخذهِ بشرطهِ وراع جماعَ الخير في كلِّ مقصدٍ إذا نسمةُ الأسحارِ هبَّتْ فقمْ بها وما جاء في الدُّنيا بـلاءٌ وشـدَّةٌ فعقباهُ في الأخرى سرورٌ وراحةٌ فيا أيُّها المكسورُ فابشر بلصقةٍ وسِرْ قاصِداً دار الحبيب فإنَّها ولُـــذ بحبيــبِ الله وابــن خليلــه وقلْ يا حبيبَ الله إنِّي معقصِّرٌ

عسى عطفه فيها زوالٌ لحسرت يــزولُ بـــهِ همِّــي وحُــزني وكربتــي وبالعلم تأنيسي وإذهاب وحشتي مؤسسة بالبيت حقًا لعمدت به الفَتْحُ يأتيني يَفيضُ لرغبةِ قواعده فيها بيانُ المحجَّةِ من الهجرةِ الغرّاءِ أفضل هجرةِ لعبد السَّلام الأصل يُدلي بنسبةِ تفنُّنه فيه يطيبُ لوصلةِ مؤسسةً بالخير في طيب قعدي وإملاؤنا في ذاك تمهيد فكرة وأعمالُنا صحَّتْ لصحَّة نيَّتي لقد كان ذا علم حقيقٍ وهيسةٍ وكم قامَ في أمرٍ عضيلٍ بقومةِ ويأتي بأفكار وإخلاص نعمة ويقصدُ نصرَ الدِّين بـذلاً لمهجـةِ كما جاء للسبَّاقِ من عُظْم محنةِ تكرِّمـه يـا ربِّ مـن طيـب رفعـةِ كذاك لأهلينا جزاء لغرفة

فإنّي مكسورٌ بسُقْم متيّم عسى فرجٌ يأتي قريباً بيسُرِهِ فإنّيَ في ذا العصر قد صِرْتُ مُوحشاً ولا أثبتُ الأحكامَ إلَّا بحجَّةٍ قواعدُ تأصيلِ وتفريعُ فِقْهِمِ وقد قام بالتَّقعيدِ قبلي عالمُ إمامٌ أتى للناس في قَرْنِ سادس فأكرم بعزِّ الدِّينِ شيخ زمانه لقد كانَ في التأصيل أصلاً موثَّقاً وقد كـانَ في التقعيـد يبنـي قواعـداً وأبدع فيها قد أتى من قواعدٍ وما القصدُ إلَّا الحقُّ في كلِّ حالةٍ فرَعياً لشيخ العصرِ سلطانِ وقتـهِ وقد كان قوَّاماً بإنكارِ منكرٍ وكم خاطبَ السُّلطان فيها ينوبه وما زالَ في اللُّنيا يُعادي ملوكها يىرى أنسه لم يُكفَ في نسوع محنسةٍ فياربِّ أنزله وصوراً ورفعةً وغفراً لنبايباربٌ فضلاً يعمُّنيا

كنذاك لمن جاء يقرا قواعداً وسامعها كلاً وبعضاً برغبة وسامعها كلاً وبعضاً برغبة ومالي أن أروي بكل طريقة كنذلك منظومٌ ونشرٌ ذكرته وبعد صلاة الله شم صلاته وآل له والصّحب مع تبع أتوا بتكرير ما يبدوا وتصعيد عدّة بتكرير ما يبدوا وتصعيد عدّة تمت بحمد الله تعالى (۱).

فأكملها بحثاً وكتباً لِكتبَّةِ أَجزتُ له الإملا بحُسنِ رويَّةِ كَذَاكَ تصانيفي وبحثُ بدقَّةِ على السننِ المرضيِّ في كلِّ وجهةِ على السننِ المرضيِّ في كلِّ وجهةِ على أحمد المختارِ خيرِ البريَّةِ يقفَّون آثاراً على حسنِ سيرةِ معطَّرةٍ برواءِ مسكٍ بختمةٍ معطَّرةٍ برواءِ مسكٍ بختمة

(١) ختم النَّاسخُ يجيى الكرماني المخطوط بفائدة فقهية حيث قال: «فائدة من شيخ الإسلام أحيا الله به من العلم ما درس، وأبقى مهجته وحرس، الشهور في الأبواب كلّها بالأهلّة إلا في مسألتين؛ إحداهما: أقل مدة الحمل، والذي ذكره الفقهاء في أقل مدة الحمل أنه ستة أشهر، ولم يتعرضوا هلالية أو عددية؛ والصواب أنها عددية؛ لأن في حديث ابن مسعود في الصحيحين تصريحٌ بأربعين يوماً للنطفة، وأربعين يوماً للعلقة، وأربعين يوماً للمضغة، الجملة مئة وعشرون يوماً، وهي أربعة أشهر عددية، فالباقي من الستة لا يمكن أن يكون هلالياً، ويكون الأول عددياً للتبعيض الذي لم يصر إليه أحد من العلماء فوجب أن تكون كلها عددية، ولم أجد في ذلك تصريحاً في كتب الشافعية ولا في كتب الحنفية ولا في كتب الحنابلة، ووجدت في كلام القاضي عياض في «التنبيهات» التصريح بالمسألة، وقيل فيها ثلاثة أقوال: أحدها أنها عددية كلها، وهو قول ابن القاسم وهو الذي قدّمناه. والثاني: يُغتفر نقصان يوم أو يومين. والثالث: يُغتفر نقصان ستة أيام وهو أبعدها.

والمسألة الثانية: دور المستحاضة عددي على ما فُصّل في كتاب الحيض».

* * *

وجاء بإزاء الفائدة السابقة ما نصُّه: «المولى الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الوَرْغمي قبيلة من قبائل العرب، التونسي مولداً ومنشأً ووفاةً، وفاته في رابع عشر من جمادى الآخرة سنة ثلاث وثهانمئة، ومولده في سنة ست عشرة وسبعمئة بتونس أحد بلاد الغرب».

(٣)

فوائد منظومة ومنثورة

احتوت طرَّة المخطوط على عددٍ من الفوائد البلقينية، التي نقلها النَّاسخ الكرماني بخطِّه، ومن ذلك فائدةٌ على الطرَّة نسبها للجلال البلقيني ابن المصنِّف، ونصُّها:

«من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

وضاقَ لما بهِ الصَّدرُ الرَّحيبُ وأرستْ في أماكنها الخطوبُ ولا أغنى بحيلتِ الأريبُ يمنُّ به اللطيفُ المستجيبُ فموصولٌ بها الفرجُ القريبُ

فَقَد أَيسَرتَ فِي الزَمَنِ الطَّويلِ وقَولُ الله أصدَقُ كُلِّ قيلِ فَاللهِ اللهِ أولى بالجَميلِ لَكانَ المَالُ عِندَ ذَوي العُقولِ إذا اشتملتْ على اليأسِ القلوبُ وأُوطِنَتِ المكارهُ واستقرَّتْ ولم تر لانكشافِ الضُّرِّ وجهاً أتاكَ على قنوطٍ منكَ غوثٌ وكاتُّ الحادثاتِ إذا تناهَتْ للإمام محمود الورَّاق:

فَلا تَجزَع وَإِن أَعسَرتَ يَوماً وإِنَّ العُسرَ يَتبَعُهُ يَسارٌ ولا تَظنُن برَبِّكَ ظَنَّ سَوءٍ فَلُو أَنَّ العُقولَ تفيدُ رِزقاً هو من إنشاد سيِّدنا ومولانا قاضي القضاة، شيخ المسلمين، مفيد المستفيدين، جلال المُلَّة والحقِّ والشَّريعة والدِّين، أسبغ الله ظلاله، «...» جلاله، ولدِ سيِّدنا وشيخِنا شيخ الإسلام، سراج المُلَّة والدِّين عمر البلقيني، أسبغ الله ظلاليها.

وأفادنا أيضاً، قال: حنظلة بن حذيم بن حنيفة بن حذيم، كلُّهم صحابيون، ولا يوجد غيره هكذا من الصحابة سوى في بيت الصدِّيق: عبد الله بن أبي بكر ابن أبي قحافة، كلُّهم صحابيُّون، وكذلك عبد الله بن الزُّبير بن أسهاء بنت أبي بكر بن أبي قحافة، واسمه عثهان».

وكتب النَّاسخُ أيضاً على الطرَّة مقطوعةً للبلقيني في تقريظ كتاب «الحاوي»، جاء نصُّها: «أنشدني شيخُنا شيخُ الإسلام سراجُ الدِّين البلقيني، سنة ثلاثٍ وثهانِمئة، بمدرسته بالقاهرة:

حوى «الحاوي» كتاب الفقه طرَّا مسائلَ أشبهتْ في الحُسنِ دُرَّا عويصاتِ المعاني باهراتِ غدتْ في حلقِ حاسدهنَّ مرَّا لَوَ الشَّافعيَّ يعودُ يوماً إلى السَّدُنيا وطالعهُ تسسرَّى في مدح «الحاوي الصَّغير»، لعبد الغفَّار القزويني.

قال الشَّيخُ سراجُ الدِّين عمر البلقيني:

ومن السَّعادةِ أَنْ تكونَ مُساعفاً بالمالِ أو بالجاهِ أو بها معا وأقلُّ ما يُولِي الصَّديقُ صديقهُ من الهيِّن الميسورِ أَنْ يستكلَّما

وأنشدني سيِّدنا شيخُ الإسلام في شعبان سنة ثلاثٍ وثمانمئة، بمدرسته بالقاهرة:

أخا العلم إنَّ الشَّمسَ بادٍ ضياؤها فيسرُّ سناها حيثها أنتَ سائرُ وخلِّ السَّمسَ بادٍ ضياؤها هو القطبُ قد دارتْ عليهِ الدَّوائرُ وخلِّ فتى شيرازَ عنكَ فإنَّها هو القطبُ قد دارتْ عليهِ الدَّوائرُ في مدح شمس الدِّين الأصفهاني، والتَّعريض بالقطب الشِّيرازي».

* * *



ملحقٌ خاص بالملاحِظِ على تحقيق الدكتور محمد يحيى بلال منيار لكتاب «الفوائد الجِسَام» بقلم محمد عايش **



تنهضُ وزارةُ الأوقاف القطريَّة بدورٍ عظيمٍ في خدمةِ التراث العربي الإسلامي، فقد توجَّهت منذ سنواتٍ إلى تبنِّي المشاريع العلميَّة الرَّصينة، تحت مظلَّة «مشروع إحياء التراث الإسلامي والنَّشر العلمي»، فنشرتْ عدداً من عيون تراثنا في مختلف الفنون، منها: «فتح الرَّحمن في تفسير القرآن» للعليمي، و«التقاسيم والأنواع» لابن حبَّان، و«نهاية المطلب في دراية المذهب» للإمام الجويني، و«جامع الآثار في السِّير ومولد المختار» لابن ناصر الدِّين الدِّمشقي، وغيرها الكثير.

وإضافةً إلى دورِ الوزارة في نشر التراث، نجدها تجزلُ العطاء للباحثين والمحقّقين والنّاشرين، ممّا أوجد حركةً علميّةً واضحة في التحقيق والنّشر العلمي، قوامها المنافسة العلميّة الشّريفة، المتمثّلة في رصانة الأعمال المقدّمة.

وقبل صدور هذه الطّبعة من «الفوائد الجسام» بأشهر معدودات، فوجئ فريقُ البحث العلمي في مؤسسة (أروقة للدراسات) عمّان، بصدور طبعة محقّقة من الكتاب نفسه، بالاعتماد على مخطوطة آياصوفيا ذاتها، بتحقيق: الدكتور محمّد يحيى بلال منيار، وهي من إصدارات وزارة الأوقاف القطريّة.

والواقفُ للوهلة الأولى على طبعة منيار، لا يتردَّد في الجزم بإتقان العمل، دراسة وتحقيقاً وإخراجاً، فقد قدَّم الباحثُ دراسة شاملةً للفوائد الجسام، ومؤلفها البلقيني، إضافةً إلى دراسة في «القواعد الكبرى»، ومؤلفها العز ابن

عبد السَّلام، وقد استوعبَ الباحثُ دراسة المخطوط عنواناً ومضموناً، فأثبت نسبته لمؤلفه، وحقَّق ترجمة الناسخ يحيى الكرماني، وهو أحد تلاميذ المصنِّف، وكذلك فقد استوفى التعليق على النصِّ، وتخريج نصوصه وقضاياه الفقهية، إضافةً إلى إلحاق الكتاب بفهرس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام، وفهرس للمحتويات.

غيرَ أنَّ المتعقِّب النَّاقد يقفُ على ما لم يقف عليه القارئ، ولا سيَّما إذا حصل على مخطوطة الكتاب التي اعتمدها المحقِّق، وهذا ما تجلَّى لي في مقابلتي نصَّ كتاب «الفوائد الجسام» بتحقيق د. منيار، على أصل الكتاب المتمثِّل في مخطوطة آيا صوفيا رقم: (١٠٠٠).

وما من عمل علمي يخلو من الهنات والأخطاء، وإنَّني إذْ أقدِّم هذه التعقُّبات على طبعة منيار، فالهدفُ منها تصحيح ما وقع فيها من أخطاء، ولا سيَّما وقد تبتَّها مؤسسة علمية عريقةٌ في خدمة التراث.

أوَّلاً _ التصحيف والتحريف:

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
الحير	الخير	س۱	ص ۱۳۵
لرسول الله	يا رسول الله	س۱	ص۱٤٧
يلحقهما	تلحقها	س۲	ص۱۵۰
اللائق بهما	اللائق لهما	س٦	ص۱۵۰
أن يقول	أن يُقال	۱۳س	ص۱۵۰
بإجماع	بالإجماع	س۸	ص١٥٢
المقول	القول	۳۰۰	ص۱۵۳
أحدهما	واحدهُما	۳س	ص١٥٦
مئة	بمئة	۳س	ص۱۵۷
تقتضي	يقتضي	س۸	17100
بِعِلَّة إسقاط	بعد إسقاط	س٩	17000
حتى تنتهي	إلى أن تنتهي	س۱۲	ص١٦٦
الترجمة	الزحمة	س٩	ص ۱۷۱
ترتّب	ترتبت	۳س	ص۱۷۷
الخبز	الحب	س۲	ص۱۷۹
مالكها	مالكيها	س\$	ص۱۸۹
الأذان	الأوَّلين	س٧	19700
لتقديم المفضول على الفاضل	لتقديم الفاضل على المفضول	س٧	19700
شُرِع	يُشرع	۳۰۰	1980
رُفِع الأذان	وقع الأذان	س•	1980
وجب	وجبت	س ۱۰	19000

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
بحسبها	بحسب ذلك	س ۱٤	ص ١٩٥
المتآكلة	المتأكلة	س٩	ص٠٠٠
يتآكل	يتأكَّل	س۱۰	ص٠٠٠
يسألوني	تكون	س٦	۳۰۳۰۰
الأربعة	الأربع	1900	ص۲۱۳
ما أتلفوه	لِمَا أَتَلْفُوه	1700	ص۲۱۷
ولمحلّه	وكمحلّه	١٦٠٠	ص٠٢٢
فلا ينبغي أن يحبس	فينبغي أنْ لا يحبس	١٠٠٠	ص۲۲۲
والغرض	والفرض	س ٤	ص۲۲۸
الأخيرين	الآخرين	٨س	ص٠٣٠
الناظر	الباطن	س٦	ص۲۳۲
عاً لم تُبنَ	فيما لم تُبنَ	۲۰۰۰	ص ۲۳۶
فإذا جار	إذا جار	١٠٠٠	ص ۲۳۹
فإنْ كان	وإنْ كان	٦٠٠٠	ص ٢٤٥
قد	وقد	س ۱۵	ص٥٥٦
وقوله	قوله	1100	ص۸٥٧
فلله	فالله	س٥	ص ۲۶۱
وألَّا يمتنع	وإلا يُمنع	٦٠٠	ص ۲۹۲
كفَّارة	الكفارة	۱۰س	ص٢٦٦
نظرٌ بلْ	تطويل	18,00	ص٦٦٦
بمثلِ المثل	بمثلٍ لمثلٍ	۳س	ص٠٧٧
وطءُ الأنثى	وفي الأنثى	س۳	ص٠٧٧
تُضمن	يُضمن	۱٠س	ص ۲۷۰
بجنايات	لجنايات	١س١	ص۲۷۳

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
بقتل	بقبل	۳س	ص ۲۷۰
عليه موجب	على موجب	س۸	ص۲۷۷
عمَّا سنبيِّنه	کہا سنبیّنه	س٩	ص۲۷۷
إنَّما زجرنا	أنا زجرنا	۳۰۰	ص۲۷۸
باتت ثمينة	كانت ثمينة	18,00	ص۲۷۸
إحديها	إحداهما	٨س	ص ۲۸۱
إحديها	أحدهما	1100	ص۲۸۱
أمر	أوامر	٩٠٠	ص۲۸۲
وقت الظهر	وجوب الظهر	س۱۰س	ص۲۸۲
المستعبد	المستفيد	س٧	ص۲۸۳
عليه هذا	على هذا	س٦	ص۶۸۶
حملُ	محلّ	س٦	ص۸۸۸
فذلك	ذلك	س٦	ص۲۸۹
تبطل	بطل	۳س	ص ۲۹۰
عليها	عليه	س٥	ص۲۹۱
بعده	قعّدہ	س٦	ص۲۹۲
يتباعد	يتقاعد	١س	ص٤٠٣
بطرق	له طرق	۳٠,	ص۳۰۷
الأحسن	والأحسن	١٠٠٠	ص ۳۱۱
ابن المسلم	يراه المسلم	۸٫۰۰	ص۳۱۱
ء يعد	يعتبر	س۱۰	۳۱۲۰۰۰
بيده عند	بملاعبة	س ۱	ص۳۱۳
تقدُّم	لعدم	١	ص۱٤٣
فلا يُتَّخذ له بجراحه	فلا يتجدَّد لجراجه	س۱۱	ص۳۱۸

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
بل وجه	على وجه	٧س٧	ص٠٣٢
أو المستحاضة	والمستحاضة	1400	44100
الإلزام	الإكرام	٦٠٠	س۳۲٦
يؤخذ	يوجد	١س١	ص ۳۲۹
تجلِّي	علِّي	1100	4440
التيمُّم	التيممم	٦٠٠	44.5
كراهية	كراهة	س ۱۰	44000
والزوجانية	والزوجات	١س١	4840
فإنْ كانتْ	کإنْ کانتْ	س٩	48800
يعقل	يعمل	1100	٣٤٦.
نُسيغه	يستقيم	۳س	۳٤٨
هذا	هنا	٦٠٠	450
تخرج	مخرج	س۲	٣٥٠,,,
معاملة	مقابلة	١٠٠٠	4010
عليها	على	س•	4010
ونحن نقول	وعن قول	1700	۳۵۳
سببان	سيّان	س۸	400
تخيير	فخبر	س٧	47.0
ذکرَ	ذكرنا	۳۰۰	4710
وبتقدير	وينفذ بر	۳س	4700
عدالة	عدالته	۳،۱س	4770
ولاية	ولايته	س،۲،۱	4170
سبب	سلب	۲،۱س	417
محرَّم	مجرم	س ۱۰	4170

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
بحبس	الحبس	س۱٤ س	ص۲۷۲
أبوه	أبواه	س٥	ص۳۷۳
أبناؤه	ابناه	س ٤	ص۳۷۳
ولده	وولده	س٧	ص۳۷۳
أبناؤه	ابناه	س۱۰س	ص۳۷۳
أبو سعد	أبو سعيد(١)	1100	ص۳۷۳
غير	وغير	۳۰۰	ص٤٧٤
انتفع	سمع	١٠٠٠	ص۳۷٦
يفيد	يعتد	س٩	ص ۲۸۰
تابعة	دافعة	س٤	ص ۳۸۲
إن شاء الله تعالى	إنْ سألته لقال(٢)	س ٤	ص ۳۸۰
آخر	إجراء	٣٠٠	ص۳۸۹
وحقاقها	وخفافها أ	1100	ص۳۸۹
تصرفهم	تصرفاتهم	١٠٠٠	ص999
زوجيتهما	زوجيتها	۳۰۰	ص ۳۹۹
فهو أنواع	فأنواع	١٠٠٠	ص٠٠٤
بأحدٍ	أُحدُّ	۳۰۰	ص۲۰۶
التَّرجة	الزَّحمة	س١٥ س	ص۶۰۶
يؤخذ	يوجد	11،10.90	ص٧٠٤
لماذكره	ماذكره	س ٤	ص۸۰۶

⁽١) ترجم لهُ المحقِّق على أنه «أبو سعيد الاصطخري»، والصَّواب أنه «أبو سعد الهروي»، وقد أورد النوويُّ كلامه بنصِّه في «روضة الطالبين»: (١١: ٢٣٦)، وقال: «حكاهما أبو سعد الهروي». (٢) وقد شرح المحقِّق العبارة فقال: «أي إنْ سألت الشَّافعي عن حجَّته في هذه المسألة، لقال».

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
الغنيمة	القسمة	س٥	ص۸۰۶
أو كان	إذْ كان	۹,00	ص۸۰۶
مُعيراً(١)	مُقِرَّاً	1000	ص۸۰۶
عليه	غلبة	١٠٠٠	ص ۱۳ ع
لا نفسخ	لا يُفسخ	٨س	ص ٤١٧
يعني	معنى	1700	ص ۱۸ ع
حسب	حسَّنه	١٠٠٠	ص ۲۲٤
المراد	أراد	1700	ص۷۲۷
في غير رمضان	في شهر رمضان	هامش ۳	ص۷۲۶
ممن أقدم	فمن أقدم	٦٠٠	ص ۲۸
و لا من	والأمرُ	١٠٠٠	ص ۲۳۰
بالحالة	الحالة	س۱۷	ص٠٣٤
لو لم يكنْ	أو لم تكن	١٨س	ص ٤٣١
ممَّا نقول	کہا نقول	س ۱۰	222
إلى الكنائس	في الكنائس	۳۰۰	2٤٦ ص
بحضرة	يحضره	س ۱۰	ص٧٤٤
دلَّ	ولي	۱۰۰۰۰	ص ۶٤۸
صوره	صورة	۳۰۰	ص٤٤٩
الانتساب	الأنساب	1100	ص ۶٤٩
آثاره	إعادة	س٧	ص۲۵۲
والغزاة	أو الغزاة	۱۰	20٤ ص

⁽١) وردتْ «مُعيراً» في هذا السياق، في العديد من كتب الفقه الشَّافعي، مثل: «منهاج الطالبين» (١: ٣٠٣)، و «تحفة المحتاج» (٤: ٣١٣)، و «حاشيتي قليوبي وعميرة» (٢: ٢٦٩).

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
ولا تُردُّ	ولايرِدُ	س ۱۰	ص903
سيِّدها	سيلهم	س ۱۰	ص ٥٩
الأخريين	الآخرة	۳س	ص٠٦٤
عتقاً	يعتد	س٦	ص٠٦٤
حُرمة	صرفة	۳۰۰	ص ۲۶۱
لغيرِ	تغيّر	س١٥٠	ص ۲۳۳
جبراً لها	جبراً لهما	۱۰۰۰۰	27000
تبطل	مبطل	س٥	ص ۲۷ ٤
فها نقص	مما نقص	١٣٠٠	ص ۶۶۹
والأربعين	والأربعون	س۳	ص٤٧٢
وراء ما ذكره	وذا ما ذكره (۱)	۳۰۰	ص٤٧٣
وملك	وتملك	س٤١	2٧٣ ص
ولذا الحكمة في الأمثلة معلَّقة	وكذا الحكم في الأمثلة المتبقية	س٧_٨	ص٤٧٤
والغرض	والفرض	س ٩	ص٥٧٤
أمواله	أحواله	س\$	ص۲۷٦
نفنی	ينعقد	س ٩	ص۷۷۷
نفقهه	يفقهه	س\$	ص ٤٧٩
کُتِب	ثبت	1100	ص ٤٧٩
بآياتٍ	بآثار	١٢٠٠٠	ص ٤٨٢
بظواهر	لظواهر	س٤	ص٠٩٤
4ew.	يسع	س٩	ص ٤٩١

⁽١) اضطرَّ المحقِّقُ أنْ يضيف كلمة «وفيه» كي يستقيم السياق بعد التصحيف.

ثانياً _ السَّقط:

العبارة التي حدث فيها سقط	السطر	الصفحة
(الألفاظ المسوَّدة بين الأقواس هي الساقطة)		
وتأويله على «مو افق ة» مذهب	١٢س	ص٠٤٠
قد يفعله «لأجل» تحصيل	۱۰س	ص١٤٤
فقد قال «النَّبي» صلى الله عليه وسلَّم	۹ س	ص٢٤٦
والإيهان «بالفرض والنَّفل» كما تتفاوت	١٣س	ص١٥٧
في ذلك. «ا نتهى »	۳	ص١٥٩
أفضل الأعمال البدنية «إلى آخره»	س١٥٠	ص ۱۶۹
روح الآخر « حالاً »	س۱۳	ص۱۷۷
فصل «في» تساوي	س۱۷	ص۱۸۱
وذلك «فيها» إذا	س۱۰س	ص۱۸٥
«ما» یکفیها	س9	ص ۱۸۹
و «تصوُّر» إمكان دفعه	س۱	ص ۱۹٤
بحسب ذلك، «فلو كانَ لواحدٍ ألف، ولآخر ألفان، ولآخر ثلاثة	ص٥١	ص ١٩٥
آلاف، وُزِّعَ عليهم بحسب ذلك»		
«في» المثال	س٥	19700
«و»لإبقاء	س٥	ص٠٠٠
فيه «أ يض اً» في أثناء	س٩	ص۲۰۷
وقع لهم ذلك « وهم » في بيت	١س١	ص۸۰۸
قد يكون «في» الطَّلاق	١٣س	ص۲۱٦
الفصل المذكور «المثال الخامس والأربعون»	س۸	۳۱۹ ص
القسم الثَّاني «حقوق بعض المكلَّفين على بعض»	۳,	ص٠٥٠

العبارة التي حدث فيها سقط	السطر	الصفحة
(الألفاظ المسوَّدة بين الأقواس هي الساقطة)		
في آخر المثال «وعلى الجملة»	١٠٠٠	ص٢٥٦
للأئمة «والحكَّام» إسقاطها	١١س	ص۲۷۲
قول الشافعي « ومالك » رحمهما الله	س٧	ص۲۹٤
حفر اليهودي «البئر»	1700	ص۲۰۲
الترك «حتَّى يقال فيه هذا الكلام»	س٦	ص۲۲٦
«ما» يعسرُ	١٣٠٠	ص۲۲۸
ومن «أمثلة» تساوي الوازعين	س٤	ص ۲۷٤
لا يتقيَّد ذلك «بالخليَّات»	س۸	ص٤٢٢
إلى «هذا» التأويل	١٣٠٠	ص ٤٣٥
فصل «في» تنزيل	١٥٠٠	ص ٤٣٩
لقائلِ «أن» يقول	س۸	ص853
عَّن ذكر ["] في ذلك " مقام	س۸	ص٤٧٤
«يقال فيه»: أجمع آية	١٤س	ص٤٨١
سنة ثلاث وثهانمئة «حسبنا الله ونعم الوكيل»	س۸	ص ٤٩٦

ثالثاً _ ما زاده المحقِّق في النَّص وهو ليس منه:

العبارة التي زِيدَ فيها سهواً (الألفاظ المسوَّدة بين الأقواس هي الزَّائدة سهواً)	السطر	الصفحة
في الفصل المعقود «عليه» لما	١٢س	ص٤٤١
أَثْبَتَ المحقِّقُ نصاً كتبه النَّاسخُ، وهو ليس من أصل الكتاب، وإنَّما هو توضيح		ص۱۸۴ ـ ۱۸۳
، المتن،من قوله: « قال شيخ الإسلام » إلى قوله: «أبقى الله	لمسألة جاءت في	
حياته للمسلمي <i>ن</i> ».		

العبارة التي زِيدَ فيها سهواً	السطر	الصفحة
(الألفاظ المسوَّدة بين الأقواس هي الزَّائدة سهواً)		
«صخر بن حرب رضي الله عنهما»	س٩	ص۱۸۹
«الحكَّام» إذا تفاوتوا	1400	ص ۱۹۱
درهماً «واحداً»	1400	ص ۲۱۵
«أَنَّه» لا يقرَّر	١٠٠٠	ص۲۱۸
المعقود «عليه»	١٠٠٠	ص۲۲٦
مع أنَّ إمرار الموسى «على رأسه»	١٠٠٠	ص۲۲۸
وعبيده « وإماؤه» في الدُّنيا	1100	ص ۲۳۹
«قد» ذكروا	٦٠٠	ص ۲۷٤
«أمانات» الآباء	١٠٠٠	ص۲۷۷
العمل «بالاجتهاد» الثَّاني	1100	ص٥٥٥
أنه «إذا» ادَّعي	س٥	ص۲۷۲
على أحدهما، «أحدهما»	۱۲۰۰۰	ص۱۸۸
يستثنى «منه»	٨س	ص٤٦٢
«يقال» قوله	18.00	ص٤٨١
«باب» الولاء	١٠٠٠	ص٤٨٣

رابعاً _ ألفاظ تعذَّرتْ قراءتها على المحقِّق:

الألفاظ غير المقروءة	العبارة	السطر	الصفحة
العظمي نيابتها	العظمى	س•	ص۲۲۷
التكاليف قيد	التكاليف	س٤	ص ۳۳٦
لوجوب الهرب	لوجوب	۳س	ص۳٦٧

الألفاظ غير المقروءة	العبارة	السطر	الصفحة
لم يجب طلاق	لم يجب	س٧	ص٥٠٤
يقوم بنفس المتعبد	بنفس	س٤	ص۸۲۶
الذكاة فطماً	الذكاة	س۸	ص۶۸٦

خامساً ـ ملاحظ عامَّة على الكتاب:

ا ـ أهمل المحقِّقُ ضبط النَّص بالحركات، سواءً في بنية الكلمات أو في أواخر حروفها، وهذا أمرٌ لا بدَّ منه في التَّحقيق، ولا سيَّما إنْ كان الكتاب في أصول الفقه، إذْ تكثرُ فيه المصطلحات والنصوص الأثريَّة.

٢- كرَّر المحقِّقُ إجازة البلقيني لتلميذه الكرماني، مرَّتين في الكتاب، الأولى بعد مقدِّمة النَّاشر في الصفحات: (١٠ - ١٢)، والثانية في الملحق رقم
 (١) في الصفحات: (٤٩٧ - ٤٩٩).

٣- سمح المحقّ لنفسه التصرُّف في أصل الكتاب، فأسقط من قصيدة البلقيني التائية - التي قيدها الناسخ في آخر المخطوط - ، أربعة عشر بيتاً من أصل ٤٧ بيتاً، وكان يمكن للمحقّ أن يختصر من القصيدة بقوله: «ثم قال البلقيني بعد أبيات»، وقوله: «ثمّ خلص البلقيني بعد أبيات أخرى»، وقوله: «ثم ختم البلقيني قصيدته»، وكان ينبغي عليه إثبات القصيدة كاملة، وإنْ أشكل عليه قراءة بيت، أشار إلى ذلك في الهامش، كما فعل في البيت الذي أوله: «فأكرِمْ بعزِّ الدِّين...».

٤ - أسقط المحقِّق أربع فوائد قيَّدها الكرماني من لفظ شيخه البلقيني

وولده الجلال، جاءتْ على طرَّة المخطوط، واكتفى بنقل واحدةٍ من أصل خس.

٥- انتهج المحقِّق إضافة العناوين من «القواعد الكبرى» إلى النصِّ المحقَّق، ووضعها بين معقوفتين، غير أنَّه أغفلَ عنوانين في آخر الكتاب وهما: «فَصْلٌ في الاقْتِصَادِ في الْمَصَالِحِ والْخُيُّورِ»، وكان ينبغي إدراجه قبل الفقرة رقم: (٦٢٤)، وأيضاً: «فصلٌ في تعرُّف ما بطن من معارف الأولياء وأحوالهم»، وكان ينبغي إدراجه قبل الفقرة رقم: (٦٣٤).

7- أثبت المحقِّق في فهرس الأحاديث الشَّريفة كلمة «حديث» قبل نصِّ كلام النَّبي ﷺ، وكان ينبغي حذفها، والاقتصار على نصِّ الحديث فقط، مثاله: «حديث: أنَّ رسول الله ﷺ أعطى مال رجلٍ مات، ولا وارث له»، وكذلك أثبت عناوين بعض الأحاديث، مثل: «حديث البطاقة»، وكان ينبغي إفراد فهرس خاص بالأحاديث التي وردت بذكر عنوانها فقط.

٧ - أثبت المحقِّق في فهرس الأعلام بعض الألفاظ قبل ذكر اسم العلم، مثل: «الشيخ: أبو إسحاق الشيرازي»، وأيضاً: «القاضي: أبو سعيد: أبو سعيد الإصطخري» كذا بتكرار أبي سعيد مرتين، وينبغي الاقتصار على اسم العلم وترتيب الفهرس وفق الألقاب أو الأسماء.

* * *



الفهارس الفنية

- _فهرس الآيات القرآنية
- _فهرس الأحاديث الشريفة
 - _فهرس الآثار
 - _فهرس الأعلام
- _فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن
 - _ثبت المصادر والمراجع
 - _فهرس المحتويات







فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الصفحة	رقم الآية	الآية
		سورة الفاتحة
194	٥	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾
		سورة البقرة
1177	110	﴿ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَتُمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾
177		
٤٠٩	170	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾
194	148	﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ
457	198	﴿ فَمَنِ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُواْعَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾
779	197	﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾
111	719	﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِ مَآ إِنْمُ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ
120		لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَاۤ أَكَّبُرُمِن نَفْعِهِمَا ﴾
444	749	﴿ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾
118	7 2 9	﴿ كُم مِّن فِتَ لَهِ قَلِيكَ إِغَلَبَتْ فِتَ أَكُثِيرَةً أَبِإِذْ نِ ٱللَّهِ ﴾
		سورة آل عمران
2.0	٤٥	﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرُاللَّهُ ﴾
777	191	﴿ ٱلَّذِينَ يَذُكُرُونَ ٱللَّهَ قِينَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾

رقم الآية	الآبة
	سورة النساء
٦	﴿ فَإِنْ ءَانَسَتُم مِنْهُمْ رُشَّدًا فَأَدْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَاكُمْ ﴾
94	﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ الْمُتَعَمِّدًا فَجَزَآ وُهُ جَهَنَهُ خَلِدًا
	فِيهَا ﴿
	سورة المائدة
4	﴿ وَتَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلنَّقَّوَىٰ ﴾
44	﴿ لَبِنَ بَسَطَتَ إِلَّى يَدَكَ لِنَقْنُكَنِي مَا آَنًا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْنُلُكَ ﴾
44	﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي ٓ إِسْرَتِهِ مِلَ
90	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَقَنُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَسُّمْ حُرُمٌ ﴾
90	﴿ أَوْكَفَنَرَةُ طَعَامُ مَسَكِكِينَ أَوْعَدُلُ ذَالِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾
117	﴿ تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾
	سورة الأعراف
140	﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيَّو ﴾
	سورة الأنفال
00	﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾
**	﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ عِندَاللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكُمْ ﴾
	سورة التوبة
44	﴿ حَتَّى يُعَطُّوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾
	7 97 7 7 90 90 117

الصفحة	رقم الآية	الآية
		سورة الفرقان
440	۲.	﴿ وَيَحَمَلْنَا بَعْضَكُمْ لِيَعْضِ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ﴾
194	٥٨	﴿ وَتَوَكَّلُّ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾
9.649	٦٨	﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَنَّهُ اءَاخَرَ
		سورة ص
٧٨	00	﴿ هَـٰذَاً وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَثَرَّمَنَابٍ ﴾
٧٨	77	﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَادِ ﴾
		سورة غافر
194	70	﴿ هُوَالْحَتُ ﴾
		سورة الحجرات
194	١٨	﴿ وَاللَّهُ بَصِيرُ بِمَا تَعْسَمُ لُونَ ﴾
		سورة الطور
٨٥	*1	﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱنَّبَعَنْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَنِ ٱلْحُقَّنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾
		سورة الزلزلة
*41	v	﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسَرُهُ ﴾
۱۰۸٬۷۷	٨	﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةِ شَرًّا يَرَهُ ﴾
444		
		سورة الفلق
401	٥	﴿ وَمِن شَرِّحَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾

فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	طرف الحديث
٧٤	أتدرون من المفلس؟
*17	أَتَى رسولُ الله ﷺ شباطة قوم فبال قائمًا.
72.149	الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.
٤٠٨	أُحِلُّ عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعدها أبداً.
124	إذا أمرتُكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم.
474	إذا صَنَع لأحدكم خادمُه طعاماً، فليُقعِدْه معه، فإنْ كان مَشْفوهاً فَلْيضَع في
	يَدِه مِنه أُكْلَة أو أُكْلَـتَيْن.
1.8	إذا مرض العبد أو سافر، كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً.
414	إنَّ آخر من يخرج من النار، يعاهد ربَّه إذا أعطاه سؤله، لا يسألُه . وربُّه يعذِرُه.
417	أَنَّ أعرابياً جاءَ إلى النبيِّ عَلَيْ فقال: إني رأيتُ الهلال، فقال: «أتشهدُ أنْ لا إله
	إلا الله؟» قال: نعم
1.4	إن ربي قد غضب اليوم غضباً.
141,14.	أن رسول الله ﷺ أعطى مال رجلٍ مات ولا وارث له رجلاً من أهل بلده.
14.	أن رسول الله ﷺ جعل للملتقط: التملك.
448	أنَّ علياً عليه السلام قال: اللهم لا تُحْوِجْني إلى أحدٍ من خَلْقِك، فقال له النبيُّ
	عَلَيْةِ: «لا تَقُلْ ذلك، فإنه لا بُدَّ من الحاجةِ إلى الناس».

الصفحة	طرف الحديث
4.8	أنَّ عيسىٰ عليه السلام رأىٰ رجلاً سرقَ، فقال له عيسىٰ: سرقْتَ، فقال:
	كلّا
٨٩	إن من الكبائر أن يَشتم الرجلُ والدَيْه.
777	أنا جليس من ذكرني.
747	إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مئة مرة.
117.09	أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عند الله؟ قال: «أَن تَدْعُوَ لله نِدّاً وَهُوَ خَلَقَكَ»، قال: ثُمَّ أَيُّ؟
	قال: «أَن تَقتُلَ وَلَدَكَ مِحافةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»
1	الإيهانُ بضعٌ وسبعونَ شُعبةً، أفضَلُها قولُ: لا إله إلا الله، وأدناها إماطةُ
	الأذى عن الطريق.
177	اقضِ على أنك إن أصبت، كان لك عشرُ حسنات. وإن أخطأت، كان لك
	حسنةٌ واحدة.
301,001	الثيّب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارقُ للجماعة.
747	الحج عرفة .
1.1	حُجِّي عن أبيكِ.
٤٠٥	خذوا من العمل ما تطيقون، فوالله لا يَسْأم الله حتى تَسْأموا.
414	خذي من ماله بالمعروف ما يكفيكِ ويكفي بَنِيكِ.
7.419	دَعْ ما يَريبك إلى ما لا يَريبك.
140	دمُ عفراء أحب إلى الله من دم سوداوَيْن.
727	شاهداك، أو يمينُه.
777	صلِّ قائهاً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبٍ.

1 . 3	
الصفحة	طرف الحديث
7 £ £	عدلَ رسولُ الله ﷺ عن سلوكِ وادٍ قد علم أنه يسكنه بنو يحرق.
7.0	فدَيْن الله أحق بالقضاء.
771	فمن زاد أو استزاد فقد أُربَى.
14.	كل معروف صدقة.
797	كُن عبدَ الله المقتول، و لا تكن عبدَ الله القاتل.
198	كنتُ أُنظِر الموسِر وأتجاوزُ عن المُعسِر.
187	لا يسألوني خُطَّةٌ يعظّمون فيها حُرُمات الله، إلا أجبتُهم إليها.
2.0	لا يملّ الله حتى تملّوا.
771,77	لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكِلَه.
171	للفرس سهمان.
۴۰۴	لو طعنت بها في فخذه لأجزأ عنك.
414	لولا اللعان، لكان لي ولها شأن.
707	ليرجع قائمكم، ويوقظ نائمكم.
*41	ما أُنزل عليّ فيها شيءٌ إلا هذه الآية الفاذّة الجامعة.
١٨٣	من أخذ أموال الناس يريد أداءها، أدّى الله عنه.
144	من دعا إلى هدى، كان له مثلُ أجر من عمل به، مِنْ غيرِ أن ينقُصَ من
	أجورِهم شيئاً.
774	من ذرعه القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء عامداً فليقض.
4٧	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله.

* * *

يا رسول الله، إنه فاجرٌ لا يبالي. ليس لك إلا ذاك.

يا معشر النساء، تصدَّقْن ولو من حليكنّ.

191

19.

فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر
٤٠٦	سهل بن حنيف	أن ماعزاً لم يمت حتى رماه عمر بن الخطاب بلَحْي بعير.
Y•V	معاذ بن جبل	إني لأحتسب نومتي كما أحتسب قومتي.
٤٠٦	أبو سعيد الخدري	فرميناه بجلاميد الحَرَّة.
**	ابن عباس	قـولِه تـعالىٰ: ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكَّبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩] قـال:
		مستقبلي القبلةِ وغَيْرَ مستقبليها.
٤٠٤	جابر	كان يكفي من هو أوفى منك شُعَراً وخيراً منك.

* * *

فهرس الأعلام

أبو بكر الصديق رضي الله عنه: ١٤٢.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني: ٢٦٣.

أبو سفيان، صخر بن حرب، رضي الله عنه:

أبـو قتادة الأنـصاري، الـحارث بن رِبعي،

رضي الله عنه: ٣٥٥.

أبو نُعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله: ٣٢٤. أبو هريرة، رضى الله عنه: ٢٦٣.

آدم عليه السلام: ٢٩٦.

الأشعري، أبو الحسن: ٣٢٧.

إمام الحرمين الجويني: عبد الملك بن عبد الله: ٣٣٠، ٢٧١، ٢٣٠.

الأوزاعي، عبد الرحمن بن عمرو: ١٠٠.

ابن أصبغ المالكي، محمد بن عيسى بن محمد ابن أصبغ: ٣٣٩.

ابن الرّفعة، أحمد بن محمد بن علي : ٢٨١. ابن الصبّاغ: ٣١٥.

ابن القطان، أبو الحسين أحمد بن محمد: ٢٩٣. ابنُ شُريج، أحمد بن عمر بن سريج: ٢٥٦،

ابن عباس، عبدالله رضي الله عنه: ٣١٦، ٣٨٣. ابن عبد السَّلام، عزَّ الدِّين عبد العزيز: ٧٦،

ابن ماجه، محمد بن يزيد: ۱۳۰.

ابـن مـسعود، عبد الله، رضي الله عنه: ٨٩، ١١٥.

البغوي، الحسين بن مسعود: ٣٩٣.

بلال بن رَباح، رضي الله عنه: ٣١٦.

البُّلقيني، سراج الدِّين عمر: ٧٥، ١٠.

البويطي، يوسف بن يحيى: ٢٧١.

البيهقي، أحمد بن الحسين: ٢٥٢.

جابر بن عبد الله، رضي الله عنه: ٤٠٤.

الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ٣٠٢.

حسين بن محمد المرْوَرُّوذي: ٢٨١.

الحناطي، الحسين بن محمد: ٠٤٠.

خالد بن الوليد، رضي الله عنه: ١٢٩.

الخضر، عليه الصلاة والسلام: ٣١٧.

الدارقطني، علي بن عمر: ١٧٧.

الدارمي، أبو الفرج، محمد بن عبد الواحد: ٣٥٣، ٢٧٦

ذو النون المصري: ٧٤٧.

الرافعي، عبد الكريم بن محمد: ١١٧، ١٥٠، الرافعي، عبد الكريم بن محمد: ١١٧، ١١٠٠.

الرُّوياني، عبد الواحد بن إسماعيل: ٢٣٠، ٢٤٣٠

سُليك الغطفاني، رضي الله عنه: ١٩٠.

الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي: ٣٣٢، ٣٦٥.

ضُباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب، رضي الله عنه: ۲۷۰.

عبد الوهاب بن علي المالكي: ٢١٩.

عثمان بن عفان، رضى الله عنه: ٧٤٢.

عطاء بن أبي رباح المكي: ١٧٣، ١٧٣

علقمة بن عُلاثة، رضي الله عنه : ٢٢٦.

علي بن أبي طالب، رضي الله عنه: ٣٧٤.

عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: ۱۲۸، ۱۲۸ ۲۰۱، ۱۹۳،۱۶۲.

عمر بن عبد العزيز: ٢٤٧.

عمرو بن العاص، رضي الله عنه: ١٧٧.

عيسى ابن مريم عليه السلام: ٢٠٤.

الغزالي، محمد بن محمد: ۲۷۱، ۳۸۶. الفوراني، عبد الرحمن بن محمد: ۲۸۰.

القُشيري، ابن دقيق العيد: ٣٢٨.

القفّال، عبد الله بن أحمد المَروزي: ٢٨١.

ماعز بن مالك الأسلمي: ٢٠٦.

مالك بن أنس: ١٠٩، ٢٦٩.

الماوردي: ۲۹۱، ۳۰۲.

المتولي، أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون: ١٨١. محمد بن الحسن الشيباني: ٧٩٧.

مسلم بن الحجاج القشيري: ١٦٣.

معاذ بن جبل، رضي الله عنه: ۲۰۷.

موسى بن عمران عليه السلام: ٣١٧.

النواوي، يحيى بن شرف: ١٥٠، ٣١٥. نوح، عليه السلام: ٣٥٩.

الهروى، أبو سعد: ٣٠٢.

هند بنت عتبة، رضي الله عنها: ١٣٠، ٢١٢.

فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

الأذكار للنووي: ١٦٣.

الأم للشافعي: ٢٩٧، ٢٨٦، ٢٩٧.

الإنجاد في الجهاد لابن أصبغ المالكي: ٣٣٩.

البحر للروياني: ٢٣٠.

تاريخ أصبهان لأبي نُعيم الأصبهاني: ٣٢٤.

التتمة للمتولى: ١٨١.

التدريب للسراج البلقيني: ٣٥٥.

تصحيح المنهاج للسراج البلقيني: ٣١٥، ٣٩٥.

التعديل للفوراني: ٢٨٠.

التقريب للرازى الزاهد: ٣٧١.

التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي: ٢٨١.

التهذيب للبغوي: ٧٠٤.

الحاوي الصغير للقزويني: ٢٧٦.

الرِّسالة للشافعي: ١٤٢.

الروضة للنووي: ٢٧٦، ٢٧٦، ٢٩٣، ٣٩٣،

. 44, 484, 4.3.

الرياض للنووي: ١٦٣.

سنن ابن ماجه: ۱۳۰.

شرح العُمدة لابن دقيق العيد القشيري: ٣٢٨.

الشرح الكبير للرافعي: ٢٩٢، ٢٩٣، ٧٠٧.

شرح المهذب للنووي: ٢٧٦.

شرح مسلم للنووي: ١٦٣.

الشرحان للرافعي: ٢٨١.

صحيح البخاري: ٣٠٤.

فتاوي البغوي: ٣٩٣.

الفتاوى: ١٣٦.

الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام:

قواعد ابن عبد السلام: ٧٦.

المختصر للمزني: ٣٥٨.

مسند الفردوس للديلمي: ٢٤٢.

المنهاج للنووي: ١٢٦.

المهذب للشرازي: ٣٥٣.

النِّهاية لإمام الحرمين: ٣٣٢.

الوسيط للغزالي: ٢٥٧.

٤٥٢ _____ الفوائد الجسام

ثبت المصادر والمراجع

- ا. أحكام أهل الذمة، لابن قيم الجوزية، محمَّد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري، وشاكر بن توفيق العاروري، رمادي للنشر، الدمام، ط١، ١٩٩٧م.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي ابن وهب بن مطيع القشيري (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ٣. أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة الحلبي وشركاه، القاهرة.
- إحياء علوم الدِّين، للغزالي، أبي حامد محمَّد بن محمَّد الطُّوسي (ت٠٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- ٥. إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، أحمد بن محمَّد (ت٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣هـ.
- ٦. الأشباه والنظائر، للسبكي، تاج الدِّين عبد الوهاب (ت٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية،
 ١٩٩١م.
- ٧. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للشربيني، شمس الدِّين محمَّد بن أحمد (ت٩٧٧هـ)، دار
 الفكر، بيروت، د.ت.
- ٨. إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى اليحصبي (ت٤٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٩٨٣م.
- ٩. الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه: محمد زهدي النجار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ، ط٢، (١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م).

١٠. الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار
 الكتب العلمية، بروت، ط١، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

- 11. بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي، للروياني، عبد الواحد بن إسماعيل (ت٢٠٥هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
- 11. بدائع الصنائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط۲، (١٤٠٦هـ=١٩٨٦م).
- ۱۳. بدایة المجتهد ونهایة المقتصد، لابن رشد الحفید (ت٥٩٥هـ)، دار الحدیث، القاهرة،
 ۲۰۰٤م.
- ١٤. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: الدكتور:
 عبد العظيم الديب، طبعة قطر، ١٣٩٩هـ.
- ١٥. البيان في مذهب الإمام الشَّافعي، للعمراني، أبي الحسين يحيى بن أبي الخير (ت٥٥٨هـ)،
 تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٠م.
- 17. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي البغدادي (ت٢٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- 17. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بروت، لبنان، ط٢.
- 11. التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)، لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
- 19. ترتيب المدارك، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، و و ملائه، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط١، نُشر تباعاً بدءاً من (١٩٦٥م).
- ۲٠. ترجمة البلقيني، لعلم الدِّين صالح بن عمر البلقيني (ت٨٦٨هـ)، تحقيق: عمر حسن القيام،
 دار أروقة، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.
- ۲۱. التعریفات، للشریف علی بن محمد الجرجانی، دار الکتب العلمیة، بیروت، لبنان، ط۱،
 ۲۱هـ= ۱۹۸۳م).
- ٢٢. تفسير ابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة الباز، مكة المكرّمة، ط٣، ١٤١٩هـ.

- ۲۳. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسهاعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، مصر، تحقيق: عبد العزيز غنيم، محمد أحمد عاشور، محمد إبراهيم البنا، كتاب الشعب.
- ٢٤. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، (٢٠٦هـ = ١٩٨٦م).
- ٢٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني،
 تصحيح عبدالله هاشم الياني المدنى، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٦. التنبيه في الفقه الشافعي، للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي (ت٤٧٦هـ)، عالم الكتب، د.ت.
- ٢٧. تهذيب الأسماء واللغات، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، إدارة الطباعة المنيرية، شركة علاء الدين للطباعة، بروت.
- ٢٨. التهذيب، للبغوي، الحسين بن مسعود الشافعي (ت١٠٥هـ)، تحقيق: علي معوض،
 وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية.
- ٢٩. جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري)، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط٢.
- ٣٠. الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: الدكتور محمود مطرجي وآخرين، دار الفكر، بيروت، (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م).
- ٣١. حجة الله البالغة، للشاه ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرَّحيم (ت١١٧٦هـ)، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٣٢. حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحن (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١،١٩٦٧م.
- ٣٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار أم القرى، القاهرة.
- ٣٤. درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، للمقريزي، تقي الدِّين أحمد بن علي (ت٥٤٥هـ)، تحقيق: محمود الخليلي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٣٥. الدُّرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: سالم الكرنكوي الألماني، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٣٦. الدِّيباج الـمُذْهَب في معرفة علماء المذهب، لابن فرحون المالكي، (ت٧٩٩هـ)، تحقيق: محمَّد الأحمدي أبو النُّور، دار التراث، القاهرة، د.ت.

- ٣٧. ديوان الأعشى: ميمون بن قيس، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر، [د.ط]، [د.ت].
- ٣٨. الذخيرة، للقرافي، أبي العباس أحمد بن إدريس المالكي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.
- ٣٩. ذيل الدَّرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عدنان درويش، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- ٤٠. الذيل على الروضتين، لأبي شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥هـ)، تحقيق:
 عحمد زاهد الكوثري، وعزت العطار الحسيني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤م.
- ١٤. رسائل ابن حزم الأندلسي، أبي محمَّد علي بن أحمد القرطبي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، المؤسسة العربيَّة للدِّراسات والنَّشر، بيروت، (١٩٨٠ ١٩٨٣م).
- ٤٢. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصم، ط١، (١٣٥٨هـ=١٩٤٠م).
- ٤٣. روضة الطالبين، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٩٩١م.
- 33. زاد المعاد في هدي خير العباد، لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، ط١٥، (١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م).
- الزهد، لعبد الله بن المبارك المروزي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية،
 بيروت.
- 23. الزَّواجر عن اقتراف الكبائر، لابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمَّد (ت٤٧٠هـ)، دار الفكر، ط١، ١٩٨٧م.
- ٤٧. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول، تركيا.
- 24. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، أشرف على التعليق والطبع: عزت عبيد الدعاس، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول، تركيا.

- ٤٩. سنن الدارقطني، لأبي الحسن على بن عمر الدارقطني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود
 وعلى معوض، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ٥٠ السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، الهند، ط١، ١٣٤٤هـ.
- ١٥. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١١هـ=١٩٩١م).
- ٥٢. سنن النسائي (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ومعه «زهر الربى على المجتبى»، للسيوطي مع تعليقات مقتبسة من حاشية السندي، مطبعة مصطفى البابي الحلبى، مصر، (١٣٨٣هـ=١٩٦٤م).
- ٥٣. سير أعلام النُّبلاء، للذَّهبي، شمس الدِّين محمَّد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بروت، ١٤١٣هـ.
- 02. شجرة المعارف والاحوال وصالح الأقوال والأعمال، ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي (ت ٢٦٠هـ)، تحقيق: إياد الطبَّاع، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.
- ٥٥. شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن الشيخ محمَّد الزرقا، تحقيق: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- ٥٦. شرح صحيح البخاري، لابن بطَّال، أبي الحسن علي بن خلف (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ٣٠٠٣م.
- ٥٧. شرح صحيح مسلم، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، مصوَّرة دار إحياء التراث العربي في بيروت عن الطبعة المصرية.
- ٥٨. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطّحاوي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ببروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ٥٩. شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٠هـ=١٩٩٠م).
- .٦٠. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الفيحاء، عمان، ط٢، ١٤٠٧هـ.

- ٦١. صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)..
- 77. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، حقق نصوصه وصححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول، تركيا.
- ٦٣. طبقات الشَّافعيَّة الكبرى، السُّبكي، تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن علي (ت٧٧١هـ)، تحقيق:
 محمود الطَّناحي وعبد الفتَّاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٦٤. طبقات الشَّافعيَّة، ابن قاضي شُهبة، أبو بكر بن أحمد الدِّمشقي (ت٥٥٥هـ)، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ٦٥. طبقات الشافعية، للأسنوي، جمال الدِّين عبد الرحيم بن الحسن (٣٧٧هـ)، تحقيق:
 عبد الله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧٠م.
 - ٦٦. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد، دار صادر، بيروت.
- ٦٧. عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، لابن الملقن، سراج الدِّين عمر بن علي (ت٤٠٨هـ)،
 تحقيق: عز الدين البدراني، دار الكتاب، الأردن، إربد، ٢٠٠١م.
 - ٦٨. العز ابن عبد السَّلام، بائع الملوك، محمَّد حسن عبد الله، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٢م.
 - ٦٩. العز ابن عبد السَّلام، رضوان علي الندوي، دار الفكر، دمشق.
 - ٧٠. عز الدِّين ابن عبد السَّلام، وأثره في الفقه والأصول، عبد العظيم فودة، ١٩٧٦م.
- ٧١. عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير (ت١٣٢٩هـ)، دار
 الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٧٢. غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق ودراسة: د. سليمان بن إبراهيم العايد، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط١، (١٤٠٥هـ=١٩٨٥م).
- ٧٣. غياث الأمم في التياث الظلم، لإمام الحرمين الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ.
- ٧٤. فتاوى البلقيني، لعلم الدِّين صالح بن عمر البلقيني (ت٨٦٨هـ)، تحقيق: عمر القيام، دار أروقة، عمان، الأردن، ٢٠١٤م.
- ٧٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أشرف على طبعه
 وتصحيحه: محب الدين الخطيب، ومعه تعليقات الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز،

- نشر وتوزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
- ٧٦. فتح العزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير)، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، دار الفكر، بيروت (وهو مطبوع بهامش المجموع شرح المهذب).
- ٧٧. فتح باب العناية في شرح كتاب النقاية في الفقه الحنفي، للقاري، نور الدِّين علي بن سلطان (ت٤١٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩هـ.
- ٧٨. الفروق، ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: عمر القيام، مؤسسة الرسالة،
 ٢٠٠٣م.
- ٧٩. القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت٦٠٠هـ)، تحقيق: نزيه كمال حمَّاد وعثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، ط١،٠٠٠م.
- ٨٠. القواعد، للمقري، أبي عبد الله محمَّد بن أحمد (ت٥٥٥هـ)، تحقيق: أحمد حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، د.ت.
- ٨١. كفاية الأخيار، لأبي بكر بن محمد التقي الحصني، تحقيق: على عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، دمشق، ط١، ١٩٩٤م.
- ٨٢. الكلِّيَّات، للكفوي، أبي البقاء أيُّوب (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمَّد المصري، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- ٨٣. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد المكي (ت ١٧٨هـ)، دار الكتب العلمية،
 بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ٨٤. محاسن التأويل، للقاسمي، محمَّد جمال الدِّين بن محمَّد (ت١٣٣٢هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
- ٨٥. محاسن الشريعة، للقفال الشاشي، أبي بكر محمَّد بن علي (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: علي إبراهيم مصطفى، دار الفاروق، القاهرة، ط١٠٨، ٢٠٠٨م.
- ٨٦. المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية)، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م).

- ٨٧. المحصول، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: د. طه العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٨٨. المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري الأندلسي، دار الفكر، بيروت، [د.ط]، [د.ت].
- ٨٩. المستدرك على الصحيحين، للحاكم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- ٩٠. المستصفى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار
 الكتب العلمية، ط١، (١٤١٣هـ= ١٩٩٣م).
- ٩١. مسند أبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، جدّة،
 مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- 97. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بروت، ط١، ١٩٩٢م.
- 97. مسند البزار (البحر الزّخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، (١٩٨٨هـ= ٢٠٠٩م).
- ٩٤. مسند الطيالسي، لأبي داود سليان بن داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٩م.
- 90. مسند الفردوس، لشيرويه بن شهردار الديلمي، تحقيق: فؤاد أحمد الزمرلي ومحمد المعتصم بالله البغدادي، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، (٨٠٨هـ=١٩٨٧م).
 - ٩٦. المسند، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ٩٧. المصباح المنير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة المحتبة المحمرية، بيروت.
- . ٩٨. مصنّف ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة العبسي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط١، ٢٠٠٦م.
- 99. مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢،٣٠٢هـ.
- ١٠٠. معالم التنزيل (تفسير البغوي)، لـمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحن العك، مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٠٧هـ=١٩٨٧م).

۱۰۱. معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (وهو شرح سنن أبي داود)، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط۲، (۱۰۱هـ = ۱۹۸۱م).

- ١٠٢. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م.
- 1.۳. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني المعروف بالخطيب، دار الفكر، ببروت.
- ۱۰۶. المغني عن حمل الأسفار (تخريج أحاديث إحياء علوم الدين)، لزين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ۱۰۵. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، طهران، ط٢.
- ١٠٦. مقاصد الرعاية لحقوق الله عزَّ وجلَّ، أو مختصر رعاية المحاسبي، لابن عبد السَّلام، عزِّ الدِّين عبد العزيز (ت٦٠٠هـ)، تحقيق: إياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- ۱۰۷. مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، لعلال الفاسي، الغرب الاسلامي، الدار البيضاء، ط٥، ١٩٩٣م.
- ١٠٨. مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية، تونس، ١٩٨٥م.
- ۱۰۹. مقاصد الشريعة، حوار مع طه جابر العلواني، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، ع٩، ١٠. (١٠٠هـ = ٢٠٠٠م).
- ۱۱۰. المنحى المقاصدي في فقه ابن رشد، أحمد الريسوني، قضايا إسلامية معاصرة، ع۸، (۱۲۰هـ=۱۹۹۹م).
- ۱۱۱. الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت.
- ١١٢. المواقف، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ۱۱۳. نصب الراية، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).

١١٤. نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، ط١، ٢٠٠٧م.

- 110. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: محمود الطناحي وزميله، دار إحياء الكتب العربية، الحلبي وشركاه، مصر، ط١، (١٣٨٣هـ= ١٩٦٣م).
- ۱۱۲. وحي القلم، لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م).
- ١١٧. الوسيط بين الوجيز والبسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، مخطوط (رقم ١٤٣٣ على ١٤٣٠ خاص)، (حليم، ٣٢٩٣٤ عام)، مكتبة الأزهر، القاهرة.
- ۱۱۸. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

* * *

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	بين يَدَي الكتاب
٧	سلطانُ العلماء عبد العزيز بن عبد السلام (٧٧٥هــ ٣٦٠هـ)
1	مصنفات العزّ ابن عبد السلام
40	شيخُ الإسلام سراجُ الدِّين البُلْقيني (٧٧٤-٨٠٥ هـ)
40	التعريف بكتاب «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»
01	التعريف بكتاب «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام»
04	التعريف بمحتوى الكتاب
0	وصف النسخة الخطية
09	ملحوظات نقدية على مطبوعة الفوائد الجسام
70	نهاذج من المخطوط المعتمد في التحقيق
٧٣	الفَوائدُ الجِسام علىٰ قواعدِ ابن عَبد السلام
٧٥	[ديباجة كتاب «الفوائد الجسام»]
٧٦	[مقدِّمة «قواعد الأحكام» للعز ابن عبد السلام]
٧ ٩	[فصلٌ في بناء جلب مصالح الدارين ودرء مفاسدهما علىٰ الظنون]
۸١	[فصلٌ فيها تُعرَفُ به المصالحُ والمفاسِدُ وفي تفاوتهما]
۸١	[فصلٌ في تقسيم أكساب العباد]
۸۳	[فصلٌ في بيانِ حُقيقة المصالح والمفاسد]
٨٤	[فَصْلٌ في بيان ما رُتِّبَ علىٰ الطاعات والمخالفات]
٨٥	[فصلٌ فيها عُرِفتْ حِكَمُه من المشروعات وما لم تُعرف حكْمتُه]

الصفحة	لموضوع
٨٧	[فصلٌ في تفاوت رُتب الأعمال بتفاوت رُتب المصالح والمفاسد]
AV	[فصلٌ في بيانِ ما تتميَّزُ به الصغائر من الكبائر]
97	[فصلٌ في إتيان المفاسد ظنّاً أنَّها من المُصالح]
94	[فصلٌ في بيان تفاوت رتب المصالح والمفاسد وتساويها]
1.7	[فصلٌ فيها يتفاوتُ أجرُه بتفاوُتِ تحمُّلِ مشقَّتِه]
1.7	[فصلٌ في تساوي العقوباتِ العاجلةِ مع تفاؤتِ المفاسدِ]
1.9	[فصلٌ في تفاوتِ أجور الأعمال مع تساويها باختلاف الأماكن والأزمان]
11.	[فصلٌ في انقسام جلب المصالح ودرءِ المفاسدِ إلى فروض كفاياتٍ وأعيان]
111	[فصل في بيان رُتب المفاسد]
114	[فصلٌ في اجتماع المصالح المجرَّدة عن المفاسد]
144	[فصلٌ في بيانِ تنفيذِ تصرُّفِ البُّغاةِ وأثمَّةِ الجَوْرِ لِما وافقَ الحقُّ لضرورةِ العامَّة]
144	[فصلٌ في تقييدِ العَزْلِ بالأصلح للمسلمين فالأصلح]
144	[فصلٌ في تصرُّ فِ الآحادِ في الأُّموالِ العامةِ عندَ جَوْرِ الأثمَّة]
141	[قاعدةٌ في تعذُّرِ العدالةِ في الو لايات]
141	[فصلٌ في تقديمِ المفضولِ على الفاضلِ بالزَّمانِ إذا اتَّسع وقتُ الفاضل]
144	[فصلٌ في تساويَ المصالحِ مع تعذُّرِ جَمَعها]
١٣٨	[فصلٌ في الإقراع عند تساوي الحقوق]
	[فصلٌ فيما لا يَمكنُ تـحصيلُ مصلحتِه إلا بإفسادِهِ أو بإفسادِ بـعضِهِ أو
149	بإفسادِ صفةٍ من صفاتِه]
18.	[فصلٌ في اجتماع المفاسد]
1 2 2	[فصلٌ في اجتماع المصالح مع المفاسد]
179	[فصلٌ في بيان وسائل المصالح]
1 1 1	[فصلٌ في بيانِ وسائل المفاسد]
145	[فصلٌ في اختلاف الآثام باختلاف المفاسد]

الصفحة	الموضوع
١٧٦	[فصلٌ فيها يُؤجرُ على قصدهِ دون فعله]
١٧٨	[فصلٌ فيها يتعلَّقُ به الثوابُ والعقابُ من الأفعال]
141	[فصلٌ فيها يثابُ عليه العالمُ والحاكمُ وما لا يثابان عليه]
141	[فصلٌ في تفضيل الحُثِكَام علىٰ المفتينَ والأئمةِ علىٰ الحِكّام]
118	[فصلٌ فيها يُثابُ عليه الشُّهودُ وما لا يُثابون عليه]
110	[فصل في بيان الإخلاص والرياء والتسميع في العبادات وأنواع الطاعات]
	[فصلٌ في بيانِ أنَّ الإعانةَ علىٰ الأديانِ وطاعةِ الرَّحمنِ ليستْ شِركاً في عبادةِ
١٨٦	الديان وطاعةِ الرحمن]
114	[فصلٌ في تفاوت الإسرار والإعلان بالطاعات]
19.	[قاعدة في بيانِ الحقوقِ الخالصةِ المركَّبة]
199	[فصلٌ في انقسام الحقوق إلىٰ المتفاوت والمتساوي والمختلَف فيه]
Y • Y	[فصلٌ فيها يُثابُ عليه من الطاعات]
Y • A	[قاعدةٌ في الجوابـرِ والزَّواجر]
771	[فصلٌ فيها تُشترطُ فيه المهاثلة من الزواجر وما لا تُشترَط]
771	[فصلٌ في بيان متعلقات حقوق الله عز وجل ومحالهًا]
779	[فصلٌ في وقتِ النَّيةِ المشرُ وطَةِ في العبادة]
779	[فصلٌ في قطعِ النيَّةِ في أثناءِ العبادة]
740	[فصلٌ في تردُّدِ النَّيةِ مع ترجُّح أحدِ الطرفين]
447	[فصلٌ في تفريقِ النِّياتِ علىٰ الطّاعاتِ]
78.	[فصلٌ فيها تتعلُّقُ به الأحكامُ من الجوارحِ]
7 2 2	[فصلٌ فيها تتعلُّقُ به الأحكامُ من الحواسِّ]
757	[فصلٌ فيها يتعلُّقُ بالأزمان من الطاعات]
457	[فصلٌ في تنويع العبادات البدنية]
404	[فصلٌ فيها يفوتُ من المصالح أو يتحقَّقُ من المفاسدِ مع النِّسيان]

الصفحة	الموضوع
177	[فصلٌ في مناسبة العلل لأحكامها وزوال الأحكام بزوال أسبابها]
777	[فصلٌ فيها يُتدارك إذا فاتَ بعُذر وما لا يتداركُ مع قيامِ العُذر]
475	[فصلٌ في بيانِ تخفيفاتِ الشَّرع]
778	[فصلٌ في المشاقِّ المُوجِبَةِ للتخفيفاتِ الشرعية]
277	[فصلٌ في الاحتياط لجلبِ المصالحِ ودرءِ المفاسدِ]
***	[فصلٌ فيها يقتضيه النَّهيُّ من الفساَّد وما لا يقتضيه]
***	[فصلٌ في بناءِ جلبِ المصالحِ ودرءِ المفاسدِ علىٰ الظُّنون]
191	[فصلٌ فيها يجبُ علَىٰ الغريمَ إذا دُعِي إلىٰ الحاكمِ]
4.1	[فصلٌ فيها يقدحُ في الظُّنونَ من التُّهمِ وما لا يقَدحُ فيها]
418	[فصلٌ في تعارُضِ أصلين]
417	[فصلٌ في تعارُضِ ظاهرينِ]
441	[فصلٌ في حُكم كذبِ الظُّنونِ]
478	[فصلٌ في بيان مُصالح المعاملات والتصرُّ فات]
447	[فصلٌ في بيانِ أقسامِ العباداتِ والمعاملات]
444	[قاعدةٌ في بيانِ حقائقِ التصرُّ فات]
444	[الباب الأوَّل: في نقلِ الحقِّ من مستحقِّ إلىٰ مُستَحِقِّ]
44.	[الباب الثاني: في إسقاط الحقوقِ من غير نقل]
441	[البابُ الثالثُ: في القبض]
444	[البابُ الرابعُ: في الإقباض]
44.8	[البابِ الخامس: في التزام الحقوق بغير قبول]
44.8	[فصلٌ في تصرُّفِ الوُلاةِ]
440	[فصلٌ فيها يسري من التصرُّ فات إلىٰ غير محلِّه]
440	[قاعدة في ألفاظ التصرُّ فات]
447	[قاعدةٌ في بيان الوقت الذي تشتُ فيه أحكام الأسباب من المعاملات]

الصفحة	الموضوع
487	[قاعدةٌ في بيان الشبهات المأمورُ باجتنابها]
40.	[فصلٌ في التقديرِ علىٰ خلافِ التحقيق]
407	[قاعدة: فيما يُقبَلُ من التأويل وما لا يُقبل]
400	[فصلٌ فيها أُثبِتَ عَلَىٰ خلافِ النَّظاهرِ]
	[فصل في تـنزّيل دلالة العادات وقـرائن الأحوال منزلة صريح الـمقال في
47.	تخصيص العموم وتقييد المطلق وغيرهما]
477	[فصلٌ في حملِ الأحكام علىٰ الظُّنونِ]
441	[فصلٌ في الحَمَلِ علىٰ العَالبِ والأغلبِ في العادات]
**	[قاعدة: كلُّ تصرُّ فِ تقاعد عَن تحصيلَ مقصوده فهو باطل]
475	[فائدة]
***	[قاعدة فيها يُوجِبُ الضَّهانَ والقِصَاص]
***	[قاعدةٌ: فيمن تَحِبُ طاعتُه ومَنْ تَجُوزُ ومَنْ لا تجوزُ]
444	[قاعدة: في الشبهات الدَّارئة للحدود]
٣٨٠	[قاعدة في المستثنيات من القواعد الشرعية]
٤٠٤	[فصلٌ في الاقتصادِ في المصالح والخيور]
٤١٠	[فصلٌ في تعرُّفِ ما بطنَ من معارفِ الأولياء وأحوالهم]
٤١١	ملاحق بمخطوطة الفوائد الجسام على طرّتها وخاتمتها
٤١٣	١_إجازة المؤلف لتلميذه ناسخ هذا المخطوط تقي الدين الكرماني
110	 ٢_قصيدةٌ للمؤلف في تقريظ كتابه «الفوائد الجِسَام».
119	٣_فوائدُ منظومةٌ ومنثورة
	ملحقٌ خاصٌ بـالملاحظ على تـحقيق الدكتـور محمد يحيى بلال منيار لكتاب
274	الفوائد الجسام بقلم محمد عايش
244	الفهارس الفنية
111	فهرس الآبات القرآنية

£7V	الفهارس الفنية ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
-----	---

الصفحة	الموضوع
٤٤٤	فهرس الأحاديث الشريفة
٤٤٨	فهرس الآثار
229	فهرس الأعلام
201	فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن
204	ثبت المصادر والمراجع
277	فه سالمحته بات

